





حاشية سعدى افندي  
على حاشية اكمال الدين  
على القديسة

هذا من التقدير المأثورة محمد علي  
المدرسي مدرسي برنجي في مدرسة  
الحمدية حسنة في سبعين والفتى في  
رجح الاول  
عقمة

من كتب المدين القمصين عبد الوكيل المرقوم  
مدرسا بمدرسة علي باشا في جديد  
غفر له

من طالع هذا الكتاب شمس على اقداسه الحاشية في  
من الكتب التي في التبريد ويزرع النظم بطائفة سطوة  
وحسد النجوم في السماء بدر الفاظها وقيمتها حقا دنيا وما فيها

الملك لله دخل في حفظ عند  
الحاجي بشير غناء دار السعادة  
الشرقية لستة وخمسين  
وبأيتة ولف



هذا الكتاب من كتب  
مكتبة دار السعادة  
الشرقية لستة وخمسين  
وبأيتة ولف  
من هو على كل شيء قدير  
محمد امين



Kitap No	230
Konu	Hacı Beşir Ağa
Yer	Yeni
Eski	Kayı

٢٢٠



بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله على ما غايته العناية الازلية ولا نهاية لخدمته العلية والشكر لمن ارسل النبي صلى الله عليه وسلم  
 الايمان فظهر الشريعة البينة والكل الدين الحق المبين محمد البعوث بالحق  
 الجلي عليه صلوات الله الملك العلي صلوة يتكرر عددا ويتوزع عددا ما صالح في الغمام  
 رعد ولا ح في الظلام سعد وعلى له واجباته وذراته واصحابه الذين هم كالنحو  
 في الدنيا فمن اقتدى بهم فقد سعد ونجا وبعد فان العبد الفقير الى عناية الله الملك  
 المستعان المدعو بعبد الرحمن يقول يا اخوان هذا منذ من فوائد الاستاد  
 النافع والسعد البارع والسعد المتواضع اعني المتغور السعيد والمبرور السعيد  
 سعد بن عيسى بن امير خان افاض الله عليهم بياض الرحمة والغفران وهو الامام  
 الموقوف به في روايته والهام المتول عليه في درايته له فضل شامخ في عرفان كل العناء  
 وقدم راسخ في ميدان البراعة والبراعة قد انعقد الاجماع في تحججه وتعمقه وانفق الآراء  
 على تميزه وتفوقه **س** تقدمه بالطوع من هو عاقل مقدمه بالطبع من هو فاضل  
 وكيف لا فان ذلك الاستاذ من عدائه سنة الى زمان سنية بل الى قضاة المجتهدين  
 عمر الشريف الى مدارسة العلم النافع ومارسة كنيته وكتبه فدانت له رقاب المعصيات  
 ولانت له صعاب المشكلات حتى شانه نادر انه عرض له المرض المؤدى الى الضعف  
 والحض لم يترك شيئا من درسه واشتغاله ولم يلتفت الى مرضه وضعف حاله  
 بل اعتاد ذلك النحر ان يدفع بالتجربة مرضه ويرفع بملاحظة غوامض التفسير عرضه  
 ولا يخفى على احد ان هذه المهنة مراتب السعي والاهتمام بل هي مكنة مخصوصة بذكر  
 الاستاذ الهام فوضع دليل تفرده وعلو شأنه وانفج برمان تفوقه وسمو مكانه  
**س** وقد صار سعدا بارعا متفردا ولم يزل في الدنيا له من مصارع توافر بالاعمال  
 للناس فقام ففروا من سيدة بالتواضع الا ان ذلك لم يرب ما زبره من النضارة  
 الشريفة والاعتدالات اللطيفة في تطبيق الدلائل وتوفيق المسائل ولم يوجب ما  
 في القواعد الفريدة المتعلقة بالعلوم العربية وما انقطع من الفوائد العديدة اللازمة

في التكملة

على ما نص عليه

المصدر لا يتقدم عليه في كتب النجوم اقوال ما من كتاب ما هو مصورة ويمكن ان يقال  
 على تقدير تعيين معنى النزاع ليس معنى التركيب ما ذكره هذا الراوي بل معناه اكد ان  
 فادعاه انما النزاع الا يرى الى قول صاحب الكشاف عند قوله تعالى وتكبر والبركة  
 ما هيكم وانما عدي فعل التكبير خوف الاستعلاء لكونه مستغنى عن الحمد كانه قيل  
 انه صليد على ما هيكم حيث ابق الفعل المنصن على حاله وبرز المعنى حالا وجعل  
 الجار متعلقا به فكذا يفتر ما نحن فيه ولا يلزم فساد التركيب انتهى فاقول ومعناه  
 اكد اخرج عنه شكنا انما النزاع على ان يكون المنصن في حالا وهو اكثر واقرب من  
 السيد في حاشي المتعلق **قال** المنصن **اقول** اي بجملة قوله حتى ان من سمع  
 متصلا بتاركا للرواية وبصفت **اقول** ويجوز ان يكون غاية التوفيق اولسواله على  
 تقدير تسمية الغنم **قوله** ومن اعجز الوقت بمن عجز **اقول** اي على الجملة **قوله** وانا  
 الى الوقت مجاز عفي كصيام النهار **اقول** الاول كابت الربيع البقل **قوله** والشعر بالي  
 فواس وقيل على لربيع العارمية وقعة لتعل على السقوف والدمع كانب **اقول** اي يجب  
 على فان كان هذا اخبارا عن الوجوب كان من عادي عطفا عليه او اعتراضا او حاشا  
 عن الجور في على وان كان انشاء وايضا على نفسه فانظروا انه اعترض او حال **قوله**  
 ومن عادي حب الدنيا واهلها والناس فيما يعيشون فذاهب **اقول** قوله ولنا  
 كتمل العطف على من عادي والاعتراض والمحالية وقوله ما في قوله يعيشون محضة  
 او موصولة **قال** المصروف **اقول** اي الفقه او العلم الذي هو فن من فنون الكمال  
**قال** المصروف **اقول** مطبوع او موجهة **قال** المصروف فافتحة **اقول** اي المجموع الثاني او  
 املاءه **قال** المصروف **اقول** اي قوله **قال** المصروف **اقول** اي قوله **قال** المصروف **اقول** اي قوله  
 الشئ بمحيلة كتاب الطهارة **قوله** والكتاب قد يرف **اقول** يعني الكتاب الذي  
 يذكر في الكتب الفقهية حتى لا ينفق ما في غيره **قوله** بانه طائفة من المسائل الفقهية  
**اقول** اي الافاظ المخصوصة الدالة على طائفة **قوله** والباب اسم لرفع بشئ على  
**اقول** انظروا اصناف **قوله** والطهارة في اللغة ظاهرة وفي الاصطلاح عبارة عن  
 صفة تحصل لمنزل الحديث او الحديث **اقول** فيه كنه **قوله** او سماعا **اقول** كالتراب  
**قوله** وسبها وجوب الصلوة لا وجودا **اقول** اي سبب وجوبها ثم **اقول** فيه كنه **قوله**

س

ص

سنة



لتفاوتها من حيث الحقيقة **الاول** فيه بحث قوله بخلاف انواع الصلوة والزكوة او  
 فان حقيقة الزكوة ارباء جزء من المال **قوله** ولا يشك حصول الجنازة لانه دعاء  
 واطلاق الصلوة عليها مجاز وذكر ما في الصلوة كذكر سجدة السلاوة **قوله** وانما ابتداء  
 بكتاب الطهارة لانها مفتاح الصلوة **الاول** وتخصيص الطهارة من بين سائر النعم  
 بالتقديم لكثرة مباحثها وزيادة تأكد ما حيث لا تستطاع احصاؤه والنية وان كان كذلك  
 ان الطهارة اقدم منها وجودا واخص بالصلوة لاستواء نسبة النية الى جميع الاعمال  
**قوله** ومنه قوله اذا اتممت الصلوة اذا اردتم القيام **الاول** واذا اردتم الصلوة  
**قوله** والجمهور على خلافه قالوا موافقا اذا اتممت الصلوة وانتم محدثون للقيام بقوله  
 المقصود الاصل بالاستغفار بمقدامه **الاول** فيه ان الجمهور قالوا القيام اما عن  
 ارادته او ارادة الصلوة وحق اذ لم يقيد الآية بقوله وانتم محدثون لا يلزم المحذور  
 الذي ذكره فان ارادة القيام لا يتجدد كما القيام اذ يجوز ان يبرده قبله فلا ينفذ  
 الاول وجوب تقييد النية بالجمهور كما لا يخفى نعم هو دليل على ان القيام ليس على حقيقة  
 بل ارادة او ارادة وجوبه انه مما شاع مع اهل الظاهر انه ليس مجازا عن الارادة  
 فتأمل **قوله** وانما النية شرط صحة النية **الاول** يجوز محالة البدل الاصل فيه لا يرى ان  
 الاصل شرط صحة البدل لا يتصور ان شرطه لصحته **قوله** والمعاد بالطهارة الوضوء  
 والاضافة للبيان **الاول** ويجوز ان يكون بمعنى الكلام **قال** المعنى لان المواجهة بهذه الحالة  
 وهو مستثنى منها **الاول** القول باستحقاق الشك في الزيادة اذا كان المزيد اشهر في الحق الذي  
 يشترط ان فيه شايع كما حصل صاحب الكشاف الرصد مشتقا من الارادة لانه اشهر في  
 معنى الاضطراب **قوله** وما نحن فيه من الثاني لان ذكر اليد يتناول الا باط **الاول** مشقوق  
 بقرائن الهداية الى السبوع **قوله** والبساطة الكفاية من باب ذكر الحال وادارة العمل  
 اذ المراد ملق كفايتهم **قوله** والجواب اننا لانم ان العمل به قبل البيان ممكن **الاول** الظاهر  
 ما ذكره متاملة المنة بالمنع والظاهر ان في كلامه مسامحة فتأمل **قوله** فكان من باب  
 ذكر النماز وادارة العام وهو مجاز شايع وكانا محتساويين في العموم **قوله** فيه بحث  
**قوله** وعلى هذه الرواية لو وضع الاصابع ولم يمد باجاء بخلاف الاول **الاول** قال في  
 الكفاية فانه لا يجوز حتى يمد فيصيب البلل ربع رأسه انتهى **قوله** وسنن الطهارة

اي الوضوء والاضافة للبيان **الاول** بل بمعنى الكلام **قوله** فصل المصغلة **الاول** اي غسل  
 يديه **قوله** والغسل حرام **الاول** بمقتضى ظاهر النية **قوله** فكان دليل على التنوع والاحتياط  
**الاول** فلا يلزم السنية بل يكفي الاستحباب **قوله** اوجب بان خبر الفائقة مشهور  
 دون الحكم ثبت بقدر دليله **الاول** الوجوب ثبت بخبر الواحد على ما تقرر في موضعه  
 فلا يلزم الشهرة **قوله** وبان النبي صلى الله عليه وسلم **الاول** هذا جواب ثان ومعطوف على قوله  
 بان خبر الفائقة **قوله** ولان النية والالتفات عنوان منزهان **الاول** سببي انها حرام  
 فلا يكونان عضوين منفردين **قال** المعنى ومسح الاذنين **الاول** ظاهرهما وباطنهما **قوله**  
 وهذا المذكور في معنى مخالف **الاول** هذا غير ظاهر الا ان يلاحظ كون الكتاب من  
 الخلافات **قوله** او بيان انها مسووحان كالرأس لاجل الرأس **الاول** وايضا اذا كان  
 المراد بيان الحكم بكونه تفضيلا بالمسح فقط كتخصيصها بتخصيص **قوله** والحق ان الوجوب  
 ثبت بالمواظفة من غير ترك ولم يثبت ذلك فانه روي عن ابن حنبل انه قال روي انه  
 اخذ كتابا من ما فتن من الحديث وقال هذا امرني ان لم يثبت الارادة واحدة **الاول** قوله ما روي  
 وقوله لم يثبت خبره ثم اقول فيه انما لا يمكن هذا القدر في افادة الوجوب وعدم الثبوت  
 ليس بثبوت العدم ولا مستلزما له **قوله** واعترض بان الضميمة الى قوله ووجب بان العلم والالتفات  
 من الوجه **الاول** وكذا الكلام في مسح الاذن **قوله** اشارة الى اختياره التأويل الثالث **الاول**  
 وانما افتقاره لظهور ان اشارة راجع الى المرة والزيادة والنقصان باعتبار العود  
**قوله** ولان الاول مدلول للنفاذ والثاني فعل القلب ولا دلالة لاحد هاتين **الاول**  
 فيه بحث **قوله** ولم يصح مستعلا **الاول** حقيقة وان لم يصح مستعلا حكما في عضو واحد **قوله**  
 لما سياتي بعد اسطر **قال** المعنى لان المرفوع هو المسح **الاول** عطف على ما تقدم من حيث  
 المعنى كانه قال التثنية ليس سنة لما ذكرنا ولان المرفوع من **قال** المعنى ويرتب الوضوء  
 فيه **الاول** الفاء للتعقيب الربني كافي قوله فنادى نوح ربه فقال **قال** المعنى والبيان  
**الاول** اي في اليد والارض **فصل** في نواظر الوضوء **قوله** اذ العارض انما يكون  
 متزاعا عن المرفوع **الاول** والظاهر ان يقال اذ رافع الشئ يكون بعده **قوله** يعرف الفصل  
 بانه طائفة في **الاول** المشهور في امثاله انها ان تفاظ الدالة على السائل المخصوصة **قوله**  
 ووجب بانه مخصوص من العموم لان المرجح لا ينبعث من الذكر وانما هو احتياط **الاول**

قال المعنى ان السنة اكمال للنعم قال صاحب الكفاية  
 ان السنة العينية في شئ لا يفسد بغيره  
 سنة

لف



فكيف يكون مخصوصا من النوم **قوله** وجه الاستدلال في قوله ان السرد رتب وجوب  
النوم **قوله** وجه الاستدلال مبتدأ خبره قوله ان السرد رتب **قوله** وكلية ما عاين  
يقينا والاعتقاد وغيره في القول بكون **قوله** والروح الخارجة من القلب ليس حقيقة  
بل هي احتياج ولو سلم فالعلم بعد التخصيص في جهة في الباقي العموم **قوله** وجه الاستدلال  
ان مثل هذا التركيب يفرق منه الوجوب كما في قوله في خبر من الابل نشاة **قوله**  
فيه يستفاد من كلمة في فانها قد يكون للسببية مع ان قوله في خبر من الابل لا يشبه الوضوء  
من كل وجه فان من في الاول للتيين وفي الثاني للثبات ولو كان لفظ الحديث من  
لكن تشبيها به كل الشبه **قوله** والثاني الامر بالوضوء **قوله** معطوف على قوله احداهما  
بالانفصال **قوله** ويجاب الى قوله بان ذلك الشرط ليس بمنتهى عليه **قوله**  
ويكون ان يكون ذلك على التنزل حيث انكر الختم النفس في النزول **قوله** فاقصر على الاعضاء  
الاربعة تسمية اعلى **قوله** فيكون الافتقار الى اربعة معقول المعنى وقد فاء المعنى  
**قوله** فعلنا اذا اكثر ينقض لانه يخرج غالبا حيث لا يقدر الانسان على صنع الا بكثرة  
فاعتبر خارجا واذا قل لا ينقض فيصير بعد الزيادة **قوله** قبل وفيه كذا لانه انما يتم اذا كان  
الغلب من النوم اذ لو خرج يتحقق اشتغال به الظاهر من كل وجه وان لم يكن النوم حجة في  
اصلا فضلا عن كونها من وجه فلا يثبت به المذهب وهو اطلاق في الانتفاء من  
بالغلب **قوله** ان يقال المراد في اطلاق الانتفاء مدعى زفر ولك ان تقول  
انما خرج بعد ما اخذ حكم الزمان يجعل النوم باطنا فلا يلزم الانتفاء من **قوله** فالجواب ان  
هذا المنع لا يضرنا لان الاستثناء لا يخرج من كونه منقطعا وهو ظاهر **قوله** يخرج كما لا يخفى  
**قوله** ثم ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا **قوله** عند محمد بعض ما ليس بحدث نجس كالنوم والنوم  
والنوم يخرج ما اذا لم يتجاوز موضع التطهير فافهم فتقوله ما لا يكون حدثا قلنا ولفظ  
النجس كسب الجسيم هو ما لا يكون طاهرا **قوله** وقائده يظهر الى قوله لا ينجس الماء عند الاثر  
فلا فالحديث كونه نجسا من الماء وان قل وان تلحق به الثوب نجس ايضا ان نجسا وقدر  
الدوام **قوله** وهو مصادرة على المطلوب مرتين **قوله** اولها قوله لانه ليس بنجس فافهم  
عين المدعى وثانيتها قوله حيث تنتقض به الظاهرة **قوله** والثاني انه لا يستدل بعدم  
نقض الظاهرة على عدم النجاسة لان عدم النجس يجوز ان يكون لكونه غير خارج **قوله**

الظاهرة  
يعقوب

فان قيل المستدل فرض فوجبه في توبه الدين فكيف يتوجه هذا السؤال قلنا حاصل  
الدليل ان ما ليس بحدث ان كان خارجا كالتقي القليل فليس نجسا لا انتفاء للنوم وان  
كان غير خارج فهو لا يعطى له حكم النجاسة لكونه في محل **قوله** فان صحت وجوبها من سجدة او  
بعضة حال مجزأ ما جازت صلوة **قوله** لو كان المراد ما ذكره لم يترتب الفائدة التي قد  
الخلاص فان من كسر سبعين وطلع بذلك الدم ثوبه واخذها والقائه في الماء ينجس الماء  
فانهم يحرموا بالجملة المهرنة كالخروج قاءا وما هو معلق **قوله** اراد بالدم المصورة بعدد  
الدم سواء كان وما حقيقة اهل ما يمكن حيث جعل العلق اى العليق المجرى قسما منه قال  
عصام الدين اما العلق النازل من الرأس فلا ينقض الوضوء ذكره في المحيط **قوله** المعنى  
سواء كانت حرة **قوله** هذا الاستدلال انما يحتاج اليه على قولها والا فمجرد طمس النعم  
واتن كان وما حقيقة **قوله** المعنى فيكون من قرضه في الجوف **قوله** يتناول انفجار الدرق **قوله**  
لان عند زفر لا ينقض بوضوء الى قضية اننا **قوله** وعندهم ينتقض **قوله** وقوله لو صعد  
الى موضع يلحق حكم التطهير يعني بالاتفاق لعدم الظهور قبل ذلك عند زفر **قوله** فيثبت  
**قوله** المعنى او متشكلا **قوله** المراد به الميلاق الى جانب بحيث يتجاني متعده **قوله** المعنى  
والنقد **قوله** اى المستوى **قوله** المعنى اذ لو زال لسقط **قوله** لكنه لم يسقط فلم يزل الاستدلال  
**قوله** وان صرفه اى ان يكون النوم غير ناقض للوضوء في هذه الاحوال **قوله** وفيه كذا  
والا وان يقال في النوم مطلقا لا يبرى الى التعرض بنقض نوم المصلي صريحا ونوم  
المسكى والمستند في ضمن التعليل **قوله** المعنى الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لا وضوء  
على من نام قائما او ركعا **قوله** ونوم القاعد يثبت فيه الحكم بطريق الدلالة ومن  
التعليل ايضا **قوله** المعنى انما الوضوء على من نام مصطحيا **قوله** المعنى ايضا في مقابلة القاعد  
ومن ذكر معه بدلالة التعليل **قوله** في يتناقض اول الحديث وآخره **قوله** اى فيثبت  
ارادة اصل الاستدلال **قوله** المعنى انما عرفنا **قوله** اى عرفنا عدم كون النوم حدثا في  
الاحوال كلها **قوله** المعنى النفس **قوله** وهو حديث لا وضوء على من نام قائما **قوله** ومن  
المشايخ من عملة بقوله ان ستره **قوله** كما فعله الشافعي حيث ارجع ضميمه لانه الى كل من  
الافعال والجنون **قوله** المعنى التوبة **قوله** عدا كان او سبوا نائما كان او ينظما **قوله**  
وربما يتوجه الى قوله ففسره بياننا لذلك **قوله** يعني دفعا لتوهم انتفاء من الدابة به



قوله وهذا ليس بصحيح الى قوله والاول صواب **قوله** لا يلزم لكل فرض ان يكون قيدا مستثابا  
حتى يتوجه ما ذكره وحاصل المعنى ان المفروض كونه نجسا ما عليها والفرع بجوامع الوان  
وغيره فيتناول ما في الجوع والبرد **قال** المعروض ان قشرت نقطة **قوله** اي ازيل قشره **قال** المعروض  
فقال منها ماء **قوله** اي نظره فلا يكون قوله ان سال الغوا لان لم يسئل تناقضا **قوله** قال  
بعض الشارحين وهذا هو المختار عندى **قوله** يعني الاتقان **فصل في النفس** **قوله** فان  
وصل الى ما بعده فلو ان **قوله** يكون ان يضاهى الى ما بعده **قوله** والافلا **قوله** فيه ان يكون  
تنوينه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف **قوله** والاول وجه لان كلمة الشك يا بابه فان العهد  
يفتني التفرع ما ذكره او علما ولا وجه لتناهي لان كون النجاسة كلها في بدنه محال واقفا وهو  
الجوع الذي لا يقوى غير مراد ايضا **قوله** الشك في الوجود العيني وهو لا يتناهي التفرع في الوجود  
والعلم بل ينبغي ان يعقل امتناع العهد بانه لا معدود ههنا ويجوز ان يقال كون الكلام في النفس  
يكتفي في تعيين النجاسة وايضا يجوز ان يقال كحل النجاسة بترتبه وقوعه معقول يزيل على  
ما يقصد بالانزاله عرفا ومقدار الجوع ليس كذلك الا يرى انه اذا قال القائل لعبد استمر  
العلم بتقيد العلم بما يتعارف شراره في الاسواق حتى لو استمرى العبد مقدار الجوع لا يعد  
مستثابا على انه لو لم يذكروا لم يقع تنكير النجاسة ايضا حيث يتبادل النكرة فردا ما في فرد  
كان **قال** المعروض ليس عليها بل في واربها **قوله** الذواية يتناول الشعور الظاهرة وما في خفاها  
فيلها اتصال الماء اليها جميعا لا احرار الماء على الظواهر فقط **قال** المعروض المعاني الموجبة **قوله**  
الجمهور على ان هذه المعاني مشروطة لا سبب لمناقاة الطهارة في جعلها موجبات تسامح  
**قوله** ورد بان النفس لقوله واور وعليه الجواب **قوله** اراد الاتقان **قال** المعروض والنجاسة في  
اللفظ خروج المعنى **قوله** في تفسير النجاسة به تسامح والمراد الحال الخاصة به **قال** المعروض عندى  
ظهوره **قوله** يعني ظهوره مع الانفصال لسموه **قال** المعروض الاحتياط في اليجاب **قوله** سري  
القول بالوجوب **قوله** منهم من جعله **قوله** المراد من الاول الاتقان ومن الثاني حافظ الدين  
النسفي ومن الثالث حامد الدين الضرير **قوله** والا كانت حرة موبدة **قوله** وفيه ان الحرة  
ينتهي بمعنى وقت صلوة عليها وان لم تغسل فلا يلزم من عدم اغتسالها صيرة الحرة موبدة  
**قوله** المعروض الجامع مني الرجل المرأة ان يقول ما ذاقه يخرج من بين صلب الرجل وتراب  
المرأة **قوله** فيه انه لا يصدق على واحد منهما **باب الماء** **قوله** بقدر الضمان في قوله باب

الماء وى مسائل **قال** المعروض لقوله تعالى وتزلزلنا من السماء ماء طهورا **قوله** في الاستدلال لا ينفذ  
نفسا من الزنوم منها ان ماء طهورا انزل من السماء والماء على ان كل ما انزل من السماء طهورا **قوله**  
بين المعنيين بين **قوله** لا يقال لا ينفذ على ان الماء المنزل من السماء طهورا **قوله** ولك ان يقول  
يكتفي ذلك لفرض المعروض ان الاستدلال على بعض المدعى ثم الكل طريقه سلكها المعروض **قوله** ان كان  
لا كانت التبريد لما يحصل من الوضوء ذكر ذلك **قوله** وانما كانت التبريد لما ذكره في  
قوله وما يوجب النفس فلما ذكر الحديث ناسب ان يذكر ما يزيله **قال** المعروض مطلق ان سئل  
على هذه المياه **قوله** بيان لوجه التمسك بالحديث اي مطلق اسم الماء المذكور في الحديث  
وهو الماء طهورا **قوله** قلت قياسا لان لا ينفذ معقول المعنى **قوله** فانه معقول ان زالة العيار  
عن المعنى **قوله** ووجه التمسك به الى قوله في حقيقة النجاسة اولي ان يكون نجسا **قوله** فينبغي  
**قوله** لان تأكيد وتثبيده باللائم **قوله** يعني تأكيده بالنون ثم هذا القول جواب لقوله  
لا يقال يجوز **قال** المعروض وفي الكتاب اشارة اليه **قوله** الى جواز التوضي بما ينظر  
من الكرم **قال** المعروض كما **قوله** المراد هو السبيل **قال** المعروض ان لم يتجدد له اسم  
على حدة **قوله** **قال** عصام الدين مشغوف بما الباقى حيث لم يتجدد له اسم ولم يبق  
ما مطلقا والجواب ان المراد هو الاستمرار الاكثر في الغالب في المقيد يتجدد الاسم  
كالنجاسة والرفقة الصنيع ونحو ذلك بخلاف المطلق وهذا القدر كاف في وضوئه اذا  
الاول في الفرد الذي يشبه حاله ان يلجى بالاكثرة لا غلب انتهى لك ان تمنع الاكثرية  
الا يرى ان مثل ما اورد وما العندباء وما الخفاف واسبابها **قوله** وقال الشافعي  
في كتابه بلغنى باسناد لا يحضر في من ذكره ومثل هذا دون المرسل **قوله** في قوله  
هذا دون المرسل مردود بان عدم حضوره اسناد يبين ان الراوى وهو مسروق بالعلم  
فما زاد ان يسبق العلم بذاته ثم يذهب عن الخصال تعيين ذاته ويبقى العلم بصفته وى  
انه كان من الثقات بخلاف الراى ان لا يعلم فيه بالراوى اصلا **قوله** ويكتفى اذا قل الماء  
حتى انتهى الى التلخيص فانه يصف عن احتمال الخشب فينجس **قوله** فلا يكون في التقييد **قوله**  
التلخيص فائدة اذ في الاكثر من ذلك القدر الحكم كذلك وكلام السابغ معصون عن مثله  
كما سبق **قوله** وقوله اذ لم ير لها اثر لم يبصر لها اثر **قوله** فينبغي ان قوله والاثر هو  
العلم او الرائحة او اللون يمنع حصول قوله اذ لم ير لها اثر على ما ذكره السابغ بل معنا اذ لم يعلم



لها اثر بالطريق الموضوع لعلمه كالذوق والشم والابصار **قوله** فاعبره التوحيك الوسطي  
 التوحيك بالوصف **قوله** فاعبره التوحيك في السراية فوق اثر التوحيك  
 او فيكون عدم وصول النجاسة الى الجانب الآخر قطعيا لا ظاهرا وجوابه ان ذلك  
 بناء على رتبة اطر العروق في التوحيك فاقول **قوله** المص وان المنجس هو اختلاط الدم  
 لا الموت **قوله** المص هو اختلاط الدم باجزاء **قوله** المراد بالاجزاء غير معادن الدم  
**قوله** المص على وجهه المذكور **قوله** كقوله في حق طهر لكان استعمل **قوله** والوجه **قوله** او الدم بعد  
 الحوت لا بكماله **قوله** المص كالطين **قوله** اي كونه الطين **قوله** وكما حصل ذلك كذلك هو  
 في نجاسة المسلم اذا لم يسل منه الدم **قوله** وايضا ذلك القول اذا كان مانعا عن سيلان الدم  
 فظاهره يمنع عن اختلاط الاجزاء به ايضا اذا اختلط بانساق الدم من معدنه فظهر  
 المنجس **قوله** لكن اعترض فيه من الماء **قوله** بان يخرج من العلوية **قوله** قيل في هذا التعليق  
 اشكال **قوله** القائل هو الثاني **قوله** قيل في كل واحد من التعليقين نظر **قوله** القائل هو الثاني  
 ايضا **قوله** والجواب انه المحل عن تعليق وردي عليه بان هذا **قوله** او الرد لصاحب الكشاف  
 في هذا المقام **قوله** واذا كان بياننا لنهايته في الاستدلال **قوله** في كنهه وكيف وقد استدل  
 به المص في اول الباب عليه **قوله** المص لان الاعضاء ظاهرة حقيقة **قوله** دليل الثاني  
 منه دليل الاول **قوله** فتغيرت به اي بالاستعمال صفة الماء **قوله** او ان ظاهري بالاقائه وذكر  
 الضمير لكون الاقائه في تأويله مع الفعل **قوله** ووجه الاستدلال الى حقيقته وان كونه  
 بمقتضى علمه لا يثبت احكام في الماء الذي هو الحديث **قوله** ما لم يزل الاستدلال بالقرائن  
 في النظم على التوازن في الحكم والظاهر ان يستدل بتاكيد لا يقتضيه كونه النهي للنجس **قوله**  
 المص ولانه ما ازيلت به النجاسة **قوله** الدليل اخص من المدعى حيث لا يدل على نجاسة  
 ما اقيمت به الترتيب دون رفع الحدث ولكن لا فرب بعد عموم الدليل الاول ولقولنا بعضا  
 ان الحشرات يذهب السيات والحديث الاول على فروع خطايا باعضاء الوضوء  
 عند غسل الاعضاء مع الماء او مع آخر قطر الماء **قوله** المص ابو يوسف يقول سقطا الف  
 مؤثر ايضا **قوله** لانه نظرية متفق لما لا النجاسة منتقلة الى الماء **قوله** هو سناد ذلك  
 الزمان فيكون مجازا عطفيا **قوله** فيه كنه **قوله** وهو من اخص ما حصل المذهب **قوله**  
 فيه كنه فان مواعين الضرورة مستثناة من قواعده **قوله** المص الجنب اذا اغتسل

قوله فان ذبيحة الجنب ليس فيها دم  
 سفوف وهي نجاسة قال عصام  
 الدين ذلك من طهر بوجوه هو  
 ظاهر في الاصح وان لم يكن كذلك  
 كذا ذكره الرازي في شرح القدر  
 مسند

في المص طلب الدلو **قوله** في مشاركة الى قوله المص والماء لعدم نية الترتيب **قوله** الاستدلال  
 ظاهر عند جرحه وجه لهذا الكلام كما فيه من ايمان نجاسة ان يكبر من شاة على تسليته بتجسير  
 الاستدلال بطريق الترتيب **قوله** فسد الماء عند الكل **قوله** ان ذلك عند ان كنهه فانه يشترط  
**قوله** فان قيل انشاء استقاط الغرض ممنوع **قوله** لا توجه لهذا المنع بعد ما بين كون استقاط  
 الغرض مشروطا عندنا بالصواب فافهم وكتب في مائتين من البحث نفعه عن فط المص وهو  
 صورة هذا السؤال بناء على ان اصل عندنا ان يستقط الغرض باستعمال الماء  
 في البدن من غير نية ولا اشتراط صلب كما في الوضوء والجواب بناء على انه ترك هذا الاستدلال  
 المذكور في مسئلة الاستعمال وشرط الصب ضرورة الحاجة الى طلب الدلو استهني فيه  
 كنهه فانه بين قيل ان اشتراط الصب لكون الصب بمنزلة الماء الجاري فسواء  
 تحقق تلك او لم يتحقق بشرط الصب على حاله **قوله** وعلى الثاني لا يجوز له القراءة في  
 الصلوة وفيه نظر **قوله** وكتب في مائتين من هذا المقام نفعه عن فط المص وهو صورة وجه  
 النظر ان الماء ان لم يدخل الغم لا يجوز له القراءة وكذا ان دخل لا ينجس على قارة الزجر  
 انتهى كيف يتجسس وقد شرط الاتصال في الاستعمال **قوله** طهارته وهي يتحقق بكتاب  
 الصيد **قوله** فيه كنه **قوله** ولانه منصوص عليه **قوله** اي نظرية التوبة **قوله** وانما ذكر الحكمين  
 الاخيرين وان كان يفهم ذلك من الاول احرازه عن قول مالك فانه يقول بظاهر ظاهر  
 دون باطنه فيصلي عليه **قوله** في هذا وجه آخر لقوله والصلوة تكون عليه اذا لم يحصل  
 الرد على مالك كالا يخفى ثم اعلم ان مالك اذا ذهب الى طهارة طاهره دون باطنه فاعدا  
 لتعارض بين الحديثين **قوله** المص وهو يعويده حجة على مالك **قوله** والظاهر طهره  
 في الطهارة طاهرا وباطنا **قوله** المص لانه اسم لغير المدبوع **قوله** وبعد الدباغ يسمى شاة  
 واديا **قوله** وان الموضع موضع امانة كونه في بيان النجاسة وما فيه الا دعي في ذلك  
 اول **قوله** فيه ان الادعي ليس بنجس **قوله** وهو يعويده كقوله حجة على مالك **قوله** وكتب في  
 مائتين من الكتاب نفعه عن فط المص وهو صورة حقيقة ان الجمل الطاهر ليس مما كني فيه  
 بالانفاق وجلد الاردي والخنزير خارجان على ما سنده فلو خرج جلدة الميتة لم  
 ابطال النقص بالقياس وذلك باطل انتهى قال عصام الدين جلد المذكور وان لم يكن مأكلا  
 طاهر عند علمائنا وكذا عند مالك صرح به في شرح السنة فيقينا **قوله** الحديث اسي **قوله**

ايضا



وهو مختار المصروف في قوله فانه يحسن المحالة وينتفع به ابتداء افعاله **اول** قوله يحسن  
الخبر من مفعول بقوله الاجل الخ **اول** بن متصل بقوله وليس الكلب يحسن العين لان يراد  
فانه بيان لوجه الاستثناء **اول** والذين يتفنون عمدا من بعد مشاقفة فان الضمير يعود الى  
يرجع الى كل من المضاف والمضاف اليه **اول** هذا ليس نظيره لما تقدم اذ لا معين هنا كذا  
كل الامرين كخلاف الاولين فتولد كقول غير مناسب **اول** فتقوم احتياطا وذلك بوجه  
الضمير الى المضاف اليه **اول** قوله ذلك اشارة الى الاحتياط **اول** قلت عدم طهارتها  
**اول** اى بالديان **قال** المصنف ما يمنع الثابت والفساد فهو ديان **اول** المضاف مقدر  
ضلي ما يمنع **اول** فان كانت متصلة بالضم فليس يتصور ان تكون ظاهرة **اول** لم لا يكون  
ان يكون جملة عصبانية لا يغفل التجسس كالعصب **اول** والى جواب قوله ان قوله في  
يصلح لكل لا كراهية دليل النجاسة انه مسلم الى آخر قوله فنبغي كما قلنا انه المنصوب **اول**  
فيه كنه لانه مسلم ان الحوت كراهية دليل النجاسة فيما يصلح لكل وقد وجدنا دليل فكيف ينبغي  
المداول **قال** المصنف الموت زوال الجوة **اول** فان قلت ما تقول قوله من يحكي العظام  
قلت المراد من يحكي صاحب العظام كما قال الشاعر اد تقول المراد باصاها ردة الى حالتها  
الاولى **فصل في البش** **اول** فانه من قبيل المحرم على الحال **اول** اذا كان الكلام في حذو  
المضاف لم يكن من قبيل طلاق اسم المحرم على الحال **اول** وعن هذا ذهب بعض الشارحين  
**اول** في الاشارة الى قوله لو جعلنا نزلت في الحقيقة مستند الى ما **اول** لفظه ما ليست  
مذكورة الا انه مفهوم من المقام **اول** في عود اللفظ نزلت في البش **اول** وفيه ان  
فيها لا ينصرف في الماء والنجاسة فتخصيصها بالارادة بلا قرينة ظاهرة بعيدة وايضا ياتي  
المحل في هذا المعنى في عبارة الكتاب قوله وكان نزع ما فيها طهارة لها اذ ينبغي ان  
يقال من الماء والنجاسة **قال** المصنف لا فرق بين الرطب واليابس والعصير والمكث والروث  
والحمى والبعر **اول** البشويك رجع في الخنف والظلف واحدها **اول** البشويك رجع في الخنف والظلف واحدها  
حشيار من بذي بطنه والاسم الحشوي بالكر **قال** المصنف استعمال **اول** اى نزع عن حاله **قال**  
المصنف فساد **اول** قوله لا انتقال للمعنى في استعمال ولا بد من اعتباره اذ الاستحالة الى الفساد  
كاللبن والبيض لا يوجب التجسس ثم اقول لا يحسن ان يستعمل المشتق في الفساد هو الفدا  
قبل ان يصير جزءا في الكلام توسع قوله قوله فان وقعت اشارة الى ما يجب نزع

من الماء يحسب ما يقع فيها من النجاسة **اول** فيه انه لا يحسب في البقرة والبقرين نزع  
من الماء فكيف يمكن هذا القول اشارة الى ما ذكره **اول** لا يخفى من اوجه سبعة **اول**  
الظاهر ان يقال تسعة **اول** يعني بنقص عن العشرين في الكبير ويزاد عليه في الصغير  
**اول** فيلزم ان لا ينع من عشرة من احوال لا يخفى من ان يكون المدلول مقدار الصاع او  
دونه في الاول وما فوقه بنقص عن العشرين وفيما دونه يزداد عليه فابن العشرين  
قلنا من **قال** المصنف حديث الشريفي **اول** دليل على بعض المدعي **اول** واخذ علما  
بالعشرين لانه الوسط بين القليل والكثير وكان واجبا لتعينه **اول** يعني بهذا الاخذ  
وفيه نظر **اول** وفيه نظر لان هذا المعنى موجود في ثلثين فلم يتعين عشرة من الوجوب  
**اول** وفيه ان العشرين اقل الاوساط واما ما بينا بين المساحة والتخفيف دون  
التضييق **اول** وانما ذكره حلا على النظم او توهم انه فعيل من المفعول **اول** قوله او توهم  
معلوف على قوله على النظم **قال** المصنف هذا السبعة بالفتحة **اول** ولذلك قدم السؤال  
على التوهم عند استنباه البقرة **قال** المصنف وان وجدوا في البقرة فارة **اول** اى ميتة **قال**  
المصنف وغيره **اول** من الحيوانات التي يتجسس الماء بموتها فيه **قال** المصنف يتحقق اشته  
وقعت **اول** يعني من الارض السابعة التي توضع ابعدها من البش وصلا **فصل**  
**في الاسماء** **اول** وغيره **قال** المصنف وعرف كل شئ معتبر بسوره **اول** اى في الطهارة لاني الطهارة  
**اول** وليس بشئ لانه ما كوال الحظا من السور فلا مانع من الدخول فيه **اول** اى انما نيا مع  
كراهية سورة ما وليس على عدم دخولها هنا **اول** وبهذا يستطاع ما قيل ينبغي ان يكون  
الجنب على قول ان لو كان لو هو سقوط الزمن عن قدر بشريه **اول** يمكن ان يجاب عنه بان  
ما بين الماء من قدر ويستطاع الزمن مشروبه فلا يلزم نجاسة السور **اول** لانه قليل في مشا  
النفس **اول** في هذا الجواب نظر لان هذا التعليل لا مانع النص فان ما يفيد النص انتفاء  
النجاسة الحقيقية وما يفيد التعليل نجاسة مازال منه النجاسة الحقيقية على ما هو  
فتأمل فان التعقيب على الجواب الذي ذكرنا **اول** قيل يجوز ان يكون المراد بولوج الكلب  
لاناء الحسنة **اول** منع لا يضر في ثبوت المدعي لانه اذا تجسس الانا تجسس الماء **قال**  
المصنف وهو وجه على الشافعي **اول** اى من فهو بالقاء **قال** المصنف لان ما يصيبه بول يظهر  
بالثلاث **اول** عطف على قوله وهو وجه على ان في من حيث اللفظ **قال** المصنف وهو



اولى قوله ان يقول سبع تعبدى فلا يتعدى **قوله** واجيب بان لو كان كذلك  
 الى قوله ان زائدة البنية لا التعبد **قوله** هو يقول التعبدى هو عود السبع كما في اللفظ  
 على الاربع في الوعد **قوله** المعنى فلا قال في قيا سوى الكلب والخنزير **قوله** قال الرازي  
 عرق الكلب وسائر فضائل كالعاب وفي وجه غير العباب كسائر البنيات **قوله**  
**قوله** المعنى اذا مكث **قوله** استغناء منقطع **قوله** المعنى والتبعية على الغلة في الحرة **قوله**  
 قوله والتبعية مبتدأ وقوله في الحرة خبره **قوله** المعنى وقيل الشك في طهارته **قوله** هو طهوريته  
**قوله** المعنى وقيل الشك في طهوريته **قوله** المعنى في طهوريته فقط **قوله** وقيل طهوريته لانه لو وجد الماء  
 المطلق لم يجب عليه غسل رأسه بعد ما مسح رأسه بسور الحار ولو كان الشك في طهارته  
 لا يجب **قوله** فان قيل اشغال تجلس الرأس مع التيقن بطهارته في الاصل لا يوجب غسله **قوله**  
 بان الكلام اذا وجد ما آخر بعد ما احدث فالمسح عليه بالمال لا يرفع الحدث التيقن  
 لا اشغال تجلس البلية باصانة الرأس المحتجج بتجسسه باصانة هذا الماء فلا بد من غسله **قوله** قيل هذا  
 ليس بظاهر الرواية وانما هو فيه بخس **قوله** لفظ هو في قوله انما هو راجع الى ظاهر الرواية  
 والضمير في قوله فيه راجع الى ابن الحار **قوله** ثم قال لا يصح ان دليل الشك في قوله له قوله  
 المضائق دون **قوله** لو وقع هذا كان سور الكلب ايضا مشكوكا لا اقل لمحقق تلك الغرض  
 فيه **قوله** ان يقال هذا تعليق في مقابلة النفس **قوله** فبقول الامر مشكوكا بخس وجه طاهر  
 وجه الى قوله لا لا شك في **قوله** فيكون الشك في طهارته لاني طهوريته **قوله** اضافة الحكم  
 الى الفارق صيانة الحكم الشرعي عن المناقضة لظاهر **قوله** لا بد له من بيان ثمانية الفارق  
 وبيان صدره من حيث تلك التكنة بالسطر من هذا في شرح الوقاية فراجع **قوله** المعنى  
 والبطل من نفس الحار فيكون بمنزلة **قوله** قال عصام الدين يشك باي في كتاب الاضحية  
 من ان المولود بيان الام والوحش يبيع الام لانها هي الاصل في البتة حتى اذا انزل الله  
 على الشاة يعني الولد فتعني هذه الرواية ان يكون البطل المتولد من الركوة تابعا لها  
 ولا يشك في سورة ما يمكن تعليق الشك في سورة بتقارن الادلة في حرمته وابعادها  
 ورد الحديث في حرمته صريحاً والحديث الوارد باباهة النفس والحار يقتضي ابعاده  
 انني فيه بحث **قوله** فقال النبي صلى الله عليه وسلم طهروا طهروا **قوله** الكثرة بالثناء المشادة **قوله**  
 المعنى فان لم يجد غيرهما **قوله** اي غير السورين **قوله** المعنى فاشبه الماء المطلق **قوله** في عدم

جواز التيمم عند وجوده **قوله** المعنى وسور التيمم طاهر **قوله** وطهروا **قوله** المعنى هو منسوخ  
 بها **قوله** هذا عندنا في حقه اذ ان في لا يرى التماسيح بين الكتاب والسنة **قوله** المعنى  
 قلنا ليلته **قوله** المعنى رد على ابن وهب **قوله** المعنى الحديث **قوله** المعنى الكل باب التيمم **قوله**  
 المعنى ومن لم يجد الماء **قوله** المراد بعدم الوجدان ههنا حقيقة لا عدم القدرة على  
 الاستعمال كما سبقت لقوله ولو كان يجد الماء **قوله** المعنى وفارج المعنى **قوله** المعنى  
 او الاخطاب او غيرهما **قوله** قوله او خارج المعنى منسوب كونه حال الى قوله  
 ويجوز ان يكون منعولاً فيه **قوله** قال العلامة الرضوي يستثنى من المكان الملبس جاب  
 وما يعمه الى ان قال فانه لا يقال زيد جانب عمرو وكنته بل في جانبه وكذا  
 خارج الدار كما قال سيبويه بل في خارجها **قوله** المعنى واكثر **قوله** او اكثر للشارة  
 الى ان هذا التقدير لا يمنع الزيادة **قوله** المعنى التزييل **قوله** اي التعمية بتأخير  
 المؤدى الى خوف فوتها في الوقت **قوله** المعنى لان الضرر في زيادة المرض فوق الغرض  
 في زيادة شغل المال **قوله** فان النفس عرفت المال اذ المال تابع للنفس **قوله** المعنى واعتبر  
 الشا في خوف التلف **قوله** اي تلف النفس ومنعته **قوله** هو اي اعتبار الشا في  
 مردود الى قوله الا انه خرج من لا يشترط منه سبب الاية **قوله** اشارة الى مسك  
 آخر في الاية مسكته القاضى ابو زيد وسبح الامام **قوله** المعنى لانه يقع بموضع الطهارة **قوله**  
 اي الذي نحن فيه بدليل قوله لا ولكن يريد ليطهركم **قوله** فقول لا مستم عليه تكرار **قوله**  
 فيه بحث **قوله** وابو يوسف لم يكرهه مع القدرة على الصلوة لان الغبار ليس بتراب  
 خالص لقوله واما عند الجمهور فيجوز **قوله** اذ لم يتناول الصلوة الغبار عنده فكيف يكون  
 استعماله عند الجمهور **قوله** التيمم معدول عن القياس **قوله** المعنى وجعل طهورا في حاله  
 مخصوصة **قوله** من ارادة الصلوة **قوله** المعنى الاسلام قربة بدونها **قوله** يقتضي انه لو تيمم  
 للصلوة مع عند ما وليس كذلك والحاصل انما لا يصح ان منه تيمما اصلا بناء على عدم  
 صحة النية منه **قوله** واجيب بان الطهارة الحاصلة **قوله** المجيب صاحب المنصني  
**قوله** وكما هو كذلك قال ابتداء والبقاء سواء **قوله** الكلية ممنوعة والارز ان يكون  
 الردة مبطلة للتيمم **قوله** والرقبات **قوله** مسائل جهاهج عيان كان في حيا  
 بالرقبة وهي واسطة بين ديار ربيعة **قوله** والكيسانيات **قوله** ابو عمرو وسيلمان بن سفيان



الكيساني من اصحاب محمد بن قيس في الكيسانيات ان في اجلاء الكيساني قال  
 المعنى ان الخوف باق **قوله** الظاهر ان يقال الخوف موجود **قوله** وقيل لا على اول  
 القائل هو الثاني **قوله** المسافر اذا نسي الماء في رحله الى قوله او لم يكن بان وضعه غيره  
 بغير امره **قوله** فينه كنه لانه يجوز ان يعتقد بغيره **قوله** وان كان الثاني فلا عار  
 بالانفاق **قوله** في الثاني نظر ذكره الثاني **قوله** بل هو واجد له عادة **قوله** وان  
 واجد له حقيقة **قوله** وكل واحد معدن الماء عادة بغيره عن المتيم طلب الماء فيه **قوله** في  
 جيز بجزان هذه التكنة فيما اذا لم يعلم ومنع الماء في رحله اذا لا في كون رحله  
 معدن الماء بين النسيان وهذه الصورة لا يقال رحله بل لا يكون معدن الماء وضعه فيه  
 غيره بغير علمه **قوله** لا يقول هذا لا يجدي تنقاه فان الطلب بغيره عن علمه كونه معدن الماء وضعه  
 فيه بنفسه او وضعه غيره بغيره فاذا اطلب وجد الماء وان وضعه غيره بغير علمه فلا يجوز  
 يتممه وصلوته به لانه ترك الطلب المنقذ عن علمه الموصول الى الماء **قوله** ولما انا لا نعلم ربه  
 لان المراد بالوجود القدرة كما تقدم ولا قدرة الا بالعلم **قوله** كما كان المراد بالوجود حقيقة  
 فالنسيان يتاخر فيه ايضا لانه هنا مصدر وجدته الشيء اي صاافته ولا يطلق الا  
 على الجاهل بالشيء مع قرب منه سواء علمه سابقا او لا **قوله** المعنى هو المراد بالوجود **قوله** اي  
 الوجود المشروط انتفاؤه في جواز التيمم **قوله** المعنى ليس في التيمم **قوله** اراد بالميتيم من  
 اراد التيمم **قوله** المعنى لم يكن واجدا **قوله** كما **قوله** المعنى ان الضرر مستقط **قوله** اي للوجوب  
**باب المسح على الخفين** **قوله** وعن هذا قيل من لم ير المسح على الخفين اي لم يعتقد جوازه  
 كان مستدعا **قوله** اي تركب الكعبية **قوله** المعنى من رآه ثم لم يمسح اخذ بالوجوه كان  
 ما جاز **قوله** في غير موضع التهمة **قوله** واما عايشة رضي الله عنها الى قوله وروى رجوعها ايضا  
 شرح بن ثاني **قوله** هذا ليس بمجموع **قوله** المعنى نفس القدوري المسح كحدث موجب **قوله**  
 اختار الجنب **قوله** الظاهر ان يقال عتاز عن الجنب **قوله** المعنى قوله اذا لبسها مع طهارة  
 كاملة لا ينفذ بشرط الكمال وقت اللبس **قوله** قال ابن القيم ليس المراد لا ينفذ النطق  
 لانه مفيد له بل القدوري لا ينفذ بهذا اللفظ هذا اللفظ بل قصد به الى افادة ما ذكره  
 وعلى هذا يكون الجواز والحدود متصلا بحدث موجب للوضوء والتفريق جاز بالنية  
 من كل حدث موجب للوضوء على طهارة كاملة اذا لبسها ثم احدث والحدود في موضع

الحال اي من كل حدث كانشا او حادثا على طهارة كاملة انتهى فيكون في كلام القدوري  
 تعقيد **قوله** في كلام القدوري تسامح **قوله** يندفع بان يقال لدوام الامور المستمرة حكمها  
 كما في مسئلة البهيم على ان لا يلبيس هذا الثوب وحواله بغيره **قوله** في الثاني **قوله** فان  
 عدم جواز المسح هنا **قوله** عند الخصم **قوله** والا الثاني **قوله** ان شئ مشتبك الشرب بغيره ولو  
**قوله** لان الحرف اذا كان مقدرا لثبوت اصابع منع قطع السفر **قوله** فينه كنه **قوله** بخلاف  
 الحديث ان سفره فانه واجب غسل اعضائه يمكن ان يجمع بينه وبين مسح الخف **قوله**  
 فيه ان من جاز تلك الاعضاء التي يجب غسلها الرجل فكيف يمكن الجمع **قوله** وقال مولانا  
 حميد الدين المومني موضع النفي فلا يحتاج الى التعمير **قوله** لا انتهى حيث يتوقف  
 فيحتاج الى التعمير **قوله** لما روينا من رواية صفوان ان لا يشرع خفا فثالثه ارباب  
**قوله** في ذلك مخصوص بالمسافر الظاهر ان المراد قوله على السمع بمسح المتيم بوما ويلد  
 ثلثه ايام وليا لها **قوله** وقوله لان عند النزح دليل معنى المدة **قوله** اسرارية يتحقق بمضي  
 المدة ولا يتعلق بالنزح في الصورة الاولى فلا يلزم به قوله لان عند النزح **قوله** بل الظاهر  
 انه دليل المشائية **قوله** بعد ما احدث **قوله** ومسح **قوله** والطاهرة اذا احضت فيس  
 عنها **قوله** وفي خلافه ان في **قوله** المعنى قال يجوز اذا كانا متخفين لا يشقان **قوله**  
 صفة للتخفين او غير ثمان وروي لا يشقان اي الماء اي لا يشربان **قوله** في النزح  
 ثم تمسح براسها **قوله** فينه كنه **باب الميضم** والاستحاضة **قوله** فان قيل هل من السجدة  
 دم الحيض اسود بغير يد على ان هذه الاشياء ليست بحجج **قوله** لان السكوت في موضع  
 الى البيان بيان في الجواب كنه وهو قوله اوجب بان من تخصيص الشيء بالذكر ولا دلالة له  
 على نفي عاذه وقوله عبط بالعين المهملة **قوله** واما جرحه قوله فينه فيكون تستقط بجاز الحق **قوله**  
 الظاهر لفظه كنه **قوله** بل قوله للمنع **قوله** فلا بد من الاعتقال بغيره جانب انقطاع بوجود  
 ما زاد على زمان عاذه من مدة الاعتقال **قوله** فينه كنه بل وجود الاعتقال نفسه فانه  
 كونه مطهر اوجب جانب انقطاع **باب الاستحاضة** **قوله** ثم اعقبته لانه اكثر وقوعا من الغائبة  
 باعتبار كثرة اسبابها **قوله** ما ذكره ليس سببا بارها بل زمنه وظروفه وقوله **قوله** وروى  
 بان لا لم ان صلوة ههنا مطهر بل عام **قوله** فينه تأمل **قوله** فينه نظر **قوله** يجوز ان يبيّن في  
 النوافل المحاجة ولا يبيّن في الكسوة لا رتعاها بالنسبة اليها كما في التيمم لصلوة الجنب

ن

عنه

في

باب

للمنع



على ما يجب استظهر **قال المصنف** ان الام يستعار الوقت **او** فيقول المصنف الى قولنا يتوضأ وقت  
 كل صلاة وليس ذلك مذهبتنا ولا ينفرد معنا به الاول فتأمل قوله وهو ان الوقت مراد بالاداء  
**او** الظاهر ان يقال هو ان هذا المصنف فتأمل قوله وانه يستعار لا يستعمل **او** لم لا يجوز ان  
 يكون من اضافة الصفة الى الموصوف اي لكل صلاة موقفة مثل حصول العمود **قوله**  
 والجواب ان ارتفاع الخرج منوع **او** **قوله** هذا تقدير محتمل وجه آخر لا فائدة الوقت مقام  
 الاداء غير ما ذكره شمس الامنة فلا يندفع به النظر عنه كما لا يخفى **قوله** او مكتوبة اخرى **او** فيكون  
 قوله في وقت آخر **او** يعني اذ اجمع صلاة مع اخرى في وقت الاخرى على ما هو مذهبهم ولكن قوله  
 به ايضا في الخ **قوله** واجيب بانه قد لا يستلزم كالمصنف لصلاة الجنازة في المصنف قوله وفيه  
 تحصيل كما ترى **او** قيل بطلان التيمم بالنسبة الى غير صلاة الجنازة ليس مستتباً عن الصلاة على  
 اختلاف وضوء المحدث فان بطلان سبب عن خروج الوقت وليس ذلك وجه التيمم وفيه  
 محتمل لظهور ان مراد المجيب هو ان يبطل الوضوء في بعض الصلوات بخروج الوقت  
 دون البعض فلا يلزم الاستيناف بالنسبة اليها ويقول المصنف استأنوا الوضوء للصلاة  
 اخرى يندفع ذلك لا خلاف في الصلاة فلتأمل **قوله** وبما يقول منعته ان الوضوء كان بطلان  
 بالحدث السابق **او** كما بالخروج على ما يدل عليه سر طينة الدالة على السببية وفيه كنه **قوله**  
 فان الوضوء الى قوله بيان موضع الخلاف **او** بل بيان ثمة الخلاف **قوله** المصنف من مذهب  
 ان شيئاً من ذلك لا يمنع الخروج والدخول ليس بحدث **او** اي بالخروج المطلق ولو نافعا بل يستفاد  
 بالخروج الكمال من كل وجه **قوله** ان قيام مقام الاداء **او** كما لا يظهر ان يقال ان الاداء لا يكون الا  
**قوله** اي لقيامه فيمكن الاداء دخول الوقت **قوله** لا يظهر ان يقال يمكن من الاداء مضافاً دخول  
 الوقت **قوله** وهذا لان الوقت قائم مقام الاداء **او** لا يظهر ان المصنف **قوله** فان قلت  
 في عبارة المصنف الى قوله فالجواب ان المضاف محذوف **قوله** ان تقول لا فاسح **قوله**  
 محذوف في كلام المصنف وجوب تقديم الظاهر على الوقت فيمكن من الاداء كما دخل كما لا يقبل التمسك  
 وانما يجب التقديم وجوب الاداء كما دخل الوقت فالمراد من التمكن من الاداء هو القدرة على  
 الفعل فتأمل **باب** ان الجنازة وتطهيرها **قوله** لا اضافة الى ضمير الجنازة **قوله** يعني مراد بها  
 محالها **قوله** واجيب بان ذلك بخلاف الى قوله فيمكن امر بتطهير التوب اقتضاء **قوله** ان يكون امر  
 اقتضاء كنه لا يخفى من يعرف معنى ان اقتضاء في اصطلاحهم **قوله** وكذا الحكم في الاما يستعمل

**قوله** على القول بان الجنازة **قوله** وحاصل ان الاستدراك في الصلاة يوجب في العلل **قوله** يعني وجوب  
 في العلل **قوله** المصنف من ظاهر **قوله** عليك براجعة تاج الزينة مثلاً **قوله** المصنف بجنازة الجرم  
 او اي جرم النجاسة **قوله** وان قوله مع استعانة **قوله** لا من جبراً اي طهارتها جناً في الطهارة  
 لا من السبب على السبب لان الذكوة وهي الذبح سبب الطهارة في الذبيحة **قوله** فيكون محتمل  
 على من شرط في التجوز ببلادة السببية كون السبب سبباً عن خصوص هذا السبب **قوله**  
 فلا يكون الطهارة قطعية بخلاف الارض والكتاب يفتقن ذلك **قوله** وفيه كنه لا يرى ان  
 التيمم بالخروج من النورة والتمسك بالارض في خلاف الشافعي وان عرفت ان هذا من ابرار  
 الشريعة **قوله** واجيب بان الآية هي مناطية لان المفسرين اختلفوا في تفسيرها **قوله** وكذا  
 اختلفوا في الصعيد على ما هو لم يثبت **قوله** وقوله اخذ من فعل مطلق من قدرناه ان وفيه  
 الاختلاف **قوله** ويجوز الحالية **قوله** والمراد بقدر الدوام موضع خروج الحدث **قوله** فيه كنه **قوله**  
 وهذا لان حكم النجاسة التي لها جرم الى قوله في سطر اعتبار ما على السبيل من النجاسة **قوله**  
 تأمل في هذا الكلام **قوله** ولتعارف من النصفين **قوله** يعني حديث استتره عن البول وحديث  
 البريقين وقد تقدم **قوله** قال في النهاية انما هو اصل في حيز رعايته لاصل الاشارة فانها  
 يراد اي وادي ان تقدم ما كان بنا في ذلك ولعل من باب الترتيب **قوله** نعم ولكن يكون الثاني  
 اطول ومراد صاحب النهاية رعايته التواضع مع تساوي الترتيبين كما لا يخفى **قوله** وانما هو  
 الاصل لان في بعض وان كان اصل محتمل ايضا لان الكلام فيما لو كل محتمل **قوله** منوع **قوله**  
 الى كاف التسمية في قوله قبول ما لو كل محتمل كيف يدعى عدم الكلام **قوله** وان كان الثاني لم يثبت  
 بخاتمة بول ما لو كل محتمل بقوله عليه السلام استتره هو اعنوه والامر بخلافه **قوله** يثبت الشك **قوله**  
 على ما مر **قوله** لان اول الكلام كان منسباً الى ان بول غير ما كوال العلم عنده بخمس غلظة **قوله** سمع **قوله**  
 والكلام فيه كالكلام فيما قبل لان البيع منسوخ كما في الحار **قوله** ان اراد ان اللحم معلوم انما هو فلتأمل  
 ذلك وان اراد ان كذا كذا بالرائي فلا ينفذه ان لا يمنع التعارض الظاهري فتأمل **كتاب**  
**الصلوة** **قوله** او اقول جمع تصوره معه وسقط هو الاربع **قوله** استدل انما يثبت انما يثبت انما يثبت  
 عطف قوله في الصلوة الواسعة من قبيل عطف الرفع على الازالة **باب** المواظبة **قوله** المصنف  
 وقت الجنازة **قوله** الثاني **قوله** اي اول وقت صلاة الجنازة **قوله** اذا اطلق الجنازة  
 استعملها لا خلاف **قوله** وانما استدل ببيان الوقت لانه سبب الوجوب وشرط الاداء **قوله**

منه



ولانه لا يدخل فيه الاختيار البعد وكسبه بل هو مجرد خلق الله تعالى كخلق سائر المخلوقات فيقول  
من قبيل اطلاق اسم الكل على الجزء لا يظهر انه من اطلاق العام على الخاص ثم اقول والاول  
ان يحل في حذف المضاف وهو كثير فالمنع وانه آخره اوقات التي لم تطلع الشمس فيها  
فولم يصار اليه مثل الشراك اولى صار ظل الشفق في ذلك الوقت في جانب المشرق فغير  
شرك النعل قوله بان قوله ما بين هذين الوقتين يقتضي ان لا يكون الا والاول  
وقد ذكر ذلك خلاف المطلوب اقول قوله يقتضي ان لا يكون الا والاول لم يسمي التفصيل في الكلام  
قوله واجيب بانه لو اتقني ذلك كان الصلوة فيها واقعة في غير الوقت الاول وان ظهر ان  
النعل دل على ان الغاية داخل في الغاية قال المصنف المستظهر قوله انما هو مبتدأ وقوله  
المستظهر خبره قوله فمؤساة الزوال قوله تسامح لظهور ان ساعة الزوال ليست في الزوال  
فيحل في حذف المضاف اي فمؤساة ساعة الزوال في قال الكوفي وهذه الجواب الروايات  
التي لو افترقا لظاهر الاخبار التي في الموافقة بكت واولا واولا آخر الوقت الذي يقتضي عند  
خروج الظهور قوله في كنه كنه ثم اقول قوله الذي في كنه لقوله آخر فغيره مجاز حيث اراد بان  
ما يقرب منه ويديه فافساده اخر الى الوقت ببيانته وادخاله الوقت الى الغيبة فيها مجاز ايضا  
فتأمل قوله بدليل قوله فيما بعد مخطوط واخر وقت المغرب حتى تغيب الشفق اولى ولا يثبت  
على ما ذكره تأمل ذلك لا يلزم ان تدخل الغاية تحت الغاية لكن الواقع في منج العداية حين تغيب  
الشفق ولعل في هذه النسخة تحريف من الكاتب قوله وفي بعضها في اليوم الثاني اي ما منته  
الظهور او ان يكون في كلامه نوع الباس اذ المراد من هذا الوقت من قبل الوقت المذكور في الكلام  
قوله وجوده اذا صار ظل كل شيء مثله قوله في كنه كنه ولعل المراد قبيل اذا صار ظل الا ان  
دلالة الحديث على خلافه قوله قاله الخليفة قد ركت ركعات اولى يعني قال فيه مكان ركعات  
قوله وما رواه عن امانه جبريل عليه السلام في قوله وفي الغاية وعن حديثهم جوابان احدهما  
انه معلوم بالنقل وهذا القول فيه زيادة فائدة الثاني معناه بدلا في الثاني حيث  
غربت الشمس ولم يذكر وقت الفراغ فيمكن ان يكون الفراغ عند مغيب الشفق ويكون بين  
هذين اشارته الى ابتداء النعل في اليومين والى آخر النعل في اليوم الثاني انتهى وفيه كنه  
قوله قيل صفه كلامه ان النكس بالحديث اقول عندى انه جواب سؤاله هو ان يكون الوقت  
في شرفه حكم المرفوع فاجاب بانه لو سلم انه من تلك المواضع الا ان لم يصار معنا هو ما روي في غيره

قوله في شرفه حكم المرفوع

من العمارة انه البياض قوله قيل وقول من صلى المغرب شكر انطوى على ما علم من قوله  
وفي نظر قوله في ذلك في يوم القيمة مع ما ذكره المفسرون ولعل ذلك وجه النظر في ثبات  
ما كان فيه الا يرى انه عليه السلام انه في اليوم الثاني اقول فحين قوله بل فعلنا بيان الحكم  
كما مر في البحث بعد قوله واجيب بانه لو اتقني ذلك في فصل ويستحب الا سمار قوله  
فان ظهر له حاجة الى الصوم بعد الصلوة في الاول ان يقول فان ظهر له صلواته  
غير ومنه قوله واستدل ما قالت عائشة رضي الله عنها كانت النساء ينصرفن الى افق  
اول من لا يدل على الدعوى الكلية بل بانه لا فاعل بالنقل قوله والتأخير اليه اي الى هذا  
الوقت مكرهه قالوا او اما النعل فغير مكره لانه ما حرم بالنقل ولا يستقيم ثبات الكراهة  
لشيء مع الاحزاب اول فيه بحث فان الكراهة وانما من صفات افعال المكلفين على  
ما بين في موضعه ثم لا حاشا فافه بين الامر والنهي على ما يدل عليه قوله عليه السلام فليكنوا ويحسبوا  
وتفصيله في الكافي وكتب الاصول قوله وما ذكره النهاية وغيره في جواب هذا السؤال  
الى قوله لا يتشبه فليست بل قوله في كنه كنه ثم قوله منبسطا على امر الصديقين يعني به الرد مع صاحب  
النهاية وقوله او التبعين يعني به الرد على الاتقان قال المصنف وتأخير العشاء الى ما قبل  
ثلث الليل هو يستلزم ان يكون الغاية داخل تحت الغاية في كلام المصنف لتطبيق الدليل على  
المدعى فهو خارج عنه في الحديث او اذ ذلك اثبت السنة اقول لا ثم انه اثبت السنة  
بل ثبت من بمواظبة النبي عليه السلام كما سلف قوله ثبت ما دون الوجوب وهو السنة  
او السنة ما اطلب عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا دلالة في الحديث على ذلك فكيف  
يثبت السنة قوله ونفس التأخير لم يكن الوجوب بل التندب والاستحباب اقول ان قيل  
اذا كان التأخير مندبا والاستحباب كيف يلزم الشفقة في الامانة ولا وجه في ترك التندب  
قلنا المراد بالامانة هم الذين يصحون خلفه عليه السلام قوله واجيب بان المعارض هناك  
موجود ايضا وهو قوله تعالى وسار عوا الى مغفرة اقول الموقوف كيف يعارض من النعم ثم  
يفتحى ان يكون التأخير الى النصف مكرهه ما سلمه الامر بالمسارعة عن المعارض قوله  
فيثبت الامانة بخلاف تأخير العشاء الى النصف اقول فيلزم ان يكون التأخير استحبابا حاشا  
وليس كذلك وجواب انه وقع التعارض بين سار عوا واستغفر افق وليس التندب والاول  
كخبر الجاهل سار عوا من غير بحث فصل في الاوقات التي يكره الصلوة فيها

من















واذا زلت أو ذك في السفر والكلام في المحضر فقلتم ان الله عليه السلام ما واطلب ذلك  
 لو كانت الواطية بتركها من الوجوب ولو وقع ما ذكره لم يوجد ترك السنة  
 فقلتم لو فعل ذلك الى قولنا باستحبابه لغيره براءة النبي عليه السلام  
 قوله ولما روى ابو هريرة عن النبي عليه السلام قال انما جعل الامام اما ما يؤتم به فاذا اكبر فكبروا  
 واذا قرا فاقضوا **باب المتصودين** الزام الشافعي في يحصل ترك ما روي عنه من قراء  
 حلف الامام فسدت صلوة **باب** ان لا يكره بل يندب الصلوة عندهما **باب** الامانة  
 قوله وذلك لا يندب الفرضية او نعم لكن يندب الوجوب كما ذهب اليه عامة مشايخنا فاما  
 فقد منا ان علم **باب** ان مدلول الحديث تقديم الاقوال العلم بكتاب الله وليس فيه ما يدل  
 على تقديم الاقوال الغير العالم لا نفيها ولا اثباتا فقد منا العلم عليه بالقياس قوله فان المولى  
 تقديم العلم بالسنة او فيه ناسخ فان المحدثي تقديم الاقوال بعد النسخ في العلم بالسنة لا تقديم  
 العلم بالسنة قوله ليس في نفس الحديث **باب** ان لا يندب هذا اللفظ وهو قوله فان تساوى  
 فاودعهم في لفظ الحديث للوارد في ترتيب الامامة **باب** وجملته القول ان المستحب في التقديم  
 ان يمكن افضل تقوم قراءه وعمل **باب** ان لا ينسب تقديم العلم على القراءة والخلق في النسب  
 وذكر الاسنيه قوله قال الشافعي لا يترجح العمل اذا استويا في الرواية **باب** ان يجوز ان يقال ذلك  
 نادر ولا حكم له قوله لقوله عليه السلام اسمعوا واطيعوا ولو اتم عليكم عبثا اجمع **باب** ان لا يندب  
 فان فيه الدلالة على المرجعية **باب** والمراد بالحديث الامامة **باب** ان لا يكره انما ما ايضا قوله  
 لا تمن في ذلك لا يخل عن ان كتاب محمد بن ابي بكر في الحديث انما هو بعد اسر  
 قوله وترك ما هو سنة اول من ان كتاب بكر وهو ترك السنة مكره ايضا كما سبق في الم  
 قوله والذي كان في ضمن السنة **باب** ان لا يندب ترك ما ذكره في الحديث انما هو بعد اسر  
 دليل الامانة او تخالف لقوله ان كتاب بكر وهو ترك السنة مكره ايضا كما سبق في الم  
 المعقول على تأخيرهم عن الصبيان اذا لا يندب صلوة الصبي كما اذا انها وبطل ذلك  
 بانما من في دليل الفساد بالمحاذرة فان الصبي ليس بخاطب فلهذا لا يمكن ان يقال  
 الدليل هو الجمع الحديث لتأخير الصبيان والمعقول لتأخير النساء نعم هو دليل على  
 عن الرجال ولو استدلت لتأخيرهم من الحديث او قيل كان اولي حال المص وان عاذبه  
 وها مشتهر ان في صلوة فسدت صلوة **باب** ان لا يندب المحاذرة ان يقال محاذرة

ان هذه  
 اي المحاذرة الذي كان قوله  
 والاشتهار ان يندبها

مستند

مشتبهات منوية الامام في ركن صلوة مطلقة مشتهرة بحجية واداء مع اتحاد مكان  
 دون حائل ووجه في لو كان احدهما مكانا وكان قد راقا والآخر اسفل فالحاذرة **باب**  
 المصير في جميع ما ورد به النص الاول وفيه بحث اذا توفى فيه الصلوة فسدت من هذه النبوة  
 قوله وهو ما روى الشافعي في قوله في جميع ما ورد به النص في حديث ما يدل على كون  
 المحاذرة منسفة حيث لا يدل على فرضية التأخير قوله فان قيل هذا خبر واحد لا يثبت  
 به الفرضية او يجوز ان يقال المراد النقص عن ركن المحاذرة **باب** ان لا يندب بان من المشاهير  
 او في الفرض لا يثبت الا بدليل قطعي وليس المشهور كذلك فان اريد الفرض العمل فلا  
 الى الشرع قوله وان تأخير ما في الصلوة المشتهرة فرض بدلالة الاجماع على القياس نعم المقيد  
 جميع عليه وبمستند لا يثبت الفرضية فاعترض من بان اذا كان ما حور بالاشارة كانت ما حور  
 بالاشارة من ركنه **باب** ان لا يمكن الرجوع في تأخير ما انما بشارته **باب** ان لا يندب بل يندب  
 الضرورة قوله لا نعلم بيقين ان معناه ليس الضمان في الدقة **باب** ان لا يندب ان  
 ذلك بل الكلام على التسمية اي الامام كالضامن في كونه عطائيا يصلونهم بالقرآن الامانة فتارة  
 قوله ولا يندب ان لا يندب بل يندب ان لا يندب ان لا يندب ان لا يندب ان لا يندب ان لا يندب  
 قوله والجواب بان الاشارة انما هو بالنسبة الى التسمية **باب** ان لا يندب بان تأخير ما  
 بحجية الامام كما مر حواشي مسند المحاذرة فالاول ان يمنع اقتضاء الشريعة المصلحة مطلقا  
 فان احد الشريكين قد يترك المشرك فيه بعد الاقوال قوله وقوله وهذا اشارة الى ترك  
 القراءة او الظاهر ان اشارة الى القدرة عليها قوله ان اجازة صلوة الامام وحده **باب**  
 لا قدره ان يجعل صلوة بقرائة بالافتاء بالتأري **باب** مخالفت لما اسلفه في مسند المحاذرة  
 قبله وقيل حيث قال ان التأري لو وصل وحده والاقوى وحده **باب** ان لا يندب ان لا يندب  
 فسدت ايضا صلوة **باب** الحديث في الصلوة قال المصنف ان كان اما استخلف او  
 ياخذ ثوبه ويحمله الى الجواب سواء كان المندب مدركا او مسنونا او لا محاذرة فان قيل ان  
 في قوله فليست متا للوجوب **باب** الامام هو الوضوء عقب كسب الحديث بل لا توقف  
 وظاهر ان ذلك ليس بواجب قوله لا يندب على تمام الصلوة من السجود فتقليده يكون  
 خيانة او اشارة الى قوله من الله عليه السلام من قلنا اننا على رعيته من هو اولي منه  
 فقد خاف الله ورسوله وجماعة المسلمين قوله والظاهر ان مراده ترك الحاق الله بالناس

او لم يندب ما ذكره كون تأخير من  
 فمستند ان لا يندب







انما يقال كذلك في الركعات دأوم عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يتركها  
 لانه تركها احسانا كما يصح به الشارح قوله وما ذكرتم خبر واحد في جواب تنزلي قوله  
 الركعة الواحدة في الركعة الواحدة في كل ركعة في الركعة الواحدة في كل ركعة في كل ركعة  
 العموم في الركعة الواحدة ليست من الافراد من الركعة الواحدة في كل ركعة في كل ركعة  
 التي يتنفس فيها ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 الخالف انه لا يصح ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 الخوف ان التعليق الذي ذكره المصنف على تعييب الركعة الواحدة في كل ركعة في كل ركعة  
 في حق السقوط في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 هذا تركه في الركعة الواحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 قوله لا يتم ان النسيء في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 ما انفرد بين الكلام والحدوث العدمية في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 بان ما حفظه هو قياسه في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 ولا يحد في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 مراده ان النسيء ليس مشروع فيه بل ما حفظه فلا يتركه في الركعة الواحدة في كل ركعة في كل ركعة  
 حالة العذر او كما اذا رخص في الثانية او في الاولى بعد ما افتتحها فاما في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة  
 اقول الظاهر ان المراد لا يتركه في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 توضيحا ودفعاً لسؤال محذور وهو انه اذا لم ينص عليه لم يتركه في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة  
 اورد قوله واعلم ان الدليل المذكور في الكتاب في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 القيام فيما بقي من الركعة الاولى ايضا والمدعى بعدم التقيد في الركعة الاولى في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة  
 قوله وكون المسافر في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 ان لا يقتدر على النسيء في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 التطوع راكبا ثم نزل يعني وان صلى ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 بايا هو جوي في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 قدمت صلوة لان ركوب الدابة على ما عليه الغالب لا يتم الا باليدين ولو نزل  
 الدابة لا تعد صلوة لان النزول يمكن بدون استعمال اليدين قيل بشكل هذا ما

غيره ووضعه على السرج فان هناك نفس صلوة وان كان هذا امر لا يحتاج فيه الى اليد فقلنا  
 عن اليدين قلنا الجواب من وجهين احدهما ان الحكم بيني على الغالب والغالب ركوب الدابة  
 بنفسه اما ركوب غيره فليس يغالب وركوبه بنفسه لا يتم الا باليدين والثاني ان غيره  
 لا يركبه عادة الا بامر من غيره فليس يغالبه وركوبه بنفسه لا يتم الا باليدين والثاني ان غيره  
 ما في كلام الشارح ثم اقول في الجواب الصغير للامام في الاسلام مسئلة محدودة عن تعييب ركعة واحدة  
 في التطوع اذا صلى ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 انما يقال ان الركوب على غير فيقطع والنزول على غير فيقطع فلم يقطع وهذا امر مضطرب  
 لانما ساء عند عامة الناس رأيت لورث فوضع السرج وضعا فالتزم ان ركوب الصلوة  
 عن الركاب انعقد لجواز الصلوة بالركوع والسجود لانه يوصى مع القدرة على النزول فيقول اذا  
 اوصى بغيره ايضا فاما اذا اوصى بغيره فانه لا ينعقد انعقاد ركوعه لوجوب الركوع والسجود ولا الجواز  
 فحجب فلم يكن له ترك ما لم ينعقد عذر لازم انتهى وهكذا في سائر فافهم فان وشرح صدره  
 في باب ما يكره من العمل ثم اقول وهذا وان كان فيه اشارة الى ما يخالف للمنقول من الجواز  
 لكن يظهر منه ان الشارح خلط بين التعليق وبين ان القدرة الغير اعتبار او كيف لا فيجوز  
 الشارح يمكن اعتبار كون انعقاد ركوع الركاب يجوز الركوع والسجود وكون انعقاد ركوع  
 النازل موجبا حال فائدة فيه لظهور كفاية ابطال الركوب دون النزول في اثبات المدعى  
 فقلنا بل ولعل الجاهل للشارح على كل حال المدعى ما حمله لئلا ينتقض دليل مسئلة اذا افتتحها فاما  
 ثم قد لا يحسن عذر على ما سبق بهذه المسئلة لكنه قد من المطر وقطعت اليزاب في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة  
 القدرة على الركوب الى قوله لان لا يقتدر على النسيء في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 في هذه العود مع انه لا يمتنع على فرض السائل ليس في ما ذكره في موضع الجواب ما يدعيه  
 قوله لان لا يقتدر على النسيء في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 سدد رمضان قوله وفيه نظر لانه قال يستحب ان يجتمع الناس في ركعة واحدة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة في كل ركعة  
 عن بيان صفة التراويح استقلاله وذكر لفظ الاستحباب فالظاهر انما هو على ما عليه الصلوة  
 والاجتماع والتسليم بين كل ركعة ويجوز ان يكون غير الوتر فانه سبق بيان صفة قوله فان  
 لو كانت سنة لو اخطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم في احوال ذلك في سنة النبي صلى الله عليه وسلم وهذا سنة  
 الخلفاء وهم اخطبوا عليها غيره الى بكره فلهذا باب ادراك الترخيص قوله لان ابشر

بني











قوله ان كان قادرا على بعض القيام قال  
الربيع بان كان قادرا على اكله فاما  
او على التكبير وبعض القراءة مسته

قوله وهو اختيار في الامام وشيخ الاسلام  
وقامني فان وغيرهم قال الربيع في ذكر  
قامني فان كان لا يكره القضاء اذا كان  
اكثر وان كان يكره منعه من الخطاب في  
الامام فليجوز كما لم يكره عليه ومثل في الخط  
وهو اختيار في الامام وشيخ الاسلام  
لان جود العقل لا يمنع لتوجه الخطاب  
عليه مسته

الاخر من سائر السنية خشبات يرفع بها  
الارض من الذي انصب كعبه اذا ارسلت  
رسمت السنية معرب للكر

للتضاد ولا كذلك افعال الخواص **باب صلوة المريض** قوله لانها من العوارض التي لا يكره  
والسهم قوله اذا جاز المريض بان يجمعه بالقيام ضرره في كونه في المراء بالجو هنا اعم من  
حقيقة وممن لم يوافق الصواب فلا وجه للتصريح عليه قوله ومن قال يستوطن عند ذلك قال الحق  
باعتبار عند الاستسقاء وهو الراجح **قوله** وفيه ان القائل يستوطن ينبغي ان يترجى ان يترجى  
عذر التأخير اذا قلنت وعند الاستسقاء اذا كثرت فتأمل **قوله** وبه اي وقوع الاشارة  
الى هواء الكعبة **قوله** ويجوز ان يكون تكبير الغنيم لكون الاشارة بمعنى ان مع الفعل في  
من نصب الابدال بالراي بل بالقباس على الرأس **قوله** فيه ان القياس من اقسام الراي **قوله**  
فكذلك لا ينبغي في حق نفسه **قوله** تقدم ان جواز اخذها القائم بالقاعدة ثبت على خلاف التكرار  
فينبغي ان يقتصر على مورد الا ان يلحق بالدلالة وفيه خلاف المولى لا لو قد يجزى عند  
من غير عذر فكذلك الامكان لا يكره **قوله** لا يبعد اساءة الادب دون القعود **قوله** ان الغالب من  
حال ركب السنيعة دوران الرأس عند القيام **قوله** في ذلك في الذي لم يعتد ركوب السنيعة  
واما المعتاد فالحال ليس كما ذكر **قوله** والمؤونة بالجو **قوله** لو كان محرم لكان اسم لمساءة وقوله  
في لجة متعلق بقوله المؤونة **قوله** وقوله هو المأثرة عن علي وابن عمر اي الاعتبار من حيث  
هو المأثرة **قوله** فهذا برده ما ذكره الشيخ الشارح في وجه اعتبار التكرار في باب قضاء الغلظة  
**باب سجدة استسقاء** **قوله** فان قيل كان الواجب ان يقول سجدة استسقاء **قوله** والسجدة الاستسقاء  
سبب كاستسقاء **قوله** سبب من الشارح ان السبب في حق السامع ايضا هو التذوق  
فيكون الاضافة اليها بناء على ذلك لكن مختار المع كون السبب في حق السامع هو السماع  
على ما صرح به **قوله** المع التذوق متبادر **قوله** قال ابن الهمام على ما تقدم المتبادر لانه  
الفرض فيما اذا تلى في الجهر به حتى سمع المعتدي فلا حاجه الى هذا التعليل **قوله** السماع موجب  
عليه ابتداء انتهى **قوله** في هذا القول الوجه الفرض فيما اذا لم يسمع المعتدي فتأمل **قوله**  
فان التالى اما السامع فيجب ان يستند سجود التالى الى قوله في الوجوب كلام بل هو متبادر  
**قوله** المع لانها ليست بصلوئية **قوله** قال ابن الهمام صواب النسبة فيه صلوية انتهى **قوله**  
جوابه عما سئل في راجع في هذا الوجه حيث قال انه خطأ مستند وهو عند الفقهاء  
خير من صواب نادره في نفسه بشره وفي واجب **قوله** اي قصد بشره في سجدة التذوق  
**قوله** غير مستند **قوله** غير بعد خبر قال المع وان قرأ الامام وسمعهما من ليس معتدي

قد فعل معه **قوله** يعني دخل معه في تلك الركعة اما لو دخل في الثانية كان عليه ان يسجد بايدي  
الارض وقوله لانه صار له ركعا بايدي الركعة يفيد والتبابة وان كانت لا تجزى في  
الافعال لانها اثر القراءة فالحقت بها **قوله** لانه لو لم يسمعها بان اخذها امام سجد بها معه  
فيما اولى **قوله** في ذلك فانه ان اراد ان لا يسمعها في هذه الصلوة ففيه معصاة  
وان اراد ان لا يسمعها حال الاخذ فلا ولوية ممنوعة فتأمل **قوله** فانها سجدة وجبت  
في الصلوة ويسجد بها بعد ما تقدم **قوله** لانهم فان المراد وجوب الاداء ولا يجب ادائها  
فيها كما عرفت به **قوله** واجيب عن الاول بان تقديره وكل سجدة صلوية واجبة في  
الصلوة **قوله** اذا كان التالى مصليا والسامع ليس كذلك صدق على السجدة الواجبة  
على السامع انها صلوية على تقديره مع عدم وجوبها على السامع في الصلوة **قوله** والصلوة  
ان يقال تقديره وكل سجدة **قوله** في ذلك **قوله** ويجوز ان يجاب عنه بان المعصية في  
اذا كان على وجه التذوق من المع والافعال صلوية اقوى من السابق فلا يرد السابق  
**قوله** وفيه تأمل فان الاتصال بالمتعود وكون الحاق الاول بالثانية خلاف موضوع  
التداعل كقوله لا يرجح **قوله** وليس يوافق لجواز ان يكون قوله في الراجح متعلقا بالمستلزمين  
جميعا **قوله** الظاهر ان خلاف الظاهر **باب صلوة السافر** **قوله** ولو قصد ولم يظفر ذلك بالتأمل  
فكذلك **قوله** **قوله** كيف يتصور ذلك وقد قال الشارح لما عزم الامام على التجوز **قوله** او لو سجد  
الابن ان نصب بدل من قوله مسيرة ثلثة ايام **قوله** وفي ذلك **قوله** الظاهر ان نصب في نزع الحاق  
**قوله** فتكون الرخصة وهو المسح فاما بالنسبة الى من هو من هذا الجنس وذلك يستلزم ان يكون  
التقدير **قوله** ولو قال وهو المسح ثلثة ايام لا يستغنى عن قوله ذلك يستلزم ان لا يكون **قوله**  
او عدم الاشتغال لانه ان كانت طلبة وذلك لا يجوز **قوله** في ذلك فان الطلب ليس  
بالجائز في يلزم الاشتغال لا يرى الى قول المع فيما سبق من رآه ثم لم يمسح اخذ بالعزيمة  
كان ما جاز ويجوز ان يجاب بان المراد الاشتغال باعتقاد حقيقة فليتأمل ويمكن ان يراد  
من وجه آخر بان يقال ما من عام الا وقد خص منه البعض فلا يكره شي ما ذكره ثم لا بد من  
مدعى التخصيص فيلزم ان يكون السافر يوما وليست او اقل من مسجدين ليس **قوله**  
ماروي عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لا يظفر كون الحديث وليس على المسح بل  
هو ليس على قصر من سجد اقل من الكتاب واطل ان لفظ مسح في السؤال ونظ

مسته



المسح في الجواب كما هو من السارح او من السارح وصوابه بقصره والقصر هو  
 حرك الظاهر لان ظاهره يتبعه استيفاء مدة ثلثة ايام او الظاهر ان المراد استيفاء  
 المسح في جوابه ما قبل جواب بقى القول بالمسح كما في رواية بليل فيكون  
 قوله سلمنا لكن لا يجوز ان يكون ثلثة ايام ظاهرا للمسافر وان كان في قوله بمسح المقيم بواحد  
 كذلك فكان حكم المقيم والمسافر في مدة المسح واحدا في بعض الصور او قوله في بعض الصور  
 يعني في صورة مسافر يوم وليلة وفيه كانت لانه لا يتوقف لزوم تسوية المقيم والمسافر في بعض  
 الصور على كون يوم وليلة ظاهرا للمقيم بل هو بانهم في تقدير كونهم ظاهرا بمسح ايضا والحق ان  
 المقيم محذور مستقل في الجواب عن الاول ان النفس مشتركة الا ان قوله كان متعلقا بغير  
 الاوصاف او فلا يخفى ضعفه كيف والامة كالمجتبى عن الآيات في قصر اجزاء الصلوة كما  
 في التلويح ثم ان هذا الكلام في ذلك الجواب مبني على انه في غير الاجسام من ان استقاء الحكم عند  
 استقاء الشرط لان المنة وان لم يكن مدلول للفظ وان كان التقييد بالشرط لغوا وغيره  
 الا صوليين على خلافه ويجعلون الآية دليلا على ما ذهبوا اليه من ان التعليق بالشرط لا يدل على  
 عدم الحكم عند عدم الشرط بحاجب من طرف الشافية ان القول بمفهوم الشرط انما يكون اذا لم  
 له فائدة اخرى مثل خروج من خارج الغالب والآية منه فان الغالب من احوالهم في ذلك الوقت  
 كان الخوف واما التفسير في التلويح في القسم الثاني قوله قال الامام الترمذي انما يشبه ان يكون  
 قدر غلوة واعتبر بان صلوة الجمعة والعيد في قوله الا اعتراض لا يراد به ما ذكره الترمذي  
 بل مراده ما في الكتاب فيه نوع كذا قوله واحق الاول بقوله واذا خرمتم في ان وقت  
 الى احوال آية او قد منع الشارع ان يكون المراد قصر اجزاء الصلوة في العجينة السابقة قوله  
 وبعضه ما روى جابر بن عبد الله الى ابي هريرة او انما بعضه لا ثبت الا فانه فيه قوله  
 فان قيل على غير منه بالعبادة بقوله للعبادة او الظاهر ان قوله للعبادة هنا في مكان  
 قوله بنية الا فانه فيما بعده قوله فلت ذلك تعليق للمفسر عليه ومعناه ان الجامع موجود في  
 قوله لا يكون تعليقا للمفسر عليه بل المراد التعليق المشترك قوله والقعدة ان وفي زمن في وقت  
 تغل في ان ايام او كسعمل المراد كالتلويح كون تركها غير مفسد وان في واجبه قوله ذلك ايضا  
 مفسد او مدغوف الى قوله وهو يفسر قوله وكذلك الترواة في ان قوله في ان قوله في ان قوله  
 فرض في حقه لانهما تغل في فرض الترواة في اختلاف ايام فانه لا يفسد صلوة ترك الترواة في الاوقات

قوله ولهذا الوقت المستعمل صلوة بعد الاذان وجب قضاء ما بعده او اختلاف المسافر  
 القصد بالمقيم كما ينبغي قوله في النظر لانه عند ما كانت بدعة او غير من الحرام بالبدعة  
 الترواة امره بالنسبة الى ترك الترواة فانه يجتهد فيه بخلاف ترك فرض الترواة في ان الظاهر  
 عدمه او فيه كانت له بصيرة فيها ويتم صلوة ما ذكر من قبل قوله ذكره في هذا الباب قبل  
 وراقين تحيينا وهو قوله وقالوا يا ايها القامة في المفاضة انما لا يفتح اذا صار ثلثة ايام بنية  
 المسافر فاما قبل ذلك فيفتح في قوله لانه عند قوله لظهور معصاة السوء الا فانه قوله فان قيل  
 فهو عند موطن ايضا او قوله ان يمنع ذلك الى ان يقوم الدليل قال ابن القيم المسافر ولو نزل  
 ليلة ولم ينزل الا فانه فيها بصيرة فيها وقيل لا انشئوا فاما ان السببية يقتضي بعد الفوت  
 الى كل الوقت ليظهر اثره في عدم جواز قضاء العصر في اليوم الثاني وقت ان حرام ذلك  
 شئ آخر او قوله في ذلك فانه لم يقتضي هنا ايضا الى كل الوقت ليظهر اثره في منعه مسافرة في  
 الوقت فيتم صلوة او بعدا لكونه مقيما في كثره **باب صلوة الجمعة قوله** ان كلا منهما  
 هو اسطر في اوله في قوله ان كلا منهما ينصف بواسطته قوله من يقول صلوة الجمعة  
 صلوة ظهر قصره لا فرض مستدلا ولا يخفى عليك قوله فيه ولا شرطه زائدة على شرط  
 سائر الصلوات الى قوله ومنها ما هو في غيره كالمصر الجامع والسطح والجامعة والمخيم  
 والوقت والظاهر في قوله في ذلك اما اوله فلان الوقت سبب لاسطر الا ان يصار الى  
 الى الجواز واما ثانيا فلان الوقت لا بد منه في سائر الصلوات ايضا والجواب انه سبب للوجوب  
 وشرط لصحة المؤدى وشرطية الجمعة ليس كشرطية سائر الصلوات فانه يخرج الوقت  
 لا يبقى صحة الجمعة لا اداء ولا قضاء بخلاف سائر ما ثم المراد من قوله ان الظاهر الا ان الظاهر  
 وهو ان يفتح ابواب الجامع ويؤذن للناس كما في قوله وانما قال يقيم الحمد وبعد قوله  
 وينفذ احكام لان تنفيذ احكام في احوال كالان في الامم في الاحكام اذا كان في استغناء  
 وهو الظاهر اذا لا عهد يظهر عدم مبي ما ذكره فليست له من عليه الجمعة او الى هنا الكلام  
 شجاع قوله ولا روى ان اول جمعة جمعت في الاسلام او يعني في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 وكذا ثبت ان ابرهة رضي الله عنه في كون رقا متهما فيها ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم اوله  
 حدث مثل فرق بعض اهل فليارد انه يكره ان لا يتام الجمعة في زمنه على السلام ولا في  
 زمن الصديقين وانه يكره على ما ذكره بعض الكابر العلماء في ان استاء والعلامة ابن كاسر

شارة



في مجلس بعض اعظم الوزراء قال المصنف في جميع افنية المصنف في  
عصية فيها **قوله** وذلك اتفاق منهم على ان المصنف شرط للجمعة **قوله** ليس فيها ذكره ما يرد  
ان المصنف شرط للجمعة بل غاية ان يدل على كونه شرط الوجوب وجوابه انه لو صححت  
في موضع اعلا ما يجوز **قوله** لان امانة غيره انما يجوز بامر **قوله** دلالة على ما رواه من  
الجمعة على الخليفة اذا طاعت في ولايته غير ظاهرة **قوله** فاما مستدرك **قوله** فينتقل بالمرأ  
اذا كانت سلطانه **قوله** فلا بد منه اي من السلطان او من امره فيما لا يرد **قوله** في نوع  
حيث لا يظهر دلالة على كون السلطان شرط للجمعة **قوله** قال له اذا ماتت الشمس فقل  
الجمعة الحديث **قوله** تاخير دلالة على عدم صحته بعباده ولو قضاه **قوله** الا يرى انه صلى الله  
لم يصل صلوته بدون تنهائه **قوله** فيه ان الترك احيانا ما يؤخذ في تعريف السنة **قوله** والفرق  
لا يترك لغيره الفرق فكانت **قوله** هذا الصلح ان يكون دليل مستقل على المطلوب بدون  
التعرض لمواظبة رسول الله عليه السلام فليتنازل لكن متى كانت فانه متقوم بالمسح على غيره  
**قوله** وهو غلط لان قوله كالاذا ان يتعلق بقوله فيستحب فيها الطهارة لا بقوله وهو شرط  
الصلوة **قوله** فينبعث **قوله** والجمع الصحيح هو الثلث كونه جمعا تسمية ومعنى **قوله** فان قيل  
المستحب بالجمع ليس هو الثلث بل اللفظ الاول عليها قلنا نعم فالمراد بالتسمية ان يطلق **قوله**  
لعدم دلالة عليه بيقين **قوله** بخلاف الثلث حيث يدل عليها بيقين **قوله** ولما انها شرط لا  
**قوله** معارضة ليس في ذلك في الاسلام في شرح جامع الصغير غير اننا افردنا افتتاح الكلام في  
قوم متاهبون ضرورة الجرح المتأخر انتهى فاقول مخرج الجواب عن قول لان الفرق  
منهم **قوله** لان الاداء قد ينفك عنها **قوله** كذلك ان انعقاد ينفك عنها اذ عقارته التي  
ليست بشرط كما قال في قوله وان انعقادنا هو بالشرع في الصلوة والصلوة لا يتم الا بتمام  
الركعة **قوله** الظاهر ان يقال والشرع فيها لا يتم لان ما دون الركعة في محل الرقع غير  
الشرع وفي شرح الجامع الصغير للصدر الشهيد وابو محمد رحمه الله يقول انه شرط الانعقاد  
والانعقاد انما يكون بالشرع في الصلوة والشرع لا يتم الا بالتعبد بالسجدة انتهى **قوله**  
المصنف في الحج والعمرة **قوله** الظاهر ان المراد عن المولى والزوج **قوله** ووجهه ان الخطبة  
تتأني الصلوة **قوله** متناهي الشيء كيف يكون شرطه الا ان يكون المراد بالشرط ما يتم للعد  
**قوله** على عينا بين قوله لانهم محله واذ انحله يقع فضلا لانه لو لم يقع فضلا كان ما قلنا

لرفع الحج وجاؤ ذلك خلف باطل **قوله** في الممازاة نوع تامل **قوله** لانه جمعة مزدوج  
اي قوله من وجه لغوي بعض الشرائط وجوب الجماعة **قوله** فان قيل فوات الجماعة يقتضي  
فيما اذا درك اكثر الركعة الثانية لا يقال الركعة الثانية صلوته ولذلك ما دونها  
لم يشترط في مسئلة التردد واما الجماعة الى تمام الركعة فواجب الفرق والوجه ان يضاف  
رواها الى ما هناك وهناك لم يشترط فلا بد من الفرق **قوله** ويتوارى في الاخرين **قوله**  
الغلبة **قوله** فينبعث فيها بالنظر الى احتمال كون الا وليين جمعة **قوله** فان قيل قد استدل  
في اول البحث بالحديث الى قوله قلنت لا تثنى في ذلك **قوله** فينبعث فان المولى مع  
الامام في محل التراجع ليس صلوته لانه ما دون الركعة فلا ينظم قوله عليه السلام فلا يثنوا  
وما فاتهم نظروا ان المرد وما فاتهم من تلك الصلوة التي صلبرهم مع الامام فليتنازل **قوله**  
وعلى تقدير ثبوته فتاويل اذكرهم جلوسا قد سلوا **قوله** لا يخفى عليك بعد هذا التأويل  
مع ان الجمعة معصية بان حديث الزهري فتاويل الحديث الاول يحل على ما سوى الجمعة  
اقرب **قوله** قال المصنف واذا نزل قبل ان يكبر **قوله** وظاهر قوله حتى يفرغ من خطبته يدل على ان  
لا يمكن فيه ما سئل في قوله وهذا عند من يمتنع فتمل **باب العبدان** **قوله** واجب  
بان المتأخر لا يمكن مملوكه لان **قوله** قال العبدان الكفاي الا يرى ان العبد لو  
يبيعه فكله بالمال باذن المولى لا يجوز لانه لا يمكنه باذنه كذا ان مبسوط شيخ الاسلام **قوله** المص  
والاول مع **قوله** في رواية الجامع ولا يترك واحدا منهما بشئ للوجوب **قوله** وغلب  
لفظ العبد **قوله** اي على لفظ الجمعة **قوله** وكان ذلك تأخيرا بلا عذر سماوي **قوله** اي انما  
الى الغد **قوله** ولا تعاد الخطبة بعد الصلوة **قوله** يعني ان كان قد قدم الخطبة **قوله** فان قيل  
فانته مقام صلوته **قوله** في الكلام في القضاء وما ذكره ليس بقضاء كما لا يخفى **قوله** في  
كبيرات التمرين **قوله** قلنا آية ابراهيم عليه السلام قال لا اله الا الله واسم اكبر **قوله** الا ان  
ما ذكره ان يكون الا في ثور من الخيل عليه السلام بعض تكبير التمرين والمطلوب لم يكن ذلك  
**قوله** وقوله وهو عقيب الصلوات المفروضة على المقيمين بشهر الى انه اختاره كونه **قوله**  
**قوله** يعني بشهر بجمعة **قوله** فان قيل هذه التكبيرات شرعت تبعاً للكتوبات **قوله** **قوله**  
ولا يحرر سنة ان يمنع كونه تبعاً للكتوبات مطلقا بل للكتوبات المؤداة بشرط ان تكون  
**قوله** قلنا بالنسبة **قوله** اراد بانفس فعل النبي عليه السلام **قوله** قال يعقوب صليت بهم

جبا



المغرب فهدوت ان كبره فكبره ابو حنيفة في قوله فينبغي ذكر هذه الحكاية في انما بيان  
 عند استاده حيث قدمه واقضى به ومنها بيان شتمه استاده في قلبه فانه لما علم  
 المتقدي به استاده سمي على اسم والده عن عاده وهو التكبير **قوله** قال ابن القيم الذي  
 نسب ابو يوسف بعد صلوة المغرب فان العادة انما هو نسيان التكبير الاول وهو  
 عقيب فوجده فاما بعد توالي ثلث اوقات تكبيرة في كل اربع فلم يجر العادة بسبب  
 لعدم بعد العهد انتهى **باب** صلوة الكسوف **قوله** لان صلوة العبد **قوله** ولا يصح  
 العبد كثيرة الوقوع **قوله** واجبة في الامم **قوله** صلوة الكسوف سنة من مذهب العامة  
 على ما ياتي **قوله** وهي سنة لان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلها **قوله** فينبغي **قوله** ان  
 صل صلوة الكسوف ركعتين بارج ركعات **قوله** اى ركوعات **قوله** ان النبي صلى الله عليه وسلم  
 صل صلوة الكسوف ركعتين **قوله** انما ركعة في خوف اهل السبع الافعال المخصوصة  
 هي قيام واحد وركعة واحدة وركوع واحد وسجدة واحدة لا غير **قوله** والحال ككشف على  
 نورهم **قوله** تقدم ان ابن عباس كان صبيا **قوله** والعامة ذهبت الى كونها سنة  
 ليست من شعائر الاسلام فانها يوجد بعرض **قوله** ما لان في تعليق ما هو من شعائر الاسلام  
 بعرض تامل **قوله** بعرض عارض الكسوف **قوله** ولما انه لم ينقل **قوله** كيف لم ينقل  
 وقد اخرج السنة عنها **قوله** وان مع فتاويله انه عليه السلام خطب لان الناس كانوا يقولون  
 كسفت لموت ابراهيم فاراد ان يرد عليهم **قوله** لا شرعية الخطبة **باب** الاستسقاء **قوله**  
 وما روى انس رضي الله عنه يدل على انه لا يجوز فيه **قوله** بل هو مساكنت عنه **قوله** وعن الشافعي ان النبي  
 يجوز ان يكمن علم بالوحى **قوله** فينبغي **قوله** فان الاصل في افعاله عليه السلام ان يكون سنة  
 عاما لم يثبت دليل المخصوص **قوله** فان قد روى ان القوم فلبوا اوردتهم **قوله** فينبغي **قوله** فان  
 العلة متعينة **قوله** واجيب بان قديم هذا كملهم النعال **قوله** فينبغي **قوله** ثبت فيه دليل  
 المخصوص على ما بين في الاصول **باب** صلوة الخوف **قوله** قال بعض ائمة ارجح من هذا في غائبة  
 البعد **قوله** القائل هو الثاني **قوله** والجواب انه جثة على ابو يوسف من حيث الدلالة  
**قوله** لابي يوسف ان يمنع كون المناط الخوف فقط لا يجوز ان يكون هو ومنه فينبغي العلة  
 خلفه عليه السلام كما هو الظاهر من التعليق **باب** الجنازة **قوله** اى باب صلوة الجنازة  
 غير مستطاد **قوله** وقوله ثم فيه تحسينه **قوله** فيكون المراد بالتحسين ان الله في النظر

واذا ارادوا غسل حال المصغير ان اخرج الماء من فمهم فيكون اقول لا بد في المصغير **قوله**  
 من الاخر **قوله** والى كبر سنه لا مضمضة ولا استنشاقا **قوله** واما الوضوء فلان الخارج ان كان  
 حدثا فاموت ايضا حدث وهو لا يوجب الوضوء وكذا هذا الحديث **قوله** ولو لم يوجب  
 لم يوقنا غايته ان يكون مثل المحدث ولا يوقنا مرة اخرى لهذا الحديث العام واما عدم  
 التوضئة لمحدث آخر فلا يدل اذ ذكره عليه فان المحدث اذا حدث بمحدث آخر عليه الوضوء  
 قوله وقال بعض الشارحين ترك المص **قوله** القائل هو الثاني **قوله** ورد بان قال بعد ذلك  
 ويغسل رأسه ولحيته بالخطي وغسل كعبه الوضوء قبل الغسل لا يجمع فكيف يمكن ثانيا **قوله**  
 لا دلالة له ولا على الترتيب **قوله** المص ثم ينشفه بشوب **قوله** اى ينشف ما به **قوله** قال في المغرب  
 حشف الماء اخذه من ارض او غير مخوفة او غير ما من باب ضرب **قوله** قال المص والمسا هذا  
**قوله** جمع مسجد بفتح الجيم وهو موضع السجود **قوله** المص يقول عابته **قوله** وفيه عن غلام شفق  
 حيث لم **قوله** تنشقون بوزن تنكون **قوله** ابو حنيفة هو ما يؤخذ من نصوت الرجل اذا عدت  
 ما صوته **قوله** قال في النهاية قوله في الذي كان تنظيفا جواب اشكال اى لا يكتفى علينا **قوله**  
**قوله** لا بد من التامل في معنى الاشكال بالي ولعل ذلك هو الذي اشار اليه الشارح بقوله  
 ولم اجد له دبطا وكذلك **قوله** ولا يعتبر في هذه زوال الجرا **قوله** لا بد له بكلام المص في تقريره  
**قوله** فاما في كل رتبة يتفنن ابانة الجرا **قوله** يجب ان يعرف بينهما **قوله** شعر هذا ان كل  
 رتبة لا يتفنن الا يعرف بينهما وهو مخالف لقول المص وقد استغنى البتة عنها **قوله** ولم  
 له دبطا بكلام المص **قوله** وكفى **قوله** اقول قوله ولان هذه الاشياء الرتبة اى رتبة البيت  
 وقد استغنى البتة عنها اى عن الرتبة فاستغنى عن هذه الاشياء فان قيل لانهم ان هذه  
 الاشياء الرتبة البيت فانها تنقل بالي ايضا **قوله** الظاهر ان مراد المص من حيث ان هذه  
 الاشياء اذا فعلت بالبيت تكون رتبة لا مطلقا فانه لا يخطر ببال عاقل وقع لا يخط  
 السند بالمنع ولا بتأيد به ثم ليس ان يمنع انما ما كانت تعلى من حيث انها رتبة  
 بل الظاهر انها تعلى انما تكون هذه الاشياء في رتبة التي لا يانع كونها في البيت  
 حتى يبدل السند في دفعه فليست بالي **قوله** يعني ما كانت تعلى بالي **قوله** لفظه ما في قوله ما كانت  
 ما في **قوله** ويمكن ان يقال انه تنظيف با بانه جاز في البيت غير مسنون كانه  
 الختان **قوله** فليعمل بذلك من اول الامر ويستخرج **باب** الصلوة على الميت **قوله**



اما في صفة فلان استمرار بقوله وصل عليهم اجمعين اهل القبور على ان المأثور به  
والاستغفار للصديقين قوله وقوله في الكتاب السلطان يجوز ان يراد به الامام الاخير  
عصر واما المصراع او يجمع ما يشمل امام العصر واما المصراع المخصوص فلا يقتضي اول العصر  
الامام الاعظم نعم يعلم حكمه بالدلالة ثم اقول في قوله ان عصره احدث قوله والاية مجوزة  
المواردية او لا بد من تقييد الاطلاق من دليل قوله لانه لا يلازم مع وجودهم قوله  
فكذلك لا يصح مع وجود الاكبر قوله واري انه مختار للص حيث اشار اليه بقوله  
بالنشاء فان المعهود من النشاء ذلك ان سنه الدعاء ليس النشاء المعهود والنشاء  
ان مراده بالنشاء الحمد المدلول عليه بقوله الحمد هو النشاء كما عرف قوله والبدن  
بالنشاء والصلوة على النبي عليه السلام سنة الدعاء الى قوله فقال صلى الله عليه وسلم اذ في غفلة  
لكم ان حكاية حال لا تهاجم السنة المطلوبة غير ظاهرة **قال** المص لانه بمنزلة المدرك  
او يفتيد انه ليس بمدرك حقيقة بل غير مدرك كالحضور الكبري دفعا للتمسك او حقيقة  
الركعة بفعلها مع الامام **قال** المص ولا يصح على ميت في مسجد جماعة او قوله في مسجد  
لغزوة ميت ثم اختلف فيه فقيل لم يصح فيه كراهية تركه وقيل كراهية تنزيهه فكذلك وان كانت  
الجماعة والامام وبعض النعم خارج المسجد والباقي فيه لم يكره بالاتفاق **قوله** ما صححه رسول  
على جماعة من سبيل بن سفيان في المسجد او لفظه بالنسبة **قوله** وعندنا اذا كانت الجماعة  
خارج المسجد لم يكره ان يصلي الناس عليها في المسجد لما يذكره **قوله** انهم اذا كان الامام في الحارة  
والا فغيره لا خلاف **قوله** لقول صلى الله عليه وسلم الولد يتبع خير ابوين دينه او قوله في حديث  
وهذا الاطلاق لفظ الجامع الصغير او يفتي عدم التقييد بقوله اذا لم يكن هناك من اقرب اليه  
من يتولى امره **فصل** في صل الجماعة **قوله** من لم يتبع احد كان هولا جماعة او قوله في حديث  
قوله الخشب ضرب من القذرة دون العنق **قوله** العنق ضرب من سيرة الدابة والابل **قوله**  
مخلطوه اليه **قوله** يفتي في الجنة **فصل** في الدفن **قوله** في خلافة ابى بكر رضي الله عنه او في من  
تاج الشريعة في زمن عثمان رضي الله عنه **قوله** ورد بان ساس النار **قوله** وقد اجاب عن  
الرد الكافي والانتفاء والزيلعي كل بجواب مستقل اما الزيلعي قال في هذا كراهة الاجار  
بالنشاء عند القبر واتبع الجماعة بها لان القبر اول منزل من منازل الاخرة ومحل المحن  
مختلف البيت حتى لا يكره فيه الاجار ولا غسل بالماء الحار انتهى ولا شك ان يفرق

ان اقول فيه انه ينبغي ان يكره  
بالنظر في التفسير الاول الثاني  
يقال يعطى الجماعة حكم الامام



قوله صرف الى مال القينة قال  
الكاتب مال القينة ما يدر منه  
لا يصح

قوله المصنف فان لصاحب الدين ان يأخذ من غير رضا ولا قضاء **قوله** هذا اذا كان  
من جنس من الدين واما اذا لم يكن من جنس فليس كذلك **قوله** او بالاعداد للتجارة او  
كما يمكن بالاعداد للتجارة يمكن بالسوم ايضا فلما سبب ذكر السوم **قوله** وعلى من  
العلم الى قوله فان كان يحتاج اليها للتدريس نحوه جاز صرف الزكاة اليه والافلا **قوله**  
لم يبين ما قرره كونه مفيدا كما لا يخفى والاول ان يقال فان لم يكتسب العلم اذا كانت  
كتب يحتاج اليها للتدريس نحوه وهي تساوي ما في درهم جاز صرف الزكاة اليه **قوله**  
غير اهله حيث لا يجوز صرف اليه اذا كان له كتب تساوي النصاب لانه غير محتاج اليها  
**قوله** وقوله لا قلنا بيننا انما ليست بنامية **قوله** في ان الظاهر ان اشارة الى قوله انما  
فلا بد وان قوله لا يها غير مفيد ههنا لان الكلام اذا كان في الحجج الاصلية لا بد من التيقن  
فلا وجه لنقل الاشارة الى التعليق الثاني مع كونه خلاف الظاهر ثم لا اعتراض عليه **قوله**  
**قوله** شرع في بيان ان حوالته لا يجب فيها **قوله** المشرع في ذلك كان قبل هذه المسئلة  
وليس في دور السكنى وثياب البدن **قوله** وعندنا في بون لا يستط لان البعض غير  
**قوله** قال العلامة الكافي لان كل بعض محل للواجب انما كما يحتاج الى اسقاط الواجب  
المؤدى جاز ان يقع عن الباقي فلا يقع عنها لعدم الاولوية ووجود الزميمة مع عدم قطع الزميمة  
بمخالفات ما لو ادى الكل فان الزميمة اندرمت هناك فبسطت عن الواجب ضرورة وجود  
النية وعدم الزميمة وانت خبير بان قوله لعدم الاولوية قابل المنع **قوله** ولما لم ينزل  
الباقي محل للواجب كراهية **قوله** المبرر ان الباقي يقع ان يؤدي من الواجب كراهية  
البعض المصدق به للغير فكلية بعض الواجب الذي تحققت فلا يمكن بسطه به فثبت ما  
صدق السوام **فصل** في الابل **قوله** وهو خلاف اصول الزكوات فان مناهج ان الزكاة  
يتلو الواجب **قوله** العمل المراد زكوات الابل في زكاة البقرة يتلو الواجب في ابل  
والسبعين على ظاهر الرواية كما سيجي **قوله** وفيه في ذلك بان الشرع **قوله** القائل هو صاحب النية  
**قوله** وانما يجوز باثني فصاعدا **قوله** يعني من السبعين البازل **قوله** بل يكتفى بالاجوز ان يذبحها  
**قوله** فثبت الواجب او ينقطع بالصراف الى الاضحية **فصل** في الغنم **قوله** وهو كل ما بعد  
**قوله** هو راجع الى قوله والشئ المذكور قبل سطرين **قوله** والجمع بقراب الشئ في ذلك **قوله**  
**قوله** يفتقر بقراب في القينة **فصل** في الخيل **قوله** واما ما جهره فطلب شلها **قوله** الجمل فراج

الوقص بالتركيب مالى او قوله  
برضا بكمه ازان مالى كونه  
واجب مشهود صراح  
لا يخفى انه خالف ان يقطع بعبية  
لان ذلك ليس على كل احد فمن  
بدل من ملكه لغيره بغيره الزميمة  
اعدام لانه لا بد من اتمام الزميمة  
وليس ذلك واجبات الزكاة  
حاشا الى راد على صاحب  
سعدى فدى على الامكن

لوى

صلى الله وسلم

اقول هذا هو من طين العلم  
فان المروى عنه عليه السلام  
والماثور عن غيره انما هو تخمين  
وبناء وعشرة درهم  
حاشا الى المروى  
على السند والعلانية

**قوله** والتخمين بين الدنيا والقيوم ما ثور عن عمر بن الخطاب **قوله** اذا كان التخمين ويا ترى  
وما ثور عن زيد بن ثابت فاجبه تخمين عمر بالماثور عنه **فصل** وليس في النضال **قوله**  
منه لو حال الحول على من حبل ملكا وجبت الزكاة **قوله** فيه ان لا يخرج من ملكه من خارج  
الواجب وهو الطاعن في السنة الثانية والظاهر ان صورة السنة في صورة الغنم **قوله**  
واجب بان الواجب قليل من الكثير **قوله** ما في في مقابلة الفرض مع انه منقوض اذا كان  
له تسع وثلاثون حبلان وواحد سنة بتجب سنة بالاجماع مع جريان ما ذكره فيه قائل  
**قوله** والظاهر من حال المسلم **قوله** والظاهر ان يقول ان الظاهر **قوله** واخذ شاتين او عشرين  
درهما **قوله** فابن قوله فباسم ان الشاة كانت بنوم خمسة دراهم هناك حيث يفيد ما ذكر  
هنا ان قيمته كانت عشرة دراهم فتأمل **قوله** فعلى السنة الاولى تدبر كلامه الامر بما اذا الزكاة  
الى الفضة **قوله** قياس استثنائي استثنى فيه عابث المقدم بتدبره كما ثبت الامر بالاداء للغير  
ايصال الرزق الموعود بسط فبين الشاة مثلا لكن المقدم من وكذا الثاني **قوله** والجواب عن  
الاول ان ان خلاف ليس على ظاهره بالاجماع الا يرى انه مطلق عن دوران الحول **قوله**  
وعن اعتبار النصاب ايضا **قوله** كذا يزم النسخ من بين **قوله** بل اذا قدم المطلق مكر النسخ  
اذا اصل عن الواجب والمقيد سلب لا ينافي لعدم الاصل فتأمل **قوله** فان الاصل هو ان  
لكونه عدا ما وكيف يمكن محو ومناواة الواجب في الجمع ثم اعلم ان الفضة في قوله لكونه راجع  
الى الاطلاق في قوله فان الاصل هو الاطلاق والى ان الاصل هو الاطلاق لكونه انطلاق  
عدا **قوله** وعن الثاني بان الاشارة والعلف متضادان الى قوله ولا كذلك التجارة **قوله**  
والاذا ورد الاصول للعدة للتجارة نقصنا الدليل فان جاز فيها مع تحلف الدلول كان ما ذكره  
في معنى الجواب بمقول عن دفع **قوله** واما الصدقات فمصرفها الفقهاء وهم لا يصرفونها اليهم **قوله**  
اذا كان المراد بالخراج الطائفة الخارجة عن طاعة الامام مطلقا **قوله** المص وكذا بالرفع **قوله**  
قاله بسبب ما يأخذة فليز ما من الصدقات والعقود والخراج والحيات والمصارف  
فلا يخفى انه يستط جميع ذلك في باب الاصول اذا نوا عند الفرق الصدق عليهم لان ما فيهم  
احوال المسلمين وما عليهم من التبعات فوق احوالهم فلور ذوا ما عليهم لم يبق في ايديهم شئ  
فكانوا اقرب الى التقي وقال ابن سبويه زكاة الصدقة لعل ابن عيسى بن مامان والى خراسان وكان  
يعبر بسلج وجبت عليه كجارة بين فبال فافتوه بالقيام فمجلس مكي ويقول كسبة انهم يقولون

فان من الجاهل  
والجواب

انظر هذه الحكاية

الى



ما عليك من السعته فوق ما لك من المال فكفارته كفاية بين من لا يملك شيئا وعلى من  
لو اوصى بثلث ماله للفقراء فخرج الى السلطان الجار سقط ذكره فاضحى في الجامع الصغير  
فانكاهم على كسبي من كسبي تميمه ما لك حيث انتى بعض ملوك الغارة في كفاية بالصوم غير ان  
بانه اعتبارا للمناسب المعلوم الاغناء غير لازم لكونه لا اعتبارا للذي ذكرناه من قوتهم  
لكونه اشق عليهم من الاعناق لكونه هو المناسب المعلوم الاغناء ولو كلفهم المالح ما اخذوه  
به وذلك استلزاما اذا كان لا يمكن تميزه عنه عند ان حينه فيملكه ويجب عليه الغنائم حتى قالوا  
يجب عليهم فيه الزكوة ويورثهم غير سائر المستغنائم منهم بمثل المدون بقدر ما في يد  
فقير انتهى كلام ابن القيم وكذا معناه الزكوة لا ينفى وجوب الزكوة عليه كافي ابن السبكي  
اذ قد سبق ان من كان له دين يحيط بماله لا زكوة عليه فتأمل فان محمل ما ذكره ما اذا كان له مال  
غير ما استملكه بالخط يفضله فلا يحيط الدين ماله ولو الاول وهو لو قال ابن القيم  
اي الاغناء بالعادة بناء على ان علم من يأخذ ما يأخذ شرط انتهى بشرط على رواية ولو هذا  
لان الزكوة حق المستحق ولو قال اكثر اصحاب الشافعي ان الزكوة واجبة على المستحق في كل سنة  
هذا التعليق على قولهم فتأمل **فصل في النفقة** قال المعنى فاذا كانت مائتين وحال عليها الزكوة  
او قال ابن القيم سواد مسكوك او لا وكذا عشرة المروني غير الذهب والنفقة لا يجب الزكوة  
ما لم يبلغ قيمته نصابا مسكوكا من احداهما لان الزكوة واجبة على التوم والعرف ان يقوم بالمسكوك  
وكذا نصاب السرفة احتيا لا للدرء انتهى فالمراد بالدرء هو الدرهم الذي يقدر به الاشياء  
لا النفقة الضرورية او يقدر المضاف او فيكون دون وزن مائتي درهم **قوله** اجاب بقوله نحو  
عن التفسير هو غير موجود في محل النزاع **قوله** اي التفسير الذي بعد حيا **قوله** ولا في حينه  
قوله سعة امر عليه ولم يعاد في رة حين وجهه الى اليمن لاناخذ من الكسور شيئا قبل معناه  
لاناخذ من الشيء الذي يكون الاخذ منه كسورا **قوله** ويجوز ان يكون من الكسور شيئا لاناخذ  
قوله فساه كسورا باعتبار ما يجب فيه **قوله** فيكون من قبل ذكر الحار واردة المحل فان الاول  
محال للزكوة **قوله** فان قيل يجوز ان يكون المراد ما قبل المائتين بدليل انه قال عقيب هذا في  
حديث معاذ فاذا بلغ **قوله** يعني قال في حديث معاذ رضي الله عنه فاذا بلغ بالغاء التعقيد  
قوله والجواب ان المراد قبل المائتين وما بعده **قوله** لا يخفى عليك ان ما ذكره ليس فيه دلالة  
على ما ادعاه فيكون على المعنى ان كان ينبغي له ان يستدل بقوله صلى الله عليه وسلم ولا تأخذوا

حتى يبلغ اربعين درهما فان حكمه وقوله لاناخذ من الكسور كمثل الحمل على ما قبل المائتين  
فيجعل قوله اذا بلغ الورق الى آخر الحديث بياناً وتفسيراً **قوله** فلا يكون الغاء التعقيب  
بل التفسير كما في قوله تعالى فادى ربه فقال لولا ان قبله ليس فيه **قوله** انما يعلم ذلك  
بتعليقه عليه السلام فلا يدل على عدم جواز الحمل على ما قبل المائتين والاولى ان يقال قوله  
ليس فيما دون الاربعين صدقة عام يتناول ما قبل المائتين وما بعده فيتم الدرهم **قوله**  
وهذا الحكم فلا يعارضه حديث **قوله** اي كالحكم في القوة لانه حكم حقيقة وكيف  
يحكم النسخ **قوله** فتعلق ان حكما به **قوله** فيه اشكال فانه كان يؤخذ في زمنه عليه السلام  
زكوة من النفقة بحساب الدرهم ولم يكن هذا الوزن في ذلك الزمان فتعلق الحكم  
بهذا الوزن دون وزن الخمسة والستة يؤدى الى النسخ ولا نسخ بعده عليه السلام **قوله**  
المعنى وهو ان يزيد على النفقة او تذكرة الصغير الراجح الى الغلبة لكونه في تأويل مع النسخ  
**فصل في الذهب** **قوله** فتوقف معرفة كل منها على الآخر وهو دور **قوله** اي توقف معرفة  
كل من النقال والدرهم **قوله** ولا مخالفة بينهما **قوله** اي لا مخالفة بين المسلمين **فصل**  
**في الدرهم** قال المعنى كانه ما كانت اذ بلغ قيمتها نصابا من الورق او الذهب **قوله**  
اي الذهب المسكوك فالاولى ان يقال والدينار وقوله ما في قوله ما كانت موصوفا **قوله**  
قوله كالمسكوك **قوله** اي السوايم التي لا تجارة والا فالتى اسميت للذرة والنسل ليست من  
الرباب **قوله** كذا في النهاية **قوله** ويوافق النهاية ما في الخلاصة حيث قال ان شاء الله تعالى بالذهب  
وان شاء بالفضة وعن ابن حنبل انه يقوم بما جاوزت النفقة وعن ابن ابي عمير يقوم بما اشترى  
بهذا اذا كان يتم النصاب بايهما قوم فلو كان يتم باحد هادون الآخر قوم بما يعبر به نصابا  
انتمى قال المعنى وتفسير الانفق ان يقول ما يبلغ نصابا **قوله** خلاف في تعيين الانفق بهذا  
الحق على ما يقيد لفظ النهاية والخلاصة في كلام المعنى كلام والتفسير في شرح ابن القيم  
**فصل** فمن يرى على العاشر **قوله** المعنى هذا الباب بكتاب الزكوة وبقا على الجسود وسر  
الجامع الصغير لما سبته وهو ان العشر الاخذ من المسلم المار على العاشر هو الزكوة يعني **قوله**  
الاخذ هو ربع العشر الا ان يقال طلق العشر واراد به ربعا مجازا من باب  
ذكر الكل وارادة جزءه او يقال العشر صار علما لما يأخذه العاشر سواء كان الاخذ عشرين  
لغويا او ربعا ونصفه وسبعمائة من الشايع مثل هذا الكلام في شرح قول المعنى وكل شيء اقرب

قوله وان شئت انك اذا التفت الى  
قال كذا وكذا والعجب انك تجد الباطن  
تجد الحق



عن باب زكوة الزروع والثمار فلا حاجة الى ان يقال العاشر تسمية الشيء باعتبار بعض  
احواله كالبحر في قوله من الاموال الباطنة **اول** فيه بحث الارى الى قول المصنف في قوله  
في صدقة السوايم **اول** وان لم يجر صاحب المال عليه **اول** او قول منوع فان العاشر من غير  
الامام على الطريقة **اول** فلا يكون له ولاية على ما لم يترق فقول **اول** ولم يكن في يده مال قول **اول**  
قوله لم يصدق **اول** يصدق ولكن لا ينبغي فالاولى ان يقال لم يصدق **اول** وقال علي بن ابي  
معلوف في قوله وقال اصبته منذ اشهر **اول** قيل في كلام المصنف **اول** انما قيل في قوله  
قال المصنف في جواب في صدقة السوايم في ثلثة فصول **اول** هي السابقة على قوله **اول**  
قوله يعني ان تضعيف الشيء انما يتحقق اذا كان المضعف على اوصاف المضعف عليه **اول**  
فيه فان المضعف عليه زكوة وليس المضعف كذلك فان ظاهر انه وظيفته ابتداء وليس  
بتضعيف والتعديق لقوله صلى الله عليه وسلم لهم ما لنا الحديث فليتنا قول ثم لم يزل من  
الذي بمنزلة الذي من المسلم **اول** الاظهر ان يقال ثم لم يزل الى الحاية من الذي فان  
الذي بدخوله تحت الذمة كان كواحد من المسلمين لم ياله ولم عليه ما عليهم بخلاف الروايات  
فكان الظاهر في ماله اقوى وما ذكره الشارع من باب الولاية ليس مما نحن بصدده في شر  
قوله ان اخذنا بمعاينة اخذهم **اول** لا يلزم من كون اخذنا بمعاينة اخذهم ان يكون  
اخذنا ايضا ظاهرا لاري ان النقصان بمعاينة قتل النفس ظاهرا النفس بالنفس مع انه حق  
وكذا سائر الابواب الشرعية **اول** لا نأخذ من اخذ منهم معلول للحاية **اول** لم لا يجوز ان يكون  
فيما يؤخذ من الجاني معنى الحاية والحياة ايضا كان نظاره من العشرة **اول** لو كان نفس  
الاخذ معلول للحاية كان ينبغي ان يؤخذ منهم وان لم يأخذوا منا وجوابه ظاهر **قال** المعرف  
الوقت على الظاهر ان القيمة في ذوات القيم لها حكم العين **اول** قال ابن الهمام استشكل بعبارة  
الاولى ما في الشفعة من قوله اذا اشترى ذي دار اخذت من شفعها مسلم اخذنا ببقية الخ  
والخبر ثانيا لو اختلف مسلم خبز ذي فممن قيمته ثلثها لو اخذ ذي قيمة خبزه من ذي وقته  
بها ديننا مسلم عليه طاب المسلم ذلك ارجب من الاخير بان اخذت السبب كاختلاف العين  
شرعا وملك المسلم بسبب اخذ هو قبضة من الدين وتعاقد بان البيع لسقوط الماينة في العين  
وذلك بالنسبة اليها لا اليهم فيتحقق البيع بالنسبة اليها عند القبض والحياة لا عند دفعها  
اليهم لان غاية ان يمكن كدفع غيرنا وهو بعيد وانما هو كسبب الخبز والاشفاق

بحث مو

المعنى

بالسوقين باستدلاله انتهى وفيه بحث لان المسلم ممنوع عن عليك الخبز والخمر وفي الدفع ذلك  
قوله من منعه كلام آخر كما في العناية قال العلامة الكاكي اقيمت القيمة مقام العين في حق العبد  
وهو الشفعة لا عينها ولم يترق مقامها في حق الشفع لاستثنائه فقلنا بعشر الخبز والخمر  
ولا نأخذ من اخذ الشفع بقيمة يطل حقه وملا فبالضرورة لم يطل القيمة حكم العين  
وموافق الضرورة مستثناة عن قواعد الشفع انتهى **باب** في المعادن والركاز  
**اول** ما يؤخذ من المعدن والركاز ليس بكوه عندنا بل يصرف مصرف الغنيمة فهو  
الغنيمة كتاب السير ويجوز ان يقال لما كان كونه زكوة مقصودا بان ينفق على ما ذهب اليه  
الشافعي او رد مع ما بهذه العلاقة قوله والمال المستخرج من الارض **اول** لا ولي ان يقال  
الركاز في الارض **اول** يوم خلقت الارض **اول** خلقته يوم خلقت الارض غير معلوم  
فلا ولي ترك هذه الزيادة في كل واحد منها بانزاده **اول** قوله وكل واحد منها معلوف  
على قوله عليها في قوله وعلى هذا جاز اطلاقه عليها **اول** احداهما ان هذا الباب يشتمل على بيان  
المعادن في قوله والثاني في قوله الوجه الاول لا يتم وجها دون الثاني ولا يجيب بان القيمة  
يجوز ان تكون في كل واحد **اول** وذلك لانه استدلال بالعام **اول** ليس في كلامه ما يدفع اولوية  
الاستدلال بالمفسر دون النص ثم اقول اذا قيل ان العام بالخاص يرد به ما عد ذلك الحكم  
وقد مر في الشارع في اول الباب انه اذا اراد بالركاز معنى يوم المعدن والكنز يوم التكرار  
لم يخلص الركاز في الحديث بالمعدن ولا يمكن به الاستدلال لكن فليتنا على قول  
وصريح ايضا بان عطف الركاز على المدفون وذلك يدل على ان المراد به المدفون **اول**  
وقوله صلى الله عليه وسلم لا خمس في الجحيم معلوم انه لم يرد به ما كان للتجارة في الجحيم **اول** ان اذا  
كان للتجارة لا يؤخذ منه الخمس بل ربع العشر كما في سائر اموال التجارة والظاهر ان  
لم يرد به ما كان مغنوما من الكفار نعم لو كان النقط لا زكوة في الجحيم كما وقع في بعض نسخ  
لكان هذا الكلام في جرحه **اول** واستدل على الجحيم بالغنيمة لانه يخرج من الجحيم الغنيمة قوله  
لا يرد الى الغنيمة **اول** وقوله عن عمر بن الخطاب عن الاستدلال بجواب **اول** الجار في قوله بجواب  
متعلق بالاستدلال في قوله جواب عن الاستدلال والغنيمة قوله بجواب راجع الى غير ذلك  
قوله وماراه الى قوله وانما قلنا ذلك **اول** قوله ذلك اشارة الى قوله وماراه **باب**  
زكوة الزروع والثمار **اول** قال ابو حنيفة في كل ما ثبت الارض الى قوله العشر **اول**



قوله في كل ما ينبت الارض غير مقدم وقوله العشر مبتدأ مؤخر ولقد ابرزه  
الحول لانه في قوله لانه راجع الى الحول كما يحول الخراج من المكنته عند النقد  
الى الخارج عند الخرج وقوله عند النقطيل ناظر الى المكنته وقوله عند الخرج ناظر الى  
عالم المعرفه كذا يجب فيها الخراج **قوله** فيه بحث لان الخراج يكفي في وجوب النماء والتقدير  
ولا يلزم حقيقة النماء كخلاف العشر فلما يتأسس على الخراج فمأصل وجوبه انه يتحول  
المكنته الى الخارج عند الخرج فيعتبر النماء تحقيقا فمأصل **قوله** نقل صاحب الفري  
في التهذيب عن ثعلب وخالد بن زيد **قوله** والظاهر ان يقال عن التهذيب ويمكن  
يقدر فائلا في بنسبته الكلام **قوله** كل شئ اخرجه الارض مما فيه الواجب **قوله**  
ان يقال من الواجب كما لا يخفى **قوله** العشرى **قوله** ونسبة العشر الى العشر من نسبة  
الخارج الى العام كما في اطلاق الذي على الهبة **قوله** عشر كان او نصفه **قوله** المستند  
كان راجع الى الواجب في قوله مما فيه الواجب العشرى **قوله** وبما ان الخارج في  
السماء الى قوله وهذا الحل من خواص هذا الشرح **قوله** فيه شئ لانه اذا لم يرفع الزكاة  
يكون الواجب فقيرين ايضا فانما نصف العشر فالاول ان يعتبر ما ذكره من الزكاة  
سنة السماء **قوله** قيل كان من حق الكلام الى قوله والجواب **قوله** القائل صاحب الهبة  
ويمكن ان يجاب عنه ايضا بان يقال يجوز ان يكون ذلك من قبيل الكسواء بذكر العشر  
عن نفسه ولا نظائر **قوله** والجواب لا يفيده الى قوله والارض ليست كذلك **قوله** فيه  
الارض العشرية تسقط عشرها باختطاطها وادراكها الخاضعة على ما نصوا **قوله** ولما  
يقوله وقبضها **قوله** فيه بحث اذا دلالة في ذلك القيد على ما ذكره الا يرى انه ما خذ  
مسلم بعد قبضه بالشفعة او رده عليه **قوله** لا يمكن في الارض العشرية **قوله** في قوله ما يعلق  
غيره كان في قوله فلو كان **قوله** لا يمكن **قوله** في قوله ما يعلق الصدقة اليه وما لا يجوز  
**قوله** ففانما الى ان يكون **قوله** في قوله ففانما الى ان يكون الخليفة او غير ذلك لما لم يفرق  
فقال هو ان شاء الله **قوله** في قوله الخليفة ان شاء الله **قوله** اما وجه الاول وهو ان  
السكين اسوة حاله من الفقير لقوله تعالى وسكينا ذا صفة اي لا صفا بالتراب من الحج  
والوى **قوله** لا يجوز ان لا يكون قوله ذا صفة صفة كاشفة لمسكين بل معين قيد  
فليتأمل **قوله** لان التسمية تقتضي السادة **قوله** انما هو ان يقال لان التسمية **قوله**

واجب بان المولفة قلوبهم مسلمون وكفار والساكن منهم الكفار فقط **قوله** في قوله  
الشافعي وفيه بحث بل سقط الكل الا يرى الى قوله غير خفي امره فان ثبت على اسرارهم  
والجواب ان الشافعي في مسلم المولثة اربعة اقوال في قول يعطون من الصدقات كما  
**قوله** وما قيل الى قوله لا يجوز طلب الصدقة الا اذا كان غازيا **قوله** ان كنت خبيثا  
لا طلب للصدقة في الفنى المردى اليه في هذا التأويل كلام **قوله** وهم احد عشر **قوله** **قوله**  
منها ثلثا سبع من الشارح فكانت الاسم ثمانية وبما ان ذلك ايضا قول منه **قوله**  
لان الاضافة في الام لا يستحقان كونها موقوفة لتعليك **قوله** الاستحقاق احد  
الام ذكره ابن هشام **قوله** ينبغي عن الحاجة **قوله** ممنوع في العالم والمولفة **قوله** وقوله  
لا يجوز ان يدفع الزكاة الى ذى دفع والعقير في غيبائهم راجع الى المسلمين بالاجماع **قوله**  
هذا لا يدل على التعلق بما عداهم ولذلك كان يودى الزكاة في زمنه عليه السلام الى الكافر من  
المولثة قلوبهم **قوله** واجب بانه مشهور **قوله** ويجوز ان يجاب ايضا بان يقال المراد  
في الآية الفقراء المهودون فراء المسلمين **قوله** وليس ينبغي لان المطلق ليس بعام **قوله**  
ان السارح غير معلوم **قوله** ومنهم من يقول معناه **قوله** مراده تخصيص عموم اهل الاديان  
به فمأصل **قوله** والسما من يقول انما ينسبكم الله **قوله** هذه الآية في سورة المجنة **قوله**  
وفيه نظرا لانه كلف بيان التفسير **قوله** في قوله كلفا في قوله تصدقوا على اهل الاديان كلها **قوله**  
ولا يدفع ما قيل **قوله** القائل هو الكافي **قوله** امرنا بالمعانة منهم **قوله** لم يؤثر بالمعانة  
مع الاستأجيين **قوله** اذ ليس في الآية التعلية المنقولة في هذا الباب ما يدل على ذلك  
ما خلا قوله تعالى الصدقات للفقراء وانتم جعلتم الامم للعاقبة دون التملك **قوله** فانه  
نقاسا ما صدقة وحقيقة الصدقة تملك المال من الفقير كما يجب في الهبة **قوله** ثم يحصل لهم الملك  
في العاقبة بدلالة الام **قوله** لا يدل لهم العاقبة على التملك كما في قوله تعالى فانقطعت  
ليكون لهم عدا واورثنا وكان في قول الشافعي الموت وآبوا الخواب **قوله** حاله البقاء  
والعسار **قوله** اي حاله يسار المرأة وعسارها **قوله** وقوله ولا يدفع الى بني ناسم **قوله**  
قال في الزانية يجوز النقل لها شئ بالاجماع وكذا يجوز النقل للفن كذا في فتاوى القضاة  
انتمى كالتقوى واليهام **قوله** عطف على بني ناسم والظاهر ان يكون معطوفا على قوله الى  
فيكون المراد من بني ناسم في قوله ولا يدفع الى بني ناسم آل المذكورين وهو اليهم عطفوا عليهم



فوقله وهم آل علي بن ابي طالب والذين هم في ذمة الله تعالى  
ابن الحكم قوله وهم آل علي بن ابي طالب والذين هم في ذمة الله تعالى  
يقين المراد منهم بعدد هم في ذمة الله تعالى في ذمة الله تعالى  
لبنني ما شئت من امرهم ولذا يمتنع من حيث نصره صلى الله عليه وسلم في جاهدته  
اسلامهم وابولرب كان حريصا على اذى النبي صلى الله عليه وسلم فلم يستحق ابنوه  
قال الحسن ما هو الا فلانهم ينتسبون الى ما شئت من عبد مناف **اول** في ذمة الله تعالى فان آل النبي  
منتسب الى ما شئت ويحمل الصدقة **اول** المعنى ما هو اليهم فلان في ان موالي رسول الله  
سأله الحسن في الصدقة فقال لا انت مولانا **اول** في ذمة الله تعالى المطلوب كلام اذ قوله  
ليس بشيء من موالي غيره كالحرف في الغني والجاهل في فقره لا ان يراد به  
المتكلم مع الغير نفسه الكريمة وغيره من بني ما شئت فيمكن من قبله فلان قتلوا فلانا  
**قال** المعنى اذ دفع الزكاة الى رجل يظنه فقيرا **اول** الا في ان يقال يظنه فقيرا  
اولا ان مطلق الصدقة ينصرف الى الزينة **اول** سبي من المعنى الاستدلال بمواريه  
لا صدقة الا من ظهر غنى على عدم وجوب صدقة النظر الى المعنى فلو صح ما ذكره الشارع  
لم يستعمل ذلك الاستدلال **قال** المعنى لان الوقوف على هذه الاشياء بالاجتهاد ودون  
القطع **اول** يمكن القطع في ابيه وابنه قال ابن الحكم بخلافه لما في ما يوقف على  
حقيقته بالاضمار انتهى وفيه تأمل **اول** فتوى في جهة ثم اعرض **اول** اوله في فصل في جهة ثم  
تبين احصائه **اول** واما الصدقة في الغني فصحيح **اول** في ذمة الله تعالى ان يراد بالصدقة  
مجاهدة وسبي التنصيص في العبة **اول** فمنهم من قال في قوله الغني حكم **اول** الغافل هو  
**باب** صدقة الفطر **اول** مع الخطا ودرجتها **اول** لا ليس فرض من **اول** ثم انتج  
بقوله عليه السلام انما الصدقة ما كان على ظهر غني **اول** وفيه كذا فان النسخ لا يثبت  
ان بناه تاريخ الذي يدعي انه ناسخ ولم يعلم ثم اقول لم لا يجوز ان يراد بالصدقة  
الزكاة دفعا للتعارض وقدر نظيره من الشارع **اول** واما على التذنب لانه قال في  
آخيه اما غنيكم فبركة الله واما فقيركم فبطلية الله افضل مما اعطى **اول** ليس فيه ما ينبغي  
الوجوب مع ان صدره فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث **اول** على عرف في  
الاصول **اول** يلحق في مباحث الاحكام **اول** قال فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر

في الفطر

على الذكر والاني الحديث **اول** لفظه في قوله عليه السلام على الذكر والاني بمعنى من كان  
قوله لا خلاف قوله عليه السلام لا يثني في الصدقة **اول** يجوز ان يقال في تسليم ثبوت  
الحديث بالصدقة الزكاة المفروضة كاسب من الشارع مثل دفعها للتعارض فيه  
وبين اطلاق حديث الفطرة **اول** ومحل الصدقة الذمة **اول** في لا تستطاع بغيره من الفقر  
بعد الوجوب **اول** اوجب بان الشيخ بن **اول** جواب بتغيير الدليل قال المعنى  
ان الملك موقوف **اول** وهذا لا يمكن جوابا عما قاله في **فصل** في مقدار الواجب  
ووقت **اول** قال صاحبنا من الصبيان **اول** جمع الصبيان باعتبار كثرة افراد الصغار  
**كتاب الصوم** **اول** ان كل ما عدا عبادة بدنية **اول** ان يكون الصوم عبادة  
بدنية باعتبار انه ترك الاعمال البدنية **اول** خطأ الرتبة الوسيطة عن المقصود **اول**  
اراد بالمقصود ههنا الزكاة يعني نظر ههنا الى كون الزكاة مقصودة فتقدم على  
الصوم نظر الى كونه وسيطة للمصلاة **قال** المعنى الصوم ضربان **اول** اي الصوم المقيد  
شرعا بالموعد **اول** بالثواب **اول** وتقرنها على وجه يشترطه **اول** كيف يعسر التعريف  
الشمالي جامع ظهوره في التعريف الذي ذكره في آخر هذا الباب بجمعا ولعل المعنى  
ما ذكره صاحب النهاية ان معرفة مقارنات النية لا مساك التي من اجزاء التعريف  
موقوفة على التقسيم فان بعض الافعال لا بد من التيسير وبعضها ليس كذلك على  
ما بين فاعلم **اول** وابدب الغرض والواجب وفي ذلك المندور المعروف على مذهبا  
**اول** وهو الجمع بين الحقيقة والجماد **قال** المعنى لقوله تعالى وليوفوا نذورهم **اول** لم يشر  
الى جامع فيه فكان لم يثبت عنده ولذلك حكم بوجوبه قال ابن الحكم فان قيل لم كان  
المندور واجبا مع ان ثبوته بقوله تعالى وليوفوا نذورهم اوجب بانه عام في كل المندور  
فانه خص النذر بالمعصية وبالمس من غير واجب كعبادة الرحمن او كان لكنه غير  
مقصود لنفسه بل لغيره فيكون نذره الوضوء لكل صلاة لم يلزم قصاره في طهارة كالاتي **اول**  
فيعيد الوجوب وقد علم باذنه ما شرط لزوم النذر وهي كون المندور من جنس واج  
لا لغيره على هذا انما فرقت كلمات الاصحاب فتقول صاحب الجمع بين اصحاب البدأ  
بفرض صوم رمضان وصوم المندور والكفارة على غير ما ينبغي في هذا لكن انظر الى  
فرض لا جامع على لزمه انتهى وفي اوائل كتاب السبر من المبحث البرهان والذخيرة **اول**

جب

مشا



بين التريفة والواجب ظاهر نظر الى الاحكام حتى ان الصلوة المفردة لا تؤدي بعد  
 صلوة العصر ويقتضي الغوايت بعد صلوة العصر انتهى فظهر ما ذكر ان قوله لكن انظر الى  
 فرضه بوجاهة على كونهما ليس على ما ينبغي قوله فان كان السبب من الشك في كونهما  
 في رمضان يكون الثابت به فرضا **اول** منقول من بالوزن فان سببه الوقت مع انه  
 فظاهر كذا صلوة العبد من قوله وان كان من العبد يمكن واجبا **اول** الكفارات  
 اسبابا فاعل العبد وفرضه كالمصداق عليه كالزبط وغيره لكن في الوقاية ان الصوم الكفارة  
 واجب ثم اقول قد تفرغ الاصول ان الحكم هو انه اذا كان الحكم تكليفيا او مضيا  
 فهو الجاهل فعل العبد سببا لا العبد لا يرى انه لا يوجب النذر باليسر من جهته واجب  
 ثم الوقت بين النقص والواجب على ما اجتمعوا عليه هو ان ما كان ثبوت بدليل قطعي فهو الزجر  
 وما كان ثبوت بدليل ظني فهو الواجب فبعد ما كان ثبوت النذر بالقطعي متعين فرضية  
 وبغيرها حده فليست من قوله وقد قيل في الجواب عنه ان العقل لا يعدم دخول اصحابه وان  
**اول** في دلالة العقل على عدم دخول اصحابه الا عند من الرضى والسافين والحيض والنساء  
 تحت ظاهر قوله واراد بيان النية ما ذكره بعد هذا **اول** فيه كذا لان ذلك ليس من  
 النية في شيء بل الظاهر ان المراد به ما ذكره بقوله وهذا الغرض من العموم يتأدى بطلان النية  
 الى آخرة فليست من قوله كذا في بعض الشروح **اول** بين فاية البيان **قال** المعنى انه يوم صوم  
 الى قوله كالتنقل **اول** سبب في الاختلاف على المختلف اذ على مذهب الشافعي لا يلزم ذلك في التنقل  
 على ما بيني **قوله** ولنا ان المعنى الذي لا يجوز في حق المقيم فانه النية **اول** لا يظهر ما ذكره  
 من مسك زوال بلا فظة انطواء ذلك الفرق بين صوم رمضان وصوم الفضا على ما بين  
**قوله** بان يقول نويت **اول** القول ليس يلزم في النية لكن يجوز ان يراد به ما بين القول بنفسه  
**قوله** لان كل فرد يتأدى بالجميع **اول** انت خبير بان المتبادر من ذلك الكلام في مثل هذا  
 المقام ان يتأدى كل فرد بالجميع ذلك ان تقول هو كذلك ان يرى انه لو نوى الفاذر بعد ما  
 في يوم التبعين عن واجب آخر يكون عن نذره وهذا القدر يمكن في جميع المطلق **قوله**  
 واذا انقضت الصلوة **اول** ان تقدم النية **قوله** يتقدم الصوم ضرورة **اول** فيه كذا فانها ليس  
 بفصل منوع كما بيني **قوله** فلا صوم الا رمضان **اول** الى الا صوم رمضان على حذف المضاف  
**قوله** دفعا للتكميل **اول** فيه كذا فان ما ذكره من العموم المشروع في الوقت من قبل تنبيهه

قوله قبل وهذا في صوم رمضان مستقيم  
 في النذر المعين فظاهر ان العالم وعلى ما  
 تعين النذر اليوم بغيره ابطال محليته  
 له وهو النذر لا محليته في حق عليه لان  
 لا يتجاوز حده واوراد عليه بان التعيين  
 باذن صاحب الحق وهو انما يرجح فينبغي  
 ان يتعدى الى حق لانه باذنه على نفسه  
 واجيب بان اذن مقتصر على ان يتعدى  
 في حق نفسه اعني العبد  
 سببه  
 قوله دفعا للتكميل فانه الشرع وهذا  
 لانه وان لم يكن موقودا تحصيلها  
 فهو موجودا مستمرا  
 سببه

قوله ومنه قول الشافعي في فاضل العرفان  
 ان الصوم واجب على كل مسلم بالغ عاقل  
 او ذكرا او انثى في كل شهر من كل سنة  
 في كل سنة او في كل سنة او في كل سنة

ما يتحقق شخص فلا يلزم التكميل **قوله** لان الصوم واجب على كل مسلم بالغ عاقل  
 المعنى ينبغي ان يفسر بان يتقدم الصلوة في اليوم التاسع والعشرين او قال ابن القيم فيه  
 تساهل فان التراتل في واجب ببلدة المسلمين لان اليوم الذي هي غيبته نعم لو روى في التاسع  
 والعشرين بعد الزوال كان كونه في ليلة الاثنين بالانفاق انتهى فيه كذا لانه سببه  
 بالانفاق تساهل قبل الزجر كما هو العادة **قال** المعنى لا بعد صوم يوم الشك **اول** قال الامام  
 العلامة الزيلعي في شرح الكفره ووقع الشك باحد اربعين اما ان يعلم عليهم هلال رمضان  
 او هلال شعبان فيقع الشك انه اول يوم من رمضان او اخر يوم من شعبان انتهى كذا  
 فانه اذا لم يعلم هلال رمضان فلا شك واذا علم فقد جاء الشك منه فلا وجه لقوله باحد  
 اربعين وقوله او هلال شعبان وجوابه اذا علم هلال شعبان يشبهه ليلة الاثنين فيتحقق  
 الشك في البيتين الاخيرة بان فليست من قوله لانه ينبغي ان يكون جواب لقوله لا يقال لا يصح  
 حقيقة في قوله لان حقيقة المظنون ان ثبت الظن **اول** فيه تساهل وفيه كذا في الشك  
 يسرع فيه على ظن انه لم يؤد الواجب والحال انه اذا به وجوبه بيقين **قوله** واما ما بينا فليست  
 وجوبه **اول** وما شرع فيه على ظن انه لم يؤد الواجب والحال انه اذا به وجوبه بيقين **قوله**  
 لعدم استلزامه التبعيه باحد الكتاب **اول** فيه كذا **قوله** قال في النهاية انما ثبتنا انما ثبتنا  
 عدم ان عديت **اول** **اول** فيه كذا **قال** ليس التقدم بصوم رمضان **اول** قال في راجع  
 الشريعة في شرح الهداية لان التقدم على الشيء بالشيء انما يمكن من جهتين فكذلك الشيء فيكون  
 التقدم على رمضان والمراد بالتقدم التقدم والنية ولا يمكن ان يكون له غير ذلك فان قلت  
 اي فائدة في تخصيص يوم او يومين والحكم ثابت في الزيادة كذا قلت يوم او يومين قليل  
 وما زاد عليه كثير وان الغلب على كذا في كثير من الاحكام فحق هذا التوهم انتهى قوله انما يكون  
 من جهتين ذلك الشيء منوع **قال** لانه قد يتوهم بان يكون صفة ولو سلم فالصوم صفة واحدة  
 والنية والنية ليست فصلا منوعا كما صرح به الشيخ اكل الدين في الدرر السنية فيحذف  
 الصلوة **قوله** والواجب على ذلك ان ما قبل الشهر وقت المنع لا الصوم الشهر فلا يصح التقدم  
 بالمنع **اول** فيه كذا ولم لا يكون ان اتحاد الجنس في جهة اطلاق التقدم **قوله** واجيب بان  
 يوما ويومان **اول** **اول** ويجوز ان يجاب بان المحتمل هو التقدم بيوم او يومين كما هو الواقع  
 من الحار سبب بعلم حساب النجوم وغيرهم من علوم المتشقة وقوله انباء النبي ابن الوفا

اذ

ش

شاهدناه



بطلت فاشطط عليه حاشا **قال** المصنف في العامة بالفتوى الى وقت الزوال **قول** من شرب  
 ما وقع في الخمر وان كان يمشي ان يقول نصف النهار ويجوز ان يكون المراد من الكفاية  
 قرب وقت الزوال على حذف المضاف **قال** المصنف من رأى هلال رمضان **القول** قاله  
 في البديع اذا رأى الهلال وحده وادام شاهدته قال المحققون من مشايخنا لا يروى  
 في وجوب الصوم عليه وانما الرواية انه يصوم وهو محمول على الندب احتياطاً قلنا  
 في النخبة يجب عليه وفي المبسوط عليه صومه وبعد منع الوجوب ظاهر انتهى ونحن نقول  
 والخيار عند المحقق الوجوب لقوله في دليل الشافعي في حكم الوجوب الصوم ولم ينقصه ورواه  
 الوجوب عليه احتياطاً **قول** وهل يقبلها او لا لم يذكره **القول** وفيه بحث فانه يذكر  
 هذا الكلام باسقاط وجهه وادبناه **قول** لانها اذا كانت متعينة او جازعاً خارج المصنف  
 شهادته على ما ذكره الطحاوي وهو خلاف ظاهر الرواية **قول** ولنا ان القاضي  
 ورواه عنه بدليل شرعي وهو تهمة الغلط فانها نطق القضاء بردها شرعاً كما في شهادته ان  
 وهي امرنا متمكنة **القول** الغيبة في قوله فانها راجع الى التهمة في قوله وهو تهمة الغلط والغيبة في  
 بردها راجع الى الشهادة في قوله وشهادته وقوله وهي راجع الى التهمة المذكورة **قول** ولا يجب  
 المعذور والمحال **القول** بل على الشرع المتكامل جنباً عنه فاعتبره سبباً كمال الجنابة فيكون عقوبة  
 فافهم والمحال كان بين الماء حلقه في المصنف **قول** فكان يوم الفطر في حق الناس كما في  
**القول** يلحق حكمه **قال** المصنف صلى الله عليه وسلم صوموا الروية **القول** ولعل الاظهر ان استدلاله  
 بقوله فان شهد منكم الشهر فليصمه **قول** ان الوجوب عليه احتياطاً **القول** لا يتحقق  
 بانه رآه **قول** وعلى بقوله صلى الله عليه وسلم وفطركم يوم ينظرون **القول** فيه شئ **قال** المصنف ولا  
 بين اهل الصوم من روى خارج المصنف **القول** قاله الكثرة لا عبرة باختلاف المطابع **قال**  
 الزيلعي في شرحه والاشبه ان يعتبر ان كل قوم يحتاجون ما عندهم الى قوله هكذا امرنا رسول  
 صلى الله عليه وسلم انتهى ونحن نقول جواب تعدد كريب انه لم يأت بلفظ الشهادة ولو سلم فهو  
 واحد لا يثبت بشهادته وجوب القضاء على القاضي وتفصيل في شرح ابن القيم فراجع  
 وقال ابن القيم وجه عدم الاختلاف عموم الخطاب في قوله صوموا معطفاً بمطلق الادب  
 في قوله روية وبرؤية بصدق اسم الروية فيثبت ما يتعلق به من عموم الحكم فيوم الوجوب  
 بمقتضى الزوال واخيه فانه لم يثبت تعلق عموم الوجوب بمطلق صومه في خطاب

من الشارع واسد علم انتهى وفيه تأمل **باب** ما يوجب القضاء والكفارة قوله  
 واجيب بان في الكتاب دلالة على ان النسيان معفو عنه لقوله تعالى انما انقضت  
 نسيانهم **القول** فيه بحث **قول** والنسيان ليس باختيار فلا يثبت **القول** فيه بحث **قول**  
 اخلف الشافعي في مرجع هذا الغيبة في قول محمد فقال بعضهم **القول** فيه بحث فانه ليس  
 بيان مرجع الغيبة ببيان معقول من كمال الجحى **قال** المصنف لا مكان الاستغفار عند الزوال  
 غيبة او صف **القول** قال ابن الغزالي في تعليقه نظر فانه قد لا يكون عنده غيبة ولا يستغفر  
 ولو علم ان مكان الاغتراب عنه بغيبه كان انظر انتهى وفيه تأمل **قال** المصنف ان الغيب  
 تابع للامكان بخبرته رتبة **القول** انظر ان يقول تابع رتبة ولا يظهر التعليق بكونه  
 تابعاً لاسمائه لانه لا يتبع اسمائه لكونه التعليق تابعاً لها وانما يتبع رتبة **قول** وقوله  
 فان استغفرت غيبته الى انه لو استغفرت غيبته لا يثبت صومه كالمكمل نسياناً **القول**  
 وهذا الكلام يظهر ضعف ما ذكره الثاني ان ذكر العذر تأكيد لان الاستغفار استغفار  
 الغنى وهو التكلف فيه ولا يكون التكلف الا بالبعد فقامل انتهى **قال** المصنف استدراكاً لمصلحة  
 الفاشية **القول** فان الحكميم آخر باب العبادات في هذا اليوم وامره لا يخرج عن حكمه ومصلحته  
 فاذا فاته في هذا اليوم بغيبة لم يترك تلك الحكمة والمصلحة **قال** المصنف اعتباراً بالاعتبار  
**القول** والاول ان يعقب بالبعد الذي يندرج في شبهات اذا الاحتساب ما يجب بالاحتياط  
 كما سبق **قول** والجواب انما يمنع **القول** لم يأت بالجواب عن عدم صحة القياس فتأمل  
**قول** لان النبي صلى الله عليه وسلم مالزم الكفارة الا في مقابلة ما سئل عنه من الوقوع **القول**  
 في المصنف كلام حيث دللناه من الحديثين على خلافه **قال** المصنف لو انقطع اذ الماء او فطره  
 لا يثبت صومه لان عدم اليقين والعدول **القول** في الجواب عن الحديث **قال** المصنف ما فيه من الشبهة  
 بالنساء **القول** ينبغي ان يكون تعليلاً لمكرهاته **قال** المصنف قد نذب النبي صلى الله عليه وسلم الى الكتمان  
 يوم عاشوراء **القول** قال ابن العربي لم ينع من النبي صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وانما الرواية  
 لما ابتدوا فاته الاثم وانما الحزن يوم عاشوراء لكون الحسين رضي الله عنه قتل فيه  
 ابتداء جملة اهل السنة اطهاراً وسرواً وانما المحبوب والاطاعة والاكتمال في ذلك وقوله  
 احاديث موصولة في الاكتمال والتوسعة على العيال فيه انتهى فيه ان حديث التوسعة  
 رواه الشافعي وقد قلده هذا القائل فيما قاله ابن تيمية وقد رواه عليه ما قاله لابن الروابي

قوله ونحو قوله تأملتموا الصيام بحالة  
 انشاء الا تمام **القول** فيه بحث



في جزء خرج فيه حديث التوسعة من طرف قال المصنف والباقي به الاضا، **اول** لان ذلك  
 الزايف فان السنون فيها الاظهار على ما قرر في موضع **فصل** ومن كان مريضا  
 المصنف هذه المسئلة السبب **اول** اي سبب وجوب القضاء هو الايمان به لا سبب  
 الوجوب **قول** والاعتماد على الاظهار مع الكفاية الى قوله لا يجتمعان **اول** منقول من حديث  
 فليحتمل وليكن في الجواب **قال** المصنف يعتبر بالشيخ الثاني **اول** قال ابن القيم  
 كلام الحاصل المرفوع انتهى وان ظهر ارجاع الفقيه الى محل النزاع **قول** والولد لا وجوب  
 اصلا الا يرى **اول** يعني الولد لا يجب عليه الفدية ولا يفي عليك ان عدم الوجوب عليه  
 ان يكتفى الى مثل هذا الشبهة **قول** لم يجب على ماله لم يتضاعف **اول** يعني ان الفدية لم يجب  
 ولم يتضاعف **قول** كن مات وعلم الصوم **اول** فيه نوع معاصرة فان جازاه بطريق الاولى  
 بالشيخ الثاني كما يجب **قول** فان قيل دوى من الشيخ الى قوله والمفسوخ لا يجوز الاستدلال  
**اول** الشيخ الثاني على هذا التقدير ليس من مشا ولا الية الكريمة حتى يمكن استدلال  
 بالمفسوخ فالظاهر تمام الكلام بقوله فلا يتشا في الية الكريمة محل النزاع **قول** في الشيخ الثاني  
 على حال **اول** كيف بين الشيخ الثاني على حال وقوله تعالى والذين يطعمونه لم يتشا ولم يجر هذا  
 التفسير **قول** لان شرط الفدية استمرار الوجو **اول** كان قوله لا يطعمونه محمول على استمراره  
 لا يجب الفدية على المربيع والمساخر **قال** المصنف واذا انوى المسافر ان يفطر **اول** اي في غير رمضان  
 بدليل قوله وان كان في رمضان **قول** وقوله ثم عندنا كان بيان لبيان الاختلاف **اول**  
 فتمت **قول** وبان معناه المعنى المصطلح **اول** معطوف على قوله بان السنة الاولى في قوله  
 واجيب بان السنة الاولى في غير رمضان **قول** لان السبب لو كان توقع الصوم في شوال  
**اول** لان السبب يتقدم على السبب **قول** والجهنم الذي لم يستوف جهنم شهر قد شهد بعض  
 الشهر فيصوم كله **قول** فيم على ظاهره ان يجب على الكافر الذي اسلم في بعض الشهر صوم كله وكذا  
 الصبي الذي بلغ في بعضه فليشأ **قول** اجاب بان الاهلية للوجوب بالذمة وهي كونه **اول**  
 الذمة صفة باصا لانسان اهلا للوجوب والاسمى كالحق في باب الحكم به من سنة  
 فن كلامه ان رجع شايح كالايجز **قول** والمحصل ان الوجوب في الذمة لا يندفع **اول**  
 بخالف ظاهر الما تقدم انما من قوله لو وجب سقط **قول** واليه اشار بقوله هذا الى الرد  
**اول** تأمل في وجه الاشارة **قول** وانما لو كان يكون مريضا او مسافرا او مريضا كانا اعتادة

نوي

الاول في رمضان **اول** لا يستقيم خلافه في هذا القول **قال** المصنف من اصبح غير  
 تام والصوم **اول** في الخاف الكافي وان اصبح غير تام والصوم ثم قبل الزوال ثم اكل فلا كفارة عليه  
 الى يومه انما لم يرد لان شروعه في الصوم فتحملت جنباته بالنظر ولما ان ظاهر قوله  
 لا صيا لمن لم يرم الصوم من الليل حتى كونه صائما بهذه النية فالحديث وان ترك الفطر  
 بين شربه في درء ما يفسد بالشبهة كمن وطئ جارية ابنه مع العلم بالحكمة لا يجد فطاه **قول**  
 انت وما لك لا يبيك انتهى فيحتاج ابو يوسف على ظاهر الرواية عنه وجه الى الفرق بين مسئلة  
 الكتاب وهذه المسئلة **قول** لان ان سئل انك شربا من الشرط التقويت الى قوله فلم يكن الا منقوت  
**اول** في الخالف لقوله وتقويت اسكان الشئ كتنقوت تأمل **قول** لا الذي اضطر في المصنف  
**اول** يجوز ان يكون مراده كالتحليل على مذهبه **قول** لان هذا الوقت معظم ولهذا وجبت  
 الكفارة على المفسر فيه **اول** الصنف في قوله راجع الى الوقت **قال** المصنف كالمفسر في قوله  
**اول** فيه ان التحليل كانا سبب عنه وجوابه ظاهر **قول** فيه دلالة على لزوم القضاء وعدم قيام  
**اول** ولكن قول المصنف ان الجناية فاصرة يودن وجوده فتأمل فانه لا يبعد ان يقال  
 المنقوت هو جنباته ان يفطر والذي ثبت المصنف هو جنباته ترك النية كما ينبغي في النظر  
 الخطا من الجنايات ويكون كلام المصنف مبنيا على التنزل **قول** واذا شك في غروب الشمس  
 وجبت **اول** يعني في رواية **قول** لانه كان ميتنا بالنهار شاكا بالليل والبقين لا يزال  
**اول** قوله ميتنا بالنهار اى اولا وقوله شاكا بالليل اى ثانيا وقوله والبقين اى حكم  
 البقين **قول** وهن التى يتحقق بقاء الدليل الثاني في ذمة **اول** البقاء في قوله بقاء الدليل  
 لتسببية **قول** والفصل لا يند فكذا الجارية **اول** **قال** الشيخ ابو الحسن على بن الزكي كان  
 التنبية على مشكلات الهداية والفاصلون بان الجاهة يفسد اختلافوا في الفدية وكونه والاصح  
 ان ذلك من الجاهة **قول** اجيب بان هذا اسم اعم وهو صائم **اول** الفاضلون بافطار  
 الجاهة يقولون حديث ابن عباس رضي الله عنهما منسوخ مستدلين بآروى عن ابن عباس رضي  
 الله عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يوم فوجد ذلك ضعفا استدعى ان يحتمل الصائم  
 وتبان ابن عباس وهو راوى حديثنا كان لغة الجاه والمجاهم فاذا غابت الشمس اعمم بالليل  
 على ما رواه ابو اسحق الجوزجاني فانه يدعى انه علم نسخ الحديث وتمام التفصيل في نسخ ابن  
 قدامة فراجع **قول** وان بلغه الحديث واعتمده **اول** الصنف في قوله واعتمده راجع الى الحد



قوله وقيل انه غشي له قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم افطر الحرام المحرم اي فطره في قوله  
 يجب الكفارة لان شفاء الشربة هو جواب لما تقدم بآية اسطر وهو قوله وان عرف تاويل  
 يعني ان عرف تاويل يجب الكفارة لان شفاء الشربة **فصل** فيما يوجب على نفسه قوله  
 والتعني عن عمد جوابه شكك قوله يتعني عنه بارتكاب الجواز في قوله مجاور قوله وتزبر  
 كما في قوله يتعني منه لا اصول البزدي قوله لانه يتعني به لانه لا يوجب له قوله قال المعر  
 فانما ايام اكل وشرب وبه حال قوله هو المباحلة وهو ملازمة الرجل هذا حال المعر لا يصبر  
 تركها للنهي بنفسه **اول** العزم على المعنى عنه منى فكيف لا يكون تركها للنهي قوله لان  
 ما شرع فيه لا يكون صلوة حتى يتم ركعة الى قوله فيجب الصيانة والقضاء بشركها **اول** قال  
 العلامة ابن القيم هذا يقتضي انه لو قطع بعد السجدة لا يجب قضاء ما والواجب مطلق في  
 الوجوب انتهى فتأمل **باب** الاعتكاف **قوله** اجيب بانه عليه السلام لم ينكره  
 من تركه **اول** فان قيل مقتضى تعريف السنة به اذا ترك اجبا تاما فاذ فيه قلنا لم ينكر  
 التارك كان في حكم التارك اذ ان تركه كان تعليما للجواز وعدم الانكار لئلا يفتقد تعليم  
 الجواز فيكون المراد مع التارك اجبا تاما حقيقة او حكما قلنا مل قوله واجيب عن الاول بان  
 الامساك **اول** كوضع ما ذكره لكان الامساك عن شهوة البطن في الليل شرطا للاعتكاف  
 كما لا مساك عن شهوة الفرج فيه وكان الصوم شرطا للهي الامساك ما ذكره اذ لا رقت فيه  
 بالنفس فتأمل حال المعر في رواية الاصل وهو قول محمد اقله ساعة فيكون من غير صوم  
**اول** فيه كتبت اذ لا مانع من اعتبار شرط اطول من شرط حال المعر فيه شغلها **اول** اي  
 غير ضرورة قال المعر ان قال بيعكم وشراؤكم **اول** فتأمل كيف فهم العتكت من هذا  
 العموم **قال** المعر كنه يتجانب ما يمكن ما ثا **اول** فائدة هذا الكلام هو الاعلام بتناول  
 الحجة للبيانات ايضا **قوله** وكذا ان تجاب ايضا بان معنى الكلام على ان ما كان محفوفا  
**اول** فيه ان البيانات ملزمة بالحقيقة في باب المحرمات وهو لا يفرق بين المحظور على  
 التفسير المذكور وغيره **قوله** فان قيل الاعتكاف فرع على الصوم **اول** ذلك ان تنازع  
 في الفرعية وكيف وهو شرطية والمشرط اصل ثم ما ذكره لا يمكن جوازا عن هذا  
 التعدير **قوله** ولان الاعتكاف معتبر بالصوم **اول** فان قيل فان حرمها للاعتكاف بالنفس  
 فلا وجه لا اعتبارها بالصوم **كتاب** الحج **قوله** وفي الشربة زيارة البيت على وجه

النفط **اول** فيه كتبت اذ ليس كل بارة البيت حقا فانه قد يزار في غير شهر الحج ولا يسكن الى  
 حاجاته ليس الحج بزيارة فان الوقوف بعرفة من اركان **قوله** فلم يكن عنده كوقت  
 الصلوة **اول** التنبية بوقت الصلوة لا يلزم ان يكون من جميع الوجوه كما لا يخفى **قوله**  
 يقال لها بالنادسية سر يار **اول** فيه ان سر يار هو الحبل البعير **قال** المعر لان النفقة هي  
 مستحق المرأة **اول** يعني المرأة مثلا وانظر ان يقول مستحق لهم **قوله** وان لم يكن لها حرم  
**اول** هذا يخبر ان من جعل الحرم شرط الوجوب واما من جعل شرط الاداء فيوجب ذلك  
 ذكره الزيلعي **قال** المعر ولما قوله عليه السلام لا تجن امرأة الا ومعه حرم **اول** ظاهر الاستثناء  
 يفيد عدم جواز الحج لمن مع اذ واجه من اذ لم يكن حرم كما لا يخفى وجوابه انه يعلم جوازه  
 معه بالدلالة **قوله** فتجزيه في سفر وهذا المعنى معدوم في الحضر لا مكان الاستثناء  
**اول** كيف يخرج عن الاستثناء في السفر والمزور من خروجها في رفقة فليتنامل **قال** المعر  
 ولان ان حق الرقوع لا يظهر في حق الذرايع **اول** هذا الدليل انما يصح اذا كان الوجوب  
 على الفور ولعل هذا الخلاف بني على لا بد من **فصل** والمواقف **قوله** شرع في بيان  
 اول مكانة **اول** زائد لا طائل تحته **قوله** لانه قصد جواز ميقاين **اول** ظاهر الحجة  
 اطلاق النبي عن مجازاة الميعات بغير احوال من غير تقييد بقصد مجازاة ميقاين  
 وقصد دخول مكة كما لا يخفى **قوله** ولان وجوب الاحرام تعظيم هذه البقعة الشريفة  
 الى قوله وما رواه **اول** فيه كتبت **قوله** وقال الشافعي الاحرام من الميعات افضل لان  
 الاحرام عنده من الاداء **اول** فينبغي ان لا يجوز التقديم عنده لانه يكون كالتقديم على الله  
 فليتنامل **باب** الاحرام **قوله** وقوله لانه استثناء من قوله النفس افضل  
**اول** فيه كتبت بل هو استثناء منقطع من قوله لا روي **قوله** وهو من المصادر التي  
 يجب حذف فعلها لوقوعه مني **اول** الاظهر ان يقال حذف فعلها لمبالغة والا فبدونها  
 لا يجب حذف فعلها فتوكل ضربت ضربتين وفي شرح الرضوي ليس وقوعه من من العنوا  
 التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرار كقوله تا فارجع البصر  
 كرتين اي رجعا كذا مكررا وكان لغية التكرير نحو ضرب ضربتين اي مختلفتين بل الضاء  
 لوجوب الحذف في هذا وامثالها اضافة الى الفاعل والمنعول ثم قال العلامة الرضوي انما  
 النوع اعتبارا عن قوله تا مكررا ومكررا وسعي لها سعيها انتهى كلام الرضوي في شرح الكافية

التي تحية ٣



قوله اذ الغنمة صفة الاولى التي هي الغنم او ذو الغنمة والمراد هو مع ما في حيزه **قوله**  
وتقديره اني ان الحمد والنعمة لك **قوله** العمل مستغاثه بتعريف النسبية مع الذكر الذي ذكرنا  
ان الحمد او يكون مفعول ابي والمفعول ابيك بان الحمد والنعمة لك بنى الكلام في كونه صفة  
للاولى ان معناه الكلمة الاولى فينبغي ان يكون مراده انه صفة لما ارد به بالكلية الاولى وهي يا  
المتكلم في التي تامل **قوله** وقيل المراد به التعليل **قوله** فيكون بجاءه والعلاقة الاحتياج وعدم  
الاستقلال فان الصفة كما انها مختصة بالوصف كذلك التعليل بالنسبة الى المعلوم  
فيقبل هذا المعنى اقرب من غيره فليتأمل **قوله** وقيل مراده انه صفة النسبية اي النسبية  
هي ان الحمد لك **قوله** النسبية مضاف الى ضمير الخطاب فكيف يكون النكرة صفة للمعروف **قوله**  
وهو اي ذكر النسبية اجابة لدعوة التعليل **قوله** ولك ان تقول كيف يجاب التعليل  
بطبيك اللهم فانه لا يجاب برغبة اسرها والجواب ان المراد اجابة لدعوة الصادرة عن  
لسان التعليل عليه صلوات الله الجليل فامل **قوله** اذ الغنمة صفة الاولى التي هي الغنم  
محتج بها فان التعليل محتج الى المفعول **قوله** المص فارسية وعربية **قوله** ان ثبت كون  
النكرة في معنى العبارة **قوله** المص والفرق بينه وبين الصلوة على اصلها **قوله** اي في مجموع  
ما ذكرنا في كل واحد فان محو الاحتياج الى الفرق في غير النسبية بالعربية **قوله** المص والفسوق  
المعاصي **قوله** تفسير الفسوق بالمعاصي يشترط ان يكون الفسوق جمع فسق كعلم وعلوم  
الا ان المناسب من حيث اللفظ والمعنى ان يكون مصدر كالدخول **قوله** لان المعنى  
لا اللون **قوله** فان قلت ما يقول المص في تفسير محو النفس بان لا يتعدى الى فان قوله لا اللون  
مخالفة قلنا لعل يدعى ان المقصود من في التعدية ان ينوع الراجحة فانه اذا لم يتعد لونه لا ينو  
وايضا فليتأمل **قوله** بل هو على بناء المفعول **قوله** فيمكن **قوله** كان اسنادا مجازيا **قوله**  
كقولك اقرضني بكذا حتى اتي فلان على ما سبق في كتب البلاغة **قوله** المص واستدل ان اسنادا  
**قوله** قال ابن القيم يعني بعد الرفع لا فتاح والتكبير والتهيل يستلزم وكيفية ان يصح بوجه على  
الحو ويقبل ثم هذا التفسير لا يكون له صوت وهل يستحب السجود على الخشب عقيب التقبيل نعم  
ابن عباس رضي الله عنهما انه كان يقبل ويسجد عليه كجهنم وقال رايت عمر رضي الله عنه يقبل ويسجد  
عليه ثم قال ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقل لك ففعلته رواه ابن المنذر والحاكم  
الا ان الشيخ قوام الدين الكاكي قال في عندنا الاولى ان لا يسجد لعدم الرواية في المشاهدة ونقل

اذ

قوله قبل يوضع الشفتين من غير صوت  
ذكره الجليل في مناسك وان امكن السجود  
على فقل وقول الغوام الكاكي لا يسجد  
صحيح كافي الجوز  
سرى الله من الجوز  
على الصلاة والفتا

بين

الم

السجود عن اصحابنا الشيخ والدين في مناسك انتهى ونحن نقول لكن ما رواه لا يدل على هذا  
الكيفية قوله فانما جمع باعتبار تكرار الاشواط **قوله** واطلق الجمع على المتن **قوله** واجيب عن  
الاول ان الراوي اذا كان عدلا فذلك لا يوجب القدر فيه **قوله** وسيجي في اول ادب الفتا  
ايضا قوله وقوله لما رواه ويناشارة الى قوله وسجي في بطن الوادي **قوله** فيمكن **قوله** فنعلم  
من قال عملا بارواه **قوله** فيمكن **قوله** اما اول فلان قول المص ثم معنى ما روى كتب استجبا  
بر هذا القول واما ثانيا فلان دلالة الآية لما كانت على الاباحة ودلالة الحديث على  
الوجوب في الذي يرجح الثانية على الاولى الا ان يدعى الشافعي او الشبهة فامل **قوله** فاملوا  
عنه انما اوضح عنه **قوله** فيمكن **قوله** من اسر هذا الحلم ام من الشيطان **قوله** قال السروي  
وفيه بعد من جهة ان رواه الانبياء عليهم السلام حتى انتهى قوله وهذا بيان الاولوية  
**قوله** وفي غاية السروي قوله هذا بيان الاولوية يعني ان التوجه الى عرفات بعد ما صلى  
الفرج يعني اولى لاقتدار النبي عليه السلام اما التوجه اليها قبل ان يصلي الفجر يعني اولى بكونه  
لانه لا يتعلق بهذا اليوم نسك انتهى فان دفع ما ذكره الشيخ اكل الدين كذا في **قوله** وقوله  
اما لو دفع قبل عليه **قوله** عليه متعلق بقوله بناء في قوله حتى يصلي بناء **قوله** **قوله** قال بعض الشافعية  
ترك هذا القيد مسمى الكاتب **قوله** الفاعل هو الاضافي **قوله** المص ولان المقصود من تعليم  
المناسك والجمع بينها **قوله** فلم يذكره في قوله ويعلم الناس الموقف **قوله** المص ثم يتوجه الى الموقف  
فيقف بقرب الجبل والقوم معه **قوله** في غاية السروي عن طائفة من عبد الله بن كبران ومولاه  
قال افضل من ايام يوم عرفة وافق يوم الجمعة وهو افضل من سبعين جمعة في غير جمعة فوجه  
رزين بن معاوية في جريد الصحاح بعلامه الموطأ وفي مناسك النووي وقيل اذا وافق  
يوم عرفة يوم الجمعة غفر لكل اهل الموقف انتهى قال ابن جماعة في مناسك الكعبة وسأل بعض  
الطلبة والذي رواه فقال قد جاء ان الله تعالى يغفر لجميع اهل الموقف مطلقا فوجه تخصيصه  
ذلك بيوم الجمعة في هذا الحديث فاجابه بانه يمكن ان الله تعالى يغفر لجميع اهل الموقف  
في يوم الجمعة بغير واسطة وفي غير يوم الجمعة بسبب قوما لهم واسم اعلم انتهى **قوله** وقال بعض  
الشارحين وهذا اصح عندنا **قوله** الفاعل هو الاضافي **قوله** قال المص والصحيح ما ذكرناه  
**قوله** المص جعل وجه العبادة هذه الرواية وعلى ما ذكره ان راجح يكون القياس فلان لفظ  
بين الشيخ والمص **قوله** وفي كلامه تسامح الى قوله لان المقصود منه اداء اعظم ركعتي الحج

عليه السلام

مطلب







قال ابن القيم رحمه الله تعالى في معرفة دقيقات التكاليف  
باب ما لا يخلو من طواف النوازل في كل سنة  
الراجح وهو ان يركب في كل سنة سبعين يوما  
الشرائف في سنة

وقت الطواف والحاصل ان وقت الطواف اوله طلوع الفجر من يوم النحر لا من ليلة كما يقول الشافعي  
لان ذلك وقت الوقوف ولا يؤخذ بل مدة وقته العراشي من قول ومن ضرورة جمع طوافها في وقت  
لان عطف بكلمة النوازل في حال المعنى وهو المحلل لا بالطواف **قوله** للشافعي ان يركب ويستند بطا  
الاستئذان في الحديث لكن في شرح الكنته لم يزل يبيح جوبا عنه وهو قوله والدليل على ذلك انه  
لو لم يخلو عنه طواف بالبيت لم يخلو عن شئ مما يخلو انتهى الا انه سبق احتمال كون كل منها  
جوزة على فليست **قوله** فمن تعجل في اليوم الثاني والثالث **قوله** لكن النوازل يكون في اليوم الثاني  
ويصدق في تعجل في يومين فتأمل حال المعنى والوقاات كلها **قوله** والآن لم يكن يتخصر  
الرفعة بالخير فائدة **قوله** وانت خبير بان ماله الاستدلال بمفهوم الخالصة وكذا لا نقول **قوله**  
وقوله وباني نحره اي بعد تبديل العتبة واثباته للمعتمدين والصاغة هذه بحمد الكعبة **قوله**  
فيحتمل في ماني البداية من عطف اتيان المعتمدين على اتيان نحره بكلمة ثم في تاويل ونقص عبادة  
ثم باني نحره فيسترب من ما نأثم باني المعتمدين قال الزبلي اختلفوا هل بعد بالمعتمدين او بغيرهم  
والاصح انه يبدأ بغيرهم انتهى وظاهر كلام المعنى اختيار البداية بالمعتمدين كما لا يخفى **فصل**  
فان لم يدخل الحرم مكة **قوله** وكان مبتدئا وقت الوقوف **قوله** في ذلك اذا اجاز  
في الحديث الذي رواه مالك عن جندب بن السنان في البيان فتأمل والحديث الصحيح في وقفة من وقفة  
ساعة من ليل ونهار فقدم **قوله** وقلنا هذه الزيادة غير مستهورة **قوله** سبقت مرارا  
في الباب السابع وسبقت في اول باب الثمان مثل ذلك لا بعض اذا كان رجلا عذلا وايضا  
استدل بهذا الحديث انما على مطلوبهم فتأمل ولعل الاولى في الجواب ان كل حديث ما  
بمن فاته الوقوف بوقت نهار او ليل واسد علم ومن فاته وقفة بيل فقد فاته نهارا وقفا  
للتعار من الواقع بينه وبين حديث الصحيح في وقفة **قوله** فليست **قوله** وهو عقد الرفقة **قوله** في ذلك  
**قوله** معطوف على اسم ان **قوله** في قولنا لا يفعل **قوله** وقلنا اذا ادركها **قوله** على رواية  
المبسوط والاولى ان يقول وادركها وفيه نفي **باب** النوازل في المعنى النوازل افضل من  
التمتع والافراد **قوله** ثم المراد بالافراد يحتاج فيه الى البيان هل هو افراد الحج او العرة او افراد  
كل واحد منهما باحرام قال في النهاية المراد الثالث دون الاولين استدلالا بمواضع الاصحاب  
فانه قال من جهة الشافعي لان في الافراد زيادة التلبية والسفر والمحل وهذا لا يكون الا باحرام  
لكل واحد منهما وكذا روى عن محمد بن عمار قال حجة كوفية وعرة كوفية ما فضل عندي من النوازل فعمل

بذلك

بذلك ان الاختلاف الواقع فيه انما هو في الحج والعمرة كل واحد منهما على الاثر او افضل او  
بينها افضل واما كون القارون افضل من الحج وحده فاما خلافا فيه لان في النوازل الحج وزياد  
وبعض نظير هذا الاختلاف اختلافا في ان يصلي اربع ركعات بخيمة واحدة افضل ام بركعتين  
افضل ولم يتفق فيه شيئا وانما قال حوزا واستدلالا بمواضع الاصحاب واطلا فتم ان النوازل  
افضل من الافراد بركة لان ظاهره براد به الافراد بالحج وايضا لو كان كما قاله كان محرم  
الشافعي او كلهم كانوا محرمين لان محرمين ان قولها خلافا ذلك فيحتمل ان يكون مجمعا على ان  
اقول قولنا لان محرمين ليس بسديد لان محرمين عندنا ثم قوله كان محرمين للشافعي  
يكن ان يجاب عنه بان يقال يجوز ان يكون مع على هذه الرواية **قوله** وقارون وهو  
يجمع بين العرة والحج في الاحرام **قوله** ويذكر في الاحرام الحج على احرام العرة **قوله** اي افراد كل واحد  
من الحج والعمرة احرام على عدة **قوله** وفيه كنه بل المراد افراد الحج **قوله** ويكون رفعة اسقاط  
**قوله** في ذلك فانه لو جعل على رفعة الاسقاط لزم ان لا يشاب المفرد او لا ينفق الرفعة شيئا  
اذا كانت الرفعة الاسقاط كما في اذكاره من هذه المسئلة فليست **قوله** فان لك ان تقول نعم  
لم يبق مشروعة في حق القارون كما للقيمين في السلم وتفصيله الاصول **قوله** شروع في السنة  
**قوله** اي ترجيح النوازل على التمتع **قوله** بعد تمام الحج **قوله** اي الجواب عن مالك **قوله** فان قيل الماحور  
بالج **قوله** معارضة لدليل فضيلة النوازل **قوله** وان كان الثاني لا يكون مخالفا **قوله** لان ذلك  
فانه ماحور يعرف النفاة الى عبادة يقع لآثار خاصة ولم يفعل الماحور فصار مخالفا تاما  
**قوله** يعني ان النزاع لغيره **قوله** مبني على نزاع معنوي **قوله** لان الله تعالى قد ذكر **قوله** ولكن  
قدم ذكر الحج في النوازل وهو قوله تعالى واتوا الحج والعمرة **قوله** المعنى ذلك جنسية على احرام الحج **قوله**  
هذا يومهم ان لا يكون جنسية على احرام العرة وليس كذلك لانه لا يتحمل الا بالحج بعد الذبح  
كالتمتع الذي يسوق الهدي ولهذا يجب عليه دمان ذكره محمد في المنقذ وقام التفصيل في  
شرح الكنته للعلامة الزبلي **قوله** لانه ذكر هناك **قوله** الجواب لقوله لا يقال قوله والسفر **قوله**  
المعنى ومعناه ما رواه دخل وقت العرة **قوله** لا حاجة الى تقدير الوقت هنا قال المعنى وتقدم  
طواف النجدة **قوله** قال الانصاف في ينبغي ان يكون المراد به طواف الزيادة والتفصيل في شرحه  
فراجه شاملا **قوله** على كل واحد من معنييه **قوله** كلمة كل ليست في موضعها ثم الظاهر ان  
البعد مشترك بينهما اشتركا معنويا فلا يكون واحد منهما معناه **قوله** ولكن ثبتت

بقيت



جواز سبع البدنة او البقرة كحديث جابر **اول** فيكون السنة المشهورة ناسخة للكتاب  
قوله قلت اطلاق ذكر الرجوع عن ذكر الابل في حجة كون ما ذكره فريضة صادقة  
**قال** المصنف جاز ان يقدّر على الاصل **اول** قوله رجا بالنصب على انه منقول **قال** المصنف لا يفتقر  
بالرجوع **اول** ذلك ان تقول بوجع المتنع او بوجع الناس الاول ممنوع يظهر ذلك من  
الناس في النظم والثاني مسلم ولا يفتقر الى التبع وعليه صياح سبعة ايام وقت رجوعكم  
فان اذ التوقيت ووقت الفراغ عن اعمال الحج وقت الرجوع للناس **قوله** يعني لو لم يقيد  
**اول** نص الكتاب فلا يقل من ان يورث النفس في صوم هذه الايام **قوله** وفيه بحث تراوي  
احد ما ان البدل انما يجب اذا كان الاصل متصورا وهذا ليس كذلك **اول** الاصل هو  
الذي يوم التزويد والبدل بدل عنه ولا شك في كونه متصورا ومن اين ثبت وجوب كونه متصورا  
في اوقات البدل **قوله** فكيف يجوز البدل عنه قبله **اول** جاز بالنص فان قلت لا يصح فاعلم  
حد البدل قلت بل يحكم بتفوق الحج يوم التزويد حكم الاستصحاب **قوله** والجواب عن الاول  
**اول** فيه انه لا يمكن جوازا عن البحث المورد على ذلك **قوله** فانه لا يكون في يوم التزويد  
الاولي ان يقول بعد يوم التزويد بعد ايام التشرية اذ الكلام في عدم جوازه عندنا فيه وقوله  
وجاز الدم لدفع سؤال مقدر يعني فكيف جاز بعده الدم وهو ايضا بدل عن الصوم والابد  
لا ينصب الا شرعا فاجاب بان جوازه لكونه اصلا لا بدلية **قوله** وفيه ما لا يشرع فيها  
**اول** قوله وفيه ما عطف على قوله ويلزم عليه دم **باب** التمتع **قوله** قال بعض الشافعيين  
عرف المصنف **اول** اراد الاثنائي **قوله** واعتبر من عليه بان غير مانع لدخول من يرفع يداها والقر  
في غير شهر الحج **اول** المضاف مقدر اي لدخول من يرفع يداها او يرفع من يرفع وكذا في  
قوله ومن يرفع به فيه كالاثنائي وقوله والعمرة الواجبية ثم اقول هذا التعريف غير جامع  
ايضا لعدم تشاؤم من يرفع بها وقد اتم بينهما الما غيرة صحيح فان رفقة ليس في سفر واحد  
مع انه متمتع عند ابي حنيفة والى كونه وجوابه ان المراد في سفر واحد حقيقة او حكما فتأمل  
ثم اقول هذا التعريف يصدق على القارن ايضا الا ان يقال ذلك محذور **قوله** وكان التوا  
ان يقول هذا الترفيع **اول** الظاهر ان يقول هو الترفيع **قوله** والجواب ان ما ذكره المصنف هو  
تفسيره **اول** ان اراد ليس من لوازم التفسير المساواة فيه ما فيه وقوله وما يكون الترفيع  
فلا يفتقر شيئا فان المعروف بجامع ملائمتي فيه الشرط ولا يجامع الموت فليتناول **قال** المصنف

وسفره واقع **الحجة** **اول** اي سفر التمتع واقع **الحجة** مع ان السفر غير منصوب على ما سلفه المصنف  
الوان **قال** المصنف سفر واحد من غير ان يعلم باهله **قوله** انت فغير بان قوله في سفر واحد  
يفتح غناء هذا القيد والاعتراض **قوله** فهو شرط **قال** وكذا عدم الايام باهله شرط التمتع  
وقد تعرض له **قوله** ولكن ثبت بالنص خلاف القياس **قوله** فيه بحث فانه اذا كان على  
خلاف القياس كيف يصير مقبلا عليه **قوله** حيث اعتبر مدة وسعيه **اول** فيه بحث فالحق  
قوله انما سوار مل ولم ير مل قوله وسعيه بحث فيه من العلم مانعا وجوب كون السبي  
بعد الطواف التيمية نعم يجب كونه بعد الطواف الا ان الكلام في وجوب تعبد به يكون طواف  
التيمية فليتناول **قوله** وسعيه فيه **اول** فيه ان السبي بعد الطواف الا ان يكون في محله  
كما كان في حصول صورة الشئ في العقل **قال** المصنف هذا الفصل **اول** قال الاثنائي اي  
التمتع الذي يسوق الهدي افضل من التمتع الذي لا يسوق الهدي او معناه سون **الحديث**  
بعد الاحرام بالتلبية افضل من الاحرام بتقليد البدنة وسوفا بعده لتي اولم يلبس **قوله**  
والمراد من التمتع الذي اراد التمتع لانه قبل الاحرام لا يكون متمتعا انتهى لا يخفى عدم  
ملايمته لسباق الكلام وانعائه الى التكرار **قال** المصنف من هذا الوجه يمكن سنة **اول**  
فيه بحث يظهر من علم ما السنة **قال** المصنف يحرم بالجمع **اول** قال الاثنائي برفع الهمزة  
لان في ليست غاية لفساد المعنى انتهى وفيه بحث لان في لا ينافيها جمع الغاية سواء كانت  
جارية او عاطفة او ابتدائية على ما صرحوا به والظاهر انه منصوب ولا يلزم الفساد فان  
الغاية لو سلم اعتبارها فلا ينافي من المنطوق وعدم جواز تحصيل الحرام الى وقت معلوم مما سبق  
فتأمل **قوله** ولو تمتعوا جازوا واسبأ **اول** كذا قال صاحب تحفة الفقهاء واما الذي يدل على  
كلام المصنف في هذا الباب فبطلان متمتعهم كالاثنائي على النافذ المتأمل **قال** المصنف **الحجة** عليه فواتها  
ذلك لمن لم يكن حاضرا في المسجد الحرام **اول** قال النيسابوري في تفسيره انفسوا في المراد حاضري  
المسجد الحرام فعند ابي حنيفة اهل المواقيت وهي ذو الحليفة والحجفة وقرن وبلعم وذات  
عرق فكل من كان من اهل هذه المواضع او من اهل ما وراءها الى مكة فهو من حاضري  
المسجد الحرام لانه لم يكن من المسافرين انتهى وفيه بحث لانه يلزم على هذا ان يكون كل  
من كان بينه وبين مكة اقصر من مدة السفر من حاضري المسجد الحرام وان كان مكانه  
دون الميقات كما هو مذهب الشافعي **قوله** ووجه ان موضع ذلك في كلام العرب

٣



البعيد والقران نزاعا لهما وما ذكرتم من الهدى قريب لا يصلح **قوله** يجوز ان يكون من قبل  
الم ذلك الكتاب **قوله** لكنه تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على ان غاياه **قوله** الاستدلال بالهدى  
حتى يرد ما ذكره بل منطوق قوله لمن لم يكن فان الامام انما خصا صيته ندل على ان غاياه  
من حاضري المسجد الحرام فتأمل وبعد ما كتبت هذا را جعت البديع فوجدته قد استدل  
على المطلوب بهذا الوجه فشكرت الله تعالى **قوله** والاصل فيه العدم **قوله** غير مسلم ومن انبت  
ذلك **قوله** لان الامام قطع منقته **قوله** انت خبير بان قوله ان الامام قطع منقته ان كان  
مصححا في نفسه يلزم بطلان المنقته ولا يصح قوله ولو منعوا اجازة واساوا وان لم يكن مصححا فلان  
من بيان وجه عدم صحته وان لم يكن ذلك **قوله** وفيه نظارة استدلال **قوله** ان تقول اضافة  
التفضيل الى التمتع ببيان **قوله** المعنى لان الحج يعوت بمعنى عسري الحج **قوله** في ذلك ان  
طواف الافاضة يجوز في الحادي عشر والثاني عشر على ما سبق **قوله** ولم يذكر كيفية الدلالة  
ذلك **قوله** اي كيفية دلالة لفظ الاشارة على شهرين وبعض لا كيفية دلالة ما روى عن العبادلة  
وما ذكر من المعقول **قوله** والطواف لا يستلزم الاستئذان **قوله** الا صوب ان يقال لا يجامع الا  
**قوله** وكان البعض مراداه **قوله** في ذلك **قوله** المعنى فان قدم الامام عليها اجازة **قوله** وما  
توزر الدليل بظهور وجه التنزيه فانه شرط منفصل مقدم على الحج لانه يكون يوم غرضه وما بعده فيجوز  
التقديم على وقت ايضا وهذا ليس كالنوبة فانه شرط منفصل **قوله** فان قيل المذكور **قوله** يعني  
قوله لانه ركن عنده **قوله** وقول المعنى ليس لانه **قوله** لا الباس فيه نظره ان مراد المعنى هو الا  
والانفاق الذي ذكره الجصاص وكونه منقعا قال الامام في الاسلام في شرح الجامع الصغير محمد بن  
يعقوب عن ابي حنيفة ان كوفي اتي بهيمة في اشهر الحج فطاف بها وسعى بين الصفا والمروة ثم صلت  
او قصر ثم اتخذ مكة دارا واتي البصرة فاتخذها ثم حج من عامه قال هو منمنع وذكر الطحاوي في  
هذه المسئلة ان عند ابي يوسف ومحمد لا يصير منمنعا قال الجصاص وهذا سهو والعباب انه لا خلاف  
كما ذكره في الكتاب وفي شرح الامام فامتنان للجامع الصغير واما الوجه الثالث اذا اعتز في شهر  
الحج ثم رجع الى غيره بلده الى البصرة او الى الطائف او نحو ذلك ثم حج من عامه ذلك فهو منمنع وذكر  
الطحاوي ان هذا قول ابي حنيفة اما على قول ابي يوسف ومحمد لا يكون منمنعا وذكر الجصاص ان المذكور  
في الكتاب قول الكل لا خلاف له فيه وهكذا في شرح العهد السعيد نعم ذكر الجليل على ما نقلت  
لان المعنى اختار قول شراح الجامع الصغير فلا وجه للاعتراض عليه بان قوله ليس فيه وجه

**قوله** لانه فعلت قبل الذبح **قوله** في ذلك الا اذا روي من خلقا **باب** الجنبات **قوله**  
او بعضه **قوله** كذا تكرار لان قوله يدين الحرام يعني عنه ولذا لم يذكره في قوله ولم يمتنع بيده  
**قوله** والطيب بزييل هذه المنقته **قوله** فيه كلام **قوله** اذا اعطاه يوما الى الليل **قوله** او ليلا كما  
**قوله** لانه انما يطيب بنفسها فيجب الدم باستعماله وان كان على وجه التقاضي **قوله** قال ابن الهمام اذا  
كان استعماله لغرض يتخير بين الدم والصوم والاطعام انتهى ونحن نقول وهو الوجه كما سبق في ر  
هذا الباب **قوله** لان المراد قد يرجع الى بيته **قوله** فيه كلام **قوله** قال المعنى انه لم يلبس لبس الجنبات **قوله**  
لبس الجنبات ان يحصل بواحدة من اسطة الجنبات استعماله للبدن واستمسك قابها انتهى ليس الجنبات **قوله**  
وقوله يعقده بعض الناس كائرا والاكرا دافنهم يغطون رؤوسهم بالفتائل الصغار وبعد  
ذلك رفقا كما **قوله** فيه كلام **قوله** حال المعنى راد به الصدر والصفاق **قوله** تغيبه لمراد به جوار  
من مؤدى اللفظ يخرج بذلك الرأس المجنبة فان في الربع من كل منها الدم بخلاف هذه الاعضاء  
والغارقة العادية ثم ان جوار الصدر والصفاق مقصودان بالخلق فعلمهم وان خلق ما ليس  
بمقصود فصدقه **قوله** فانه بمنزلة ان يلبس غيره محيطا في عدم ارتفاعه فلما لا يجب عليه في  
اللباس شيء فكذا ههنا **قوله** وجوابه ان الغارقة نظاها لان جوار ليس المحيط لا يكونه شيء  
بل هو وادع يوما ولد وادع حكم الابدان فيكون في اربابها عليه مقصرا بخلاف الخلق **فصل**  
وان نظرك فرج امرأة **قوله** قال المعنى عن ان في انما يفسد رعاها **قوله** يعني لا حكم في تلك العورة  
الا انفسا بالانزال فيعيد مجموع الاربعين من الفساد بالانزال وعدم وجوب شيء عند عدم الانزال  
ونظير ان كلمة انما في موقعها **قوله** وروى عن ابن ابي انما اذا انزل **قوله** على شربه يكون كلمة  
انما في كلام المعنى ائدة كما لا يخفى **قوله** المعنى فلا يحصل بدون الانزال فيبادون الفرج **قوله** المعنى  
الفرج فيحصل به **قوله** فان قيل المطلق ينصرف الى الكمال **قوله** وفي فتح القدير الواجب  
انصرف الى الكمال في الماهية لانه لا حكم و ماهية الهدى كاملة في الساة بخلاف السمك  
بالنسبة الى لفظ اللحم فان ماهية اللحم ناقصة فيه على ما ستعرف **قوله** لان الجامع قبل الذبح  
**قوله** فعلى هذا يكون الوجه الثاني من ثمة الاول في يتقن استدلال كل منها **قوله** قيل انما ذكر  
بكله او يكون ارباب عباس في امهاتها غير مستهورة **قوله** فيه ان الاستناد عن تلك الكلمة جواز التسك  
بآثره مستند كما لا يخفى **قوله** وهو ثبت بخبر الواحد لا ينفذ على الاستئذان **قوله** وهذا مبني على  
الوجه الثاني من وجوب الاستدلال بآثره وانما الوجه الاول فلا حاجة اليه فانه اذا حصل محذور



يكون من قبيل المستهزؤ وجعل الكراه والنوم كالنسيان **اول** كان المناسب لساق كذا  
 ان يبين وجه الحاق الكراه بالنسيان ولم يفعل **فصل** ومن طاف قال المصنف في قوله  
 وليطوفوا بالبيت العتيق **اول** المأمور به في الآية هو طواف الزيادة على ما سبق لا طواف  
 القدوم فادبه دلالة على عدم اشتراط الطهارة في طواف القدوم **الجواب** انه يعلم  
 منه ذلك بطريق الدلالة والاولوية فليشأ من قوله وقوله في هذا الطواف دليل على  
 قوله وفيه كذا من وجهين **اول** فيه كذا من ذكره جواب ما عسى يورد من ان طواف القدوم  
 سنة لو ترك لا يلزم شيء فادلى ان لا يلزم ترك الطهارة فيه وظاهر ما ذكرناه انه لا وجه لما كان  
 الشارع على تقدير كونها سنة اذ ليس بنا الكلام على سنوية الطهارة بل على سنوية الطواف  
 وبند في كذا الاول فتأمل فانه كلام واه نشأ عن سهو مناه **قال المصنف** ومن طاف طواف  
 الصدر محمدنا صلى الله عليه وآله ولو طاف جنباً فعليه شاة **اول** قال العلامة الزبيدي في  
 سؤيته بين الواجب والنفل فانكم اوجبتم في طواف القدوم ما اوجبتم في طواف الصدر  
 قلنا طواف القدوم يجب بالسرور فيه فاستويا انتهى ونحن نقول نعم لا انه يجب بالجماع  
 البعد فلا بد ان لا يستوي بينه وبين ما يجب بالجماع استقام على ما مر فتأمل **قال المصنف**  
 فان رجع الى اهله ولم يبعده فعليه دم **اول** في سرور الكثرة ولو عاد الى اهله ولم يبعده الطواف يلزمه  
 دم في الزمن لان ترك شرطه يوجب الدم وهذا اولى لانه قريب من الدفع وان كان في  
 الواجب فينبغي ان تجب فيه الصدقة على ما قدمناه انتهى فليحذر هذا الجنب الواجب في قول  
 ومن طاف الطواف الواجب بمحض الزوف **قوله** فانه فاضلة قبل الامام لا يمكن ان قبل الزوف  
**اول** يجوز ان ينعين بعد الزوف قبل الامام اذ لا يجب على الامام ان ينعين مع الزوف بحيث  
 لا يتحمل بين افاضته والزوف زمان ما مع انه لا يلزم على ذلك المانع بعد الزوف قبل الامام  
 شيء ومنعني ظاهر هذا الكتاب ان يلزمه فايراد صاحب النهاية على حاله **قوله** ترك ظاهره  
**اول** لان ذلك فان ادراك الحج غير مشروط بالاستدانة بل المشروط بانها تمامه فليس ظاهره  
 متروكاً فتأمل **قوله** ان المتروك سنة الدفع مع الامام **الجواب** بل واجب الدفع بعد الزوف وانما  
 قال سنة الدفع لان وجوبه ثابت بما وقوله مع الامام بمحض بعد الزوف على ما سلفه **قوله**  
 وقوله ان يمكن المتروك اكثر من النصف استثناء منقطع **اول** فيه كذا **قوله** فكان  
 في كلامه تكرار **اول** فيه كذا اذ لا يلزم التكرار لظهور ان المراد في تقديم نفسك على نفسك سوى

ما ذكره ولا ولم يكتف بهذا مع اسكان الاستثناء لعموم جميع ما ذكره اعادة التوضيح **قال**  
 المصنف والحاصل ان المصنف عرفت **اول** يجوز ان يكون من قبيل علقته باجتماعه ما به اذ ان التوفيق  
 لا يمكن بالمكان بل بالزمان ويجوز ان يراد بالتوفيق التعيين مجازاً **قوله** فالجواب ان محل الفعل  
 هو الرأس **اول** فيه كذا فان محل الفعل في الذبح هو الهدي ولا يجوز في خارج الحرم كما سيجي  
 في باب الهدي ولعل قول المصنف وهذا الخلاف في التوفيق في حق التعيين لا يمكن من جهة الجواب  
**قوله** وفيه نظر لانها في ايام الترميزه فكانت موقفة **اول** فيه انها اذا كانت جازية فيها لا يجوز  
 من ان يكون وقتاً **قوله** وقوله خلاف المكان الى قوله واليه ذهب صاحب النهاية ويمكن معناه  
 انه موقت به عند اني حنيفه ومحمد بناء على ما تقدم من الاعم ويجوز ان يكون مختصاً **اول**  
 انت خبير ما نه ينبغي ان يمكن المصنف على ما افاده صاحب النهاية فان المصنف لما بين الاختلاف  
 في توقيت المصنف في الحج بالزمان والمكان اراد ان يبين حال توفيقه في العرة بما ذكره  
 الشارع يعني توفيقه بالمكان متروك الذكر هنا فتأمل **قال المصنف** خلق القارن قبل ان يذبح  
 فعليه دمان عند اني حنيفه دم بالخلق في غير اوانه **اول** قال الاثنان قد جسط صاحب الهدى  
 لانه جعل الدمان جميعاً هنا للجماع وجعل في باب التران احدهما للشكر والاخر للجماع انتهى لقال  
 ان يقول جسط اذ الواجب هناك دم الجماعية على الاحرام بالخلق في غير اوانه وانما في ما غير الذبح  
 فهو فرض لا يجب به الدم عند اذ الترميزه انه لم يقدر على الهدي ولهذا لم ينقل هناك الخلاف  
 بين ائمتنا ولو كان الواجب دم جنابة التأخير كان لها خلاف كما لا يخفى فان قلت فذلك  
 في الجملة على الاحرام قلت نعم ولكن بالكفارة كما في البيهقي على العصية واما التأخير فانه لما كان  
 محل الاختلاف كان ادون واره اهور فتأمل **قوله** وعلى هذا فاذكره المصنف غير مطابق  
 له **اول** بل مطابق له على رواية الصدق الشهيد **قوله** ومع عدم مطابقة فهو متفق **اول**  
 لا متناقضة اذ المنفرد فيما سبق دم التأخير والذي ائتمه هناك الجماعية على الاحرام فتأمل  
**قوله** فانه تصرح بانها لا يقولان في هذه الصورة بوجوب شيء يتعلق بالكفارة اطلاقاً  
**اول** لان ذلك بل المراد لا يجب شيء بسبب تأخير النسك اذ كان الكلام فيه **قوله** لم يجب  
 عليه شيء **اول** فيه كذا فانه انما لم يجب عليه شيء لانه لا جنابة منه على احواله لعدم توفيق  
 المصنف في حقه بكونه قبل الذبح واما القارن فليس كذلك والاولى ان يقال في الجواب انه  
 لم يجز الا على احوال الحج لكونه من افعال العرة فيلزمه دم واحد فتأمل **قوله** ودم آخر **قوله**



واجب ايضا قوله دم مستدا وقوله واجب خبره **فصل** اعلم ان صيد البر قال الله  
وصيد البر ما يكون توالده **قوله** الموصل عبارة عن الصيد فلا يلزم عدم التعريف عن المورد  
قوله اي بين عدم دخولها في قوله استعداء **قوله** ويجوز ان يكون استثنى بمعنى اظهر الاستثناء  
اذ يجوز ان يستثنى منه ما هو في غير متعلقه فيظهره صلى الله عليه وسلم **قوله** اما بقوله او بجنا  
**قوله** فيخرج مثل السمك **قوله** وسباني العذر عن ذلك **قوله** لا يصلح ما ذكره عذرنا ما يستلزم  
اليه وتذكر العذر الصحيح ان شاء الله **قوله** وقيل يجوز ومن **قوله** فان النسيق بمعنى الخنزير  
المص فلعله لا يقتلوا الصيد وانتم حرم الآية **قوله** قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تقتلوا  
الصيد وانتم حرم ومن قتل منكم متعمدا فانه مثل ما قتل من النعم حكم به ذوا عدل مسلم  
هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك صيا ما يذوق وبال امره عفا الله  
عما سلف ومن عاود فليست من الله منه والله عز وجل ذو انتقام قال في تفسير الدرر **قوله** فاست  
هديا حال من الهاء في اي يحكم به في حال الصيد انتهى ونحن نقول ينبغي ان يكون حالا مقدرة  
اي صار اهديا وقوله او كفارة معطوف على جواز وقوله طعام بدل من كفارة او خبر مبتدأ  
مخذوف اي هي طعام وقوله صيا ما يجزى للعدل **قوله** المعنى نسبة دلالة الحكم **قوله** قال  
ابن الهيثم كون المدلول محلا لتعاقب والمراد شبهة دلالة الحكم على صيد الحرم غيره محلا كانت  
او محلا فانه استثنى الامن المحلولة في الحرم كما استثنى الصيد مطلقا الامن بالا حرم فكان تنويع  
الامن المستثنى بالحرم لا يوجب الجواز كما ان تنويع المستثنى بالا حرم لا يوجب انتهى **قوله** المعنى  
ولنا ما روينا من حديث ابن خزيمة في **قوله** في باب الاحرام وفيه انه لا يدل على الجواز **قوله**  
فانه يدل على ان الدلالة في **قوله** المقصود بالاثبات انها حرم وجوب الجواز على هذا التفصيل الواضح  
في النظم لا يوجد كونه من مخطورات الاحرام **قوله** وان الدلالة من مخطورات الاحرام **قوله**  
حصل كل واحد من فحوى النص وان الدلالة في فانه تنويع الامن في اشارة الى استثنى على  
المطلوب ولا يكتفى عليك وهنه فان الاقدام على مخطورات الاحرام لا يوجب الجواز الذي نحن بصدد  
اثباته البتة فلا بد من بيان كون هذا المخطور في معنى الاتفاق حتى يتم المرام ويؤيد كون  
الثاني من تنمة الاول ترك الهم التعليلية في كلام النص **قوله** وذكر الصنف نظر الى الجدة وهو  
تنويع الامن من الصيد **قوله** او يكون الدلالة في تأويل ان مع الفعل **قوله** والثالث ان  
ياخذ المدلول **قوله** والاول ان يقال ان يقتل المدلول **قوله** فالجواب ان مناط الحكم

والوجه في قوله والذنب  
عطف تنبيه على طلب العتق  
توضيحا لقوله ان قال الزاد  
بالطلب العتق والذنب كما  
يجب وجه الاستثناء  
فلا يحتاج الى الاستثناء  
فان

الى قوله ويطلب القياس **قوله** فينهك **قوله** فجاز ان ثبت حكم النسيان بدليل آخر وهو  
قوله **قوله** وبالقياض لما راينا **قوله** على ان صفة التعبد **قوله** **قوله** مسلم في الاذني **قوله**  
قتل البهيمة سيما اذا كان مبلع الاصل لا يشبهه فلا يمكن خطاؤه او يلحقها كما لا يخفى **قوله**  
ولكننا نقول ان ذلك اذا عاد مستحلا او مستحفا به **قوله** لهما ان يقولوا ما لا يدل على  
هذا التقييد ولم لا يجوز ان يكون العود مستحفا يمنع وجوب الكفارة لعظم الذنب  
والحاق العاد بالمبتدى بالدلالة كالحاق المخلف بالمستعد عندهما فان العائد اعظم وما  
من المبتدى الا يرى ان الصغيرة بالاصراء تصير كبيرة **قوله** المعنى والجواز عندنا في حقيقته  
والى يوجب ان يقوم الصيد في المكان الذي قيل **قوله** فيه تسامح لظهور ان الجواز ليس يقوم بـ  
الاشياء الثلاثة **قوله** ولا يمكن المحل عليه خروج ما ليس له مثل **قوله** قيل لا يتناول النسيق  
شيئا من الصيد لا تتفاء المماثلة بين الحيوانات صورة ومعنى **قوله** دخل ما لم يمسح صورة  
ومعنى كافي الشليات **قوله** المشايخ ان الموجودات الشية كان في جميع الصفات النفسية  
وهي التي تحتاج في وصف الشيء الى نقل مرزانه عليه وتباينها الصفات المعنوية **قوله**  
لا بالنسب ولا بالاثبات **قوله** كما بين في الاصول **قوله** والجواز هنا مراد بالاجماع **قوله**  
المعنى الجازي لفظ المشايخ نعم المشايخ العسوي والمعنوي فلا يلزم عموم المشرك ولا الجمع بين  
الحقيقة والجواز **قوله** وبمثل ذلك نقول في الآية الاخرى **قوله** الآية دلت على الجواب  
الضمان بالمثل صورة ومعنى في غصب الشليات كما سيأتي في كتاب الغصب وعلى الجواز  
الضمان بالمثل معنى في غصب القيمات اذا ملك العين المقتضوب كما اعترف به هنا  
فانظم لفظ المشايخ عليها فورد الاعتراف ورد العين امر آخر ليس من الجواب ضمان المشرك  
فتأمل **قوله** فان قيل ما تصنع بقوله هديا وهو حال من جواز **قوله** او بل من الضمير في فانه  
جواز اما مبتدأ او خبر والمحال انما يمكن من الفاعل والمفعول به على الاظهر **قوله** وارجب  
بان معناه **قوله** لم يحصل ما ذكره الجواب عن السؤال والاولى ان يقال **قوله** قيل اي الضمير  
**قوله** لا يتناول **قوله** فلم يكن في الآية دلالة اختيار الحكمين **قوله** فان قلت عدم  
الدلالة لا يستلزم الدلالة على العدم وقد بين الخصم ثبوت الاختيار في الهدى فثبت في  
الاخرين بالاجماع المركب ولا يفيد ما ذكره بدون ابطال حكمك قلت ارشاد الله بقوله  
وانما يرجع اليهما في تنويم التلث **قوله** وقال القم **قوله** بالصاد المهملة اي تحتها وتلحق فيها

قوله هديا حال مقدرة اي صار  
هديا بواسطة الشرارة به واعطاه  
بدل اعطاه



قوله وقوله لان الارادة لا تنوب عنده **قوله** والظاهر عندى ان منية عنه عائد الى الطعام  
ان مجرد الارادة بدون التصديق لا تنوب عن ان طعاما وانما في بنائها عن العدى فقد علم  
قوله والهدى لا يذبح الا بكمه **قوله** وقيل هو قول محمد بن حبيب **قوله** صاحب القليل هو عبد  
الدين العنبري ولكن انكره الاتقان في بناء على ما في شرح مختصر الكرخي والابيضاح وشرح الا  
وسرع الجامع الصغير لغو الاسام من انه يعبر قيمة للثمن عند محمد **قال** المص الحداة والحيمة  
والعزب والغارة والكلب العقور **قوله** انتفت الروايات على ذكر الغارة في المستنبط  
فلما وجه لتكها فيما سبق والجواب انه انما لم يذكر ما لا يهاجس من العبود فلا يفتى لذكره  
في سياق المستنبطات منها وليس في الحديث لفظ الاستثناء عنه يرد عليه شئ فاقول **قوله**  
وذكر المعنى في اول هذا الفصل الستة بناء على **قوله** فكان الوجه ان لا ينص على الجنس كما لا يمكن  
والاولى ان يقال ذكر الذنب بعد الكلب العقور على سبيل العطف التفسيرى ترجيحاً من  
المع كون المراد من الكلب العقور الذنب فان الكلب ليس من العبود فلا حاجة الى استثناء  
من الآية فليتنا على **قال** المص والمراد بالغراب الذي يأكل الجيف **قوله** ولعل التخصيص مستفاد  
من التفسير لانه روى ابو داود عن الهذلي عن عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عن ابي بصير عن  
الحيمه والعزب والغويصة والكلب العقور والحداة والسبع العالي وبرجى الغراب ولا يفتى  
فلا بد من حمل الغراب المأمور بتقيله على ما ذكره ابو يوسف والمنسوبة عن قتادة الغراب الغيرة الباقية  
وهو الذي يأكل الزرع لرفع التعارض **قوله** وقيل تكرار الالاء ذكر ملك قوله وكان مستغنى عن  
ذكره **قوله** زيادة الخلط فلا يكون تكراراً مختصاً ثم اقول انه ذكر ذلك في هذا الباب قبل وقيل  
ونصف تخشياً وهو قوله الحسن الفواسيق **قوله** وهى منه وسباني العذر عن ذلك **قوله** وقيل ففتى  
**قوله** لا يتقانى **قوله** لان هذا الجنس ليس بعبد **قوله** فلا يحتاج الى الاستثناء من الآية **قوله**  
**قوله** وفيه نظر لانه **قوله** لو صح هذا النظر يلزم اعتبار مفهوم العصفه بل سائر المشاهير **قال**  
المص والفتى والبرجوع ليسا من الحنثه المستثناة **قوله** يعني ليسا حكماً من قبيل الحنثه المستثناة  
وانما ادلتنا به ليمتدح التعليل الذي ذكره بقوله لانها لا فتا على قول كما انه ينبغي بانثناء الواحدة  
**قوله** يعني اذا انحصرت عليه البتة فيها اما اذا ثبت الحكم بعقل شئ فلو ثبت شئ منها لم يفتى  
الحكم **قوله** والسبع ليس كذلك لبعده عنها فلا يكون في معنى الفواسيق يلحق بها **قوله** وهذا  
يدل على استناع القياس ايضا **قوله** وقال في وجب قيمة **قوله** الظاهر ما قال في لكون

التفسير

ظاهر الآية معه على ما تفسيرا وكل السباع لا يقاس على الضيق فان منها ما يباع بالعلم على التفرق  
كالغنم والاسد والبر ولا من اجل ذلك منها لا يرد على قيمة الشاة والجواب الاول يعلم من قوله  
لان لانه محابوب **قوله** فاقول **قوله** وفيه نظر لان قول عمر رضي الله عنه في هذا المحل مستند في خطاب  
الشرع **قوله** والجواب ان عدم دلالة التخصيص على نفي الحكم عما عداه انما هو في كلام الله تعالى  
وكلام نبيه عليه السلام واما كلام غيره فليس كذلك بل منزلة الروايات كما يعلم في الروايات  
وهذا هو مراد الجيب ولا شك في صحته **قوله** والجواب ان الاستدلال انما هو بقوله  
**قوله** كيف يستدل بفعله ولا يتعلق له بالمدعى **قوله** والثانية كثيرة **قوله** واذا كان الثاني  
المراد من ان شرع الزجر اوجه ليمتنع الناس **قال** المص ومع وجود الاذن من الشارع لا يجب  
الجزاء **قوله** منقوض بقوله عليه السلام فليكنز ويحنت ويجوز ان يقال ذلك على خلاف  
القياس **قال** المص والمراد من البط الذي يكون في المساكن والحيات **قوله** واما البط الذي  
يطير فهو صيد يجب الجزاء بقوله كذا في الكافي فيكونان جنسان مختلفين والاشمل الوجود  
او لعدم **قوله** فان قلت عبارة المص وتعليل يدل على ان الذبوع يحل له ولغيره **قوله** فان  
قيل مستغنى بهذا التعليل ان لا يحل لغيره اذا كان ذلك الغير محالاً لما انتقل فعل الذاب الى  
كان ذاكما وفيه الحزم يحرم عليه قلت ذلك امر حكلي لم ينفع منه مباشرة حقيقة فلا يكون  
محملة عليه **قوله** وذلك لان التعليل انما يستقيم **قوله** ثم بل اذا تعلق يمكن استغنى ايضا وكونه  
عاملاً لانه انما هو في حكم الشرع فانه لا يحرم عليه لم يجعل الشرع عاملاً لنفسه بل لغيره فاقول **قوله** او  
عليه عذره ايضا قوله واحد **قوله** ثم بل اذا حل من الاعوام يحل له ايضا عذره صريح به الزبطي **قوله**  
ونها هم عنه الى قوله يعني النمل **قوله** ان النمل في الافعال الحسية بمعنى النمل كالحق في الاصول  
**قوله** والعجب بان وجوب الجزاء في البعوض ليس لذاته **قوله** لو مني انه لا مجال في البعوض ان  
يجعل منه اذ ليس محلاً للنجس عنه بجري فيه ما في نفسه من نجاسة **قال** المص قوله عليه السلام لا بأس  
بان يأكل الحوم لحم صيد ما لم يصد او يصاد **قوله** **قوله** قال المص المص في شرح الشكاة فيه  
اشكال لان الظاهر يقتضي الجوز وغاية ما يتكلف فيه ان يقال ان النمل في النمل فانه لو قيل لا  
او يصاد لكم لكان ظاهراً فيفتقر هذا المعنى **قوله** وقوله فيما اصطاده لاجل الحوم **قوله** في  
فتح القدير يعني بغيره اما اذا اصطاد الحوم لم يصد بغيره اخذت فيه عندنا فذكر الطحاوي  
وكيفية على الحوم وقال الجواب في الحوم **قوله** في هذا غلط واعتد على رواية الطحاوي في

عن جابر بن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
لم يصيدكم في الايام حلال ما لم تصيدوه  
او يصاد لكم



**قوله** سواء امره بذلك **قوله** فيه تحت فانه على الوفاق لا على الخلاف كما يدل عليه كلام المصنف  
**قوله** واعلم ان هذا الحديث روي بالرفع في قوله لانه صار معطوفا على المفعول لا الفاعل **قوله**  
 فينتفى ان يمكن منضوبا الى ان يقال هو معطوف على ان مع الفعل فلما حذف ان في المعطوف  
 رفع كافي الا ان هذا الزاوي احضر الوفاي او يقال قد يدل ان الناصبة صالحة ما المصدر  
 كافي فواء ابن مجيئ من اراد ان يتم الرضاغة وقول الشاعر ان تفران على اسماء  
 ويحكما متى السلام وان لا تشرا اعدا على ما هو قول البصريين نعم عليه ابن هشام في نسخة  
 البصير لكن المصنف يقول على الجوزم على الرفع **قوله** قلت وجوب الكفارتين وجه التباين  
 الى اخر قوله فاستنتج الاستغناء لا قوى **قوله** في قوله وجه التباين كذا والوجه القبار  
**قال** المصنف خلا فالتا في فانه يقول حتى الشرح **قوله** ولا ينتقض ما ذكره ان في الجوزم  
 فان عليه ان يرسل الصيد عنده كالحج بعد سطران لان ذلك لا يترام باجوابه ان لا يتجر  
 للصيد لا يكتفى الشرح **قال** المصنف اوصار هو من صيد الجوزم فاستنتج الا ان **قوله** ان  
 لدوام الامور المستمرة حكم الاستدراك قبل وفيه كذا **قوله** وقوله لما قلنا اشارة الى قوله  
 لان البيع لم يجر **قوله** وهو ايضا اشارة الى قوله لانه تفر من الصيد بتقويت الامر  
 فان قوله وكذا اشارة الى رد البيع حال قيامه وجوب الجواز حال هلاكه **قال** المصنف  
 وقيل اذا كان التفت في يده لانه ارسله لكن وجه لا يبيع **قوله** ومنه يعلم ان ما قبله  
 الناس من اشتراء الطيور من الصيادين ثم اطلقها متى شاء لانها ملكه وتبعية الملك متى كان  
 المصنف فان قطع حبش الجوزم او شجرة وليس يملك ولا هو مما يثبت الناس فعليه قيمة الا  
 ما جف منه لان موتهما ثبتت بسبب الجوزم قال عليه السلام لا يكتفى خلا ما ولا يفتد شوكتها  
**قوله** عليه السلام لا يكتفى اي لا يقطع يقال ضلوه واعتاده قطع ثم ياتي ههنا بحث لان الخلاف  
 اسم النبات الرطب والحشيش اسمه اذا يبيع في الصلح ولا يقال له رطبا حبشيس وجوز  
 انه مجاز على طريقة اعصر خرابونية وما جف من الجوزم لا ضمان فيه **قال** المصنف وقيمة افوك  
 ضامنا لما ذكره **قوله** قال ابن الهام هذا على قولنا وما على قول في حقه فلا يتصور لانه لا يتحقق  
 عنده تلك ارض الجوزم بل هي شوايب عنده انتهى يعني على ظاهر الرواية عنه واما ما رواه  
 الحسن فقولنا كقولها وعليه الفتوى كما تقدم عليه **قوله** ولنا ما روينا الى قوله وانما يعن  
 الضرورة فيما لا يمكن فيه نفس كذا **قوله** فان قولهم مواضع الضرورة مستثناة

من قواعد الشرح فلا يمكن القطع بالثبوت في معنى القطع بالمناجاة حتى يبيح ثم اقول ان  
**قوله** ولنا ما روينا به بحث اذ لا ولي ان يقال له انما اذا الخالف منا **قوله** يعني سئلنا ان  
 النص في القطع لا في الموعى لكن لان الضرورة **قوله** الحق هذا المنع هو التقديم وتقريره  
 انما تيب الطبعي ان يقال لان الضرورة لان حمل الحشيش من الجوزم ممكن ولو سلم فاعبأ  
 فيما لا نص فيه ثم اقول اي حاجته الى اثبات الضرورة اذ لم يتناول الفعل ارجى **قوله**  
 وقد ذكرنا ان الضرورة في الموعى **قوله** وكذلك في الاخر اذ يجوز اثباته من الجوزم  
 ان ان يتجاوز المبيعات بغير احوام **قوله** استثناء منتقطع لان ذلك ليس مما ذكره بل  
 يذكره **قال** المصنف واذا اشتراك حلالان في قتل صيد الجوزم فعليهما جواز واحد **قوله** فان قيل  
 ما الفرق بين هذه المسئلة وما اذا جرح جماعة من الجوزم صيدا واحدا من الجوزم فانه يجب  
 على كل واحد منهم جواز كامل قلنا ان ذلك جناية على احوام وقدم **قال** المصنف ومن اخرج  
 طيبة من الجوزم **قوله** في كتاب الغصب تفصيل متعلق بهذه المسئلة وكل ما انصف بصفة شرعية  
 صفة تلك تسري الى الاول **قوله** قوله صفة تلك مبتدأ وقوله تسري الى الاول خبر  
 والغيرية في قوله فانها راجع الى ما في قوله وكل **قوله** ونوقف بقوله المفعولة فانها **قوله** الغير  
 في قوله فانها راجع الى المفعولة **قوله** وهذه صفة شرعية ولم تسري الى **قوله** لا نسلم  
 ذلك فان ولدنا واجب الرد ايضا ولهذا الوجه الغاصب ولد المفعولة بعد طلب  
 المالك حتى مات صفة ايضا كذا في كتاب الغصب **قوله** فان زوال الغصب غير موقوف  
**قوله** لا يدل على عدم السرية **قوله** لانها ليست بصفة شرعية **قوله** انت غير بانها انما  
 سرمان المفعولة لا سرمان وجوب الرد ولا يمكن ان يقال خلاصة الجواب منع وجوب  
 كل صفة شرعية مستند الجواز ان يمنع منه مانع فيقول ما ذكرتم في الكلام على الاستدلال لا يخل  
 المتأمل **قوله** ولان تصور ما لا يتحقق **قوله** عدم تصور المفعولة لا يستلزم عدم تصور  
 وجوب الرد الى المالك وفيه الكلام ثم اعلم ان قوله ولان تصور ما معطوف على قوله لانها  
 ليست بصفة شرعية **باب** مجاوزة الوقت بغير احوام **قوله** استعمل الوقت  
 بمعنى مكان الا حوام مجازا **قوله** بناء على ظاهر حال الكوفة **قوله** من انه اذا تراكب بالرجوع  
 فانه رجع الى مبعاته الذي جاوزه **قوله** وظهر لك ما ذكرنا ان قوله واستعمل الجوزم لبيان ان  
 المعبر في ذلك الشوط **قوله** فيه بحث اذ الاستدلال يمكن ايضا قبل الاستدلال بالطواف

قوله لا يتصور كونه مبتدأ قال ابن الهام لانه يستلزم  
 اعتبار بطلان ما وجد منه من الطواف ولا يسبيل اليه  
 بعد وقوعه معتد به فكان اعتبار الطواف بالفاصل  
 وما زوم الفاسد فاسد مسهل



فلا دلالة للواو على الترتيب نعم لو كانت العبارة فاستلم كان لما ذكره وجه قوله  
 بالعمرة المنفردة **قوله** الظاهر انها زائدة **باب** اضافة ان حرم الى الا حرم  
**قوله** فباستمرار معنى الجنابة ذكر ما عقيب الجنابات وباعتبار عدد جملته **باب** ما  
**قوله** وايضا ما ذكر في هذا الباب تضاعف ان حرم وفي الباب السابق المخطوطة فكان  
 بينهما استدلالا فذكر عقيب في باب على حدة ولعل هذا الوجه اولى **قوله** ولا يكون  
 اذا طاف للعمرة من ذلك عند حال قوله وهذا أحد الوجهين **قوله** ويجوز ان يكون  
 زائدة بترتبه السابق السابق **قوله** فبعد هذا قال ابو حنيفة رحمه الله اذا توجه الى اداء  
 صلاته رافضا لا فري **قوله** فينه كذا فانه لا يصح بحد التوجه الى عرفات رافضا كما بينه  
 الا ان يقال المراد بالتوجه هو السروع في الافعال **قوله** فذكر اول لفظ الملتحق ثم لفظ  
 التفسير لما ان الفصل في حق الرجل الملتحق **قوله** لا ينهم من تلك العبارة هذا التفسير  
 والاولى ان يقال ذكرنا لفظ الملتحق وتارة لفظ التفسير اينما يجوز ان كل منهما **قوله**  
 فاما ان يكون سهوا في نقل من ذهب محمد **قوله** بانه لو جمع بينهما لم يكن احدهما **قوله** لان السنة  
 ادخل الحج على العمرة لا ادخل العمرة على الحج **قوله** لان الترتيب وجد في الافعال **قوله** فينه  
 فانه استدلال بالآية على كونه سنة والسنة استند الى النبي صلى الله عليه وسلم لان نظم التران فتأمل  
 وقوله جعل الحج آخر الغابيتين يعني البداء والنتهي وقوله وجد في الافعال الاولى ان يقال  
 يوجد في الافعال **قوله** والعامل في الإشارة في هي الى قوله وفيه نظر **قوله** فان هي ليست  
 من اسماء الإشارة بل العامل فيها هو انتساب الخبر الى البنية كما صرح به **قوله** والظاهر  
 على ما ذكره **قوله** برشدك اليه قول المصنف ما في الا حرم وفي الاعمال الباقية **قوله** لما بينا اشارة  
 الى قوله لان الحج بينهما سروع **قوله** والظاهر انه اشارة الى قوله لعمري السروع فيها **قوله** وجب  
 بان يجد السروع في الصوم **قوله** وان اردت زيادة التفسير فراجع قبيل باب الاعتكاف  
 من البداية ونسوه **قوله** المصنف لان الكراهة لم تكن في غير ما **قوله** لم يكن وجه الخلاف من بناء  
 افعال العمرة على افعال الحج **قوله** فلا حاجة الى قوله وفي الاعمال لاسيما وقد ذكر بكلمة او **قوله**  
 يجوز ان يذكره لتأكيد معنى الجمع لا يمكن قول الشارع لاسيما في محله **قوله** لان معناه بقرينة  
 مطلقا **قوله** وفيه انه لو كان المعنى ذلك لكان قوله وقيل يرفضا نكرارا فلا دلالة لقوله  
 وقيل اذا حل على ما ذكره بل دلالة على التقييد بظاهر **باب** الاحصاء والمصنف

قوله وانما اذا كان تطوعا فيصير واجبا  
 في غير ذلك قوله فينه كذا فان ما بينه  
 وارجب اعلى حاله ما ليس بالاجبة

في الترتيب السنة ما صدر عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 غير التران من قوله ليس الحديث اولا  
 او قوله سنة

ان اشارة **قوله** يرجع الضمير الى التوقيت بالحرم المفهوم من قوله يذبح في الحرم مع قوله والاول  
 لم يعرف قرينة ان في زمان او مكان **قوله** فان قيل هذا الذي ذكره من الدليل يدل على  
 قوله عليه ذلك لما ان يجد فعل النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** قال علماء الاصول اذا نقل عن  
 النبي صلى الله عليه وسلم فعل فان كان سهوا او طبعا او خاصا فلا يجاب اجماعا وان كان بيانا لمجر  
 يجب اتباعه اجماعا وان كان غير ذلك فيمن يجب اتباعه ام لا قال البعض من الشافعية نعم  
 وقال اكثر من لا وهو المختار اذا عرفت هذا عرفت ان قوله ان يجد فعل النبي صلى الله عليه وسلم  
 يتطرق اليه المصنف ثم ان امره هذا لو كان للوجوب لما خالفه الصحابة على ما نقل في الصحاح  
**قوله** ارجب بان هذه المسئلة عن ابى يوسف الى قوله والمصنف ورد دليل رواية **قوله**  
**قوله** فيكون في عبارة المصنف لاسيما حيث بينهم منه ان الثاني من تنبيه اول وهو الظاهر  
 وقوله عليه ذلك اي يستحب وقد استعمل عليه في هذا المعنى في فصل الحركات من النكاح  
 وقوله ولولم يفعل لاشي عليه قرينة لذلك **قوله** فلا يحتاج الى تعليل **قوله** مع ان تعليلها  
 وهو عدم نوقت العمرة فلا ينفوت التحليل منه ايضا فضلا عن تحليل المحصر **قوله** قال رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم من فاته عرفه بيل فقد فاته الحج فليحج بعمره وعليه الحج من قابل **قوله**  
 قوله فليحج بعمره يدل على ان المراد هو فوات الحج بغير الاحصاء لان تحليل المحصر بالمحصر لا  
 فنام **قوله** قلنا هذا في مقابلته النفس **قوله** في من المعترض ان قياسه على فوات الحج  
 لا يصح لوجود الفاء وقد حصل الحديث الذي رواه يدل على ان التحليل انما يكون في المحصر  
 بالعمرة وليس المراد كذلك الا ان يقال للحديث دلالتان وجوب العمرة على المحصر وكان  
 التحليل بعد العمرة والنظم يدل على كون التحليل بالهدى فلا يدل بالدلالة الثانية **قوله** وقوله  
 لما كان كلام المصنف قبل هذا في القارن لم يرد فكذلك النظم وقال فان بعث القارن هذا **قوله**  
 هذا اعذر بآراء **قوله** بل بالوقوف فان بعث المحصر كان ملصقا في حق القارن ولو قال  
 هديين كان غير فصيح لانه اسم الجنس ما يهدي فلا يثنى **قوله** فينه كذا **قوله** وهذا التفسير  
 لا يستقيم على قولهما الى قوله وانما يستقيم على قول ابى حنيفة وفي المحصر بالعمرة يستقيم بان  
**قوله** لكن لا يستقيم القسم الاول والثالث فيها لانه اذا زال الاحصاء والعمرة غير متو  
 كيف لا يذكرها **قوله** فان المشابهة بين السنين لا يقتضي اتحادهما **قوله** المسألة  
 في الحجة لا يشترط ان يتحد من كل وجه فلا وجه لهذا التعليل بل الاولى ان يقول فان وجه

قوله

ب

العمرة



يكون في النسبة أقوى وأتم وهو به أشهر كما مر جوابه **قوله** واجب بانه متحقق من التحليل  
 بالخلق الا في حق النساء **قوله** وامر النساء بهن **باب الفوات** **قوله** وكان عمر بن الخطاب  
 يفتي عنها ويقول **قوله** اي يقول عبد الله **قوله** وصلوة الجنازة موقوفة **قوله** واما اذا استسأ  
 بالجنازة اذا لم يكن الغير عالما لم يكن ما ذكره في صلوة الجنازة جوابا كما لا يخفى **قوله** وان الكلام  
 فيما يمكن غير موقوفة **قوله** فلا يمكن كل واحد منهما اعادة مستقلة **قوله** حال المص ولا يثبت  
 التوضيعة مع التعارض في الآثار **قوله** وفي بعض النسخ اذا لا يثبت ولا يظهر له معنى صحيح  
 وما قاله الاتفاقي في شره تعليل لقوله مقدره باعمال الحج وهذا لان الاصل في الدلائل  
 المتعارضة الجمع بينهما انتهى في غاية السخافة فان عدم ثبوت التوضيعة مع التعارض من أ  
 وكون الاصل في النصوص المتعارضة الجمع امر آخر لا يصلح الثاني شرعا لاول كما لا يخفى على من  
 يتأمل **باب الحج عن الغير** **قوله** وقتنا لما حصل سبعة للغير صار سبعة كسبي الغيبة **قوله**  
 وانت خبير بانه لا يستند السعي في ذلك الغير اذا سعى احده فلم يحصل الجواب **قوله** حال المص وال  
 عن امته من اقر به حدانية الله تعالى وشهد له بالبلغ **قوله** اعترافه عن امة الدعوة **قوله** فالجواب  
 اننا لم نسلك في هذه المسئلة مسلك الاصل والخلف **قوله** مسلك الاصل والخلف على طريق  
 مسلك من صحاب اذا سلك هنا فادرج سد الباب **قوله** لا يصلح دليل على ان شرط الحج  
 الدائم يختلف عنه فانه شرط الجواز **قوله** خفيه فانه راجع الى الجواز **قوله** والجواب ان الدين ليس  
 المدلول **قوله** اي نوع **قوله** فانه عليه السلام قال للحنيفة في قوله حج عن ابيك **قوله** حج عن  
 ابيك واعترى مقول قول النبي عليه السلام **قوله** المص ثم ظاهر المذهب ان الحج يقع عن الجوز  
**قوله** قال الامام الترمذي في شرح الجامع الصغير قال السرخسي هذه المسئلة تدل على ان الصحيح  
 من المذهب فيمن حج من غيره ان اصل الحج يكمن في الحجج عنه ولا يستطاع فرض الحج عن الحاج وعن  
 حجه الحجج عنه ثواب النعمة فاما الحج فيكون عن الحاج وفي التعارضين عن الى حنيفة والى يوسف  
 مشر والفظ الكتاب بوجه خلافه وفي الكفاية ظاهر رواية الاصل ان الحج عن الحجج عنه وفي  
 شرح بكر عن الحاج على قول علمنا وقال الشافعي عن الآخر وفي زيادات برهان قيل عن الحجج عنه  
 واليه مال السرخسي وقيل عن الحاج واليه مال بكر ولكن لا يستطاع فرض الحج لان فرض الحج لا يتأ  
 الابنية الفرض او بمطلق النية ولم توجد وانما وجدت النية عن الامر انتهى قال ان  
 اكمل الدين قال شيخ الاسلام الى هذا القول مال عامة المتأخرين وقال العلامة الزيلعي

والصحيح

والصحيح

والصحيح الاول ولهذا يستطاع الرضا عن المأمور وهو الحال انتهى **قوله** ثم قال صاحب  
 النونية في قوله وتقدر الكلام ويعين النعمة لانه **قوله** لا يثبت على هذا التقدير **قوله**  
 قال بعضهم قال فيه اقدم الشارحين **قوله** الفاعل هو الاتفاقي **قوله** ولا يمكن هنا اتفاقا  
 عن الامر **قوله** لا يمكن اصلا وارادوا الشارح بهذا الكلام الروي على الاتفاقي فانه زعم  
 الحج في هذه الصورة يقع عن الآخر من وجه **قوله** حال المص هذه المسئلة تشهد بعينه الروي عن  
 محمد **قوله** قال ابن الهيثم قد يقال لا يلزم هذه الشهادة اذ لا شك ان الافعال ما وجدت من  
 المأمور حقيقة غير انها تقع عن الامر شرعا ودوجوب هذا الدم شكا مستتب عن الوجود  
 الخفية ولان موجب هذا الفعل احد امرين من الهدى والعموم غير ان كل واحد منهما  
 تقدير واحد بما يستدريه بحجب على المأمور وهو العموم فكذا الآخر ان كلاهما موجب  
 لهذا العمل انتهى وفيه تأمل **قوله** وفيه نظر **قوله** فكذا هذا **قوله** نعم الا ان خرج بحجب ان يكون  
 من مال الامر وقد يقال وجوب هذا الدم شكا مسبب عن الوجود الخفية والافعال وجدت  
 من المأمور حقيقة فلا يلزم هذه الشهادة **قوله** ولهذا اذا كان مأمورا بالحج وزن عمده او شدة  
 مخالفا **قوله** لان القصة وقعت للمأمور اذ لم يتقبل الامر فلا امر للحج الفعلي والحج المأمور  
 الفعلي فتأمل **قوله** واجب بان دم التران نسك وقد دفع الامر النعمة في قوله فخلات  
 دم الا حصار **قوله** فيمكن من مال الامر والمنصوص خلاف ذلك **قوله** واعترض بان الحديث  
 استدلال في قوله وما هو كذلك لا يمكن منقطع **قوله** لا يتوجه هذا ان عمر بن عبد قاص  
 ابو حنيفة رحمه الله ان المراد هو ان انقطاع في حكم الدنيا فان الثواب حكم اخروي فليشأ **قوله**  
 فنعين الذي شرع فيه ولم يمتد **قوله** وفي هذا نقى استثناء العلم والتوكل ثم المراد ليس انقطاع  
 نفس العمل اذ النبي صلى الله عليه وسلم ليس بمعصنا الا ببيان ان حكم انقطاع ثوابه يعني انه لا  
 له ثواب الا من هذه الثلث وذلك حكم الآخرة ونظيره حديث الاعمال بالنيات فتأمل **قوله**  
 والاضحى بجمع احواله **قوله** الظاهر ان يقال لا يمتد بجمع احواله **باب الهدى**  
 المص ولا يجوز ذبح هدي الطوع والمنع والقران الا في يوم النحر **قوله** يعني لا يجوز قبله فالتعريض  
 فانه لو ذبح بعده احواله ان تارك الواجب وقبله لا يجوز بالاجماع والمراد الاختصاص من  
 حيث الوجوب عند الى حنيفة وعلى قولها كونه فيها هو السنة حتى لو ذبح بعد التحليل بالحق لا يمتد  
 عليه وعنده عليه دم واذا عرفت هذا فاطلاق عدم الجواز في قوله ولا يكون ذبح هدي النعمة

لا يتصور ذلك



فيه نوع ايهام **قوله** واجيب الى قوله فلو اجاز الذبح قبل يوم النحر جاز في الوفاية ان ثبت  
 الاحتمال وقد علم بالادلة انه لا يكون الا يوم النحر فتعين لذلك **قوله** العيب الكثير هو ان يوجب  
 اكثر من ثلث اذن عند ابي حنيفة **قوله** التخصيص لان لم يظهر لوجه وان قدر لفظ  
 الا ان يقال وجه وقوع العيب فيها غالبا **قوله** المعنى لان العيب بمنزلة **قوله** لفظ النسل من قوله  
 وبهذا خرج الجواب عما قيل هذا وقع كمر **قوله** وبدون هذا التأويل لا تكرار ايضا اذ لم يرد  
 في الاول صريح النفي بالدم وغيره كما لا يخفى **قوله** المعنى خلق بشرط بلوغه محله فينبغي ان  
 لا يحل قبل ذلك اصلا **قوله** فينبغي ان مفهوم الشرط لا يعتبر عندنا **قوله** المعنى فان كانت  
 اقام غير ما عاها **قوله** كان الانسب وان كانت بالواد **مسائل مشهورة** المعنى اهل  
 عرفه اذا وقفوا في يوم وشهد قوم انهم وقفوا يوم النحر اجازهم والقياس ان لا يجزئهم اعتبار  
 بما اذا وقفوا يوم التروية **قوله** فالصحة الشرعية في شرطه لو فاية لفظ الهداية اعتبارا  
 بما اذا وقفوا يوم التروية **قوله** صورة هذه المسئلة مشككة لان هذه الشهادة لا تكون الا  
 بان الحال لم يزل كذا وهو يزل يوم التلدين بل يثني ليلة بعده وكان شهر ذي الحجة تاما  
 هذه الشهادة لا تقبل لاهتمام كون ذي القعدة تسعة وعشرين وصورة المسئلة ان الناصر  
 وقفوا ثم علموا بعد الوقوف انهم غلطوا في الحساب **قوله** في الوقت يوم التروية فان علم هذا المعنى  
 قبل الوقت بحيث يمكن التدارك فان الامام يأمر الناس بالوقوف وان علم ذلك في وقت  
 لا يمكن تداركه فبنا على الدليل الاول هو ان كان التدارك فينبغي ان لا يعتبر هذا المعنى  
 ويقال قد نصح الناس ما بناء على الدليل الثاني وهو ان جواز المذم لا يظهر له لا يصح الاحتجاج  
 وفيه كنه فان الدليل الاول هو عدم امكان التدارك اصلا وفي الوقوف يوم التروية  
 كان ممكنا في الجملة كما اشار اليه في الكتاب ولا يضر استدلاله بان لا يعلم ذلك  
 الا بعد الوقت لشيخ الحال قال في الجامع الصغير الامام فاضلهم لو تبين انهم وقفوا يوم التروية  
 لا يجزئهم وان لم يعلموا بذلك الا يوم النحر **قوله** فان اقتصر على روى التي تركها **قوله** اى على روى  
 الجمة التي تركها **قوله** لان الحج ما شيا يكره وراكبا افضل لكنه ورد في النحر **قوله** اذ اورد  
 فيه النحر كيف يكره **قوله** فاوجه ما ذكره في الكتاب **قوله** انتم التروية بصفة الكمال **كتاب**  
**النكاح** **قوله** لا يبقا النسل **قوله** والنكاح طرية **قوله** ولا خوجة فيها **قوله** لا يفتنق بالكل والشر  
**قوله** واجاب الامام في الاسلام بان هذا حديث مشهور **قوله** فينبغي ان يكون **قوله** ولو ان الشا

ما قد كتب في النسخة  
 ان الناس قد اختلفوا في

سأخ

لا يظهر

ان لا يظهر العقد يبيع **قوله** بين هذه **قوله** والجواب الى قوله انما كانت تعظما **قوله** فيكون  
 قال المعنى قال محمد وزيد يجوز لان السماع في النكاح شهادة ولا شهادة الكا في المسلم **قوله**  
 لم يسمعا كلام المسلم **قوله** وكان الظاهر ان يستدل على مطلوبه بان يقال اجازت هذه  
 الشهادة لجازت شهادة الكا في المسلم الثاني بالحل لانها قد لا عنه **قوله** المعنى والشهادة **قوله**  
 على العقد **قوله** فينبغي على اعتبار اثبات الملك عليها بسبب هذا العقد فلا يخالف هذا الكلام **قوله**  
 ان الشهادة شرطت في النكاح **قوله** فينبغي ان يكون **قوله** وتركيب الحجته هكذا الشهادة في النكاح **قوله**  
**قوله** فينبغي ان يعود تركيب الحجته هكذا الشهادة في النكاح شرطت على اعتبار اثبات  
 الملك عليها وكل شهادة شرطت على اعتبار اثبات الملك عليها شهادة عليها **قوله** واما المنع  
 الثانية **قوله** فينبغي ان يكون **قوله** فان صدر شرط اثبات ملك المنع عليها في الشهادة حال نفس الحجته  
 اليه اصلا وليس ذلك مدلول المنع الثانية لا صرحا ولا لفظا ولا يمكن في اثبات المطلوب  
 كون الشهادة من شرطه كما لا يخفى على من يعرف تفصيل تركيب الحجته **قوله** المعنى لان الاب  
 يحل مباشرة العقد لانها لا تحل لان المجلس **قوله** لان المجلس مختلف **قوله** فينبغي ان يكون  
 اجل قوله لانها لا تحل للمجلس لصورة في المجلس وجعل قوله لان المجلس مختلف لعدم حضوره  
 في المجلس **قوله** لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يحل الاب مباشرة **قوله** فينبغي ان يكون  
 وقول روى انه لا فرق في قوله لان الاب اذا كان حاضرا **قوله** يؤيد كلام صاحب النهاية  
 ما يبيح في الهداية في باب المهر من ان الولي في تزويج الصغيرة سفيرة ومعه لا عاقد مباشرة **قوله**  
**قوله** لا يقال المولى ليس بوكيل عن العبد فكيف ينتقل مباشرة اليه لان العقد لما كان  
 له كان بمنزلة الموكل **قوله** هذا الكلام جار في السئلة الثانية ايضا **قوله** في بيان  
 الحجرات **قوله** المعنى لقوله شاحرت عليكم **قوله** قال الله شاحرت عليكم امهاتكم وبناتكم  
 واهواتكم وعما لكم وخالاتكم وبنات الاخ وبنات الاخت واهاتكم وبنات الاخت واهاتكم وبنات  
 واهواتكم من الرضا عنه واهات نسائكم وبناتكم الا في جواركم من نسائكم الا في جواركم  
 فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم واهاتكم وبناتكم الذين من اهل بيوتكم وان نحووا  
 بين الرضا عن الاما قد سلف ان امر كان غفورا واهاتكم وبناتكم من النساء الا ما  
 ملكتم ايهاكم كتاب الله عليكم واهاتكم ما وراؤكم ان تغفوا باموالكم محضين غير  
 مسافحين فما استمتعتم به منهن فآؤنهن اجور من زينة ولا جناح عليكم فيما تراءى



من بعد التريفة ان الله كان عليها حكما الآية قال القاضي في تفسيره قوله تعالى واهل بيته  
 ذلكم ما سوى الحركات الثمان المذكورة وخص منه بالنسبة ما في معنى المذكورات كسائر حركات  
 الرضاع والجمع بين المرأة وعمتها وخالتها انتهى قوله وسبب حرمتهن تنوع الى ستة احوال  
 الى قوله والجمع قوله في ان الجمع حرام كما يدل عليه نظم النثر لانه سبب حرمه قوله وملك العبد  
 قوله في حرمته في كل ما فيه من الزوجة او فيه حرمه فان الطلاق البنت على الفرج مطلقا  
 قوله كالبنت او حرمه البنت بنت بالنسبة الى المص ولا تنكح ما تنكح اباؤكم قوله  
 قال الزبيدي فيناول منكوحة الاب وطنا وعقد اصبها وكذلك لفظ الآباء يتناول  
 الآباء والاعداد وان كان فيه جمع بين الحقيقة والجاز لانه في النفي يجوز الجمع بينهما  
 كما يجوز في الشتر ان يعم جميع معانيه في النفي انتهى وسبب في وصايا الهداية جواز  
 الجمع بين الشتر في النفي قوله واما بالاجماع قوله في ان دلالة قوله تعالى على الحد بالاجماع  
 لا معنى له قوله واما المراد بالنكاح قوله يعني في قوله تعالى ما تنكحوا منكم قوله  
 لا سقط اعتبار التبعي قوله ويجوز ان يكون التأكيد لقوله تعالى ولا طار يطير بكنها  
 قوله فبقيت حليلة الابن من الرضاع داخله كمن قوله عليه السلام حرام من الرضاع ما جاز  
 من النسب قوله في ان الحديث لم يكن مشهورا لاي زاد به على الكتاب على ما تقرر في الأصول  
 وان كان مشهورا يجوز نسخ الكتاب به في الحاجة الى جعل من اصحابكم اعتراذوا في التفسير  
 والجواب قال المص ولا يملك بين وطنا او متعلق بوطنا المقدر بولاية المذكور قال المص  
 فان تزوج اغتات له قد وطئها مع النكاح قوله وانت خير ان الظاهر كان ان يجب عليه  
 حريم الامة الموطوءة على نفسه بسبب من الاسباب عقيب نكاح اغتات كليا يلزم الجمع بينها  
 فليست مل فانه يجاب عنه بانها وطئان حكيمان لا معتبر بها قوله من باب الاستحرام قوله  
 لا الاستحرام قوله كما قال به مالك قوله في ان ذلك مذهب بعض المالكية قوله فيصير جارا  
 بينها وطنا صفة قوله في معنى قوله وبالنسبة الى نفسه يبطل حكم ذلك الوطئ قوله في حرمته  
 فانه كان ينبغي ان يجب تحريم الموطوءة على نفسه عقيب النكاح بسبب من الاسباب  
 كليا يلزم الجمع فليست مل فانه وطئان حكيمان في الحقيقة ولا يمنع الجمع بينهما قوله لزوم  
 معنى استعمال رجمها بانه حقيقة وحكما قوله فان قيل لو صح ما ذكرتم لم يجب الاستحرام  
 على البائع قلنا ذلك ليس لا يستغال بل الحديث على ما فصله صدر الشريعة قال المص

ولا يجمع بين المرأة وعمتها وخالتها وابنة اختها او نكح ابنة اختها او نكح ابنة اختها  
 في نفي الجمع بخلاف ما في الحديث فانه لا يستلزم منع نكاح المرأة عمها او خالتها مع  
 القلب لجواز تخصيص العمدة والحالة بمنع نكاح ابنة الاخ والاغت على ما دون الوفا لها  
 على الابنة لزيادة تكرمها على الابنة قال عليه السلام الحاله بمنزلة الام وبوجه حرمه نكاح الام  
 على الحرة مع جواز القلب فكان التكرار لدفع توهم ذلك بخلاف المذكور في الكتاب  
 فانه لم يذكره الا بلفظ الجمع فلا يجري فيه ذلك الوهم وهذا ظاهر قوله سلما جواز الاصل  
 قوله في حرمته فان الابراة الثاني لا يرد على المص بل هو المورد نفسه حيث سلم انه تخصيص  
 قوله لنكاح ابنة اختها او حرمه لا يلزم حل الشتر كانت المعلوم الانقضاء قوله اراد ان يبين  
 ان الزنا يوجب حرمه المصاهرة قوله فكان الانسب تقديمه على مسائل الجمع ولعل  
 ما غيره لكونه مكان الاختلاف قوله وتزويده الولد جزء من جزء ماله والاستمتاع به  
 حرام قوله النتيجة الازمة من هذا القياس حرمه الاستمتاع بالولد وزوجه ليس الا والمطلوب  
 يتحقق حرمه اصول كل منها لاخر ايضا والعوالب تركيب القياس الاستثنائي بحيث يتم الكل  
 قال المص قلنا ان الوطئ سبب لولاية بوطئ الولد قوله فان الولد جزء من الاب وهو جزء  
 من الام ايضا منفسل بها مختلط حتى يفصل منها بالمعاين قوله وكذا ابن الوالد بسبب الولد  
 قوله في حرمته فان قيل لو كان في قوله محل هذا السؤال كان عقيب بيان الكبرياء كما  
 لا يخفى قوله بعد ما ولدت قوله بل بعد الوطئ وهذا ادلى في اثبات المطلوب والعود على قوله  
 بالنسبة قوله فهو الاصل في حرمته الجزء او اي حديث اوم عليه السلام قوله فان قيل ذكر سائر  
 الدواعي قوله في ذكر خلاف الشافعي فيها فان الاولوية في جانبها لا يخفى في عبارة قصور  
 قوله كما في الطلاق الرجعي ولله ابن القيد قوله لا يجوز له ان يتزوج بغيره قال المص ولا ينز  
 المولى امته ولا المرأة عبدا قوله قال السروجي في شرحه لان مقتضى الزوجية قيام الرجل بالنسبة  
 المرأة بالحفظ والصون والتأديب لا صلاح الاخلاق قال المص في الرجال فوامون على النساء  
 والاسرة فان يقتضي قهر السادات للعبدة بالاستئصال والاستئصال فيقتضيه ان يكون زوجة  
 كعبدة ما وسببه لتنافي البابين انتهى ونحن نقول ما ذكره بالحقيقة تفصيل اجمال المص قوله  
 استدلوا بقوله تعالى قوله وقوله تعالى قوله الآية الاولى والى الثانية في سورة النساء قوله  
 لا يجاب هذه الثمرات الشترية عنها الى قوله وبينهما مناهة قوله لا يخفى عليك ما في تزويدهما



حيث يلزم منه ان لا يثبت النكاح ثمرات مشتركة بينهما لا ستراد الجمع بين المتنافيين والاولى  
 ان يقول فلو وقع نكاح السيد معه والسيدة عبدا لكان المملوك المحض شخص مالكه ومنها ما  
 فليست اهل فان قلت لم يتخلص في النكاح عن هذا قلنا باختلاف الجهتين فانه ظاهر فيه  
 ولا يمكن ان يرتكب ذلك في العبد وسيدته لان العبد موقوف بحضن لاهله فلا يمكن ان يخرج  
 قاهرنا فليست اهل **قوله** واقرض بائنا من جهتين مختلفتين او كان كونها مالكة بحجة ملك  
 ايهاين وكونها مملوكة بحجة ملك النعمة **قوله** والجواب انما لا يملك تلك منافع بصفته **قوله**  
 فيه كنه فانها لو كانت مالكة منافع بصفته لجاز لها ان يكون نفسها من عبدا حتى يطأها  
 والمتلف فيما ذكره هو الجواز نفسه لا المنافع وكما من شئ ثبت منها وتبعها ولا يثبت استغناء  
 واصالة على ان ذلك ليس بصحيح ايضا فانه نزل في الاصول ان الرقيق ليس بمملوك في حكم الجوة  
 والدم بن منزلة البنت على اصل الحرية ولهذا اجمع منه الاقرار بالحد والتصاص والعرق المستنكر  
 قال في التلويح لان الجوة والدم حر لا حجابا لهما في البقاء ولهذا لا يملك الولي انهما انتوى  
**قوله** فانها يعار منها قوله **قوله** هذه الآية في سورة النور **قوله** فان قيل الآية ساكنة في بيان  
 نكاحهم **قوله** غير النكاح لا يعار من النكاح ما فصل في موضعه وهذا بعد تقدير تسليم ما ذكر  
 وذلك ايضا فيه ما فيه **قوله** المص ويحوز زوج الكتابات **قوله** اي تزوجها او المراد تزويجها  
 من نفسه **قوله** المص يقول ثا والمصنات الآية **قوله** هذه الآية في سورة المائدة **قوله** المص  
 ولا تنكحوا المشركات الآية **قوله** هذه الآية في سورة البقرة في الحجب انما من الجوز الشافعي  
**قوله** قال استا وقالت اليهود عزير ابن امية **قوله** هذه الآية في سورة التوبة **قوله** واعترض  
 بان اهل الكتاب مشركون **قوله** والجواب **قوله** واجاب في الكشاف بان آية البقرة منسوخة  
 بقوله ثا والمصنات من الذين اوتوا الكتاب من قبلكم وسورة المائدة كلها ثابتة لم ينسخ منها  
 شئ قط **قوله** والجواب ان الله تعالى عطف المشركين على اهل الكتاب **قوله** انما يعاد الى ارتكاب  
 الجواز في الآية لو كانت دلالة العطف على المغايرة اقوى من دلالتها على الاتحاد مع ان قوله ثا  
 ان الله لا يغير ان يشرك به ويغير ما دون ذلك لمن يشاء وقوله ثا لقد كثر الذين قالوا  
 ان الله ثالث ثلثة وما من آله الا آله واحد يدل على انهم مشركون وتوثر النهاية اوضح منه  
 قال علم من العطف ان معنى الاشرار صار مغلوبا فيهم ولم يثبت بوجوده وفي فتح القدر  
 اليهود من ارادة الشارح بالمشرك من عبده مع الله غير ممن لا يدعي اتباع نبي ولا كتاب

وذلك عطفهم عليهم في قوله ثا لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب الالة **قوله** فان قلت فانزل  
 في تاويل ابن عمر رضي الله عنه **قوله** في كنه كنه فان تاويل ابن عمر رضي الله عنه ليس في قوله ثا والمصنات  
 من المومنات بل في قوله عز وجل والمصنات من الذين اوتوا الكتاب **قوله** فان قلت النكاح  
 مما يثبت به حرمة المصاهرة فيجب ان لا يجوز على المحرم قياسا على الوطى **قوله** او انزل منزلة  
 الوطى نفسه يكون اثره في افساد الحج لان بطلان العقد **قوله** قلت ما رواه محمود على الوطى  
 الى قوله وهو فاسد **قوله** اجمع ان القياس غير صحيح والقياس الصحيح معناه ان عقد كسائر  
 العقود التي يتلفها من شرائه لا يفسد في غيره ولا يمتنع من العقود بسبب لا ورا  
 وقال لا تمنع في قوله وما رواه محمود على الوطى اي لا يبطأ المحرم ولا يمكن الحرمة من نفسها لقوله  
 ولا يحط به اي لا يلغس الوطى انتهى ولا يلزم ان يكون ولا تنكح بالنكاح لان المحرم بنها **قوله**  
 الحرمة ايضا لكونه في تاويل من يحرم او الشخص فتأمل **قوله** المص لهذا جعل طول الحرمة  
 منه **قوله** في كنه كنه لان ذلك المفهوم الشرط عنده **قوله** وهو الذي اشار اليه المص بقوله  
 وان لم يرق اثر في تصنيف النعمة **قوله** ففي هذا يمكن مجموع الحديث وكون الرق منقضا  
 وليلا واحدا على المطلوب وظاهر كلام المص خلافه **قوله** وهذا المص وهو بطلان النصف  
 الى قوله فتأمل فانه غريب **قوله** في كنه كنه لان النسب من زوجاتها ثبت فكان الماء محترما **قوله**  
 فيه انه لا يمكن لصاحب الماء فينبغي ان يجوز النكاح **قوله** لا ينافي ان لا يوجد دعه وهو صبره  
 المرأة متعينة لثبوت نسب الولد منها **قوله** فينبغي التاويل في قوله لا ينافي ان لا يوجد دعه وهو صبره  
 الاستحباب **قوله** اي معنى لفظ الاستحباب دون الوجوب الا انه يسجي في باب نكاح اهل  
 الشرك النصريح من الشرايع بوجوب الاستبراء وهو باضعيفا **قوله** الباطل وضم شافل محترم  
**قوله** فيه نوع مخالف لا سبق انفا حيث اجاب عن ابى يوسف في مسئلة نكاح الحامل من الزنا  
 ويجوز ان يقال المراد اهترامه لصاحب الماء **قوله** لان نفية يستلزم نفي الوجوب **قوله** ممنوع  
 كما لا يخفى **قوله** واجيب بانه تعار من الاضلال **قوله** ويجوز ان يجاب ايضا بانه قد انفقتا  
 جواز النكاح في على ما رواه في ذلك قول المص والمص ما ذكرنا **قوله** المص النسخ ثبت بالاجماع  
**قوله** قال ابن الهائم ليست الباء سببية فان المخار ان الاجماع لا يمكن ناسخا الا ان  
 محذوف اي بسبب العلم باجماعهم اي لما عرفت اجماعهم على النسخ علم انه نسخ بدليل النسخ  
 او هي للمصاحبة اي لما ثبت اجماعهم على النسخ علم معه النسخ انتهى ويجوز ان يريد بثبوت

النسخ

وادخلت زنا ما خفي حاله  
 بل في غير النكاحات المطلقات عليه  
 فيه والسلامة من المومنات لم يثبت  
 فوجت استدلال



ثبوت العلم **قوله** فان قيل اين الاجماع وقد كان ابن عباس مخالفا **قوله** فان قيل هذا  
 الفسخ فلا يضر مخالفة ابن عباس قلنا نعم لكن مراد المصنف ان الصيغة رضى عنهم اجماعا  
 ولا يتم ذلك بمخالفة قلنا بل **باب** اول وليا والاكتفاء **قوله** لان محل النكاح **قوله**  
 وليس لقوله اخو بيان الاوليا والاكتفاء **قوله** بخلاف الاوليا والاكتفاء والمنع على اوجه  
 بالتقديم **قوله** ويجوز ان يقال بيان المحرمات قال في دفع الموانع والعدم لا تقدم **قوله**  
 المصنف وينبغي نكاح الحرة البالغة برضا **قوله** اي بقصد الدال على رضاها قال المصنف وان لم يصدق  
 عليها ولي **قوله** ولم ياذن ولا يبعد ان يراد لم يصدق عليها تبديلا في مباشرة تامل **قوله** وهو  
 مردود بما اذن لها الولي كما اخبره **قوله** قال ابن جريح في شرح البحار في تعقب بان اذن  
 الولي لا يبيع الا لمن يتوب عنه والمرأة لا تتوب عنه في ذلك لان الحق لها ولو اذن لها في النكاح  
 نفسها صارت كمن اذن لها في البيع من نفسها ولا يبيع انثى ولا يكتفى عليك ومن هذا الكلام  
 فان النكاح عقد على منافع البضع فتصير هي بالاذن كالماذون له بان يزوج نفسه فتأمل  
 قال الجلال المحلى الشافعي في شرح المنهاج لا تزوج امرأة نفسها باذن من وليها ولا دون اذنه  
 ولا غير ما يوكاله عن الولي ولا بولاية ولا يقبل نكاحا لا يحد بولاية ولا بولاية فطالما كان  
 هذا الباب اذ لا يبيع بحكم من العادات دخلها فيه لا تصدق من الجاهل وعدم ذكره اصلا  
 وقد قال بقا الرجال قوامون على النساء وتقدم حديث النكاح الابولي وروى ابن ماجه  
 حديث لا تزوج المرأة المرأة ولا المرأة نفسها واخرجه الدارقطني باسناد على شرط الصحيحين  
 انتهى **قوله** في قوله فطالما كانت **قوله** وايضا المذهب ان النكاح لا ينعقد **قوله** اذا تاملت  
 ادنى تأمل ظهر لك ان هذا الوجه لا يغير الا في المال هكذا قيل ولكن لا يكتفى عليك ان ثنى  
 الجواز بدون الولي امر ونفيه بعبارتين ثنى او قاله الاول يرد على ان وجه ايضا بخلاف  
 الثاني **قوله** لا تشاء المطابقة **قوله** فيه بحث فانه ان اراد تشاء المطابقة على تزويج المصنف فلا يضر  
 وان اراد تشاء ما على ما وضعه المصنف فغير مسلم **قوله** ولما وجه من جوزه فهو انها تصرفت  
 في خالص ممتلكاتها من اهل **قوله** انت خبير بان الخصم يبيع وينتفع في اهليتها لهذا  
 التصرف ويقول لم يجعلها اثنى مع اهلاله وقوله كونها عاقلة لا يدل عليه فان العبد  
 العاقل البالغ كذلك وهو مجبور عن كثير من التصرفات وبين المال والبضع فرق **قوله**  
 قلت لا فرق في ظاهر الرواية فلا يرد عليه **قوله** انت خبير بان البيع متوجه الى الروايات

ومما يشهد

ظاهر

ظاهر ما وغير ظاهر ما ولا يصدق في ذلك قوله ولهذا لا يجوز ان فانه تنوير للسند والمنع بتميز  
 الابري ان الولي من الفسخ في ظاهر الرواية فلو لم يتعلق به خصم لما كان كذلك **قوله** فان قيل  
 هذا استدلال **قوله** واما الكتاب فتقوله مثالا فلو لم يصدق من ان يكتفى ان يزوجها  
 من الولي عن العقل وهو المنع **قوله** وهذا الاستدلال منهم انما يبيع اذا كان الخطأ  
 في لا يصدق من الاوليا وهو ممنوع بل الخطاب لا يزوج كيدا يبنى الشرط بما جازوا  
 المصنف في التفسير الكبير ما في قوله الدين الرازي **قوله** واما بمنع من البيع اذا كان  
 الممنوع في بده **قوله** لان اراد اذا كان الممنوع في بده شرعا فليس كذلك فان النهي عنه لا يقتضي  
 الشرع عنه بل يوجب تفصيلا في البيع الفاسد لا ان يكتفى مرادهم الا لازم وهو بعيد وان  
 اراد غير ذلك فلا يبعد ولا يضرنا **قوله** فالجواب ان الآية مشتركة للازم **قوله** ويرد ايضا  
 ان واحدا من هذين الاستدلاليين يدل على مطلوب الخصم من عدم الانقضاء بعبارتين  
**قوله** وان قوله مثالا فلا جناح عليهن فيما فعلن في انفسهن **قوله** اي في انفسهن في انفسهن  
 وزوجها انفسها من الكفو فعل المعروف فوجب ان يبيع **قوله** وقوله ان يكتفى ان يزوجها  
 بعبارتها **قوله** فان استدلنا باضاف النكاح اليهن اضافة الفعل الى فاعله والتصرف الى بيان  
**قوله** ولان عابته غلبت بخلافه **قوله** قال الشيخ الامام علماء الدين انه كان في الكتاب  
 المسمى بالجوهر النقي في الرد على البيهقي ثم ان عابته الراوية للحديث خالفت على ما سنده  
 البيهقي في هذا الباب وكذلك الزهري ايضا روى الحديث ثم خالفت قال صاحب **قوله**  
 كان الزهري يقول اذا تزوجت المرأة بغير اذن وليها جاز وهو قول الشيخ والي خالفه وزاد  
**قوله** وذلك يدل على ضعفه **قوله** بل على ضعفه وهو **قوله** لان السكوت انما يجهل  
 رضاه في النكاح **قوله** سقوطه عن الفسخ لم يكن لجعل السكوت رضاه بل يصنع الولد  
 عن يريته كما لا يخفى **قوله** واخبار الولي بكتابه عبده **قوله** الاظهر ان يقول بكتابه العبد **قوله**  
 وذلك لا يمكن الا بالنطق **قوله** في المصركلام لجواز ان يكتفى بالاشارة والكتابة **قوله** واذا لم يكن  
 في معناه لا يكتفى به **قوله** في عدم لزومه وقيل السكوت مقام **قوله** ولان السكوت صار رضا  
 لتوفير الجبا **قوله** لا يظهر انه لا فرق بين ذينك التعليقين الا في العبارة الا يرى الى قوله  
 فيما يبي فعبيرنا بالنطق فتستحي قلنا بل **قوله** وهذه كذلك مستحق من الباكورة **قوله**  
 بالاستتاف الكبير ثم ان الامام كلام المصنف يقول يثنى منه الباكورة ولعل اراد التنبية

قوله ان السكوت هو جواز النكاح في  
 الغرض من الكتاب بانفسه لا بغيره  
 مستند



على جواز القول في الاستنفاق الكبير باستنفاق كل منها من الآخرة فقول مستحق من المنة  
**اول** استنفاقا كبيرا **اول** على ما روينا من حديث عائشة رضي الله عنها **اول** روى ذلك قبل  
عشرة اسطر نخينا وهو قوله فان عائشة رضي الله عنها لما اخبرت ان ابكر نسبي قال  
سكتها رضا **اول** لان هذا عمل بطلان منصوص عليها لا تعليل في مخالفة **اول** لا يجوز يكون  
العمل منصوصا عليها عن كونه تعليل في مخالفة النص كما لا يخفى على من نظر في كتب الأصول  
ثم اذا خالف الدلالة العبارة فالنقد للعبارة كما بين في الأصول **اول** لان المنصوص  
حيث يكون من كرم الى قوله فليس من افراده **اول** فينه تأمل فان الظاهر ان ذلك ايضا كرم  
الطبيعة ولو لاه لما استغنى عن الظاهر والاعلان ولا يجب عليها الحد هذا المقدار **اول**  
فان قيل يجب ان يكسب سكوتها في ما بين العورتين ايضا **اول** يخفى في صورة اقامة الحد  
وصورة صبر ورنه عادة **اول** اوجب بانها متبولة اذا كان علم الشاهد محيطا به  
**اول** لم يخالف لما يستعمل في باب اليقين في الحج والصلوة من ان الشهادة على النبي  
غير متبولة مطلقا عا ط به علم الشاهد والاولى ان يجاب بمنع كون السكوت  
عدا ما يجزى من الشاهد نقل من قاضيه **اول** فان اقاما البينة قال الامام انه ناشئ  
**اول** وكذا اني سرج الجامع الصغير لقاضي فان **اول** المعنى والاول هو العصبية **اول** هذا هو  
القياس والمراد هو العصبية وما يلحق بهم فلا يخالف لما سيجي **اول** او زوج الشب الصغيرة  
او الجدة **اول** قوله كراما مستدرك فانه لو زوجها طوعا لا يجوز ايضا عنده فان اذنها قبل  
البلوغ غير معتبر **اول** لا ينفذ النكاح **اول** الظاهر لا ينفذ **اول** ولا ينفذ عليه غيره **اول** لانه على  
خلافت القياس **اول** بخلاف التناكحين فانها ثابتان من غير تكرار قال الامام **اول** انت خيرة  
لو تكرر النكاح يمكن التدارك بالتوقيت ايضا بالنسبة الى زوجها الذي بلغت تحت نكاحه كذا  
المال لا يمكن فيه اصلا التعقيب من في يده المال **اول** المعنى لما ذكرنا من تحقق الحاجة ووقوع  
الشفقة **اول** انما ثبت هذا الدليل ولاية النكاح الاب والجد وكان الاول هو التميم **اول** المعنى  
ثم الذي يؤيد كلامنا فيما تقدم قوله على سبيل النكاح الى العصبية **اول** فينه كذا ان هذا  
المحدث يدل على ان لا ينفذ نكاح المرأة بدون الولي فيكون جهة لاني علينا وجوبه  
انه لما دلت الدلائل على جواز نكاح المرأة نفسها ولو بلا ولي كحل هذا على النكاح بطريق  
دفع التعارض **اول** المعنى يشترط فيه القضاء **اول** قال ابن القيم اى في الفسخ ويشترط

النفقة

القضاء في النفقة في مواضع هذه والنفقة بعدم الكفاة ونقصان المهر كل ما فسح والنفقة  
بالجيب والعتة واللعان وكلها طلاق وبابا زوج الدمية التي اسلمت من طلاق خلافا  
وقد جمع بعض الفقهاء فرق الطلاق والفسخ وما يحتاج من ذلك القضاء في قوله في خيار  
البلوغ والاعتاق فرق حكمها بغير طلاق فقد كذا ونقصان مهر ونكاح فساد ما  
ملك احدي الزوجين وبعض زوج وارثا وكذا في الطلاق ثم حب وعنة ولعان وان  
الزوج فرق بطلاق وقضاء القاضي في الكل شرط غير ملك وردة وعناق قوله بانها  
اخذت من الحامل من زنى فان نكاحا جائزا عند اني عنه ومحمد فاسد عند اني عن فالفرد  
طلاق عند ما وفسخ عنده لفساده وقوله على الاطلاق اخبرنا عن قول محمد فانه يفرق بين  
الردة من الزوج في فرق بطلاق وبين المرأة في فسخ وكل فرق بطلاق اذا وقع عليها في  
العدة طلقة وقت ان في اللعان لانه يوجب حرمه مؤبدة وكل فرق فوجه مؤبدة  
لان بيع الطلاق بعد ما انتهى قوله فقد كفو يعني في تزويج المرأة نفسها قوله بانها اخبرنا  
عن الحامل من زنى فان نكاحا جائزا عند اني عنه ومحمد فاسد عند ما فالفرد لما اذا فاسد قوله  
وفسخ عنده يعني ان هذا النكاح فاسد عنده فيكون فسخا عنده **اول** المعنى هو تمكن الحبل **اول**  
مخالف لما يستعمل بعد اسطر بنوهم الحبل ويجوز ان يقال المراد تمكن الحبل المتوهم ان لا يكون  
لنحو دفع ضرر فحس فليتأمل **اول** لان فرض المسئلة فيما اذا كان الزوج كذا والهرتم ما  
**اول** فينه كذا اذا لم يكن الزوج كذا او لم يكن المهر ما يحتاج النفقة القضاء ايضا  
كما صرحوا به فيفتقن كلام الدليلين به على ما ذكره والجواب ان ذلك فيما اذا زوجت المرأة  
نفسها واما اذا زوجها الا ولها فليس العقد بنا فذه يحتاج الى الفسخ وسيجي في فصل الكفاة  
**اول** لانه بعد الفسخ يستلزمها **اول** ي يستلزم الزيادة **اول** عالما بخيار العتق **اول**  
خيار العتق ثابت بالنفس **اول** وقوله ثم عند ما كذا قوله نصها بالذكر لان مذهبنا في  
**اول** هذا اسلم لان الظاهر كان ان يذكر قوله عند ما عند قوله ويشترط فيه القضاء  
فيحتاج وجه تأخيره الى هنا الى نوع تأمل ولعل وجهه ان ابا يوسف يقول بشرط  
وقوع الفسخ بالقضاء لانه قضاء في الجته فيه فينفذ ولا يلزم منه ان يرى خيار البلوغ  
**اول** المعنى ان لم تعلم فلها الخيار حتى تعلم فشكت **اول** فينه كذا فان الصغيرة ابكر البنا  
اذ بلغها خبر نكاحها فكت كانت رضا **اول** وقوله لانه ما ثبت دليل عدم البطلان في حق الشيب

منه انما هو في حق الصغيرة  
فانما هو في حق الصغيرة  
فانما هو في حق الصغيرة

انما هو في حق الصغيرة  
فانما هو في حق الصغيرة  
فانما هو في حق الصغيرة



خاصة **اول** انت فيه بانه ينتهض دليلا على عدم امتداد خيار البكر الى آخر المجلس بل على عدم البطمان في حق الغلام ايضا لان صدق يكون بانتفاء الزوج كما يظهر بادي نومه فان لم يثبت حاله ووجهه **قوله** ولم يثبت باثبات الزوج في **اول** منقوض بخيار العتق على ما سبق وبعد اسطر وكان لا صوب ان يقول ما ثبت باثبات الغيرة **قوله** وليس يشمل البكر **قوله** كما يشمل النيب **قوله** دون سكوت الغلام **قوله** ودون سكوت النيب **قال** المعمر لانه يصح من الاثني **اول** ان اعيد الغيرة في الوقت فذا الكلام في الوقت بخيار العتق بل دون ما كان فيه لانه يفرق القاصي كما في الحب والعنة واذا رجع الى الجهاد ففي التفرع كما مع انه مشتق من الحب والعنة والجواب ان النسخ في خيار البليغ يقع عن المرأة الا يرى ان يجب ان يقول المرأة حين بلغت فسخت النكاح ويحكم القاصي بفسخه بخلاف في الحب والعنة **قوله** ثم ذوو الارحام **اول** ذوو الارحام هنا ليس على مصطلح الترافع بل على معناه اللغوي فان البنت وبنت الابن من اصحاب الفروض وكذا الاخوات **قوله** والثاني ان الوفاة تثبت لغيرهم بطريق الدلالة **قوله** القول بانها بطريق الدلالة مشكل وليس رأى الفتوى كراي الرجال في الكمال وقد سبق **قوله** والقول بتعديت ذوي الارحام **قوله** الا نسب ليدل ان يقول القول بانهم ذوو الارحام ونور بينهم مع القول بعدم النكاح في كماله **قال** المعمر فتر لا منزلة ولياين متساويين **قوله** قال ابن الهام قد استفيد ما ذكره ان الولي ايمن اذا استويا كما فوين شقيقين ايها زوج نفوذ من العلماء من قال لا يجوز ما لم يطل على العقد والعرفان زوجا كل منهما فالصحيح السابق فان لم يعلم السابق او وقفا معا بطلان لعدم الاولوية بالصحيح انتهى ويدل على ذلك ما سبق في باب ما يوجب الفصاح وما لا يوجب ان ولاية النكاح مثبت لكل من الولاية والولاية من ولاية الزوج فانه لا نساه **قوله** ضمير لا يراجع الى ولاية **قوله** في الكفاءة **قال** المعمر لان انتظام المصالح بين المتكافئين **قوله** قوله بين المتكافئين خبران في قوله وان **قوله** قلت جاز ان يكون منهيا **اول** لا يخفى ان هذا الجواب اعتراف بفساد النكاح فهو صحيح من غير تراخي الخصمان لانه النكاح الفاسد لا ينفذ الملك بخلاف البيع الفاسد فانه ينفذ حكمه كاصح به ابن الهام في الفصل الثاني ثم لوصح ما ذكره لكان تزويج الولاية من غير الكفاءة مشروعا معتقدا بعين ما ذكره وليس كذلك على ما يجي تفصيله لعزل الولاية ان يجاب لما وقع التعارض

ما حكمه وهو

بين النقص من الدلالة على جواز النكاح بدون الولي وبين النقص من الدلالة على عدم جواز نكاحنا الى القياس على ما سبق تفصيل **قوله** الا يرى ان البني عيسى **قوله** هذا التفسير لا بد له تمام المدعى فان نسب عثمان رضي الله عنه من اشرف انساب قريش وان لم يبلغ رتبة بني هاشم **قوله** وقوله وابو يوسف معه هو الصحيح **قوله** لفظه وابو يوسف معه ليس من قول المعمر **قوله** وقوله وابو يوسف معه فيه ما فيه **قوله** هو الصحيح واعترض بذلك عن رواية اخرى في **اول** **قال** ابن الهام هو لغيره از غاروى عن ابي حنيفة انه مع محمد وريحه السرخسي وقال الصحيح من ذهب الى حنيفة ان الكفاءة من حيث الصلاح غير معتبرة انتهى **قال** المعمر فلا يمتنع عليه احكام الدنيا **اول** **قال** ابن الهام في التفرع تأمل في انك لم تلبس الا على امر ديني وهو ما ذكره من ان المرأة تغير بفساد الزوج فوق ما تغير بفساد نسبه انتهى ولكن نقول ان فساد التفرع لا يخلو في تأمل بل الواقع ابتداء امر الدنيا على امر الاخرة الا يرى ان قبول الشهادة من امور الدنيا وبينت على الديانة **قوله** وذو جرح بادي الصدق **قوله** ولك ان تقول ان يتبدل الا زمان والاوقات فتغير الرسوم والعادات فلعن ذلك للمقدار من المال كان بعد من المثل في تلك الاحوال فتأمل ثم كون بناءه على عيسى **قوله** ما من صغائر غير ثابت **قوله** وهو وصف مؤثر في الباب **قوله** انما يظهر تأثيره لو لم يكن خلافا منصوصا عليه والا يكون تعليل في مقابلة النص فكان يجب التعمص له في الجواب **قال** المعمر فندها هو صغر ظاهر لعدم الكفاءة **اول** فان قيل الكفاءة من جانبها غير معتبرة فلما زوج ما بين كفاءة وكفاءة فاعلمها بعين الكفاءة بالحيوة من جانبها دون غير ما لان رقية الزوجة تستفيع رقية اولادها **قوله** الا يرى ان ابا حنيفة فرق بين الكفاءة في الديانة وبينها في غير ما على ما ذكره ابن الهام في شرحه هذا ولك ان تقول ما سبق في اول الفصل من ذهب الى حنيفة ومنهزمها انها معتبرة من جانبها ايضا ويستعمل الشراح عن الكفاية في اخر الفصل الثاني ذلك وفيه تأمل **قوله** **فصل** في الوكالة بالنكاح وغيره **قوله** بان يقول تزوجت بنت عمي فانه في **اول** هذا ليس من التزويج بالوكالة بل بالولاية **قال** المعمر ان الشافعي يقول في الولي ضرورة **اول** **قال** ابن الهام هذا الاستغناء ابتداء على اعتقاد المعمر ان الشافعي يقول في المسئلة الاولى بالجواز كقولنا ولذا اقتصر في نقل الخلاف فيها على خلاف ما يمكن الواقع بثبوت خلافا الشافعي فيها ايضا لانه لا يثبت ولاية اجداد وغير الاب والجد فلا يتصور ان يجزئ تزويج

هذا الفصل ما سبق في اول الفصل من ان

اعلم



في هذا

ابن العم بنت عمه من نفسه والذي يحجزه الشافعي من تولي الولي الطرفين تزويج المحدث  
 من ابن ابنه وليس هو تدا مملكا فلا يصح المستثنى ولو جعل مستطاعا لم يصح تعليل  
 فان معنى الكلام انه لا يبيع البائنة مملكا مملكا شرعا الا في الولي صحيح ذلك ضرورة كونه  
 لا تمسنا الحاجة الى ولاية الوكيل بل قال الشافعي يحجز تزويج ابن العم بنت عمه البائنة من نفسه باذنه  
 ضرورة فليتنا مل الا انه لا يكون ذلك عند الشافعي ايضا الا في وجه البعد كما صرح به في كتبه قال المهر  
 ولا يرجع الحقوق اليه **اول** قال السروجي قوله ولا يرجع الحقوق اليه قلت تعليل صحيح لو سلم من  
 النقص ولم يسلّم فان الوكيل لو تزوج موكلا على عبد نفسه بطالب بتسليمه انتهى ويمكن ان يقال  
 معنى كلام المهر لا يرجع اليه الحقوق بل يكون عاقدا وجعل عبد نفسه مكررا انداء العقد فصار  
**قوله** وهذا الذي مجموع ما ذكرنا **اول** او التفصيل المذكور **قوله** والجمايع احتياج الكل لا **اول**  
 فيه كنت فان هذا الجمايع يوجد في كل العقود ولا يتوقف **قال** المصنف ان الوجود بشرط  
 العقد **قوله** يبيع ان الوجود بالمعبر شرعا هو بشرط العقد وهذا يشتمل اذا تكلم المصنف في  
 واحد او كلا ما بين ايجاب وقبول فان قبوله غير معتبر شرعا كما في حالة المضرة هكذا في العينة  
 فيلغو فيلحق بالعدم واسم علم **قوله** وكان ابو يوسف الى قوله لا يبرأ كالمطلقة **قوله** **اول**  
 قلت الظاهر من تقرير تعليل ابو يوسف انه قاس ابتداء النكاح بحال انعائه لا النكاح بالظن  
 فكان الاول في بيان ضعفه ان يفرق بين البقاء والابتداء ولم من شيء يثبت منه ما ذكرنا  
 استقلا **قوله** وما لا يحتمل التعليق بالشروط لا يثبت في الجمل **قوله** **اول** قال السروجي قلت يرد  
 هذه القلة ببيع عبد من عبد بن علي ان الشترى بالخيار ياخذها شاء على ما ياتي في **اول**  
 البيع ان شاء الله انتهى ويجوز ان يقال جواز ما ذكرنا ثم انما يثبت على خلاف القياس بان  
 لكونه في معنى ما ورد به الشرع وهو منصف **قال** المصنف فبعين التفرق **قوله** يبيع بينه وبين  
 كل منهما قال ابن الجهم وهذا غير مطابق للدعوى لانها عدم لزوم واحدة منها لا لزوم التفرق  
 ولا يساويا اذ لا ان يحجز كاحدا او كلاهما ولا هو لازم ما ذكره بل لازم عدم احكام  
 تنفيذها وتنفيذ احدهما مجزأ فاشق لزوم مطلقا وهو المطلوب انتهى ويمكن  
 ان يقال مراد المصنف فبعين التفرق اذ لم تجز تزويجها ورده بغيره سبحانه كلامه فليتنا  
**قوله** وما لا يقبل **قوله** **اول** وما لا يعلم جواز النكاح فبين دون بطون **اول** **قوله** قال الكشاف  
 دلت المسئلة **قوله** **اول** ان ايراد دلت على اعتبار ما في الوكالة عند ما نسلم بالنظر الى

وان اراد مطلقا فمتنع **قال** المصنف قلنا العرف مشترك او هو عرف على فلا يصح مقيد  
**اول** فيه كنت **قوله** فلا يصح مقيد لان لفظ اللفظ الى قوله والتقييد بما لم يرد من شرط  
 التقابل اتحاد المحل **قوله** فيه كنت فان المقيد ايضا هو اللفظ غاية ان الباعث  
 لتقييد شيء غيره ولا يقتضي بذلك اتحاد المحل كما لا يخفى على من يتأمل ثم كيف يصح ان يقال  
 ان العرف العمل لا يصح مقيد وقد انتفى ان المتبايعين اذا اطلقا التمسك  
 الى غالب نفذ البطل بدلالة العرف على ما سيجي **باب** المهر **قوله** فان مهر المثل  
 يجب بالعقد **اول** لا ادرى لم خص مهر المثل بالذكر والحال ان وجوب المهر مطلقا  
 متى كان او مهر المثل من احكام النكاح فكان الاول هو الا بواجب العموم **قوله** فان قيل  
 ونحوي فلا بد لها من دليل **اول** اقيم الدليل عليها بانه يلزم الزيادة على النص الا ان يكون  
 المراد من دليل قوي منه وفيه ما فيه **قوله** لان الغرض من التفسير **قوله** فيه كنت **قوله**  
 وعن الثالث الى قوله ولو لم توف شيئا ما فعلت ذلك **قوله** في الملازمة كلام فانه كثير ما يقع  
 العرف من العمارة بخلاف الحديث اما لعدم وصول الحديث اليه واما لضعفه واما لوجود  
 معارض من اقوى منه او بغيره كان فيعمل بالقياس لكنه بالحقيقة كلام على السند الا ان **قوله** لا  
 يكتف به غرض محترم فلان يكتف به منافع بعض كان **اول** **قوله** انت خير بان هذا  
 التعليل على تقريره لا يكون الزا ما لا على النسخي القائل بان افضل المهر اربعون درهما وليس  
 معه بل مع الشافعي **قال** المصنف لا يثبت معارضه **قوله** مراده القياسان وهو جواز  
 سؤال معارضه كانه قيل من الاحكام الشرعية ما ثبت بالادلة الاربعة ومنها بطلت منها  
 باثنان فمن يجوز ان يثبت هذا الحكم بالقياس ايضا كما ثبت بالنسب فاجاب بان الاربعة  
 معارضه مع مخالفتها للنسب ايضا فلا يمكن العرف فان كان المرجع النسخ فقط فليتنا مل هذا  
 ملاح الى قوله لانه قوت ملكة **قوله** **اول** ان اراد انه قوة عن نفسه نسلم لكن لا يستقيم القياس  
 بانلاف البيع فان الواقع هنا ليس اتفاق البضع بل تسليمه الى صاحبه سالما وان  
 اراد انه ائتمه فقد عرفت حاله والاظهر جعل المفسر عليه اعتناق البيع فليتنا مل **قوله** وفيه  
 كنت من اوجه الاول ان القياس الواحد لا وجود له على مخالفة النص فضلا عن الاربعة  
**قوله** **اول** لا وجود له شرعا بحيث يترتب عليه آثار بان يعرض وجوه والسؤال ما يلزم  
 من كلام المصنف من انه لا تعارض القياسين لعلى احد ما وانت خير بان قوله فضلا عن



محل بحث قوله واجب عن الاول **اول** المجيب صاحب النهاية **قوله** غير ممكن التعارض  
**اول** صورة قوله **اول** الخ لانه كل منهما انشراح **اول** هذا لا يدل عليه كلام المصنف **قوله** هذا ان  
ما وجدته في الاعتذار **اول** ومن هذا ما ذكره العلامة الزيلعي في شرح الكنته لو ثبت تخيير  
النفس بالخيار والتمسك فواجب **قوله** المنعونة **اول** قال لا يخفى ان المنعونة التي فوضت لها  
بلا مهر قال المصنف ان المهر فاضل عنها **اول** قال ابن العماد لا يخفى ان هذا الاستدلال لا يفي  
نفي وجوبه مطلقا قبل الدخول بعده وهو خلاف ما نقله عن الاكثر انتهى فيه ما نقله  
ان استدل قال لا يخفى عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن **اول** قال الزيلعي في تفسيره  
ان لفظة ما موصولة في قوله ما لم تمسوهن **قوله** وهو على الوجوب **اول** قوله هو راجع الى  
الاخر يعني ان امره على الوجوب **قوله** لان امرنا سمي انا **اول** والا فان يكون  
**قوله** وفيه نظر لان متاعا محصرا مذكور **اول** فيه ان المجيب ان يقول المهر فاضل الى التي  
مهر ونصف هو قوله متاعا محصرا مذكور **قوله** متاعا محصرا مذكور **قوله** متاعا محصرا مذكور  
هو مقتضى من سمي لها مهر لدفع التعارض ولا يتوجه عليه ان متاعا محصرا **قوله** وزيد  
على ذلك احسانا منهم **اول** فيه بحث فانه لو هم ان لا يجب على غيره من يبيع ذلك وليس كذلك  
والاحسن ان يقال المراد الذين كسبوا الى انفسهم بالمسارعة الى الاستئصال او الى المصلحة  
بالتسرع وسماهم كسباين للشارفة ترغيبا وتخيلا كما في تفسيره الثاني وقد ذكر العلماء ذلك  
ايضا **قال** المصنف المنعنة ثلثة اواب الى قوله مروى عن عابسة رضي الله عنها **اول** فينبغي ان يكون  
لا يكون الا بالخبر المشهور لا اقل فليست **قوله** قال في النهاية الى قوله فكذا انما قام مقامه **اول**  
الى هنا كلام النهاية **قوله** ولكن تعذر تنقيص الجاهل **اول** فيه بحث فانه اذا تعذر تنقيص الجاهل  
كيف يعلم انه زائد على نصف مهر النكاح او مساو او ناقص فان ذلك فرع معلومية النصف ثم كيف  
يصار الى حلفه وقد علم وزالت الجهالة قبل المصير الى الحلف فكذا خلف **قوله** فاجاب ان قوله  
قد علمنا ما فرضنا عليهم الى قوله فكان معارضا لاية المنعنة **اول** وفيه بحث فان الاشياء  
لا تعارض العبارة ولو سلم فلم لا يجوز ان يكون ايجاب المنعنة المقدرة باقرار بيان ذلك  
المقدار الجوزي خصوص المنعونة والتي شرط في نكاحها ان لا مهر لها اذا طلقت قبل الدخول  
والخوة الصحيحة ولو سلم فلا دلالة في التي تعارضها على عدم الدخول والازمان فثبت ان التوفيق  
محل آية المنعنة على حال الطلاق قبل الدخول فيما لم يسم فيه مهر على ما هو صريح الآية وما لا خلاف

وعليك بانما من فان لكلام مجالا **قوله** اما مهر النكاح فواجب بهذا العقد **اول**  
لم لا يجوز ان يكون ما ذكره وجوبه موقوفا على عدم التسمية بعد العقد فاذا ارضاها في تسمية  
المهر لا يسقط مهر النكاح واجبا فليست **قوله** يقال اصله مهر النكاح فثبت ان ذلك غير  
وعندها اصله للمسمى كما سيجي بعد ثلث ورقات **قوله** وقوله لان التصفيف عند  
يختص بالمزوجه **اول** فيه ما من فان المانع من التصفيف وهو القيام مقام مهر النكاح  
غير موجود هنا والمنعني وهو الاحتياج باصل العقد موجود لكنها يتولان المنعني هو  
التسمية عند العقد وفيه بحث **قوله** وقوله وهذا القول في المهر هو الصحيح الى قوله وفيما  
لنصر عنها هو الصحيح اما في وجوبه ان فطارة فالصحيح غير رواية المشق وهو انه لا يباح الا  
من غير هذا **اول** لعل هذا لا يجوز ان يباحه ان فطارة فليست **قوله** هذا المقام فانه لا يجوز  
عن الكلام **قوله** فلا يصح الزوج في ابطالها **قوله** **اول** فيه انه لا يباح التفسير  
وان ظهر عندى فلا يصح واحد منها في ابطال في الغيرة وهو الصحيح والولد **قال** المصنف  
ولا يشيئا منه **اول** الفظ من في قوله منه هي ان تصال به اي ولا شيئا متصلا به ككل المروء  
عند الطلاق بعد الدخول او بعض المروء عنده **قوله** **قال** المصنف يكون احد العقدين  
من الآخر **اول** رادوا بالعقد المعقود عليه وهو البضع قال ابن العماد واما فيه بل انه لو لم  
على ان يكون بضع كل صدق فافترى او معناه بل قال زوجه منك بطني على ان تزوجني منك  
ولم يرد عليه فقبل جاز النكاح اتفاقا ولا يكون شفا رادوا قوله على ان يكون بضع بطني  
صدقا لئلا يكون فلم يفي الا في قولهم بطنه ولم يجعلها صدقا كان نكاح الثاني صحيحا  
اتفاقا والاول على الخلاف انتهى فثبت هذا كان الطاهر ان يقول يكون كل من العقدين  
موضعا عن الآخر قبل الزوج كما لا يخفى **قال** المصنف وان تزوج عبد باذن مولاه على خدمته  
سنة **اول** الادنى تاخير قوله باذن مولاه عن قوله على خدمته سنة **قوله** لتضمنه تسليم  
العبد **اول** الذي هو الحال **قوله** ولا كذلك **اول** **قوله** فان رقبته ليست بحال **قوله** وعلى  
هذه التكنة يمنع جواز النكاح على خدمته ثم اخذ وعي الغنم **اول** ويدل على ذلك اطلاق قوله  
ولا كذلك **قوله** ويمكن ان يجاب الى قوله ثم على قول محمد بحجب قيمة الخدمة **اول** فكان  
المناسب ان يقول وكذا المنافع على اصلها لئلا يلزم ان التباس ولعل الاولى ان يقال  
محمد متفق معها في سلب الالية بخلاف العقد عن الخدمة قبل العقد واما ثبت لها الالية



بالعقد واللا يقينان لها المالبة بحود العقد بن التسليم بعده فان الضرورة انما تنفذ  
فانفذ في المناقضة والخالفه **قوله** وذكر بعض الشارحين **قوله** ان لا يشاق **قوله** واليه انما  
ان قوله اذا لا يستحق فيه كمال الدلالة له على ان الخدمة ليست بمال **قوله** ولو جعل قوله  
اشارة الى وجه دلالة قوله اذا لا يستحق فيه كمال على عدم المالبة لان دفع ما ذكره ثم المراد  
نفي مالبة الخدمة نفي نفوذها على ما يدل عليه تشبيهه بتسمية الحر والخير وقوله لان نفوذها في  
**قوله** المصلحة هذا لان نفوذها بالعقد **قوله** ان لا ينفذ المسمى هو الخدمة **قوله** وهذا  
وجوب مهر المثل **قوله** وعندى هو اشارة الى وجه دلالة قوله اذا لا يستحق فيه كمال على عدم المالبة  
لكن الشافعي **قوله** فاذا لم يكن تسليمه كان اولى **قوله** وانما قال لم يجب اشارة الى انه لو كان  
مالا متوقفا لوجب تسليمه في عقود المعاوضة **قوله** كالقود **قوله** وسائر الموزونات والكتابات  
اذا كانت في الذمة **قوله** كالقود من الخط **قوله** اذا اشتهر اليها حيث جعل مهر **قوله** اما ان يمكن  
الصدق متوقفا لها **قوله** او كمال او بعضا **قوله** وهو العند **قوله** **قوله** يقع مثلا قال المصلحة  
لم يصل بالهبة عين ما يستوجب **قوله** لان ما قبضته ليس عين ما جعل مهر فانه وصف في الذمة  
ومتوقفا عنها **قوله** لان الزوج يستوجب عليها الرجوع بنصف ما قبضت مهر ابا الطلاق قبل  
الدخول فانه بنصف الصداق بالتمسك **قوله** بالطلاق متعلق بقوله يستوجب وصيغة  
راجع الى الطلاق **قوله** لان الدرهم والدنانير لا يتعلمان بالتعيين في العقود والفسوق  
**قوله** وبما يستعين لا شك ان التي وهبتها هي التي قبضتها الا يرى انها لو وهبتها للامير  
فادامت عينها باقية ولم يوف عنها لها الرجوع فلو لم يكن متعينة في الهبة لم يكن الامر كذلك  
لكن الالف التي قبضتها ليست عين ما جعل مهر الكونه وصفا في الذمة والالف التي قبضتها  
عين فليشأ من فانه يمكن توجيه كلام الشارح باقتضاه ايضا ويؤيد ذلك ما ذكره في شرح  
قول المصنف لهذا الم يكن له دفع شيء آخر فقدرتم اعلم ان قوله بالهبة متعلق بقوله لم يصل **قوله**  
ووجه ذلك ان الخط الى قوله كسراج الى دفع الغبن عن اخذ الجانبين بالزيادة او الخط والطلاق  
ليس كذلك **قوله** فانه مائل فانه يجوز ان يكون الخط يكون المسمى اذا على مهر المثل والزيادة  
لكونه ناقصا عنه نعم ليس المقصود من عقد النكاح التجارة والاسترباح **قوله** وقوله ولهذا  
اي ولان عقد الطلاق **قوله** بل هو اشارة الى ان التعيين للعلوم من سبب الكلام  
**قوله** فلذلك لم يرفع عليها بنصف المهر **قوله** اي بقيمة **قوله** لانه سمي لها فيه نفع **قوله** هذا اعتبار

قوله وطوب بالوفاء في قوله حيث يقع فيها الشرطان جميعا بالاتفاق **قوله** قال ابن القيم واستشكل  
بان مقتضاه ثبوت صحة التسمية انما في اذ تزوجها بان كانت مولاة او ليست لمرأة  
وبالعين ان كانت حرة الا قبل اول امرأة تكن الخلفاء متقول فيها والاولى ان يجعل سنة التسمية  
والجدة على الخلاف فقد صح في نوادر ابن سماعه عن محمد بن الخلفاء فيها

لقوله فلها مهر مثلها **قوله** المسمى ولو تزوجها على هذا البعد **قوله** قال الزبيدي في هذا الخلاف  
لو تزوجها على هذا البعد او على هذا الالف وكذا لو تزوجها على الف او على الغبن  
ومثلا الخلاف ان البذل الاصل هو مهر المثل عندنا وانما يعدل عنه عند صحة التسمية عند  
المسمى هو الاصل ولا يصار الى مهر المثل الا اذا خست التسمية من كل وجه ولم يمكن  
الرجوع الى المسمى انتهى وسبب صرح المصنف ببيان اختلاف الزوجين في المهر حيث نفى  
عن ابن خنيفة ومحمد بن عمر المثل هو الوجوب الاصل في باب النكاح **قوله** ان الزوج  
في الطلاق قبل الدخول نصف المسمى **قوله** فانه ان التسمية فاسدة فكيف يجب نصف  
المسمى **قوله** والمحقق ان يقال راد بالجنس ما هو مصطلح الفقهاء وهو النوع باصطلاح غيرهم  
**قوله** فانه يكتف فان كلاما من البعد والمجارية جنس عند الفقهاء وليس نوعا باصطلاح غيرهم  
بل يخص منه كمالا يعني **قوله** وحاصل اختلافهم ان محمد بن ابي يوسف قال العدة الزمان  
هذا الكلام لا يكاد يقع ابدان محمد لم يتعلق الحكم بكونه من ذوات الامثال ومن ذوات  
القيم ولم يعتبر هذه الجهة اصلا وانما اعتبر كون المسمى من جنس المثل اليه ام لا فان  
كان من جنسه يتعلق بالمشار اليه وان كان من خلافه يتعلق بالمسمى سواء كان من  
ذوات الامثال ومن ذوات القيم انتهى الا يرى انه اذا تزوجها على هذه النشاة فاذا  
هو من جنسها او هذه المجارية فاذا تزوجها على غير التسمية عند محمد لا يختلف الجنس واذا تزوجها  
على هذا النوع من الخلق فاذا هو من جنسها او اشارة ويوجب مهر المثل لانها من الجنس وان  
اروت زيادة التفصيل فانظر الى الكافي والزبيدي **قوله** ويجوز اطلاق اللفظ وارادة غير  
ما وضع له **قوله** فان من قال هذه الكلمة طالق لامرأته وهذا المحارور لعبده يقع الطلاق  
والعناق فالطلاق الكلية والمجارية **قوله** احدهما ان المراد بالهبة هو الحقيقة من حيث هي  
**قوله** اي بلا اعتبار الوجود الخارجي لا بلا اعتبار صفة مطلقا فلا ينافي كلامه هنا ما سبقه  
في كتاب البيع وبذلك ما ذكرنا قوله بعد اسطر وانما يدل على صفة فائس **قوله** وبالذات **قوله**  
في قوله والاشارة بوقت الذات لاني قوله موجود في المشار اليه وانما فان لفظ الذوات في معنى  
نفس الحقيقة من حيث هي بدون الصفة **قوله** فيكون التفاوت بسبب البعد والوجود والقيمة والذات  
والذكر والانتفى في غير الانسان **قوله** والمالبة في البعد وحصل ان ارتفاع في الذكبة من الاحكام  
دون الادعاء لان في الذكر والانتفى كلاما لا يعني **قوله** والمحقق كالسكار **قوله** عطف

كيفية



على الصفة **قوله** والصفة يتبع الموصوف في الاستحقاق **قوله** اي في استحقاق الارادة **قوله**  
لانه هو المشار اليه **قوله** لم يظهر له ما ذكره وجه ترجيح جانب الاشارة على جانب التسمية  
فان دلالة التسمية على ذات موصوفة بصفة كما ان المشار اليه ذات موصوفة بصفة **قوله**  
لولا الصفة **قوله** التي في المشار اليه **قوله** ولم يعتبر الصفة **قوله** التي تدل عليها التسمية **قوله**  
تعرف الماهية **قوله** التي هي الاصل **قوله** فان صفة كونه عبدا اذا ارتفعت عادى العدا  
الواسط **قوله** فيه بحث يجوز ان يكون جارية كما يجوز ان يكون عبدا اذا ارتفع كونه  
جارية ويجوز ان يجاب عنه بان يقال المراد ارتفاع الصفة فخط مع بقاء الذات والموصوف  
وهو في العبد هو الانسان المذكور في المية هي الشاة وكذا في الذكر والانثى منها وفي الخيل ما  
العنب وفي الجارية هو الانسان الانثى فليست **قوله** المعنى في يوسف انه اطعمها مال ونحوه  
تسليمه فيجب التسمية **قوله** قال ابن القيم ظاهر كلام الهذلي في التعديلات يقتضي افتراءه في سائر  
الخطا لانه خص بابوسف بما حاصله من مال لا وتقدر تسليمه فيجب قبضه في القيمة والمثل في  
والعبد قيم والمثل مني لم قال ابو حنيفة يقول لما اجتمعت في والنجيب انه لا خلاف بينهم في  
انتمى اصناف المهر في كتاب البيع هذا الاصل في المهر واستدل به على سئل وفاقية فارقنا  
اليه تدل على التخصيص وان استدلال على الوفاقية يدل على الاتفاق والظاهر هو الثاني والتخصيص  
يكوز ان يكون للزوج فليست **قوله** المعنى في قوله لا اصل ان المسمى اذا كان من جنس  
**قوله** هذا الاصل متفق جمع عليه لكن بابوسف يقول العبد المسمى بالاصح لم يملكه ماله  
والحر لا يصلح ان يكونا جنسان في المهر وابو حنيفة اعتبر الذات والمعينات الخلية والحرية  
والرفقة والحوية بنصها لثباتها لذات واحدة على التعاقب فلم يتصور اختلاف الجنس  
المعينين وباتي التخصيص في شرح الكاكي فلهذا اذا تزوجها في هذه الجارية فاذا هي على  
ينبغي ان يعتبر التسمية عند ان صفة لا اختلاف الجنس عنده ايضا كما سيجي في البيع بخلاف تزويج  
المهر فعليك بالتأمل والنتيجة **قوله** وجب تمام مهر المثل عنده **قوله** وكذا عند ابي حنيفة  
فلا وجه للتخصيص ظاهر **قوله** يجب العبد تمام مهر المثل **قوله** ان تقدم رضا بالباقي **قوله**  
اعترض عليه بما قال قبل هذا **قوله** كيف ينتقض به ولا وجوب التسمية فيه من حيث انه مسمى  
لفساد التسمية الثانية تأمل **قوله** وهذا يدل على ان ذكر المسمى **قوله** والاسباب ان يقول  
المسمى **قوله** واجب بان ذلك الشرط استحق بعقد النكاح **قوله** جواب عن السؤال الثاني

لان شرط عدم اخراج فاسد لا يستحق بالنكاح ويرد عليه انه اذا كان مستحقا فلم يجز على ان  
**قوله** يوجب فوات رضا **قوله** بالالف **قوله** وبان الوقوف على ما شرط غير ممكن **قوله**  
**قوله** فيه بحث فان تمام التعليل بقيد لم يذكره اولا بعد انقطاع ما ذكره الشارع في السلم **قوله**  
**قوله** فلو لم يجب لها **قوله** ان لا يرد على الف **قوله** لم يكون كل واحد منهما موصوبا اصلها **قوله**  
**قوله** هذا الكلام لا ينبغي الا ان يرد على ان يكون صحيحا لان الموصوب الاصل عندها المسمى كما سبق  
**قوله** ولنا ان المستوفى اي من شرائع البضع بهذا العقد **قوله** اي العقد الفاسد الذي سمي  
فيه المهر والا فالنكاح الفاسد اذ لم يسم فيه مهر يجب مهر المثل بالغا ببلغ على ما شرطه  
**قوله** هو ليس بالكل وليس باليس يس بمقدم **قوله** يشترط ان يكون له من ماله ما يوجب  
الغزى قال المصنف عدم صحة التسمية **قوله** اي من كل وجه وهذا التعليل على هذا القول يقتضي  
بمذهب ابي حنيفة والا فعندها الموصوب الاصل هو المسمى الا ان يقع التسمية اصلا فيقول  
الى مهر المثل وقد مر فيما سبق **قوله** المصنف لا يقدم التسمية **قوله** اي تسمية الزيادة على المسمى قال  
ابن القيم لعدم التسمية اي لا تالم تسما فكانت راضية بالخط مستطعة فترافى الزيادة الى  
تمامه حيث لم تسما له آخر ما ذكره فراجعه فانه مفيد جدا **قوله** ولا بد من نفوذ المستوفى  
**قوله** لا يجزى عليك من افضة او كلامه لا وله فان المستفاد من اوله انه غير متقوم في نفسه  
بدون التسمية مع انه صر نفوذها اوله في كونه بالتسمية فليست **قوله** فانه يجوز ان يقال انه  
قصر اصنافي بالنسبة الى نفوذه في نفسه بحسب عرف التجار الا يرى انه لا يتقدم في الزيادة  
كذلك البيع ويجوز ان يقال مراده في الاول انه غير متقوم في عرف التجار كما لم يسمع فلا يثبت  
لا فوه او المراد انه غير متقوم بتخصيص الشارع كما هو الظاهر من تزويجه وفيه بحث **قوله**  
قصرنا الى ما هو قيمتها في مثل هذا العقد بدون التسمية وهو عقد المفضة **قوله** فلو  
راجع الى شرح قوله في مثل هذا العقد **قوله** قلت هي صحيحة من وجه دون وجه **قوله** فلهذا  
هذا يمكن التعليل مختصا بالي حنيفة والا فعندها اذا صحت التسمية من وجه لا يصار الى مهر  
المثل كما سبق غير بعيد الا ان يقال ذلك في النكاح الصحيح فليست **قوله** وانما قيدت  
المستوفى **قوله** لا ينبغي ذلك التقييد في دفع الا شفاض اذ الشفيع هو الكبري وهي على  
حالها **قوله** تفسير لا غيباط بطريق العطف **قوله** فيه تنبي **قوله** ذكر في باب الوليمة من شرح  
الطحاوي ان الاب اذا زوج الصغيرة امرأة **قوله** قال صاحب المنظومة في باب فتاوى



ومنك الابن الصغير بغير صداقة حين الصبي معدوم وفي سحره زوج ابنته صغيرة امرأة لم  
 معلوم والابن صغير فالمرأة الاب عندنا لا ان يعنى الاب انتهى وفي سحره الكا  
 الصغير اذ ازوج به ابوه فللمرأة ان تطالب الاب بالمرء وان لم يعنى باللفظ ذكره في سحره  
 الطحاوي والتمتة انتهى وظهر بعضهم المخالفة بين ما في المخطوطة وما نقله الكاكي من اطلاق  
 الطحاوي والظاهر ان ما اوردناه اطلاق الكاكي هو ما فصله الشارح اكل الدين في النقل فربما  
 حديث المخالفة **قوله** قال موجب النكاح عند الاطلاق **قوله** يعني عن التعجيل والشارح  
**قوله** تسليم المهر او لا يعنى كان او دينا **قوله** ممنوع فان صاحب الفتاة نقل عن الجبيل انه  
 كان المهر عينا بتمتة بضان كما في البيع المتأبنة ثم اقول ان كان المراد بالدين في قوله او دينا  
 هو الدراهم والدينار كما هو الظاهر فلا ينافي حال شرط التأجيل على حال الاطلاق **قوله**  
 فان قلت ان سموا المهر ساكنين عن التعجيل والتأجيل ما ذا يمكن حكمه قلت يجب حال  
**قوله** وفي الفتاة في الواقعات تزوجها على مهر فارادت منع نفسها حتى تأخذ المهر كله ليرجع  
 في عرفنا لان البعض معجل والبعض مؤجل في عرفنا والمعرف كالمرسوط وينظر كم يمكن  
 المعجل يمثل هذه المرأة من مثل هذا المهر ولم يمكن المؤجل منه فيعني بالعرف الا ان  
 يشترط تعجيل الكل في العقد وهكذا في فتاوى قاضيان وغيره وفي الاستيعاب ان كان  
 المهر معجلا او سكوتاً عنه فانه يجب حالاً لان النكاح عقد معاوضة وقد تعين منه في الرد  
 فوجب ان يتعين مهرها وذلك بالتسليم انتهى فظهر ان جواب الشارح موافق لما ذكره  
 الاستيعابي ومخالفة لما في سائر الكتب **قال** المصنف لهما في قوله لم يشترط مهر المثل لانه هو  
 الموجب الاصل في باب النكاح **قوله** فانه مخالفة لما سبق قبله رتبة فراجعه ويحذف اد  
 فصل والعلم جاز عن دعوى الاموال ان مهر المثل هو الموجب الاصل **قوله** لان النكاح  
 اقرار **قوله** عندنا في وقت ومحمد فلا ينافي قول ابى حنيفة والظاهر اقراره وبذل **قوله** وان  
 نكل الزوج يعنى بالتلف وخسارته **قوله** بل يعنى بالباقي على ما عرفت ان ايمان النكاح لم يرد  
 الا **قوله** المصنف هذا يخرج الرازي وقال الكرخي **قوله** وصح في النهاية يخرج اي يكون في سحره  
 تاج الشريعة قول الكرخي اصح **قال** المصنف لو كان الاختلاف في اصل المسمى يجب مهر المثل  
 بالاجماع **قوله** الظاهر شاهد على التسمية عندنا في وقت فلم لا يمكن القول قوله عندنا **قال**  
 المصنف ولا ينافي حنيفة ان موتهما يدل على انهما **قوله** فيه اشارة الى انه انما يعنى

عند تقدم العهد لان مهر المثل يختلف باختلاف الاوقات فاذا تقدم العهد ينفذ  
 على القاض في الوقت على مقدار وطريق آخر ان مهر المثل قيمة البضع فيسببه المسمى ويجب  
 بغير شرط فيسببه النفقة فليسببه الاول لا يسقط اصله ونسبه الثاني لا يسقط بموته وموت  
 احدهما فقلنا لا يسقط بموتهما اعمالا لنسبه الاول لا يسقط بموت احدهما اعمالا لنسبه الثاني  
 توفيراً على السببان فظهر ما وهذا يقتضي ان لا يعنى به وان كان العهد قريباً قال ابن  
 الرهام وما قبله وجه ثم قال قال مشايخنا هذا اذا لم تسلم نفسها فان سلمت ثم وقع الا  
 في حال الحيوة او بعد الموت فانه لا يمكن مهر المثل بل يقال لهما لا بد ان تزوي بالتعجلت  
 والآن حكمت عليك بالتعجلت في المعجل ثم بعد ما بان في كذا ذكرنا انتهى **قال** المصنف في  
 يندر القاضي مهر المثل **قوله** لم لا يجوز ان يعرف ذلك بالتصادق او بالبيعة كما في الودع الا  
**قوله** كما جواب في حيوتها في الاصل **قوله** في اصل التسمية **قوله** والمنفعة قبل **قوله** يعني بعد  
 الطلاق **قوله** فقال رأيت لودعي ورثة على رثتي ورثة على رثتي غير رثتي **قوله** المهر  
 في تلك القصة مسمى ابو حنيفة مشتق منها في صورة كونه مسمى في انه ياخذ ورثة الودع  
 فانزوي بهذا التعليل **قوله** وقوله لما بينا اشارة الى قوله وان الظاهر انه يسعي  
**قوله** والظاهر انه اشارة الى مجموع الديالين **فصل** اذا تزوج النهراني **قوله** لما ذكر  
 احكام النكاح **قوله** الظاهر ان يقول احكام المهر لكن مراد الشارح احكام المهر ايضا  
**قوله** واذا تزوج النهراني نهرانية الى قوله بيننا والمستأمن ايضا **قوله** ولو قال اذا تزوج  
 الكا في كفاية كان اعم واسم **قوله** وذلك في دينهم اي النكاح بغير مهر **قوله** ولعل الا  
 ان يجعل في تلك اشارة الى مجموع ما ذكر من النكاح على البتة وعلى غيره ويجوز ان يجعل قوله  
 بغير مهر متناوياً للنكاح بالميتة ايضا **قوله** وهو ان النكاح معاوضة البضع بالمال فان تنصيص  
 عليه **قوله** ضمير عليه راجع الى النكاح **قوله** واما في الرواية الاخرى وجوز رواية الاصل الى  
 قوله ان تنصيص على البيع بين المسلمين فلم يوجد التنصيص على اني العوض يكون العوض  
 مستحقا لها **قوله** فانه اذا باع بلا تسمية ثمن يتعقد البيع فاسداً ويملك بالقبض ويجب  
 القيمة على ما عرفت هو ابر في فصل احكام البيع الفاسد **قوله** وجه قوله **قوله** مستأمن وغيره  
 يحيى بعد اسطر وهو قوله ان القبض مؤكود للملك في المقيد من **قوله** لانها يتفقان في  
 ان لا يوجب عین المهر والمهر **قوله** فان قيل فانها يتفقان في عدم التفرقة بين المهر والمهر

الثاني في الرواية



ايضا فلم يتبرع له قلنا لان دليلها الاتفاقي لا يلزم منه ذلك فتأمل ثم اعلم ان قوله  
 لانها متفقان لا تعليل لقوله انما يصح بين قولهما **قوله** الا بالرضى او القضا **قوله** يعني  
 او بالقضاء بالعادة اليه **قال** المعنى فيمنع سبب الاستم كالعقد **قوله** قال من القضا  
 اي كما يمنع ابتداء التملك بالعقد وليس يريد كما يمنع العقد بالاستم فان العقد عليه  
 لا يمنع بل يصح ويصلح العوض انتهى والعمل الاول ان يقال اطلق العقد وادواته  
 في العقد اي كما يمنع شئها فيه حيث لا يوجب حكمها ووجه الاول وجه ظاهر **قوله** والغير  
 فيما اذا كانا اعيانها يمنع عن تسليم نفسها فكذلك **قوله** لا يلزم عليك ما في هذه العبارة  
 وكان الاول ان يقول والتبعض فيما اذا كانا اعيانها يمنع فكذلك **قوله** ثم سلم  
 قبل التبعض **قوله** يعني سلم ابيع او اشترى **قوله** فانه لا يجوز له التبعض **قوله** اي لا يبيعه  
 لتبعض المشتري حكم وهو الملك فانه ان كان الذي سلم هو البائع يلزم من ترتيبه عليه  
 تملك الخرد والاستم مانع وان كان المشتري يلزم تملكه **قال** المعنى فيكون اخذ قيمته كما  
 عينه **قوله** قال الربيعي قال في الغاية يرد عليه مالوا اشترى دمي دار امن دمي نخرة او خنزير او  
 مسلم باخذ ما بالشفعة بقبلة الخرد الخنزير فلم يجعل قيمة الخنزير كقيمة دمي ولم يجب منه شئ والحوار  
 ان قيمة الخنزير انما تكون كقيمة ان لو كان بدلا عن الخنزير كان في مسند النكاح اما اذا كان  
 بدلا عن غيره فلا وفي مسند الشفعة قيمة الخنزير بدل عن الدار المشفوعة وانما صير اليها  
 بها لا غير فلما يكون لها حكم عينه انتهى ولك ان تقول كذلك فيما نحن فيه بدل عن منافع البيع  
 وانما صير اليها التقدير بها فليتأمل فوجه يظهر من تقرير فاضل خان في شرح الجامع الصغير **قال**  
 المعنى ولا كذلك الخرد لانه من ذوات الامثال **قوله** قال لانتاني ذكر الفقير الراجح الى الخرد  
 تأويل الشرب انتهى وفي القاموس الخرد ما اشكر من عصية العنب او عام كالحرة وقد ذكر  
**باب** نكاح الرقيق **قوله** لا فرق من بيان من له اهلية النكاح في قوله وغيرهم  
**قوله** فيه ان نكاح غيرهم سيجي في باب على عدة وما ذكر قبيل هذا مما يتعلق بهم الكفار كان  
 على سبيل الاستعداد **قوله** اما الامة فظاهرة لان منافع بعضها ملك المولى **قوله** قد سبق  
 من الشارح في باب الحركات ان السيدة تلك منافع بعض عبد فافهم وجه الاستعداد على الامة  
 هنا **قوله** واما على قول ان حصة فبذلك الاستحقاق وهو ايضا اقوى العيوب **قوله** انقصه  
 باب خيار العيب **قوله** وهو دليل قوله ببيع فيه دون ما قبل لئلا يلزم المصادرة على

الى آخر قوله ونزوه **قوله** لا يلزم عليك ان قوله فيشغل برقبته في موضع النجاسة باي عماد ذكره  
 الابهاء ولا يصح ما ذكره والاولى ان يقال راد بالرقبة ذمة العبد مجازا فلا يلزم المصادرة  
 ويستقيم الكلام وسيجي من ان يبيع نفسه الذمة بالرقبة في باب نكاح اهل الشرك **قوله** ان  
 مبني ان يمان على العرف **قوله** قد سبق في فصل الوكالة بالنكاح ان العرف العمل لا يصح  
 مقيدة للفظ **قال** المعنى والمرأة اسوة الغداة **قوله** في القاموس الاسوة وتقم القدوة  
 وما يشاء من الخزين وجعلها شئ ويعلم انتهى وانت خبير بان هذا المعنى لا يناسب القام  
 فان المرأة تأخذ معهم لا قبلهم **قوله** ونزوه ان المنفعة موجودة وهو ولاية المولى **قوله**  
 فيه مسامحة اذ القضي هو التزوج بولاية المولى وولاية المولى صحيحة للتزوج لكن  
 المراد منقضي صحة النكاح **قوله** لان محلبة النكاح بالادمية **قوله** لا الامة **قوله** وهي الغداة  
 لا يملك فيها **قوله** وانما يمان في الامة **قوله** بل يجوز **قوله** اي الزائد **قوله** فانه اذا اشترى عبدا  
 قد عد في الزمان **قوله** فيه تأمل فان قوله فانه اذا اشترى لا يدل على ان الحدودية تجب سواء  
 كان جارحا او لا **قوله** وليس المناط في جواز النكاح الا انه خبر املك منافع بعضها **قوله**  
 مخالف لما سبق في فصل الحركات وقد بينا في اول الباب **قوله** فكان التعليل به فاسدا  
 الاول ولو قيل مراد ان في ملكه منافع البيع مع البيع نفسه لا يرد عليه ما ذكره **قوله**  
 قال انما امرنا بذلك كيلا يثبت لها الخيار **قوله** يعني قال ان في وانما امرنا **قوله**  
 وقد تقدم بيانه **قوله** في باب الاولياء والاكتفاء **قوله** لتزويج مسند الخيار عليها **قوله** يعني  
 قوله ولا خيار لها **قوله** وكان ينبغي في قوله لا الزائد على قيمة ملكه **قوله** فيه تمت فان المرأة  
 تأخذ ما تأخذ بدل منافع البيع ايضا فافهم اخذ المرأة ما زاد اذ لم يكن قيمة البيع  
 وجه فليتأمل **قوله** وجوابه ما ذكر في الكتاب بقوله والمراد **قوله** او الاظهر عندي ان  
 قوله والمراد **قوله** جواب عما عساه يقال ينبغي ان يجب انما هو المتعلق عند الامة لانه اصل من  
 على ما مر والغسبية غير صحيحة لعدم صحة النكاح من الاستعداد وهو زمان وجود الغسبية **قوله**  
 فان قيل كيف يستند الجواز **قوله** المراد من الجواز النفاذ **قوله** لان المانع من الجواز هو الملك  
**قوله** ولا يبعد ان يقال الملك مانع عن النفاذ ابتداء الحق للمولى ولا يمنع استناد امانة  
 الحق ايضا حيث يستحق المسمى وهو على ما مر وفيه شئ لا يلزم جوابه اما الشئ وهو كونه  
 اقل اما الجواب وهو انه اقل **قوله** اذا حرمت حصة غلظة **قوله** بان طلقا شئان **قوله**



وتزوجت بغير إذن المولى **قوله** أي تزوجت بزواج **قوله** والسنة في بالوطن مستلزمة  
**قوله** إذا كان السنون بالوطن مستلزمة فكيف يلزم باعقابه مهر كامل للمولى إذا كان الزوج  
قبل الاعتناء ولعل الأولى أن يقال النكاح منصوص في التحليل فإما وجوده على وجه الكلام  
كما قالوا في قبض المهر والرهن وما ثبت بالاستناد ثابت من وجه دون وجه فتأمل **قوله**  
لأن المستحق زمان الثبوت **قوله** أي ثبوت النكاح ونفاذه **قوله** ولما كان إتمامه الإبر  
خالية عن ملك الأب لأن الأب من ملكها من كل وجه **قوله** ليس فيما ذكره ما يدل على نفق الملك  
ألا أن يقال حق الملك يستدعي نوع ملك والألفا يكون حق الملك بل الملك **قوله** فتدبره  
اعتنى في قوله بطريق الدلالة على **قوله** بطريق الدلالة متعلق بقوله اعتنى **قوله** فان قيل  
لو صرح بالبيع لم يقع العتق إلا من المأمور **قوله** لا انتفاء القبول **قوله** المصنف لو فاته اعتنى  
ولم يسم بالمال يفسد **قوله** فان قيل لم يقدّموا البيع في هذه المسئلة فان ذكر الثمن لا يلزم  
انقطاع البيع قلنا المقصود تصحيح التصرف وإذا لم يذكر الثمن ينعقد البيع فاسدا على ما صرح  
**قوله** وقد أمكن ذلك باستفاضة القبول الذي هو الركن **قوله** القبول ركن إذا لم يوجد البيع بطل  
كما في البيع بالتعاطي **باب** نكاح أهل الشرك **قوله** لا ذكر باب الرقيق في قوله وأفتى  
سنة رتبة **قوله** قال الله تعالى ولعبد مؤمن غير من مشرك **قوله** وهم أهل الشرك الذين لا كانت  
لهم **قوله** بل المراد من أهل الشرك الكافر مطلقا بطريق التغليب لعدم الأحكام المذكورة **قوله**  
وفي نظر لأن كلامنا في **قوله** النظر مدفوع باقتناء **قوله** ويجوز أن يفهم **قوله** ويمكن أن  
يفهم ذلك بأن يكون كتابته تحت مسلم فظلمها فترجها مشرك لا كتابته في عتقه  
وذلك في دينه جائز فانه فاسد **قوله** بأن اشركت بعد الطلاق **قوله** فان قيل فيكون مرد  
لا يكون نكاحه قلنا لا يضرنا غايته أن يكون عدم جوازه معللا بعلتين **قوله** كما مر من قبل **قوله**  
في فصل يزيل باب المهر **قوله** المهر فإذا أراضوا أو أسلموا أو أحرقت فانه **قوله** قال في الشريعة  
أي العدة باقية حاله المرافعة إذا كانت العدة منقضية لا يفرق بالاجماع انتهى ثبت  
فانه إذا انعقد فاسدا لا يخلط جائزا على ما علم من أصله في البيع الفاسد وغيره **قوله**  
المصنف لما انحرقت نكاح المقتدة بجميعها **قوله** قال الزبيدي والمخالف في صحة نكاحهم في  
العدة بناء على أن العدة تجب عندها ولا تجب عنه لا يثبت الرجعة ولا يثبت نسب  
ولذا إذا جاءت به لاقول من سنة أشهر وقيل كتب عنده لكنها لا يمنع من صحة النكاح

لضعفها

لضعفها كما لا سبيل له انتهى وانت خبير بأنه لا يظهر وجه عدم النسب على القول الأول **قوله**  
المصنف لا يمنع من صحة النكاح لا يخلط بطريقه **قوله** **قوله** قال ابن الهيثم وهذا التفسير ينفذ في العدة لا تجب  
أصله عنده لا يثبت الرجوع الرجعة مجرد طلاقها لأنه إنما يملكها في العدة ولا يثبت نسب ولو  
إذا أتت به بعد الطلاق لا قبل من سنة أشهر وبه قالت طائفة من المشايخ وقيل كتب لكنها  
ضعيفة لا تمنع صحة النكاح لضعفها كما لا سبيل له ويجوز تزويج المرأة في حال قيام وجوبه على  
انتهى وأشار المصنف في هذا أيضا في تمة التعليق لكنهم صرحوا في باب الحرامات أنه مستحب  
لا واجب فليتأمل ثم في قوله لا قبل من سنة أشهر ثبت **قوله** المصنف لا ينعقد **قوله**  
قال لا تعان في لا ينعقد الكافر العدة وتذكير الضحية على تأويل الاعتقاد انتهى والاحسن أن  
يقال الضحية رافع إلى وجوب العدة المدلول عليه ببيان الكلام **قوله** المصنف إذا منع النكاح  
في حالة المرافعة **قوله** **قوله** قال الزبيدي وفي النهاية معزى إلى البسوط أن الاختلاف بينهم فيما إذا  
كانت المرافعة أو الإسلام والعدة غير منقضية وأما إذا كانت المرافعة والإسلام بعد  
العدة لا يفرق بالاجماع انتهى وفي كلام المصنف وكذا العدة في أشارة ذلك **قوله** المخالف ما إذا  
كانت تحت مسلم **قوله** يلزم على ما اختاره الشارع أن يكون المشرك تحت المسلم **قوله** وهذا  
كما ترى يشير إلى أن العدة لا تجب عن الكافر **قوله** يعني قوله أن الحرة لا يمكن لبثها إلى قوله  
المخالف ما إذا كانت تحت مسلم ثم أقول أنت خبير بأن قوله وكذا العدة يشير إلى وجوبها  
فالصحيح جمع بين القولين حيث جعل أول التعليق لتفصيل البعض وأتم آخوه بتعديل البعض  
الآخر كذا في النهاية وقد سبق بخاطري قبل أن أراه ومرة **قوله** وقال بعضهم يجب  
ولكنها ضعيفة لا يمنع النكاح بناء على اعتقادهم كما لا سبيل له فيما بين المسلمين **قوله** لكن  
صرح الشارح وغيره في باب الحرامات بأن أسيرة السيد ليس بواجب بل مستحب وأنه  
لنقطة على محقق الاستحباب إلا أن يقال التسمية بالأسيرة ليس بالعدم منع النكاح وقد  
الوجوب فليتأمل **قوله** أو للزوج **قوله** فيه أن هذا غير محتمل هنا **قوله** المصنف لا ينعقد  
به **قوله** ذكر فيه المرافعة على تأويل الرفع **قوله** واجب بأن هذا محمول على حالة البقاء  
بأن أسلمت المرأة ولم يؤمن **قوله** هذا الحكم يستفاد من قوله وكذا إذا أسلم أحدهما  
بطريق الدلالة كما لا يخفى ولا يبعد أن يقال محمل المسئلة ما إذا تزوج الكافر بالمسلمة  
بالقهر والغلبة كما وقع في الفتن الشارعية عليهم لعين الله تعالى **قوله** إذا كفر طرعا



**اول** فيه مكت فان ذلك عندنا واما عنده فليس شئ والتفصيل في الردين من الكافي وغيره  
على ان اثبات المدعي لا يتوقف عليه حتى يعلم فان لا يمكن ان يقال احدهما غير من الاخر  
حتى يترجح **قول** ويجوز ان يقال هذه المدة لم تعتبر للعدة **اول** فيه مكت فانه يقول اذا كانت  
بعد اسلام من اسلم منها تلت حين انقضت عدتها فيحملها التزوج بمن شاءت من غير  
به الزيلعي في شرح الكفر فلا ينعى ان يقال المدة لم تعتبر للعدة **قول** ولنا ان المقاصد بالكلية  
قد فانت ونزهره باسلام المرأة او زوج المحوسبة فانت المقاصد بالكلية **اول** انت  
خير بان فوات المقاصد حصل قبل الزمن فكيف يكون الا باسبباله ثم ليت شئى ما الخ  
الى توسيط فوات المقاصد فانه لو رد في سبب الفقرة ابتداء الاستقام الكلام والخطا  
ان مراد المحقق بالفوات المذكور هو الفقرة واللات واللام في الفقرة للعهد فليما مل فان ذلك  
بعيد غاية البعد لا يرى في قول المحقق للمحصل المقاصد بالاسلام **قول** فلا بد من امر اخر غيرهما  
**اول** يجوز ان يقال السبب هو اختلاف الدين المستلزم لذل المسلم في الكفاي وفي غيره  
هو الاختلاف في ذلك الدين فليما مل **قول** واذا اضيف الفوات اليه اضيف ما يستلزم  
الفوات وهو الفقرة بسبب يشترك فيه الزوجان **اول** الا ولى ان يوزر هكذا هذه الفقرة  
بسبب يشترك فيه الزوجان في قاله ابن الحجاج على معنى يتحقق منهما وهو الا با او يكون  
المراد ان الا با يشتركان فيه فانه ممن اسلم عن وعن لم يسلم عن الاسلام انتهى الا ان  
كالفرقة بسبب الملك بعين المعنى الاول ويجوز ان يقال الملك نسبة يشترك فيه الغنيمان  
**قول** وقوله مع قدرته عليه بالاسلام زيادة تأكيد وارى ان تركه افضل لانه لو كان شرط  
بطل قياسه بالحب والنفقة **اول** انما ذكر ذلك لانه ان تزويج الغنمى اسما بالطريق الاول  
حيث يتحقق بمقدوره في الاسكان بمعرفة اختلاف الغنمى والمجرب فليما مل **قول**  
قال في النهاية وهو تزويج الغنمى عند ابا الفرج الاسلام وكأنه اراد انه سبب بطريق البناء  
والا فقد تقدم ان سبب الفقرة هو الا با **اول** الا با سبب الحكم الغنمى بالفقرة كالشها  
العادلة في القضاء بالحقوق فالفرقة حقيقة بتزويج الغنمى **قول** ولنا ان هذه المحض  
لك قوله فيستويان فيها **اول** فيه تامل **قول** فان ولايته قد سقطت او المراد بانقطاع  
الولاية سقوط ما كونه عن نفسه وما لا **اول** لو انقطعت الولاية لما جرى بينها التوارث  
**قول** وهذا لا يبطال دليل الخصم **اول** فيه تامل فان ذلك ايضا لا يثبت حذبه او التباين

٧ فكانت الفقرة مضافا الى الا با  
اقول الفوات مستلزم على الا با  
فكيف يكون التاخير سببا  
للتقدم قوله وجه قوله ما ذكره  
ان الفقرة على

ليس سببا للفرقة ولا تعلق له بدليل الخصم والجواب ان يكون التباين سببا للفرقة من  
معدات دليل المسئلة المذكورة في المتن فانه كبراه فابطاله بدليل ابطال الدليل  
المس واما السبب فيبقى الصفا **اول** هذا الكلام من الشافعي يخالف لما ذكره في تفسير عدم  
جواز اجبار العبد على التكاح على ما فصل في النهاية وشرح الكفر وغيرهما **قول** وقوله لا يجرى  
**اول** هو مبتدأ وخبره بعد سطرين وهو قوله لا يثبت الذنب **قال** المحقق في شفاء  
**اول** قوله ان مع التباين حقيقة وحكا اشارته الى الجواب عن قياسه على الجرحي التباين وقوله  
والسبب يوجب ملك الرقبة معارضة وقوله ثم هو الصفا في محل قوله منافضة يعني ان اردت  
انه يقتضي الصفا في محل عمله فليما مل لا نسلم انه لا يتحقق الا بانقطاع التكاح واستيفاء  
وان اردت انه يقتضي الصفا في محل عمله في محل التكاح ايضا فليما مل **قول** وهذا لو كانت  
السببية منكوبة لمسلم او ذم لا يبطل التكاح مع تزويج السبي **اول** قال ابن الحجاج وفي الجرحي مسلم  
تزوج حرة في دار الحرب فخرج رجلا الى دار الاسلام بانته من زوجه بالتباين ولو فرض  
المرأة بنفسها قبله وجعلت تبن لانها عاصرت من اهل دارنا بانتهزها احكام المسلمين  
او لانها تنكح من العود والزواج من اهل دار الاسلام فلا تباين يربط في العدة الاولى اذا  
اخرجها الرجل فترجع ملكها يتحقق التباين بينها وبين زوجها حقيقة وحكا اما حقيقة  
فظاهر واما حكا فلانها في دار الحرب عكا و زوجها في دار الاسلام عكا انتهى في كلام ابن  
الحجاج اعني قوله فلانها في دار الحرب عكا و زوجها في دار الاسلام عكا كانت فاسل ثم عني تزويج  
ابن الحجاج يعني ان يكون مراد الشارع اهل الدين لو كانت السببية منكوبة لمسلم او ذم  
وفرض عكا في دار الاسلام او قبلها **قول** وقد اندرج في هذا الكلام الجواب عن قوله ولعدة  
يسقط الدين عن ذمة السبي لان الدين في الذمة وهي من محل عمله لانها هي الرقبة **اول** فيه  
بل الذمة وصف في الانسان على ما بين في الاصول ثم لو وقع ما ذكره يلزم ان يسقط الذمة  
اذا كان السبي عبدا وليس كذلك نفس عليه الزيلعي وغيره **قول** ولو مات وجبت العدة  
**اول** لا يلزم ذلك فان الجرحي لا يلزم احكام الاسلام وايضا اعتقاده وجوب العدة غير  
معلوم **قول** لانه لا حرة للجرحي فجزءه **اول** فيه ان جزؤه اما مسلم او ذمى كاهها فلا يمكن  
مساويا للجرحي فصلا عن الاولوية **قال** المحقق في الجامع ما بيننا **اول** من انه يمنع عن الاسكان  
بالعرف لا انه يجرى هنا بناء على عدم توقف الفقرة هنا الى القضاء **قول** ان ياتي في النفس



والمال وتبطل الملك **اول** وفيه بحث فان ملك المال لا يبطن من خوفه وانما هو من المراء  
 بالعصمة عصمة النفس فذلك اشار فله ما مر من ان النكاح مانع من المصاحبة والعصمة  
 لا يمنع بينهما لكونه مستحقا للقتل فتأمل ويجوز ان يكون مراده بالابطال ما يلزم الزوال والرد  
**قوله** وجه الفرق ان الرد منافية للنكاح **اول** تصور القياس من الشكل الثاني ان  
 الرد يمنع ابتداء النكاح لما قلنا من انها اياه ولا شيء من الطلاق كذلك بل هو  
 له فلا شيء من الرد بطلاق ويجوز تصويره من الشكل الاول **قال** المص والطلاق رافع  
**اول** رافع الطلاق رافع كلاً وجه مختلف الرد فانها كما نرفع نرفع وتنعى الابتداء **قال**  
 المص ولهذا يتوقف الفرق **اول** اي يكون الاباء متوفين مساكين منافيا للنكاح  
 مختلف الامتداد **قوله** سبب اعنه **اول** مستغنى عنه في انما الدليل مع انه محل كلام وبم  
 الدليل بان يقال الرد منافية لابتداء النكاح ولا شيء من الطلاق كذلك بل يرفع بعد  
 وجوده فلا شيء من الرد بطلاق **قوله** لما وقع طلاق المراء على امرائه بعد الرد **اول**  
 يعني في عدة **قوله** والرد تنافي النكاح ابتداء فكذا ابتداء **اول** قد سبق وليس عدم التنافي  
 ابتداء في هذا الباب الا ان هذا الجواب منقوض بالمعتدة فان العدة تنافي النكاح  
 ولا تنافي بقائه ما مر في اويل الباب **قوله** ان تنافي الدارين مناف للنكاح **اول**  
 شكر الثاني في خارج العود من هذه الصورة ولعل الاولى ان يقال بالحق **قوله** ارتدوا جميع  
 الزوجة **اول** ما عدا افتراءها **قوله** فان قيل الارتداد لم يقع منهم دفعة **اول** وكان الكلام  
 فيه **قوله** فان التراجع اذا جهل لم يحكم بتقدم شيء على شيء **اول** كما في الفرق والحق في باب  
 القسم **قال** المص عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يعدل في القسم  
 بين نساء **اول** وفيه بحث فان قيل رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يدل على الوجوب وقد مر  
 بان القسم لم يكن واجبا عليه عليه السلام فكيف يقع الاستدلال بهذا وجوب القسم وتتم  
 الحديث لا يدل على الوجوب ايضا والابان ان يجب التسوية في الوطئات والبتلات لا يخص  
 محابلك ويمكن ان يقال المواظبة الاول عليها بقوله كان يعدل على الوجوب **قال** المص  
 ولا فصل في ما روينا **اول** قال لا تنافي في ما روينا من الحديثين المذكورين قبل هذا ولكن هذا  
 تكرار من صاحب الصحاح بل فائدة لان عدم الفصل فيما رواه يعلم من قوله لا طلاق ما  
 وما كان يحتاج الى ذكرها جميعا انتهى وجوابه لا يخفى فانه استدلال ولا على السند المذكور

فقد

في الخصم ثم بين ان الجعدي سواه واستدل عليه ايضا وكلاهما محل الخلاف بيننا  
 وبين الشافعية مكن كان الاول ان يقول ما ذكرنا من انه لا فصل في بدل قوله لا طلاق ما روينا  
**قال** المص ان المستحق هو التسوية دون طريقة **اول** ذكر الشافعية المراجع الى التسوية لكونها  
 او كونهما يحقق العدل او باعتبار كونهما المستحق **قوله** وهذه بناء على الاول **اول** فيه  
 فانهم صرحوا انه لو اقام عند واحدة منهن شهرا في الحضر ورافعة الاخرى لم يؤمر بقضاء ما بينهما  
 وانما يؤمر ان يسوى بينهما في المستقبل فكيف يقع قوله وهذه بناء وقوله ولكننا نقول في  
 فليتا مل **قال** المص فكذا ان يضاف واحدة منهن **اول** في صحة التفرع كلام **قال**  
 المص لان سورة بنت رعد رضي الله عنها سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يراجعها  
 ويحكم في يوم نوبتها لعائشة رضي الله عنها **اول** قد صرحوا ان القسم لم يكن واجبا عليه عليه السلام فلا  
 قياس له واجب على غيره الواجب فليتا مل يجوز ان يكون جعل اياه لعائشة رضي الله عنها لعدم وجوب  
 القسم **كتاب الرضاع** **قوله** وسبب الحكمة بالرضاع الجزئية **اول** في بشره الجزئية  
**قال** المص لقوله عليه السلام لا يحرم المص والمصان ولا الاملاجه الحديث **اول** الاملاجة  
 الاملاجة والاشاء الموهدة **قوله** لكن قولها ما ينشئ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينافي بعده **اول**  
**قال** في شرح الوجيز وحل ذلك على قراءة الحكم وبه يرفع ما ذكره الشارع **قال** المص لابن  
 قيس ربه **اول** بعد ثلثة اسطر **قوله** فلم يكن دلالة الكتاب **اول** بل لا ضابط لك الدلالة  
 والابان من التفسير للشيخ فلا يصح الاستدلال **قوله** واذا لم يكن دلالتها على ذلك كذلك **اول**  
 يعني اذ لم يكن دلالتها قطعية **قوله** وانما يلزم اثبات مسئلة بانه مؤول ولا بعده **اول**  
**اول** اسكان الاثبات لا يكون الا باسكان الحمل على ذلك المحقق وذلك مستف **قوله** والكبر  
 لا يسمى رضيعا **اول** قد سبق ان الرضاع في اللغة مص اللبن من الثدي مطلقا فلان  
 يتخفف رضيعا بل اضعا ويطبق على الكبر في اللغة الرضيع يقال لبيم راضع اي يرضع منه  
 ولا يحلها مخافة ان يسمع صوت عليه فيطلب منه اللبن **قوله** جاز ان يتعلق بالانثى  
**اول** يعني محسب المص والافق محسب الصناعة حال من الام **قوله** وكان اسم فليس افق **اول**  
 افق انما هو القيس على ما شهد عليه كتب الاحاديث وغيره **قوله** لا بد وان يكون من الولد الذي  
 ارضعته مرفقا بالام **اول** وانت خبير بانه يصح المص بدون جعل الولد مرفقا بالام فان امرأ  
 اذا ارضعت صبية ثم جاء من المصرفة ينفق الصناد ولولا يكون كذلك المرأة ان تزوج ولدا

افق



رخصتها **قوله** فتمسك الغلبة قال ان لم يغير الداء اللابن ثبت الحرة **قوله** في ان ومن  
 المستمرة في الاختلاف بالمال لا بالدواء فلا يلزم هذا التفسير هنا خلاف ما فعل صاحب  
**قوله** ولا ترجع الابعاد عن **قوله** لا ينبغي ذلك عليه بعد ما بين مراده بالتعارض من غير  
 فانه ثبت انه لا يرجع التعارض المصطلح وكان يقول انما يرجع الحرة ان لو لم يكن اشتقا  
 به محان على دليلها فليتأمل **قوله** لان الحينة **قوله** اي الحينة للخدمة عن الحكم الا ان الحكم  
 ينافي فيه **قوله** وموضع الاصول **قوله** في باب المعارضة والترجيح **قوله** ويؤيد ما ذكره  
**قوله** يعني قوله الحينة لا يعارض الحكم **قوله** فيه نظر لان المغلوب غير موجود حكما **قوله** ويرى  
 المعنى انه يصير كالمغلوب حقيقة في انه غير موجود لكونه غير مقصود حكما وحاصل قياس كل  
 الخلاف محل الوفاق وجعل الكاف زائدة لا يفيد لانه ان اريد انه مغلوب حقيقة قطعا  
 انه ليس كذلك وان اريد انه مغلوب حكما من حيث انه ليس بمقصود ففقد التسبب ايضا  
 يقول اليه **قوله** لان وصول فطرة منه محرم **قوله** لا يظهر ان يقول بذلك لان اللابن هو المقتدر  
 ثم يمنع ذلك في الجواب اذا كان مغلوبا **قوله** وبالموت لم يبق محلا لعدم الفاعلة والخطا  
 لا يوجب وطونا حرة الصاهرة لانها الاصل في الحرة **قوله** ولك ان تقول لو صح هذا  
 الدليل يلزم ان لا يثبت الحرة عنده فيما لو حلب قبل الموت وادرج بعده لانها ثابتة  
 بالاسناد وفيه كنه **قوله** فانها النهاية وصوابه **قوله** في استعمال الفتاوى **قوله** الى هنا كلام الزيادة  
**قوله** فلهذا اختص اللابن على التخصيص بمن يتصور منه الولادة **قوله** لانه الزيادة المذكور **قوله**  
 لكن اختصاصه بالابن الولود من الحيوان وهو الذي يكسر اذ لا يصح في غير الادمي مما هو  
 ثابت بالاسناد المختلف **قوله** فلهذا ما هو ثابت خبر لكن وقوله هو راجع الى الولود قال ابن  
 خلكان في ترجمة يزيد بن البرقع الوهب يقول كل سكا، بليس وكل شرفاء، تلب السكا، التي لا اذن  
 لها والشرفاء، التي لها اذن طويلة والصنابط عندهم فيه ان كل حيوان له ظاهرة فانه يلد  
 وكل حيوان ليس له اذن ظاهرة فانه يبعث **قوله** وهو دليل على ان ما في الآخرة في الذكر  
 ليس بلبن **قوله** في دلالة ما ذكره عليه كنه لان براد الدلالة الظنية الضعيفة ومثلها يوجد  
 فيما نقله من النهاية ايضا ثم اعلم ان قوله هو راجع الى الاستبراء **قوله** واعترض عليه **قوله** لا  
 لها بشي من المهر **قوله** فلو صح ما ذكرتم يلزم ان يقتضي لها بالمهر هنا بطريق الاولى **قوله** ولو لم  
 انما قلنا كلاما وقعت التفرقة بفعل من جهتها استغضت عنها **قوله** لا ينبغي كنه والاصوب لا

عنها ويجوز ان يقال الغيرة في قوله جهتها وعنها راجع الى المرأة الكبيرة دون الصغيرة اذ لا فعل  
 منها شرع لعدم اعتبارها فليتأمل **قوله** فان اكدت ما كان على شرف السنوط وهو نصف  
 المهر بتقريب ابن الزوج **قوله** قوله هو راجع الى ما سبق من قوله من قوله **قوله** اذا  
 بلغت حد ايشي **قوله** يعني الصغيرة المربعة **قوله** للمص لكنها مسببة فيه اما لان الارضاع يسبب  
 بافساد النكاح **قوله** كيف يكون ذلك وجه الظاهر الرواية عن محمد واصل ان السبب كالباشرة  
 فتأمل قال الاثافي ما كان يحتاج المص الى كونه الاستدراك بآين اسم ان وخبره لانه لا يصح  
 ان يقال ان زيد لكنه منطلق وهذا لان قوله مسببة خبر لكن وخبر ان محذوف **قوله**  
 ليس بمباشرة **قوله** او لان افساد النكاح ليس بسبب لالزام المهر لانه غير مضمون بالانكاح  
 لكونه في قوله وانما هو ملك ضروري يظهر في حق الاستبراء بل هو سبب استقوط **قوله**  
 الغيرة في راجع الى النكاح ايضا وقوله بل ما ذكره قوله ليس بسبب وخبره سقوط راجع الى المهر  
**قوله** المص لان نصف المهر يجب بطريق المنفعة **قوله** قال الاثافي ولما قل ان يقول لانه  
 ان طريقه بطريق المنفعة لان المنفعة انما تجب في الطلاق قبل الدخول اذ لم توجد النسبة وهنا  
 النسبة موجودة ولهذا يجب نصف المهر لانه لو وجب بطريق المنفعة لا بسبب الزام المهر  
 لوجب منته الثواب لان نصف المهر انتهى ونحن نقول مراد المص ان وجوب نصف المهر مثل  
 وجوب المنفعة في كونه على خلاف القياس بالنظر لانه منته كما فهمه المص من **قوله** والمنفعة  
 تجب بالنظر ابتداء **قوله** يعني بالعقد **قوله** ثم لما ثبت الحرة مع بقا الملك **قوله** في تامل  
**كتاب الطلاق** **قوله** ما كان الطلاق مشافرا **قوله** كان الانسب للشافعي  
 ان يبين وجه ما خيره عن الرضاع بانه سبب الحرة التوبة دون الطلاق فقدم الاستد  
 لكنه نظر الى ان الارضاع من تمام النكاح فتأمل **قوله** وفي عرف الفتاوى **قوله** لعله مقصود  
 بالفسخ فان القامى اذا فسخ النكاح يكون في بعض المواد طلاقا وفي بعضها فسخا والنظر في  
 فليتأمل **فصل طلاق السنة** **قوله** فيكون ذكر البديعي استنوا **قوله** المص الطلاق على  
 اوجه **قوله** قال العلامة السنن في الكثرة الطلاق رفع القيد الثابت شرعا بالنكاح انتهى  
 فيه كنه لانه منقوض بالفسخ قال العلامة الزيلعي في شرحه وهذا في الشريعة وقوله شرعا يحترز  
 به عن رفع القيد الثابت حسا وهو محل الوفاق وقوله بالنكاح يحترز به عن العتق لانه  
 رفع قيد ثابت شرعا لكنه لا يثبت ذلك القيد بالنكاح وفي اللفظة عبارة عن رفع القيد



مطلقا يقال الطلاق النكاح واستعمل في غيره بالافعال وفي  
 في قوله لا امرأته انت مطلقه بتقدير الام لا يحتاج فيها الى النية وتخصيفا يحتاج انتهى قوله  
 حيث لم يطل محليتها نظر اليه لان التمسك العلية نعمة في حقهن **اول** فيه محالها لما سبق  
 اثبات خيار العتق في باب نكاح الرقيق على ما فصل في الشرح **قوله** وسبى الواحد عدو  
 بما اذا كونه اصل العدد وهو ما يكون نصف ما سببه **اول** قوله هو راجع الى العدد  
 للمع والحسن هو طلاق السنة **اول** تخصيص هذا باسم طلاق السنة لا وجه له اذا لم يرد  
 طلاق السنة **قال** المع اخر اذا عر تطويل العدة **اول** لا يقال ما ذكره هو لم يعارضه من المعنى  
 الذي هو تطويل العدة لانه لا تطويل للعدة هنا لانها تثبت حين كملت ولم يرد عليها شيء  
 ما اذا طلقها قال الجين الذي وقع فيه الطلاق لا يحتسب من العدة مع انه من جنسها ولا يحتسب  
 فيكمل بالاربعه ولا يخفى فيكمال كاصح به في كتب الاصول وعلى هذا فتطويل العدة في حق  
 الظهور **قال** المع طلاق البعدة ان يطلقها **اول** قال ابن الحام طلاق البعدة ما في  
 قسم السنة وذلك بان يطلقها ثلثا بكلمة واحدة او منفردة في طهر واحد او ثنتين كذا في  
 في الجين او في طهر قد جامعها فيه او جامعها في الجين الذي يليه هو انتهى بفتح الطهر الذي  
 فيه الطلاق **قال** المع كل الطلاق مباح **اول** من حيث انه طلاق **قال** المع ولما ان  
 في الطلاق هو المحظر **اول** قال الكافي فان قال له ما هو في يكون محظورا قلنا ان  
 لا ينشئ الخطر فان الخطور قد يرضى بعينه الا من يتبع في محظور فو قد كالحنت في اليقين  
 الصلوة في آخر ما ذكره انتهى قوله كالحنت في اليقين يعني قول النبي عليه السلام من حلف  
 ورأى غير ما خيرا منها فليأت الذي هو خير منه ثم ليكفر عن يمينه وقوله وقطع الصلوة  
 لا درك الجملة **قوله** واجيب بان المقصود لم يثبت الى قوله بل بقوله عليه السلام لعمر بن  
 حره فليأتها **اول** فان الوجه يكون في العدة ولا عدة على غير الدخول **قال** المع واذ  
 المرأة لا تحيض من هذا وكبر **اول** قوله او كبر يعني بان كانت آيسة بنت خمس وخمسين  
 على ان طهرها ولا تحيض بان كانت حائضا **قال** المع فان اراد ان يطلقها السنة **اول**  
 هذا عند ابن حنيفة وابن يوسف وسبى بعد سقوطه بدليله الخاص **قوله** لو انثى ما ذكره  
 بعض ائمة ارجح **اول** اراد الاثنان **قوله** لو كان محرا ما كان في ذوات الاقارب **قوله** ولو كان  
 مع الطهر كما قاله ذلك البعض **اول** قوله وما ذكره صاحب النهاية لا قوله ليس بشيء **قوله**

صانعا

قوله وما ذكره مبتدا وقوله ليس بشيء خبره **قوله** ويجوز ان يطلقها اي انيسة والصغيرة  
**اول** والظاهر ان ما ذكره بيان حاصل المعنى والافعال غير راجع الى من لا تحيض لعمر او كبر  
**قال** المع ولما انثى لا يتوهم الجبل فيها **اول** سبق في باب المهر انه يجب العدة في الخلوة  
 صحيحه كانت او فاسدة في التي لا تحيض لكونهم الشغل **قال** المع لان عند ذلك يستنبط  
 وجه العدة **اول** **قال** ابن الحام هذا تعليل ما لا اثر له لانها عقيب الطلاق من جهة على كل ما  
 الى ان ترى الدم ثلث مرات او لا تراه فتستمر الى ان يظهر حملها وتقع او يظهر انه منوط  
 فتصبر الى ان تراه فهذا المحال لا يختلف بوطنها في الطهر الذي فيه الطلاق وعدم وطنها انتهى  
 وسنح هذا المحال الفار قبل النظر الى هذا المقام من الشرح ثم قال السامع والحق ان كراهية  
 الطلاق عقيب الجمل في ذوات الجين لعرو من الدم بظهور الجبل لكان الولد ونشأت  
 حاله **قوله** وانما تأثيرة ان لا يقع الطلاق فيه فلا بد من زمان يتحقق فيه ذلك وهو الشهر  
 والاولى ان يجعل قوله والرجعة وان كانت بغيره على منع وجود الرجعة فيه فانها وان شئت  
 من الرجعة التي ذكر ما فقد وجدت من جهة اخرى فلتأمل **قوله** وقد سقطت جهة الرجعة الى  
**اول** اذا سقطت جهة الرجعة وارجعة الطلاق كان لا يقدم عليه زمان يتحدد بالاسباح  
 الطلاق فيه وهو معنى وجوب الفصل **قوله** وقوله وقد ورد الشرع بالتفريق على فصول العدة بين  
 قوله ان طلقوا من بعد من قال ابن عباس لا طلاق عدتين في ذوات الاقارب وفيه  
 وفي حق الآيسة والصغيرة على الاثر لانهما في حق كالتو في حق ذوات الجين **اول** **قال** ابن  
 العبد الاثنان والاصح عندي مذهب محمد لان امرتا اوجب تزويج الطلاق على فصول  
 العدة في قوله ان طلقوا من بعد من ومنه في مدة الجبل لا بغير الشهر فصلا من فصول العدة  
 والافق الطلاق على الاثر فلهذا ابتداء استبرأ الجبل بوضع الحمل بالاشهر انتهى **قال** المع ولما  
 ان لا باحة لعلة المأجور الشهر وليها **اول** لا يقال هذا مخالف لما في الدرر من السابق من  
 ان دليلها هو الاقدام عليه في زمان تجدد الرغبة لان الظاهر ان الاستبراء مجازي **قوله**  
 وهو ما ذكرنا في حق قوله لان الحكم تطويل العدة **اول** ولعل الاولى ان يقال يعني من كونه زمان  
 البتة فان المعنى على عدم جوازها في زمان الجين كما مر قبل **قوله** وقال بعض ائمة ارجح  
 المهر بالتمسك **اول** يعني نكاح الشريعة **قوله** بغيره ان الرجعة هي **اول** **قوله** من مدتها فان  
 الرجوع عن المعصية مما اوجب استبراء عباد **قوله** فان كانت من ذوات الاقارب ولا

اولا

ان لا يقع الطلاق في اول مستقبلا به  
 تأثير ذلك الاصل ٣ ٤ ٥



في طالع عند كل طهر او ان نوى ذلك كان **قال** المراد ان اللام للوقت ووقت  
السنة طهر لا جماع فيه **قوله** قال ابن الهمام وجه المسئلة ما هو التحقيق ان اللام لا تخص  
فالمعنى الطلاق المختص بالسنة والسنة مطلق فيصرف الى الكمال وهو السني عددا ووقتا  
فوجب جعل الثلث مفرقا على الاطهار ليقتضيه واحدة في كل طهر واما تعليل المراد بالثلاث  
الجواب لان المصنف ثلثا الوقت السنة وهذا يوجب تقييد الطلاق باحدى جهتي سنة  
الطلاق وهو السني فتاوع فتواؤه ثلثا في وقت السنة ويصدق بوقوعها جملتها في طهر  
فانه بهذا التفسير يمنع تميم السنة في جنبها بخلاف ما قررنا انتهى ولك ان تقول وقت  
السنة للطلاق الثلث ثلثة اطهار لا جماع فيها وذلك قال قال المصنف ثلثا من **قال** المر  
ويقتضيه عندئذ **قوله** قال ابن الهمام ويكون اللام لتعليل اي لاجل السنة او جئت ووقع  
الثلث انتهى وعلى تقرير شارح المحل الذين اللام للوقت على كل حال **قوله** فاذا وقع الوقوع  
مع الانبعاث **قوله** في ذلك **قوله** واجيب بان الوقوع لا يوصف بطرفة **قوله** يعني ان قوله  
طالع ثلثا فيه جهتا السنية والبديعية فان تكلم بهذا الكلام بقصد ابتاع الثلث جملتها  
وهو ان انصافه يكون ابتاعا لثلث سني عرف بالسنة والوقوع يلبس فيه جهة المرأة  
والبديعية فكان اسند بالسنة المرغوبة **قوله** لم يقع الساعة **قوله** اذا لم ينو ذلك **قوله**  
فينتد تميم الوقت **قوله** يعني اذا نوى ذلك **قوله** وقد ذكرنا في كتابنا في كل طرف **قوله** في  
ان زيد امثلا موجود اليوم واليوم الذي قبله فالطرف لوجوده مشترك وليس لوجوده  
مكرر **قوله** وفيه نظرا لا يستلزم التساوي بين العبارة والاقضاء **قوله** ان شئت تمام  
تحقيق الكلام وتبيين المرام خارج كتب الاصول ونظر سباحة الاقضاء **قال** المعروف  
ضرورية تميم الواقع فيه **قوله** قال الاثنان ولنا فيه نظر لان تميم الوقت لا يستلزم تميم الواقع  
فيه الا يرى انه لو قال مرتة انت طالع كل يوم ولم يكن له نية لا ينع الا طرفة واحدة  
خلاف ما فرغ ان الوقت عام كانه من لفظ العموم ولم يلزم منه عموم الواقع انتهى **ولكن**  
ان تقول وزان ما ذكرته وزان قولنا انت طالع السنة فانه يقتضي اختصاص الطلاق لا  
السنة اذا اراد تميم الوقت والطلاق السني لا يختص بوقت السنة بل يوجد كل وقت  
فلا مجال للحمل عليه بل يحمل على التجدد فاللام في تميم الوقت العهد يعني وقت السنة ومن ضرورة  
تقييم وقت السنة تقيم الواقع فيه فليست **قال** المراد ان قصد ابتاع

**قوله** اي قصد التكميل بما هو موضوع لا ابتاع الطلاق كذا قيل في بحث **قوله** والمراد بالجوهر المقتضى  
دون المحل الذي يقابل المحركة **قوله** وايضا لو اراد بذلك كان الطلاق ابتداء ولا ليس  
كذلك **قوله** والمخبر عنه اذا كان كذا **قوله** اي غير واقع **قوله** لا يصح صدق **قوله** اي واقعا **قوله**  
ان العلبة فيه **قوله** اي في الطلاق **قوله** فكانا متساويين **قوله** اي من تلك الجهة **قوله** ليس  
امكان انفصال **قوله** يعني نظر الى نفسه **قوله** ليس بمعصية **قوله** بل كونه معصية انما هو بالنظر الى  
الغير **قوله** واما الاقرار بالحدود فان السكران لا يكاد يثبت على شيء فيجعل راجعا الى غيره  
**قوله** اذا جعل مع زوال عقله غير ان العقل هو اقله لا يجعل مع عدم وجوده راجعا فان  
ذلك ليس بمناسب للزجر **قوله** فان قلت الذي ينص من المصنف ان اللام في الطلاق  
بالزوج وان كان او عبدا والديليل على ان الزوج اذا كان حرا في حال البعد  
علم من قوله ومعنى الامة في المحل كل مكان ما كونه ابلغ واكثر فان لا فعل يقتضي التثنية  
في اصل الفعل **قوله** كان لبعض الاما **قوله** يعني لا يكون لكل ام **قوله** رجب بانه ينفق  
على قوله فيكون تخصيصا لها **قوله** مفروم المخالفة غير معتبر عندنا مطلقا وعند الشافعية  
ايضا اذا كان في مخالفة النطق وهذا كذلك وهو قوله عليه السلام العدة بالنساء **قوله**  
والجواب ان ذلك خطأ **قوله** اي ما ذكره المصنف في وجه الاستدلال من انه يجب ان يكون  
اعتبار الطلاق بالرجال من حيث القدرة تحقيقا للمقابلة **باب** ابتاع الطلاق **قال**  
المصنف ولا يستعمل فيه **قوله** اي غالبا بقرينة قوله لعلية الاستعمال فيندفع التذاع بغير كناية  
**قال** المراد لعلية الاستعمال **قوله** قال ابن الهمام لا يخفى عليك ان الموصوف بالعلية هنا هو  
ما وصفه بعدم الاستعمال في غيره والعلية في منوها الاستعمال في الغير فليدفع فيه تناقض **قوله**  
بين الاختصاص انتهى يجوز ان يكون المراد فيما سبق ولا يستعمل في غيره غالبا بقرينة كلامه  
الشارح كما انشرنا اليه **قوله** واما لفظ الرد فقد يستعمل في كل مكان **قوله** وايضا يستعمل الرد  
في اللودعية والعارية ولا زال ملك فيها **قوله** وقوله وكذا اذا نوى الابانة معطوف على قوله  
وانه يعقب الرجعة **قوله** فيكون في كلامه تسامح حيث جعل معطوفا على قوله وان يعقب  
الرجعة مع انه معطوف على محذوف وهو قوله ان لم ينو شيئا **قوله** جاز ان يكون المراد  
ما لم ينو البينة **قوله** التقييد بعدم ارادة البينة يقتضي دليلا **قوله** وهو قيل اي المرأة يتاوه  
الشخص والذات وليس بشيء بل يعود الى التقييد الذي يرفعه الطلاق وهو النكاح وتزويج الطلاق

بل



رفع القيد النكاحي والقيد النكاحي غير مقيد بالعلم **القول** في هذا قول غير مقيد يكون  
 اسم الفاعل ثم قول كمن الاول من جهة المعنى هو ان يعود الى المرأة اي ان غير مقيد بالعلم  
 الا حشا وهو ظاهر اذ هو ليس بقيد محسوس اما شرعا فان للمرأة لا يجب عليه العلم **قال**  
 المصنف يكون نصيبا على التفسير **القول** اي نصيبا على التفسير وفي التلويح في بحث الامر ان  
 بل تغييره لا يحتمل اللفظ ولهذا قالوا اذا قرن بالصيغة ذكر العدد في الابعاد يكون الاول  
 بلفظ العدد لا بالصيغة **قال** لو قال لامرأته طلقك طلقا او واحدة وقد ماتت قبل ذكر  
 العدد لم يقع شيء انتهى **قال** المصنف لو قال طلقك طلقا او واحدة وقد ماتت قبل ذكر  
 المقام لان الكلام في عدم صحة نية الطلاقين بالطلاق لا في عدم صحة نية المربعين به **قال**  
 قال الزبيدي والظاهر ان مراد المصنف باب قابلية نية التلويح عن هذا اللفظ من جميع الجهات  
 حتى يظهر لزوم دعواه بالاولوية فليست **القول** معناه طلاقا ثلثا **القول** وانصاه به  
 محذوف وتقدر الكلام انت طالق لا في طلقك طلاقا ثلثا **القول** لان كل واحد من  
 صاحب الابعاد بتقدير البسطة في الثاني **القول** في كان الا نتم للمصنف ان يقول فكانه قال انت  
 انت الطلاق ثم اقول فان قيل كيف يصح تقدير البسطة في الثاني وهو منصوب لانه قد  
 الى الاعراب خصوصا في العاصي **قال** المصنف والى ما يعبر به عن الجملة **القول** في الى الجملة ان  
 يعبر به عن جملة الانسان من حيث هو انسان فلا يراد اليد والعين لان التبعين هما حيث  
 انه ناجو وجاسوس فليست له التبعين في مباحث البيان في الطول قبل الاستعارة  
**قال** المصنف يقال فلان رأس النوم وبوجه العرب **القول** والكلام وان كان على وجه التشبيه  
 الا انه لا يدل هذا على جواز ارادة الشخص نفسه من الرأس المضاف الى ضمير الخطاب  
 كما في سيد النوم وسيدك والاعلم ان يستدل بقولهم امرى حسن مادام رأسك سائلا  
 وقولهم في الدعاء تش رأسك وقوله تشا وبقي وجه ربك **القول** كالاصبع والسرة والظفر  
**القول** في هذا يمكن قول المصنف وظهر ما رد المختلف في المختلف **القول** واجيب بان المراد  
 به صاحب اليد على حذف المضاف وعندنا ان الزوج اذا قال اردت اضرار صاحبها  
 طلعت **القول** يمكن ان يدعى مثل ذلك في لحن امر الزوج كاجاء مصحبا في بعض الروايات  
 وكذا في قوله تشا فخر برقبته وغيره وقيل تانيث الفعل يائي عن تقدير المضاف ولا يخفى  
 ان التانيث بناء على اعادة المضاف اليه والشرط موجود لان الاخذ بسند اليه

وتنفس

ايضا

ايضا **القول** وانما الكلام من حيث الحقيقة **القول** يعني بدون الاضمار **القول** ونحو الحقيقة  
 بشرط الجواز عندنا في حقيقته **القول** فيبقى ان يكون المستثنى خلافا **القول** لان من باب  
 ذكر الجواز واردة الكل **القول** فيه انه لا يعمل كون ثلثه انصاف جزائي الا ان يكتفي  
 بجزئية النصف **القول** يعني اقول **القول** يعني قوله من واحدة الى واحدة **القول** واجيب  
 بان يمتثل الى قوله والا قل من اكثر ثلثان **القول** فيلزم ان يقع الثلثان عند قوله من واحد  
 الى اثنين عندنا في حقيقته وليس كذلك **القول** وانما الكلام في الاقل الاكثر في كلام المتكلم  
 والثالث غير مذكور فيه **القول** في ذلك الا يرى انه لو قال من واحدة الى عشرة يقع ثلثان  
 عندنا في حقيقته والمستثنى في شرح اكثر من يلزم وفيه القيد **القول** واقول قوله ان المراد به الاكثر  
 من الاقل معناه اذا كان بينهما عدد **القول** في حقيقته فانه اذا تحلل بينهما شي براد الا  
 من الاكثر والاكثر من الاقل فلا وجه للتخصيص الذي ذكره اشرار ولا يلزم به قول المصنف  
 فانهم يقولون سني من سنيين فليست **القول** معناه اذ لم يكن بينهما ذلك **القول** لا بد لذلك  
 من دليل ولم يذكر من طرف اي حصة **القول** ولا بد من وجود ما **القول** اذا كانت المطلقة  
 الاولى موجودة قبل هذا الكلام فيبقى ان يقع بهذا الكلام واحدة عندنا **القول** واجيب  
 بان قوله ثمانية صار لغويا **القول** لم لا يثبت المطلقة الاولى انقضاء ولفظ كلام العاقل  
 ان يتأمل فيه ولعل وجهه صون فعله عن التكرار فان ايقاع المطلقتين معا مكره كما  
 سبق وسيجي نظيره في راس الورقة الثانية وتفصيل ان صون كلامه عن الانقضاء  
 فعله عن التكرار في تعارضا فيقضي الاصل وهو عدم الانقضاء **القول** في ايقاع الطلاق بالا  
**القول** يعني منا ومن ذكر **القول** ولو نوى في قوله من واحدة الى ثلثان **القول** في حقيقته  
 فانه اذا قال من واحدة الى ثلثان او باي من اثنين يقع واحدة عندنا في حقيقته  
 قضاء وديانة فوجه هذا الكلام ويجوز ان يقال مراده يصدق عندنا وفي اشياءها  
 عنده وعندنا فليست **القول** في بيان قول المصنف لما ذكرنا باي من اثنين **القول** في هذا **القول** في  
 قوله تشا فخر برقبته في عبادي **القول** انت خبير بان لا يمنع من ان حصل في على الطريقة بل ان  
 قال ان الكلام ولا يخفى ان ما ذكر مع ينبوعه وادخل جنتي فان دخلها معهم ليس الا الى الجنة  
 قالوا ان يستشهد على ذلك بنحو قوله تشا وبقي وخرجت من سبائهم في اصحاب الجنة انتهى  
**قال** المصنف لانه وصف الطلاق بالطول **القول** قال الزبيدي لا يقال انه لو صرح بالطول

ولا يندرج

الطاقة



لا يكون بائنا عنده فكيف يمكن ابتاع البائين عنده هذا القول لاننا نقول ان الكتاب  
من المصنف فجاز ان يختلف الابري ان قولهم فلان كثيرا لرماد ابلغ في الوصف بالكرم  
قولهم هواد ولان قوله الى الشام بعيد الطول والعرض فجاز ان يقع به البيوت عنده  
بمختلف ما اذا وصفه بالطول لانه لا يستعمل عادة ذكره في الكافي وجاز ان يكون له  
روايتان وفي الغاية يجوز ان يستفاد من قولهم من هناك الشام المباعدة في الطول  
اي بالطول الكثير فحذفت الصفة كقوله تعالى فاذ كل من سفيهة فصبا اي كل سفيهة عجيبة  
او صالحة او سقيمة انتهى وفي قول صاحب الكافي ولان قوله الى الشام بعيد الطول والى  
يحتل لان العرض غير مذكور في دليله على ما ذكر في هذا الكتاب **فصل في اضافة**  
**قال المصنف** لا نوى التخصيص في اليوم **قوله** فيه يجوز والمراد نوى الجواز الكل فشرط ان  
متممة الا اذا واد الا فلفظ غير مكررة في سياق الاثبات فلا بد **قوله** لان الغرض اسم مجرور  
الهاء **قوله** وهذا لا يوافق كلام المصنف الموافق له ان يقول اسم مجرور اجزاء اليوم من ضم  
الجر في غروب الشمس كما قال الاثناني **قوله** واجيب بان ابتاع الثانية فيها يعني بل  
المكره وهو ابتاع الطلقين دفعة واحدة فلا يسري لاثباتها **قوله** وهذا يجوز في البيع  
الاولي ايضا **قال المصنف** هذا لان حدث في **قوله** اي كونه وصفا بالطلاق في جميع الصف  
او صيرورته بمنزلة هذا **قوله** قيل فيه اشادة الى الجواب عن قولها مخالفا لظاهر **قوله**  
الظاهر ان كونه خلافا لظاهر غير مسلم عندنا **قال المصنف** حيث وصفا بهذه الصفة  
**قوله** تنبيه ليس بليس لان ينكر التخصيص فلا مصدر **قوله** فكان من الجائز قبل بيان نيته  
ان يمكن مراده بقوله في غدا مجازة وهو الاستيعاب **قوله** اذا كان الاستيعاب من  
مجازة بالفتح غدا يعني ان لا يتعين الجواز الاول اذا لم يكن له نية فان المجازة يحتاج الى النية  
كما لا يخفى **قوله** ولا يبيح ان كلمة اذا مستكرمة في قوله واستدل على ذلك بقول ابن  
**قوله** وفيه ان ما ذكره على تقدير تسليم محتمل لا يدل على الاشتراك فانه يجوز ان يكون استقرا  
في الاخر مجازا او المحل عليه اولى من الاشتراك على ما علم وسيجي بعد سطور **قوله** ووجه ذلك  
ان اصابة الخصاصة من الامور المتروكة **قوله** فيه كلام **قال المصنف** اذا نصبت خصاصة  
فتحل **قوله** اجوز في قوله نصبت يدل على ان الشرط **قوله** فيرجع احد معنييه **قوله** فيه ان هذا  
يدل على الاشتراك **قوله** بلحظة الوعيد يدل على ان هذا **قوله** يقع الزوار **فصل** ومن قال

لا ارادته **قال المصنف** ملك النكاح مشترك **قوله** اي الملك الذي يوجب النكاح **قال**  
المصنف والطلاق وضع لانها **قوله** قال ابن الهمام الصنف للملكين الاول عليها بقوله مشترك  
لان الحق له ملك عليها ولها ملك عليه انتهى وفيه ان الظاهر انه راجع الى الملك والحل  
وكذلك النكاح **قوله** اي ملك النكاح **قوله** ولا يما يسميان مشاكسين ويذكر كل منهما **قوله**  
هذا لا يدل على الاشتراك الذي اراده فلان المملوك كالمبيع يذكر في عقد البيع ولا يشترط  
**قوله** في عقد النكاح والطلاق **قوله** والطلاق بغير اربعة اعمد **قال المصنف** لان الطلاق  
لا ارادته التقييد **قوله** كما ينبغي عنه لفظ الطلاق وقد سبق ذلك في باب ابتاع الطلاق **قال**  
المصنف وهو ينادون الزوج **قوله** قيل ان الزوج مفيد من جهتها ايضا في لا يزوج نفسها  
ولا اراد بها سواها وجوابه انه كونه في شرح الكفر ليعني ذلك ان نقول لو كان الزوج مفيدا  
من جهتها كان ارادته في بدنا وليس كذلك مع انه كلام على السند على ما يعلم من كلام الشرح  
**قوله** لكن ملك النكاح له عليها **قوله** واذا كان الملك له عليها فغدا يكون باضافة الى  
المملوك في الاضمار فان العتق اذا ارصف الى المولى بلفظ اجماعا **قوله** ولا يمكن ان  
يجمع البدلان في ملك شخص واحد **قوله** عليها مضافة فان المهر والنفقة في مقابلة ملك  
مضاف بصفتها فلو ملكك مضاف الزوج ايضا لا يلزم اجتماع البدلين في ملك شخص واحد  
وموضع المضاف قوله في مقابلة النكاح فليسا مزا والاولي ان يقال يلزم اجتماع الاكسية  
والمملوكية وهذا غير جائز كما بان في نظيره بعد سطور **قال المصنف** لان فوق بين المستلذين **قوله**  
يعني في ما ثبت به حكم مخالف حكم المستلذ الا في ما هو مصطلح الفقهاء من لفظ الوقت  
**قوله** قيل لو كان الزوجان في الابانة **قوله** الظاهر ان يقال في الوعدة **قوله** فله ملك على غيره  
**قوله** يعني على غيره من النساء **قوله** وقوله ولا فوق بين المستلذين الى قوله في حق التشكيك  
**قوله** الظاهر لا يلزم كلام محمد فان التشكيك عنده في تملك المستلذين انا هو في العدد و  
الابتاع الا ان يقال المراد وجودا وعدا **قوله** وذلك يستلزم ورود الروايتين **قوله**  
يعني في كل من المستلذين **قال المصنف** يعني قوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق اولا  
لانه ادخل الشك في اصل الابتاع **قوله** لانه لم يملك بالعدد ولا يلزم منه ان يكون محمدا  
خلافا في القاعدة القاطنة ان الوصف اذا قرن بالعدد كان الوقوع بذكر العدد مطلقا  
على ما علم من خلافه فيما اذا ذكر كلمة الشك حيث يستلزم سقوط اعتبار العدد ولا يلزم



الفاعل العاقل مطلقا فليست **قوله** وقوله على ما مراد به قوله كان الوقوع بذكر العاقل  
**قوله** وانما هو انما اشار الى ما مر في باب ابتداء الطلاق **قوله** بيان ان قوله فانما هو  
 عليه المحل القوي وهو ملك البهائم **قوله** ونحوه ان يقول بعبارة ملك البهائم على الاول  
 على خلاف القياس ايضا فانه خلق ملكا فالكبري محنوعة والحق ان مراد البعض غير ما ذكر  
 فليست ولو قال وهو على خلاف القياس لما جاز الناس كان **قوله** فقام مقام  
 تفسير **قوله** الاول الى احبنا طالق **قوله** المعنى فليست **قوله** قبل اي معنى كان المراد به  
 مع عنى حركات او المراد البعدية الذاتية فليست **فصل** في تشبيه الطلاق ووصفه  
**قوله** المعنى اذا قرنت بالعدد اليهم **قوله** لا يخرج من بان الذي يعني من عدد اليهم هو  
 كذا لا هكذا والتفصيل في شرح ابن القيم ويؤيد ما ذكره عنوانه الفصل بقوله في تشبيه  
 الطلاق **قوله** واجيب ان قوله بدليل انه لو قال انت طالق **قوله** هذا مبني على بقاء  
 قوله انت طالق على خبرية كما قاله البعض **قوله** وهذا يشير الى ان الاول يقع رجوعا  
 فينقلب باينا **قوله** وفيه محنة وانما هو ان احلاق البهائم عليه من باب التغليب  
 الجواز عدم ظهور اثر الرجعي **قوله** المعنى لذكر المصدر **قوله** يعني تقديره اذا يقع طالق طاقا  
 عند الطلاق **قوله** المعنى يقال هو الف وبراءة القوة **قوله** فيه ان قوة الف ان لا يحل  
 حتى تنكح زوجا غيره **قوله** المعنى ثم الاصل عندنا في خبرية انه متى شبه الطلاق بشي يقع باينا  
 اي شئ كان المشبه به ذكر العظم او لم يذكر **قوله** قال الامام الترمذي لان الشئ قد يشبه بغير  
 العظم وقد يشبه بخارته والخبر مكره عادة والباين مكره فيكون عبارة عن الباين  
 انتهى فيه ان الشكل الثاني لا يقع اذا لم يختلف مقدماته في الكيف مع ان الخبرية قبل  
 عادة والرجعي كذلك فيكون عبارة عن الرجعي **قوله** ما مر ان التشبيه **قوله** قبل ثانيا  
**قوله** المعنى عندنا يوسف ان ذكر العظم يمكن باينا والافلا اي شئ كان المشبه به **قوله** قال  
 ابن القيم وفي شرح الكنته لم يلح على كالتلفيح باين عندنا في خبرية وعندنا ان اراد به بياضه  
 وان اراد به برونه فباين انتهى وهذا يقتضي ان ابا يوسف لا يقتصر البيونة في التشبيه  
 على ذكر العظم بل يقع بدون عند قصد الزيادة ولذا يبعد كل البعد ان يقع باين عندنا  
 لو قال انت طالق كما عدل الطلاق وكاسته وكاسته انتهى وانت غير باختيار  
 التزج بقوله ولذا الى اوجه **فصل** في الطلاق قبل الدخول **قوله** المعنى ان الواقع

ايك اي بعد عنق  
 مولاك

مصدر محذوف **قوله** في تسامح والمراد هو المصدر المحذوف مع صفة **قوله** لدلالة الوصف  
 عليه **قوله** يعني بطريق الاقتضاء **قوله** والازداد عدد الطلاق وهو غير مشروع **قوله** ان اريد  
 الزيادة وقوله فليست ذلك لان الواقع ثلث لا غير كما اذا قال المدفوع انت طالق الفاعل  
 اريد الزيادة لفظا فليست كونه محذورا **قوله** ولا كذلك انت طالق طالق طالق لكونها  
 جملا **قوله** ولك ان تقول لم لا يجوز ان يكون من قبيل قوله عليه السلام فكأها باطل وانما  
 كونها جملا لا يجدي نفعا اذ الطلاق لا يثبت بالشك مع ان المحذوف خلاف الاصل للرجوع  
 بحال المسلم ان لا يرجع الثلث في وقت ثم قادمة ما قلنا يظهر في المدفوع فاقول **قوله** المعنى  
 اذا لم يذكر في كلامه ما يغير صدر **قوله** سباني في هذه الصيغة امثلة **قوله** المعنى هذه تجانس  
 ما قبلها من حيث المعنى **قوله** قال ابن القيم وهو فوائد المحل عند الابتاع انتهى وهذا مبني  
 على ان يكون ما قبلها اشارة الى ما في خبر فان فرق الطلاق **قوله** يوافق ما قبلها لا قوله من  
 حيث الدليل **قوله** قوله من حيث متعني بقوله يوافق **قوله** وهو ان الواقع فيها ذكر **قوله**  
 المراد من الذكر المذكور اي العدد المذكور **قوله** المعنى في المدفوع لا يقع ثلثان في الوجود كلها  
**قوله** قال ابن القيم واستشكل في واحدة قبل واحدة لان كون الشئ قبل غيره لا يقتضي  
 وجود ذلك الغير على ما ذكر في الزبادات نحو خوبر رقية من قبل ان يمتسا لتنفذ اليه قبل  
 ان تنفذ كلمات برى واجيب بان اللفظ اشهر بالوقوع وكون الشئ قبل غيره يقتضي وجود  
 ذلك الغير ظاهر او ان لم يستند له لا محالة والعلم بالظاهر واجيب ما لمكن انتهى وفيه تأمل  
**قوله** ووقع على الترتيب وبانت بالاول **قوله** المعنى المراد انه يحتمل ذلك فلا يقع بالشك على  
 لا يخالف آخر كلامه **قوله** لا تاخير في موضوع **قوله** اي غير متعينة فيه بدليل ان محله  
 وغيره **قوله** المعنى فيقضي طلاقا سابقا **قوله** يعني ان كان بعد الدخول ان كان قبله يكون مستغفرا  
 عن الطلاق لانه سببه في الجملة وان لم يكن سببا في هذه الحالة **قوله** المعنى يمكن ان يستأجر  
 ليطلقها **قوله** يعني اذا علم خلوه من الولد **قوله** المعنى لان قوله انت طالق فيها متعني ومفهوم  
**قوله** قوله متعني يعني في الاولين وقوله مفهم يعني في الثالث **قوله** المعنى اركب بيدك **قوله**  
 لا يخفى عليك ان قوله اركب بيدك كناية عن التسوية فلا يناسب ذكره المقام ولقد وقع  
 بسبب ذكره هنا خطأ عظيم من بعض المتأخرين فزعم انه يقع به الطلاق وانتي به وقوم  
 تعود بانته **قوله** المعنى لنا ان تعرف ان بانه **قوله** اولاد في هذا المقام من المراجعة الى ما ذكره



العلامة ابن القيم ليشرح عليك غيايب الامام **قوله** واما المحلية فبانه **قوله** كافي الخ  
 والطلاق على مال الاطلاق **قوله** والطلاق على مال الاطلاق **قوله** والطلاق على مال الاطلاق  
 واحد من ذينك الوجهين باثبات المطلوب فالوجه عدلها وجها واحدا كالايجي **قوله** قد  
 التكتة جملته لان وقوع المراجعة من غير قصد لا يستقيم على مذهب **قوله** فيه بحث فانه لا  
 على اصل الكلام الزاوي ولو صح ما ذكره يلزم فساد التكتة لا محالة اذ لزوم المطلوب من الجوع  
 وتعلق ان يقول هذا الدليل على ان تصرف الابانة لا قوله ولا بد من اثباته **قوله**  
 فيه بحث اذ يعلم ذلك من قوله وليست كتابات **قوله** وتزويه ان الكناية عن الطلاق  
**قوله** قيل بل تزويه لان كتابات عن الطلاق حقيقة فانه عوامل في صوابها فاطورة  
 الكناية عليها مجاز وفي ظاهر تزويها مع قبول كونه كناية عن الطلاق الصريح وفيه ما  
 ويجوز ان يجاب عما ذكره لا فساد في ذلك فان الامر كذلك لكنه مجاز على ما بناه على كونه  
**قوله** وتزويه بمنزلة النية لو كان لا جمل الطلاق كان دليلا على ما ذكرتم وليس كذلك بل هو  
 لتعيين احد نوعي البيونة الغليظة والخفيفة **قوله** فيه بحث فان استفاد من كلامه ان البيونة  
 النكاحية تحصل لا محالة بحقيقة كلامه والتردد في الغليظة والخفيفة وليس كذلك ولو صح  
 حصلت البيونة الخفيفة في حالة الرضا بل نية لانها ادنى المتيقن بل مراد المرء من  
 نوعي البيونة البيونة عن وصلة النكاح فالنوع الآخر البيونة عن غير ما قلنا من **قوله**  
 كما لا يخفى في قوله انت طالق لانه عامل بنفسه **قوله** فيه ان عدم صحة النية ليس كونه عاملا  
 بنفسه بل لعدم قابلية الطلاق الذي هو صفة المرأة لذلك كما سبق **قوله** المص حال ذلك  
 الطلاق **قوله** قد ظهر ما ذكر ان حاله ذكر الطلاق لا يتقرر على السؤال وهو خلاف ما قد  
 من انها حال سؤالا او سؤالا بل جنى طلاقا بل هو عام عن حالة السؤال للطلاق ومن جاز  
 ابتداء الاتباع **قوله** المص فتبين الباقيات **قوله** من قبيل طلاق الجمع على الشئ **باب**  
 تفويض الطلاق **قوله** المص تنوي بذلك الطلاق **قوله** أي تفويض الطلاق فالخصائص محدودة  
**قوله** وهو مخالف لما ذكره **قوله** يجوز ان يكون ما ذكره المص وجه الاستحسان فلا مخالفة  
 بينها **قوله** اعني قياس المص التخيير على البيع لانه **قوله** منه لانه راجع الى التخيير **قوله** المص  
 ساعات المجلس **قوله** هذا تعليل بثبوت خيار المجلس لها كالايجي **قوله** وهو لا يقع **قوله**  
 ولك ان يمنع ذلك في الافعال **قوله** وقع في ضمن صحته وكالته **قوله** أي في ضمن عمله كالمجلس

حيث يحصل له الثواب بهذا البراء بخلاف الاختيار فلا يتجدد ما لورده لشارع فليست  
**قوله** والجواب عن الثانية **قوله** فيه بحث لان تخييره على السهم لم يكن التخيير الذي فيه  
 الكلام وادان بوقع خيئها بل على انها ان اختارت نفسها طلقها الا يرى له قوله ثانيا فتقار  
 اشكتك وانتهى من سرها جيبا في معنى النقل كلام وسبجي زيادة كلام متعلق بالغا  
**قوله** المص لانه عرف بالاجماع **قوله** اي لان وقوع الطلاق بلفظ الاختيار قال المص  
 وهو في الحقيقة **قوله** فيه تأمل فانه اذ لم يرد الاستقبال كيف يحتمل الوعد ولعل الاول  
 ان يقال يوجد وعدان وضعت للاستقبال فقط على ما ذهب اليه بعضهم ويجوز ان كانت  
 مشتركة **قوله** بدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم بعارية رضى الله عنها آخرة الحديث **قوله**  
 فيه بحث لقد مر وجهه ولك ان تقول ان نس المجازة في تعميم هذا التعليل لاجل ما وقع  
 في الحديث التخيير الذي فيه الكلام **قوله** المص لان هذه الصيغة حقيقة في الحال **قوله**  
 الحقيقة بحسب الوضوح الطاري على ما قالوا في اسمي الفاعل والمفعول فلا يخالف  
 لما قاله المحققون من انها مشتركة بين الحال والاستقبال فان ذلك بحسب الوضوح  
**قوله** المص لانه ليس حكاية عن حالة قائمة **قوله** فان قيل لوضع ذلك لزم ان لا يكون  
 اشهد في كلمة الشهادة واداء الشهادة مراد به الحال فلا يمكن ان يكون حكاية عن حالة  
 قائمة فان الشهادة خبر يكون على حواطة قلب فلنا هو حكاية عما في خبره من قولنا  
 لا اله الا الله مع الاعتقاد بمضمونه وذلك القول وان كان موجودا بعد اشهاد  
 الاعتقاد القلبي وهو العدة لما وجد حين التلفظ بلفظ الشهادة والجزء الآخر يوجد عند  
 بلا فصل عما لا على ما ذكره اثناء التكلم على حديث التبايعان بالخيار ما لم يتفرقا  
**قوله** ولم يقع فعل الانسان حكاية عن فعل قائم بالسان على سبيل الحال لانه معدوم بعد  
 والحكاية بلفظ وجود المحكي عنه **قوله** الاولى ان يعمل بعدم التغاير ولزم مغايرة  
 الحكاية المحكي واما ما ذكره فلو صح بلزم ان لا يقع الحكاية عن الحالة المستقبلية  
 ويمكن ان يقول تعليلها بقولنا واداء ان الحكاية على أي وجه كانت بنفسه وجود المحكي  
 على ذلك الوجه ان حالها لا وان استقبالا فاستقبالا **قوله** وهذا كما نرى ليس على  
**قوله** لا يخفى ان جواب صاحب النهاية جواب بتفسير الدليل وبمثل الكتب مشحونة بل  
 لنا ان نقول قول المص ولان هذه الصيغة لا اشارة الى منع القعدة القابلة في وجه

نأقول في بحث اذا ذكره قوله ان لو وجد  
 التخيير والتفكير والتفكير والتفكير  
 كلام لا يخفى **قوله** قالت عائشة رضي الله عنها  
 فغير ما روى رسول الله صلى الله عليه وسلم

القياس



ان هذا مجرد وعد مع السيد فجاب صاحب النهاية حاصل ان ما ذكر كلام على السيد  
فان تفرقه بتكليف بيان اخصية السيد كالنحو في المثال **قوله** واقول تحت الحقيقة والجماع  
ليس بظيفة النجوى فلا مغيب لكلامهم فيه **قوله** فيه تحت فان النقول من النجوى بين  
الصيغة ولا شك انه تحت لغوي وهم من جهة اللغة يعتمد عليهم في نقلها لا كونها حقيقة  
ومجازا فليست **قوله** قال الاول والاولى والاخرى كل منها اسم لزوج مرتب وليس المحل  
ترتيب فيلغو الترتيب **قوله** وهذا كما ترى معنى رقيق جواه المراد عن المحققين غير الاول  
اخر هذا الكلام يدل على صحة الترتيب وفي اوله اعتراف بعدم صحة فليست ما قلناه لا باق  
المشروع ايضا ولا يدفد ما ذكره من الجواب عن ان صفة **قال** المراد الكلام لترتيب  
اشارته الى الجواب عن قولها **قال** المراد لان الاختيار لتأكيد **قوله** فيه تأمل **قوله** قال  
الشارح **قوله** بل لك الرجعة غلط وقع من الكاتب **قوله** كيف يكون غلط من الكاتب **قوله**  
بما علق والجواب ان مرادهم واقع في بعض نسخ الجامع الصغير ولم يذكر فيه تعليل **مصل**  
في الامر بالبدل **قوله** كما حكم في التخيير في المثال **قوله** يعني من الترخيص ذكر النفس او ما يقوم مقامه  
ومن عدم ملك الزوج الرجوع وغير ذلك ما تقدم سوى نية الثلث وما اذا قالت اخرجت  
نفسه بتطبيقه في جواب الامر بالبدل على ما ذكره **قوله** الا اذا ثبت انه اذا قال اخرج منك  
بيدك او اخرج مني بيدي وقع الطلاق فيندفع **قوله** فيه تحت فانه اذا ثبت ما ذكره تأمل  
ايضا ان مخالفة القياس في التخيير من حيث ان المرأة تطلق بقولها اخرجت نفسي في جواب  
التخيير ولا يملك الزوج تطبيقه بذلك اللفظ فيكون ما في ملكها وذلك كذلك هنا اذا تطلق  
نفسها يكون هنا ايضا بلفظ الاختيار ولو قالت في الجواب اخرج مني بيدي لا تطلق فليست  
**قوله** لان الاختيار يصح جوابا بالامر بالبدل لكونه تملكيا كالتخيير فكانا متساويين في القوة  
**قوله** فيه ان التخيير مؤيد بان جلع فيكون اقوى **قوله** اي باختياره واحدة بدليل ما بعده **قوله**  
تعليل متنبه **قوله** لانه اعاده لبيان قربة المحذوف **قوله** فيه تأمل لان يقال نعم  
من التفصيل المتقابل **قوله** لكون الامر بالبدل **قوله** محتمل تحت والاصوب ان يقول وال  
لم تملك امر **قوله** والاجماع انما هو في جود الطلاق لاني البابين فليس فيه ما يمنع صريح الطلاق  
**قوله** فيه تحت الا يرى الى ما قال المراد من ان الواقع بها بين لان اختياره ما نفسها بشئ  
اختصاصها بها **قوله** قال شيخ الاسلام الامام اسم عام يتناول كل شئ **قوله** قيل هذا غلط

من الكلامين المتخالفين وهل هذا الا جمل والجواب ان مراده بقوله اسم عام يتناول  
كل شئ هو التناول على سبيل البدل واردة الاشياء كلها من قوله تعالى والامر بوجوبه واسم  
الالف واللام الاستثنائية والمراد من قوله صلح اسم لكل فعل صلح اطلاقه لكل فعل **قوله** معناه  
ليس لمرأة ان ترد الامر بالبدل **قوله** هذا لا يدل على انه ليس لها ان ترد اذا افسارت ذواتها  
والكلام فيه فليست **قال** المصنف لان المالك من تصرفه برأى نفسه وهي هذه الصفة **قوله**  
قال ابن القيم مستوفى بالوكيل فانه ايضا تصرف برأى نفسه والوجه المشهور فيه قوله هو الذي  
يتصرف لنفسه وكأنه تركه للعلم بان التصديق في الاجنبي تملك وهو لا تصرف لنفسه انتهى  
وفيه تحت **قوله** وهذا يقتضي **قوله** يعني قوله هنا والتملك يتصرف به المجلس **قوله** وبهذا  
تشاف **قوله** وبما استعان ان في قول المرأة اخرجت نفسي مثل في جواب التصديق حيث  
جاء كونه جوابا لقول الزوج وجهه كونه ملكا له فان الذي يملكها الزوج هو هذا القول فان  
كان التصديق مطلقا اعتبر كونه جوابا فلا بد منه في المجلس واذا قيد بالوقت اعتبر كونه ملكا ولم يتصرف  
على المجلس غير التمتين خطما فليست **قوله** لا يمكن تأويل كلام الشارح باذكارا لاسلته في اول  
فصل الاختيار **قوله** وهذا لان مع امره ببيدك ان اردت طلاقك فانت طالق **قوله**  
الاصواب ان يقول ان طلقت او اخرجت نفسك فانت طالق واللفظ ما ذكره الشارح  
اذا قالت في الجواب اردت طلاقا فيبني ان تطلق الا ان يكون مراده الارادة المتعارفة  
للفعل ملك لا يكون الا بتلفظ الطلاق **قوله** يشترط معنيها **قوله** يعني التملك والتعلق  
**قوله** فقلنا بالانقضاء على المجلس تقدم ما يدعى وقت معين **قوله** هذا لا يدل على ان اختيار  
على المجلس اذ يجوز ان يتأبد كما في السبع فان حكمه متأبد ولا يخلص الا بما ذكرنا **مصل** في الشبهة  
**قوله** لكن ترجم الفصل بفصل الشبهة فكان الابتداء فيه مستند فيها ذكر الشبهة اولى **قوله**  
انما الابتداء بان ما ذكر فيه الشبهة عالم يذكر فيها بمنزلة المركب من المفرد وبه ايضا يظهر وجه  
هذه المسئلة ومثالها في هذا الفصل فليست **قوله** فكان الابتداء فيه مستند **قوله** يعني وذكر  
عالم يذكر فيها الشبهة بعد ما على سبيل التبع والاستمرار **قوله** لانها وضعت لقطع وصله الكمال  
**قوله** فيه تحت **قوله** والفاظ الطلاق يوافق ما فهم من اليها كونه **قوله** فيه كونه راجع الى ما  
**قوله** وقوله يعني ان يقع تطبيقه وصحة انما قال هكذا الى قوله وبنت الاصل **قوله** قيل بل  
لا وجه له لان ظاهر عبارة يعني شيئا في نص عبارة يلغو **قوله** وفي هذا ترك المطابقة بين



التوفيق في الجواب **اول** اذا كان الموقوف الطلاق والابانة من المظالم كيف يوجد ترك الطلاق  
 والجواب ان الطلاق اذا اطلق لا يكون رجعا **قوله** والحكم قد يتأخر لان **اول** الطاهر ان  
 والحكم قد يتأخر وقد سبق ان في الامر باليد مع التعليق فيوقف على ما وراء المجلس **قوله**  
 يرتب على استحسان الفعل تركه **قوله** صغير تركه راجع الى الفعل **قوله** والاولى ثابتة في  
 الى قوله والثانية انما يكون في الملاك **قوله** ان الطاهر ان الثانية ايضا ثابتة للتوكيد  
 لا يجوز بيع السلم غير الذي وكلا عن **قوله** سقط هذا الاخر من **قوله** فيه كذا فان الاول  
 في العقيد بالمشية على تصرف التصرف ايضا فكيف يكون تعليق الاقدار على التصرف لانه لا  
 ولم يوجد **قوله** اجيب بانه اعتبر التوكيد **قوله** فيه ان الاول قابل لتعليق بخلاف الثاني  
 فكيف يعتبر **قوله** والواحد الموجود **قوله** من اين ثبت وجوده وهل الكلام الا في  
 تفصيل المعنى بقوله لان التثنية اسم لعدد مركب في بدل في تغييرها مطلقا كاللحني والاول  
 ان يقال مراده المغيرة التوبة لاما اصطلاح عليه التكميل **قال** المعنى ما هنا لا يمكن  
 التثنية **قوله** الزوج ايضا لا يملك الا ان فلا بد من الزوج **قوله** وفيه كذا من وجهين  
 احدهما انه كان ينبغي ان يقع بقوله شئت لانه يملك ابتاع الطلاق بهذا اللفظ **قوله**  
 اذا كان الطلاق مذكورا صرحا في كلام المرأة **قوله** لان كلامها لا يستعمل ما لا يعبرها  
 فيلغوه **قوله** كونه لغوا بهذا السبب لا يوجب ان لا يكون الطلاق مقدر في كلامها  
 وان بلغوا ما يثبت عليه ولو صح ما ذكره من التوزيع لزم ان يلقوا بقوله شئت اذا انت المرأة  
 في كلامها بصريح لفظ الطلاق **قوله** وعن الثاني الى قوله فلا بد من النية لتعيين جهة الزوج  
 وقوعا **قوله** مخالف لما في غيره قبل بعد سقوط **قوله** بخلاف الارادة فانها في اللغة عبارة عن  
 الطلب **قوله** فان قيل اذا كان الارادة بمعنى الطلب يلزم ان لا يستلزم الوجود مطلقا  
 كما في او امره تعلقا الطلب الذي هو مدلول الامر طلب تعلقين والارادة طلب  
 كوني وبغيرها وقد يمكن مدلول بعض الاوامر طلبا كوني ايضا كما في قوله ما كنت  
**قال** المعنى لان عند ذلك ثبت المطابقة بين مشيتها وارادة **قوله** اطلق المشية في  
 جانبها اذ بها ثبت وجود الطلاق والارادة في جانبها حيث لا يقع بها الطلاق وكذا الكلام  
 في قوله اما اذا ارادت ثلثا فليست ملزمة لم تبين الشراح بهذه الدققة فتعالوا وان  
 بان شأنا بآية **قوله** وجوابه انه فومن ايها حال الطلاق الى **قوله** فيه كذا من ان الموقوف

هذا منقطع **اول** فيه ان التوفيق من اجل سبيل التيمم لكل صفة فكون الموقوف موقوف  
 لا يفيد في الواقع هو خطاب الحال **قوله** اخره ان اذا و متى يعني ان هذا تعليق  
 غير مضاف الى وقت في المستقبل **باب** الايمان في الطلاق **قوله** لما فرغ من بيان  
 تنجية الطلاق صرحا **قوله** وفي اكثر التوقيعات تنجية الطلاق بعبارة النساء **قوله**  
 عبارة عن تعليقه بامر ما يدل **قوله** الباء في ما يتعلق بتعليقه بعد ما يفيد بقوله بامر  
 فلا يلزم تعلق حرفين من جنس واحد بمعنى واحد بفعل واحد ولك ان تمنع انحاء المعنى  
 فان الثاني لا يستغنى الاول للملازمة والاول للملازمة **قوله** واستدل على ذلك بقوله  
 لا طلاق قبل النكاح روى عن عبد الله بن عمر عن العاص رضي الله عنه انه سئل امرأة  
 طالق اولها وما ان يزوجه ما منه فقال ان نكحها في طالق ثلثا ففسل عن ذلك روى  
 الله صلى الله عليه وسلم فقال لا طلاق قبل النكاح **قوله** فعلى هذا لا يتوجه ما ذكره المصنف  
 في معرض الجواب من قوله الحديث يحمل على التخييل اذ لا احتمال لكون ذلك الكلام  
 طلاقا بخلافه سألوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والحق ان ما في الكتاب اشارة  
 ما روى ابن ماجة عن حديث مسود بن حذافه قال صلى الله عليه وسلم لا طلاق قبل النكاح  
 ولا يقع قبل ملك والجواب عن حديث عبد الله بن مسعود في قوله **قال** المعنى ان  
 هذا تصرف بآية **قوله** خاضعة بآية ان تصرف هو بين **قوله** وهو موقوف الى **قوله**  
 في توجيه النقص ما لا يخفى **قوله** تخييل انهم سألوه على اسم الى قوله فقال لا طلاق قبل النكاح  
**قوله** فيه كذا من عت الاشارة اليه **قوله** وفيه نظر لان التعليق الى قوله والجواب ان ثبوت  
**قوله** فيه كذا **قال** المعنى ان الشرط لا يثبت **قوله** قال الله تعالى قد جاء الشرط اي علافا  
**قوله** قد لا يثبت هنا لا يفيد مطلوبا **قوله** فيه كذا فان ما ذكره المصنف بيان وجه التسمية **قوله**  
 انما هو باعتبار ما يليها **قوله** اى بالذات او بواسطة اسم **قوله** قد ثبت اليقين **قوله**  
 في كلمة كل ايضا **قوله** الاخر عدم **قوله** عن محو وجود المحل متساوي **قوله** بخلاف ما كان فيه **قوله**  
 فانه يقتضي عدم المحل عما وجد فيه في حق طلاق العترة وعتاق العبد **قوله** ولنا ان صحة  
 الكلام اى صحة هذا الكلام الى قوله ولا يحتاج الى ملك لكن شرطنا الملك حالة التعليق الى  
**قوله** تفريع المعنى صحة اليقين على شرط الملك عند التعليق لا يطابق ما ذكره الشراح فليست  
**قوله** وحالة تمام الشرط الى **قوله** معطوف على قوله حالة التعليق **قوله** وكل ما كان مانعا في

يعني اللفظ الذي على العلامة وهو  
 يعني اللفظ الذي على العلامة وهو



الشرط **قوله** فيه سود ترتيب **قوله** وفيه نظر **قوله** وفيه نظر فان عدم الاختصاص فيه لا يخرج امثاله عن خبر النذرة ايضا اذ لا يخلط بامثاله في الاغلب فليتنا من فصل في الاستثناء **قوله** ان كل واحد منهما يمنع رول الكلام **قوله** مستغلا في غاية الاختلاف في فانه يمنع في غاية **قوله** ومثبه اشبهت كذلك لثبوتها قطعاً **قوله** فيه تأمل الا ان يكون متبوعاً من فعله تعلقات استتبع ما هو مذهب قدماء اهل السنة **قوله** وما هو كذا **قوله** اي الذي ان فيه شرط **قال** المصنفون اعدا ما من الاصل **قوله** قال ابن الهيثم بشير الى ان التعليل بالمسببة ابطال وهو قول الى حنيفة ومحمد وعند ابي حنيفة تعليق **قوله** المصنف وهو الاصل المصنف وهو الذي انتهى وفيه كذا فان ابا يوسف استدل بهذا **قوله** مذهبهم كاسيحي في كتاب ان تراه **قوله** وقوله فيكون الاستثناء يقع في قول محمد وذكر الشرط يقع في قول ابن جوف **قوله** في الحاشية لا اسبلة انما ان يكون اشارة الى النقل الآخرة ثم اقول ولا يبعد ان يقال الظاهر ان المراد فيكون الاستثناء فيما يخص فيه وذكر الشرط سائر الشروط **قوله** وذكر البعض في زيادته ان استثناء الكل من الكل في قوله وان كان استثناء الكل من الكل **قوله** دليله مذکور في الشرح **باب** طلاق المريق **قوله** وتعليق كلامه **قوله** اي لعل مراده نطلبها نصف نطلبها او ما اشبه ذلك **قوله** لا انه اذا كان برضا ما لا يشترط **قوله** فيه انه اذا طلقت نفسها ثلثا فاجاز الزوج في رخصته تركه وليس ذلك اقل من الرضا فليتنا من الفرق وليس لك ان تقول المراد نطلبها نفسها في صحة لا صريح في الغاية انها اذا طلقت نفسها ثلثا في حرمن مودة **قوله** وحكم الزواد كما ثبت في قوله فانه يترتب **قوله** كيف يترتب ولا عدة في جانبه ولا قيام للثكاح بوجه من الوجوه فلا احكام وسيجي ما يتوهم بعد اسطر **قال** المصنف لانا ان الزوجية سبب ارضا **قوله** اي سبب تعلل عتبا باله والافظاهه مصادرة **قال** المصنف في عمله قصده بتأخير عمل **قوله** اي عمل الطارئة الغنوم من السباق ويكون ارجاع الغنم الى الابطال مراد به الطلاق بمجاز ارجع مسبب الاستثناء **قوله** والامانة مني **قوله** في هذا اليوم اعم من الاول اذ يجوز ان يكون الطلاق في حرمن مودة ايضا **قوله** فيبطل في حقه قال في النهاية بالنسبة الى **قوله** انت غير انه على تقدير النسبة فيبطل الا رت بعد تحقق سببه اي الزوجية في تلك الحالة ليست سببا له بل المحذور الذي هو بطلان الارث بعد تحقق سببه فالغنم راجع الى الارث وفيه ثلث

يكون المعنى فلا يبطل الزوجية وذلك ليس بصحيح وان كان ينبغي ان يترتب وقد عرفت به نفسه ايضا حيث قال ان الثكاح لم يكن قاطبا بوجه من الوجوه ويكون ان يقال المصنف على تقدير النسبة

**قوله** وقوله او في العقب راجع الى صلوة الظهر **قوله** وايضا راجع الى كلام الابوين **قوله** ان بعد يترتب **قوله** وجوده وجوب الكفارة عليه **باب** الرجعة **قوله** ولها شرط ان يكون **قوله** ان يكون الرجعة قائمة **قوله** وجميع ذلك بينهم من كلام المصنف لا بشرط المدفوعة **قوله** بشرط ان لا يكون **قوله** فيه ان لا يعلم مستحب ليس بشرط كاسيحي **قوله** وقال المصنف لا يقع الرجعة الا بالثبوت مع القدرة عليه لان الرجعة بمنزلة ابتداء الثكاح لثبوت الحبل بها ابتداء الثكاح لا يقع بالوطء ودواعيه **قوله** لا يجوز عليك ما في هذا التفسير **قوله** والفعل قد يقع دليل على الاستدانة **قوله** ظاهره استنتاج من الشكل الثاني مع توافق المقدمتين في الكيف لكن لكان نرد على هذه العمدة الرجعة استدانة الملك وكل ما هو كذلك فالفعل يقع دليل عليه **قوله** فليتنا من رفع الطلاق الى **قوله** بل هو باق حكما ولهذا يملكها بعده بالطلاقين اذ الميراث باق **قوله** بل يحتاج الى دفع ما **قوله** وهذا انقضاء العدة على ملك الحال **قوله** لولاه **قوله** اي لولا دفعه **قوله** لزال **قوله** يقع الثكاح **قوله** وهذه الاقوال تخص به **قوله** استنتاج من الشكل الثاني مع توافق المقدمتين في الكيف **قوله** فكانت عاصية وزوجها الميراث وقهاية سببها **قوله** من قبيل حذف الموصول **قال** المصنف اذ قال الزوج قد راجعتك فقالت بحجة انه قد انقضت عدي لم تقع الرجعة عند ابي حنيفة **قوله** قال الزبيدي وابن الهيثم بسختل المرأة هنا بالجماع على ان عدتها كانت منقضية حال اخبارها انتهى في كذا لان الرجعة صحيحة عندنا ففعلنا تسختل المرأة وجوابه ان المراد انها لو قال كما قال ابو حنيفة من عدم صحة الرجعة ونظير ذلك في المرأة غير زوجها **قوله** لولا اخباره يقتضي بسوق الخبر عنه **قوله** الظاهر بسوق الخبر والافافخه عنه هو العدة وليس بسببه من المقصود في شيء ويكون ان يقال قولها انقضت عدي في تأويل فصل الانقضاء او يقال المراد بسوق الخبر عنه متصفا بالخبر **قوله** والجواب ان الضروري **قوله** فيبطل فانه لو صح ما ذكره لم يستقم قوله في السئلة الثانية ولا يجعل لها الزوج اخذ بالاحتمال فان انقطاع الرجعة هناك لانقضاء العدة فليس الا وبارنه صل الزوج فليتنا **قال** المصنف بمنزلة ما دون العتوا **قوله** يجوز ان يحكم على تقدير المضافات اي بمنزلة ترك ما دونه **قال** المصنف ان في فرضية اعتدفا **قوله** اي في فرضية عتدفا في الفصل ان ارجع غيره هو في الم وان ارجع الى المصنف والاستثناء فلا حاجة هناك تقدير المضافات بل في قوله بمنزلة ما دونه العتوا اي فصل ما دون العتوا وان ارجع الى الترك اي ترك المصنف والاستثناء فان



هو الترك **قوله** والصريح بقول الدلالة **قوله** الدلالة اذا علمت عملها لا يعارضها الصريح  
عن ان يكون فوقها وما نحن فيه كذلك **قوله** وان كان لا يملكها ثم جاءت بولده لا قبل من  
**قوله** اي لا يملك الرجعة **فصل** فيما نحن فيه المطلقة **قوله** المص في عدم قبل **قوله** في عدم  
الغير الرجعي المطلقة لتأويله بالطلاق **قوله** اجاب بقوله ومنع الغير في العدة الى قوله  
اذ لا يشبهه (فما يمكن ان **قوله** هذا ايضا من قبل التعليل في مقابلة النكاح الاول ان يكون  
فصل فيه للطلاق بالاجماع **قوله** المص وان كان الطلاق ثلثا **قوله** لم يبق ثلثه لتأويله في  
بالطلاق **قوله** المص والزوجية المطلقة **قوله** حصل الاطلاق قبل الزوج دون النكاح  
على كلا وجهي شرط الدخول **قوله** المص وهو ان يحل النكاح على الوطى حلالا لكلامه على الاول  
**قوله** قال الزبلي هكذا ذكرنا صاحب وفيه نظر فان النكاح المنسوب الى المرأة يراى  
لتصوره منها دون الوطى لاستحالة منها ويكن ان يقال يجوز نسبة اليها مجازا كما  
زانية مجازا بالتمكين منه وهذا اقرب من حمل على العقد لان في حمل على العقد مجازين احدهما  
ان النكاح حقيقة للوطى ومجاز للعقد وفيه حمل عليه والثاني ان فيه تسمية الاجنبى زوج  
باعتبار ما سيؤول اليه وفيه حمل للفظ على العادة ايضا وفي حمل على الوطى مجاز واحد  
نسبة اليها فكان اولى انتهى وفيه كنه لان التمكن من الوطى لا يوجب الوطى وانما  
الا ان يقال المراد التمكن المتعارف للفعل وفيه ما فيه ولا يبعد ان يقال قوله تعالى في سورة  
غيره من قبيل عيشة راحية على الاستناد المجازي **قوله** ان النكاح عقد العزم فيتم في الحرة  
لما دل على موت الثاني **قوله** في معنى **قوله** فالجواب انما قد ذكرنا قوله وهو مجمل **قوله**  
فكان يكن له ان يجيب بان شرط الحل متمم في غير المطلقة ثلثا فانما نقول ثبت بالادلة  
الثاني في الحل الجديد للزوج الاول فيملكها بثلاث نكاحات **قوله** وجهه في منع الاول  
الاول **قوله** في كنه **باب** الاية **قوله** فاذا قال الرجل لامرأة **قوله** اي الغية الى  
**قوله** او قال وامرأة **قوله** اي لا ينعى لامرأة سواء كانت حائضا او طاهرة **قوله** وقال الشافعي **قوله**  
في القديم **قوله** واجيب بان فيها سقط بالجماع **قوله** وانما ظاهر ان لها صفة في الجماع في كل مرة  
اشهر مرة لا اقل يؤيده فقه عمر حين سمع من تلك المرأة ما سمع فقال خضعت ورضيت منكم  
المرأة عن زوجها على ما فصل في الغاية **قوله** وفيه نظر لانه يستلزم ان لا يحكم القاضي  
بقوله **قوله** وكيف لا يحكم وقد وقع الطلاق بلفظ السبع حين آلى منعها وبأنه فان

لا يتحقق بالدبابة غاية انه يترب على ما يتعلق بها ثم يرد على الشافعي لان المعروف عنده  
هو القاضي فليتنا مع التفسير في شرح الزبلي وغيره ويظهر ذلك من قول الشارح ايضا  
معنى الاية عندنا ما نأمل **قوله** فلم ينصرف فيه ان بالثأجيل فلا يتوقف على نكاح او تزويج  
القاضي **قوله** وفيه تأمل **قوله** بطل الاية عندنا خلافا لقرآن الاية الطلاق **قوله**  
قوله لان الاية تعليل لقوله بطل **قوله** فكان مسموعا **قوله** اي محمولا على السماع **قوله** اربعة  
الاية **قوله** في كنه **قوله** يلزمه بالتزويج كقوله **قوله** وفيه نظر اذ لا يقتل وجهه لزوم  
الكفارين فان لكل من البيتين مدة على حدة لا تتداخل بين مدتهما بلزم الكفارين  
لان ان يراى بالتزويج قربان في مدتي البيتين فليتنا على فانه مع بعده لاي مداه كلامه  
الشرع **قوله** المص لا كذلك البيتين **قوله** قال ابن الصمام فيه ان قوله والله اكلم زيدا  
سنة الايوما بين مع انه ينصرف الى اليوم الآخر وجواب صاحب النهاية بان البيتين  
الحاصل وهو الغايظة للتعصية لعدم كلامه من الحال منطوقه فيه بانه مشترك في الزم اذ الاية  
ايضا يمكن من الغايظة انتهى وقال تاج الشريعة ونحن نقول في الفرق بين البيتين ان الاية  
والنكاح في آخر السنة يلزمه احد الكرويهان لانه اما ان يفرها فيلزم الكفارة او لا يفرها  
فيلزمه كونه الطلاق عند انقضاء اربعة اشهر ولا كذلك البيتين انتهى ولعل مراده انه لا يقع  
فيهما الغايظة ولزوم احد الكرويهان فيمنعني الاول صرف البيتين في آخر السنة ومنعني  
الآخر في خلافه فاقطعوا على منعني اللفظ وهو التكرير فليتنا **قوله** في مدة الاية **قوله**  
اي اللغوي **قوله** لانه انما صار مولى مع احكام القران **قوله** تعليل لقوله ولا يشكر  
من له اربع سنوة **قوله** لان الاصل عدم ما يحدث **قوله** في كنه اذ لا فواج من الكوفة  
ايضا كذلك **قوله** واجاب العلامة شمس لانه الكرويه **قوله** وهو اول من قرأ الحمد  
على المص رحمه الله ثم اقول يستفاد هذا الجواب من كلام المص فالظاهر اسناد الاية الى المص  
كما هو رايه في امثاله **قوله** فلا يمكن رجوعه الا بايقانه حقها في الجماع **قوله** وليس هذا كالتمسك  
في هذا الحكم فانه حسب باختياره عدم قدرة الرجل او عدم قابلية المرأة كاستوط وجو  
الوصو بعد **قوله** لان من الاصل في الجماع **قوله** يمكن ان يستدل على المقدرة للمنفقة  
بقوله تعالى فان فاءوا فان امره غفور رحيم فان وعد المغفرة انما يكون اذا حنت ذك  
بالجماع فانهم اتفقوا على ان وعد المغفرة على النكاح الاية **باب** الخلع **قوله** والخلع



فتشعر **أو** أي معنى الخلع **أو** فقدم بما قبل **أو** ولأنه لا يحصل الرقة بالطلاق إلا بعد  
 مدة مختلف الخلع فكان نسبة الزوج إلى الخلع نسبة الطلاق إلى البين **أو**  
 وحكمه وقوع الطلاق البين **أو** يعني عندنا **أو** أنه من جانب المرأة معاوضة **أو**  
 من جانب الزوج **أو** المعنى إذا نشأ الزوجان **أو** قال ابن الهمام هذا الشرط **أو**  
 الغالب إذا باعته على الاختلاع غالباً ذلك لأنه شرط معتبر للزوج **أو** قد يقال جواب  
 في كلام القدوري الأباة فإنه قال لا بأس وأباة الأخذ بشرطه بمشائها انتهى **أو**  
 تأمل **أو** فإذا خلا ذلك **أو** وقال الرجل خالعتها وقبلت المرأة **أو** فعات لا اعتبار  
 العتب المؤاخذة والغضب من باب ضرب ومنه هذا الحديث **أو** أو لا يكون  
**أو** فيه يكت من إذا ذكره من الأولوية غير ظاهر **أو** قوله ما وان اردتم استبدال  
 مكان زوج **أو** قوله فلا تأخذوا منه شيئاً **أو** قال ابن الهمام فيه نظر لان النفي عن  
 هذه الآية مفيد بشئونه وعوده واطلاق الاخذ منها قيد بشئونه كل منها على الآخر  
 فلا تخصيص انتهى **أو** قول ممنوع بل يجوز كل منهما ان لا يتبعه عودا **أو** ذلك يحصل  
 الواحد فإذا اشترت المرأة فقط يجوز ان يخاص الرجل استبداد الغضب عليه **أو**  
 حدود الزوجية وكذا إذا اشترى الرجل فتأمل **أو** لأنها سمت ما **أو** تعليل لقوله  
 رد المهر **أو** لا يكتفى بالنظر في ذلك **أو** أشار إلى قوله بغيره **أو** لا يصير **أو** قال المحقق  
 عليه مهران **أو** قال ابن الهمام قبل عليه يجب ان يملك ما يصدر عن عليه اسم المال واقل درهم  
 في الاقرار وهو مذهب احمد والجمهور الجاهلية التي حصة توجب الفساد ولان كون  
 ما هو مال حرهما ممنوع انتهى وانت خبير بان كون اقل ما هو درهما ذكره وصريحه في  
 الاقرار بدونه وهو المتبعين **أو** تقدم في آخر فصل المشية ان من في قوله طلق نفسه  
 من ثلث ما شئت المتبعين عند أي شيء **أو** ولا يبيع الكلام بدونه **أو** لان قوله  
 وراهم يكون ان يكون بطلا **أو** وبيع فاجتبهوا الرجل الاوثان على البديلة **أو**  
 اذا دخل الجمع **أو** اعترض من **أو** والجواب عن الاول **أو** اذا كان مراد الشرط  
 عدم صحة ما ذكر فربما على تلك الصياغة من كون كلمة لفظة دون التبعين مع الزا  
 فيه كما تقدم لم يتوجه هذا الجواب **أو** وعن الثاني باننا لا نمنع له من ما في يد  
 بالشارة إليها **أو** وانت خبير بان هذا المقدر من التعيين لا يكفي في المعمودية الا

فان كانا زارا يكونان  
 ببيان على اصطلاح النجاشي **أو**  
 فيكون له في نظر المصنف اصطلاح  
 وقد ذهب من ضبط فقال ممنوع  
 بيع الكلام فيه

وانهم لم يكتفوا في معمودية الذكر في قولنا وليس الذكر كالأنثى ان ما في بطنها معمودية  
 لذلك كونه مجرداً خلتا من **أو** ولا كذلك اشتراط البراءة عن العيوب **أو** فان لا يصل  
 هناك باق فيجوز العقد **أو** فكانت النسابة بينهما **أو** أي بين الشرط **أو** وبين  
 الشرط والجواز **أو** أي جنبها **أو** والخلع معاوضة **أو** أي من جهة المرأة فيمكن  
 قد سبق في اول الباب ان الخلع بين من الجانبين عندها الا ان يمكن الكلام الزا  
**أو** فيقول الواو على معنى الباء **أو** فيمكن **أو** لها ان هذا الكلام **أو** قوله والجامع معا  
**أو** كون الجامع معاوضة مسلم الا ان الكلام في كون هذا التصرف خلعاً **أو** ولها  
 هذا طريق آخر وجوز ان يجعل الواو المحال في قوله ولا يمكن ذلك الا بعد قبولها **أو**  
**أو** الا هو الشرط **أو** ولا يبيح صفة رده **أو** **أو** قال ابن الهمام قالوا باقية على المعنى  
 المحقق وهو العطف فيكون الزوج بعد الاتباع عطف اقرى هي دعوى المال عليها ابتداء  
 يحصل كلامه ان المال في الصورة بين لا يلزم الا بالانذار او البينة وهما شرطان هنا **أو**  
 ليس باقرار **أو** قبلت طلقت والخييار باطل اذا كان للزوج **أو** الباءة المزنة هكذا  
 قبلت فالخييار باطل اذا كان للزوج وطلقت والا فقول جاز عطف على باطل فتأمل  
 كيف يمكن المعنى فالاصوب تأخير طلقت عن قوله للزوج حتى لا يلزم المحذور **أو** فان  
 الزوج ثم **أو** في من رتب الاثر **أو** احبب بان كونه شرطاً بين **أو** فيمكن  
 فانه اذا باع العبد فيما ذكره من الصورة بالخييار يعنى العبد سواء فسخ البيع بعده حكم الخيا  
 او لا يوجد بشرط البين وذلك مراده بعدم قبول شرط البين الفسخ فالظاهر منع وجود الشرط  
 اذا شرط هو القبول الموجب لوجوب الالف عليها وظاهر ان وجوده بعد سقوط الخيار وهذا  
 قال كلام السامع **أو** اختلفا من **أو** كلامهما يستلزم **أو** كلامهما مستلزم **أو** والنفقة الاضمية  
**أو** المفروضة **أو** سوى الصداق **أو** بالانفاق **أو** كذا في بعض النسخ **أو** بعض نسخ  
 في الشريعة **أو** ونفقة العدة لم تكن واجبة **أو** جواب سؤال **أو** وقوع الطلاق بغير  
**أو** فكذا هذا **أو** فان خالها على انه اي الاب ضامن **أو** فيمكن فان المعنى بالشرط  
 لا ينزل قبل وجود الشرط كما تقدم وهنالك يوجد الشرط لان وجوده بوجود الالف ولم  
 بقوله وجوابه ان هذا مثل الخلع على ما في يد ما فان الاب لم يكن غار له ان الرجل ليس بعد  
 تأمل ومن المعلوم انه لا يجب في ما لها شيء في امثاله **أو** كما يبيع على ماله عليه **أو** فغيره



الى العبد **قوله** وفيه نظر **قوله** لعل وجهه ان الكلام من عو الى النعم على ما تقدم فكيف يمكن زوال  
 محض بل غاية الامر ان يكون مشوباً بالنفع والعذر **قوله** وذلك مما لا يمكن  
**قوله** وقد صرح به **قوله** فان كانت فلها على الزوج **قوله** اي ان كانت مدخولاً بالزوج  
 لم يكن **قوله** اي ان لم تكن مدخولاً بها **باب** الظاهر **قوله** وانما قيد بقوله اتفاق الا  
 فانه لا يمكن مظاهرها **قوله** في الحائض خلافاً **قوله** وسبب سبب الخلع وهو النشوز فان  
**قوله** فيه كنت فتأمل ثم قوله وهو النشوز بناء على الغالب **قوله** وقال الشافعي لا يجوز  
**قوله** اي في قول **قوله** اجاب صاحب السرار بان العتق حقيقة في المسن باليد **قوله** الاول  
 ترك قوله باليد فان المسن لا يختص بما يكون عاماً للجميع من التعتيل وغيره **قوله** لان في ذلك  
 موضع النزاع **قوله** عدم كونه اطلاقاً يعلم من قوله لان فيه تغيير موضع النزاع **قوله** المعنى  
 اذا شبهها بمن لا يحل له النظر اليها **قوله** الى هذه الاشياء الغلو والبطون والفرج والفتنة  
 من سائر المحامد انتهى ففتح هذا الجمل العلة عن العائد الا ان يقال المعناف مقدرة اي لا يحل  
 على اعضائها الموهودة **قوله** المعنى على التاميد **قوله** قال تاج الشريعة احتراز عن المطلقة فتأمل  
 كل من كانت حاله ثم حرمت عليه مثل ام امراته انتهى لكن اذا شبهها بما يكون مظاهراً  
 المعنى فالتشبيه بجميعها **قوله** اي **قوله** فيه كنت فان في الجميع ما يحل النظر اليه كالوجه وغيره **قوله** المعنى  
 لان كاف التشبيه **قوله** اي ارادته فان الكلام في مثل امي وكامي واحد **قوله** المعنى يختص  
**قوله** المراد كثرة استعماله فيه فلا بد من **قوله** فلا يتبادر والبعض سواء **قوله** فيه كنت فلو كان  
 محلاً لحكم ابتداءه لكان بقاءه وما عكس فغير مسلم وما ذكره من حديث الحموية لا ينبغي  
**قوله** لا يزول الا بالكفارة **قوله** وهل معنى محلبة الظاهر الا هذا **فصل** في الكفارة  
 المعنى للنسب الوارد فيه **قوله** اي في الظاهر او في الكفارة بتأويل التكفير او ترتيب الكفارة  
 المعلوم من السياق **قوله** المعنى كذا في الاطعام **قوله** بدلالة النص على ما قرره المعنى فليتأمل  
 فانه يسجد من المعنى في تعليل هو ان قربان الظاهر منها في اثناء الاطعام ما يخالفه **قوله** المعنى  
 من تقدم به على الوطى **قوله** وهذا على سبيل الاستحباب حتى لو جامع في خلال الاطعام لا يبرئ  
 الاستيناف كذا في شرح تاج الشريعة وفيه ما فيه **قوله** واجيب بان الازهرى حكى عن ابن  
 السكيت انه جاء بعده مرفوعاً وكلها مائة **قوله** في المغرب وما ذات مرفوعاً وعبد مرفوعاً  
 كما حكى عن ابن السكيت فوجهه ان يكون من رقة اذا زعمه وهو مرفوعاً ثم حذف الصلة

قال بن الهيثم متفق على ان  
 لا يحل النظر الى اخته وغيره  
 كذلك وانما المعنى لا يحل النظر  
 اليه انتهى فاستعمل من معنى ما  
 في من مجازية التبعيض قال الاتاني  
 اي اذا شبهته امراته بمن لا يحل  
 له النظر

كان في السدوب والآذون الى آخره **قوله** كمن قوله على السبب هذا **قوله** ولعل هذا  
 غير مشهور يجوز به الزيادة على الكتاب **قوله** ثم اعني النصف الاول ثم **قوله** في العتق  
 فانه لا يجوز **قوله** كما تقدم **قوله** في اول العتق **قوله** فجعل العتق لجهة الكتابة لانه لا يتكف  
**قوله** في غير لانه اجمع على العتق **قوله** وهو يختلف باختلاف الجهات نظر الجاهل بين **قوله**  
**قوله** هو راجع الى الاعناق وقوله نظر لتعريف لقوله وجعل الاعناق وقوله فجعل العتق  
**قوله** وهذا ان الفسخ لا يبيع الا برضى المالك **قوله** فصار لهذا العقد سببان اعنا  
 مقبلة من المولى وعند الكتابة وصح العتق في ان لا يطل ما ثبت بهذا العقد وقد حصل حكم  
 العتق وهو العتق وهو غير متصور فضاف الى كل واحد من السببين كما كان ليس بغير  
 كذا احد قتل جماعة فانه يقتل بهم ويصير كل واحد مستوفياً بصفة الكمال **قوله** وجعل  
 الاعناق المتكفيرة **قوله** كيف يجعل عتقه بجهة الكتابة وهو معلق باداء البدل والفروغ  
 عنه لم يود شيئا والتعويل عندى على الجواب الثاني ومحموله الفرق بين عتقه وهو مكاف  
 بعتقه بجهة الكتابة والثابت هنا من الاول فانها لم يفسخ في حق الاولاد والاكساب  
 وعليك براجعة سائر الشروع نردك بصيرة فيما قلنا **قوله** بان اي اعناق الى قوله **قوله**  
 اعناق **قوله** **قوله** اي اعناق اسم من وقوله فهو اعناق خبران **قوله** قبل المسير **قوله** اي  
 جنته **قوله** خالها عن المسير **قوله** اي جنته **قوله** والشرط الثاني من ضرورة الاول  
 ان قوله في عدم المشروط **قوله** ان يكون الثاني من ضرورة الاول لا يقتضي ان لا يوجد الثاني بدو  
 كما في التزم العلم **قوله** ويجب الاستيناف لانه ان يخبر عن الاتيان به **قوله** وفيه انه على  
 هذا التزم لا يوجد احد شرط الكفارة فيفتي المشروط ايضا **قوله** لان ابقاء قبل المسير  
 اخذوا **قوله** ان ارادوا اتحادها بماذا فليس كذلك لعدم الاختلاف وان ارادوا استلزام خلافتها  
 وعندي ان الاختلاف من ضرورة التقديم وان ارادوا المسير باطلب حله لا يحسن المسير  
 ثم لابد من الظاهر بالتكفير علم انه طلب ان يقع كل سببه بعده بما حاله في وقوعه  
 كان مطلوب الحس بحسب ظاهر حاله من البدئية بالتكفير فلم يخل عنه ولم يوجد الشرط واذا  
 استأنف واخذه عنه يوجد الشرط بالنسبة الى ما بعده من المسير المطلوب حله فليتأمل **قوله**  
 وترك العود الى الكفارة **قوله** قوله الى الكفارة متعلق بقوله ترك العود **قوله** والجواب عن  
 قوله انه الى قوله فلا يتعدى الى قطع الشايع **قوله** لا يقال صحة هذا الكلام يستلزم ان يتطلى



السابغ اذا ولى غير الظاهر منها بالزهر ناسيا او بالليل كلفه بأكمله وقد صرح بخلافه  
 لان هذا الكلام داره سند المتع استلزام عدم فساد الصوم انتفاء قطع السابغ فلا ينعى  
 ان يقال لو صح اذا حصل لم لا يجوز ان يكون من الواضع التي يقتصر فيها على مورد لوروده  
 على خلاف القياس فليتناول قوله اي من غير الاعداد مراده المعدودات قوله فلا يجوز ان  
 قيمة اذا كانت اقل قدر **القول** اما اذا كانت اكثر او مساوية فيجوز كما في نظيره قوله  
 مبلغ قيمة نصف صاع من خضه لا يجوز **القول** يقع لا يجوز في الاعداد المنصوصة **قوله** لا لا اعتبار  
 لمعنى التعريف المنصوص عليه وانما الاعتبار له في غيره **القول** صغيره راجع الى المعنى وصغيره راجع  
 الى المنصوص **قوله** اما اذا اختلف الجنس في قوله لم **القول** اما اذا كان مشرقا او اكثر  
 فيجوز بطريق اداء القيمة **قال** المعنى ان يطلع عنه من ظاهره ففصل اجزاء **القول** قال  
 العلامة الزملي ثم في ظاهر الرواية ليس لما مور ان يرجع على الامر لانه يحتمل العجبة والتوقف  
 فلا يرجع بالشك وعن ابى يوسف انه يرجع ويحتمل قولنا لانه اذا ما ضرا انتهى وبهذا يتبين  
 ان تعليل المعنى المستند بقوله لانه استمر من معنى ليس كما ينبغي لعدم انتهائه على ظاهر  
 الرواية والاولى ان يعلى بقوله لانه طلب التملك منه حصة والفقير قاطع في اوله  
 فيتحقق تملكه ثم تملكه كالوديب الدين من غير من عليه الدين واره بقبضه فليتناول  
 المعنى في الاباحة ذلك كاني التملك **القول** كان الظاهر ان يقول ذلك هو الاباحة ويستلزم  
 التملك **قال** المعنى لو كان فيمن عشاها **القول** مستند كتاب الايمان ذكر ما بسبيل التزويج  
 وان لم تكن مذكورة في الجامع الصغير ومختصر القدرى لكن كان ينبغي ان يقول فيمن عشاها  
 وعشاها **والقول** فيهم او يقول لو كان احد فليما لان العشاء وحده لا يعتبر كذا في شرح  
 الاتحاف **قال** المعنى ان اطعم مسكينا ستيين يوما او اياه وان اعطاه في يوم واحد لم يجز **القول**  
 اختاره في الاول لفظ ان اطعم وفي الثانية لفظ الاعطاء ليعلم حال التملك في الاول والاباحة  
 في الثانية بطريق الاول **قال** المعنى الحاجة يتجدد في كل يوم **القول** فيهم من تعليل المسئلة الثانية  
**قوله** وقوله وهذا اشارة الى قوله لم يجز الا عن يوم **القول** ان ظهر جملة اشارة الى مجموع ما ذكر  
 من المسئلةين **بينا** بانهم التملك **قال** المعنى فقد قيل لا يجوز **القول** وذكر في المحيط وهو الصحيح  
 كذا في النهاية واليه يشير قول المعنى وان اعطاه في يوم واحد لان الاعطاء هو التملك  
 وفي التلويح ما يخالف ذلك لكن لا تعول عليه **قال** المعنى ان الحاجة الى التملك يتجدد

**القول** قال ابن القيم وروايتنا انصار المعنى بعد حكايه القولين على توجيه هذا القول  
 باختباره الا ان الاول احوط ونكتة جوابه منع كون التملك لما اقيم مقام الطعام اعتبر  
 ذاته من حيث هو تملكه بن كسب اعتباره من حيث هو اطعام لانه لما اقيم مقام الشيء اعتبر  
 فيه احكام ذلك الشيء انتهى ولك ان تقول فنصاره على توجيه هذا القول لانها وجه  
 القول الاول بحيث يتضمن جواب وجه الثاني عاقده تامل **قال** المعنى ان التزويج  
 واجب بالنسبة **القول** ولك ان تقول العدد ايضا منصوص عليه فينبغي ان لا يجوز اطعام  
 مسكين واحد ستيين يوما ويمكن ان يجاب بان نسبة امر الى المشتق يفيد علة الى اخذ  
 فاعلم ان المنصوص تعدد الحاجة وبه يتعدد المسكين كما فليتناول **قال** المعنى لا ينعى  
 من السبب قبله **القول** فذكرت **قال** المعنى قال محمد بن حنبل عنهما **القول** قال الاتحاف وعندى  
 قول محمد بن قنبر وبان وجه التزويج فراجع شرحه **قال** المعنى لهما ان النية في الجنس الواحد  
 لغو **القول** لا نسلم ذلك عن ابناهما شاكيا كما ينبغي بعد اسطر **قال** المعنى المؤدى بصريح الكفارة واحدة  
**القول** فيجب القول نظر الفقهاء ولكن يخرج عن العدة بيقين **قوله** وفيه بحث من وجهين  
 احدهما ان كل ظاهرا وجب **القول** الظاهر ان المضاف يقتضى كفاية كفاية **قوله**  
 واجيب عن الاول بان النية معتبرة في الجنسين لا فيما كان بمنزلة الجنين وهو جنس واحد  
**القول** فيه بحث فان لك ان تقول انها جنسان لا تختلف السبب والمخاطب كظهرين  
 نعم قد يتجدد السبب مع تعدد الكفارة كما اذا اطاه من فانه يلفظ واحد على ما تقدم  
 قبل الفصل ولا يمكن ذلك في ظهريين فامل **قوله** واما اطعام ستيين مسكينا **القول**  
 فيه بحث فانه لم لا يكون التزويج الحكمي بنية التزويج كما كفى التعداد الحكمي فيما اذا اطعم  
 واحدا ستيين يوما فليتناول **باب** اللعان **قوله** ثم لوب الباب باللعان **القول**  
 تسمية للكل باسم جونه **قوله** وحكمه حرمه الوطى والامتناع كافر عاين اللعان **القول**  
 وفي الكفاية لا يقع الفرق بنفس اللعان حتى لو طلقها في هذه الحالة طلاقا باينا ينعى كذا  
 لو كذب نفسه حرم الوطى من غير تجديد الكفاح انتهى **قوله** وتخصيص المرأة بكونها مرتكبة  
 فاذها غير مفيد كونه شرطان جانب الرجل ايضا **القول** قال العلامة الزملي هذا خطأ فان  
 لان من شرط اللعان ان يكونا من اهل الشهادة لانه شهادة وكونه من لا يد كاذبة كالزانية  
 لا يخل بهذا الشرط لان اللعان يجري بين الغائبين وانما شرط ذلك فيها ليشهد

فان من وجب عليه كذا في الظاهر  
 فاعتق عنه اوجه شريفة  
 كان له ان يجعل ذلك كذا

قال في اللعان اللعان مصدر راعى ساعى القياس  
 اللعان من اللعان كذا في كقولنا اللعان اللعان  
 مصدرين قيايين فاعلى هو من اللعان وهو



عنهما لان هذا التعذر لا يجب الا اذا كان التعذر عقيباً عن الزنا فكذلك اللعان لا ينافي  
 مقام حد قذفها وهذا لان من شرط اللعان ان تطالب المرأة بموجب التعذر وهو الحد  
 واذا لم يكن من يحد قذفها ليس لها بذلك فلا يتصور اللعان ولم يوجد في هذه الحالة  
 فلا يمتنع يمنع انتهى قال العلامة الامام كمال الدين ابن اللحام والحاصل ان المرأة هي المتعدرة  
 دونها فاختصت بالشروط كونها من يحد قذفها بعد استظهار اهلية الشهادة بخلاف الرجل  
 ليس بتعدرة وهو شاهد فاشترطت اهلية الشهادة دون كونها من يحد قذفها  
 انتهى قوله لو حكم الحاكم بشهادتهم جاز له او وكذا الحد وفي التعذر **قوله** سبب الحكم  
**اقول** وكذا اني جازيها **قوله** احبب بان اللعان قائم في قوله فغيره عليه ان جنبيات **اقول**  
 فيه كذا اذا الطاهر ان حكم نسائه في الاستدراك كان حكم ان جنبيات فينبغي السؤال في  
 بعد ثلثة اسطر **قوله** فانه لا يصير قاذفاً او مخالف لما مر **قوله** قيل هذا الحديث **اقول**  
 الفاضل هو الثاني **قوله** يجب عليه الحد **قوله** كيف يجب الحد والتعدرة غير محضنة بخلاف قذف  
 المحدودة في التعذر فانه لا ينافي الا حصان **قوله** لان له شهادة بعد العنى **قوله** فنعى هذا  
 ينبغي ان لا يحد الزوج التعاذف اذا كان عبداً او محدودة في قذف مع انه يحد الا ان  
 كلام على السند ان نص صرح به ابن اللحام **قال** المصنف يقول في الخامسة غضب الله عليها **اقول**  
**قال** الزبيري انما غضبت المرأة بالغضب لان النساء يستعلن العن كثيراً فلا يقع البهلاء  
 وتخاف من الغضب انتهى وفي الحديث انهن يكثرن العن ويكونن بالعبية **قوله** يعني قوله  
 السلا عنان لا يجتمعان اجماعاً في الاجماع **قوله** هذا دليل او غير ما ذكره المصنف كما لا يخفى **قوله** و  
 تنصيص **قوله** يعني في الاجماع يستلزم ان يقر **قوله** ووجه الاستدلال في قوله ولو قال عليه ايضاً  
 كان ادنى فصار **قوله** فيه كذا فان زعموا بثبت النسب بنفس اللعان الا ان يحمل كلامهما  
 على المنع والسند يعني لان ثبوت الحومة يستلزم ثبوت الزفة كما في الظاهر بل يستلزم ثبوت  
 الامساك بالمعدود واذا حصل على ما ذكرنا بطل وجه ترك المصنف ايضاً لعدم وفاء ما تقدم  
 بالطلب **قال** المصنف عليه قوله عليه السلام **قوله** فيه كذا فان الثابت منه عليه السلام توريث  
 على قوله ان امسكتها في طالق ثلث **قوله** احبب بان ذلك منصرف الى طلبه والتمه  
**اقول** الذي في كتب الحديث ان قوله عليه السلام لا سبيل لك عليها انما هو قبل سؤالي المهر  
 ولا يمكن الجواب قبل السؤال **قال** المصنف ان فعل النكاح ان يمسك اليد **قوله** فعلى من سئلت

المزود بالجملة وذلك هو معنى البابين وسيجيء وجه آخيه باب الغيب **قوله** لانها يكونان  
 متناعين **قوله** ان طهرت يقولون كونها متناعين **قوله** وجب عليه الحد **قوله** يعني بكلمات  
 اللعان كما يجي **قوله** فطلعت اهلية اللعان **قوله** بطلان اهلية اللعان انما يكون باقامة  
 الحد عليه لا بوجوب فقط وان صوب طرح نقطة اهلية من البين فليست مل وبقي بعد سقوط  
 ما يترك ما قلنا وما عرفت راجع الى قول المصنف تعليل قول المتدري فان عاود الزوج **قوله**  
 نفسه **قوله** الان وضع المسئلة هناك فيما اذا اكدت نفسه بعد قامة الحد عليه ومن  
 ليس كذلك وبهذا يظهر انه لا تكرار **قوله** فيؤخر عليه على الزوج مقصوده **قوله** وعندى ان  
 مرجع الغيبة من الباطن هو اللعان والاضافة لادنى ملازمة **قال** المصنف فان عاود الزوج  
 واكدت نفسه هذه الفاضل **قوله** في النهاية اذا لم يطلوها تطليقة باينة بعد التعذر قبل  
**قوله** قال في النهاية اذا لم يطلوها **قوله** لا معنى لهذا الكلام بعد تقبيل المسئلة بقوله بعد اللعان  
**قوله** بخلاف ما لو اكدت نفسه بعد ما لا عنها **قوله** واما اذا اكدت نفسه قبل التطليق واللعان  
 فانه يحد اذ في يغلب فذو سبب الحد لتعذر اللعان من جهة ولا مجال لذلك فقال اذا اكدت  
 بعد التطليق لان المقصود باللعان ما حصل كانه حصل نفسه فيقرر سببية اللعان تأمل  
 واسر المسئعان وبعبارة اخرى تعذر اللعان يقع من جهة نكاح الزوج الاصل كما سبق  
 وفي الاكذاب بعد التطليق حصل المقصود بالخلف فلا يصار الى الاصل **قوله** تكرار بقوله **قوله**  
 وفي ما قد مره في اول هذا الورق ما يتركه على انه لا تكرار **قوله** روي انه صلى الله عليه وسلم **قال**  
 ان جاء احدكم بارجع خمس الساقين فهو طلاق الى آخر الحديث **قوله** الا يصيب نصيبي **قوله**  
 وهو الذي يصير شريكاً في الحرة والارجع نصيبي الاربع وهو قليل من الخمسين وخمس الساقين  
 اي وقتهما بالحاء الممهلة المقنونة **قوله** وان جاءت برأسه بعد اجابا الحديث **قوله** الجاهل بغير  
 العظيم الخلع كما جاز **قال** المصنف انما يمكن الاصل قبل اقرار اي قبل الولادة وتذكير الغيبة كونها في ما قبل ان  
 مع الفعل **قال** المصنف الحديث محمول على ان عرف قيام الجبل بطريق الزوج **قوله** فيه كذا لان  
 محمول على نصيب الزوج الا ان يقوم دليل على كونها من الخصائص كما تقرر في الاصول **باب**  
 العندين **قال** المصنف فلما مر من مدة معرفة ذلك **قوله** او عن العندين اني يوتي بطشت فيه ماء بار  
 فيجلبس فيه العندين فان كان عضوه يؤول الى نقصان وينزوي علم انه لا عنه فيه وان كان  
 الا يؤول لا ينزوي علم انه عنين كذا في شرح الكاكي **قال** ابن اللحام لو اعتره هذا الزم ان لا يوجز

على السبب











مدة معينة فاذا باشره ولي الصغيرة والمجنونة قبلها لا يقع شرعا ولا خطاب للعبادة  
 فكيف ينزل من ربط المسببات بالاسباب بخلاف منعهما عن البس والطيب فان فعلها  
 المحس محكوم بكونه فلا بد فيه من خطاب التكليف بخلاف الاول فانه محكوم بعدم  
 ولا يتوقف على خطاب التكليف فلو اكلت من لبس الرغفر واغتسلت لا يلزم  
 لعدم التكليف نعم قد ثبتت الكافة في العدة خطاب عدم التزوج لحق الزوج فان  
 العدة بهذا المقتضى جرتان انتهى في قوله فلا بد فيه من خطاب التكليف بحيث لا يلزم  
 ان يكون الاول والى ذلك ان التزوج ببعض النهار لقضاء هو الجها جائز **اول** كان المهر  
 هو وجه الطلب المعاش والخوف للسؤال عما يتقيا من امر بينهما فذلك فان المذهب ان  
 الزوج يضرب المرأة على الخروج من منزل بلا اذن الا ان احتاجت الى الاستئذان  
 حادثة ولم ير من الزوج ان تستغنى لها وهو غير عالم فليست له ذكرا من المهر في آخر  
 القسم **قوله** ورعاية الواجب **اول** بل رعاية الواجب واجب **قوله** واذا  
 مضت كانت مسافة **قوله** في الغلب والافجوزان لا يكون بين مصرها ومكة مدة السفر  
 قالوا في ان يعمل ما يشي تلك الصورة **قوله** ولان نفس الخروج صريح بالاتفاق **اول**  
 فيما اذا كان في مصر وكان بينهما وبين مصر ما اقل من مدة السفر الا ان الامام ابا حنيفة يقول  
 هو بناء على الخروج الاول لانه انشاء الخروج وفيما نحن فيه يكون منسبة السفر فقدر **قوله**  
 وقوله وهذا عند اشارة الى كونه اقوى **اول** يعني سلنا ان ليس مباح كونه يرضى لها  
 بعد فان قيل المباح في كلام المصنف المرفوض بعد فلا فرق بين التكتين لا اتحادهما  
 قلنا لا نعم انه بمعنى المرفوض فانه اذا كان بينهما وبين مصر ما اقل من مدة السفر وكانت في مصر  
 مباح لها ان تخرج وتزوج الى مصر ما فحل الاول في ذلك فتأمل **باب** ثبوت النسب **قال**  
 المص ومن قال ان تزوجت فمئة في طالق **اول** وفي الوفاة من قال لها ان تكفني اني  
 طالق فتكفي فولدت لنفس سنة منذ تكفني لانه نسبه ومهر ما انتهى وقال العلامة صدر  
 في تعليقها لانه لا يبعد ان الزوج والزوجة وكلما بالكلام والوكيلان ككتمان في ليلة معينة  
 والزوج وطها في تلك الليلة ووجد العلوق ولا يعلم ان النكاح مقدم على العلوق او موافق  
 فلا بد من القول على القاطنة على ان الزوج انه لم يكن على هذه السنة وانه لم يطأ في تلك  
 الليلة فهو قادر على اللعان فلما لم ينف الولد باللعان فليس علينا نفي عن النواش مع تحقق

الا مكان انتهى وفيه كذا وكيف يقدر واللعان لا يتم به ثم من شرط اللعان قيام الزوجة  
 وهي مطلقة عقيب النكاح **قوله** قرن بفعل غير مستد **قوله** يعني التزوج **قوله** فهو احو  
 كان الظاهر فهو ولده ولعن ذكره لان على سبيل التوقيل **قوله** وبدون ذلك لا يثبت  
 النسب **قوله** اشارة بقوله ذلك الى اللوطي **قوله** واما ما ولدت لاول منها فلا يثبت النسب  
 الى قوله ولم يتحقق بطلان هذا الحكم **اول** وانت خبير بان تعيين وقت الطلاق ونحوه  
 من وقت النكاح سيما بعد شهر وليس فيها كمال زمان ما يقتضيه هذا الموقفات  
 بل تعذر فليست **قوله** والطلاق الواقع من حيث الظاهر **اول** فانه كان مبنيا على النكاح  
 فاذا بطل بطل **قوله** وفيه نظر لانه لا يقع **قوله** الظاهر ان حاصل كلام المصنف دفع النكاح  
 بين مقتضى الاحالة الى اقرب الاوقات وبعدها فاورث التردد والشك فان الاشياء  
 في الدارحة مستحب لتباعد التناكر وليس من السنن التي يستحب تاركها هو ان الشفاعة  
 فلا يتعين به الاحالة الى الابد فليست **قوله** انما نقول الزوج انه لم يطأ في العدة اذ  
 لو طأها ثبتت الرجعة **قوله** ان زواجه لا يكون الا بشهود فيكون امره مشهورا فكيف  
 الاول لانه لا يخفى وبسته فلا يعلم الا ببلد فليست **قوله** وفيه نظر في قوله بل هو التزم السوا  
**اول** لان تمام الدليل احتاج الى مقدمة اجنبية **قال** المص لان وطأ ما هو **اول**  
 والظاهر من حال المسلم ان لا يترك الحرام **قال** المص فان كانت البسنة صغيرة **قوله**  
 وفي البسنة لا قل منها والاحد وثان باعائه حلال وطأه في العدة لان في المطلقة طنا  
 والمختلعة اذ لا مشبهة في المحرك لاني لطائف ان اشارات لابن قاضي مساوئة تامر في  
 العبارة فانه غير ما ذكره المص **قوله** وانا قال ولم يبرأ بقضاء العدة لانها اذا اقرت **قوله**  
 فيه شيء بل الظاهر ان يقول ما قال ولم يبرأ لانها لو اقرت باقضاء العدة بالاشهر ثم جاءت  
 بولد تسعة اشهر من وقت الطلاق لم يبرأ بالاتفاق **قال** المص ولما ان لا نقضه عدتها  
 جهة معينة **قوله** بخلاف الكبيرة فان لا نقضه عدتها جهة اخرى كما يجي **قوله** واذا ولدت  
 المعقودة عن طلاق باين او رجعي ولدا وقد ذكره الزوج لم يثبت نسبه **قوله** **اول** وكذا  
 معتدة الوفاة ثم ان النكاح الورثة كان نكاح الزوج **قوله** لان النسب اذا كان ثابت **قوله**  
 هذا فاحصره **اول** ان بعضهم في هذا قولنا ان النواش قائم بجمع صورة قيام النكاح **قوله**  
 الى اقر جميع الورثة او جماعة منهم يقطع الحكم **قوله** الظاهر ان لا يفيد الورثة هنا بهذا



العتيد فانه اذا كان المصدق رجلا واحدا او امرأة واحدة ثبت نسبه في حق الارث  
 وموضع التثبيد في كلام **قال المصنف** فان كانت معتدة عن وفاة فصدقا الورثة  
**او** لا يقرها ويشهد لذلك قول المصنف **قال المصنف** فانه لو اقرها ان ولد  
**قال المصنف** اذا تزوج الرجل امرأة فجهت بولد لافل من سنة اشهر منذ يوم تزوجها او  
 لفظ يوم مستغنى عنه **قال المصنف** اللعان انما يجب بالعتق **او** بالعتق الثابت في  
 ضمن نفي الولد لا يثبت الولد من حيث هو نفيه **قال المصنف** فانه يصح بدونه **او** وان انفرد  
 هنا وقوعه في ضمنه **قال المصنف** لان الظاهر بشهدها **او** لو اقرها لم يقر لانها تدعى صحة  
 لانها اذا كانت حية من الزنا يبيع النكاح في الصحيح **قوله** واعترفت بوجهين احدهما ان  
 المرأة لا **او** هذا الا عراض معارضة والثاني معارضة ايضا ثم قوله ان المرأة  
 العلوق يبيع سند العلوق من الزوج **قوله** واجيب عن الاول بانه معارض في **او**  
 يبيع في دليلنا في المعارض **قوله** يرجح التثبت **او** اي ثبت النسب **قوله** فان  
 نكاح الجدة فاسد **او** ان كان من النكاح فبالجماع وان كان من الزنا فعند بعض  
 ائمتنا كما سبق لكنه صحيح في الصحيح في التثبيد لا يثبت **قوله** فان قيل وجب **او**  
 معارضة وكان الاولى ان يأتي بدليل عدم التحريم **او** لا **قوله** انما دعوا ما عساه **او**  
 بما يقولان ايضا انها تدعى الحنت والشاهد بنبه كما يعلم من تعقيبها للسئلة الثانية  
 في يثبت ان يقر كلام الامام بغير ما قرره الشارع ولا يحل كلامه على تعقيب **قوله**  
 والحنت ليس من ضرورات الولادة **او** مطلقا او في هذا البين والاول مسلم  
 الكلام فيه والثاني ممنوع **قوله** فلا يظهر في حق الطلاق **او** بل يظهر في حق الصناعات  
 المحضة **قوله** وان قيل ان يقول كلاما مائة **قوله** والشئ اذا ثبت ثبت جميع لوازمه **قوله**  
 للشرع ولاية قد ثبت امور في حق بعض الاشياء ولا يثبت في حق بعضها ولا يظهر ان  
**قوله** انما كان بالنظر الى الآية الاولى **قوله** بين قوله تعالى وحده وفصله ثلثون شهرا **قوله**  
 وهما بالنظر اليها والى اخرى **قوله** بين قوله وفصله عامين **قوله** وجاز ان يكون  
 الآية نظر الى ذاتها مفيدة الحكم وبالنظر اليها والى غير ما مفيدة الحكم **قوله** فتأمل **قوله**  
 تأملنا فلم يتفهم لنا اندفاع الخالفه فانه حصل هنا كون المدة المذكورة في الآية الكريمة  
 جوهريه وليست بالجزئية الفصل امر اسوأ ثم عد الى الآية اخرى فثبت بها ما اصاب

المحقق في المسألة  
 فان قلنا بوجوب الاقرار  
 في كل حال **او** انما  
 استثنى من ذلك ما قلنا  
 بقوله في الطلاق المعلق

من تلك المدة ليتبين مدة الحمل ثم لا يمكن ان يرد بكلام واحد معنيين متقابلين في  
 الطلاق واحد كما لا يخفى **قال المصنف** من تزوج امه فطلقها ثم اشترى ما كان جازا بولد  
 لا قبل من سنة اشهر منذ يوم **او** **قوله** لفظ يوم مستغنى عنه **قال المصنف** اما اذا كان اثنتين  
 ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق **او** **قوله** قال الاثنان فيهما لانهما ربما ينفرد  
 ان الطلاق اذا كان واحدا يثبت النسب فيه الى سنتين وليس كذلك لان  
 النسب في البابين يثبت الى سنتين من وقت الطلاق وان لم يدع اثنتي ولا يثبت  
 ان المراد هو ان المعبرة في الطلاق البابين وقت الشراء فانه اذا مضى من وقت اقل من سنة  
 اشهر فجهت بولد بحكمه وان جهت تمامها لا يحكم وان مضى من وقت الطلاق سنة  
 اشهر واما اذا كان الطلاق ثنتين فالمعبرة بمضي المدة من وقت الطلاق لا من وقت  
 الشراء فليتأمل فان ذلك ينضم من كلام المصنف **قوله** ورد بان لا يتم **او** صاحب الرد  
 الاثنان في باب الولد من اقر به **قوله** وان لم يكن له ام بالنسبة الى **قوله** يبيع  
 المار باسطر وهو قوله فان لم يكن له ام بان ماتت او تزوجت باجنبي **قوله** وان  
 لم يكن لعصبى امرأة من اهل بيته فاختصم الرجال **قوله** يبيع فاختصم فيه الرجال **قوله** الا ان يكون  
 الولد ذورحم سوى الام فيجوز على قضائه ثلثا بقوت حق الولد اذا اصابه  
 لا شفقة لها عليه **قوله** وفيه ان غير ذي الرحم المحرم لا يلزم ان يكون اجنبيا وجوابه  
 لا يخفى **قال المصنف** ويخاف ان يات الكفر **قوله** قال ابن اللحام ويروي بالنسب ايضا  
 معنى ان يخاف مشركه **قوله** لا يثبتك او يفضي في حق ولكن هذا في الاول  
 انتهى والموجود في نسختنا هو **او** **فصل** واذا ارادت المطلقة **قوله** ويجوز ان يات  
 لا حاجة الى قوله لان التزوج في بده يصلح دليل على التزام النكاح فيه **قوله** ولا يخفى عليك  
 ما فيه مع انه مخالف لما يذكره المصنف وجهه ما في محققه القدرى ان التزوج في دار الغربة  
 التزاما للملك فيه عاقل فاقبل في جوابه **قوله** واقول ان ثبت في الحرمي **قوله** فيه تأمل **قوله**  
 وفيه نظر لان الحرة بالتزوج **قوله** فيه ان الوض وقوع العقد في دار الحرب فكيف  
 يثبت النظر **باب** النفقة **قوله** النفقة في الشرع الا درار على الشئ ما به بقاؤه **قوله**  
 فان المضاف ذكره في كتابه يوضح لها نفقة **قوله** بين القاضي يوضح لها نفقة **قوله**  
 والحديث لا يعارض الآية لكونه من الاحاد **قوله** لا يبعد ان يدعى شهرة **قوله** فالحق



ان الحديث تفسير لقوله شاه على الولود له زفن وكسوتين بالمعروف فيكون  
تح بين الابنين **قوله** من يامل في كلام المصنفين له عدم مطابقة هذا التفسير للشرع  
فانه ينادي على ان لا معارضة بينهما **قوله** مستحق بالكلية وهو الجلاء **قوله** انظر الى  
ما ذكر في اواخر باب العنان ان يقول هو التمكن من الجلاء **قوله** وهذا لان وجوب  
الحاجة **قوله** فنعى هذا لا يكون عوضا عن الملك **قوله** وفيه نظر لان الدليل يقبل العنان  
وفيها كذا لان مع قيام المنع من قبل سبب الرزقة النفقة وانما يستحقها الاولاد  
فيما شرط استحقاق النفقة ولم يوجد **قوله** المهر وفائدة ان مراد سنده **قوله** وبسبب  
له فائدة اخرى بعد سقوط **فصل** على الزوج **قوله** المهر قبل لا يمنع من الخروج الى  
**قوله** وفي مجموع النوازل فان كانت فائدة او غسالة او كان لها حق على آخر ولا خلاف  
حتى يخرج بالاذن وبغير الاذن **قوله** على هذا ما عدا ذلك من زيادة الاجانب وعيادهم  
والوليمة لا ياذن لها ولا يخرج ولو اذن وفوجت كائنا عاصيا ومنع من الحام **قوله** قال  
الحام **قوله** وقال النفقة ومنع من الحام خالف قاضي خان قال في فصل الحام من فداءه وخول  
الحام مشروع للرجال والنساء جميعا **قوله** اخرا قال **قوله** لتبين طريق اثبات الحق **قوله** اي  
عند القاضي **قوله** لعدم اثباته **قوله** اي لعدم امكان اثباته **قوله** واجيب بان  
القاضي في قوله بازائه ملكة **قوله** وفيه اعتراف باحتياج ما ذكر في مقام التعديل الى مبنية  
لنعم **قوله** بالانفاق عليها بالبيينة **قوله** وفيه كذا لان عدم انفا ان طريق اثبات الحق  
منحصر في اقراره والجواب ان مراده بالبيينة هو اقرار المودع **قوله** وقوله هذا اي ما ذكرنا  
من جواز زمن القاضي **قوله** للرؤية او الوالد **قوله** على تقدير اعتراف المودع او المضارب  
او المدعيون بكل الاربع او علم القاضي بذلك وهذا معنى قول المصنف كذا لا يخفى **قوله** استثناء  
المسروط **قوله** قوله المشروط منه الامتناع **قوله** المهر بكونها بائنة اعطاء النفقة نظرا  
للقائب **قوله** وفي غاية البيان ولم يحتج الى ولا ابراهنه منها انتهى وفيه كذا لان براد  
الابرا في صورة الاختلاع **قوله** المهر ما غيرهم من الحام نفقتهم لما يجب بالنفقة **قوله**  
قال تاج السريعة يعني ان الاداء لما يجب به اما نفس الوجوب فتثبت عندنا انتهى والى  
فليس للقاضي ايجاب ما لم يكن اوجبه الشرع لانه يكون قد شرع وليس لك تغيير سؤله  
**قوله** وفيه نظر سبب **قوله** يعني سبب ان بعد وقتين ولعل وجه النظر انها ثابتة بالذکر

النفقة وهو قوله شاه على الوارد مثل ذلك فخر في الشافعي لا يفتد به كخلاف  
ابن المسيب في التخليص بالكلية وخلاف الشافعي في حل حتر وك التسمية عامدا وسبب  
الشارح ان الآية وليست قطعية في ذلك العنان **قوله** المهر ولم يعلم القاضي **قوله**  
ولو علم القاضي بالزوجة دون المال واعترف للمودع بالمال دون الزوجة ينبغي ان  
يؤمن النفقة ولم ار بعد عاب المسئلة **قوله** يعني في الصور بين **قوله** بل ذلك في الصورة  
الاولى واما اخرا متراها في الصورة الثانية فيجب ايضا عقوبة **قوله** ومنها ما اذا لم يكن الرزق  
**قوله** فيه تسامح والمهر اذ ظاهر **فصل** واذا طلق الرجل **قوله** المهر اما الرجعي فلا  
الكلية بعده فان **قوله** فيه ان الزوجة رائنة عند الشافعي لوجود القاطع على ما مر في اخر  
باب الرجعة **قوله** والدليل على انه في المطلقات آخرة الآية وهو قوله شاه في بعض جملات  
والنفقة في غير المطلقات غير معيانية **قوله** فيه ان مفهوم الغاية فيه معبرة عند الخفية  
على ما سيخرج به الشارح في كتاب البيع وان صح غير بطلان الاول وان يستدل  
برجوع الصغير الى المطلقات فان سبب النفقة فيهن ان ان يكن المراد الزم **قوله**  
وبكونه ان يقال استدل بالآية **قوله** يابن من الحول على ذلك قوله فيما سبب اني اما الولد فلا  
النس **قوله** لا يقبل الاشارة **قوله** فيه تأمل قوله وان كان معناه ان مراد هو الظاهر كان  
محو لا على التذنب **قوله** ان المراد بالوجوب والتعبد لا بد من دليل وان اصل هو الوجوب في  
النفا **فصل** وعلى الرجل ان ينفق على ابوه واجداده **قوله** لم يذكر للمصنف هنا  
ان الاب اذا كان قادرا على الكسب هل يجبر الولد على الانفاق عليه او لا قال شمس الآمنة  
الشرعية اذا كان الاب كسوبا والابن ايضا كسوبا يجبر الابن على الكسب والنفقة  
على الاب وقال شمس الآمنة الحلواني لا يجبر على ذلك واعتبره بنو الرحم الحرم ووجه الفرق  
في العناية وغيره واختار المصنف ذكره الشرعية كما سبق بعد سقوط **قوله** المهر واما الاب  
والجدات فلا نفق من الاباء والامهات **قوله** فيفتنا ولها النص وفيه نظر فانهم في  
الامان فيما اذا كانوا آمنوا على اربابنا صرحوا بعدم دخول الاب جادا لعدم انشغال النفقة  
**قوله** لو وقعت المساواة **قوله** فيه تأمل **قوله** فحل ذلك على اهل الذمة **قوله** فيه ان  
ام سعد لم يكن ذمية ثم سجي في كتاب السير ما يخالف ظاهر **قوله** والمعتول **قوله**  
فيه ان ذلك ليس ببدل اخر بل انظر الى حكم تعليق الشارع ايجاب النفقة بالزوجة المحترمة



متعبا بالارث وعتق الغريب بها **قيد** **قوله** قلت في قوله والفني لا يجب نفقة  
 والده فلا يشترط كماله **قوله** فكان الحال في التقييد بالمحدث فان اجماع المصنف  
 متعبا **قوله** فان ذلك لا يشار الى البعيد **قوله** لا الى الغريب الذي هو المخرج عن العتق  
 على ما فسر ايضا **قوله** اوجب بان نفقة ذي الرحم **قوله** في الجواب قصور فان  
 وجوب النفقة معلق بالقرابة المحمية المورثة وليست ذلك بموجود في الحال مع وجود  
 ابن العم قال طهران يقال ليس المراد الارث بالنقل فان ذلك بعد موت المفقود  
**قال** المصنف ان النصاب نصاب حرمان الصدقة **قوله** لا كادى من ابى يوسف  
 قيل يمكن في شرح الكفر لان ما اظهر ان اليسار هنا مقدر بنصاب حرمان الصدقة عند  
 لانه هو العتق لوجوب المواساة عليه في الشئ كصدقة الفطر انتهى **قوله** وهي مؤنة من كل وجه  
 اولى **قوله** في بحث فانها صدقة ايضا على ما دل عليه الاخبار الصحيحة والجواب ان المراد ان  
 المؤنة والابناء كونها عبادة بالنسبة بخلاف صدقة الفطر وسبب من المصنف في كتاب الجاه  
 انها ليست عبادة والمراد ما ذكرنا **قوله** من حيث ان منفعة البيع يعود اليها وهو الظاهر  
 الا يرى في قول المصنف بخلاف غير الاب من الاقارب **قال** المصنف في حقه ان الاب والابنة  
 في مال الغائب **قوله** قال الامام الزمخشري في المسئلة نوع اشكال وهو ان يقال اذا كان الاب  
 حال غيبة ابنه ولاية المخطأ اجماعا فالان لا يخرج من البيع بالنفقة عندهما او بالدين عند المكل  
 انتهى جواب الاشكال الاول ظاهر فانما يفرق بين البيع للمخطأ ثم لا نفقة والبيع بغير  
 الانفاق وجواب الثاني يظهر من تور الاكثر فقل **قوله** لا نأقول الانفاق بعد وجوب  
 النفقة وفي الحال لم يجب فلا تعارض **قوله** في بحثان الاول انه اذا وجب بغيره القاصي وان  
 في الاستدانة ينبغي ان لا يكون البيع على ما قرره والظاهر خلافه **كتاب العتق** **قوله**  
 المصنف شرط الحرية لان العتق لا يصح الا في ملك **قوله** ان تقول بعد قوله في ملكه لا يحتاج  
 الى شرط الحرية والجواب ان اشتراط الحرية مقصود بالافادة ولذلك لم يكتف بمعلومية  
 صحتها **قوله** وتفسيره في النفقة **قوله** اي تفسير العتاق بمعنى العتق فيه استخدام اذا  
 المراد من لفظ معنى الاعتاق كما لا يخفى **قوله** وسنأورد في الكافر عنه كما اذا اشترى  
 الكوفي **قوله** لم يزل في الجاني عنه في هذه الصورة بل عتق لا رافق كما في كتاب السير  
 وذلك لان عنه فيما اذاهم من ادم او ظهر عليها كما في ايضا **قوله** وشرط كون المفقود

حرا **قوله** فيه استخدام ايضا **قوله** الا يرى ان صبي الوافر يورث من له **قوله** لعل المراد الصبي الذي  
 كان في يد صاحب اليد قبل ان يعبه عن نفسه والا فالصبي المعب عن نفسه في يد نفسه كما  
 استفت عليه في كتاب الشهادات **قوله** فالجواب انه ليس يلزم من قوله فان الملك  
 يرسل بالبيع قبل التسليم واليد باقية الى ان يسلم **قوله** قال المحقق الشيرازي يعقوب بن  
 فيه كلام فانه لم لا يجوز ان يعتبر العتاق بين ذوال اليد والاعتاق فان ذوال اليد  
 لا يورث الاعتاق فان قلت ان الاعتاق ازاله الملك عند اقصائه **قوله** قلت نعم لكنه  
 ازاله مخصوصة ولو سلم فلا يفتخ الكلام في قولها وليس في المسئلة خلاف سمع من الصور  
 في الجواب ان يقال ان لفظ المستعنف في حق العتق بما يجزى العتق بجاز اذا كان اصل منفا  
 منافيا سواء كان في النفقة بسبب العتق او بسبب اخر فلا ضال العتق بغيره مع البينة  
 كما في السبيل في عليك واما ان لم يكن منافيا كما في لا يملك عليك فلا عدم الضرورة فتأمل  
 انتهى وفيه بحث فان المحقق المستفاد من قوله انها بغير العتق لا يمنع لانه من دليل في  
 لا يمنع والعتق من محكمات كلامه وفيه تسديد عليه ثم في جواب الشارح بحث من  
 وجه آخر بان يقال كذا في ذوال السبيل ليس يلزم لانه ملك فان الملك يرسل بالبيع  
 تسليم البيع والنسب والبيع سبيل من حيث البيع الى ان يسلم الثمن وجوابه ان السبيل  
 لازم للملك وفيه ملزم من ثبوت نفقة المصنف لان المصنف لا يملك المالك بغيره **قوله**  
 منافق لقوله لانه يفتخ في السبيل بالبيع والكتابة **قوله** كذا في بعض الشروح **قوله** يعني شرح  
 خارج الشريعة **قال** المصنف ان كلام محال فيه وبلغوا **قوله** بر عليه هذا السيد لان يقولوا  
 فرقة بين افادة الملك الشرعي وغيره والكلام المحال لا ينفذ ولا يثبت **قال** المصنف في باب  
 في وصف يلزم من طرق الجواز **قوله** نعم لان اعتباره شكل منافاة في الاستعارة الا ان  
 يجعل مثل هذا سدا مجازا او جوازا في التلويح **قوله** اوجب بان البينة في **قوله** فيه ان الاخرة  
 حقيقة في الجاهلية في صلب لورحم على ما صرح به مجازا في غير ما **قوله** والفرق بين التكتات  
 المذكورة بان في الكتاب ان في وضع المناسبة والظاهر السند بان الانفاق اثبات  
**قوله** بعد ما تبين بالدليل الذي نقل من الشافعية ان الاعتاق استقاط لا وجه لهذا المنع  
 ثم يبيح الترمذ على هذا كون الاول اقوى **قوله** ومن ملك ذارحم **قوله** وولد له  
 من مولاه **قوله** فيه منى فان العتق بدعوة المولى كما لا يخفى **قوله** والرحم في اصل وعاء الولد

لا يخفى ان النفقة في ذوال اليد لا يورث  
 يكون منفاة ان كانت على وجه  
 في بيع ذوال اليد من امة العتاق  
 الاعتاق ازاله الملك



ومنه ذوالرحم الله فيه شيء **قوله** واجب بانه دليل اصحاب الطواجر وليس يصح **قوله** المراءى  
صحة كونه دليل لا نفى صحة الحديث **قوله** وكل ما ينفية القياس لا يلحق به شيء آخر بالقياس **قوله**  
ولا يبعد ان يعكس فيقال كل ما ينفية القياس لا يلحق به بدلالة النص وكل ما لا ينفية لا ينفى  
فيه بالاسناد لا الى ما ينفية **قوله** وجبت النفقة وحرم النكاح **قوله** لا يلحق به شيء علم بان  
القرابة في جنس هذا الحكم وهو حرم النكاح **قوله** فان رافع الاله يرفع الاله في **قوله** او يحل  
ويكون جوابه بانه من المصنف في فصل وعلى الرجل ان ينفق على ابوه في نفقة **قوله** ولا يجب على  
نفقة اخيه المسلم **قوله** لان المكاتب ليس ملك تام **قوله** فينه كمت فان لم يكن ان كان  
كاسبي في كتاب المكاتب فلو صح هذا الكلام يلزم ان لا يكون فليتنا **قوله** فيجوز بقاء كذا  
الا ملك بعد وجوده وبها **قوله** الكلام في عتقهم بالزوج البينا فليكن يلزم ان لا ينفق  
قبل ثبوت عتقهم فليتنا **قوله** واعتبر من عليه بانه لو لم يعق ان لا يجازي بغيره وهو لا يجوز  
الهيئة **قوله** الا ان نسب النسبة السؤال **قوله** في خلاف البنية **قوله** المصنف لو اعنى المحل  
صح **قوله** قال في الكافي ولو اعنى المحل على مال بان قال امته اعتقت ما في بطنك على الف درهم  
فقبلت انتى وفيه كمت **قوله** وفيه نظر ان من المصنف **قوله** او قال المحل في التبرع يعقوب  
بان من المصنف حتى ثابت لام سواء كانت قبل الولادة او بعد ما يجوز ان يكون رجحا  
لجانب الام والكلام في ترجمته فيتم كالا ينفى انتى وفيه شيء **قوله** المصنف في قوله  
قال ابن الحارث الولد يعقوب **قوله** او قاله في النكاح بان ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن  
الا حوالا انه يعقوب مملوكا ثم يعقوب كما يعطيه ظاهر العبارة وفي الميسر الولد يعقوب **قوله**  
المادر انتى ولو اوجبته العبارة على ظاهر ما لم يتفرع على ما سبق كالا ينفى **قوله** المصنف هذا  
هو الاصل **قوله** او ان يكون الولد مملوكا من ماء الولد بان يكون له دخل فيه هو الكثير الغائب  
وان كان يقع خلافه فليكن يعقوب **قوله** او قاله في النكاح بان ابراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن  
ترجيح جانب الام فليتنا **قوله** جواب عما يقال من ترجيح النكاح اليه بعد النكاح **قوله** او  
لا بد لنا في التعارض من وجه يتسبب به وليس يظهر **قوله** وفيه نظر ان العلم يكون الولد  
رقيقا بتزوج الامه انما يكون بعد ثبوت هذا الحكم في الشرح وكلامنا في شرعيته **قوله** او  
عليك ان يتم الحكم بعلمه بعد شرعيته **باب** العبد الذي يعقوب بعضه **قوله** او اعان  
البعض عن اعان الكل لكونه مختلفا فيه **قوله** او ان اعان الكل افضل واكثر ثوابا

اكثر وقوعه **قوله** في جاز ان يبيع ويب **قوله** او ينفى عنه **قوله** او ثبت بعضه **قوله** او ينفى بعضه  
**قوله** الا اعانوا اثبات العتق بانه الملك وهو الوصف **قوله** او هو رافع الملك **قوله** المصنف  
وحكم العتق ما يدخل تحت ولاية المصنف **قوله** او لا يرى المصنف الذي له حكم العتق **قوله**  
يدخل في حكم العتق من اضافة الصفات الموصوف **قوله** ان الاعان عتق على رافع  
قوله بانه انما يكون على الملك **قوله** او فيكون الاعان حيا مجازا في الازالة التي هي سبب كالا ينفى  
لم يوجد اثبات العتق ولا هو بقدر عليه **قوله** ولا عليها **قوله** لم يجد الجواب به مذهب الكوفيين  
**قوله** ونور الآخرة الاعان **قوله** او قاله في حقيقته **قوله** باعبار العتق لانه لا ينفى **قوله**  
فيه ان العتق لم يحصل بعد **قوله** المصنف ان اضافة الى البعض فوجب ثبوت الملكية  
في كذا **قوله** في كمت فان لم يدر ما قرره انما خلاف ذلك ولعل هذا مستغنى عنه ويمكن في  
اثبات المطلوب ما كان بعينه مملوكا وبعضه غير مملوك كان كالمكاتب **قوله** وهو وقت  
اداء البذل **قوله** في كمت وانما هو وقت **قوله** في كمت لو مات المستول عتق من جميع ماله  
او لو مات المديون عتق من ثلث ماله **قوله** المصنف في الثاني قوله عليه السلام في الرجل عتق  
غنيمة ان كان غنيا ضمن وان كان فقيرا سعى في حصته الا فرقه والقرية ثلثي الشركة  
**قوله** واجاب صاحب الكافي في الحديث بيان ان الضمان يجب على العتق غديا  
وذا لا ينفى وجوب السعاية على العبد لو صنف التخيير فائدة القسمة في نفي الضمان لو كان  
غنيمة انتى واعتبر من عليه بن الحكم بان هذه القسمة كما ينبغي في الضمان لو كان فقيرا ينبغي  
الاستعفاء لو كان موسرا يعين الجهة التي ينبغي بها ملك الا فائدة واجاب صاحب الغنا  
ايضا بان النبي صلى الله عليه وسلم قسم على وجه الشرط والمعلق بالشرط يقتضي الوجود ولا يقتضي العدم  
عند العدم فجاز ان يثبت السعاية عند وجوده والدليل ان كان موسرا وقد فني ملك على  
ما ذكر من وجه ان ينفى انتى وفيه كمت **قوله** ولكنها ترك القياس بالحديث **قوله** ويمكن  
ان يقال ترك القياس التعارض فقام وفي الكافي فضل بالقياس في المالكين يكون علما بها  
**قوله** اجيب بان النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** في كمت **قوله** وقد قدمناه جوابا للسؤال **قوله** او  
ما تقدم في ذلك الورق وهو قوله قبل عليه **قوله** واجيب بان عسرة العتق يمنع وجوب  
الضمان **قوله** واجيب بانه لما كان من اعتقاد كل منهما **قوله** وكذا ان تقول من ابن علم  
ان اعتقاد كل منهما ذلك فيجوز ان يكون خبره غير مطابق لاعتقاده لا يقال وضع المسئلة

قوله

وجه







ما يتأخر من وجهه كمن لا عتاق انما فالحصا الحقة فيغلب جانب عدم الافساد والنجاسة  
على جانب الوجود فكذلك استعما العبد فانه ضمان الاعتباس لا ضمان الافساد  
**قوله** وقوله والاولا بين العتق والمدرى بين عصبة المذبر او افه كفت **قوله** كما اذا  
المشترى على البائع انه اعتق المبيع قبل البيع **قوله** قبل متعلق بقوله **قوله** والاولا  
بالنسب لان الم لا يرتد بالرد **قوله** فان قيل العتاق ايضا لا يرتد قلنا نعم والاعتق  
فيه ايضا غير مسلم بل المترى اخذ باقاره فاسأل **قوله** المعنى فلا يمكن ان يجعل المترى كالسنة  
**قوله** لا يقال التشبيه من بعض الوجوه كاستناع المبيع لانه يتفرع عليه **قوله** فيمنع الحقة  
**قوله** المعنى هذا هو دلالة التقوم **قوله** افه كفت لان ابا حنيفة يقول بل هذا هو دلالة  
الملك وهو غير التقوم ثم اعلم ان في تقويم الم الولد روايتان عن ابي حنيفة كما سيجي  
في كتابه العبد المشرك من العتاية وغيره **قوله** منها انه اذا مات احداهما **قوله** سيجي  
في آخ الباب ان بدل الكتابة لا يفتقر وجوبه الى تقوم ما يتعارف في تزويج هذه المسئلة  
على التقوم كلام **باب** عتق احد العبد **قوله** ثلاثة ارباعه **قوله** او فاعل عتق **قوله**  
يتحقق فيه الاستنباه بصفة الاستمرار **قوله** سيجي ان الكلام في السمة على الاشكال **قوله**  
فان قيل يعني ان يعتقوا ولا سعاية عليهم اصلا **قوله** ولا سعاية عليهم مطلق  
وقوله لان العتاق لا يتجوز لا يبيده فان كل واحد منهم يكون عند صاحبه واما ديون الم  
في دينه فليست له فانه يمكن ان يجاب ان المراد هو السعاية للخاص من الرقية الا يرى له  
وجه الفرق عن ابي يوسف حيث جعل كل من العبدتين محلا للعتق والى قولهم لا يتجوز في  
الطلاق مع انه ابعد عنه من العتاق لكونه محل الاجتهاد فيه **قوله** اجيب بان العتاية  
**قوله** ورد هذا الجواب في فتح القدير فاجبه ان شئت **قوله** لان ثبوت ج بطريق وما  
لكذلك لا يتعدى موصفا **قوله** المشي اذا ثبت ولو بالضرورة ثبت لجميع لوازمه ومن  
لوازم العتاق عندنا ان يسرى ولا يتجوز بغير ذلك بملاحظة ما ذكرناه في تعليل عدم  
تجوز العتاق **قوله** كانت اجنبية **قوله** اذا الكلام في الطلاق قبل الدخول ولا عدة  
عليها **قوله** لا يراجعا الا احدى الاوليات **قوله** بين الثانية **قوله** المعنى طلاق جوازا  
الكتاب **قوله** مجرد الطلاق لا يمكن لانه يصرف الى الكمال فالماثل في ملاحظة المعنى **قوله**  
ولم يثبت الرواية عنه مكتوبة **قوله** بين في الاصول **قوله** قبل التسليم بسبب شرط وانما

تأكيد الان كما ذكره في الاصل **والجواب** في انما ذكره تبعا لما ذكره في شرط **قال المصنف** ان لا يتحقق في النكحة **الاولى** في البعثة الدائمة بين كل منهما وهي غير المعينة كما لا يخفى **قوله** فظاهر لا يحتاج الى البيان **الاولى** فيه محتمل فان الملك باق في المكاتبه ولا يحل وطؤها وقد مر في الدرر السابق ان مشكلها في حكم الكتاب وبالحكمة فاذا ذكره محتاج الى البيان ولعل البيان يستفاد من تقرير المصنف فافهم **قوله** فكذا **الاولى** فلا يلزم ان يقال **قال المصنف** ان المقصود ان يصح من النكاح **قال** **الاولى** وهذا هو الجواب ايضا في الوطء المعلق **قال المصنف** فلا يدل على ان يستفاد **الاولى** ان اذا كان الوطء معلقا **قوله** القول فيه قول من ينكر **الاولى** فيه راجع الى الشرط **قوله** وجه قولنا انه لا يحتاج فيه الى قبول العبد ولا يرتد بده **الاولى** وكذا العتق عن النكاح وبراء الكفيل لا يرتد بالرد ولا يتوقف على قبول مع النكاح مع انما من حقوق العبد **قوله** وان معنى بغيره لكونه من ثمراته **الاولى** وكذا عتق الالة وتوحيه النزع من الثمرات **قوله** لان الشراة على احد العبدتين لا على العبدتين **الاولى** يمكن ان يكون الدعوى ايضا كذلك **قوله** والجواب ان لا بد من تحقق **الاولى** فيه ان الكبيرة هو الزنا وليس في ذلك لازم العتق في عبارة تسامح **قال المصنف** وادبا الشراة في مرض موته او بعد الوفاة **قوله** **قال** ابن العماد والمربع قد اجمعت حال اداء الشهادة واستمر كذلك حتى ماتت وعليه هذا يجب ان يؤخر العتق بهذه الشهادة الى ان يموت فيقتضى ولا يحتاج الى اعادتها او بعض فطلق لسانه في رد لعدم الخضم الدعوى انتهى **قوله** فيد باقيد به يستعين الدعوى في جوده فافهم **قال المصنف** ان العبد بغيره شيئا وقع وقوع وصية **الاولى** **قال** صدر الشريعة الدليل الاول مشكول لان الشناخ فيه ما اذا ذكر الولي تدبير احد عبيده او الوارث ينكر ذلك بعد موت المورث والعبدان بريان اشارة فكيف يقال ان الدعوى هو المورث او نائبه والدليل الثاني يوجب ان الشهادة بعق احد عبيده بغير وصية ان اقيمت بعد الموت تقبل بشيوع العتق بالموت انتهى ولكن ان يجاب عنه بان المورث وان كان منكرا ضرورة الا انه نزل مدعيه مع لان نفع العتق يعود اليه وهو معلوم وعنه خلف **قوله** الوصي والوارث فنزل الوارث والوصي مدعي العتق خلفا عن الميت فتقبل الشهادة في هذه المسئلة رواين نظر الى جهتين جهة الشيوع وجهة انه ليس بوصية فبا اعتدادا ليس بوصية لا تقبل الشهادة وباعتبار الشيوع تقبل بشيوع العتق فيها فكان كل منها مخصصا متقبلا فكان دعواها صحيحة وهي يقتضي قبول الشهادة هذا ملاح في ذلك المقام **قوله**



ابن الحكم لا ينبغي ان المراد بالخصم من يكون الشهادة على وقوع دعواه ولا انما البينة  
 الا على منكر ففرض بعض الشارحين ان يكون الورثة منكرين فليس هذا يكون قوله وقد  
 وهو الوصي او وارثه يعني الوصي ان كان الورثة منكرين او الورثة ان كان الوصي منكر  
 فليس فيشكل ما لو كان كل من الوصي والوارث منكر الا لا يقبل البينة لانها شهادة بوجهة  
 وليس واحد منها خلفا ولا تخلف الا باعتبار جعل الميت مدعيها فتدبر انتهى **باب**  
**الحلف بالعتق** **قوله** واعترض عليه بان يجب ان لا يفتق **قوله** الا عراض والجواب ان  
 الشريعة **قوله** كل مملوك في يومئذ **قوله** فهو **قوله** قالوا البينة اذا تضمن معنى الشرطية  
 في خبره الفاء نحو كل مملوك يفتق فدرهم فمنا ذلك فتأمل **قوله** قيل ان الامام لا يفتق  
**قوله** صاحب القيل تاج الشريعة الا ان في كلامه تأمل **قوله** وقال بعض الشارحين **قوله**  
 اراد الاتقاني **قوله** يصير لا يجاب مضافا الى الملك **قوله** فتأمل **قوله** ولعل ارادوا  
 بسببين مختلفين **قوله** المراد هو الجمع بينهما في نظر الحكماء او مملوك في مجتمعين مختلفين  
 على ما هو مذاهب العراقيين **قوله** فيذكر تحت ما كان في ملكه وما يوجد عند الموت **قوله**  
 يعني الكلام في دفعها تحتها فان ملكه للحال وكذا مملوك في فان قيل يضر الملك المستحق  
 بان يراد باللفظ المجتمعين في الملك عند الموت قلنا في بعض كل منهما بدرا اصطلاحا ما هو  
 وهو مستف **باب** العتق على جمل **قوله** لانه مال فلا يملك المال **قوله** هذا لا بدل العتق  
 او المدعى انه لا يملك نفسه بعد ادائه البذل **قوله** وهذا ايضا ليس بشئ **قوله** ليس بشئ  
 ليس بشئ فان المراد انه لم يحصل فيه بده شئ من المال على ما هو الشأن في معاوضة الاموال  
 وكونه مالا بالنسبة الى مولاه لا يفتق ذلك **قوله** والثالث ان العبد لا يملك نفسه بهذا  
 العقد كونه استقلا **قوله** فيه كونه واضح الى العقد **قوله** المعنى والطلاق لفظ المال منتظم  
 انواعه من التقد والدرم والجوان **قوله** قال تاج الشريعة يريد به النوع بان قال فرس او  
 انتهى يعني يريد به المعنى قوله والجوان النوع بان قال ان كان في ههنا بحت يظهر وجهه من كلام  
 ابن الحكم في شرحه حيث قال ويزنه الوسيط في تسمية الحيوان والنبات بعد بيان ههنا  
 الفرس والحيار والعبد والنبات الهوى ولواناه بالقيمة اجبر المولى على القول كما هو المشهور  
 وهو مذاهب مالك واحمد ولو لم يسم الجنس بان قال على ثوب او حيوان او دابة فليس  
 عتق ولزم قيمة نفسه انتهى وانت خبير بان جواب هذا البحث من التام في كلام

المعنى لا يرى له قوله اذا كان معلوم الجنس **قوله** فان قيل لا يمكن جعل معاوضة اصل  
 البذل البذل **قوله** او لغيره ان البذل هو ثوب البينة الحكيمة كما سبق وليس ذلك  
 ملك المولى ولا يملك الحاجة في تميم السؤال الى كون البذل ملكه من كونه حصولا بسببه  
 جهته فليتأمل **قوله** ملك للمولى **قوله** يعني رقبته ونقرا **قوله** وفيه نظر من وجهين في قوله  
 فان بد من اثباته **قوله** يكفي في اثباته ما ذكره المعنى ولم يتم ما عورض به لتوجه المنع في قوله  
 كل ما عند الاداء ملك للمولى وسنده انه يجوز ان يكون ملك العبد سابقا على الاداء  
 بخلاف الاقتضاء فيندفع النظر الثاني ايضا فان مراد الجيب انه يجوز ان يحصل العتق مع  
 كما لا ينبغي فليتأمل **قوله** ولعل العتق في الجواب ان يقال لما صحت الكتابة والعتق الذي  
 قائم فيها **قوله** كيف يمكن قائما فيها وليس للمولى ولاية التصرف في ماله ويجوز ان يفتق  
 ماله بالمال لاستفادة ولاية التصرف فيه صرح به في المراجعة والتولية وغيره وفي التعليق  
 كذلك **قوله** فلان بعض العتق على مال فيه معنى التعليق اولى **قوله** فيه بحث اذا كان لا احد  
 في صحة العتق على مال وانما النزاع في ان جبار على العتق ووجود معنى التعليق فيه يمنع  
 الاجبار ولا يفتق الاولوية بالطريق فالأصل ما نقل عن شيخ الاسلام كما لا ينبغي على اولى  
 الاقوال **قوله** وما ذكر في مبسوط شيخ الاسلام في قوله هو القياس **قوله** فوجه القياس  
 بعض الجواب عن وجه استحسان فيكون الاخذ به اولى ثم قوله وما ذكر مبتدأ وخبر  
 قوله هو القياس **قوله** اجيب بان الاذن يكون في صورة اذا ادبت او متى ادبت  
 فان الاداء فيها لا يتصرف على المجلس **قوله** الاقتضاء على صورة اذا ادبت لا يلزم ظاهره  
 المعنى فانه وضع المسند في ان حيث قال وذلك مثل ان يقول ان ادبت **قوله**  
 اجيب بان هذا بيان **قوله** الاستدلال ليس بيمين على ما بين من المعنى الاشارة اليه  
 وينتقل الشارح في الدرر **قوله** وقوله وقد قررنا من قبل معنى في الخلق في مسئلة  
 خلق الالباب اجتهد الصغيرة على وجه الاشارة **قوله** وقد سبق في فصل من ملك دارم محرم  
 حواله غير راجحة فراجع الى الشرح ولعل الاداء ان يحصل اشارة الى ما ذكره في الخلق وعلى  
 ما ذكره في ذلك الفصل فانه بين صحة تحلل الاجنبي بدل الطلاق في الخلق وعدم صحة تحله  
 بدل العتق في الفصل فليتأمل **قوله** نصير قايضة نفسها ادنى قبض **قوله** فاعتبر قبضها  
 نفسها بالعتق قبضا للمولى وان صحت **باب** استدلال المعنى هذه الاشارة

قوله لا يفتق مال الانسان واداءه  
 قال ابن الحكم انما لا يجيب قبول  
 العتق



**قوله** و قوله لان هذا الظاهر **قوله** المراد هو كونه منه بسبب ان الظاهر عدم  
 في السلسلة بعارضه ظاهرا اخر وهو كونه من غيره لو جرد احد الدليلين واما ما ذكره  
 الشارح فغيبه بالابتن **قوله** وانما ذكر الدين نفيا للنعابة **قوله** انور في انه ليس في السعابة  
 بيع فلا يغيبه تنكير الدين ما ذكره نعم لو كان النعابة لا تسعين لعم ما ذكره **قوله** ولا يجعل  
 من النكاح **قوله** انور ثم فان المدبر لا يباع في دين ولا يجعل من النكاح **قوله** ولا يجعل  
 ما بينهما لم يبيع عليها سعابة **قوله** منقوض بالمدبر فانه لا يباع للمحدث ويسعى كما  
**قال** المصنف وهذا لان امومية الولد باعتبار علوق الولد **قوله** قال الزبيعي ولا يغيب  
 ما ذكر من حرية الجنين لانه لو اعتق ما في بطنها لم يثبت له رهاق العتق ولا ضيقه ولو  
 كان لاجل الاتصال بها ثبتت انتق وفيه نكت فان الشافعي يعتبر في امومية الولد علوق  
 الولد ووافي اعتاق الجنين علوقه وقاومكم بين حال الابتن والبقاء ثم ان الموطن  
 باعنا منقوضا بجعله شخصيا على حدة واخرجه عن حكم الجزية فغلب جهة الاتصال على  
 جهة الاتصال فليست **قوله** المصنف ثبتت الجزية بهذه الواسطة **قوله** قال ابن الهمام  
 بشكل على تعليلنا ما اذا ادعى نسب امته التي زوجها من عبده فان نسبة امه ثبتت من  
 العبد لان السيد وتغيره لم يولد له وجوابه ان ثبوت الامومية لا يقرره بثبوت النسب  
 منه وان لم يصدق الشرح فكان دارا مع ثبوت النسب شرعا واعترافا انتهى **قوله**  
 نكت لان ولد الزنا كيف لا يثبت له نسب بالاعترااف وجوابه ان ذلك ثبت بالا  
 على خلاف القياس والمراد بالاعترااف هو ان زار المصادف محله وهو الملك **قال**  
 المصنف اذا وطئ جارية ابنته فجات بولد فادعاه **قوله** ولعمري هذه الدعوة شرط  
 مذكورة في شرح الكنته لم يلبس **قوله** ان الموطن لا يملك النكاح في اكساب مكانه كونه على  
 نفسه **قوله** ضمير كونه وضمير نفسه راجعان الى المولى **قوله** والاب يملك مال ابنه لانه  
 لم يحج عنه نفسه **قوله** ضمير لانه وضمير نفسه راجعان الى الاب **قال** المصنف ما تذكر **قوله**  
 اي تذكر الحق الذي للمولى على المكاتب في كتاب المكاتب كذا قال الشارح اكل الدين  
 وقال ابن الهمام بل المراد به قوله غيب هذا انه كسب كسبه بخلاف الاب فانه  
 ليس هو ملك في الجارية فيقدم ملكه عليها لتفويض الاستيلاء فلا يجب العرف **قال**  
 المصنف هو انه كسب كسبه **قوله** ضمير راجع الى الجارية بتأويل الشخص او باعتبار الجبر

قال ابن الهمام ان المكاتب كان السيد يملكه  
 فثبت ان العتق باجابه انما  
 بخلاف الاستيلاء فانه

**قوله** و قوله لان هذا الظاهر **قوله** المراد هو كونه منه بسبب ان الظاهر عدم  
 في السلسلة بعارضه ظاهرا اخر وهو كونه من غيره لو جرد احد الدليلين واما ما ذكره  
 الشارح فغيبه بالابتن **قوله** وانما ذكر الدين نفيا للنعابة **قوله** انور في انه ليس في السعابة  
 بيع فلا يغيبه تنكير الدين ما ذكره نعم لو كان النعابة لا تسعين لعم ما ذكره **قوله** ولا يجعل  
 من النكاح **قوله** انور ثم فان المدبر لا يباع في دين ولا يجعل من النكاح **قوله** ولا يجعل  
 ما بينهما لم يبيع عليها سعابة **قوله** منقوض بالمدبر فانه لا يباع للمحدث ويسعى كما  
**قال** المصنف وهذا لان امومية الولد باعتبار علوق الولد **قوله** قال الزبيعي ولا يغيب  
 ما ذكر من حرية الجنين لانه لو اعتق ما في بطنها لم يثبت له رهاق العتق ولا ضيقه ولو  
 كان لاجل الاتصال بها ثبتت انتق وفيه نكت فان الشافعي يعتبر في امومية الولد علوق  
 الولد ووافي اعتاق الجنين علوقه وقاومكم بين حال الابتن والبقاء ثم ان الموطن  
 باعنا منقوضا بجعله شخصيا على حدة واخرجه عن حكم الجزية فغلب جهة الاتصال على  
 جهة الاتصال فليست **قوله** المصنف ثبتت الجزية بهذه الواسطة **قوله** قال ابن الهمام  
 بشكل على تعليلنا ما اذا ادعى نسب امته التي زوجها من عبده فان نسبة امه ثبتت من  
 العبد لان السيد وتغيره لم يولد له وجوابه ان ثبوت الامومية لا يقرره بثبوت النسب  
 منه وان لم يصدق الشرح فكان دارا مع ثبوت النسب شرعا واعترافا انتهى **قوله**  
 نكت لان ولد الزنا كيف لا يثبت له نسب بالاعترااف وجوابه ان ذلك ثبت بالا  
 على خلاف القياس والمراد بالاعترااف هو ان زار المصادف محله وهو الملك **قال**  
 المصنف اذا وطئ جارية ابنته فجات بولد فادعاه **قوله** ولعمري هذه الدعوة شرط  
 مذكورة في شرح الكنته لم يلبس **قوله** ان الموطن لا يملك النكاح في اكساب مكانه كونه على  
 نفسه **قوله** ضمير كونه وضمير نفسه راجعان الى المولى **قوله** والاب يملك مال ابنه لانه  
 لم يحج عنه نفسه **قوله** ضمير لانه وضمير نفسه راجعان الى الاب **قال** المصنف ما تذكر **قوله**  
 اي تذكر الحق الذي للمولى على المكاتب في كتاب المكاتب كذا قال الشارح اكل الدين  
 وقال ابن الهمام بل المراد به قوله غيب هذا انه كسب كسبه بخلاف الاب فانه  
 ليس هو ملك في الجارية فيقدم ملكه عليها لتفويض الاستيلاء فلا يجب العرف **قال**  
 المصنف هو انه كسب كسبه **قوله** ضمير راجع الى الجارية بتأويل الشخص او باعتبار الجبر



**قوله** وتنبه به كذا ام ولد المذنب **قوله** في تقدير المصنف وادارة المعنى **قوله** في البين  
**باب** الابان **قوله** وشروط كون الحالف مكلفا **قوله** في البين  
 اي مسلما عاقلا بالغ فلا يصح غير ذلك **قوله** عندنا ان الكافر اذا حلف على عين  
 فحلف لا كفارة عليه **قوله** عندنا لانها عبادة والكافر ليس من اهلها فلا كفارة  
 لا يثبت الكافر من اهل البين عنده **قوله** كذلك يستحق في الدعوى والمضوعات وكذا في  
 ابدائه **قوله** لان البين باسره **قوله** خص البين باسره بالذكر لان الغفوس والقول لا يقع  
 في البين بغير اسره كالطلاق والعتاق ولا يقتضي هذا بقوله هو يهودي او نصراني  
 ان كان فعل كذا الشيء قد فعله فانه غفوس كاسي مع ان ليس بمبينا باسره لان كذا  
 عن البين باسره وان لم يقتضيه الكساية كاصح في البديع **قوله** فلا ينافي القول  
**قوله** فيه قلب والمراد لا ينافي بالغفوس **قوله** والعبادة حسنة واتباعها اياها  
**قوله** انت خير بان لا ينافي من عدم الوجوب الذي هو مدعى الاصحاب  
 والظاهر ان العبادة ما هو اسم فاعل من محاميد على قوله **قوله** ويرفعها عند  
**قوله** من غير انها لا يصح في المسئلة **قوله** وذلك غير معلوم بالنقل **قوله** وشا بقوله ذلك  
 الى قوله بنى المواخذة **قوله** قال في تفسير القول **قوله** في باب المعارضة والفرق  
 من التوبيخ والتلويح كلام متعلق بالتمام **قوله** لان فائدة المسئلة **قوله** ولا حدان يمنع  
 ذلك فان الفائدة قد تكون تصديق السامع كخبر الحالف كافي الابان الصادقة على الامور  
 الماضية فلا يكون القاصد اليقين ببناء على اعتقاده لا غيا ثم لو صح ما ذكره كان القول  
 لغوا ايضا **قوله** ولما قيل ان يقول في حصر الابان على الثلث على التسمية المذكورة في الكتاب  
 نظر **قوله** وفي اول كتاب الابان من شرح الوقاية لصد الشريعة ما يصلح ان يكون جوابا  
 عن هذا الاشكال فراجع **قوله** لا من ثوبها **قوله** في ان التوسيع اللغو خارجان من القول  
 ايضا لان كلام على السند الاخص **قوله** وذلك هو القياس قد ترك بالنقل **قوله** وهو  
 قول رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث جد من جد الحديث **قوله** ولما قيل ان يقول في  
 الدليل مقام الدلول لمدوران الحكم عليه **قوله** والعلة صدر الشريعة يمنع صحة  
 وجوب الاستبراء مع دليل شغل الرحم ايضا والتفصيل في كتاب الكراهية من شرح الوقاية  
 فراجع **باب** ما يمكن مبينا وما لا يمكن مبينا **قوله** مثل ان يقول النبي والقرآن

خلافا لما في المتن قوله  
 لا كفارة عليه

قال في البديع وهو ان لا ينافي  
 في تفسيره بين القول ان لا ينافي  
 على البين ان لا ينافي  
 سادس

قوله وانما قال في الشريعة  
 المراد انما قال في الشريعة  
 الذي سئل عن غير قصد اليقين

في تفسيره  
 في تفسيره  
 في تفسيره

**قوله** القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق وليس غيره **قوله** فانه من صفاته الالهية ولذلك  
 لم يجعل المعنى مع النبي والكعبة في قول بن كره مستقلا **قوله** بعد المعاني  
**قوله** الابري **قوله** في التنوير بحث الابان من قبيل الكلام على السند **قوله** قال الله تعالى  
 في قوله في تمام الاستدلال بقوله اذا قسموا وقوله لا يخلون لكم بحث **قوله** فقول  
 لا بد منها **قوله** وسيجي من الشارح في دوايل كتاب البيع ما يدفع هذا القول **قوله** الله  
 وكذا قوله لعل الله وليم الله **قوله** قال العلامة الطيبي في شرح المشكاة في باب الابان **قوله**  
 نقل عن المغرب البين جميع على انهم كرهت واخرجت واخرجت منه والهة المنقطع  
 وهو قول الكوفيين واليه ذهب الزجاج وعند سيبويه هي كلمة بنفسها ومنعت  
 عنهم ليست جمعا لشيء والحجة فيها التوصل انتهى **قوله** لو قد امكن القول بوجوبه  
**قوله** لا مشاع عن البراءة عما ذكره واجب لعينه لا غيره كما لا يخفى **قوله** وهذا هو  
 فيما تقدم **قوله** اراد به ما تقدم منصف ورفعة وهو قوله ولما قيل ان يقول سئلنا ان النبي  
 من ذلك قوله والجواب سيجي **فصل** في كفارة البين **قوله** فكان من باب ذكر الكفر  
 وادارة البعض **قوله** واد من الكل البين ومن البعض القسم عليه **قوله** المعنى ينبغي ان  
 كلفت ويكره من مبينة **قوله** فانه اهلون الشر من اهل الكتاب واجب اذا لم يكن بد  
 احدهما وفي دوايل كتاب الطلاق من الكتاب في كلام متعلق بالمقام فراجع **قوله** وان ارد  
 حصر ما فيه **قوله** فيه انه يجوز ان يراه حصر ما فيه من حيث الدراية لدفع التعارض  
 حيث المعنى الفقهى **باب** البين في الدخول اسكني **قوله** لما كان البين على  
 فعل شيء او تركه لم يكن بد من ذكر انواع الاحوال **قوله** ويعلم من المروك **قوله** مبينا  
 لا جهل **قوله** احذر ان يكون في السوق على سبيل الاستبراء فانه لا يعد سكتا الا ان  
 ما ذكره لا يشمل سكتا غير المتأهل فليست **قوله** وسيجي الجواب **قوله** في باب البين  
 في الاكل والشرب **قوله** واحذر من وجهين احدهما ان الصفة معتبرة **قوله** اول  
 بان بعد تخصيص الكلام بالمخلوق عليه لا يرد الا عن اهل الاول ثم اقول قال في الكتابي فان  
 قيل ما ذكرت ان الصفة في المعين غير معتبرة لا يصح فانه لو حلف ان لا ياكل هذا الرطب وكله  
 بعد ما صار تمرا لا يحنث ولو كانت الصفة ملغاة لحنث قلنا الصفة في المعين لغو الا  
 كانت داعية الى البين كما في مسند الرطب فما يهزه اكل الرطب دون التمر وصفة



كون الدار مبنية لا ندعو الى ترك الدخول فتعلقت اليه بالاصل دون الوصف كما  
 ان لا يكلم هذا العبي لم يتقيد بزمان صباه لان العبي لا يدعوا اليه لان الدار  
 المبررة والمرحمة والتلفظ قول وفعل قال عليه السلام من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا  
 مشا في ترك التكلم ترك الترحم فتعلقت اليه بالذات دون الصفة كما قال الامام  
 هذا وبخلاف ما اذا حلف ان لا يأكل لحم هذا الجمل لان صفة هذا الصغر متناهية  
 الى اليه لان المنع منه اكثر استنساخا من كم الكلب وبخلاف ما اذا حلف ان لا يأكل  
 صبييا فكل شيئا فانه لا يثبت لان الصفة في النكرة معتبرة انتهى فان قيل ان  
 من كون الصفة داعية ان اردت صلوحها للدعوة فالبناء في الدار كذلك اما لو دنا في  
 او صغر او معنى بعبثه الى ترك الدخول ان اردت حقيقة الدعوة قال طلب ليس كذا  
 لانه كايضه فربما لا يضره ايضا ولذا ذكر في الكتاب بكلمة ربما فينبغي ان يثبت فليست  
 اصل البناء للدخول العوارض المذكورة لا تنافي من الاصل بخلاف الرطب يمكن ان يقبل  
 بالتأمل **قوله** واجيب عن الاول **قوله** جواب يمنع جريان الدليل الى المراد بالنكرة  
 الدليل هو المنكر من كل وجه **قوله** وعن الثاني بان البناء صفة **قوله** جواب بان البناء  
 الشئ الثاني ومنع وجوب عدم اختلاف الحال في عدم الدخول مستند بانك اذا  
 ادوات بحكم العرف لتبين في غالب الاستعمال **قوله** ورد بان البناء عند الجواب **قوله**  
 كلام على السند انما خصرت ان البناء اصل في الدار قال في الكافي اسم الدار لا يقع على العروة  
 قبل البناء لكن اذا بنيت يسمى دارا وان اندمت انتهى فالبناء صفة متعينة بما  
 والجواب لا يراجه فليست ملو في الكافي ايضا الدار اسم لعروة او ير عليها الجيطان ولا يرد  
 ذلك برفع البناء انتهى وفي ما مشته فاما العروة قبل البناء لا يسمى دارا الا يرى ان  
 الفاوذة والمرايع لا يسمى دارا **قوله** واقول في جواب المعارضة المذكورة من التفسير غير  
 حاضره ليجوز ان يكون داخل في المنكر لا حتما به الى التعريف غير داخل في المعرف **قوله**  
 لا يعني عليك ان دخول معنى في المنكر منع وجوب في المعرف غير محمود بل العمود هو  
**قوله** وهو مستفاد **قوله** انت خبير بانه لا يشترط ان يكون مستقفا هنا صريح بذلك  
 العلامة الزبلي لان اسم الدار يتناوله بدون البناء بخلاف البيت فكان  
 ينبغي ان لا يذكره الشارع **قوله** والدخول لا يردم الى قوله والحق الانشغال بذكر

الانشغال

الانشغال اولى **قوله** في احوال بل ذكره المصنف في حيث يخرج عنه ما اذا وضع احدى عليه  
 في الداخل والاخرى في الخارج بخلاف ما قاله فليست ملو قال المصنف ان اليه يثبت  
 للبرية شئ منه زمان تحققت **قوله** من اي من اليه ملو قبل الحلف فترك التحققة  
 بدلان معنى يرجع الى المتكلم قوله زمان تحققت يعني زمان النزع والزوال والنفذ **قوله**  
 يخرج بنفسه **قوله** احوال ترك الشارع **قوله** بانها جزء حقيقة لا اعتباري **قوله** كالترا في الصلوة  
**قوله** بعد الدليل **قوله** اذا كانت اليه في جوف الدليل **قوله** او يمنع ذي سلطان **قوله**  
 فيه بحث مخالفة لما من قوله ومن فعل المحلوف عليه ناسيا او مكرها فهو سواه لان الفعل  
 الحقيقة لا يستعمل بالاكراه وهو الشرط فتا في جواب **قوله** ويلحق الموجود بالمعذور المعذور  
**قوله** منقوض بفعل المعنى عليه وقد سبق انه يثبت **قوله** شرط الحنث السكنى لانه فعل  
 وجهي **قوله** لان السكنى من الكون على ما رواه الكواكب بدية الوجود عند المتكلمين  
**باب** اليه في الخروج والانتيان والركوب وغير ذلك **قوله** وقيل لا ينجح هو  
 الصحيح **قوله** لو حلف لا امر به الخير فثبت الحر في حلقه اكراما هل ينجح منه في لو شرب  
 بعده طوعا هل يثبت بغيره ان يكون على هذا الخلاف والمذكور في الفتاوى انه يثبت  
 قال المصنف ومن حلف لا يخرج امراته الا باذنه **قوله** في البدائع وان اراد بقوله الا باذنه  
 مرة واحدة بدلين فيما بينه وبين امرته في القضاء في قول الحنفية ومحمد وجمهور الشافعية  
 واحدى الروايتين عن ابى يوسف رواه لا بد من في القضاء انتهى وصريح بان الاول  
 هو ظاهر الرواية وفي غاية البيان تفصيل متعلق بهذا الغامر اجمعه قال المصنف لما انت  
 اذن لك **قوله** احوال قال الامام الزبلي ولو نوى التعدد بقوله الا اذن لك صدق قضاء لانه  
 محتمل كلامه وفيه تشديد على نفسه لان كلمة ان وما دخلت عليه بناء على المصدر فيكون البناء  
 فيه مقدرة فصار كانه قال الابان اذن لك ولان فيه تعديلا على نفسه فيصدق انتهى وفيه  
 احوال آخر ذكره في شرح الوقاية لعهدة الشريعة **قوله** لان تقديره واسد لا يخرج في **قوله**  
 هذا حاله **قوله** فيفتني طهقا وملتصا به **قوله** يعني يفتني طهقا وهو الخروج و  
 ويقتني طهقا به وهو الاذن **قوله** وفيه نظر لان اهل البلاغة قالوا انما يقال بان  
 وصف العقلاء **قوله** قال العلامة الشريف في شرح المفتاح استعمال ما في السؤال عن  
 اولى العلم وغيرهم كثير في اللغة انتهى في ذكره الشارع بحث **قوله** ولان كانت



لا يكون او صافا للعصا **اول** وانت خبير بان لا مانع من التاويل بحيث يكون  
او صافا للعصا فليتنا **اول** لا اعتبار حقيقة الملك **اول** وفيه بحث **باب**  
البيه في الاكل والشرب **اول** لان ما يصنع من ذلك انه ليس بغيره **اول** كوضع هذا  
ان لا يثبت باكل ما يسيل من الرطب لانه ليس بغيره ايضا **اول** المعوج وهو ان يثبت  
ان التسمية مجازية لان اللحم منشأه من الدم والدم لا يكون في الماء **اول** فيكون  
قاصرا في الحقيقة والقاصر يعامل لا معاملة المجاز لان يمكن مجازا **اول** فيكون  
اكل لحم خنزير او لحم انسان بحت **اول** قال صاحب الكافي ذكر ان هذا العقال لا يثبت  
وعليه الفتوى انتهى قوله وعليه الفتوى من كلام صاحب الكافي فانهم قالوا لم يثبت في كفايته  
العرف ولكن هذا عرف على ما يصلح متبدا للتحالف العرف للفظ لا يرى ان يكون  
لا يركب دابة لا يثبت بالركوب على انسان للعرف للفظ فان العرف لفظ لا يثبت  
الا الكراع وان كان في اللغة يتناول ولو حلف لا يركب حيوانا يثبت بالركوب على  
لان اللفظ يتناول جميع الحيوان والعرف العملي وهو انه لا يركب عادة لا يصلح متبدا  
العرف العملي يصلح متبدا عند من يابح كما ذكر في كتب الاصول في مسئلة اذا كان الحية  
مستعملة والمجاز متعارفا **اول** قلت المجهول شرعا **اول** ويمكن ان يجاب بوجه آخر  
واعترض من على وجهها بان البر متصور في صورة الازالة لان اعادة القطرات المرافقة  
محتملة **اول** كما اذا صب في اناء او في الارض وفيه تأمل **اول** اجيب بان البر لا يكون  
لا يسع فيه غيره **اول** فغيره راجع الى البر **اول** المعوج من قال ان لم يشرب الماء الذي في هذا  
الكوز اليوم **اول** وان كان يعلم انه لا ماء في الكوز يعتقد عند الشك كذا في البدائع وفيه  
ايضا وعلى هذا الخلاف اذا قال والله لا فعلن فلانا وفلان ميت وهو لم يعلم موته  
لا يعتقد عندهم خلافا لابي يوسف وان كان عالما بموته يعتقد عندهم خلافا لابي انور  
وسيجي من المعوج باب البيه في القتل والعزب ان المعوج انه ليس في مسئلة الكوز  
العلم **اول** لان الجباب العبد معتبر بالجباب انتهى **اول** اي مقيس **باب** البيه  
في الكلام **اول** اذ البيه في القتل والطلاق والبيع والشر والبيه في الحج والصلوة والحد  
من انواع الكلام فذكر الجنس مقدم على ذكر النوع **اول** وفيه تأمل **اول** في معنى المحلوف منه  
بالاستثناء **اول** يعني المستثنى **اول** اذا اذن له مولاه وهو لا يعلم **اول** انكر ان يثبت

كون

لان العبد ما دوننا بل عليه فراجع الى شره **اول** المعوج في القياس كنهه وهو قول الشافعي  
**اول** في الكافي ما يخاله فانه جعل في الشافعي كقول فواهر زاده **اول** وما جاء استعماله  
في حلق الوقت **اول** لفظا مانا فيه في قوله وما جاء **اول** وذكر احد العددين بعبارة الجمع  
يتضمن في قول ما بارائه من العدد **اول** التفصيل في باب الاثبات **اول** فلما تقدم  
من مناسبه **اول** في باب البيه في الخوارج والاثبات **اول** وهو غير المعادة **اول** اي  
بالاعتبار **اول** المعوج لم يوج بعد الموت متصور للوجود لانه عقدي يمينه على فعل واقع **اول**  
المحلف عليه هنا التبرك في الغفل **اول** وجه ما ذكر هنا **اول** قوله وجه ما ذكر مستند خبره في  
بعد سطر وهو انه يثبت **اول** لان هذه الايمان اي الدابة والتوبة **اول** وفيه ان  
الدابة والتوبة ليسا بمذكورين فيما سبق فتبين ان اشارة لهما ايضا لا بد من توجيه  
**فصل** **اول** قال بعض اصحابنا ان الدهر بلام التعريف **اول** في الدهر الموقوف  
شهور واثبات فلا يخار في كلام الشرح **اول** ويقال دهرى لمن قال بالدهر وانكر الصانع  
وعلى امرئ منهم بقوله وما يهلكنا الا الدهر وقال عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر  
امرئ هذا اسم لم يوقف عليه ثم اذ المتكلم عند اطلاق **اول** وفيه تأمل **اول** ينصرف الى  
افضل ما ينطق عليه اسم الجمع **اول** اي من الاعداد **اول** قيل اي لان الشهور **اول** صاحب  
القبيل هو الاتقاني **اول** وقيل في تعليل للفرق **اول** صاحب القيل هو الاتقاني ايضا  
**باب** البيه في القتل والطلاق **اول** اذ قال هذه **اول** ولا يثبت ان يكون  
حال من العبد او من الموت فلا يعنى بالشك كذا قال الزملي اخذ من الكافي ونحن  
نقول وذلك الاحتمال ليس ثابتا في وجهه لكان الغيرة المانع عن الحالية من الموت  
فانه لو كان حاله عند القتل هو كذا لا يثبت **اول** لان قوله واحد لم يرد انما ان يكون  
حالا لو كره كقولنا انما نزلنا قرآنا عربيا والتفصيل في شرح المفاتيح للعبد **اول**  
المعوج لو قال ان اشربت فلانا فهو فاشتره بنوى بكفارة يمينه **اول** وانت خبير  
بان ان نسب ذكر هذه المسائل في باب الكفارة **اول** وجه ان الغفل اذا عطف  
على فعل **اول** ولا يخفى ان ما ذكره اعترض بالمخاطبة **اول** لا يقال شر القرب يثبت  
الحك **اول** والظاهر ان شر القرب يثبت الملك ويزيل في ثابته ولا خفاة كافي  
في السبالة في العمل العقلية ولعل مراد الشارح ايضا ما ذكرنا لكن في عبارة نوع قصور

اول ان تصدق كذا  
بالدليل على ما بين  
فان قيل كذا  
المراد

في الزمان الاول



**قوله** لانه يلزم ان يكون مثبت الشيء ونفس ثبوته اذ لا **قوله** يعني يلزم ان يكون الشيء الذي هو مثبت الملك عز ملك **قوله** والواجب باليمين **قوله** يعني الكفاية **قوله** وان ان يقول الترتيب مستحق للعتق بالترتيب كما ان ام الولد مستحق له بالاستيلاء **قوله** ان فرضه هو العكس في الترتيب كما لا يخفى **قوله** ان شربته **قوله** شربته احد شربته غير احدى الرايات **قوله** اخذت شربة **قوله** السربة واحدة السراري **قوله** كما قالوا النسبة الى الدهر **قوله** نعم الدال **قوله** كما يقال في النسبة الى الارض السهلة سهل **قوله** والنسبة عبارة عن التخصيص **قوله** والبيع عن الخرج **قوله** اجيب بان اثباته هنا بدلالة اللفظ **قوله** او الخذف **قوله** او قول هذا اللفظ يستلزم العرف **قوله** او فيما لا يستقيم جوابه عن زفره ما قرره **قوله** كان متناقضاً **قوله** السائل يسأل من صحة قول زفره ان من كبار ائمة الدين وحسن الظن به يمنع من اعتقاده **قوله** التناقض **قوله** لانه لا يستمر من لوازم الملكية **قوله** الا يرى انه قد يوجد الملك والعتق **باب** البعير في البيع والشراء **قوله** وشرطه **قوله** الذي يستلزم من هذا الكلام هو ان الخائف لو باع التوب المملوك للخلوة عليه مع علمه بان ملكه بغير امره كان يفتى ان لا يكتسب فليست **قوله** والمراد بالعلم اما العبد في قوله اما الولد **قوله** والعمام يطلق على الولد ايضا قال الله تعالى انا نبشركم بغلام اسمه يحيى **قوله** قيل لو كان البيع الى آفة **قوله** واجيب بان جواز البيع ليس مع الثاني **قوله** وقدر هذا السؤال الجواب هكذا فان قيل هذا البيع لم ينفذ حكمه ومع ذلك اعتبره في الجواز والتكليف الفاسد لم ينفذ حكمه ومع ذلك لم يعتبر ولم يكتسب به اذا علق به العتق قيل جواز البيع باعتبار المالية وليس في المالية معنى ينفذ حكمه قبول حكم الايجاب والقبول جواز التكليف باعتبار انسانية الا يرى انه يفتى بغير ادم وفيها ما ينفذ عن قبول حكم الايجاب والقبول لانه يفتى في الحرية والتكليف في فلا يكتسب الا اذا كان صحيحاً كذا في الفوائد الظهيرية **قوله** وقد انتهى ذلك الملك بالانكاح والتدبير **قوله** فيه بكت فان الملك كامل في التدبير كما في الباب السابع والاعظم ان يقول ولا يمكن البيع بعد الاعتاق والتدبير **باب** البعير في الحج والصلوة والصوم **قوله** قال المصنف في القياس لا يلزمه شيء لانه ان لم يمسس بقرية واجبة ولا مقصودة في النار

**قوله** فان قيل يشكل هذا بالاعتكاف فتدبر مع التدبر وان لم يكن واجباً **قوله** قصدنا قلنا الاعتكاف لا يبيع باليوم والصوم والصوم من جنس الترتيب المقصود فان الاعتكاف يبيع في الليل وان كان الصوم لا يبيع فيه قلنا صحة الاعتكاف في الليل يبيع لصحة الاعتكاف في اليوم ولهذا لو نذر الاعتكاف في الليل منزه عن اليوم لا يبيع وفي فصل القضاء بالمواريث من شروح الهداية كلام متعلق بالاعتكاف فراجع **قوله** وفيه نظر لانه يلزم الجمع بين الحقيقة والجواز **قوله** والذي يعلم من الكافي ان اللفظ كناية لا يجاز فلان يلزم الجمع بينهما **قوله** جازت هذه الشهادة وان قامت على النفي **قوله** ان الكافي فان قيل ذكر في المبسوط ان الشهادة على النفي تتبع في الشروط ولهذا لو قال عبده ان لم ادخل الدار اليوم فانت حر فشرطه ان لم يدخل الدار اليوم يتحقق بقتله وما نحن بصدده من قبيل الشرط قلنا هو عبارة عن امر ثابت معين وهو كونه خارج الدار انتهى وهو مخالف لما قدمه من ان النفي وان كان ثبوتياً لكنه لا يدخل تحت القضاء ولم يكن مقبلاً فبقي النفي مقصوداً كما لا يخفى فان كونه خارج الدار لا يدخل تحت القضاء ايضا **قوله** واجاب الامام قاضي خان **قوله** ان كان قوله ان كانا كانت على شيء لا تذكر في السير الكبير يستقيم جواب قاضي خان **قوله** وهو سكوت الزوج **قوله** في كون السكوت وجوداً بحث قال في شرح العقاب السكوت هو ترك التكلم قال المصنف اذ الصوم هو ان مساك عن الخطرات على قصد الترتيب **قوله** ان قلت المصدر فكونا معنا ايضا فقلت بل كلف لغيره لا شتره وعند ذكر المصدر صرح بما يفرضه الكلام **قوله** الصوم لغة وشتره **قوله** او رد عليه ما لو قال الله لا صوم من **قوله** هذا الايراد لا يوجب على هذا القول بل هو رد قوله واليوم صريح في تقدير المدة الا ان يقال المراد قوله لانه يراد به الصوم المعبر شتره **قوله** او الكلام فليست **قوله** قيل عليه ينبغي ان لا يكتسب **قوله** صاحب القيل هو الاثافي **باب** البعير في الضرب والقيل **قوله** فقد برأ **قوله** في يمينه **قوله** وكذا ان تقرر السؤال بان الضرب يستعمل في الآية المجردة فيما لا ابدان فيه فعلم ان الضرب ليس اسماً لما ذكرتم في ان يكون الجواب مساساً بالسؤال بل الجواب ان يقال ليس بينه ان بان على الفاظ القرآن بل على العرف كما سبق غير مرة **قوله** واجيب بانه جاز **قوله** انت خبير بان الجواب عن المناقضة بالجواز خارج الاداب

على السامع

قوله وان كان كسب وان كان ما ذكره في  
قوله وان كان كسب وان كان ما ذكره في  
قوله وان كان كسب وان كان ما ذكره في



ان يجعل ما ذكر معارضة فالتعبير عنه بالتناقض تسامح **قوله** وهو من البيت  
**قوله** قال في الكافي لان الموت ينافي بقاء الملك فلان ينافي ابتداءه اولى انتهى وفيه  
 فانهم صرحوا بان الميت اهل الملك المالك وهذا الوجه يشبهه فتلحق بها صفة  
 ملكه فليتناول **قوله** اجيب بان ذلك كان محو له على السمع **قوله** واجاب العلامة  
 في الكافي بانه غير ثابت فانه لما بلغ هذا الحديث عابته رضي الله عنها قالت كذا  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انك لا تسمع الموتى وما انت بسمع من  
 ثم قال انه كان مخصوصا به انتهى قال الزبيدي ويكفر ان يكون ذلك لوعظ الاعيان  
 ونظيره ما روي عن علي رضي الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتي  
 قال السلام عليكم دار قوم مؤمنين امانا لكم فقد تكلمت وامواكم قد قسيت  
 قد سكنت فمذا خبركم عندنا فاجابنا عندكم وكان يقول سل الارض من من  
 انهارك وغرس استجارك وبنى ثرك فان لم يجيبك جوابا اجابتك اعتبارا وكا  
 ذلك على سبيل الوعظ لا على سبيل الخطاب للموتى والجمادات انتهى وفيه  
 لانه يرد به تنبيه القضية لو صحت **باب** البين في مخاض الداء **قوله** واول  
 جميع ما ذكر في الكتاب من المسائل منها على النقص **قوله** فلا وجه لقصر سببية النقص  
 على النقص والنقص لكونه من العدم البقاء ما ذكره **قوله** المعنى لان النقص فخره  
 فيه تأمل الا ان يكون بدلا عن قوله لعدم القامه **قوله** قال بعض الشارحين ان قوله  
 نظر **قوله** اراد الاثنان **قوله** لان شرط الخسار ركب من قبض الكل بوصف الشرة  
**قوله** فيه نكت الا ان يعتبر الجواز الآخرة وصف التوفيق فالاولى تبديل الباء بالواو  
 ان فات عدم التوفيق **قوله** الذي هو احد الجوزين **قوله** لم يوجد قبض الجميع **قوله** الذي  
 هو الجواز الآخرة **قوله** ولان استثناء الالة **قوله** فيه نكت الا ان يكون المراد الاستشارة  
 الى ما استمر من اهل السنة ان الجواز لا يغير الكل فليتناول مسائل متفرقة **قوله** كان  
 واجبا حال ولا ينفذ فامنه **قوله** ولو حكم بانقضاء هذه الغور لم يكن مفيدا نظر  
 المقصود هو البقاء في زوجه ودفع شره فالاداعي بوجوب التقيد بالغور فو  
 عليه **قوله** فلا يمكن دفع الضرر **قوله** اي هز السنة **قوله** قبل هذا تفسير الامام **قوله**  
 صاحب القيسل هو ان نفاي **قوله** وجوابه ان معنى قوله اسم لا ساق له ان ساق

قوله ما ذكر معارضة فالتعبير عنه بالتناقض تسامح  
 قوله قال في الكافي لان الموت ينافي بقاء الملك  
 قوله فانهم صرحوا بان الميت اهل الملك  
 قوله اجيب بان ذلك كان محو له على السمع  
 قوله في الكافي بانه غير ثابت  
 قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قوله ثم قال انه كان مخصوصا به  
 قوله ونظيره ما روي عن علي  
 قوله قال السلام عليكم  
 قوله قد سكنت فمذا خبركم  
 قوله انهارك وغرس استجارك  
 قوله ذلك على سبيل الوعظ  
 قوله لانه يرد به تنبيه القضية  
 قوله جميع ما ذكر في الكتاب  
 قوله على النقص والنقص  
 قوله فيه تأمل الا ان يكون  
 قوله نظر قوله اراد الاثنان  
 قوله فيه نكت الا ان يعتبر  
 قوله ان فات عدم التوفيق  
 قوله الذي هو احد الجوزين  
 قوله هو الجواز الآخرة  
 قوله الى ما استمر من اهل السنة  
 قوله واجبا حال ولا ينفذ  
 قوله المقصود هو البقاء  
 قوله عليه قوله فلا يمكن  
 قوله صاحب القيسل

قوله ما ذكر معارضة فالتعبير عنه بالتناقض تسامح  
 قوله قال في الكافي لان الموت ينافي بقاء الملك  
 قوله فانهم صرحوا بان الميت اهل الملك  
 قوله اجيب بان ذلك كان محو له على السمع  
 قوله في الكافي بانه غير ثابت  
 قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قوله ثم قال انه كان مخصوصا به  
 قوله ونظيره ما روي عن علي  
 قوله قال السلام عليكم  
 قوله قد سكنت فمذا خبركم  
 قوله انهارك وغرس استجارك  
 قوله ذلك على سبيل الوعظ  
 قوله لانه يرد به تنبيه القضية  
 قوله جميع ما ذكر في الكتاب  
 قوله على النقص والنقص  
 قوله فيه تأمل الا ان يكون  
 قوله نظر قوله اراد الاثنان  
 قوله فيه نكت الا ان يعتبر  
 قوله ان فات عدم التوفيق  
 قوله الذي هو احد الجوزين  
 قوله هو الجواز الآخرة  
 قوله الى ما استمر من اهل السنة  
 قوله واجبا حال ولا ينفذ  
 قوله المقصود هو البقاء  
 قوله عليه قوله فلا يمكن  
 قوله صاحب القيسل

في كفة كماله **قوله** في اسم لا ساق له بلاراجحة بل من ساقه راجحة كماله وقد  
 وساق الورود ليس راجحة كماله **قوله** اصطلح عليه الفقهاء وان لم يثبت في اللغة **قوله**  
 المعبر في الايمان ما هو المتعارف بين الناس لا ما اصطلح عليه الفقهاء **كتاب**  
 الحدود **قوله** واما سببها فنسب كل منها ما اضيف اليه مثل حد الزنا وهو العذف وغيره  
**قوله** في العبارة يقع ركازة **قوله** وتفسيره في الشرح **قوله** تفسيره في الشرح **قوله**  
 الحد **قوله** وتبين المرأة من ذلك **قوله** فوبين الزنا المرأة **قوله** واخبر لفظ النقص اشارة  
**قوله** وجه الاشارة مستور **قوله** واذا شهدوا سألهم الامام عن الزنا **قوله** انفسه  
 بان سؤال الامام ليس من حد الزنا عن الغلط فيما ذكر بل الغلط مطلوب لحد الزنا  
 لا من الغلط في المكان والزمان هنا فتأمل **قوله** ان ذكر الكاف والنون **قوله** في  
 ان ذكر الكاف والنون **قوله** واجيب بان حجب ليس بطريق الاحتياط  
 بل طريق التوقيف **قوله** ان يحكي عليك ان المستفاد من تعليل الجبس بقوله لانه لو خلع سبيل  
 حرب هو ان يكون الجبس احتياطا لا توقيفا فليتناول **قوله** فان قال قائل ان لم يثبت  
 الحد باقاره **قوله** هذه معارضة **قوله** قال المعنى لان الشهادة فيه اقتضت زيادة  
 الحد **قوله** ان قوله اعطاهما امر الزنا **قوله** ليس فيه اثباته التدرج بل اثبات الزيادة على الواجب  
 بلا تعيين لحد الزنا **قوله** في ذلك يتم معنى من ذهب الشافعي **قوله** المعنى لو سأل جاز **قوله** قال  
 والامام ان يشار لا احتمال لانه في صباه **فصل** في كيفية الحد واما منه **قوله** وقوله  
 على هذا اجماع الصحابة رضي الله عنهم اي على وجوب الرجم الى آخر قوله على ان حديث ما  
**قوله** في البسوط اما الرجم فهو حد شرعي في حق المحضين ثابت في السنة لا على قول  
 الخوارج فانهم ينكرون الرجم لانهم لا يقبلون الاخبار اذا لم يكن في حيز التواتر انتهى  
 اراد بقوله على ان حديث ما علة الرد على الخوارج كما هو الظاهر فتدبر **قوله** قال المعنى  
 ويبتدىء الشهود برجم الامام ثم الناس كذا روي عن علي كرم الله وجهه **قوله** في البسوط  
 كذا استند في حديث علي رضي الله عنه فانه لما اراد ان يرمي شراة المحدثات قال ارمي رجلا  
 رجم به ورجم علانية فرجم العلانية ان يبتدىء على المرأة بان يطأ وتعرف بذلك فبدأ  
 به الامام ثم الناس ورجم السر ان يبتدىء اربعة على الرجل ان يبتدىء الشهود ثم الامام  
 ثم الناس انتهى وفي محيط الخسر بعد هذا الكلام وقول الصحابي فيما لا يدرك بالقياس

قوله ما ذكر معارضة فالتعبير عنه بالتناقض تسامح  
 قوله قال في الكافي لان الموت ينافي بقاء الملك  
 قوله فانهم صرحوا بان الميت اهل الملك  
 قوله اجيب بان ذلك كان محو له على السمع  
 قوله في الكافي بانه غير ثابت  
 قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 قوله ثم قال انه كان مخصوصا به  
 قوله ونظيره ما روي عن علي  
 قوله قال السلام عليكم  
 قوله قد سكنت فمذا خبركم  
 قوله انهارك وغرس استجارك  
 قوله ذلك على سبيل الوعظ  
 قوله لانه يرد به تنبيه القضية  
 قوله جميع ما ذكر في الكتاب  
 قوله على النقص والنقص  
 قوله فيه تأمل الا ان يكون  
 قوله نظر قوله اراد الاثنان  
 قوله فيه نكت الا ان يعتبر  
 قوله ان فات عدم التوفيق  
 قوله الذي هو احد الجوزين  
 قوله هو الجواز الآخرة  
 قوله الى ما استمر من اهل السنة  
 قوله واجبا حال ولا ينفذ  
 قوله المقصود هو البقاء  
 قوله عليه قوله فلا يمكن  
 قوله صاحب القيسل



بالاجماع انتهى قوله احدى الروايتين عن ابى يوسف رحمه الله ولم يذكر عن ابى يوسف  
غير هذه قوله فحق هذا ما قيد به ظاهر الرواية **قوله** في المبسوط وعن ابى يوسف قال لو لم  
يكن له بالبدية اذا كانوا حاضرين عنه اذا استغوا لابقام الرجم فاذا ماتوا او غابوا  
الرجم هناك لا ينفذ البدية بهم بسبب انهم لم ينفذوا فيه فلا يمنع اقامة الرجم كما لو  
كانوا مقطوعين لا يدى او مرضى او عاجزين عن المصنوع بخلاف لو استغوا لانهم صاروا  
متهمين بذلك ولكننا نقول حين كانوا مقطوعين لا يدى في البدية لم يستحق البدية  
لنقضه فاما هنا فنقد استحق البدية بهم ليقرب ذلك عند الحكم فاذا نفذ بالموت او الغيبة  
لا يبقا المجد كالو نفذ باشتغالهم انتهى ونحن نقول في هذا التفسير بظاهر الرواية في  
بقوله وكذا اذا ماتوا او غابوا كما هو الظاهر المتبادر من كلامه اقتداء بما في المبسوط وذكرنا  
ان ظاهر الرواية ينفي عن شبهة الشبهة وهي غير معتبرة فتأمل **قوله** في صورة الموت  
والغيبة احدهما شبهة الاختصاص عن البدية وانما شبهة كون الاستغاء وجوها فليتأمل  
محيط الشخصين وروى عن محمد بن وهيب لو كان السهو مقطوعين لا يدى او مرضى لا يستحق  
الرجم فان الامام يرمى ثم الناس لان فوات البدية باعتبار عذر ظاهر لا يورث  
بمخلاف الموت والغيبة لانه من الجائز ان لو كان حيا فخرج عليه الرجم بمنع عن ذلك  
انتهى لان المفهوم من قول المصنف ان شرط خلاف ما ذكره الشافعي **قوله** في  
لقد ثابت توبة لو تابها صاحب مكسر لغفر الله له **قوله** يعني المكاسر هو العتار والمكسر ان  
**قوله** فكان هذه الآية تسخت عموم قوله فاغفر الله لى غير المحسن **قوله** فيه كذا  
في المحسن فتأمل **قوله** وهذا اجماع لا روى **قوله** فيه كذا **قوله** فيه كذا  
اصلا كما لا يخفى **قوله** حتى امره بغيره **قوله** فيه كذا **قوله** فيه كذا  
احصان الرجم مسترود **قوله** فيه كذا **قوله** فيه كذا **قوله** فيه كذا  
**قوله** فيه كذا **قوله** فيه كذا **قوله** فيه كذا **قوله** فيه كذا  
بالنفا قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا **قوله** في الجامع لم يردى لا يشترط قيام النكاح ببقاء  
الاحكام كذا في الفتاوى لا امام الترمذي **قوله** في الجامع لم يردى لا يشترط قيام النكاح ببقاء  
الاحكام كذا في الفتاوى لا امام الترمذي **قوله** في الجامع لم يردى لا يشترط قيام النكاح ببقاء  
الاحكام كذا في الفتاوى لا امام الترمذي **قوله** في الجامع لم يردى لا يشترط قيام النكاح ببقاء

ولو اردت المحصنات بطل احصاؤها فان اسلام لم يكونا محصنين الا بكما جديد وكذا الكافران  
يسلمان والموكلان بعثان وقد كان جاسعا قبل ذلك لم يكونا محصنين فان جاسعا  
بعد الحق والاسلام يكونان لمحققين **قوله** في المصنف والعقل والبلوغ شرط لا هلية  
العقوبة **قوله** قال مولانا علاء الدين الاسود في شرح الجامع الصغير قال الامام فافى فان  
في الجامع الصغير وانما يصير داخل في المحسن عن الزنا اذا توفرت عليه النية والزواج والعقل  
فانه مانع عن ارتكاب كل حال عاقبة ذميمة وكذلك الدين والحلية لان الحلية يمنع عن  
ذات ما الوجه والعبد لا يباي به وكذا البلوغ لان الصغيرة عقله لا ينفذ على العوا  
وكذا ذلك المدخل في النكاح بعد البلوغ لانه لا يقع الغيبة عن الزنا فاذا استجعت السر  
يصير محصنا انتهى **قوله** في المصنف لان الحلية ممكنة **قوله** ينبغي ان يتأمل في تعيين المعطوطة  
لتولد وان الحلية **قوله** في المصنف المعطوطة المدخل لا يخرج في النكاح وهو واجب الغسل  
**قوله** ويجوز الشهادة بالدفول بالناسخ والناسخ الجاهل الى المعانيه كما سيجي في كتاب الشهاد  
قوله فان الشيع انما يمكن بالانزال **قوله** لان الزنا لا يمكن اثباته بشهود بخلاف الدفول فانهم  
سببه المقتضى اليه اكثر ما مقامه فليتأمل **قوله** في المصنف في الملوكة حذر عن روى الولد **قوله**  
هذا لا يجري فيما اذا كانت الزوجه حرة والزواج مملوكا او الولد يتبع الام في الحلية والرقية  
ولو قال في الملوكة لم يحررها وانا لانها لا يمكن التعميم كما لا يخفى **قوله** في المصنف على ابى يوسف **قوله**  
قال لان قال قوله والحجة عليه ما ذكرناه اى الحجة قوله على السليم من اشرك بامه فليس محصن  
انتهى وانتم خبير بفساده والصحيح ما ذكره الشيخ اكل الدين **قوله** في المصنف لان فيه جسم باب  
الزنا فلو لم يعارض **قوله** الجسم القطع والاشتباه سد باب الزنا **قوله** والعقل بالحدوث  
الذي رواه شيخنا في كتاب وهو لا يجوز **قوله** فيه نظر لما سيجي من الاعتراف بنسخ ذلك الخبر  
بعبارة قوله تعالى فامسكوهن في البيوت الا ان يقال المراد انه غير متزوج عن تلك الآية  
فلا يجوز ان يكون ناسخا لما هو غير متزوج عنه **قوله** ووجه الكسر ان المحض **قوله** المحض نكر  
معنى النكاح وهذه الحجة لا تؤيد ما فان طريق ثبوت النكاح هو رواية العدول **قوله** مع  
النكاح ليس حكم **قوله** في العمل اراده في النكاح **قوله** في مثل هذا الموضع **قوله** لا بد من التأمل  
في هذا المقام **قوله** في طريق الخلاف **قوله** صاحب التيسر انتهى وقال لا يخفى في  
شرح قوله اذا زنى العصى او المجنون او غيره طريقه الخلاف اسم كتاب الامام علاء الدين



**قوله** وحاصل ذلك ان حكم الزنا في الدين الزنا حكم الزنا كما كان في  
الابتداء لا يذنب باللسان كما قال الله تعالى فاما من شتم بالجنس في البيوت فمؤثر  
فما سكوهم في البيوت انتهى فنفذ نوع مخالفة لما في النهاية والعناية فليست مؤثر  
فما نسخ ذلك بقوله عليه السلام **قوله** مخالف لما سلف من ان الحديث بيان لقوله  
او يجعل الله من سبيل ولا يفتي جوابه **قوله** وهو جواز المسك فذلك هو هنا **قوله** هو  
خطا لا يفتي نعم نسخ في حق جواز المسك بما روي عن النبي عنها بعده لا كلام فيه وانما  
في نسخ في حق جواز المسك بما روي عن النبي عنها بعده لا كلام فيه وانما  
الذي يوجب الحد والذي لا يوجب **قوله** المص وطى الرجل المرأة في القبل في غير الملك  
قوله في غير الملك لعله حال من المرأة او القبل ثم اقول لا والله ان يقول المشتبه  
عن وطى صبوية لا يجمع مثلها فان وطى لا يوجب الحد كما سيجي الاشارة اليه  
ان يقول عن طوع احتراز عن وطى المكروه حيث لا يوجب الحد كما سيجي وقد سيجي  
من الشارح ما يتوهم كونه جوابا عن هذا في باب اليمن في الدخول السكنى الا ان  
ايضا كلاما مع ان المص اسند الى المكروه الزنا فيما سيجي قال في البدائع الزنا في عرف  
اسم للوطى الحرام من قبل المرأة الحية في حالة الاختيار في دار العدل من التزم احكام  
الاسلام العاري عن حقيقة الملك وشبهة وعن حق الملك وعن حقيقة النكاح وشبهة  
وعن شبهة الاستتباب في موضع الاستتباب في الملك والنكاح جميعا انتهى وفيه ايضا  
قوله وعن حق الملك احتراز عن وطى رجل من القانين جارية من المغنم قبل نفسه بعد  
الاواز جاز الاسلام او قبله فانه لا حد عليه وان علم ان وطى حرام بثبوت الحق  
بالاستيلاء ولا تغادر بسبب الثبوت فان لم يثبت فلا اقل من ثبوت الحق بثبوت  
شبهة ولو جاءت هذه الجارية بولد فادعاه لا يثبت شبهة منه لان ثبوت النسب  
يعتمد الملك في الحمل اما من كل وجه او من وجه ولم يوجد قبل القسمة بل الموجود هو  
وانه يكتفى بسقوط الحد ولا يكتفى بثبوت النسب انتهى قوله من التزم احكام الاسلام  
احتراز عن الجري وسيجي قوله وشبهة في قوله ومن حقيقة النكاح وشبهة احتراز  
عن امثال طى المحارم بنكاح وسيجي قوله وعن شبهة الاستتباب في موضع الاستتباب  
في الملك والنكاح احتراز عن وطى الزوجة لغيره وجها ووطى الاعلى من اجابة

انها امرأة وسيجي **قوله** لان الزنا يصدق في فعل المرأة **قوله** اي يتحقق فان الصدق المعدى  
بني يكون بمعنى التحقق كما بين في كتب الفيزان **قوله** هذا الفعل لا يحد فاذن الزنا  
**قوله** لعل المشارة اليه بقوله هذا في قوله هذا الفعل هو الموطنة للرجل المفهوم من التعريف المذكور  
فان في النهاية البرى انه يجب عليها حد الزنا ولو قد زنا فاذن بالزنا يجب عليه حد الزنا  
اذا كانت عفيفة عن فعل الزنا انتهى وغيره اشرع الى قوله وهذا لا يحد اذ المطلوب  
هو صدق الزنا في فعلها وهذا فاذن بالزنا لا يدل عليه كمالا لان يقال الحد فاذن  
بما لا يصدق منها ولا يتصور صدوره ما يخالف ما ذكره اشرع فليست اهل لم لا وجه له  
التعليل بوجوب حد الزنا عليها بل هو النافع في هذا المقام فانما يصدق بيان ما يوجب  
الحد وذا ما منه فلا بد من ثبوت **قوله** المرأة من غير ثبوتها **قوله** اي يتوهم ثبوت الزنا  
**قوله** كما سيجي بعد هذا **قوله** لعل تعليل صحة الرجل المنفرد من التعريف **قوله** وكل موضع  
لا يجب فيه على الرجل لا يجب على المرأة **قوله** سيجي من العن ان الزنا فعل رجل صبوية وشبهة  
المرأة زانية مجاز ثم سيجي ان الجوى اذا زنى برضية والمكره بمطاعة نكح الذمير والمطاعة  
دون الجوى والمكره عند ابن حنبل في الذي ذكره اشرع مخالف لما سيجي وجوابه انه يجب  
فيها ايضا وانما السقوط لما في سقوط النكاح من الاب فلا مخالفة **قوله** وانما هو بيان  
اعتبارهم انتفاء شبهة في تحقق الزنا **قوله** الاول ان يقول اعتبارهم انتفاء الملك  
وشبهة حتى يطلو كلام المص الا ان يقال المقصود بالبيان انتفاء شبهة وانتفاء الملك  
الظاهر لا يحتاج الى البيان ويراد المص في التعليل ليكون كالتمهيد لذكر شبهة فليست  
**قوله** وتوهم كلامه **قوله** فيكون تعليل الحكم الضمني الذي يفهم من التعريف **قوله** لانه فعل  
يوجب الحد فيجب فيه **قوله** اي بعينه المخطأ المص والنسب يثبت في ان اذا ادعى  
الولد لا يثبت في الاول **قوله** في الكافي اذا ادعى الجدة ولد وولده لا يحد شبهة الملك  
فان جعلت وولدت لا يثبت شبهة عند قيام الاب ونقل صاحب النهاية عن خواجه الفقيه  
ابن الليث اذا زنى بجارية فافترق والاب في الاجباء وقال غنم انها على حرام لا يحد وثبت  
النسب انتهى وفي مواج الدراية ذكر البردوى وطى جارية فافترق والاب في الاجباء  
لا يجب الحد باعتبار الولاد والشبهة نشأت من الابوة وهي قائمة ولهذا يعنى عليه لكن  
ليس ولاية الملك حال قيام الاب الا قرب فلا يكن كتحقيق النواش مع مساس الحاجة



فبقى وطناً في غير الملك لكن فيه شبهة الملك فيكون له المهر والحد ولا يكون له اثبات النسب انتهى  
قال الثاني في الحد اذا اوطى جارية ولد ولد لا يثبت النسب ولا يجب الحد اذا كان الاب  
في العيا كذا ذكره الفقيه في شرح الجامع الصغير انتهى قوله وقيل هذا ليس بجواب عن قوله  
اول وهذا القول غير مقبول عند الشارع كما سيجي في الورق الآتي قوله لان هذا  
وطى في شبهة قوله فيمكن قوله فاورث قباها في الحمل شبهة حكمية او لفظية ما في قوله  
فاورث ما فيه قوله ان لم يكن سبباً في الرهن او لانه لا يملك ما يملك المهر من بعد  
الملك وهذا لا يقبل ملك النعمة كما سئله قوله والمهرورة في حق الزوج او اي التي  
جعلت مهر اول قبل القبض او اي قبل قبض الزوجه قوله هو ما كان راجعاً الى الفاعل  
او كما يشهد به دفع ائتمار المحرم بتقيد المقسم بما يكون راجعاً الى احداهما قال المصنف  
عندنا في حينه وان ثبت بالعقد او اي شبهة في المحرم عندنا تلك شبهة استثناء فلا يصلح  
في المحرم نوعين كالابن ولو سلم انها مغارة لهما فالمقسم هو شبهة التي لا اختلاف فيها  
قوله هذا من باب شبهة في الحمل او فيمكنه بل الظاهر انه من باب شبهة الاستثناء كما  
به الرعي والنسب في الكافي وصاحب الايضاح الذي ان الظاهر ان علم انها ليست ازا  
يحد وذلك بكونه في شبهة الاستثناء ليس الا قوله بناء على دليل اطلاق الشرح في قوله  
نعم الا انه مع قيام دليل الكونه في شبهة في المحرم يكون مع قيام الدليل الثاني في المحرم قوله لو كانت  
الشبهة في الفعل لما ثبت قوله في ان القياس كان ذلك الا انه ثبت على خلاف القياس  
دفع الضرر الذي ركا اعترف به قوله وجه الظاهر في قوله ولا يقيم الحد على قاذفه او فيمكن  
قوله واجيب بان مواضع الشبهة خصت من ذلك في قوله وفيه نظر او قوله خصت بعض  
بالاجماع كذا ذكره الحاكم فيمنع نظره بذلك قوله فخرج منه من لم يكن رجلاً او قوله فيمكنه في  
الزاني لم يتناول ولا خروج الابعاد فقول فابن التخصيص قوله لانه يعتقد باحد او  
وكن مأثورون بتركهم وما يدعون قوله قلت المانع باعتقاد الابطال او الاول ان  
يجاب بان الكف عنهما داخل في الزنا لانا اعطينا الامان على ذلك ولا كذلك الشرع  
اولم يميزه كالذي وقيل النفس والعنف حرم في دينهم او ان اراد مطلقاً  
كذلك ان مقتداً فلا يبعد قوله لانه لم يدخل الا طامعاً او دليل على ان الزنا من حقوق العباد  
قوله وهذا العنف من حقوق العباد او اي فيه حرم قال المصنف في حينه ان فعل المشرك

زنا لانه مخاطب بالوجوهات اول قال الشارع المراد بالوجوهات ترك الاغتسال بالاول  
والانتهاء عن النواهي فان الكفار مخاطبون بالعبادات من حيث الترك فنعينها لغو  
عليهم انتهى وفي النهاية الكفار مخاطبون بالعبادات من حيث الترك ولهذا يعاقب بترك  
الصلوة والزكاة قال امرئاً ولا تزنا وقوله ولا تأكلوا اموالكم بينكم باسباط  
ويتناول ترك الزنا وامر من نحو ترك الايمان وترك الصلوة والصوم انتهى قوله  
على ما هو الصحيح اعترافه عن قول بعض مشايخنا او فيمكنه فليس في قول المصنف  
مخاطب بالوجوهات ما يدل على قصر الخطاب بالعبادات بل هو قوله على ما هو الصحيح  
عن قولهم بل لا اعترافه عن قوله لم يخص بقوله على اصلنا فليتنا مل قوله واعترض عليه  
من وجهين احدهما انه في توجيه هذا الاعتراف من على قانون المناظرة تأمل فان ظاهر  
منع المقدمة التي استدل عليها بل نؤمن له دليل وذلك لا يجوز قوله والثاني ان البصيرة  
اول لعل الاعتراف من الثاني نفق باستدراك خلاف ما نؤمن عندهم من ان الوطى لا يخلو  
عن احد الموجهين او معارضة عليك بالثأمة في التوجيه قوله لان الوطى لا يخلو عن  
احد الموجهين او في دار السلام قوله واجيب عن الاول انه لا يلزم من احصان  
الزاني في قوله ان يحد من يقول لا يلزم من عدم احصان الزاني عدم احصان الزنية وطرم  
عن عدم تحقق الزنا من الوطى عدم تحققه من الموطوءة لاننا تابعه فيه كما حقق  
ولا يتبعه في الاحصان كالايجز قوله وعن الثاني بان قولنا وجبت المهر او خلاصة الجواب  
تخصيص قوله الوطى لا يخلو عن احد الموجهين ومنع عدمه كالايجز قوله فلا يبعد الا يجاب  
او اي اجاب المهر قوله اذ ليس لولي البصيرة او وكذا المخالف للجنون والشرع كلهم  
قصر واجبت لم يتعدوا الى الجنون نصف شفعه مع انه مذكور في السؤال ايضا قال  
المصنف ان انتشاره قد يكون طبعاً لا طوعاً كان ثم فاورث الشبهة او اي المحاكم وهذا  
غير داخل في الشبهة المتقدمة الى القسمين اذ المراد منها كان شبهة الوطى قوله واذا تحقق  
المزوم او يفي سقوط الحد قال المصنف في قوله على كل واحد منها حكمه قوله ذكر واحد منهما  
حكمه على ما قيل الجنابة بالتعدى اول ان الجنابيين هنا الزنا والغسل قال العلامة الزمخشري  
لا يقال انها لامات بفعل الزنا صار الزنا قتل فوجب ان لا يعتبر الا القتل بسقط  
اعتبار الزنا كقطع اليد اذا سرى ومات صار قتل وسقط اعتبار القتل على لا يجب



الايمان النفس من الدية والقصاص لا نقول ضمان اليد بدل اليد وضمان النفس بدل  
 النفس واليد تابعة للنفس كسائر الاعضاء فان الاعضاء اهلك بهلاك النفس تبعاً  
 ويدخل ضمانها في ضمان النفس بخلاف الحد وضمان النفس لانها ضمان مختلفان وجبا  
 بسببين مختلفين الزنا والقتل قصاص كمن شرب خمر ذمي فانه يحد ويعتق فية للحد  
 للذمي لما قلنا انتهى وارجاب في النهاية ايضا بان الوطى غير موصوف لا زنا في الروح  
 فلما وجد في الحمل الخالي عن احد المالكين كان زنا عند وجوده ولا ينقلب قتلاً اذا  
 به الموت بخلاف القطع لانه سبب للموت فاذا انفصل الموت صار قتلاً من الزنا  
 لكونه علته العلة كما في الرمي كان قتلاً من وقت الرمي اذا انفصل زهوق المروج وان  
 تخلفت الوسائط لكونه موصوفاً للقتل ففعل الزنا هنا لما لم يكن موصوفاً للقتل لم  
 قتلاً من الابداء لعدم صلاحية الاضافة اليه وان صار سبباً هنا باعتبار اتفاق  
 الحال ولذلك لم يمتنع وجوب الحد باعتبار وجوب القيمة انتهى والتعويل عند  
 على جواب الزمعي قوله لا يشترط الوجود **قوله** حين التبين **قوله** كما في الجرح **قوله**  
 قد سبق في باب البهائم في العتق والطلاق قال المصنف وارتبته **قوله** اي شبهة كون  
 منافع البعنع في ملكه واما في محل النزاع في الملك ايضا شبهة فالثابت في المنافع شبهة  
 البهائم ولا اعتبار له **قوله** واما حد الغذف فالمغلب فيه **قوله** وسيجي في باب حد القذف  
**باب** الشهادة على الزنا والرجوع عنها **قوله** قد ذكرنا ان ثبوت الزنا او كفي او امر  
 كتاب الحدود **قوله** واخر الشهادة ههنا **قوله** اي فيما يتعلق بالرجوع والافق في اول كتاب  
 الحدود بين الشهادة او لا ثم الاقرار والرجوع عنه وايضا الاقرار من الواحد والشهادة  
 من التعدد والواحد قبل التعدد وايضا الباعث المتعلق بالرجوع عن الشهادة كونه  
 بخلاف الاقرار **قوله** المصنف ان الحدود الخاصة **قوله** وهو يعتبر بالحقوق العباد  
 وبالاقوال **قوله** اي شهادتها فالمضاف منه بقرينة هو يعتبر بالاقوال **قوله** المصنف وان كان  
 التأخير لا يستلزم بصيرة فاستقام **قوله** فيمكن ان وجوب اداء الشهادة في الحدود قد استلزم  
 فكيف يصير بالتأخير فاستقام في الكافة وشرح الزمعي وان كان لا يستلزم صراحة ايمان  
 فاستقام لان اداء الشهادة من الواجبات وتأخيرها فسوق ولهذا لو اقر بالشهادة في  
 حقوق العباد بعد طلب المدعي بل عذر لا تقبل شهادته انتهى ولا يخفى عليك ان ادا

في قوله لا يشترط الوجود  
 في قوله حين التبين  
 في قوله كما في الجرح

الشهادة ليس بواجب هنا كما يدل عليه قوله لم يجز بين حسيين وما ذكره في كتاب الشهادة  
 من كون الوجوب في حق الحدود منسوخاً بخلاف حقوق العباد فانه واجب فيه فيظهر  
 الفرق فتأمل في جوابه فانه يمكن ان يقال بعد اختيار الاداء يصير واجباً كما في النواقل  
 تجب بالشروع **قوله** جواب عما يقال الدعوى شرط **قوله** والاول وجه ان يوجه السؤال بانه  
 لو صح ما ذكرتم لزم ان تسبح الشهادة بالسرقة المتقدمة **قوله** فلذلك كان الاستيفاء  
 من ثمة القضاء في حقوق الله تعالى **قوله** وذكر في الفوائد الطبرية والفقهاء ان المقصود  
 من التلطف بلفظ القضاء اعلام للشهود انه حقيق بالمستهود به او اقراره على استيفاء  
 ما ادعاه وفي الحدود سبيل كل واحد منهما اما اعلام فلان المستهود له في باب الحدود  
 هو الله تعالى قال الله تعالى واقيموا الشهادة لله والله لا يخفى عليه خافية وانا لله القاضي  
 يستفيد العلم بالشهادة فلا تمس الحاجة الى التلطف بلفظ القضاء وكذلك الاقرار على  
 الاستيفاء فان القاضي بدون التلطف به قادر على الاستيفاء كذا في نسخ النهاية واما في  
 مخرج الدابة ولا تمس الحاجة الى التلطف بلفظ القضاء انتهى وهو المناسب للسياق  
 والسياق كما لا يخفى ثم قال الكافي ولهذا يجوز الاستيفاء بدون التلطف بلفظ القضاء  
 فاذا كان كذلك كان قيام الشهادة شرطاً حاله الاستيفاء كما كان شرطاً حاله القضاء  
 اجتماعاً ولم يبين بالتقدم الشهادة **قوله** المصنف اي شرط في السرقة **قوله** لا يقطع لا الشهادة  
 عنه بناء في ما رآنا **قوله** في زعمهم **قوله** **قوله** في تامل **قوله** قيل في المصنف **قوله** صاحب القيل  
 هو الاتفاق **قوله** اي انها شهادة من وجوده **قوله** اي انها شهادة صورة وان لم يكن  
 شهادة حقيقة **قوله** ولا يقال بان ذلك احتمال **قوله** سيجيب الشارح عن هذا  
 السؤال بجواب آخر في باب الاختلاف في الشهادة من باب الشهادات فارجعه  
**قوله** واجيب بان كل ما ذكره **قوله** ويجوز ان يفرق ايضا بان الطوعية داخلية  
 في صلب الشهادة ولهذا يابى له الامام عن الكيفية كما صرحوا به بخلاف زوايا البيت  
 فانه لو سكنت عنها يقبل الشهادة فاكتفى بإمكان التوفيق فيما ليس داخل فيها صحتها  
 بالجملة الشرعية عن البطالة بقدر المكان ولم يكتف به فيما هو داخل فيه نظر المستهود  
 ورعاية لجانته فليست **قوله** المصنف ان شهد اربعة على رجل بالزنا وهم عيان **قوله**  
 العيان والحدود دون في قذف ليس من اهل الشهادة لكنهم من اهل التحمل ولهذا

الشهادة

عليه



يعتقد النكاح كمنزلهم والعبد ليس من اهل النخل والاداء والفاسق من اهل النخل  
**قال** المصلان الزنا ثبت بالاداء او اي عند القاضي كاستدراك الشيخ المصنف في اول  
 كتاب الحدود والزنا ثبت بالبيعة والافار حيث قال المراد بثبوت عند الامام  
**قال** المصنف صا كارجم والنقصان **قوله** قد سبق انما وسيجي في اقواب التوركا  
 يتعلق بهذا المقام **قال** المصنف ان لا يجب عليه الضمان في الصحيح **قوله** قال الاثنان استلزام  
 من قوله فينقص عليه وهذا جواب سؤال بان يقال لما انقص عليه كان ينبغي ان يجب  
 الضمان وهو القياس فاجاب عنه وقال لكن لا يجب عليه الضمان في الوجه الصحيح  
 استحسان كيد لا يمنع الناس ان ينفقوا في غير الصحيح بالصحيح من الرواية **قال** المصنف  
 لما فيها من زيادة الشهادة **قوله** يعني ان في جميع الشهادات شبهة الكذب لكنها متحدة  
 فلا يلزم استداد باب الحدود وفي الشهادة على الشهادة شبهة عدم التحيل ايضا فيها  
 زيادة الشهادة فلا يتحمل **قال** المصنف لا ضرورة له تحلها **قوله** يعني ان الشهادة على الشهادة  
 شرعت للحاجة ولا حاجة اليها هنا لان الحدود ويحتمل عدمها لا لاثباتها **قال** المصنف واما  
 الحد فذهب الثلاثة **قوله** عطف على قوله اما الزنا وبنائا على ما في الزنا فذهب جميع علماء  
 لا يبق من يبق الا واما الحد فذهب الثلاثة من علمائنا وهم ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد  
**قوله** ولما قيل ان يقول القضاء لو كان فانما زعموا وجب الحد **قوله** تأمل ان يكون  
 بمعنى سقط **قوله** فان قيل هذا **قوله** فلا وجه لصيغة التبرين **قوله** لما تقدم ان كلام كل  
**قوله** في رأس العينة **باب** حد الشرب **قال** المصنف من شرب الخمر فاخذ وشرها  
 موجودا **قوله** حين الاخذ ولا تنس الحاجة الى وجوه عند المصنف الى مجلس القاضي  
 كما استعمل عن قريب **قوله** او جازا به سكران **قوله** البناء للتعدي **قوله** وجود الرابحة  
 باب قوله تعالى **قوله** وسيجي نظيره في اوائل حد القذف **قوله** ولكن لا دليل على ان الشرط  
 الذي شرطه ابن مسعود في امرها **قوله** شرط ابن مسعود في امرها في امر الرابحة ولم  
 عن غيره خلا فحل الاجماع ويؤيد عنه ما ذكرناه في باب الشهادة في الشهادة  
 وجه الاستدلال بما روي عن علي رضي الله عنه كفاية الاثنان في الشهادة على شهادتهما  
 رجلان عندنا في وجه **قوله** وايضا ذكر في اول الباب **قوله** ذكره في اول الباب  
 ليس الا لكونه سند الاجماع الذي ثبت به الحد لا لكونه ما ثبت به الحد ابتداء

فانه لما ثبت فيه الشهادة بالتخفيف لم يحز ايجاب الحد وقوله والا صل فيه لا بعد  
 ان يكون مبتدئا على ما ذكرنا فليتبني **قوله** وايضا اشترط الرابحة منافع لا طلاق **قوله**  
 من شرب الخمر فاجلدوه **قوله** او جواب انه خفف منه الشرب اضطرارا او كراهة فتمكث  
 فيه الشهادة فلما يقع ايجاب الحد به كذا في الكافي ويجوز ان يقال ايضا لما خفف منه  
 ما ذكره يجوز ان يخفف ما زال الجحد بالقياس **قوله** فان قيل **قوله** السؤال مع جوابه في  
 النهاية **قوله** والتميز بعد الاستدلال وجه الاستنباط **قوله** صونا للجملة الشرعية عن  
 البطلان كما سبق نظيره في باب الشهادة على الزنا وكذا الحال في الاقرار به فحصل  
 الجواب عما اوردته الاثنان **قوله** واقول في الجواب الثاني حسن الى قوله على مذهب  
 محمد **قوله** فيه رد على الاثنان **قال** المصنف ان السكر من البهاج لا يوجب الحد كالسج والبن  
 الرماك **قوله** سيجي من المصنف كتاب الزنا شره ان الامم ان يجد فيما يتخذ من الجيوب  
 والعسل **قوله** وكلام المصنف على ان السج مباح **قوله** التبيذ ايضا مباح فما انفردوا  
 ان يقال مراده بالبهاج ما اجعوا على ابا حنيفة وليس التبيذ كذلك **قوله** نص قاطع **قوله**  
 قاطع اخر ان عن قوله صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه فانه خبر الواحد **قوله**  
 والجواب ان قوله انما اظهرنا التخفيف كلام على لسان الجمع **قوله** الاجماع لا يفسخ فكيف  
 يستقيم الاجماع على خلاف ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** فلم يقدروا بشي  
**اقول** في من عند أنفسهم **قال** المصنف من قر برب الخمر والسكر **قوله** والسكر يتجني  
 التمر اذا غلا ولم يبلغ كذا اقتره الناطق في ان جاسوس قال في الجملة السكر شراب  
 سكره وفي ديوان الادب سكر خمر التبيذ وقال في المحل السكر شراب وقال في المغرب  
 السكر عصير العنب اذا اشتد المراد هنا ما قال الناطق كذا في غاية البيان وقال في  
 خصه بالذكر مع ان الحكم في سائر الشربة الخمر كذا في حيث يقع وجوده لانه انما  
 في بلادهم **قوله** وقال ابو الذي يهدي الى قوله لانه هو سكران في العرف **قوله** لا  
 تعليل لقوله هو الذي **قوله** قال لان تحريم الخمر نزل **قوله** الآية التي نزلت فيه هي قوله تعالى  
 لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى او ليس في تحريم الخمر والتفصيل في كتب التفسير وانظر ان  
 يقال لانه مما جعل الذي يخرج عن قراءة هذه السورة سكران **قال** المصنف لا يحد السكر  
 باقاره على نفسه **قوله** قال صاحب النهاية اي في الحدود الى لفظه من ثامنا مثل الزنا وشرب

على السهم

ينور







معين **قوله** فالتالي يترجم على الاول **قوله** ثم اذ لم يتم دليل على الاول هنا الدليل هو  
 وجود قوله لان من العرب لا يترجم على المعنى لو قال ثأت على الجبل قبل لا يجد لنا فلنا **قوله**  
 من انه يتعين الصعود بالارادة اذ كان مقرونا بكلمة على قال الامام السرخسي في مبسوط  
 وكذلك اذ قال ثأت على الجبل بترمه الحد وكذلك اذ قال ثأت في الجبل الا ان محمد بن  
 اهل اللغة اذ استعملوا الكلمة بمعنى الصعود يصلون به حرف في الا حرف في انتهى في تأمل  
**قال** المعنى وقيل لمحمد بن الحسن الذي قلنا **قوله** فالتالي لا يسلم تعين الصعود حين المقابلة  
 بكلمة على الا في غير حال السباب فلي تأمل **قوله** واعترض من على قوله في غير الخبر المذكور في الاول  
 المذكور في الثاني بان المراد بالاول هو قوله ياراني وما ثم خبر اصلا **قوله** الا اعترض من على  
 الاول انه يجوز ان يقال قوله ياراني يتضمن معنى قوله انت زان فراه بالخبر المذكور في  
 الاول هو الخبر ضمننا بل نقول ليس مراد التامل حقيقة التامل بل الحكم عليه بان زان فهو  
 فيه بقرينة الحال فلا إشكال **قوله** غاية ما في الباب ان اللعان في حق الرجل قائم مقام  
 القذف **قوله** كما مر في باب اللعان **قال** المعنى هو المراد في مثل هذه الحالة **قوله** اي يجوز  
 وانما قال لدفع ما يحتمل يقال انه لا مجال لتلك الارادة لان ما كان معه بعد التكاثر وعلى  
 حال ليس بمتنا **قال** المعنى واللعان يقع بدون قطع النسب كما يقع بدون الولد **قوله** في الحاشية  
 وينبغي النسب بدون اللعان كالوفاي نسب امرأة الامه بنتي النسب ولا يجوز اللعان  
 انتهى فانك اللعان من قطع النسب وجودا وعدما **قوله** على حسب ما اختلفوا فيه **قوله**  
 كما مر في باب اللعان **قوله** ومعناه التي لا تحت بولك كذا في النكاح في **قوله** يعني في النكاح في  
**قوله** ومعناه العفة شرط وجوب حد القذف **قوله** **قوله** فتاوى الذين يرون المحنة  
**قوله** فان قيل اللعان قائم مقام حد الزنا **قوله** كما سبق في باب اللعان واجاب الاشكالي  
 عن هذا السؤال بان معنى قولهم اللعان قائم مقام حد الزنا في حقها ان الزنا لو ثبت منها  
 لمحتسب ولكن لما لم يثبت لم يحد المرأة حد الزنا ولم يحد الزوج حد القذف فاجوب اللعان  
 بينهما مقام ذلك مقام حد الزنا في حقها ومقام حد القذف في حقها بآية اللعان من هذا  
 الوجه حيث لم يحد احد منهما وليس معناه ان اللعان كما جاز الحد الا يرى ان اللعان  
 بينهما انما وقع باعتبار انها محنة لانها لو لم تعتبر محنة لم يجر اللعان بينهما اصلا فاذ  
 اكد اللعان احصاها في حال ان يسقط احصاها بما يشاك به انتهى فلي تأمل **قوله** قلنا

على كنهه في قوله فتعارض الوجهان فتساخا **قوله** واعترض من عليه ان يقال بانها اذا  
 كانت محنة من وجه غير محنة من وجه آخر كونه غير محنة تكون شبهة في اسقاط الحد  
 عن قاذفها لان شبهة مسقط للحد لا موجهة فيبغى على هذا ان لا يجب الحد على القاذف  
 انتهى وقد مر من ذلك في باب الشهادة على الزنا ما تبارك هذا **قوله** وقال  
 ان يقول سلطان **قوله** انت فغير بان الرد وليس هذه الشهادة التي حدثت  
 بعد حصول عدالة الاسلام **قوله** فكيف يتقلب موجب الرد **قوله** كسلم في في دار الحرب  
 ثم خرج لم يحد وقد سبق **قوله** مردودة كحد القذف قبل الاسلام وبعده **قوله** في  
 اذ ليست له تلك الشهادة بعد الاسلام حتى ترد **قوله** والشهادة المقبولة **قوله** وبسبب  
 ان شاء الله تعالى في باب من تنبئ شهادة ومن لا تقبل كلام متعلق بالمقام **قوله** وقيل في  
 الجواب **قوله** جواب تسليم كون الرد صفة للمقام قبل الاسلام ثم لا يجزى ان هذا الجواب  
 غير مناسب لما في القعدة فتأمل **فصل** في التعزير **قال** الامام الترمذي في شرح المجامع  
 الصغيرة في جواب الولي الذي يوجب الحد والذي لا يوجب كل شيء صنفه الامام ليس  
 امام ما يوجب الحد فلا حد عليه لان الاستيفاء اليه ولا يمكن ان يستوفى من نفسه ويستيفاء  
 نائبه عنه كما يستيفاء بكتاتيف النقصان وحقوق العباد لان استيفاء ذلك له اربابها  
 وقال الترمذي وعلى هذا حد القذف بغير ان لا يجب على الامام ان المقلب فيه هو استيفاء  
 ذكر ابو الليث ولما هو المعنى لا يقع على الشافعي لانه بالعموم مني بانها كونه وهذا  
 لا يمنع وجوب الحد فانه اذا رضى بقذفه لا يمنع وجوبه ولا يعطى عنه ولا يورث وفي  
 التحليف خلاف ثم ذكر وكان المقلب فيه من العبد بدليل انه لا يسقط بالتقادم ولا بالار  
 وبقيمة القاضي بعلمه ولا يقع الرجوع عنه بعد الاقرار بشرط فيه الدعوى ويقام على الشاكن  
 ولا يقام للرجوع على الاب ولا يولى على عبده ويقدم استيفاءه على حد الزنا وشرب الخمر  
 فدل ان المقلب من العبد والاصول تشهد ان هو امر وحي العبد اذا رجعها فليقلب  
 على العبد كما جنة غير ان الامام يستوفيه دون القذوف وان كان قد ناله لو فرض اليه  
 اقامه على رشد الوجه غيظا فيسقط وهو كالتعزير ان من العبد واقامة الامام بخلاف  
 فان الاستيفاء المولى لانه مقدر وبكتاتيف التعزير الواجب قتاله تعالى انه على اقامته كل  
 احد بعلة النبابة عن امرنا وسائر القندواني من رجل ورجل مع امرنا الجبل

منه

النقصان



قال ان كان يعلم انه ينزجر عن الزنا بالصباح والضرب بادون السلاح لا وان علم انه  
لا ينزجر الا بالنقل من النسل وان طاعته المرأة حل له قتلها ايضا قلت وهذا نصيب  
منه على ان الضرب تنزيه لا يمكن لانسان وان لم يكن محتسبا وكذا النفس ثم وجدت  
المسئلة في المتنق عن ابى يوسف كذلك لكن وضعا وجرها مع امراته او مع محرم له او  
جارية وفي نوادر ابن سماعه عن محمد رأي محضنا يري جازله ان يرميه ويقتله وفي  
جامع قاضي في الدين في باب من الشهادة في الحدود وان الاصل في كل شخص اذا رآى مسلما  
يرى ان يحل قتله وانما امتنع خوفا من ان يقتله لا بصدق في قوله انه يرى وفي ان الشافعي  
ليس للمولى ان يحبس عبده او امرته لانه من الدولة وهم الذين يكون ذلك لانهم الخلفاء  
في الشريعة ولان يوزرهم لان التنزيه تأديب فجاز ان يلبس المولى عابن القاضي بجل  
يرى وبشرط لا يجد استحسانا ومن محمد بن محمد وهو القياس اعتبارا باسائر الحقوق  
وحد الغدق والنقصان وجه الاستحسان الاستحسان في القاضي والقاضي مستد وبالله  
الدرء بالحد فليحتمل التهمة فيما يستوفيه فلا يستوفي وفي سيرة كبر اذا شتم الامام او عظم احد  
بنوفه في غيره اقامته لا يقيم بنفسه ولا يثتم وفي ادب القاضي القاضي اذا رآى غيره  
في القضاء له وعليه جاز وبكوز قضاء المقلد للمقلد وعليه كان المقلد الخليفة او قاضي  
لان المقلد ليس بنائب عن المقلد بل هو نائب عن المسلمين ولهذا لا ينزل بموته فكل من  
تقبل شهادة له في هذا قضاء للمقلد واستشهد بمن تكل بشي ثم استغنى فخطه كونه  
في تلك الحادثة لم يجر القاضي القضاء المردى فقال في يجب ان يجوز لان نائب عن  
الاي فعلت هل انت اذا بنفك لنفك فانت الشريعة فانقطع والوجه لمن استدل بمن  
هذا ان يطلب من السلطان الذي ولاه يقول قاضيا اخرجه بختها اليه فيقضي او يحكم  
واحد انتهى **قوله** وقيل في عن ابى يوسف ان التنزيه من السلطان باخذ المال جاز **قوله**  
قال الزاهد في شرح التتوي في تحت التنزيه بالمال ولم يذكر كيفية اخذ المال وادى ان يات  
ويمسكها فان ايس من ثوبهم يعرفه في ما يرى شط التنزيه باخذ المال كان في ابتداء السلطان  
ثم فتبع انتهى المراد عن قوله شط شرح الطحاوي **قوله** وذكر ان الامام الترمذي في باب القتل  
الذي يوجب الحد **قوله** والتقدير من بلغ التنزيه **قوله** هو كلام صاحب النهاية **قوله** فخرنا  
اليه وذلك اربعون **قوله** التفتن قال الاثنان في قوله فخرناه اليه اي صرف ابو حنيفة

قوله مال فلا في النظم وكذا  
قضاؤه لنا فيه وفي صحيح  
النسخ لا ينفذ قضاؤه  
قوله لا ينفذ قضاؤه  
قوله لا ينفذ قضاؤه  
قوله لا ينفذ قضاؤه

التنزيه اذ في الحد **قوله** والتكثير في الحديث بنافذة او المطلق فيعرف الى الحكم كما بين  
في علم الاصول فتدبر والتكثير بنافذة مجموع **قوله** المعنى ان لم يخفف من حيث التنزيه على  
الاعضاء **قوله** قال صاحب الكافي في حدود الاصل في التنزيه على الاعضاء وفي اشربة في حد  
يعضب التنزيه في موضع واحد وليس في المسئلة اختلاف الروايتين وانما اختلفت الجواز  
لاختلاف الموضوع فموضوع الاول اذ بلغ التنزيه اقضاء بان اصاب من اربضه كل  
محرم غير الجراح واخذ السارق بعد ما جمع السارق قبل الاخراج وموضوع الثاني اذ بلغ  
اقضاء بان كان فيما عدا هذين الموضوعين انتهى في فتاوى الامام الترمذي في التنزيه  
الضربات لانه قليل ولو فرغ لم يقع به الزجر ويعضب على الظاهر والآلية وفي المتنق قالوا  
هذا في ادنى التنزيه وهو ضرب سوط او سوطاين او ثلث فاما في اقضاء فيفرق انتهى  
**قوله** المعنى من حد الامام او غيره فانت فخرنا **قوله** يقال ضرب دمه هدر **قوله**  
واعلم ان هذا ينبغي ان يكون قول في حنبه فقط لما ر في باب الشهادة في الزنا من انما غرنا  
بيت المال او مات من الجمل **قوله** المعنى بيت المال **قوله** وفي قول اخر في جاله كما سبق في باب  
الشهادة في الزنا قال المعنى من غير واسطة **قوله** اي من غير واسطة جلد الجملاد فلا يكون ان لا  
خطا منه **قوله** واما الاطلاق فاستطاع **قوله** الاطلاق رفع القيد **كتاب** السرقة **قوله**  
لا في من ذكر الزجر المتعلقة بصيانة النفوس **قوله** اراد بصيانة النفوس ما يشمل صيانة النفوس  
والاعراض ايضا فان الاول صيانة جوارها والثاني صيانة ما يتصل بها فانه صيانة ما اليوم  
**قوله** لان صيانة النفس اقدم من صيانة المال **قوله** لان المال امانة النفس قال الله تعالى  
خلقكم في الارض جميعا وقال الله اوصون عوامي بالي لا اذنتمه لا باذلك اسر بعد عرض  
في المال **قوله** وقوله وقد زيدت عليه اوصاف في الشريعة وهي ان يقال **قوله** ههنا نوع مسخنة  
في العبارة **قوله** السرقة اخذ مال الغير **قوله** هذه هي السرقة التي توجب القطع والاسرقة  
ما دون نصاب السرقة سرقة ايضا الفقه وشرفا فان العبد اذا سرق ما دون النصاب برده  
على بايعه يعيب السرقة ولا يقطع كذا في الخلاصة وغيره **قوله** يجوز الاستمالة **قوله** اعتراف  
عن سرقة المصحف وصحيفة الحديث وصحيفة العربية والسرقة فان المصحف وكتب الحديث  
يدخران السرقة لا الاستمالة وكذا غيره لا ينعقد به التمول بل معرفة الحكم والمثال **قوله** غير  
مستأرع اليه الفساد من غير تأويل **قوله** اعتراف عن اخذ صاحب الحق خلاف جفس فخرنا

بطلان



اذا قال اخذت لاجل صفة فانه اخذه متاولا **قوله** فان الصلوة شرعا عبارة في **قوله**  
 العلامة في الدين الزيلعي في اول كتاب الصلوة الصلوة في اللغة العالمية الدعاء قال امرت  
 وصل عليهم من صلواتك سكن لهم اي ادع لهم وانما على معنى باعتبار لفظ الصلوة وفي الشرع  
 عبارة عن الافعال المخصوصة المبرورة وفيها زيادة مع بقا معنى اللغة فيكون تغيير  
 لا نقلا وفي الغاية والظاهر انها منقولة لوجود ما بدونه في الالهي انتهى وفيه تأمل فان الاله  
 منقول الى دواب القوام الاربعة مع وجود المعنى الاصلي فيها **قوله** والثالث ما انبأ به  
 نقر في **قوله** اي ما انبأ به اللغة **قوله** وهي موقرة في الشرح **قوله** ان الصلوة ليس بزم  
 تشمل على معنى الدعاء كما في الاله **قوله** وان وجدت وقت الدعاء لم توجد وقت ان اخذ  
**قوله** فكان فيه شبهة العدم والحدود تندرج بالبيانات **قوله** المعنى اذا مرق العاقل  
 البالغ في **قوله** قال في الكثرة السرفة اخذ مكلف فقيمة قدر عشرة دراهم مضروبة بحوزة  
 بمكان او حافظ انتهى قال العلامة الزيلعي في شرحه قوله مضروبة اشارة الى ان اذ امر  
 فقيمة غير مضروبة وزنها عشرة او اكثر وفيها اقل من عشرة مضروبة لا يقطع بخلاف  
 المعنى حيث يقع جعلها حرا والفرق بينهما ان الحدود تندرج بالبيانات فينقطع بالحكم والمحل  
 يثبت مع البشارة فيقع كيف ما كان وظاهر هذا ان القيمة او الزنوف اذا سرفها وزنها  
 عشرة وقيمتها اقل وقيمتها عشرة وزنها اقل لا يقطع انتهى وانما في غير بان المقنوم  
 من الهداية اعتبار القيمة فقط فليست في ذلك فيما اذا لم يكن المبرور من عشر  
 الدراهم والافتيقن شبهة **قوله** لانه خطاب الشرح **قوله** في ان الخطاب للمالك لا لغيره  
**قوله** لانه مشتق **قوله** بالاستقنا الكبير وفيه ما فيه **قوله** من السرفة **قوله** او لعل هذه معناه  
 ناسية من اشتراك اللفظ **قوله** غير ان الشا في **قوله** انت خير بانه لا يدل على اعتبار  
 التقدير بربع دينار بل وجه امر آخر وهذا دفع المخالفات بين الروايتين **قوله** المعنى  
 وقد تأيد ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم **قوله** في انهم صرحوا بان ما يصلح على لا يصلح مرجحا  
**قوله** المعنى اشار الى ان غير الدراهم يعتبر قيمته بالمال كان ذهبيا **قوله** في تأمل فان  
 المذكور في الحديث الذي رواه اصحابنا في دينار وعشرة دراهم فما بالهم لم يعتبر  
 القيمة بالدينار مع تقدمه في الذكر والاحتيال للمدرونية ولم يتوخوا جشع الذهب  
 بالدينار وجشع الفضة بالدراهم وغيرهما باحد ما كان لم اقف على وجهه الى الآن

شذو

فيهم

في بينهم ولعل مستندهم ان تقويم الجمن وقع بالدراهم في الرواية التي اخذوا بها وفيه  
 تأمل وجواب ذلك مذکور في الكافي فاجب **قوله** الا في ثمن مجتم جحفة **قوله** بالحق بك وتقوم  
 الحاء **قوله** ولما تفاوضا ولا مرجح صرنا الى اطلاق قوله على السهم **قوله** في ذلك اما اولها  
 قوله ولا مرجح ممنوع واما ثانيا فلان شرعه لا يطالب بالشرع الا يرى الى قول صاحب  
 الهداية ان الاخذ بالكثرة في هذا الباب اولي **قوله** وهو ان العمل به يستلزم العمل  
**قوله** في ذلك اذا ادعاه من الاستلزام غير ظاهر بل الظاهر عكس ذلك والجواب ان  
 مراده العمل به يستلزم العمل بالمتفق عليه دون مذهبه فانما يختلف فيه وادنى درجات  
 الخلاف لبراث الشبهة فتأمل **قوله** وجدت الاعتراف الى قوله ساقط **قوله** الا غير من  
 المسفقات **قوله** ان المبرور من حاضرت كما صمد **قوله** في تأمل المعنى ويجب **قوله**  
 تميز الا توثيقا قال الانقائي بالنصب عطف على قوله ان يسألوا وانما يجيب الى ان  
 يسأل الشهود لان التوثيق بالكفالة ليس مشروع فيما ينه عنه على الدرر انتهى وقد مر في  
 اوائل الحدود ما يتعلق بالمقام فراجع **باب** ما يقطع فيه وما لا يقطع **قوله** ولا يرد  
 ما قيل **قوله** اراد الانقائي قال المعنى غير مرغوب **قوله** قال الكافي وصاحب النهاية قوله  
 غير بالنصب صفة لقوله مباحا واما الثالث مرجح حال **قوله** الحق الملازمة **قوله** الظاهر  
 ان يقال لحوق المسئلة **قوله** يعني لما كان الامر كذلك **قوله** ان ولي ان يقال ولما  
 الامر كذلك كان في حوزة نقصان فان قوله الا يرى ان الحسب في تنوير نقصان  
 يجوز **قوله** والمعاذ آيات الله **قوله** بالعين المحملة **قوله** المعنى يقطع في سرقة العبد الصغير  
**قوله** في ذلك لانه يمكن ان يتاول في اخذه اسكاته كافي الى الصغير فتأمل في جوابه **قوله**  
 المعنى انما انضم اليه معنى الادسية **قوله** وان انضم غير النسيئة فتأمل **قوله** وقوله لا  
 عند ما ان قيمة لها بدليل ان مسلفه لا يضمن **قوله** اي يدل على عدم تضمين المسلف عند ما  
 كان من مذهبها ذلك يعني لا قيمة لهذه الاشياء عند ما فلا يقطع **قوله** من اقل الباب  
**قوله** ولا يقال فتأمل اذا كثرت الابواب لان التفصيل للتكثير ومثل اخذ البيا  
 وفلوق ان ابواب **قوله** بيان ما قال في الميسر **قوله** اي بيان قوله والمعنى حيث  
 بينهم من من علمنا من قال ليس بهذا الخلاف **قوله** وقوله ما بينا اشار الى  
 قوله على سبيل من قطع على المتفق والمعتقول **قوله** ولعل لا ولي ان يقال ما بينا حاله

عقبن



من الجائز ان لا تكون على الخلاف ووجه ما ذكره الشارحون هو حمل قوله على الخلاف  
على معنى انها كخالفات ابا يوسف والشافعي ولا يوافقانها **قال** المصنف لو كان مقتضى  
فسوقه دابة او كان الانسب ذكره هذه المسئلة مقتضى قوله وان سرق منه وضاع  
الا انه لم يستحسن ان يفصل بين كلامي الجامع بمسئلة فيه مذكرة فيها **قال** المصنف والقياس  
ان يقطع **قوله** فيه اشارته ان العدة في الاستدلال هو القياس ولهذا لم يجب عن الجوز  
بناء على انه معطوف **قوله** وجه التشبيه هو ان الشارع **قوله** هذا الاشارة المعصومة في  
المسروق المردود وتوطئة لبيان وجه التشبيه **قوله** والموتى في المرة الثانية **قوله** يبيح مائة  
البرص **قوله** لان الاول ناشئ **قوله** لكونه عوضا **قوله** والقطع بالجوز **قوله** ولعل الختم يولد  
القطع في الاول باعتبار السرقه والاولى نكحت والثانية غير ما قلنا من **فصل**  
في الجوز **قوله** وفيه من ذكر الموصوف الى قوله الوصف **قوله** المراد من الموصوف المال وروى  
القول **قال** المصنف فالاول هو الولاد **قوله** اي منق الال والقطع حذف المضاف اليه وفيه  
مقاصد **قوله** عن قرابة الولاد **قوله** اي من ذى قرابة الولاد **قوله** ولذا ابراع الشرح النظم  
الى مواضع الرتبة الظاهرة **قوله** لعل المراد بالرتبة الظاهرة ههنا ما يظهر عند ترك التكلف  
والا في الكلام كذا **قال** المصنف المحمية بدونها لا تحترم **قوله** فيه تامل **قوله** الا تحت من  
الرضا **قوله** اي محمية الا تحت **قال** المصنف خلاف الشافعي لم يسلط بينهما في الاموال عادة  
ودلالة **قوله** وذلك انها بذلت نفسها وهما انفس فالمال اولى كذا قالوا لكونه خاصا  
بما اذا كان المسروق منه الزوجة **قال** المصنف ولو سرق المولى من مكاتبه لم يقطع له  
قوله وكذا السارق من المغنم **قوله** فيه كذا لان عدم القطع في نيك المسكين على  
مقتضى هذين التعليقين لا يكون لان شفاء الجوز فلا يناسب ذكرهما في هذا الفصل بل  
الموضع المناسب لذكرهما الباب السابق عند قوله ولا يقطع السارق من بيت المال  
والظاهر ان ذكرهما استلزام **قال** المصنف لان فيه نصيبا **قوله** هذا التعليق على انه لو  
لم يكن له فيه نصيب يقطع لكن الرواية مطلقة في تحريم القودى وشرح الطحاوى في  
من تعليل **قوله** المصنف لان الجوز بدونه هو البيت **قوله** قال الزبيدي لان الجوز بدونه  
بالفاظ لان الجوز ما يمنع وصول اليد الى المال به امتنع مع اختفاء فيه عن اعينهم فكان  
الجوز بالفاظ دونه فيكون كالبديل عنه فلا يعتبر حال وجود الاصل انتهى لا يقال اذا كان

في الجوز تسبيرة البدلية يجب ان لا يقطع السارق منه اذ الجوز قد يندرج في الشبهات  
لانما تركت القياس كحديث صفوان **قال** المصنف من سرق شيئا من جوز او نزع وبيع  
لما قاله الاول لا يقول الجوز على نوعين **قوله** وكان قول المصنف منها بعد قوله انما اشأ  
الى ما بين الجنتين **قوله** يعني الدخول باليد جها ولا يختص به عن اعيان الناس **قال** المصنف  
وهي بناء على مسئلة **قوله** يظهر بناء على ما عليها بادي ان اكل كرس لا بد في قطع الدخول اذ  
ادخل الخارج يده من ملاحظة دليل قوله اذ ادخل الجوز جماعة **قال** المصنف لان في الاول  
الرباط من خارج فبالطريق يتحقق من الظاهر فلا يوجد هناك الجوز **قوله** فيه كذا يندفع بانه  
تأمل فانه لا يدخل يده في الجوز لعدم قابلية الجوز لذلك اذا كان الطر من خارج فلم يوجد  
هناك الجوز على الحال **قال** المصنف لا يجوز اما بالكم او بصاحبه **قوله** اي في صورة طر ما دخل  
انكم بل المال يجوز بصاحبه والمال تبع انتهى بل الظاهر عكس ذلك وايضا لا يلزم قولنا  
الجوز هو الكم اذ ابو يوسف لا يكرهه **فصل** في كيفية القطع **قال** المصنف ان الاسم يتناول  
اليدين لا البطا **قوله** ولعل المراد لفظ اليد مشتركة بين الكل والجوز كلفظ القرآن **قال** العلامة  
الكافي فيكون من المنكبة وقد يكون من المرفق وقد يكون من الرسغ باستعمال العرب  
واللغة والشرع ولكن زال هذا الابهام ببيان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمل وعمل  
الصحابه رضي الله عنهم واجماعهم انتهى قوله لان الاسم اي اسم اليد وقوله يتناول اليدين  
المسرى **قوله** ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بقطع السارق من الزند والحسم **قوله** فيه شئ فان ظاهرا  
اسلوبه يؤيد ان يكون قوله والحسم معطوفا على قوله يقطع وليس كذلك بل على قوله من  
الزند **قوله** يوجب تناول اليدين جميعا **قوله** يعني على سبيل البديل كما في قوله فان سئلوا  
وجوهكم وايديكم **قوله** وانما خص ابا حنيفة **قوله** قال الشيخ الامام السعدي وتبعه  
الكافي وانما خص ابا حنيفة لما ان تسبيرة عدم وجوب الضمان على السارق انما روي عنه  
لانه يقول بعدم وجوب الحد فيمن ظان ان النطق وقع صاعده فلا يضمن السارق  
استدلالا بعدم وجوب الضمان انتهى وعندى ان ما ذكره السعدي في انسب بالمقام  
ما ذكره الشارح تبعا للاتفاق فتأمل انت **قوله** فان ذلك بيان وجوب الضمان اذ  
**قوله** فيه كذا فان الظاهر خلاف ذلك **قوله** قلناه في طرفه الى يوسف ومحمد **قوله**  
وجه التخصيص غير ظاهر فان ذلك في طرف الى حنيفة ومالك ايضا **قوله** ومنه قوله لان



من الضمان في باب الحد وقد تقدم **قوله** في باب الشهادة على الزنا **قوله** اجيب بان الزنا من حيث ان ما كان فيه قد ظهرت فيه السرقة عقوبت قصومة معتبرة **قوله** قد مر في علم هذه العجبة ان القصومة شرط لظهور السرقة لقيام احتمال دال في الزنا والافواه بالملك بعد اداء الشهادة فتأمل ومن دفع ذلك الاحتمال يدون ان يحضر المالك **قال** المص **قوله** انما جعلت حجة ضرورة قطع المناذرة **قوله** فان قيل ان اريدنا جعلت حجة تلك الضرورة في حقوق العباد ففسر لا ينبغي لان القطع من حقوق الله تعالى وان اريد في جميع الحقوق فغير مسلم وهو ظاهر فلما المراد هو الاول لكن ثبوت حق الله هنا يكمن في ضمن حق العبد في السرقة ولهذا لو شهد شاهدان على رجل بالسرقة والمشهد له شكر السرقة لا يقطع السارق صريح الزبط فليست **قال** المص بدليل صحيح الرجوع بعد الاقرار **قوله** نعم ما ذكره هنا ان صحة الاقرار بعد الاقرار في الحد ولكن التعويل على ما تقدم مما ذكره هنا وهو الصريح في كتبهم **قال** المص ومعناه **قوله** قال الثاني اي معنى الاختلاف انتهى وفيه تأمل **قوله** بدليل انه يقطع بالاعتقاد **قوله** فيه بحث **قوله** وبدليل انه لو قال ابن المال **قوله** فيه بحث **قوله** نعم في القصومة بدون القطع **قوله** بدون القصومة في القطع وان لم يسطر القطع كما **قال** المص في سطر عصمة المال باعتباره **قوله** معار من باذا اقر ثم رجع غلبت المال دون القطع وبوجه لا يخفى اذ لا ينافي اذ رجع **قال** المص اذ قطع السارق والعين فائنة فيه **قوله** انما هو الموقوف عن قوله في يده لكان اسهل قال صاحب البدرج والعلامة الكاكي ولو باع السارق السرقة من انسان او ملكه منه بوجه من الوجوه فان كان قائما فلهما جبا ان يأخذ لانه عينه يمكنه ويأخذ منه ان يرجع على السارق بالتمن الذي دفعه لان الرجوع بالتمن لا يوجب ضمانا على السارق في عين السرقة ولا يرجع عليه بمن السرقة لا يصفه انتهى **قوله** لانه عرف بالاستقرار **قوله** منقول من بحر الذي **قال** المص لان العصمة لا يطر سقوطها في حق الاستحالة **قوله** وانت خبير بان الحديث والتعليل الاول لا يفرق بين الملاك والاستهلاك **قوله** وجب ان لا يجب الضمان عند الاستهلاك **قوله** يجب الضمان بالاستهلاك غير الذي كاسبه انشاء **قوله** لان الضمان في قوله بالتقوى **قوله** يعني قوله تعالى فاعوذوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم **قوله** وفيه شاهد من قال **قوله** اراد الثاني **باب** ما يحدث السارق في السرقة **قوله** وادرج هذا الجواب **قوله** المورد هو الكاكي في مواج الدراية لكن تفرج الجواب الذي هو مورد هذا

ليس في هذا النمط فيه **قوله** وعن هذا ذهب بعضهم **قوله** اراد الجبازي قال الكاكي وفي الجبازي وفي الصحيح ان لا يضمن النقصان ولا يكتفى بالقطع مع الضمان **قوله** اراد ان هذه الصنعة تبدل العين اسما وحكما **قوله** انما تبدل حكما فلان التبدل لا يصلح رأس المال في المضاربات والشركات بخلاف المضروب **قال** المص فان سرقة ثوبا بصبغة احمر لم يؤخذ منه الثوب الا في الكثرة ولو صبغة احمر فقطع لا يرد ولا يضمن ولا يكتفى في المحيط والكاكي في لفظ صاحب الهداية وان سرقة ثوبا فقطع فصبغة احمر لم يؤخذ منه الثوب ولا يضمن بخلاف الصبغ عن القطع ولفظ محمد رحمه الله سرقة الثوب فقطع يده وقد صيغ الثوب احمر **قوله** لا يكتفى في لفظه لا فرق بين ان يصبغه قبل القطع او بعده انتهى وانت خبير بان عبارة الهداية ليست على ما نقله **قوله** وهو لا يدل على التعقيب **قوله** بل صبغة المضي يدل على التقدم على ما عرفت في مباحث الحال **قوله** انما يستقيم اذا كان صورة المسئلة **قوله** فيه بحث **باب** قطع الطريق **قال** المص لان الجنايات متفاوت على الاحوال **قوله** عطف على التوهم كانه قال والمراد ما علم التوزيع على الاحوال التخييرية لان الاجزئية المذكورة في الآية الكريمة اربعة والاحوال ايضا اربعة فالظاهر انقسام الاجزئية عليها ولان الجنايات الى **قوله** **قال** المص يقتلون هذا **قوله** وفي فتاوى قاضي خان انهم يقتلون قصاصا فيقتلها ما لا يخفى من مخالفة **قال** المص والرابعة اذا قتلوا واخذوا المال فلا يام بالجبا **قوله** فيه ان هذا التخييرية في ما ذكره انتفا ان المراد التوزيع على الاحوال فليست في التوزيع **قوله** اي مثل ما نقل عن ابن يوسف **قوله** فيه بحث فان المراد مثل ما قال القنوري **قوله** المص وانما شرط القتل من واحد منهم **قوله** نعم في نسائها والمراد ظاهر اي من واحد منهم لا اقل **قوله** لان موجب الاثر **قوله** الظاهر ان يقال موجب الجرح **قوله** وسوان كان لا **قوله** لان ان تخار الاول يمنع قوله كان الوجه الثاني داخل في فان الداخل فيه اي المقدمة ان في لفظ فان تخير الوجه الثاني ان التوبة قد تكون برد المال واذا رد المال فلا قصومة ولا قطع كما ذكره على ان توقفا عليه في نفس الاثر وملاحظة امر اخر فلان الاول الثاني وهذا الكلام اجمالي والعامل تكفيه الاشارة **قوله** واعتر من بان وجوب الضمان **قوله** المعترض هو الكاكي والاتقاني **قوله** واجيب باننا نرضى المسئلة **قوله** واجيب هو الكاكي والاتقاني **قال** المص قول ابن خنينة وزفر رحمه الله **قوله** اي قولهما

وقال الزيلعي في شرحه اي لو سرقة ثوبا بصبغة احمر فقطع لا يجب عليه رد ولا ضمان **قوله**



قوله واحد فلا يجازي في قوله عن أبي يوسف **قال المصلح** بالشر العقلاء **أو** الخلق العقلاء  
 ليدل على الكمال فالمراد العقلاء البالغون **وله** ذي الرحم المحرم من أحدهم **أو** أي ذي  
 رحم من أحد السرايق **قال المصلح** نصارت القافزة كذا واحدة **أو** أي ولي كبيت واحد  
 لأنه قد يكون في الدار الواحدة مقاصير كما سبق **كتاب السيرة** **وله** وذلك  
 الغير يتأذى بفعل المأمور به **أو** أخره عن مثل الوضوء فان ذلك المصنف قد  
 بفعل المأمور به بل يقتضي إتيان به على حدة وهو الصلوة وتفصيله في كتب الأصول  
 في باب الأمر **قوله** إلا أن الحدود مع المسلمين **أو** أي جازا برادشي إجماعا  
 فلا يرد أن يقال كمن في بيان وجه التقييد أن يقال إن الحدود مع المسلمين  
 وما عداه غير محتاج إليه **قال المصلح** الجهاد فرض على الكفاية **أو** أي فرض لا يصلح كفاية لهم  
 ديني على أن يكون على التعليل كافي قوله تعالى وتكبروا الله على ما يدرككم أي لهداية أياكم  
 ويجوز أن يكون للمصاحبة كافي قوله تعالى وآتوا المال على حبه ويكون المضاف مقدرا  
 وعلى الاستعلاء أي على أهل الكفاية أو على أن المصداق بمعنى اسم الفاعل أي على الكفاية  
 فيكون المراد قوة الزمنية والآن فهو فرض على الكل ابتداء على المختار وفي المحيط البرهان  
 والذخيرة قال أبو حنيفة الجهاد واجب على المسلمين إلا أن المسلمين في سنة من ترك الجهاد  
 عنه يحتاج إليهم واختلاف عبادة المشايخ في ذلك قال بعضهم الجهاد واجب على المسلمين  
 فإذا جاء النفي فهو فرضية وفوق هذا القائل بين الزمنية والواجب والوفق بينهما  
 ظاهر نظر المالك الأحكام حتى أن الصلوة المنذورة لا تؤدى بعد صلوة العصر ويقضى  
 الفوائت بعد العصر وبعضهم قال الجهاد قبل النفي تطوع وبعد النفي فرض عين ومنه  
 سمي الزكاة مطوعة أي متطوعة قال ابن أبي عمير الذين يلزمون للطوع عين من المؤمنين  
 أراد المتطوعين وأكثرهم أنه فرض على كل حال غير أنه قبل النفي فرض كفاية وبعد  
 النفي فرض عين وإنما عرفت فرضية بالكتاب قال ابن أبي عمير اقتلوا المشركين حيث  
 وجدتموه انتهى ونحن نقول هذا يدل على أن مراد الهداية بقوله الجهاد فرض على الكفاية  
 هو الوضوء العظمي الذي يكفر جاحده فان قيل فيلزم أن يكفر من قال بوجوبه واستحبابه  
 من أصحابنا ومن غيرهم حيث قال السرخسي في المحيط الجهاد فرضية محكمة وقضية  
 محتومة يكفر جاحدا ويقتل عاندا وكذا قال صاحب الاختيار الجهاد فرضية محكمة

يكفر جاحدا ثبتت فرضية بالكتاب والسنة واجماع الامة قلنا انما يكفر من ترك  
 ان لم يكن مؤثرا قال في مواج الدرية واجمعت الامة على فرضية الجهاد وفي الايضاح  
 الواحد اذا تأيد بالكتاب والاجماع يفيد فرضية وهو كذلك قوله وهو أي الجهاد  
 فرض على الكفاية وبه قال أكثر العلماء إلا أن المسبب فانه قال فرض عين الممومات في  
 النصوص وحكي عن ابن تيمية والتوروي أنه غير واجب وهكذا روى ابن عمر وسئل عن  
 عطاء وعمر بن دينار أن الغزو واجب قال لا ما علمناه وأجيبا وقالوا قوله ما كتب  
 عليكم القتال للندب كافي قوله ما كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت إن ترك خيرا  
 الوصية انتهى فان قيل قوله واجمعت الامة على فرضية الجهاد محال لما يقول بعده من  
 أنه حكى عن ابن تيمية والتوروي أنه غير واجب وهكذا روى ابن عمر وسئل عن  
 عطاء وعمر بن دينار أن الغزو واجب قال لا ما علمناه وأجيبا قلنا قوله حكى يدل على  
 أن لهما قول آخر وهو أنظر القولين منها وهو القول بالوجوب وسبق أول كلام ابن عمر  
 وعطاء وعمر بن دينار بأن مرادهم الفرضية على الكفاية نعم لا يلزم ذلك التأويل  
 قوله وقالوا قوله ما كتب عليكم القتال للندب كافي قوله ما كتب عليكم إذا حضر أحدكم  
 الموت إن ترك خيرا الوصية فليتل **قوله** قيل الجهاد هو للدعاء **أو** صاحب القيل صاحب  
 النهاية نقل عن النخعي وهو تعريف الجهاد **قوله** إلى دين الله **أو** أي إلى حكم الدين **قوله**  
 بالنفس والمال **قوله** الواو هنا بمعنى **أو** قال المصلح بالالفرضية فليقلوا ما اقتلوا المشركين  
**قوله** فان قيل إنه عام فخص منه البعض وهو كونه جهة فيها شبهة لا يصلح دليل الفرضية  
 وإنما قلنا إنه خص منه البعض فانه قد خص من قوله ما اقتلوا الصبيات والمجانين **قوله**  
 والنساء والأعراس للتعهد وخص من المشركين أيضا المشركين والنساء قلنا أما تخصيص  
 الصبيات والمجانين من الأعراس فليقلوا ما اقتلوا المشركين **قوله** فان قيل مقتضى  
 وأما تخصيص البهائم فلا يتم لأنه ليس بطريق النسخ وأيضا لا يتم أنه قد خص المشركين والذين  
 وكذا ما من المشركين لم لا يجوز أن يكون الامتعاد والعهود وهم الذين ذكروا  
 قولنا وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم قتالا لا يبعد أن يقال لم لا يجوز  
 أن يكون المصنف هو في سلك العلماء القائلين بأن تخصيص المصنف لا يضر في كون  
 العام قطعيا في الباقي وما ذكرناه هو المخلص عما أورده الشارح في كل حيث قال

الواجب عليه  
 الجهاد

فقد بينه في



وهو دليل قطعي **قال المصنف** قوله عليه السلام الجهاد ما ضل به يوم القيمة اما به فرضنا باقيا  
**اقول** الفرضية مستفاد من قوله ما ضل اي نافذ والنفاد انما هو في الزمن **بما** ان الحكم  
فان في الذنب والاباحة لا يجب الاستئصال والبغاء من كل جهة فانه يدل على انفسه من  
الاستعداد والبغاء وقوله صلى الله عليه وسلم الجهاد ما ضل من معنى الامر اذا نفذ فليست  
وفي الابغاء غير الواحد اذا تأيد بالكتاب والاجماع يفيد الفرضية وهذا كذا  
كذا في معراج الدماية وقال السرخسي ايضا في محيطه **قال عليه السلام** الجهاد ما ضل من  
امر الى يوم القيمة عن بغايل عصابة من امتي الدجال واراد بقوله ما ضل اي فرض  
واجب انتهى فان قيل لم لا يجوز ان يكون المصحف ههنا بمعنى الذناب في الصواع يعني  
الشيء مضمنا ذنبا اي واجب باق الى يوم القيمة فلا يتجوز الاستدلال قلنا انما  
في تفسير المصنف كما وقع في الصواع بمعنى الخلق تلك انه قد خلت **قال المصنف** لانه ما فرض  
لعينه **اقول** تزبر الدليل ان الجهاد مفروض من غيره وكل ما هو مفروض من غيره فهو فرض  
الكفاية اذا حصل المقصود بالبعث وانما قلنا ذلك لتلاي يتحقق الدليل بالغير العام  
فانه مفروض من غيره مع انه فرض على عدم حصول المقصود بالابقاء الكل يشير الى  
ذلك قوله وهذا لان المقصود عند ذلك لا يتحصل الا باقائه الكل فليست **قال المصنف**  
كصلوة الخاضعة ورد السلام **اقول** فانما في نفسها ليس لها حسن يدل عليه انها بدو  
البيت والمسلم عيشة بل منها المعنى في غير ما هو مقصود من السلم الميت والحي  
كما ذكره القاضي الامام ابو زيد رحمه الله **قال المصنف** ثم جميع الناس تبركه لان الوجوب  
على الكل **اقول** لا ينبغي ان يفهم ان الوجوب على جميع اهل الارض كانه في بعضه يستلزم  
الاستد بقيام اهل الروم اذا لا يتحقق بقيامهم الشرع المنود المسلمين فان قوله  
فانقلوا الذين يلوونكم من الكفار يدل على ان الوجوب على اهل كل قطر يكون الكفار  
هذا ما نسخ في الخط الفاتر يكون الله الملك القادر والمجدد ثم اقول في قوله ثم جميع  
الناس لان الوجوب على الكل كذا لان من قال بالوجوب على البعض يقول بان  
الجميع انما على تقدير التبرك ايضا على ما بين في الاصول **قال المصنف** لان في اشتغال  
الكل **اقول** ان قيل الامر لا يدل على التكرار فلا يلزم من كونه فرضا على ان يجب على الكل  
في كل وقت حتى يلزم ان ينقطع مادة الجهاد لا يجوز ان يجب في المرة قلنا بسبب

الكون

كون الكفار حرا باقينا وهو متعدد فيتعذر الوجوب ثم في هذا الكلام قصة مجيبة وهي  
ان ابراهيم باشا المقتول عقد مجلسا عاليا في حيوة فحضر اكثر المولى وكان البحث عن  
اقل كتاب الجهاد واعتر من محمد بن سير باشا على قوله وهو دليل قطعي بان يقال هذا  
مخالفة لما سيجي من الشارح نفسه من انهم اجمعوا على انه مخصوص بغير من الذم والثناء  
فيما اذا ان يخص منه السير قياسا واجابة عنه الحافظ البجلي المشهور بانه يجوز ان يكون  
بالنسبة الى الفاعل قطعيا وبالنسبة الى المفعول ظاهريا لما دخل التخصيص فاقم القائل  
بذلك الكلام كونه مردودا فان الامور به وهو القتل لزم ان يكون فرضا بغير جاهد  
واجبا لا يكون عاينه وذلك يقول به الا للفتوة بل المعلوم من قواعد الاصول ان  
العام اذا دخل المخصوص سواء كان فاعلا او مفعولا يخرج الدليل المشتمل على ذلك العام  
من ان يكون قطعيا فلا يثبت به الفرضية **قوله** فان قيل كيف يصح التمسك على دعوى  
الفرضية بغير الواحد **اقول** يثبت بغير الواحد الفرضية على دعم المجتهدين صرح به في كتب  
الاصول وامتنع اكثر من ان يخص **قوله** واجيب بان خبر الواحد او المجيب والناس  
هو صاحب النهاية **قوله** وبالاجماع **اقول** فيه بحث فان من اصحابنا من قال انه مستد  
ومنه من قال انه واجب غير فرض صرح به في المحيط والذخيرة **قوله** ويمكن ان يقال  
المجتمعة بذكره للدلالة على الفرضية **اقول** ويؤيده ما ذكر ان الحديث ليس فيه ما يدل  
ارادة الفرضية وقول المصنف راد به فرضا باقيا لا يدل على انهم الفرضية من سياق الحديث  
بل من الدلائل ان **قوله** فان قيل النبي صلى الله عليه وسلم مبعوث لبيان الاحكام قلنا ذلك  
ايضا لا يدل على تعيين الفرضية لجواز ان يكون الذنب او الوجوب مع ان فيه تارة  
لجواز ان يكون من قبيل الاخبار عن الغيب ثم المراد من قول المصنف ما الفرضية الفرضية  
المستمرة بدليل **اقول** كلامه تامل ذلك ان تقول الفرضية مستفاد من قوله عليه السلام ما  
فانه من معنى الامر اذا نفذ والنافذ من بيان الاحكام هو الفرض الذي لا مرد له والبغاء  
يستفاد من كل جهة فانه يقتضي بمعنى الاستعداد كما ذكرنا **قوله** فان الدليل القطعية  
الباب ليس فيها ما يدل على ذلك **اقول** لان ذلك فان نسبة امر الى الشيء يفيد عليه  
الافضل كما في السارح والسارفة الآية الزانية والآية **قال المصنف** لان يكون  
الغير عام **اقول** اي الخوارج الى الحب من نور القوم في الاحراء الى التفرق او غيره الى

ويؤيده ما ذكره



فخرجوا فوفاؤا واغفوا فوفاؤا **اول هذه الآية** في سورة التوبة قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان يخرج مع خلف كثير من اهل المدينة **اول** فيذكر ان كان يخطب المدينة من  
 حواشي الكفار فم ايضا يجاهدون لكنهم ليسوا سواء في الحسن الذين خرجوا فان افضل  
 الاعمال اجرا والحواسب ان النزول هو الخروج فقام **قال** المعنى في قوله **اول** اشياء بصيغة  
 الدالة على المساواة في الكمال في القيمة وهو ما لا يستطع بعض البعض **اول** ولان الله تعالى  
 لا يستوي القاعدون في آخر الآية **اول** هذه الآية في سورة النساء وفيه كذا فان  
 معنى على ان يكون قوله لا يستوي الآية متاخر من حيث النزول عن قوله انزلوا الآية فان  
 المتقدم لا يخص المتأخر وهو منوع كيف وهو مذکور في سورة النساء المتأخر في الآية  
 السادسة بالمدينة وهذا في سورة التوبة التي هي آخر ما نزلت وايضا لا يمكن ان يكون  
 من اهل المدينة بعد نزول هذه الآية الا يرى الى ما جرى على الشك في الذين خلفوا في غزو  
 تبوك والى قوله ما كان لاهل المدينة ومن حولهم من الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله  
 واما القول بان يتخلف البعض لغزوة حفظ المدينة من الاعراب هو لها فم ايضا ان الجهاد  
 لكنهم ليسوا سواء في الحسن الذين يجاهدون بالسيف في كذا كما اننا لا نخرج بحسب ان  
 يخرج ما زاد على ما يدفع به تلك الغزوة مع ان ليس كذلك على ما شهد عليه كتب السيرة للخواص  
**اول** في قوله من يذهبهم ثم **اول** قوله فأتوا الذين يلوكم من الكفار الآية يدل  
 على ان الجهاد فرض على كل من يلى الكفار من المسلمين على الكفاية فلا يستطع بقيام الروم عن  
 اهل الهند واهل ما وراء النهر مثلا كما اننا لا نرى **اول** فان قيل العمومات معارضة بقوله  
 فان قاتلوكم فاقتلوهم الى قوله اجيب بانه منسوخ **اول** هذه الآية في سورة التوبة  
 في كذا اما في السؤال فلا لا جرة عندنا بمفهوم الشرط فلا يكون معارضة للعمومات  
 وعندنا القائلين به لا يعارضون المنطوق ايضا لكونه ادنى درجة منه وايضا المعلى بان  
 هو القتل عند المسجد الحرام فان نظم الآية الكريمة هكذا ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام  
 حتى يقاتلوكم فيه فان قاتلوكم فاقتلوهم كذلك جواز الكافرين ولا شك انه لا يقاتلهم  
 منه عدم جواز القتال فيما سوى المسجد الحرام بدون بدايتهم واما في الجواب فلا  
 ما يرفع مفهوم الجاهل لانه ليس ناسخ عندنا في التوضيح وكذا اننا نرى في ذلك النسخ  
 هو ان يرد على من شرع من اخصا عن دليل شرعي يقتضيه خلاف حكمه والمفهوم ليس بغير

شرعي فليقتل فانه يمكن دفعه بارتكاب ادنى مسامحة **اول** بقوله فاصبح الصبح الجليل **اول**  
 هذه الآية في سورة الحج **اول** بقوله فأتوا الذين يلوكم من الكفار الآية **اول** في قوله فأتوا  
 فان الدلائل القطعية في الباب ليس فيها ما يدل على ذلك ولا بعد ان يقال الدلائل على  
 على بقاء مدة بقاء الآية وليس فيها ما يدل على بقاء تلك يوم القيمة بل علم ذلك من هذا  
 الحديث وامثال فليقتل **اول** والاولى ان يقال مراده من قوله فيما سبق بل لبيان  
 دوامه وبقائه الى يوم القيمة واما لا يعتبره النسخ فيكون معنى قوله ليس فيها ما يدل على ذلك  
 اى على سد باب النسخ فقام **اول** فقال فأتواهم حتى لا تكون فتنة **اول** هذه الآية  
 في سورة الانفال **اول** فأتوا الذين لا يؤمنون بالله الآية **اول** هذه الآية في سورة التوبة  
**قال** المعنى لا يجب الجهاد على صبي **اول** قال الامامان اما الصبي فلا يجب عليه الجهاد لانه  
 القلم ولان طاعة ابويه واجب عليه فلا يترك باليسير واجب انتهى ولا يخفى عليك  
 قوله واجب لقوله لانه مرفوع القلم ان كان غير بالغ وان كان بالغاً فطاعة ابويه  
 واجبة متعينة عليه والجهاد ليس واجب متعين عليه فليقتل **قال** المعنى ولا يجب ولا  
 تقدم على الولي والزوج **اول** في قوله ان الذين يلوكم من الكفار الآية **اول** في قوله فأتوا  
**قال** المعنى ويكره الجهاد **اول** قال الامامان في بيته اذا كان في بيت المال ما يقتوي الناس من  
 الغنيمة انتهى صوابه من الذي لان مال الغنيمة الموجود في بيت المال يصرف الى المتأخرين **اول**  
 الامام انما يكره لانه لا يكره الجهاد على الناس للزاة مادام لهم في لان فيه شبهة الا  
 وان لم يكن فلا بأس بذلك لانه على امر عليه ولم اخذ در عمن صفوان من غير طيب  
 ولان ما ذلك بشرط الضمان فاذا زالت الحاجة يرد ان كان قائما والا فقيمة الا اذا  
 في بيت المال الاول ان يفرز السلم بال نفسه ثم بال بيت المال لانه لمصالح المسلمين  
 انتهى **اول** على الناس ما يقتوي به **اول** اى حالها ما يقتوي او مكلفا ما يقتوي  
**باب** كيفية القتال **قال** المعنى دعوهم الى الاسلام **اول** هذا في حق من لم  
 الدعوة والامم يتم الاستدلال بما رواه ابن عباس رضي الله عنهما وصحة ايضا في  
 في مبسوط الامام السرخسي ولا استدراك كالا يخفى على المتأمل في مساق الكلام فان  
 الرمن هو بيان انهم اذا دخلوا دار الحرب ودعواهم الى الاسلام فان قبلوا  
 كفوا عن قتالهم واما دعواهم الى الجزية فان بذلوا ما كفوا ايضا والا فقاتلوهم

في قوله فأتوا الذين لا يؤمنون بالله الآية  
 الذي لا يؤمن بالله الآية  
 القلم



ولم يعلم منه ان ذلك بطريق الادب او النذب او الوجوب فبقية ان بطريق الوجوب  
 بقوله ولا يجوز ان يقال في **قال المصنف** يقولوا لا اله الا الله **قوله** فان قيل لا يمكن قوام  
 لا اله الا الله بل لابد من ذكر محمد رسول الله قلنا الجواب الاول صادر عما لم يجمع كما يقال في  
 قول هو الله احد صريح به انكر ما في في شرح البخاري **قال المصنف** والمراد بالبدل القبول **قوله**  
 بطريق اطلاق السبب على السبب **قال المصنف** ثم لفتي قوله لا يمكن ان يكون بناء على ان  
 بالشيء الذي عن عنده فتأمل **قال المصنف** عهد الى اسما ان يغير على ابي صلبها **قوله** ابن  
 بالضم والنصر اسم موضع من فلسطين بين عسقلان والرملة وقيل موضع من بلاد  
 حمص وهذا اقرب اذ لم يبلغ غداة صيدا من عليه ولم الى بلاد الشام في جوده **قال المصنف**  
 لان في الرمي دفع الضرر **قوله** هذا تفصيل في مقابلة النصوص الواردة على تحريم دم المسلم بغير  
 حق فكيف يجمع فان قيل تلك النصوص قد خصت بها فاطح الطريق والباغي قلنا لم يمتنع  
 في صحتها ايضا انما يجمع اذا علم ان المالكين هم استولوا على ديار المسلمين والمذموم عام  
 خصوص والادام من هذا التفصيل هو جواز الرمي **قوله** ولانه قلنا بطلان حصص من خصوص  
 الى قوله لا نسند باب **قوله** وفيه نظر فان ابن الزبادي لم يجوز الرمي اذا علم ان فيه مسلما  
 انه يملك هذا الصنيع ولا شك في ان العلم بها لو كان كان في غاية الندرة فمن ان يلزم  
 اسناد باب الاجتهاد **قال المصنف** ما اصابوا منهم دية عليهم ولا كفارة **قوله** لا شك ان  
 عليكم انصاف في القصة الآية بوجوب القود اذا اصابوا منهم دية او قودا من قتل مؤمنا  
 خطأ فتقوى رتبة مؤمنة الآية بوجوب الكفارة والدية اذا كانت الاصابة خطأ او العليل  
 في متابعتها يعني ان لا يقبل في الوجوب **قوله** والجواب انه اذا كان عالما بحقيقة حال **قوله** في  
 لانه لا يجوز ان يراد من العلم التقصد لما مر من قوله في كتمان ويقصد بالارمي الكفارة و  
 غير اد من العلم حقيقة ولم يمتنع احد بان عدم العلم بالمصائب شرط في تحقق الخطا فانهم  
 قالوا الخطا على نوعين خطأ في التقصد وهو ان يرمى شخص بظنه صيدا فاذا هو ادعى  
 او بظنه حربيا فاذا هو مسلم وخطا في الفعل وهو ان يرمى غرضا فيصيب آدميا ولا  
 ان ما نحن فيه من هذا القبيل ولو كان كما قال الزم ان من رأى انسانا وعلمه ثم رما غرضا  
 غير قاصد ذلك الانسان قاصدا ان لا يكون فعلة خطأ ولم يمتنع احد **قوله** ولما ان  
 الجهاد فرض في قوله وسبب الزمانات عدوان محض مني عنه **قوله** متعوض بالكرمال الغيرة

حالة المحنة فانه ليس عدوانا مني عنه مع انه سبب الزمانات والجواب بانه فرض وهو  
 مني عنه في اصله لا يفيد ان قتل المسلم ايضا كذلك **قوله** ولو ما نحن فيه ليس جارا اسلام **قوله**  
 يرد عليه ما لو كان في دار اسلام ونزحوا عنه لا يخلوا ما ان يكون الحكم واحدا اولاه  
 كان الاول خطاه وان كان الثاني فلا شك ان الدليل المذكور وهو قوله لانه  
 في الرمي دفع الضرر العام في غير من تخلف المدلول عن الدليل يمكن ان يجاب بانهم انما  
 يكفون التمس اذا كانوا في المدينة وكذا ما اذا كانوا في الصحراء فلا مكان البصير عليهم  
 وصداقتهم فلا يمكنهم ذلك كمن يتأني هذا في هذا اذا تخلفوا عن حصن وكفه من ذلك  
 بحيث لم يجر دار حرب عندنا في حقه وعلمهم ثم نقول المحدث خلاف الاصل فلا يصار اليه  
 الا عند الضرورة من دلالة القواعد على خلاف **قوله** جواب عما قاس عليه الحسن وقال المصنف  
 الرمي الضرورة **قال المصنف** ان الكلام الرامي والافعال حسن لا يجوز الرمي فاقول **قال**  
 المصنف ولا يتأثر المرأة **قوله** ان الظاهر ان هذا مستدرك اذ قد علم من قوله ولا يتأثر  
 القتال من كلام نفسه وهذا كلام المصنف **قال المصنف** لقوله لا يصحها في الدنيا معروفا  
**قوله** قد سبق في كتاب النفقة من الكتاب انه لا يجب الاضيق على الابوين الجوفين  
 وان كانا متساويين وصريح الشرح ان قوله لا يصحها الآية مخصوص باهل الذمة  
 دفع الفخار من فاعل في جواب **قال المصنف** لانه يجب عليه اجاؤه **قوله** لا يراد النقص  
 بالابن فانه ليس كالاب وان شئت مزيد التفصيل في ارجع الى غاية البيان في كتاب  
 المفقود ومرتبة النفقة ايضا **باب** الموادعة ومن يجوز امانه **قوله** واجيب بان  
 هذه الآية يجوز على ما اذا كانت في المصلحة مصلحة للمسلمين الى قوله هي قوله لا  
 وتعود الى السلم وانتم لا تعلمون **قوله** في ذلك ان المعنى عنه في هذه الآية هو البداية بال  
 الى السلم من جانب المسلمين والامور بين الآية السابقة هو الميل اليها اذا مالوا بها والحقا  
 بينهما حتى يحصل المصلحة ورفع المناقاة ولعل المعنى عنه انما هو لان فيه الحافا للزلة بالمسلمين  
 كما يدل عليه قوله لا تقاتلوا منكم يمكن ان يقال ان في هذه الآية دلالة على انه لا يجوز الذم  
 الى السلم اذا كان بهم ضعف فان المعنى يقتضي التسوية كما بين في الكلام **قوله** وبطل  
 الآيات الموجبة للقتال **قوله** معلوم ان اخر عن اية السلم كما صرح بين الرماية وايضا آية  
 السلم نزلت مع الآيات النذرة في شأن بني قريظة وهذه نزلت في سورة التوبة

القتال جواز مقابلة المرأة باذن  
 زوجها ولا والجواب ان قوله  
 ولا يتأثر

قوله  
 قوله



فاعلموا الذين لا يؤمنون بالله واليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يؤمنون  
 دين الحق من الذين اوتوا الكتاب من بعد موسى فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين  
 لها فكيف يستدل بها قوله وقوله بخلاف ما اذا لم يكن خبرا حيث لا يجوز الاطلاق ان يؤيد  
 على قوله تعالى ولا تؤمنوا بتدعوا الى السلم قوله فثبتت والظاهر ان يقال ان هذه الآية  
 انكرية لا بدل على عدم جواز السالمه اذا طلبوا ما منها قوله ولان المواعدة ترك الجهاد  
 صوره او فثبتت قوله وهو من ذلك قوله اي التبعيد يعني تفق العهد من التبعيد يعني  
 الطرح قال المص لا يأخذ عليه حاله لانه لا يجوز اخذ الجزية منهم ما بين قوله هذا انما  
 على عدم جواز اخذ المال منهم قبل الانحصار ولا دلالة فيه على عدمه بعده فتأمل قال في  
 الكافي ولا يأخذ منهم على ذلك مالا لان اخذ المال قوبر لم على ذلك انتهى وفيه نكت  
 فان المواعدة تكون بزمان متعين فلو اخذ منهم مال مقدرا الى ذلك الزمان كيف  
 يكون قوبر لهم **فصل** واذا ارسل من رجل **قوله** وهو الايمان اي التعبد به او قال  
 الاثنان وهو الايمان اي اعطاه الايمان انتهى وانت خبير ان تفسيره للشارح اولى منه  
 يدل عليه قول عمر رضي الله عنه انه رسل من المسلمين على ما ينبغي **قوله** ان يكون في ذلك  
 منفعة استثناء من قوله صحيح امانهم **قوله** استثناء من قوله ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم  
**قوله** قبل قوله ولو حاصره الا ان صاحب القبل هو الاثنان **قوله** واول يجوز ان يكون  
 ذلك في قوله ويجوز ان يكون في كل الوجوه نكت **قال** المص قال بان يكون شرط  
 للعبادة والجهاد عبادة **قوله** سيجي ان الايمان يقع قتال قتال **قوله** وهذا هو الموعود  
 فيما تقدم وسيجي في كلامه اشارة الى هذا **قوله** يخفى فانه من حيثين سطره هو قوله  
 والنبي نبي على عهده عند عدم شرطه وسيجي في كلامه اشارة الى هذا **قوله** ولو قال المص انه  
 يجوز عن القتال **قوله** ان اراد ان يجوز عن القتال الجنب والحكم فهو ممنوع بل هو اولى  
 وان اراد ان يجوز عن الجنب فسلم وليس الايمان منه ولعله انما امر بان لا يكون ذلك **باب**  
 الغنائم وقسمتها **قوله** وهو لازم وهو مستند **قوله** دليل بان على ان ليس بخبر **قوله** ففعل النبي  
 احدهما وعمر رضي الله عنه الاخر **قوله** فيه نظر لان الآية ان اخذت التعلق بطريق الاشارة بطل  
 العمل بالحد بته لا نفي والافيعود السؤال ايضا الواجب عند التعارض الترجيح  
 او العدول الى دليل قول النجاشي والابن تين في كل موضع حصل فيه التعارض وليس كذا

الكافة

الكافة اذ لا تعارض هناك بل الدليل على النجاشي ولم يدل دليلان على شيئين متباينين  
 كما هنا **قوله** وقوله لا مشرك في العرب استثناء من قوله **قوله** فيه تأمل والظاهر انه استثناء  
 من قوله وهو في الاسارى بالنجاشي **قوله** والظاهر ان النجاشي كان في الواجب النجاشي او اذا  
 الدليل على ان كان يدل على خلاف ما يدل الاخر وهو يكون ذلك من المعارضة لان الواجب النجاشي  
 الدليل على الواجب النجاشي واحد دل على واحد وهو النجاشي وهذا ليس كذلك اذ لم يدل على  
 من الادلة المذكورة على النجاشي وهو يجوز ان تعارض الادلة لا ينفق النجاشي بل يصار الى الترجيح  
 ان امكن والافعال دليل آخر من الادلة الاربعة كما قرئ في الاصول **قوله** وانما ان يقول  
 قد اجتمعوا **قوله** مخالف لما استدل في قول الكتاب من انه دليل قطعي فينبغي الفرضية **قال** المص  
 ولا بأس بان يعلق العسكرة في ذلك الجواب **قوله** اي لا بأس بان يعلق العسكرة واهم العطف  
 والمنقول بها بخلافه فان عطف الدابة يعلق عليها بان يضرب اذا طهرها العطف **قال** المص  
 ويستعملوا الخطب **قوله** معطوف على قوله بان يعلق **قوله** قيل ليس يصح **قوله** انما  
 هو الاثنان **قوله** واذا لم يكن ما كولا **قوله** من النجاشي والحري **قوله** ولا يتولونه اي  
 يبيعونه بالعدو من **قوله** ولا يتولونه عطف على قوله ولا يجوز ان يبيعوا فتأمل  
**قال** المص لقوله على السلام من اسلم على مال الجديت **قوله** اي مع مال المص ووديعه **قوله**  
 عطف على يديه **قال** المص وان العتار في بداهل الدار وسلطانها **قوله** وسلطانها  
 معطوف على اهل **قوله** فان الاسلام لا ينافيه كما تقدم **قوله** اي في هذا الباب **قوله** باعيا  
 قول محمد **قوله** فبني **قوله** وبجيب بان قيام بد الموضع **قوله** خلاصة الجواب ان العدو  
 الاصل انما يكون اذ لم يكن معارضا وهذا وجد المعارض وهو الا باء الاصلية **قوله**  
 مع الاحترام **قوله** اي احترام اليد الحقة **قوله** عدم الاحواز **قوله** اي عدم احواز الحرب الذي  
 اسلم **قوله** وتقريره لانها صارت معصومة **قوله** الظاهر ان مرادها معصومة النفس  
 عن اتيات اليد وظاهر ان لا مجال للمنفعة **فصل** في كيفية القسمة **قوله** ثم قال فان مد نفسه  
 فكان بيان ضرورة ان بقية الاخماس للفرقة **قوله** كقولنا وورثة ابواه فلام للثمة **قوله**  
 ولان الاربعة الاخماس للغانين بالاجماع **قوله** في العبارة مسامحة وكان الظاهر ان يقول  
 والارباع فلان **قوله** والسكك المعهود **قوله** الوالو حاله **قال** المص فيكون غناؤه من غنا  
 الراسل فيفضل عليه بسهم **قوله** قال الزبيدي مع اننا نعلم ان زيادة الغنا لا يفي بها الزيادة

قوله كانه رسل مع الايمان  
 قوله كانه رسل مع الايمان  
 قوله كانه رسل مع الايمان



على ما ذكرنا الا ترى ان الشاكي بالسلح الكثر عناه من الاعل ومع هذا لا يستحق الزيادة  
 ولان النوس منع فلا يزيد سره على الاصل وانه يجوز على التفتيل كما دوى انه على  
 اعلى سلمة بن الكوع سهم الفارس والرجل وانه احمد وسلم بمناه وهو كان راجلا  
 اجيرا لطلحة رضي الله عنه والاجير لا يستحق منها من الغنيمة وانه اعطاه رضي الله عنه في القتال  
 وقال خير رجلا سلمة بن الكوع وخير سنانا ابو قتادة انتم خير بكت ان شئت فقل  
 على شرح الانصاف حيث قال فان قلت السوقي من اهل سوق العسكر والاجير فخذ  
 انما دوى لا سهم لهما اذا لم يتناكالا بعد ثم اذا قاتلوا يسهم لهما كما يسهم لساير الفرقة  
 والعبد اذا قاتل لا يسهم له بل يرضخ فالفرق قلت ان العبد يتبع فان خطه يستطاع اوجه  
 القتال مع العدو عن المشايخ انتم قال الزبلي ان اجير لا يسهم له لانه دخل تحت المشايخ  
 لا القتال وان ترك الخدنة وقاتل يسهم له نصاره كاهل سوق العسكر وان لم يتناكالا  
 له ولا يتبع له اوجه نصيب في الغنيمة انتهى **قوله** ان نفس الفرار ليس بحجوة **قوله** ان كان فيه  
 اشارة على جواب قوله وللفرار في موضع محجود فانه ممنوع ولا يتم استلزام تركه اشارة  
 النسي كيف وقد وقع من الصحابة رضي الله عنهم **قوله** فلا يكون السبب الظاهر **قوله** اي لا يستحق  
 الغنيمة **قوله** والمقرن عكس المحجوب **قوله** في الصحابة والفاطوس الاوقات من قبيل الظل  
 والهجنة من قبيل الام فاني اشرح مخالف ما فيها **قوله** المعنى لثالث الجواز في نفسه لا في  
**قوله** لم تكب عن قول النبي في تعليق الحكم اذا هو ايضا لم يتبع بوجه حيث لم يغير  
 نفس القتال في استحقاق الغنيمة فليتل **فصل** في التفتيل **قوله** المعنى فيقول من قتل  
**قوله** الفاء للتفسير **قوله** المعنى فيجمل على الثاني لما دونه **قوله** فيه بكت **قوله** المعنى في  
**قوله** بالرفع **باب** استيلاء الكفار **قوله** المعنى في المخطور وغيره اذا صلح سببا لكونه  
**قوله** قال في الكافي هذا مشكل لان العصة لا يخلوا ما ان زالت بالحوادث او لم  
 فان زالت لم يكن الاستيلاء المخطور احر وان لم يزل لا يصير ملكا كافي مسئلة البقاء  
 الا ان يقال العصة المؤتممة باقية لانها بالاسلام وان زالت القوة لانها بالاداء انتهى  
 ولك ان تقول انه جواب على التفتيل والتسليم **قوله** كالصلوة في الارض من الغصوبة  
**قوله** مخالف لما في كتب اصول **قوله** وليس فيه الا عادة في قديم الملك **قوله**  
 اذ لا ملك فيه قديما **قوله** اجيب بان الحاق مسئلة السفعة **قوله** وعقيفة

رتبة بخلاف ما عرفت  
 لانه لا يتبعه بل يتكاسر  
 الفواة ولهذا

قوله اجيب بان الامان معونه  
 لا يجوز ان لا يثبت بالشيء  
 قال الانصاف ولقد اثبت  
 بالاشارة

الرد ان وجوب الرد في السفعة يسري الى اول البيع بخلاف شري الساجر فان وجوب  
 الرد يقتصر عند طلبه **قوله** فلم يكن مخالف **قوله** فلا يصح قول بخلاف السفعة **قوله** لان  
 صفة يعود في الالف **قوله** يعني لو لم يثبت له حق الاخذ من المشتري لكان في **قوله**  
 فان قيل لا ثم في قوله واجيب بان بين الدارين عدالة **قوله** السؤال والجواب في  
 شرح الانصاف **قوله** كما لا دوى يسلم عبده **قوله** فانه يحجب به **قوله** وجب عليه اجازة  
 على العتق **قوله** تخليصا للمسلم **قوله** لان رتبة عصمة ماله **قوله** الظاهر ان يقول لولا  
**قوله** مقام على الزالة **قوله** في النهاية مقام على الزوال **قوله** ومن العتق لان الشرط  
 قد يقام **قوله** فيه بكت ثم اقول قال العلامة الكاكي في المبسوط فان قيل ما يتناع الا ما  
 زال صفة الخطر اصل الملك كمن رباح غيره شيئا لا يزل اصل ملكه فذلك المباح في  
 وان احب ابتداء ما كان من الملك لان ارباب ملكه فيه ابتداء قلت ما كان ملكه  
 بعد اسلام العبد في دار الاسلام الا باعتبار الخطر فانه لو لم يكن مستائنا لكان العبد  
 المسلم قاهرا له وكان حرا فاذا زال الخطر بزوال الامان زال اصل الملك الا يرى انه  
 في دار الحرب لو قتل مولاه واخذ ماله وخرج البنا كان حرا وكان ما خرج به من الما  
 له انتهى في كلام الكاكي بكت **قوله** وانهما جعلناه فانما مقام التزبل **قوله** فيه بكت فانه  
 اذا اقيم مقام التزبل يكون الزالة مستند اليه **باب** السامن حال المعق دار  
 حربي **قوله** وفي المصادر ان دانه وام دادن انتهى وفي النهاية ان دانه البيع بالدين  
 والاسندانه ان يتباع بالدين وقوله ام دادن بالاسندانه من باب انفعال اي قبل  
 الدين انتهى **قوله** واما غصب الكاذب فانه يملكه **قوله** وكذا في النهاية وفيه بكت  
**قوله** المعنى اذا دخل المسلم دار الحرب بامان فنصب حربيا **قوله** اي مال حربي على حد  
 المضاف واقامة المضاف اليه مقامه **فصل** واذا دخل الحربي **قوله** المعنى اذا دخل  
 الحربي البنا مستائنا لم يكن ان يقيم في داره سنة **قوله** قال العلامة الكاكي في فتاوى  
 العنابي لو اقام سنين من غير ان يتقدم اليه الامام فله ان يرجع انتهى وفي النهاية لفظ  
 المبسوط يدل على ان تقدم الامام ليس شرط لصيرورة الحربي السامن ذميا عند اقام  
 تمام السنة في دار الاسلام بل بصير ذميا اذا اقام سنة فيها وان لم يتقدم اليه الامام  
 بقوله اذا تمت تمام السنة وصفت عليك الحوية انتهى وقول المعنى لانه اقام سنة

قوله فله ان يرجع  
 على العتق  
 الالف وفرت ما قبله حيث يرد  
 في اصله







وهي لا تجب الا في المال الشامي انتهى **فصل** ولا يجوز احدث بيعه ولا كسبه في دار الاسلام **قوله** والمناسبات بين ذكر المصنف والكاتب الى قوله فالحنا سببه ظاهرة انه في كونه كقولنا على سبيل لا وجهانية في الاسلام **قوله** كانوا امرؤ فبين في المدينة التي في **قال** المصنف لا يركبوا الا الاضروءة **قوله** في فتاوى الامام الزمخشري قبل اخر الكتاب بوقعتين تجبنا وفي شرح المحلواني ولا يمتنعون من ركوب الحمار لان ركوب الحمار في غير ارض يمتنع من ان يقع عليه السرج وكذلك يمتنعون من ركوب البغل لانه يمتنع الحمار والبرذون بمنزلة الحمار لا يرى انه يوضع عليه الا كانت بخلاف الفرس لان ركوبه غير ركوب الجمل حال يمتنعون عنه الا عند الحاجة اليهم بان يستعين بهم الامام في الحماة ولذنب عن المسلمين فلا بأس بان يركبوا وهذا كله اذا وقع الظفر عليهم ومن ملهم فاما اذا وقع الصلح معهم على بعض هذه الاشياء فانهم يتركون على ذلك انتهى **فصل** ونصارى بني تغلب **قال** المصنف فخذ من اموالهم صنعت ما يؤخذ من المسلمين **قوله** في اموال المسلمين على تقدير المضاف والظاهر انه لا حاجة الى ذلك لاستغناء الكلام به **قال** المصنف ان عمر رضي الله عنه صالحهم على ذلك بمحض من العجالة **قوله** فان قيل هذا الصلح على قوله فانه يعطون الجزية عن يد قلنا ذلك مخصوص بالاباء والدلالة على جواز الصلح كما رت في باب المودة **قال** المصنف ان هذا مال وجب بالصلح **قوله** ليس فذا ذكر من قبلنا جواب **قال** عمر رضي الله عنه وما ملنا انت فيه **قال** المصنف المرأة من اهل وجوب مثل **قوله** لعل نظر من يحكم **قوله** فان قيل حرم الصدقة ليست بتعظيم **قوله** فيه كنه فان الامم ليس ثابت قبل الحرة حتى يتخلص لا عنه بل بثبوته بها فالحرم ليست بتعظيم بل بتعظيم على ما لا يخفى والقول بان الحرام انما هو حرم الصدقة لا ليس هو باعاده كره **قوله** وقوله في حقه اي فيما هو حي مولا **قوله** انظر ان يقال اي في حق حرم الصدقة واما التذكير والتأنيث سهل فان الحرة في تأويل ان يحرم والحمان **قوله** لا يردوا غني **قوله** فيه كنه فانه لو اردوا غني لا ينفذوا اذا لا يتعلق له بالحق والجواب منع ذلك فان الغني من الوجوه المشروعة محمود فخال **قوله** فوجب التأويل بانه محمول على التعاون والتناصر **قوله** فان قيل النبي عليه السلام مبعوث لبيان الاحكام قلنا ما كن فيه ايضا كذلك حيث يدل على المعنى عاقله المعنى فان العقل باعتبار النضرة **قوله** الا ان ورد الحديث كان في حرم الصدقة على بني ماسم وهو ما

قوله فخذ من اموالهم صنعت ما يؤخذ من المسلمين  
قوله فان قيل هذا الصلح على قوله فانه يعطون الجزية عن يد قلنا ذلك مخصوص بالاباء والدلالة على جواز الصلح كما رت في باب المودة  
قال المصنف ان عمر رضي الله عنه صالحهم على ذلك بمحض من العجالة  
قوله فان قيل هذا الصلح على قوله فانه يعطون الجزية عن يد قلنا ذلك مخصوص بالاباء والدلالة على جواز الصلح كما رت في باب المودة

ان ابرار بايع رضي الله عنه **قوله** انظر ان يقال على ما روى او نحوه ثم اقول في ذلك لا البقرة لعدم اللفظ المخصوص بالسبب الا ان يمنع العموم مستندا بان جعل فلينا من **باب** احكام المرتدين **قال** المصنف ان المرتدين على ما قالوا غير واجب **قوله** في قوله **قال** المصنف بغير واجب **قوله** ان لا يستحب ان يستتاب لانه بمنزلة كافر **قوله** الدعوة **قوله** تعجيل لقوله يستحب ان يستتاب **قوله** اجيب بان هذا من قبل اثبات الحكم بدلالة النص **قوله** فيه ما مل فان المصلحة في الجوارح افعال القبل وهو منقوض في المرتدين من مدة الجوارح عند ما غير منقضة في ثلثة ايام **قال** المصنف لانه لا يجوز تأخير التوبة **قوله** لا مودع **قوله** اختلاف ما اذا استعمل فان الاسلام لا يجوز مودع ما كان لا يستعمل ولا من الاسلام ظاهرة ولكن بني هاشم كنه من وجهين اما اوله فلان هذا التعجيل يقتضي كراهية ان يخال مشقة ايام وهو خلاف المذهب واما ثانيا فلان الامم لا يدل على الفور الا اذا خيف الفوات الا ان يقال الفور بينهم من الغنائم فان **قال** المصنف وكيفيته توبة ان تبتدأ عن الادب ان كلها سوى الاسلام **قوله** قال الكاكي وفي الحنية هو ان تبتدأ ورجعت الى دين الاسلام وانما يرى من كل دين سوى دين الاسلام **قوله** وان فرار بالبعث والفتور مستحب انتهى **قال** المصنف ان تبتدأ في الغنائم في ان جئنا عن كتاب الله وادخلنا من باب التوبة وعاد الى الاسلام ثم عاد الى الكفر حتى فعل ذلك ثلث مرات وفي كل مرة اجبر ان يام ثلثة ايام فان عاد الى الكفر رابعا ثم طلب التاجيل فانه لا يؤجله فان اسلم والا قتل وقال الكاكي في مختصره فان وضع ايضا في الاسلام فاني الى الامم بعد ثلثة رستتاب ايضا فان لم يقب قتل ولا يؤجله حتى يرى عليه خشوع التوبة ويرى من حال حال انسان قد اخلص فاذا فعل ذلك على سبيل فان عاد بعدا على سبيل ففعل من ذلك ابد مادام يرجع الى الاسلام ولا يقتل الا ان ياتي ان يسلم **قال** ابو الحسن الكاكي وهذا قول صحابنا جميعا ان المرتدين يستتاب ابد انتهى وفي مراجع الدراية وفي الرنديق روايات في رواية لا يقتل توبة كقول مالك واحمد وفي رواية يقتل كقول الشافعي انتهى **قوله** ولما انه عليه السلام نهي عن قتل النساء **قوله** لكن مخصوص فانها اذا قتلت نفسها كهدية عدا تقتل فجاز تخفيفه بالقياس الذي ذكره الشافعي **قوله** خوفا من الحدة **قوله** اي خوفا من الجوارح في الدنيا **قال** المصنف انما عدا

عنه



دفعا لغيره **قوله** قال ابن الحارث ان جرحه فكل من اخطأ عنده من ذلك انتهى فيه كلامه  
 يا بابه ظاهر قوله وانما عدل عنه **قوله** وعندنا لا يردل لانه مكلف محتاج **قوله** مستوفى  
 الحقوق كاستير البديل **قوله** والجامع ان كلا منهما مكلف مباح الدم **قوله** في  
 حال المصروف هذا بوجوب زوال ملكه وما كلفته **قوله** وما كلفته كانت عطف تغييره **قوله**  
 يستلزم ارتفاع الملك **قوله** لعل المراد ارتفاع اضافة الملك والافطام ان الملك  
 غير منقطع **قوله** وقوله ويستند بين التوريت **قوله** في غير بحث فان المراد قبل ردة في حقيقة  
 وحكما فكيف يستند اليه التوريت فانه يستلزم تقدم الحكم على السبب فليست من جوابه  
 الشرح جعل السبب هو الجوز المقدم على الردة من الزمان لانه لا يتم توريت المسلم من كذا  
**قال** المصروف بها زوجها المسلم ان اردت **قوله** وفيه انه يلزم توريت المسلم من الكافة  
 واجيب بان ردتها في حكم العدم واسلامها بان حكمها لا ينافي الردة بحكمه على اساس  
 وتجنس فباعبار الجبر والتجنس كانه مسلمة على هذا اشار الى البسوط **قوله** وهم كائنت  
 في حق المسلمين قال الله تعالى ومن كان ميتا فاجيبناه **قوله** في غير بحث **قوله** وجب  
 وهو الدين **قوله** قوله هو راجع الى السني **قوله** اجاب بقوله كالذي **قوله** في غير  
 لو صنف الزوجة بعينها **قال** المصروف بالانفاق كالاستبداد **قوله** في الكافي وتسلم  
 شفعته والرجوع عليه الماذون انتهى وعند الامم التماسه الى مع الماذون من  
 المختلف في توقف **قوله** وان كان المراد بها الملة السواءية **قوله** وايضا المراد ان الردة  
 النصرانية او اليهودية كان له ملة سواءية الا ان يقال السني لم يجعلها ملة حيث  
 على العود الى الامم **قوله** واجيب بان المراد بالملة ما يندبون به نكاحا **قوله** في غير  
 حال ثم اقول فيه تأمل فانه اذا اردت بالملة ذلك ينبغي ان يجعل ذبايح الجوس المسلمين ليس  
 كذلك قال في النهاية والمحصل ان من البوجه يقتضي ملة تنلق من الكتاب وهو الكفا  
 يقتضي ملة لو مات عليها رثة من كان عليها بذلك الكلام انتهى فانظر الى يلزم مع الجمع بين  
 الحقيقة والجماد وبين معنى الشرك **قال** المصروف النفاذ الملك **قوله** بالرفع عطف على  
 الصغيرة **قوله** يعتمد ولا يجوز النصب على المذهب المنصور لانه يلزم العطف على معمول  
 عاملين مختلفين وهذا تبين ما في شرح الاثنان من الخلاف وانت خبير بان مع كون  
 مع الكلام ان الصحة يعتمد النفاذ الملك الا ان يقال يخفى في الشوا ان ما يقتضيه الاول

قوله فانما جعلت من كذا كذا  
 انما هو من جنس الاربعة  
 امره فليست من جنس الاربعة  
 قوله هو احد اقسام الاربعة  
 الاثنان لا يوجب ان يفتي ملك قوله  
 بطلان قوله في كذا قوله هو  
 مستوفى كذا قوله

وفي غير بحث **قوله** واعقر من عليه بان الجرحي **قوله** المعقر من هو الاثنان **قوله** وصار كالم  
**قوله** انت خبير بان قوله وصار كالمزنة ليس قولنا بان هو قول ابن بون **قال** المص  
 فاجبه في يد ورثة من ماله بعينه اخذه **قوله** قال الكافي ولكن انما يعود ذلك مكره بقاء  
 او رضاه **قال** المص والمسلم يربى المزداد **قوله** وهذا يستقيم على رواية محمد بن اسحق  
 وارنا عند الموت **قال** الامام العلامة الكافي فليعلم هذا ان الصحيح ما رواه محمد بن ابي حنيفة  
**قوله** لانها لم تقدر **قوله** في نوع مصادرة **قوله** ان قطع اليد صادرة **قوله** ان  
 ان يقال صادرة **قوله** سواء كانت من النطق او لم يمت **قوله** في الاول ان هو ان كذا  
 اذا مات من النطق وبيان حكمه فان تقيده بوجه ان لا يجب عند محمد ورفعت اليد  
 بناء على ما ذكره فليست **قوله** كالاستبداد والطلاق **قوله** في الاول ان لا يترك الطلاق فانه  
 صحيح من البعد ايضا كما **قوله** عدم منع الردة عنه **قوله** اي ردة الكتاب وانت خبير  
 او كالم لا يلزم اوله لانه لا يرد الاخرة بكون المانع مجموع الرد والارعاد الا ان يرد فقط  
 ولا امر سهل **قوله** وادى الى الجواب بحسب النظر **قوله** لعل من اد الجيب ان الرد لو كان  
 في درجة الكفاية في القوة معاد ضالها لم يترجح عليها بانها الرد التي هي من جنس  
 وشدة المنع عن التصرف فلان لا يترجح عليها بزيادة ما هو ليس من مرتبة في القوة او  
 بالطريق فتأمل **قوله** في التوفيق **قوله** معارض عليه لا طلاق **قوله** الذي هو الكفاية **قوله**  
 ولعل الهيئة الاجتماعية **قوله** في غير من ظاهر **قوله** قيل قوله فليست المرأة **قوله** اجاب  
 التفسير هو الاثنان **قوله** ولعله ذكره **قوله** في غير من الكافي مع تغيير  
 يسر لعدا رة فاجبه ان شئت **قوله** هل يجب فطرة المحالف عليه **قوله** يعني اذ لم يكن له  
 مال **قوله** فانه اذا اعتق الجدة والمخالف حرة **قوله** بان كانت امه معتقة تزوجت بعد  
 فولدت فان ولده لم يولد له **قوله** هل يمكن ولده المخالف لم يولد له **قوله** يعني اذ اعتق **قوله**  
 بطريق البقية موجود **قوله** في غير بحث **قال** المصرف لنا فيه ان عليها رضى الله عنه اسلم صبيها وصح  
 النبي عليه السلام **قوله** قال العلامة الشافعي في الكافي والنفق مشكل اذ لا يتردد على  
 انه عليه السلام صحح اسلامه في احكام الاخرة فلهذا اسلم ولا كلام فيه وانما الكلام في احكام الدنيا  
 فان قلت ذكره مطلقا فانصرف اليها قلت هي حكايه حال فلهذا لم يرد احكام الاخرة  
 مرادة فلم يرد غير ما انتهى **قال** العلامة الكافي اجيب بانه عليه السلام صحح صلوة وصومه

قوله فانما جعلت من كذا كذا  
 انما هو من جنس الاربعة  
 امره فليست من جنس الاربعة  
 قوله هو احد اقسام الاربعة  
 الاثنان لا يوجب ان يفتي ملك قوله  
 بطلان قوله في كذا قوله هو  
 مستوفى كذا قوله

في احكام الدنيا من ومان الميراث ودفع  
 الزوجة وان قلت صح صح



[illegible]

الصلاح في حاله كما انتهى الحديث سلبا وإلزاما فمخارة انتهى **قوله** اللطف وهو اللين الذي يجد  
 طين فيأخذها أمانة **أوكذا** ما صح في الغزب ثم **قوله** اللطف مبتدأ وقوله أمانة خبره **قوله** كذا  
 في بعض الشروح **أوكذا** يعني شرح الاتفاق **قوله** وهو لا يناسب قوله وكذا إذا انضافا فلا **أوكذا**  
 إنما لا يمكن مناسبا أن لو كان قوله وكذا إذا انضافا فاعطى في قوله إذا انشده **قوله**  
 ويجوز أن يكون معناه **في** **أوكذا** وعندى هذا الظاهر ما ذكره فمع هذا يمكن معنى قوله وكذا  
 إذا انضافا وكذا لا يمكن اللطف أمانة إذا انضافا ويوجد التناسب وإنما لم يكتف عطف  
 على قوله اللطف أمانة وعلى الوجه الذي ذكره قبل يكون المعنى وكذا لا يمكن معضوطة عليه  
 إذا انضافا فاقول في نوع تامل **قوله** قبل هذا الاختلاف في الاستدلال **أوكذا** في وقت انشأ  
 الاستدلال فيه حذف معناه فإن **قوله** لأن العبرة بهم للفظ **أوكذا** فإن الشك إذا وقت  
 في سبب الشرط تم على ما صرح به وشيئا في الحديث المروي كذا **قوله** وأقول هذا الحديث  
**أوكذا** فيه شك إذا يجوز أن يقال الحديث وإن كان على ما مر من السير قال المصنف قبل  
 الصحيح أن شيئا من هذه القادير ليس يلزم ويؤتى في ماى لللفظ يعرفه إلى أن يغلب  
 ظنه أن صاحبها لا يطالبها **أوكذا** قال شمس الأمانة السرخسي في مسوده قال إبي بن كعب رضي  
 وجده ثمانية دينار فأخبرت النبي صلى الله عليه وسلم قال ثمانية أخرى ثم قال بعد ثلث  
 سنين أعرف عدد ما وكذا ما وأخطأ بالملك فإن جاء صاحبها إليه وأراد أن يتبع بها فأنها  
 رزق سابقا إليه اليك انتهى ثم قال في الحديث الذي رواه إبي بن كعب رضي الله عنه وليس  
 لما قلنا أن التعديل بالحوال في التعريف ليس يلزم ولكنه يعرفه بحسب ما يطالبها صاحبها إلا  
 أن أمانة الحديث لما كان مالا عطيها كيف أمره رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يعرف ثلث  
 سنين انتهى فيقيم منه أن قوله ان يعرف أكثر من حول عند شمس الأمانة بحسب ظنه وفي الخط  
 البركاني والنفيعي أبو جعفر كان يقول إذا بلغ مالا عطيها بأن كان كيس فيه ألف درهم أو مائة  
 دينار يعرف ثلثة أحوال وكان القاضي الإمام أبو علي النفيعي يحكي عن الشيخ الإمام أنه كان  
 يروي عن محمد يعرف اللطف ثلث سنين قل وكثر **قوله** فالظاهر أنه ما لفظا **أوكذا** من سنن  
 منه **قوله** فلا يتوقف على قيام الحيل **قوله** والظاهر عندى أن فاعل يتوقف هو الضمير المرجع  
 إلى الأمانة **قوله** لأن التعديل إذا لم يكن في ضمنه فلا يوجب شيئا **أوكذا** لعل المراد عند  
 المعاوضة **قوله** في البعير بكده ونفحة **أوكذا** الكلام العن بادن الفم النفحة بالحاء المهملة الضمة



بالرجل قال المصنف كذلك بفعل العبد الابن **اول** قال الانسان في بوجوه الابن وينبغي عليه  
 بامر القاضي والاولى ان يامر القاضي بان يوجر البعير والذئب فيضيق عليه من غلة ثم قال  
 والعبد الضال كذلك ثم قال في الابن لا يوجر وان تطاولت المدة فالات جميعه انتهى عليه  
 في الجب طرأ بانه لا يؤمن ان يابن غابا قال المصنف لا بد من البينة لكشف الحال **اول** يقول المصنف  
 لا ينقض **اول** يعني عند الثبوت **اول** اشارة الى قوله لا بد من البينة حتى يتقنه **اول** فيه ما مل من هو غابا  
 في قوله كان مستندا للملك من جهة **اول** يقال نشدت الضالة اي عرفتها **اول** في العمارة  
 نشدت الضالة انشدت انشدت ونشدا ان اي طلبتها ونشدا اي عرفتها وما قولك في داو  
 ويصبح احيانا كما استمع الممثل لصوت ما شدد فهو الموت ههنا ويقال هو المطالب لان  
 المفضل يشتمى ان يحكم مفضلا مثل يفتقر به انتهى في تقريرك مع قصور لا يكتفي وقوله  
 عندنا لا يلزم كما سبق حيث لم يبين في ان نشا ومعنى التعريف **قال** المصنف قوله عليه  
 في الحرم ولا يحل لغيره ان انشد **اول** معناه على الدوام ولا لم يظهر فائدة التخصيص قال المصنف  
 لا يحل ان نشا ان التعريف **اول** في الحديث حذف معناه **قال** المصنف العلامة **اول**  
 اي اعطاء العلامة على حذف المضاف **اول** لان انشاء الوجوب يستلزم انشاء الجواز  
**اول** ذلك عندنا في النسخ وما نحن فيه من قبيل التعاد من **اول** والجواب ان الشافعي **اول**  
 وفيه انه لا بد لنا من التخصيص عن ذلك على ما رأينا فاهو **قال** المصنف هذا اجماع خلاف **اول**  
**قال** لا نشا في وقال في فصل القضاء بالموارث فيه روايتان والاصح انه على الخلاف  
 يعني في اخذ الكفيل عند دفع النقطة روايتان والاصح انه على الخلاف على قول في حاشيته  
 لا ياخذ الكفيل خلافا لصاحبه ونفي الخلاف هنا مع اثنائه في فصل القضاء كما كان مستندا  
 من صاحب الهداية قال الشارح اكل الدين هذا اذا دفع النقطة بذكر العلامة اما اذا  
 دفعها باقامة الحاضر البينة على انها في اخذ الكفيل منه روايتان والصحيح انه لا ياخذ  
 كفيلا انتهى فانه دفع الشافعي **قال** المصنف هو جائز بانه **اول** قال الانسان اي ان نشا  
 بالنقطة بعد المدة جائز للفقهاء باذن الامام على وجه يمكن رد حاله في محل مجتهد فيه فان  
 الان نشا للفقهاء يجوز عند الشافعي انتهى وفيه كذا **اول** اي ان نشا للفقهاء جائز باذن الامام  
 لانه في محل مجتهد فيه **اول** فيه كذا فان خلاصة استدلال الشافعي في ان لا يلزم ان يفتق  
 الغني لما اذن رسول الله صلى الله عليه وسلم لابي رضى عنه ان يذبحه او يبيعوه ببيان المستدعي

اقول فانه قد يقال البينة لا يقبل  
 من غير خصم حاضر فان اشترط المصنف  
 في بينة يقام للقضاء لا فيما يقام  
 لكشف الحال

ولا جواب عن ذلك فيما ذكره ولا معنى لانشاء اجازة على السمع على اجتهاد احاد الامم  
 فليست **كتاب** **اول** اي جعابا بين الروايات المتعارضة **اول** اي بقوله  
 الامكان **قال** المصنف لان الجواب الجمل اصله حاصل على الرد او المحبة نادرة **اول** المراد  
 المحبة المخصوصة فان فيها من التقب والنصب ما لا يكتفى بالمعروف والتقدير بالسمع **اول**  
 والتقدير مجتهدا وقوله بالسمع غيره **قال** المصنف لا سمع في الضمير فاشنع **اول** لا يقال  
 هذا لا يدل على استناع الجواب الا حصل بل على احتشاع التقدير فيمكن الراي الى السلطان  
 لا انقول هذا جواب عن قياس الشافعي وما ذكره يندفع بقوله وان الحاجة الى قائل **قال**  
 المصنف صيانة الابن **اول** قوله في قوله صيانة الابن متعلق بالتعريف ووجهها  
 عبارة عن الحاجة **اول** في قوله ان اخذ الفداء **اول** لعود النسخة الى **كتاب**  
 المفقود **اول** وهو في النسخ من الاخذ **اول** انت خير بان الطلب سبب للوجود  
 فاقم مقامه فليست **قال** المصنف يتعين الحكم بقضاء على الغائب وانه لا يجوز **اول** فصل  
 القضاء بالموارث من شريع الانسان واحال على المختلف انه قبل يكون القضاء للقاضي  
 عند ما ولا يجوز عنده **اول** قال كذا في قوله **اول** بالحق الجوز **اول** وحاشيت والنقض  
**اول** يتبادر من ان يمكن اعتماد ما يجيز مع انه قال نقض عدة الوفاة قال ولي حذف  
 قوله وحاشيت من الدين **اول** وبين المراد **اول** اي اخذ من المثل من الزوج الثاني **اول** وبين  
 المولى وامر **اول** في التركيب شيء الا ان بقدر الفعل بعد الواو والعاطفة ويقال في قوله  
 المولى ويكره العطف على جملة فان الغني **اول** ولو كان غير المفقود وانظر **اول** في ظم  
 من غير الغني تأمل ان قال فقال مع غنائه على التزوج من غير من غيره **اول** وبينة  
 لا يتصل **اول** في كلامه اشارة الى ان قلنا في كلام المصنف في **اول** فطرية **اول** اي فطرية موقوفة  
**اول** وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر **اول** قوله وبناء مجتهدا وقوله على الظاهر خبره **اول**  
 ان لا يندب بشي من المقدومات **اول** من القدر لا من المقدرة **اول** لانه لو لم يندب **اول**  
 لتعيل تقيد بشي بقوله من المقدومات كالمائة والنسعين **اول** وان روي ان يندب من غير  
 لانه اقول ذكر ذلك اولا في التعديل نوع قصور والاولى ان يعظم اليه والتفحص عن حال الاقارب  
 انهم مائة او لا غير ممكن عادة كما صرح به العلامة الكاكي ولكن لا يخفى ان سلب الامكان  
 انما يصح ان اعتبر اقاربه في جميع البلدان ثم ذكر في شرح الترافض السراجية انه ذهب

قوله فليست كتاب اول اي جعابا بين الروايات المتعارضة اول اي بقوله  
 الامكان قال المصنف لان الجواب الجمل اصله حاصل على الرد او المحبة نادرة اول المراد  
 المحبة المخصوصة فان فيها من التقب والنصب ما لا يكتفى بالمعروف والتقدير بالسمع اول  
 والتقدير مجتهدا وقوله بالسمع غيره قال المصنف لا سمع في الضمير فاشنع اول لا يقال  
 هذا لا يدل على استناع الجواب الا حصل بل على احتشاع التقدير فيمكن الراي الى السلطان  
 لا انقول هذا جواب عن قياس الشافعي وما ذكره يندفع بقوله وان الحاجة الى قائل قال  
 المصنف صيانة الابن اول قوله في قوله صيانة الابن متعلق بالتعريف ووجهها  
 عبارة عن الحاجة اول في قوله ان اخذ الفداء اول لعود النسخة الى كتاب  
 المفقود اول وهو في النسخ من الاخذ اول انت خير بان الطلب سبب للوجود  
 فاقم مقامه فليست قال المصنف يتعين الحكم بقضاء على الغائب وانه لا يجوز اول فصل  
 القضاء بالموارث من شريع الانسان واحال على المختلف انه قبل يكون القضاء للقاضي  
 عند ما ولا يجوز عنده اول قال كذا في قوله اول بالحق الجوز اول وحاشيت والنقض  
 اول يتبادر من ان يمكن اعتماد ما يجيز مع انه قال نقض عدة الوفاة قال ولي حذف  
 قوله وحاشيت من الدين اول وبين المراد اول اي اخذ من المثل من الزوج الثاني اول وبين  
 المولى وامر اول في التركيب شيء الا ان بقدر الفعل بعد الواو والعاطفة ويقال في قوله  
 المولى ويكره العطف على جملة فان الغني اول ولو كان غير المفقود وانظر اول في ظم  
 من غير الغني تأمل ان قال فقال مع غنائه على التزوج من غير من غيره اول وبينة  
 لا يتصل اول في كلامه اشارة الى ان قلنا في كلام المصنف في اول فطرية اول اي فطرية موقوفة  
 اول وبناء الاحكام الشرعية على الظاهر اول قوله وبناء مجتهدا وقوله على الظاهر خبره اول  
 ان لا يندب بشي من المقدومات اول من القدر لا من المقدرة اول لانه لو لم يندب اول  
 لتعيل تقيد بشي بقوله من المقدومات كالمائة والنسعين اول وان روي ان يندب من غير  
 لانه اقول ذكر ذلك اولا في التعديل نوع قصور والاولى ان يعظم اليه والتفحص عن حال الاقارب  
 انهم مائة او لا غير ممكن عادة كما صرح به العلامة الكاكي ولكن لا يخفى ان سلب الامكان  
 انما يصح ان اعتبر اقاربه في جميع البلدان ثم ذكر في شرح الترافض السراجية انه ذهب



اذلا تصدیق بلا تصور و رد  
ان قوله لا ادری ما يكون حكما  
بالتفاد م

وہی

وقس عليه قوله وانما قيد حال المرفوع **اول** يعني انما قيد المصدق وحال المرفوع **قال** المرفوع **ثاني**  
الضمان **اول** تعييل يكون الكفارة معا وضمة **قال** المرفوع بالنظر الى الاستدلال لم يعم مرئيه  
**اول** **قال** لا تنافي اى ذكره ابو يوسف ومحمد وكان القياس ان يقول ذكره بغيره **الثاني**  
و القياس ان يترك الضميمة المنصوب ويذكر الفعل على صيغة المبني للمفعول فلهذا وقع  
هكذا امر فلم يكتب انتهى ولا امر فيه سهل فان الضميمة المستزادة ايج الير ما بنا وبل المذكور  
بل من ذكره **ول** الاستدلال بمنزلة البقرة **اول** كى يلايه قوله فيما سباني لمان ضمان  
الضرب والاستدلال ضمان تجارة فليتأمل في التوضيح **ول** يظهر ك سقوط ما عثر  
به **اول** قيد كمت والمعرف من الانسانى والكافى **ول** فانه يجب باصل السبب **اول** قيد شارة  
الى جواب سؤال بان المستملك لا يجتعل الشركة او المعلوم غير قابل للملك **ول** ولذا حكى  
المصنوع **اول** مستند الى اصل السبب **ول** وكذلك يقع اقرار لصبي وللاذن **اول**  
الظاهر ان هذه الاوزان قد اتت انتفت على اثباتها الفسخ وللاذن صفة الصبي **ول**  
ذكر سقوط ما عثر من عليه **اول** المرفوع من صاحب النهاية **فصل** ولا ينفذ الشركة **اول**  
**ول** ثم قوله لا تعقدت بين الشركة بالعرض والكسب والمودون يقتضى جواز ما **اول** قوله ثم  
قوله مبتدأ وقوله يقتضى جواز خبره **ول** وان كان الجنس مختلفا فلم يفتح ما كان **اول** فان الملك  
يشترط الخلط ويقتضى الجنس الواحد **قال** المرفوع بخلاف المضاربة **اول** في النهاية في كتاب المضاربة  
ان العودى يصلح رأس المال المضاربة عند مالك الا ان يثبت عنه روايتان ثم رأيت السواد  
والجواب بعينه في غاية البيان في كتاب المضاربة **قال** المرفوع ان القياس بانما لما فيه من ربح  
مالم يضمن **اول** **اول** **اول** ربح مالم يضمن في الشركة اذا كان الشري بالشركين في غاية الظهور  
مذهب مالك فان عنده يلزم في المضاربة اذا كان رأس المال احد الشريكين ربح مالم يضمن  
كالجنس على المتأمل في دليله فلا بد من الفرق ولم يعلم فليست بر الفرق اذ لا بد عنده من  
الخلط فلا يؤدى اليه وفيه تأمل **ول** فلا يستحقه رب المال **اول** قيد كمت والاصواب ان يقول  
فلا يستحقه المضارب والشارح انما عدل عن هذا لان بيان الفرق بين المضاربة والشركة  
يتوقف عليه على ما قرره الا انه قال من المظهر الى البزب فليتأمل **قال** المرفوع مراده البزب **اول**  
**قال** ان كان الشري هو مالك غير مضرب من الذهب والفضة انتهى لكن اذا قبل بالفرقة  
يراد به الذهب الغير المضروب **ول** بدلالة الساق **اول** ولا نه اقرب **ول** اعني جاز البيع با











هذا فيما فيه تعامل مسلم واما مطلقا فلا يتغير **قوله** بين ما من من شرط التماسه والتمسك  
لا يتحقق في المستوفى **قوله** وفيه تامل كتب وجهه في الجواب عن دليل الشافعي على ما يجي في المردود  
منه على ما بيناه **قوله** انما من من الدليل هو تأخير الوقت مدة بناء الوقف وذلك موجود  
في محل النزاع ايضا فليتأمل **قوله** استثناء من قوله لم يجز بغيره **قوله** اول من قوله ولا عليك  
كما يدل عليه اول كلام النص ثم يفتي من آخره كونه استثناء من الجمل **قوله** والاصل في المردود  
ان الاختلاف بينهما بناء على **قوله** في هذا البناء يقع تامل ظاهر لكن يظهر وجه البناء كما ذكر  
المجازي **قوله** المصنف قد قبل هو على الاختلاف ايضا وهو المصنف **قوله** مخالفا لرواية الكتب  
للمذكورة **قوله** المصنف ان شرطه لم يفتي في خصوصه **قوله** ذكر التغيير في قوله لم يفتي للمذكورة على  
قال المصنف في قول محمد ان الوقت يبيع على وجه التملك **قوله** فيه يقع مخالفة لما سبق من ان  
موجب الوقف ذوال الملك بدون التملك ولما قاله الشافعي من ان في الوقت اربعة  
المنفعة لا تملك كما مر في الدرر السابق وهو ان المنفعة غير الغلة **قوله** فانه لما جاز ان يستثنى  
الواقف لنفسه الغلة مادام حيا فكذلك كونه شرط الحيا لنفسه ثلثة ايام ليروي النظر في  
قوله ايضا **قوله** وفي اللازمة الاولى يقع تامل **فصل** واذا بنى مسجد **قوله** وقوله  
من قبل اشارة الى ما قال عند قوله ولا يتم **قوله** فيمكن ان يكون من اشارة الى قوله واذا كان  
الملك يرد على عند ما يرد قول القول عند ان يوقف **قوله** قال المصنف ولو غلب ما حول المسجد واستغنى  
عن سبقي مسجد اعني ان يوقف في قوله وعند محمد يعود الى ملك الباني **قوله** قال الحكماء حكى ان محمد  
مر بمرحلة فقال هذا مسجد ابني يوقف والوقوف من با صلب فقال هذا مسجد محمد لانه لما عاد  
الى ملك الواقف بما يجعله صلبا بمرور الزمان انتهى في وجه طعن ابي يوسف تأويله فان الملك  
في بناء مسجد على ملك الحال كما في المروية على قول ابي يوسف وليس الا صلب كملك عند محمد  
فانه خرج عن ان يكون مسجد **قوله** استط ملكه في ذلك المقادير **قوله** من الزمان **كتاب**  
**البيع** الحديث الذي اصل البيع وقسم البواهي والصلوة على محمد الذي انهم خصاه من العيوب  
العيوب وعلى جميع الاموال والاولاد والاقارب وبعد فان الاستاد المردود لما صار  
بعدة سنة السلطان في خمسة وستمائة وستمائة وستمائة من كتاب المصنف الى اول  
البيع فترى الدرر في المروية المذكورة وابتداء من اول البيع من ذلك الكتاب وعقد  
مجلسا على اسم في هذه المدينة بالدرر من اعيان وعصر مجلس الشرف ففعلوا الدرر

وقيل اسرار انما من الاعلام لمحقق المردود واخاد ووقع ووجد المردود في ذلك  
المبحث رسالة لطيفة ولكن لم تشهد ولما استنبطت ذلك المبحث وجدنا هذه الرسالة  
بين الاموال وراى بخطه الشريف في قوله كما بيناه هذه الرسالة بعينها في اول كتاب البيع دون  
رعاية ترتيبنا السابق **قوله** من غير ترتيب الفروع في هذا المبحث **قوله** المردود المصنف يرد  
ولا قصوره قال صاحب المصنف في قوله كتاب البيع وفيه هذه الاطراف المخصوصة المصنفة  
وكوفت بها انما هي انما الى كتاب المصنف في بيان انواع البيوع غير المصنف انما عند الكتاب  
على عدة ما يتعلق بها من المباديات وغيره **قوله** في الاصطلاح هو عبارة عن المال على طرقة  
الكتاب ولا يخفى عليك ان تفسيره بالمباديات المذكورة تسامح والمراد ما هو مبداء المال  
فلا يرد النفس بالشرعي على ان الباء الواضحة على المال هي باء العوض والمباديات والكتاب  
هو طلب الربح والمراد من كون المباديات بطريق الكتاب ان يكون على طرقة وشكله سواء  
كان في الكتاب او لا فخرج به المصنف بشرط العوض والبيع من الجانبين والعوض لانه اذا  
ابتدأ على ما سيجي في هذا الكتاب وكتاب المصنف ولا وجه لتفسير الكتاب بالمباديات  
على ما ذكره المصنف في كتاب المباديات في المباديات المذكورة فيكون البيع هو المباديات  
المذكورة على طريق المباديات ثم ان قيد التراضي قد اعتبره بعضهم اضرارا على بيع المالك  
انما شاعل غيره من البيوع الفاسدة فاسبا لما وقع في النوان المجيد من تفسيره التجارية بنظر  
الى ان بيع المالك لم ينع من ان في هذا الكتاب وانما هو مذكور في كتاب الاكرام ولا يتبع  
الشرعي يقتضي اعتبار شرط التراضي دون غيره واستط بعضهم وما للتعليم المطلوب  
في التوفيق وعدم ذكر بيع المالك هنا لا يستدعي اوجاه من التوفيق فان المصنف ايضا  
غير مذكور فيه مع ان التوفيق يشهد ونظرا لبيع من الاضداد يطلع على اوجاع البيع من الملك  
بدل على ادخاله فيه ويتعدى الى المفعول الثاني بلا واسطة نحو باع النبي اياه وادخل  
نحو باع النبي منه وجعل فيه البيع منعولا فاما بناء على ان المفعول بلا واسطة متقدم رتبة  
على المفعول بلا واسطة ولهذا يعود التفسير من الثاني الى الاول اذا قدم عليه نحو اخرت  
من قوم زيد واخرت قوم زيد اذ جازة ثابت بالكتاب بقوله تعالى واصل البيع  
وبقوله تعالى الا ان يكون تجارة عن تران وبالسنة فانه على سبيل ما باع قدها وحلها  
وقرر المصنف ان على حاله والتوفيق واحد وجه السنة وبالجماع فانه لم يشارك احد من



انه محمول على اسر عليه وسلم وبالمعقول فان تعلوق البعثة المقدرة لانسان متعلق بغيره  
وكونه الايجاب والقبول او ما يقع فناءها وشروط انعقادها اما من جهة العاقد فان  
والعدد والاتي مسائل يتوالت فيها الواحد طرفي البيع واما من جهة الحمل فكونه مالا متوقفا  
مملوكا معذور التسليم وحكمه قصدا ووصفا افادة الملك وهو القدرة على التصرف  
شرعا في الحمل ولا ينتقض تعريف الملك بملك المشتري للبيع قبل قبضه حيث لا يقدر على  
التصرف فيه بغيره بملك الجارية قبل الاستبراء واستطاعته بحيلة حيث لا يقدر على نقلها  
بوطنه ونظارته لان ما ذكر من اشغال فيك التصرف ليس شرعي ولا يلزم من الجور  
التصرف الغير الشرعي الجور عن التصرف الشرعي فلا حاجة الى قيد آخر لا دراج ما لو تعلق  
خروجها عن قولهم لا مانع هذا وفيه محتمل اما اوله فلا تعلق لوطا للتصرف وجعل قوله  
شرعا قيد القدرة لا ينتقض التعريف ايضا اذ لا يلزم من انشاء القدرة على التصرف  
المقصود من انشاء القدرة على التصرف مطلقا والجواب ان الاصل في ان التعريف اذا  
لم يكن ثم موقوف هو الحمل على الاستدراك عند الجمهور وان كان العهد الذي هو موقوف  
عند الشرعية واما ثانيا فلان هذه القدرة قد توجد في صورة الابطال لا يرى انا ان  
على الشرب من الماء المبيع والنوصي منه واولاه في الالاء فان تعريفه مانع فلا بد من  
اعتبار قيد بوصف الاختصاص على ما اعتبره العلامة للخص في الكافي ثم قد يتسم البيع  
باعتبار البيع بمعنى ان التقسيم لا يخلو من ملاحظة خصوصية البيع في كل قسم وان كان  
بلا خط معه الثمن ايضا الى اقسام اربعة وهي المخابضة والبيع المطلق والتصرف والسلم  
وقد يتسم باعتبار الثمن بدون ملاحظة خصوصية البيع الى اقسام اربعة ايضا وهي  
المساومة والمراكمة والتولية والوصية **قال** البيع ينقضي بالقبول او بالرد او بالانقضاء  
بمجموع الايجاب والقبول مع الارتباط الشرعي بينهما كما هو الظاهر والارتباط فقط  
او ما يقوله البائع حال العقد على التقدير الاول ينبغي ان يكون ينقضي بمقتضى  
ذكر القيد واما في المطلق او في انقضاءه فيرجع من قبيل وصف الكل بحال  
بعض اجزائه وعلى الثاني ينبغي الاول وعلى الثالث يكون الحق ان قول البائع حين  
قصد انشاء البيع انما يرتبط بكلام المشتري ويحصل منها معنى شرعي اذا كان كلاما  
الماضي وقول الشراخ الانقضاء هنا تعلق كلام احد العاقدين بالآخر شرعا على وجه

يظهر اثره في الحمل بل هو المقتضى الثالث اذ لا يظهر العاقد له المبدأ في الجملة لمجموعة  
على المعنيين الاولين كالايجاز **قال** بالايجاب والقبول والايجاب هو كلام اقل من  
يتكلم من المتعاقدين حال انشاء البيع سمي بالايجاب مما لزمه كونه موجبا اي متوقفا  
خياري لقبول وهو كلام ثاني من يتكلم منهما في تلك الحال **قال** اذا كانا بلفظ الماضي الباطل  
اذا زائدة او ملاحقة فان العام ملائم لخاص ثم هذا التعقيب ان حمل على افادة التصرف  
على ما هو الشأن في الروايات فلا بد من اعتبار قيد وحده في قوله والموصوفين بوجوبه  
وقوله فينقضي بغيره التعقيب وحمل قوله ولا ينقضي بلفظين احدهما لفظ المستقبل الى  
على ما يدل عليه المحالة على كتاب النكاح على اعادة ما علم من الكلام السابق لان اهتمام بشارته  
فان الثاني في النكاح في عدم انعقاد البيع بقول المشتري مع هذا الشيء مني بكذا او قول  
البائع بعث او قول البائع اشتري هذا مني وقول المشتري اشتريته لكن كلام المصنف  
يكون محالما في الكتب المعبرة من انعقاد البيع بقول البائع ابيعك هذا بكذا او قول المشتري  
اشتريت او قول المشتري اشتري منك هذا بكذا او قول البائع بعث او قول البائع ابيع  
وقول المشتري اشتريه اذ كان المراد هو الايجاب في الحال فلما ينضم من قوله والحق هو المعبر  
في هذه العقود فالجواب ان لا يحمل على التصرف بغيره قوله والحق هو المعبر وكلمة قوله لان البيع  
انما انصرف الى دليل على وجود انعقاد البيع بلفظ الماضي فلا حاجة الى اعتبار قيد آخر  
في الموصوفين المذكورين ولا يكون قوله ولا ينقضي بلفظين احدهما لفظ المستقبل كبر  
والانعقاد بلفظ المستقبل اذا اراد به الايجاب في الحال ينضم من قوله والحق هو المعبر  
فليست **قال** لان البيع انما انصرف ان اراد بالبيع مجموع الايجاب والقبول مع  
الارتباط او لا يرتبط بحال انشاء عليه اما ما لزمه الاستعمال عليه او تعلقه به او بناؤه  
بمعنى المفعول وجعل الاضافة من اضافة الموصوف الى الموصوف وان اراد احد الباع  
البيع بقوله بعث مثلا فلا بد ان يحال حال المشتري على المعايير لغير التعقيب **قال** ولا ينقضي  
بلفظين احدهما لفظ المستقبل واما ما كانا في عليه المحالة على ما بينهما على ما  
السابق او سوف ولا صيغة المضارع مطلقا فمن شرع كلام المصنف بقوله وانما لا ينقضي  
بذلك لان البني عليه وسلم استعمل في لفظ الماضي الذي يدل على تحقق وجوده فكان  
الانعقاد مقصرا عليه ولان لفظ المستقبل ان كان من جانب البائع كان علة لاجا



وان كان من جانب المشتري كان مساوية لم يأت بما يطابق المردج على ان قوله  
الانقضاء متصرفا عليه ممنوع والسندان الممنوع هو المعتبر في هذه العقود كما ذكره المصنف ثم ان  
من قال هذا اذا كان اللفظان اوحدهما مستقبلا بدون نية الايجاب في الحال واما  
اذا كان المراد ذلك فيستغنى به بما لا يوجب في الحال معنى الاحداث البيع والشراء الذي  
يدل عليه لفظ بعث او اشترى لا ما يتناول القبول في الحال ومن قال في تفسيره ان حقيقة  
الحال فصحت النية اياد ان حقيقة الاستقبال كقول الانسان وبرد منها فصحت النية  
والارادة وانما صححت النية جاز انقضاء البيع به اذ المعتبر هو المصنف فليذكر ان لا يتوجه  
عليه ما قيل من انه لا يفسد لفظ المستقبل وهو انما يكون بالسين او سوف وهو لا يفسد لفظ  
الشيء ما قال فان مراد الشيخ حقيقة المضارع الموصولة لا خبر ولا اسم لانها حقيقة  
عند النفاذ في موضع النفاذ ان في كلامه كذا من وجوه اخرى اما اولها فلان قوله ان  
الشيء ترد بفتح اذا افعال لا رادة ما ذكره بعد قوله كما ثبت عليه واما ثانيا فلان قوله  
لانها انما فعل لا يدل على ما راد من عدم القول لجواز ذلك ظاهر لا يكتفي به احد لان  
ذلك دليل على تساوي وجود النية وعدمها المفهوم من قوله وان كان بالنية والبرهان  
اصل المعنى هو قوله لما من الامر والمعتول وقوله ولا يفسد بذكر المردج بلفظ ذكر  
لطول العهد ولا يفتي عليك بعده واما ثالثا فلان قوله لما من الامر والمعتول غير مستقيم  
فان حقيقة المضارع اذا كانت حقيقة في الحال على ما عرفت به لا يمكن عدة واما رابعا  
فلان قوله لان الحقيقة يحتاج الى ما يبين ارادة المجازم فان المجاز المتعارف يغلب  
على الحقيقة عند ما يفتي على ما يبينه في البديع وانما اعتبر النية وان كان حقيقة  
افعل في الحال وهو الصحيح لانه غلب استعمالها للاستقبال اما حقيقة او مجاز او وقعت  
الحاجة الى التبيين انتهى ثم قال ذلك القائل فان قيل فما وجه ما ذكره في شرح الطحاوي فان  
ان يقال المضارع حقيقة في الحال في غير البيوع والحقيقة الشرعية فيها هو اللفظ لا المعنى  
فيها مجاز فيحتاج الى النية انتهى وانت خبير بان لا مانع من حمل التعليل الاول على هذا  
المعنى وانه ليس فيما ذكره ايضا ما يدفع الامر فلا وجه له ذلك ثم يقول هذا ويمكن ان  
يدفع بان الرد كان على من شرح كلام الشيخ المصنف بهذا الوجه على ما تقدم القائل من كلامه  
من التقييد والتصرف على ما يدل عليه قوله فكان الانقضاء متصرفا عليه وقوله ولم يفتي

القول

والقبول بالنسبة الى من شرح كلام الطحاوي والظاهر انه ليس في كلامه ما يدل على تصرفه  
البيع على لفظي الماضي فليست مل تمت الرسالة قال المصنف في بيعه فيستغنى به بالاجاب والقول  
قوله في المصنف في آخر باب ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب ان هذا البيع مبادلة المال  
بالمال بالتراضي قوله ففيل هو مبادلة المال قال في المصنف في شرحه في فصل في البيع  
من كتاب الوكالة بان هذا المردج لكل واحد من البيع والشراء فكل واحد في علمه هذا  
المردج من كل وجه وشراء من كل وجه فلهذا قوله فان قلنا البقاء المفسد او قوله  
قوله ومن جهة الحمل كونه مالا مستقوما او قوله ان تقوم شرط البيع الصحيح والكلام فيما لم  
الفاصل ايضا قوله في البيع بلفظها في المردج بالسلعة هو ما يجره مطلقا وضاهة وعقلا  
لا ما يتناول العقار فلا يكتفي بالحصر وسيجي في هذا الكتاب بعد وقتان نعيم السلع للرد  
والعبيد والسياب قوله والمصنف قد استعمل الموصوع لا خبر لغة في الانسان فيستغنى به  
اولا ويجوز ان يقال اراد الشيخ بالموصوع لا خبر المردج وهو لفظ الماضي والمردج بال  
الاخبار عن الكائن قوله والفعل المضارع عند النفاذ حقيقة في الحال قوله في جميع العقود  
او في غير البيوع والاول مخالف لما ذكره في توجيه كلام شرح الطحاوي والثاني لا يتم به  
قوله هو اللفظ الماضي او سمي في البيوع قوله والمضارع فيها مجاز او فمضارعها راجع الى  
الحال وكذلك غيره فيها في قوله والحقيقة الشرعية فيها راجع الى الحال قوله لان المصنف هو المعتبر  
القول فيه ان الاعتبار في المبادلة ايضا للمعنى كما صرح به المصنف في مساس الحاجة الى  
اللفظ انما هو لبعده عن علم العوام قال المصنف في تحقيق المرافضة او سبب صريح في باب الوكالة  
بالشراء كناية التسليم على وجه البيع المتعاطي وان لم يوجد فقد الثمن وفي النهاية في فضل  
ما يتحمل الشاهد المتعاطي بيع حكمي وليس بيع حقيقة قوله وهذا لانه لو لم يكن مجازا في  
الرد والقبول قوله انت خبير بان لم نؤمن في صورة الرد ببيعنا بغير خلاف الفروض  
مع ان صورة الرد لم يفرق لها المصنف لا يتعلل بها الفرض فالاولى على ذكره من البين ان  
في التعليل بغير من ان لا يوجد بيع اصلا فليست مل قوله فان فرضناه ببيعنا لم يكن ببيعنا هذا  
قوله انما يفرق ذلك لو كان انقضاء التراضي مستلزما لانقضاء البيع وجوده لا يبري ان  
بيع الحكم مستغنى به فاجاب ان الايجاب في المصنف انما هو ان هذا الجواب بتفسيره ليس  
قوله لانه يلزم البيع بالمعنى ابتداء وانه لا يكون قوله ويجوز بقاء وجوبه في هذا الموضع

مفهوم



المتحد الصنفه او ما مل في هذا التعبير المصالح او ما بين ثمن كل واحد له صفات متحدة  
 او سيجي في آخر باب البيع الفاسدة لا يتعد الصنفه كجود تفصيل الثمن فالمراد هنا  
 تكرير لفظ البيع والشراء مع بيان ثمن كل واحد ولو ما تعدد البايع مع تعدد الثمن او  
 ويعلم من هذا حال تعدد الثمن والبيع بدون نزق البايع والمشتري بالطريق الاولى وفي  
 شئ يمكن دفعه ولعل الاولى ان لا يتعد من تعدد البايع والمشتري ولو قد تقدم تفسيره  
 او الذي تقدم تفسيره كان مخفيا بجانب الجيب والذكور في الحديث بعد وجانب  
 الموجب فالجانب ان يتعد خيار القبول هنا باعم ما ذكره من خيار الرجوع كالانجيلي ولو  
 والثالث حقيقة او في ذلك وهذا الكلام منقول في اي تاويل الخيار المذكور  
 في الحديث بما ذكره ولو والتزق نزق الاقوال في الاقوال احوالها كون المادع المعلق  
 وجودها بالضرورة عند التكليف ولو واجيب بان اسناد التزق والتزق في  
 اسناد التزق في القول مجازا بالسببية لا يستلزم وجود التزق حقيقة كما في قوله  
 بل ذلك صح في فلان ولو ونقول التزق يطلق على الاعيان والمعاين او فلا بد من  
 لزوم قيام العرض بالعرض من مدفع والظاهر انه من كون ما يطلق التزق مطلقا من  
 الاو امره لو كان لو متنا او وتزوير صدر الشرع صريح في ان المراد بالاعوان  
 الاثنان فتأمل في الترجيح ولو فان جملة الوصفه او والظاهر ان قول المصنف  
 الوصفه في كلام مستأنف اني ببياننا لجمال جملة الوصف فيه ولو باقر ان البيع او  
 اي حاضر او في جملة المتعذر يمنع الشيء او اذا بيعت بجهتها او تمنع حصوله بالجملة  
 او اي جملة ذلك الواجب او الى النزاع او اي في ذلك الواجب ولو والتمس  
 ما لم يتعين او هذا ايضا منقوض بالسلم فيه وراس مال السلم اذا كان عينا ولو  
 وهو منقوض بالسلم فيه فانه ثبت في الذمة او لا بعد ان يقال المعروف هو البيع المطلق  
 والتمس المطلق وهو ما يمكن ثمنه بكل حال فعني التعريف ما كان في الذمة على كل حال بترينه  
 الاطلاق الذي يصرف على الكمال ولو وقوله ابتداء اعتباره عن المستأجر او وكذا ان  
 اعتباره عن الثمن ولو الثمن باعتبار او اي يقال في الجملة العقد بان يذكر حين العقد  
 متباينة او فاقول الاعيان ثلثة او ولعل وجه العدد المذكور استلزامه فقد ان  
 البيع في بيع المتعدين بالتعدين وقد ان الثمن في المتباينة بخلاف ما اعتاده فالمر

والاختلاف بين العدلي برفاعة او الظاهر انه جملة مقترضة لبيان مكان وجوده  
 الاختلاف بين النفوذ في المالية ان ثبت اختلافها فبها ولو ونظروا من هذا التعريف  
 البيع في قوله هذا ما سيجي في حل هذا الموضوع او فيمكن فان اسم المداهم انما يفتقر  
 على اثنين من الشئ وثلاثة من الشئ كما هو حاله في بغير استواءها في المالية وانه ليس في  
 كل البيع تعقيد فليتنا ولو وان كان مما يدخل تحت قوله لا يقال لادالة الحديث على  
 المصنف او انت خبير بان ايراد الحديث ليس للدلالة على البيع بل للدلالة على الجواز اذا  
 بيع بخلاف جهته واما المدايم على المصنف فهو قوله لما فيه من احتمال الربو تأمل يظهر لك سوء  
 ترتيب الشايع في تزيير الحكم مخالفا لما اختاره للمصنف النظام ولو وهو عدم المعقود عليه  
 كونه غير عين في الاول او اذا كان غير عين يكون مجعولا وسيجي ان الفساد فيه الجملة  
 ولو لا في حقيقة قوله جملة تعقيد في المناقضة او ولعل الاولى ان يقول جملة تعقيد في  
 اشتناع تسليم الثمن الواجب بالعقد ولو ان البايع يطلب تسليم الثمن او لا او  
 هذا غير معقول او الا ان نزول الجملة او تأمل في هذا الاستثناء ولو فان قيل قلنا  
 انعقاد فاسد لكن يتقلب جائز او بل تعقيد بالجملة ولو كما اذا كان فاسدا حكم  
 ارجل مجعول او كما كان يبيع في التبريد والهرمان وقدم الحاج ثم سقط ان من قبل  
 حصوله وسيجي التفصيل في آخر البيع الفاسد ولو وجيب بان الفساد في صلب العقد  
 قوي او وورد ان يقال اذا كان للفساد في صلب العقد ينبغي ان لا يقع اصله كما في  
 بيع الدرهم بدرهمين واسقاط الدرهم الزائد وكذا ان يقال بان للفساد هنا  
 محل خلاف فضعف بخلافه ولو ان التزق وان كان في حقه ايضا لكنه جائز قبل  
 بالاشتباع عن تسمية جملة التفران فكان راضيا به وهذا صحيح اذا علمها ولم يسم او  
 وعند من يبي التزق من قبله بالاشتباع عن التسمية يتم صورة عدم علمه بجهتها فانه كان  
 يمكن ان يزيل ذلك الجهل بطريقه ثم يبيع في البيع فحيث لم يفعل ذلك ولم يسم كان راضيا  
 بموجبه فليتنا ولو فالوجه انه نزل منزلة من باع ما لم يره ما باي فلا خيار له او قوله  
 فلا خيار له ان اراد ان لا خيار له مطلقا ولو ان تفرقت الصنفه عليه فليس كذلك  
 وان اراد ان ليس له خيار الرؤية فسلم وما نحن فيه ليس كذلك بل الخيار يورق الصنفه  
 ثم الاولى ما غير قوله لا ياتي عن قوله فلا خيار له فليتنا ولو وعن الثاني بان انصرف

يتفرق



البسج الى فغير واحد مجتهد فيه **قوله** قبل ان نعرف ان الشريك فيما سبق مجتهد فيه  
 ايضا وهذا لا يسع الفاضل ما سيجي في باب البسج الخامس من الفرق **قوله** وهذا الصنف  
 لان قولنا ان الكل بسج في ابن التفرق **قوله** فيه انه يجوز ان يكون مراد الجيب انما يقصد  
 كون الكل مسجعا على مذهبهما والفاضل يحكم بمذهب ابن حنبل في فرق الصنفين على ما قبلنا  
**قوله** وما في ما في شرح عن الصرف الى الجيب **قوله** فيه كذا فان الجملة ما في كذا اعترف به  
**قوله** وقد تقدم الجواب في صدر هذا البحث **قوله** وقد تقدم ما في الجواب الذي اخذناه  
**قوله** فهو جاز في الكل لما قلنا **قوله** من ازالة الجملة بيدها **قوله** وان كان الثاني في غير الشري  
 بين اخذ الموجود كحصة من الثمن وبين الفسخ لتزويج الصنف **قوله** في الفرق الصنفين  
 ان يكون على الفسخ لا لقوله خير اذ لا يفسد له وايضا لا يكون الكلام مطابقا لمشروع قال المصنف  
 الفرق الصنفين عليه **قوله** في ابن التفرق والتفرق فلا يخالف ما سبق **قوله** قال المصنف لا يرى انه  
 عبارة عن الطول والعرض **قوله** الا ان فيما نحن فيه عبارة عن الطول **قوله** والاولى ان يقال في  
 اللوح **قوله** فيه ان قول المصنف في كل فرع منزلة ثوب منه عن ارجاع القيمة الى الارض كما  
 ثم يجوز ان يرجع القيمة الى الثوب باعتبار كونه مائة ذراع او لكونه بمنزلة الثياب حيث  
 نزل كل فرع منزلة ثوب ولعل هذا ما قيل في النهاية **قوله** وفيه نظر لان قوله من حيث  
**قوله** ساج في العبارة فان معلول الوصفية هو عدم مقابلة شيء من الثمن لا هذا النوع  
**قوله** فلا يكون على ما **قوله** يجوز ان يكون العلم بالوصفية معلولا لما ذكر مع كون غيره نفس الوصفية  
 على ما لا يرد المصادرة **قوله** فسد البسج اذا وجد ما اكثر اذ اقل **قوله** منع كايظهر في  
 اشتراط العدل على عشرة اوثاب **قوله** وعن الثاني ان الذراع **قوله** ويجوز ان يجاب  
 عن الثاني بانه لما كان في الذراع جهتا الاصلية والوصفية حكم بدخول الزائد بزيادة  
 الثمن مراعاة لتبينك الجهتين ولعل هذا الذي ما ذكره الشارح قال المصنف ان الذراع  
 اسم لما يذرع به واستغير لما يجزله الذراع **قوله** قال الاثنان كان القياس ان يقولوا يستعير  
 لانه استند الى غيره الذراع وهي مؤنثة لكن ذكر المصنف تأويل الذراع بما يذرع به انتهى لكن  
 قال في القاموس الذراع بالكمس من طرف المرفق الى طرف الاصبع الوسطى والساعد  
 وقد ذكر فيه ما في اذرع وذراعان بالعم انهي اذ ذكره باعتبار الخجة قال المصنف اذ احدث  
 مروى **قوله** قال ابن القيم بسكون الزاوية نسبة الى قرية من قرى الكوفة اما النسبة الى قرية

المروءة نحو اسان فقد التفتوا فيها ذبا لادارة ارجاعه فيقال مروءة وكان الفرق بين  
 قريبين انتهى وفيه كلام **قوله** لان المروءة غير مذكورة في الغرض فبقوله حال الغرض  
 العقد **قوله** لا يقال اذا كان غير مذكور في شيء علم الشرط لا يعلم من اشارة اليها حين  
 البسج فليست له كمالها ما في عشرة عشرة فتنق ذراع **قوله** الا ان هو نعيم الكلام يكلي  
 طرف الزيادة والنقصان بان يقول كمالها ما في عشرة عشرة كل ذراع بعد هم فتنق منها  
 او زود ذراع ولا بد من الفرق بين هذه المسئلة وبين ما تقدم من انه اذا ما في  
 على انه عشرة اذرع بعشرة فان ضرورة مقابلة الذراع بالذراع اتم ثابتة هناك ايضا  
 ولعل بسج ذلك المتفاوت في اطراف الثوب الواحد لا كذلك اطراف الذراع الواحد  
 متعاقبا **قوله** والثوب اذ يربع على انه كذا ذراعا **قوله** ولم يجاب لكل ذراع ثمن من  
 على انه عشرة اذرع بعشرة ذراهم مثلا **قوله** ومن باع دارا **قوله** مسائل المتعل  
 او راى بعضها ولا يقضها بل اكثر ما لا يجزي عن واحدة منها **قوله** مبنية على قاعدة بان **قوله**  
 بين ان لا يخلو عن البناء على واحدة منها **قوله** على معنى ان ما وضع **قوله** اي اتصال ما وضع  
 فالمضاف محذور **قوله** وما وضع لان ينصل **قوله** اي بين اتصال وضع **قوله** لان تناوله  
 اياه باعتبار كونه صنفه لها **قوله** لعل خلاصة الجواب انه عاود ذلك الفرق عرف اقول منه  
 في البين اذ هي لا مستلغ عن الشيء والبناء لا يكون داعيا الى البين في امثال قولهم والله  
 لا ارض هذه الدار في خوف الناس فليست له ثم اقول فيكون ان يجاب بقوله كون البناء  
 جزءا من الدار فانه ركن زائد لا يغير اسم الدار بغيره الا يرى ان من حلف لا يكلم زيد  
 فكلمه بعد ما قطع يده ورجله كسنت مع كونهما داخلين في زيد واذا بيع دخل به وظهر  
 في البسج كما لا يخفى وهذا الكلام ارجائي واصح ما ذكرنا في كتب الاصول في باب الاحكام **قوله**  
 اذ لم يكن واجبة لا يتقيد بها **قوله** اي لا يتقيد بها في العرف **قوله** ولان البناء متصل **قوله**  
 بالارض على ما قيل المكان **قوله** لم تقدم ذكر الارض والاولى ان يقال اي بالوصفة نعم  
 ما ذكره صحيح في قوله لانه متصل به للقرار **قوله** وفيه دلالة على ان ما وضع للقرار **قوله**  
 فيه تأمل فان تخصيص المنة بالذكر لا يدل على الحكم على ما هو المذهب **قوله** وقد عارضه  
 دلالة الرضا بذلك **قوله** انت خبير بانه لا يظهر لقوله وقد عارضه دلالة الرضا **قوله** وبعد  
 تسليم ان العرف في امثال ذلك عدم النطق وقت البدو والاستحصاء فقامت الدار



قال المصنف هنا ان التسليم واجب ايضا في ترك باجر وتسليم العوض تسليم العوض  
اول لا يقال باجر عوض النفع لا الارض فلا يتم التزيب لان العين اقيم مقام النفع  
فيما عدا ما يبيح اول لا يقال فليكن فيما نحن فيه كذلك ما سألني ابي عن ما سألني من ان  
يكون صنفه في صنفه ثم قول ما سألني جواب عن قول لا يقال في قول وصح بعض الناس  
اول لا يقال انما في قول لا يجوز بيع ابي المبيع قول وما الاثبات في قول يبيح  
نفي جواز بيع المهر والمهر هو ثابت بالاتفاق انا يستقيم التماس ان لو جاز  
تركه في الزمان الثاني كان المتبرع عليه قول والجواب عن الحديث ان ما وجدنا في  
بشرط التبرع او فيكون التبرع بقوله قبل ان يبدد وصلا به بناء على ان اشتراط الزمان  
في الاغلب يمكن فيه قول وانما يتوهم هذا قول ابي اذا ما بامر المهر في قوله قد  
الي قول لان مطلق البيع يقتضي تسليم العوض عليه قول انت جدير بان شرط التبرع في  
التحليل بناء على تسليم العوض عليه ما يبيح في مسئلة حدود ثمرة اوى من ان تسليم الثمرة  
بالتحليل في تزويره كما لا يخفى وصح كلام المصنف عن امثاله قول وفيه ما لا خلاف ان ذلك  
انما يمكن صنفه ان لو جازت اعادة الاشجار او اجارها وليس كذلك اعادة  
الاشجار فيبقى ان يجوز ويدل عليه ما نقله العلامة الكاظمي عن الجامع الا صغر الاجزاء  
يكن المشتري ان يشتري الثمار مع اصولها قول انما يمكن المشتري ذلك ان لو باع البائع  
كذلك وبلغ ما يقدر عليه المشتري من النفود الى مقدار قيمته ويحكم له فخر في اصولها  
كذلك ولا يشبه ثمار الاشجار بالبادخشان والبطيخ كما لا يخفى ثم اقول لو بيع ما ذكره لم يبيح  
الا جارة مطلقا بهذا التحليل بعينه بل التحليل فيه ما نقلوا عن ابي الليث السمرقندي  
قول وكان نفس الامنة المملو ان يبيح كونه قول وفي الصورة الاولى ايضا قول وهذا  
يدل على ان الحكم فيما سواه قول فيمكن ان لا يلزم منه ان من قال لا ولا قال بالثبات  
والعكس ليس يلزم قول وهذا يدل ايضا قول فيمكن قول فيه بطل الاستثناء قول  
فيمكن قول وينعكس الى ان ما لا يجوز له قول ليس باذكرة عكس تلك التفتية قول  
واستثناء ما جاز لكن لا نسلم قول فيمكن فانه بعد تسليم جواز الاستثناء لا يبيح  
فلما لم قول وفيه نظر لا يستدل بعدم الغاية قول وفيه نظر ان قول والاول  
ان يستدل بقوله قول فيمكن فانه في الاستدلال باذكرة غير قابض والعقد

قول والدخول في الدخول او كيف يكون داخل وقد قال كما يجوز منه فاعلم قول والثاني  
مسلم قول ولعل مثل هذا التردد جائز في المشتري في قولنا **باب** فيما لا يبيح  
قول ولما كان لا يلزم ان يكون مبيعا فانه على غيره او ان كان قبله فانه ليس هو البيع  
اللازم بل البيع المطلق المتناول للزمان وغيره فلما يمكن في التقدیم تناول الامور  
العبارة مسلم قول والجواب ان حديث عثمان رضي الله عنه في بيعه كان عام  
ان عمر بن الخطاب قال فيمكن ان يكون مبيعا فانه يحتاج الى التزجيج فان سلمه  
وان كان بجهة لا يبيح في الموقوف في بيعه فانه يحتاج الى التزجيج كما لا يخفى  
حكاية الحال في سبب الجواب الثاني والملازم لم ينفذ المتام توفيه لعدم الشهرة ولا يمكن  
لو ذكر اكثر منها وارجاز من له الخيار في الثلث جاز قول لكن لو ذكر في غيره ان  
منقطع وانما هو ان لا يبيح ان يجعل على الاتصال اي لا يجوز اكثر من ان وقت من الاوقات  
الوقت اجماعه في الثلث فيستدبر قول والاول اجماعه لقوله خلافه في قولنا قول يبيح  
ان ذكر الخلاف يدل على تعليق الاستثناء بتزجج المسئلة على ما هو رأيهم في تزجج الخلاف قول  
ينقص على المدة المذكورة من ثمة الدليل فلا يلزم ذكر الخلاف في غيره من استثناء التعلق  
قول والجواب عما سأل عليه في زمن السائل ان الفاء فيها في صلب العقد قول وكذلك  
الفاء في البيع بالرغم في صلب العقد بل ان التمن فلا بد من الفرق قال المصنف ولو اشترى  
في ان لم ينفذ الثمن في ثلثة ايام او قال الامام القاضي طهيري الدين ههنا مستند لا بد من  
خلفها وهي انه ان لم ينفذ الثمن في ثلثة ايام يفسد البيع ولا يفسخ عنه ولو اتمته المشتري  
وهو ان يره نفذ ثمة وان كان في يد البائع لا ينفذ وفي هذا اذا اشترى عبدا ونفذ الثمن  
على ان البائع ان رد الثمن فبيعه مبيعا جاز البيع بهذا الشرط بشرط الخيار في ان اذا  
قبض المشتري بغير مضمونه عليه بالقيمة ولو اتمته المشتري لا ينفذ ولو اتمته البائع ينفذ  
اشترى ولو لم ينفذ عليك مخالفة هذا المنقول لا مشادة قول المصنف اذا الحاجة تمت الى الانفا  
عند عدم النفذ وتزجج انما حاجت ان يفسخ العقد عند عدم النفذ ان ثبت في  
المسئلة روايتان قول فان قبل الحاجة تنفع له فوجه يجوز البيع قياسا واستحسانا  
غير خلاف فيه قول فيمكن ان شرط الخيار مخالفا لقياس لكن المراد قياسا في قوله  
قول اوجب بان من له الخيار لا يقدر على الفسخ في قول المصنف ومحمد ومحمد ومحمد



**اول** فيه كذا فانه ذكر طبع الدين انه لا يفتنح بمقتضى العدة بل بقصد العقد فلهذا  
 وغيره **ثاني** في هذه المسئلة قياسا فانه تقدم معناه **او** يعني تقدم في هذا القول منقذ  
 وفي تخيضا وهو قوله والقياس هو قول من لا يكون له ما به **او** يكون له **او** يكون له  
 داخل في حقيقة الشرعية ولا يتم المراضاة بالخيار **او** فيه كذا فان بيع المكره بيع يترتب  
 عليه احكامه ولا رضاء **او** لان البيع به يعتبر بغيره **او** تامل في صحة هذا التعديل **او**  
 وقيل وانما ذكر العيب مع ان الحكم في الفاسد كذا كذا حال المسلمين على الصلح **او** قد  
 يعلم منه حاله لانه **قال** المهر والعقد قد انبرم **او** انبرم مطاوع قوله انبرم  
 ابراما اذا امكنه **او** انما هو جوبنا على ظاهر اللفظ **او** في المطلق **قال** المهر ان  
 امتناع عن التملك **او** انما هو ان يقال عن التملك **او** وهو قياس من لا يملك  
 العقد **او** فيه كذا في نفي نفي العقد ليس احد شرط العقد **او** كان ذلك من الاستطاعة  
 وما هو كذا ليس فيه شيء من الازم **او** في نفي ثبوت القوة الحكيمة على ما بين  
 والظاهر ان يقال ليس فيه ضرر **او** لان النكاح من عوالم النعم **او** فيه كذا  
 غير انما هو سوجب النجاسة **او** وكذلك النسخ في مسئلنا قالوا ان يقال ولا يرد  
 ولو لاه لا اقدم على الاجاب **او** وهو مرضي به بالقديم **او** سببه **او** سببه  
 لا النكاح **او** هو قوله **او** ويجوز ان يكون قوله فاما اجازة جازة خبرا بانها  
 المستور في وقوع الاشياء غيرها وهو تقدير القول **قال** المهر لان النكاح من مواعيد العقد  
**او** فيه كذا والظاهر ان يحل الكلام على التسمية والمبالغة فيه اي بمعنى مواعيد العقد  
**او** في تعميمها بقدر الامكان **او** وهذا وجه ثبوت اقتضاء **او** والثاني ان شرط  
 الخيار للغير لوجاهة اقتضاء تعميمها لاجازة **او** في ظاهر عبارة مناقض بيان انه جعل  
 ثبات التعاقد اقتضاء ثم جعل شرط الخيار للغير اقتضاء ومنه التناقض ان الثبوت  
 يثبت اقتضاء وان كان شرط الخيار يثبت بصريح اللفظ للغير واما شرط الخيار  
 للعاقبة فيثبت اقتضاء لان لم يثبت صراحة فاما ذلك **او** والجواب ان المشتري  
 اصل **او** فيه كذا فانه لم لا يكون ان يقال معنا ايضا الاعتبار المتأصل والمقتضى  
 مقصود البائع بمطالبة الثمن وجواب ان الثمن على المشتري بحسب ومنه الشرع **او** لان  
 عدم رجوع المالك **او** حاصلا لانه لا دخل لعدم ثبوت الرجوع هناك فلهذا

شرط  
 شرط

في ترتيب قوله وبخلافه وكل ما يدل على الترتيب **او** لان فيها تفصيل الثمن **او** والسبب  
 في تصور الاجاب **او** وكان الدافع في العقد **او** اي في حكم قوله وان لم يفتن  
 تامل منك فاحفظ **او** وجه الثاني ان شرط الخيار فيه نفع لمن له الخيار حيث يتردد  
 والجواب ان شرط الخيار لما كان يجوز ان شرطه خلاف القياس غير مقتضى  
 منه فسادك الاخر فذكر **او** بعشرة دراهم الى عشرة ايام فالباع جازر مستحبا **او**  
 فيه انه ينبغي ان يزيد له الخيار كما فعل المصنف فان المفهوم من كلامه توقيت خيار التعيين  
 الا انه غيره الى هذا الشارة الى وجوب توقيت خيار التعيين اذا انفرد عن خيار الشرط  
 كما سيجي **او** فهو مجبول على حالة مفصلة **او** لو كان منع الجاهل لا فضاها الى المنازعة  
 فخطا لم يمتحج جواز البيع في الاربعة الى مرفعه ليس فيه هذه الجاهل فالاولى ان لا يثبت  
 الجاهل به كما فعل المصنف وغيره **او** او اختيار من يشترط به كرامة وفتنة والبائع لا يملك  
 من الخلل **او** فمصلحة راجع الى من في قوله من يشترط **او** وان لم يذكر الزيادة **او** في  
 قوله في الخيار عشرة ايام **قال** المهر وهو المذكور في الجامع الصغير **او** لم لا يجوز ان يكون  
 المذكور في الجامع الصغير هو الخيار للمعهود خيار التعيين **او** وفيه نظر **او** ولكن  
 مرادنا وليمن من شرط الخيار نفسه وقتا معلوما بشرط خيار التعيين لا خيار الشرط  
 على فرة العلامة الزمنية في ترجيح اكثر فلا يرد النظر ان يعود التسمية على هذا الى توقيت  
 خيار التعيين **او** ووجه الاخر ان خيار التعيين مما لا يتوقف فلا يتعلق جواز  
 العقد بملك الزيادة ومعناه ان العقد **او** كما لو ثبت هذا الخيار بسبب الاختلاف  
 كذا في الزيادة والمجمل البراني وهذا هو الوجه واما ما ذكره الشارح فلهذا بين فاني  
 التوقيت المذكور في ابراهيم فيه الخيار ان توقيت لها ولخذا استدلالا وجوب التوقيت  
 في خيار التعيين بعد معنى الايام الثلاثة وهذا هو اثر توقيت خيار التعيين كذا في  
 خيار الشرط معه وقت ومعت مدة بل في قولهم اقول بحمل كلام الشارح  
 يعني خيار التعيين بعد انقضاء مدة خيار الشرط اذا كان مجامعا على ما كانت  
 قبل اذ لم يعين المشتري احد بها فلهذا يثبت عن خيار الشرط فليست **قال** المهر  
 والاولى ان يكونه واستعادة **او** ويجوز ان يكونه على حذف المضاف والمؤنن الزمنية  
 قوله وكان التعيين اختيارا لانه **او** فيه كذا **او** لانه لم يفتن الاخر فيشرط

ك



**اول** اي يستديم الشراؤه فان مقصوده استدامة الشراء احداهما وقد تعين ذلك  
 بالتمتع فبقي الآخر امانة **قوله** واجب بان المرأة اذا اشترت على الملاك فوجبت له  
 وقوع الطلاق **قوله** فيه تأمل فان وجودها عن محبة الطلاق بالاشراء على الملاك غير مسلم  
**قوله** واما اذا ذكر خيار الشرط **قوله** معطوف على ما تقدم في هذا القول نصف ورق نجيبا  
 وهو قوله فان لم يذكر فلا بد من نوقت خيار التعيين بالثبوت **قال** المصنف ان الباقي فيما  
 التعيين لا خلاف **قوله** لا يمنع لا بشرط **قال** المصنف لا بشرط في حق الوارث لا **قوله**  
 فقولنا لهذا ايضا ككون الباقي خيار التعيين لا خلاف **قوله** لا يمنع ليس الباقي خيار التعيين  
 الذي شرط من له الخيار بل خيار ابتدائي كاسبغ ولهذا لا ينوقت وهذا ظاهر لما  
 فلا وجه لما **قال** لا يتقاضي **قال** المصنف من اشترى دارا على انه بالخيار فبعت دارا بغيرها  
 بالشفعة فهو رضاء لان طلب الشفعة بطل بغير اختياره الملك **قوله** لا يخفى عليك ان الزم  
 هذا الدليل سقوط الخيار بطلب الشفعة بدون اخذها فليست بالوطا من المراء بال  
 الترتيب منه بطلبه **قال** المصنف ثبت الملك من وقت الشراء **قوله** انما قال من وقت الشراء  
 اذ لا مرجع لاثبات الملك في الاوقات التي بعد من يتعين له **قوله** لا يثبت الا  
 ضرر الجواز **قوله** لا يمنع فلا بد من الجواز **قوله** فيسقط الخيار ويثبت الملك **قوله** ولا يخفى عليك  
 ان بين سقوط الخيار وثبوت الملك من وقت الشراء شافيا لان سقوط الخيار يكون بعد  
 ثبوته لا يجمع الملك عند اخذ **قال** المصنف ليس الاخران يرد عند اقسام **قوله**  
 لقائل ان يقول لم يذهب ابو حنيفة انه اذا اذ احداهما فليس الاخران برضى وماذا  
 يخرج به جزمه الى معنى **قوله** وفيه نظر لاننا لم ان اثبات الخيار له **قوله** ولك ان  
 لو لم يثبت لكل واحد منهما الخيار لما انعقد البيع في تعيب من رضى بالبيع كنه منع  
 ولا كذلك الوكيلان فليست **قوله** وليس لاحدهما ان يتصرف دون الآخر **قوله** فيه ان  
 ذلك ايضا لما فيه من بطلان مع الآخر **قوله** ضرر الرد **قوله** اي لم يرد **قوله** لان تفرق الملك  
 انما هو بالعقد **قوله** ان اراد تفرق الملك بين المشتريين فالمانع من الرد ليس ذلك وان  
 اراد تفرق بين البايع والراضي فلا يتم انه بالعقد بل بفعل المشتري **قوله** ليس له ان يرد  
**قوله** لا يمنع وكذا لا يرد اذا كان الرد موجبا للتعيب **قوله** ليس في بيع البايع **قوله**  
 لا يظهر فائدة هذا التعيد فليست **باب** خيار الردية **قال** العلامة الكاكي في الميسر

الاشارة الى اولى مكانه شرط الجواز حتى لو لم يشترط له مكانه لا يجوز بالاجماع  
 اقول في كون الاشارة الى البيع او الى مكانه شرط جواز البيع سيما بالاجماع كما قلنا  
**قوله** فان قيل هو معارض **قوله** فيه كلام لان الذي يقتضيه الشرع **قوله** وفيه نظر  
 لان عدم لزوم هذا العقد باعتبار الخيار **قوله** بل ذلك لعدم وقوعه من قبل الوارث  
 ما قصد المحقق غاية ما في الباب ان عدم الزم بالخيار باعبار انه سبقت له الخيار  
 عند الردية وهذا لا يستلزم عدم وجوده بدونه فليست **قوله** والخيار معلق بالردية  
 لا يوجد بدونه **قوله** هذا ايضا عام لا يبيح في الصنفه للقاعدة ان المعلق بالشرط  
 يوجد قبل وجود الشرط بسبب آخر **قال** المصنف ان الرضاء بالشرط قبل العلم باوصافه لا  
**قوله** فيه ان عدم العلم باوصافه غير ضروري فان غير المراد قد يعلم باوصافه ويجوز ان  
 يتقبل المراد هو العلم الشخصي باوصافه **قوله** فاسبغ الرد بالتعيب **قوله** فيه تأمل **قوله** ويجوز  
 غير الملك في الجملة **قوله** لا يمنع باجازه المالك **قوله** والضابط في ذلك **قوله** لا يمنع ان الضابط  
 بهم ما ذكره **قوله** لا يعلم **قوله** قبل شكله هذا الكلام مستلزم احداهما **قوله** والثانية  
 اذا عرض المبيع **قوله** ولك ان نقول ان الضابط بعد الردية وذلك يكون في صحة  
 الكلية فانه لم يتقبل خيار الردية مطلقا **قوله** والردية في البيع **قوله** ان من رد  
 على البيع ليس من التفرقة في البيع والسند ما ذكره المصنف من جعل السوا منه **قوله**  
 مانع من الفسخ **قوله** اي فسخ البايع استلاما **قوله** لا يمكن دفعها **قوله** مطلقا او من التفرقة  
 مستند **قوله** وعن الثاني بان دلالة الرضاء **قوله** والجواب عن الثاني عندى ان يقال  
 ليس بطلان الخيار من الدلالة الرضاء او من تركه بل الضرورة فتدفع فسخ هذه التفرقة  
 على ما يدل عليه سياق كلام المصنف **قال** المصنف البيع بشرط الخيار والسوا **قوله** **قال**  
 الاتفاق في يقال سواء البايع السلعة وعرضها وذكر ثمنها وسواء المشتري بمحض اسأرها  
 ومنه ولا يسوم الرجل على سوم اخيه اي لا يشتري كذا في الترتيب وقال العلامة الكاكي **قوله**  
 طلب البايع المشتري لبيع سلعة كذا في الترتيب **قوله** فان في ردية جميع بدنها **قوله**  
 عودها **قوله** لا يخفى عليك ان الكلام في الردية التي يبطل الخيار معها اذا وقع البيع بعد  
 والا فلا يبطل الخيار برؤية وجه العبد بعد البيع ولو رآه الف حرة فلا يستقيم هذا  
 الكلام الذي ذكره ان الشارع بل الاول ان يقال فان في ردية جميع بدنها ردية عودها

استصحاب



وهي ليس في ملكها وهي حرام فليست مل فانه يمكن ان يقال المنصور وراثته بالدعوى بالولاية  
الاعلى وفيه ما فيه بل المراد الرواية بعد البيع وهي تسقط الخيار اذا قبض بعد ما قوله  
يشترط روية الكل **قوله** هذا الكلام بعض الشايع على ما يعلم من مراجع الرواية ثم ان قول الكلام  
في هذا المقام بخلاف الم شروع **قوله** اذا قال اتركك بقبضه **قوله** فلا يسقط الخيار **قوله**  
اشارة الى تنوعه بالنوعين **قوله** ولا يشترط ان يكون القبض وهو يراه ما كان **قوله**  
والثاني ممنوع فان من توكل بشي **قوله** لوضع هذا الزم ان لا يثبت التوكيل بالقبض ان غير  
لكن كلام على السند لا يخفى فلا يجدي نقض **قوله** لان الاختيار **قوله** السماع باليات المتقوية  
بنقطتين ثنائيتين بعد التمسك والاختيار باليات المنقولة بنقطتين ثنائيتين بعد التمسك  
الحبر **قوله** المصروع بيع الاعلى شراره جائز **قوله** الخيار **قوله** فيه كذا فان الخيار معلق بالارادة  
ولا يثبت قبلها كما سلف الا ان يراد بالخيار حق الفسخ مجاز او الحق ان يحجب بان المراد  
بالرؤية العلم بالمنصور مجازا على ما قالوا اظا اشكال الا ان قوله اذا اشترى باي عرض  
نوع اياه فليست مل **قوله** وفيه نظر لان قوله عليه السلام لم يره سلب **قوله** فيه كذا فان  
التصور لا يستلزم التحقق الا يرى ان قولنا مترك الباري ليس بموجود في الخارج صا  
ويشترط وجود الموضوع فيه والاولى ايراد النظر بقوله عليه السلام فله الخيار اذا آذاه فان اذا  
يستعمل في التحقيق فليست مل فان المراد بالرؤية العلم بالمنصور على ما مر **قوله** وقد تقدم  
معنى تمام الصنف **قوله** تقدم بوجه تخيلا وهو قوله ولا يتم الصنف مع بقاء خيار الرؤية  
لان ما مرنا من انهما في الزوم **قوله** المصروع هذا لان الصنف لا يتم مع خيار الرؤية قبل  
القبض وبعده **قوله** قال العلامة الكاكي ينفى فيما اذا قبضه مستورا كذا قيل ولا حاجة الى ذلك  
لان خيار الرؤية ينفى ان يوجد ما يبطل انتهى وفيه كذا يظهر من خطه ما مر في مسند  
نظر الوكيل **قوله** فان تزويج الصنفه من غير **قوله** تعليل بقوله لئلا يلزم تزويج الصنفه  
قبل التمام **قوله** وقوله صلى الله عليه وسلم من اشترى شيئا لم يره الحديث يدل على ان المراد  
الذي لم يره وحده فما وجه ترجيح حديث النبي **قوله** وانت خبير بان المقصود لا يعارض  
المنطوق حتى يحتاج الى التزويج وايضا المشتري هنا هو المجمع دون كل واحد فردية  
احدهما دون الآخر فردية وجه الدابة دون كفلها او بالعكس فليست مل **قوله** اولاه  
عن البيع **قوله** في التوضيح في فصل المعارضه والترجيح كلام متعلق بهذا المقام **قوله**

رواية

**قوله** والجواب ان النبي ما هو عن التزويج والتقييد بما قبل التمام بالقياس **قوله**  
تقييد المطلق للشيخ وذلك لا يجوز بالقياس ثم لا يظهر ما ذكره في موضع الجواب دفع ما قيل  
**قوله** ويندفع ما استشكل بالاستحسان **قوله** اي يظهر ان فاعله **قوله** المصانع لان تلك الرواية  
لم ينع محلا **قوله** ان ظاهره ان يقال محله **قوله** وقيل هو الرواية السابقة **قوله** لا يظهر الفرق  
بين المعنيين الاولين لان المراد برؤية جزء من المعقود عليه هي الرواية السابقة وبالرؤية  
السابقة هي رؤية جزء المعقود عليه **قوله** وقيل هو البيع البات الحالى عن الشروط المنقولة  
**قوله** وعندى انه البيع البات الحالى عن المنقولات الواقعة في محل من فليست مل **قوله**  
خيار العيب والعيب ما يحلوه اصل الفطرة السليمة **قوله** ووصف السلامة بقوله  
العيب فنفذ قوله **قوله** ضمير فواته راجع الى وصف **قوله** لان الرضا داخل في حقيقة البيع  
**قوله** اي البيع الا ان **قوله** يفتى الرضا **قوله** اي ظاهر **قوله** اذا اقصى وصف السلامة  
كان مستلزما **قوله** هذا غير مسلم وانما يمكن كذلك لو اقتضاه اقتضا تاما لا يجوز ان يختلف  
عنه ومن اين ثبت ذلك **قوله** وفي ذلك كله فوات وصف **قوله** وكون فوات الجوز فواتا  
الوصف يعلم مما سلفه **قوله** في اوائل كتاب البيع **قوله** فلا يؤدي الى خراجه البيع  
الاصل **قوله** انت خبير بان المراجعة في الاول في الثاني ترجيح البيع على الاصل فليست مل **قوله**  
**قوله** كما تقدم **قوله** في اوائل كتاب البيع **قوله** ومنه مسك **قوله** وهو مراد الفقهاء من قوله **قوله**  
فيه ما مر **قوله** والزنا ولد الزنا **قوله** اي وكون المبيع ولدا لزمانا فذات المضاف والمضاف  
**قوله** والثاني يطلب الولد **قوله** في الثاني باخلال طلب الولد مع ان الاول محل ايضا  
لا يختصم الثاني به **قوله** فان الولد يبيع بزمانا **قوله** وبان النفس من الاستيلاء ومن بعه  
سراية ذلك الى ولده **قوله** ولا يبيع من كفارة القتل **قوله** الاول ان يقال يبيع من  
صرفه في كفارة القتل **قوله** ولا يبيع من المعاملات **قوله** اي عند التجار **قوله** وبان دعواه مشبهة  
**قوله** معطوف على قوله بان يمكن الدعوى بعد المدة **قوله** لان الارشاع بدون هذين الايتين  
لا يبعد عينا **قوله** فيه كذا لا يرى ان التعليل الذي ذكره بقوله لان ارشاع الدم علامة  
الاولا لان العادة **قوله** وكذا اذا جفت المدة المذكورة **قوله** التقييد بالبيع في المدة  
المذكورة في الاستمرار ضايع بل محض فان الاستمرار قبل عيب ايضا **قوله** المصروع  
**قوله** قال ابن الهيثم احقره بقوله هو الصحيح عما دوى عن ابن يوسف انما ترد قبل القبض **قوله**

المدة



يقول النساء انتهى ذلك كلام متعلق به بعد مجيء حال المحض ولا بد من دفع الضرر عنه أو  
أي من البائع ويجوز أن يعود إلى المشتري والثاني أولى عندي فإن ما يتعلق بحال  
البائع ثم عند قوله فاشترى كما لا يخفى قوله فان قيل قوله والاشترى حكم لا يفعله بل هو  
الاشترى إذا كان بفعل لا يرجع بالقبضان في قوله ان ادرك دلالة هذه العبارة على كون  
الاشترى بفعل سببا مستقلا لعدم الرجوع فهو من وان دلالة هذا على سببية في الجواب  
ولو بانضمام شرطه ورفع مانع فسلم ولا يراد النقص والرد الذي اوردته على جواب ذلك  
ان نقول ليس الباع فيه للملازمة وان لم يلزم الاطراد فتأمل وانت خبير بان لو اورد  
النقص على قوله لان الاشترى بفعل كان اطراد لا يردح ما اوردناه قوله والخبر ان  
يقال في الجواب عدم الرد في قوله انت خبير بان عبارة الجواب السابق لا يأتي عن المحل  
على هذا المعنى قوله فصار حاسبا في قوله كنت لعدم مناسبة المقام في الجواب ان الاشترى  
بحسب ذلك في قوله كنت فان مراد القائل كونه ان كانا عتاق ولا يجزى فيها وجه الاستحسان  
فيستبان على القياس فليتأمل حال المصروف وجه الظاهر ان الفعل لا يوجد في قوله وقابل  
يقول المعنى يستفيد باقتناء الاول فلم يجعل مستفيدا في قوله وان تناول في قوله كنت  
فانه اذا لم يكن مالا وكان بعبء باطلا لا يفيد رضاه صحة البيع كما لو رضى بشراء البينة والام  
حيث لا يصح البيع برضاه فالتشديد بالانسان الرضا صانع بل يحمل كما لا يخفى في الثاني  
قوله لانه اقاله في قوله لعل المراد لانه لا اقاله حال المحض لكنه صار مكوفا بشرا في قوله  
ابن الهام وقد يقال تكذيب الشرح اياه باثبات العيب لا يرجع من صفته وكونه موقفا  
في حق نفسه برحمته وهي الدافعة لمضمونه البائع الاول انتهى وفيه كنه قوله وان كان  
الثاني فليس ان يردده في قوله معطوف على ما تقدم في هذا القول وهو قوله فان كان  
الاول فاما ان يكون باقرا في قوله واجابوا باوجه بان مراد بعبء في قوله هذا الجواب  
للامام عليه السلام في قوله او بان يحمل الكلام متضمنا في قوله هذا الجواب متناول من العلامة في  
الحالة والدين الحكماء وفيه تأمل في قوله فيقال لم يجز على دفع الثمن في قوله اي لم يجز بشي في قوله واقفا  
البينة حكم من الاحكام في قوله حكم فالتعاضد محذوف في قوله والخبر ان الاشترى  
انما هو بالنظر في منقوض الغاية وهو ليس بلان في قوله فينتك فان منقوض الغاية لانه  
متعلق عليه على ما خرج به في التلويح فصوصا في الروايات وكلام المصنفين في قوله لان المشتري

انكر وجوب دفع الثمن لانه انكر ثبوت حقه في قوله منقوض الغاية في قوله فاجاب  
الا اعتبار بالمعنى في قوله لعل العيب في الجواب ان يقال ان صفة انكاره انما يتحقق استناد  
اليامين اليه لو لم يكن انكاره في ضمن دعوى خلاص الظاهر وهو هنا في ضمن ذلك فان الظاهر  
في البيع هو التسليم في قوله وان كان في الصورة منكرا في قوله فينتك فانه قد صوره  
الامر في انه يتحقق وجود العيب ونبوت حق الرد في قوله وان كان موقفا ما لم يكن بحسب  
القاضي في قوله انما اسلم كونه موقفا فلو كجب على القاضي اعتباره والا فلو لم يتناول  
عن امر موقوف ففعل المضمم مدفعا الا ان يفرق بين موقوف وموقوف والمخمس متحقق  
موجب الجبر لانه البيع التسليم او هو مع قبضه وفيه النزاع كما ذكره ابن الهام في قوله  
قد قضى باء الثمن في حين حصوله المستودع مطلقا في قوله اذا كان كذلك فلا يلزم  
البطلان في الصورة الا في ايضا الا ان يقال المتوقفت هنا ضرورة دفع الضرر  
والاصل الاطلاق ولا ضرورة هناك في قوله وعن الثاني انه في دعوى غيبة الشهود  
قوله ولكن ان يجيب ايضا بانالم تنف الضرر عن المشتري بل قلنا ان ضرر البائع  
من ضرره حيث اجتمع البطلان في يد المشتري دون البائع فليتأمل قوله الجواب  
يكون ذلك ما قلناه في قوله ان ليس غاية معلومة في قوله هذا العيب في الحالة التي كانت  
في قوله يعني في الكبر او الضرر في قوله فينتك من وجهين في قوله ان سلة الذم في  
قوله ولما ان يجيب عن هذا البحث الثاني بان في الرد بالعيب لا بد ان يكون  
العيب عند البائع ويعود عند المشتري حتى يرد ولا يلزم نبوت الدين في الجواب  
للتضاء بالابناء من كنيته وجوده في الحال في قوله وقيل المراد بالكتاب في قوله القائل  
هو الثاني في قوله لان شمس الامة ذكر هذه العبارة في قوله ثم قال الاصح عندي في  
قوله تصحيح شمس الامة لا يكون حجة على غيره في قوله هو المذكور في النوادر في قوله اي ان  
هو المذكور في قوله وقيل لا خلاف في هذه المسئلة في قوله كقولهم في قوله والنزاع  
ان التحليف شرع لقطع الخصومة في قوله وكذلك البيئات فاذا كان لها حكم مخصوص  
هنا فلم لا يجوز ان يكون للتحليف حكم كذلك في قوله لما بينا في قوله بل هو هنا او في  
قوله في تأمل حال المصروف مراده بعد القبض في قوله اما قبل القبض فالحكم في غير الكيل  
والوزن ايضا كذلك حال المصروف قبل هذا اذا كان في وعاء واحد في قوله اختار

ف







الحكم انتهى وفيه بحث **قوله** واجيب بان البيع مبادلة فلا بد فيه من البيع **قوله** ان  
 اوله ثم ما ذكره كان البيع بايا نزل في الحقيقة والتعظيم جائزا وليس كذلك لان يقال ان  
 لذلك في البيع وفيه ما هو في البيع ما ذكره كلام على السند والعمل الاول ان يقال في جواب  
 السؤال ان بعض الاشياء خلق ما كانا فعمله مملوكا اما ان لا يكون خطا من درجته وبعض  
 الاشياء اخرجت من دائرة الاستمتاع والمملوكية فعمله مملوكا ورفع عن مرتبة ولا يملك  
 في ايجاب الشيء الواحد من متنا فيان في محلهين مختلفين الا بربى ان النسبة تميز  
 الثوب وتستودع المقصود وتنفذ المصلحة وتذهب الشبهة فليتأمل **قوله** فليس كذلك **قوله**  
 ما ذكر من الامانة والاخر **قوله** من البيع في شيء **قوله** كعمل المراءى ان البيع ليس موصفا  
 لخاصة بل هو السؤال **قوله** فالجواب انه في **قوله** فليتأمل **قوله** فالمعنى ان خط من الملاء **قوله**  
 فان قيل سلمنا انه نصيب ولكن ليس ذلك النصيب في ملكه وقت البيع وان وجد في  
 ارضه فالأمر ليس بملك له فلا يجوز بيعه لا تبعا ولا منفردا قلت لا حاجة ذلك وجود العين  
 في ملكه للبيع وقت البيع كما في الاستصناع والسلم فيكون مبيعا اما قوله فالأمر ليس بملك  
 قلنا اذا وجد في ارضه وقت البيع علم انه ملكه كذا في شرح شامان الا انه يجادلنا  
 في شرح قول المعنى والابحار في بيع المراءى كاسبين فليتأمل **قوله** في كتاب الشرب انه لا  
 اذا سقي من شرب غيره فالمعنى الواردى والزيادة على ما قالوا اجتنابا مع انما  
**قوله** الواردى يبيع الوادى كسرا والذال المجرى ثوب منسوب الى وادى قرية بهرقت  
 والزيادة ثوب منسوب الى زينة قرية بجارى كذا في المغرب **قوله** والثاني جائز بان  
 مطلقا **قوله** الا من وادى نص عليه الاتقاني وغيره **قوله** فقلت عايفة بئسما نزلت **قوله**  
 اي بيعت فان الشراء من الاضداد **قوله** المعنى ان المراد بطلان حجة وجهاة مع رسول الله صلى  
 الله عليه وسلم **قوله** سبيل التوبيع والتبديد **قوله** فلا يكون كذلك بل انما نظر فيه **قوله** فلا يكون  
 اي الوعيد قوله لذلك اي لكون البيع الى العطاء قوله نظرا فيه اي بالبيع الى العطاء **قوله**  
 ويلحق انه لم يرد العلم النقيض **قوله** فليتأمل **قوله** وبينا اننا لو جعلنا بازا ما باعها **قوله**  
 انتم الضمير الى الوجود بالوصول باعتبار كونه عبارة عن الجارية **قوله** والاولى ان يقال  
 جهات الجواز تقضيته وجهات النسخة تقضيته **قوله** فليتأمل ثم اعلم ان الضمير الاول  
 بتقضيته راجع الى الجواز والضمير الثاني بتقضيته راجع الى النسخة **قوله** وفيه نظر اما الاول

فلان كونه مجزئا فيه **قوله** يجوز ان يقال المراد من قوله مجزئا فيه انه محله لاجزاء فاقبل  
 له وقوله خلاف الشافعي ويصلح ذلك فانه لو لم يكن محله لاجزاء لم يجز ان يقال ان فيه  
 فليتأمل **قوله** ومع ذلك نقضى فساد ذلك **قوله** واجيب بان السلم مبناه على الحقيقة  
 فذلك ان اعتبر فيه شروط لم يعتبر في مطلق البيع فبنا عليه السراية بخلاف ما نحن فيه وارجو  
 في الكافي بجواب آخر **قوله** لان شمس الامنة قال البيع في المديرة **قوله** فليتأمل قوله **قوله**  
**قوله** والثاني القامعة **قوله** معطوف لقوله اعداها ان قابل الثمن **قوله** قال المعنى من شرب  
 سمنان في زينة الطرف **قوله** ذكره استخر ادى فانه ليس من مسائل البيع الفاسد **قوله** المعنى  
 كما اذا ورثها **قوله** وصورة ارثها بان كانا لذي فاسد فانت قبل التحليل والنسب  
 فوثرها الوارث **قوله** لا يقال له رثة لان قوله لان ثبوت الحكم **قوله** لان ثبوت الحكم  
 بجواب لقوله لا يقال له رثة **قوله** لان في الحقيقة **قوله** بجواب لقوله لا يقال له رثة  
**قوله** لانه معطوف **قوله** بجواب لقوله لا يقال فساد البيع **قوله** بجواب كونه شرطه **قوله**  
 منضميا الى الزيادة العارضة عن العوض وفيه بحث **قوله** لانه حال **قوله** بجواب لقوله  
 لا يقال لا يطلق **قوله** وقوله مال اي في حكم المال **قوله** فلا بد ان يفسر قول المعنى وكيف  
 يستقيم هذا الكلام بعد ما فسر المعنى فافسر **قوله** وبيان الحاقه بالمال لانه **قوله** فليتأمل  
 المعنى ان الاجرة في البيع العين بطا **قوله** فليتأمل **قوله** المعنى فانه بيع دين  
 وبيع الاجرة في البيع **قوله** والميراث بجوى **قوله** ان اراد ان بجوى فيه بطلانه فلا يفيد  
 وان اراد جويانه بطريق الاستعمال فظاهر انه ليس كذلك فليتأمل وفيه **قوله** المعنى  
 ومن اشترى فعلا على ان يحذوه البائع او يشركه فالبيع فاسد **قوله** ارادوا بفعل المعنى  
 التسمية الشئ باسم ما يقول اليه كذا في شرح الكافي ومنه يشركه لفعل معناه الحقيقة على  
 الاستخدام **قوله** المعنى قبل قدوم الحاج جاز البيع ايضا **قوله** لفظة ايضا من كلام صاحب  
 المعذرة **قوله** المعنى ولما ان الفاسد للمنازعة وقد ارتفع قبل تفرده وهذه الجملة في شرط  
 زائد في صلب العقد فيكون اسقاط **قوله** فليتأمل **قوله** اما عند زوال الكساح على اجل جائز  
 والشرط باطل كما في الكساح **قوله** في احكامه **قوله** والبيع عند مال **قوله** اي ما يطلق  
 عليه لفظ البيع **قوله** غير ما مر **قوله** في اول البيع **قوله** بخلاف المعنى **قوله** ههنا نوع مسأله  
**قوله** وقيد ان يكون في العقد مالان لفائدة مستذكر **قوله** ما ذكره بعد وروى عام نجينا



وهو قول وسطر ان يكون في العقد عنوان كل واحد منهما مال يتحقق ركن البيع في قوله  
وقد تقدم الكلام في قوله في اوائل البيع الفاسد لان المعنى في البيع الفاسد  
الاول جوابه وبانه العون ان اراد بالشرعية ترتيب الثرات المطلوبة من المعنى عنه  
شرعا فلازم ذلك ولازم التضاد بين المعنى في الشرعية بهذا المعنى كيف وهو اول السطر  
وان اراد بها الماذونية شرعا فليس ولا يلزم من انتفاء الماذونية شرعا انتفاء ترتيب  
الاحكام فليست في قوله او باليمين او طاهره عطف على بالدرهم فلا يوافق للمعنى اذا  
فيه اليمين بجعله غشا للخريل عام قوله ولنا ان البيع الفاسد مشروع باصله او لعل في  
مشروع باصله مجاز عن مفيد للملك بغيره او كماله ليوحد التلازم بين كلاميه فاقول  
قال المعنى ركنه مباذولة المال لئلا لا يقع حقيقة والافتركة الايجاب والقبول  
او ما دل على ذلك قال المعنى في الكلام او اي الكلام موزون فيما اذا كان في العقد  
بما لا لان قال المعنى في قوله معارضة للمدعي الثاني قال المعنى بقر المشرعية او  
يقع ترتيب الاحكام المطلوبة منه عليه شرعا لا بمعنى الماذونية شرعا قال المعنى لا يقتضاه  
التصور او يقف تصور موجودا شرعا تصور مطابقا للواقع فاذا كان موجودا انما  
بترتيب عليه الاثار والاحكام المطلوبة اذ هو محقق الوجود والحق في ما بين في موضع  
قال المعنى فنفق البيع او مع قطع النظر عن وصفه قال المعنى مشروع او اي ما دون  
فقوله فنفق البيع منافضة واشاره الى الجواب عن دليل الثاني والفا ليست في  
بل عاطفة للتعقيب الذي في قوله يكون المعنى ما نفا عن ذلك او اي عن الشرعية قوله  
لكن لا بد فيه من قبح معقني المعنى او قوله مقتضى المعنى قال في انما من مواجب العقد او  
انما هو ان يقول من مواجب الملك الا انه اراد بالعقد الملك الثابت به مجازا كما في رجبنا  
غيبا قوله والجواب عن الاول انه لم يرد في قوله لا يرد عدم ثبوت الملك بالتعقير في البيع الفاسد  
لكونه كلاما على السند في ان الشرط اهدر الغير او لم يختم ان يقول الفاسد اهدر الغير  
قوله فان التعقير يوجب الضمان او ان اراد بعد الملك فليس والكلام فيه وان اراد  
حيث قيام البيع او اعم فم يلزم الواجب ودعته فلا يلزم اجتماع البدلين في ملك شخص واحد  
ما ذكره للملك المقصود بالتعقير بطلان ما ذكره فيه فليست من فان جواب التعقير فظهر  
ما سبق في باب خيار الشرط من قوله حكما للمعاوضة والمخام يحل كلام قوله باذن البائع

اشاره الى صحة الاذن في قوله في حصول الاشارة فما ذكره خفاء ولعل مراده بهذا  
القول في قوله كما اذا قبضه او يعني ان يضمن الكاف زائدة على ما يدل عليه تفسيره  
ولانه في اول الفصل قوله والفاسد يجب اعداه فلم يثبت التعقير او في النسخ كلام  
فان البيع الفاسد وجودا شرعا ولم يكن ذلك في ثبوت التعقير ثم اقول قوله كعب اعدا  
فلم يثبت التعقير يعني يجب اعداه شرعا فلم يثبت التعقير شرعا قال المعنى يتحقق ركن  
البيع او يعني يظهر حقيقة فان الفاسد قد يستعمل في المعنى للعام لبطايل ايضا قوله فان كان  
الاول كان في قوله كان الظاهر ان يقول فان كان الاول فذلك لقوة العناد لانه  
عدل عنه الى ما ترى بعد المسافة من قوله اما اذا كان بعده ولم يعلق به قوله بمحضه فثبت  
فليست برده فلكل منهما ذلك اذا كان قبل التعقير او لا يعني عليك ان الكلام فيما بعد  
وحكم ما قبل التعقير من مع دليله في قوله ركنه ظاهره قوله كذا في الذخيرة والابضاح والكا  
الاول وهو ظاهر كلام القدر في ايضا ولا يعني عليك ما في دليلها من القوة قوله وكل من ملك  
بالقبض او ليس في تعقيره بقوله لا يعني كسيرة فائدة قوله وجواز التصرف او قوله لعل المراد  
من جواز التصرف هو ان يترتب عليه الاثر كثبوت النسب قوله لانه عند صحة العقد  
او الكلام في صحة الاخذ بعد ما تعلق بالدار عن الغير والاطهار لعل المراد من  
حق الشفع كما سبق في كتاب الشفعة قوله على ما رآنا من قوله تعقير في العبد او  
والاول ان يجعل قوله على ما رآنا من الاشارة الى الدلالة الشككية التي ذكرها المعنى في قوله بل المراد  
به ما اخذه البائع في مقابلته البيع عرضا كان او نقدا ثمتا او قبعة او فقه كذا  
والرض الفاسد الى قوله على الروايتين او قوله والرض جهدا وقوله على الروايتين  
خبره قوله وفيه تأمل او لانه انما قال رويت لان النزاع كان في الرواية ان في بيان الشك  
فيجوز ان يكون الشك في المذهب ايضا بل بعد ان يقال لك هو الظاهر ثم قوله ما رآنا  
صريح في ان الرواية لا في الشك فيها لان رواد الشك خلافه البعدين مطلقا قوله وهذا  
انما يستقيم على الرواية العجيبة وهي انها لا ستعين او فقه كذا فان عدم التعيين سواء  
كان في المقصود او في البيع الفاسد انما هو في العقد الثاني ولا يضر تعقيره في الاول  
فقوله انما يستقيم لا فيه فاقوله لا على الاصح وهي التي تقدمت في قوله يعني تقدم ذكر ما يوافق  
تخيلا بقوله ثم ان كانت دراهم الثمن فائدة باخذ ما بعينها لانها فيه يتبعين بالتعيين

ق







**اقول** الذي فيه الخيار ومن القاسد **قوله** اما الاول **قوله** واما الثاني فلان المتصور  
**اقول** والسنة في قاضي فان **قوله** وذلك لان قوله بالتمن الاول **قوله** التمن الاول **قوله**  
فكيف يمكن عينه ملكا للبايع ويشهد عليه تعليل عدم جواز التمكن في العتق والاول  
**قوله** لا يقول كسبيل الاول اذ لا يتصور ذلك **قوله** من جنس رأس المال المدراهم **قوله**  
المدراهم بدل من رأس المال **قوله** من المدراهم **قوله** بيان لجنس **قوله** او من غير المدراهم  
**قوله** عطف على من جنس **قوله** من الدنانير **قوله** بيان لغيره **قوله** او على العكس **قوله** ان كان  
رأس المال دنانير ولا يخفى عليك ان ما نقله من ذنبك الكتابين انما يدل على عدم اثر  
مخالفة البيع لرأس المال هنا لا على عدم شرطية مخالفة التمن الثاني للاول في الجنس **قوله**  
والجواب عن الاول اننا لم نصدقه التعريف عليه **قوله** فانه لا يجوز البيع القاسد  
ويصدق عليه مبادلة الحال بالحال ويجوز ان يقال المعروف هنا هو المصلحة العجيبة  
والمراد بالنقل هو النقل الصحيح الشرعي لان المطلق ينصرف الى الحال ثم **اقول** ولكن  
ان يجاب عن اصل المسألة من الاول بان يقال المراد بما ملكه هو المملوك الموهوب والذكر  
كان الكلام الى هنا فيه اعني السلب او المراد بالعقد الاول العقد الموهوب والذي كسنا  
تسليم فيه وهو بيع العين بالتمن فان السلم والعهد لم يسمي الكلام فيما هو الفرق  
بين الجوابين ظاهر فان الاول شمل **قوله** واذا لم يكن التمن نفسه مراد فيجعل مجازا  
لا بد ليجاز من قرينة وهي غير ظاهرة هنا **قوله** مستهضة حصول البيع الحاصل بالعقد الاول  
ثابتة بالعقد الثاني **قوله** بالعقد الثاني متعلق بحصول **قوله** لانه كان على طرف العقد  
**قوله** وبسبب نظيره في كتاب الكراهة **قوله** وانما قيد بالدين الجواز بقية الى قوله والصدقة الشهيرة  
وقاضي فان لم يقيد الطحاوي والعتابي والحق فيه لما ذكرنا **قوله** وانما لم يقيد الاول  
له في حق الحكم المذكور وهو عدم جواز بيعه بالجهة الا مع التمن الاول وانما خالفته بثبوت  
صحة العقد الثاني وعدمه تأمل ثم في قوله والصدقة الشهيرة بحث وان شئت فعليك  
بخطا لعمدة البيان **قوله** وسبب شبهة المصلح هذا بقوله ولو لم يكن الاجل **قوله** في الاشارة  
خفاء **فصل** ومن اشترى شيئا ما ينقل **قوله** اخر از عن الدين **قوله** فانه لا ينقل نقل  
شرعا **قوله** فان تخصيص الطعام يدل على ان الحكم **قوله** فيه ان الخصم يبايع في كون الموهوب  
جثة ولو سلم فلا يعار من المنطوق **قوله** معوقا بين الصلابة **قوله** فيه تأمل **قوله** وجيب

بان عدم جوازه **قوله** الاخر من كان متوجها على الدليل المعقول على الاستدلال  
بالحديث فلا يستقيم هذا الجواب **قوله** فلم يلجئ به **قوله** اي طريق الدلالة **قوله** وهو على  
اطلاق الحديث **قوله** اي عمومه **قوله** ولما كان ركن البيع **قوله** اذا استدلل محمد بانه اذا  
باع العقار الغير المتقيد من ربح يلزم ربح ما لم يقض وهو منقضي فاجاب بما عده **قوله**  
ومنع انتفاء المانع في العقار فانه غير المتنازع وقد يوجد بالرد **قوله** او ضمير فانه  
راجع الى المانع وضمير بانه في قوله واجيب بانه راجع الى الرد **قوله** واجيب بانه لا يبيع **قوله**  
الجبب هو الاتقان **قوله** لكن التخصيص لبيان انه لم يدخل في العام **قوله** فيه بحث فان  
الخطا لم يقض في مال العقار ايضا والقياس يخصه بالمتنول **قوله** وان لم يكن وقع  
التعار من **قوله** فيه تأمل ان يظهر التعارض من بين ما روي سند الى الامم **قوله**  
وبينه وبين ادلة الجواز **قوله** اذا كان مخصوصا لادلة الجواز كيف يوجد التعارض **قوله**  
المع من جارية قبيل على هذا الخلاف **قوله** قال العلامة الكاكي وفي الايضاح ما لا يجوز  
بعبه قبل القبض لا يجوز اجماده لان صحة الاجادة بملك الرقبة فاذا ملك التصرف  
في الرقبة ملك التصرف في التابع وما لا خلاف في القواعد الظهيرية وقيل الاجادة لا تجوز  
بل خلاف وهو الصحيح لان المتنازع بمنزلة المتنول والاجادة تملك المتنازع فمتنع  
جواز ما ذكرته وفي الكاكي وعليه الفتوى انتهى **قوله** لان المتنازع بمنزلة المتنول في التصرف  
الناهي عن تصرف المتنول العاجلة والشيخ انما اورد النقل الكاكي رحمه الله عليه **قوله**  
انه اذا ارجو التنازع قبل القبض يجوز ولو صح ما قال لا يجوز انتهى قال ابن البرزلي **قوله**  
فغير بان العين قائم مقام المنفعة في حق اربابها الا ان كان فيسقط اذن الى ما قام **قوله**  
انني ما ذكره ثابت لا شك الجواب عنه كما هو ظاهر ظاهر **قوله** لعدم تعيينها بالقبض  
اي في النقود **قوله** فيكون الدليل انقص من الدعي **قوله** كذا الخطا **قوله** كذا الخطا **قوله** كذا الخطا  
مخاطبا بكل البيع فلا يمكن اوجبه فصار بانه **قوله** كذا الخطا **قوله** كذا الخطا **قوله** كذا الخطا  
**قوله** فلا يمكن اوجبه اي اخرج كل التمن عن المتنازع بكل البيع **قوله** فصار اي كذا الخطا  
الزيادة والخطا قال في الذخيرة وفي المحيط البرهاني في الفصل الحادي عشر من كتاب البيع  
واذا ذهب بعض التمن قبل القبض او ابراه عن بعض التمن قبل القبض فهو خطا ايضا  
وان كان البايع قد قبض التمن ثم خطا البعض او ذهب البعض بان قال هبت **قوله**



بعض الثمن او قال صلحت عنك بعض الثمن مع وجوب البايع ومثل ذلك على الشرط  
ولو قال براءتك عن بعض الثمن بعد القبض لا يصح الا براء انشئ ووجه الفرق مذکور في  
المذكورين فراجعها فانه مهم في الغاية **قوله** واذا صح بفتحها باصل العقد لان الزيادة في  
الثمن كالوصف **قوله** الزيادة في الكليات والموزونات والمعدونات ليست بصفة  
تكتفي بفتحها لانها في ذاتها كانت مبيعة **قوله** ووصف الشيء بنوعه بذلك الشيء **قوله**  
ان المراد بالوصف هو كون العقد خاصا او عاما وعللا على ما يدل عليه سياق الكلام ووجه  
ما ذكره لبق النسخ بالخط بلا دليل ولا يخفى ما فيه **قوله** فان قيل لو كان هذا البعض مبيعا كان  
هذا الكل كذلك **قوله** لا ينعى بطريق الاتحاد والاختصاص الكمال صحيح بطريق البر والصلابة  
**قوله** فالشرط فيه قيام الثمن **قوله** والام لم يكن مبيعا **قوله** لانه اما ان يبقى مبيعا باطلا او لا يكون  
في الحكم البيع الفاسد **قوله** فيلحق هذا البعض **قوله** لا يمكن ثبوت الاتحاد عدم المانع من  
لا بد من التفتي ايضا ولم يبين فلا يستقيم التزويج **قوله** والزيادة في البيع جائزة **قوله** بعد  
**قوله** حيث يلزم من ثلثه ان يفرق منه **قوله** العبارة الصحيحة ان يفرق منه من ثلثه  
تقديم معمول في غير ان عليه وتصح ما في الكتاب بحمل المذكور تفسير القدر قبل ان  
**باب** الربو **قوله** لا يخفى من ذكر ابواب البيوع التي امر الله بها من بيعه  
**قوله** لا يقال البيع الفاسد من جملة تلك الابواب وليس مما امر الله به من بيعه لان  
كون اكثر الابواب مأمورا بالمباشرة يعني لغيره **قوله** عن العوض الشرط **قوله** صفة  
العوض يدل عليه تعريف السفن في الكفاية بقوله الربو هو الفضل المسمى بالحق  
في المعادضة الخالي عن عوض شرط فيه تدبر ذلك عرف البيع في هذه العبارة **قوله**  
الربو احكام في كل مكيل **قوله** في اكثر النسخ الربو اني كل مكيل او موزون بيع بجنسه  
ومعناه حكم الربو او هو ثبوت الحصة ثابت او داخل او خارج او مستوفى كل مكيل  
**قال** المخرج هذا المثل **قوله** قال ابن الصالح لكنه يشترط الذرع والعقد وليس من اصول  
الربو انشئ ويمكن ان يقال لا في القدر المهد والمراد الكيل والوزن **قوله**  
ومعنى انشأني ببيعوا انما كان انما هو بيعوا الخطة **قوله** وكذلك في الموزون **قوله**  
**قوله** اي وكذلك المراد بالمائنة في الموزون المائنة من حيث الوزن بدليل من ثبوت  
حذف قوله بدليل لانه سياق الكلام على تقديره **قوله** ويستند لا يمكن لخاصة في نفي

**قوله** غير لما راجع الى قوله والجنسية شرط **قوله** ولما قيل ان يقول له قوله لانها لا تنكح  
عن التقابل **قوله** فانه اذا لم يتجه الجنس لا يظهر اشتفاء التقابل والتوى واشتفاء  
تخير الغاية **قوله** ولما قيل ان يقول انما يلزم حصة الربو عند فوت شرط الحمل او اذا كان  
واما شرط الحمل واجبا على ما يدل عليه الحديث فترك الواجب حرم لا كره **قوله** ويمكن  
ان يجاب عنه بان المراد بالحصة ما هو حرام لغيره وهو يمتنع الكراهة **قوله** فانه يمتنع فان  
الحرام ما يثبت بدليل قطعي والمكره هو الذي ثبت بظني كالزمن والواجب الا يرى  
في مقابلته البيع المكره بالفاسد فيما سبق **قوله** ولما قيل ان يقول قد بين ان المائنة  
شرط لجواز البيع في الربويات وعلتهما ما بالقدر والجنس **قوله** فانه يمتنع فان  
هو وجوب المائنة لانفسها **قوله** وان كان على ذلك عند غير القدر **قوله** اذا كان  
على ذلك غير القدر صدق ان القدر لا يحتمل ان فلا يظهر وجه التخصيص **قوله** وشبهه  
العلل يثبت بها شبهة الحكم **قوله** فانه يمتنع شبهة الربو **قوله** انت خبير بان الثابت  
كحقيقة العلل شبهة حصة الفضل لا شبهة الفضل فلا يكون بيع الهودي بالهودي ثابت  
والعقد بالعقدين فلي ما ذكره ان مع مخالفة لا يجدي شيئا الا يرى في قول المصنف بعد  
سطور في هذا الواجب الخطة بجنسها ان قال له هم الفضل فليتأمل **قوله** وهو ما ذكر  
**قوله** يعني قوله قبل تسعة اسطر فحينئذ هو قوله وما يجوز فيه الربو السنة مال الربو ان  
وجه **قوله** فالجواب ان جملة الشايخ ونظروا افعال التاويلات منعاه عن ذلك  
**قوله** انما تعارض من المحرم والبيع فالتزويج المحرم احتياطا على ما فصل في كتب الاصول وهذا  
يكنى للاستدلال بها والاشارة بغيره يستلزم باروي عن عبد الله كالا يكتفي على من نظري  
كنهم **قوله** فان قيل اجماع الصحابة على حصة النساء **قوله** اجماع الصحابة مبني **قوله**  
على حصة النساء غيره **قوله** واما الثاني فلان الزعفران ثمن **قوله** لا يظهر كون هذا  
اختلاف في معنى الوزن بل في ذلك الاختلاف معنوي بين الموزونين **قوله** لان الظاهر  
الوزن في علمه حاج بالاشارة ان لا يخفى عليك ان في اشارة ان معنى الوزن كما  
البداهة **قال** المصنف عن ابن يوسف انه بعثه العرف على خلاف المنصوص عليه ايضا لان  
النسخ على ذلك المكان العادة وكانت هي المنطوق بها وقد ثبتت **قوله** ان اشارة عن  
المراد هم عدد او بيع الدقيق وزنا على ما هو المتعارف في زماننا فحينئذ ان يكون



مبنيا على هذه الرواية قال المصنف رحمه الله تعالى في الفقه بالصفة ما هو **أقوال** قال الله  
 قال المصنف رحمه الله تعالى ما يجوز أن يقع بمعنى فخر منه قوله تعالى ما يؤم أقرأوا الكتاب أي كل واحد من  
 المتعاقدين يقول لصاحبه ما في فخرنا بعتان والقصر خطا انتهى وفي شرح السلم قوله  
 فيه لغتان المد والقصر والمد أفصح وأشهر وأصل ما كنت فابعدت الحدة من الكائنات  
 ثم قال غلط الخطابي وغيره في قوله في رواية القصر وقالوا الصواب المد  
 والغنى وليست بعلط بل هي محيية كما ذكرنا وإن كانت قليلة **قوله** وقد تقدم في  
 على الوجوب **أقوال** في أوّل هذا الباب وهو قوله فإن قيل فغيره يوجب الوجوب  
 وهو يصلح إيجاب بان الوجوب معروف إلى الصفة **قوله** وما هو مدح ودين في  
 ومعناه فذلك **أقوال** فغنى الحديث والله أعلم بعبود الفقه بالصفة قالوا كل منكم لصاحبه  
 ما هو **قوله** وفيه كذا بل يقع متعاطيا ما هو **قوله** أي كل واحد يقول لصاحبه **أقوال**  
 لوجه هذا التفسير يلزم أن يكون القصر شرطاً في غير الأثمان أيضا إذا لفظنا ما هو  
 فذكر في الخطبة بالخطبة والشعير بالشعير فليتنا **قوله** المدلول عليها **أقوال** في ظاهر  
**قوله** وأما عنده فبالعكس **قوله** في كذا فإن القصر إذا كان شرطاً عنده يكون  
 التعيين أيضا كذلك إذا لا يوجد القصر إلا وإن يوجد التعيين فإن قيل مراد  
 التعيين من حيث دلالة الحديث فلما انشأه إيصا من عنده **قوله** ولا يشارك  
 لكم العمل بعموم المشترك **أقوال** لا يقال فيه كذا فإن عموم المشترك إرادة كل معنى  
 المشترك من لفظ واحد وما نحن فيه ليس كذلك إلا يرى في قوله عليه السلام الذي ذهب  
 والصفة بالصفة والبر بالبر والشعير بالشعير والتم بالتم والجمع بالجمع مثلاً بمثل  
 بيد ما ذكر في الكتب المبسوطة **قوله** المصنف يجوز بيع الفحل بغيره بغيره ما عدا ما هو  
 الفحل راجع إلى البدلين **قوله** أما الأول فلان الفحل **أقوال** ولأنه كالي كالي **قوله** و  
 على بناء أن اصطلاح **أقوال** كذا أن نقول ليس قصد المصنف في الاستدلال بل المبالغة  
 في السند **قوله** والأول **قوله** **أقوال** الظاهر أنه لا مجال للمنع فإن لا حصل في جميع العقود  
 الحبل على الفحل ما أمكن الحبل عليها حالاً أو المملوك على المصالح ونحبسنا الفحل بهم ولا يجوز  
 عليك أمكان حبل عليها هنا فإن الوزن ليس منصوصاً عليه في الفحاشية والتمسك  
 في المسكوك مشترك نارة يمكن بالعدد ونارة بالوزن فليتنا **قوله** المصنف كالي كالي

ما ذكره المصنف في الجمع بين  
 الحقيقة والجماع في قوله  
 أن ما نحن فيه ليس

وقد مر عنه **أقوال** روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن الكالي بالكالي قال  
 أبو عبيدة هو النفس بالنفس وقال صاحب الفائق كالي الدين كلوة أو كالي إذا  
 تأخروا عنه كالي أنت بك كالي العري أطولك واستدرة تأخر أو كالي أنسأته وكالي  
 في الطعام أسلفت **قوله** المصنف ما من رجوا الخطبة **أقوال** وإنما لم يقل رجوا لأن من  
 رجوا النسيئة أيضا **قوله** المصنف فكذا بيع رجوا **أقوال** كان الظاهر أن يفعل فكذا باجراً  
 إلا أنه عدل في هذا الشارة على أنها مبيعة أيضا في أمثال هذا البيع **قوله** وإيجاب بان حرة  
 الربوا أنشأنا بالآية في الحقيقة أو في الشبهة **أقوال** قوله في الحقيقة أو في الشبهة يحتمل أن  
 يكون قيد المساواة فيمنعه قوله فإن حرة النساء لا تنهاه بالمساواة أي بشبهة الشاة  
 التي في النساء مستندة من شبهة الفضل شبهة المساواة أيضا ويحتمل أن يكون قيد الربوا  
 وهو لا ينسب لقوله فإن حرة النساء **قوله** والاول قريب فليتنا **قوله** أنت خبير بان قوله  
 ويجوز أن يقال لا يعبر عن احتمال الثاني والأول **قوله** ويجوز أن يقال لا يجوز  
 تنهاه بالمساواة فلا بد من تحققها **أقوال** أن يكون كالي الدين نسبة فانه لا يكون  
 لازم الكالي بالكالي **قوله** ومنسأوا وكالي فليس مالان متداخلاً **أقوال** فليتنا ينبغي  
 يكون بمعنى كاليين لكن الظاهر عندي أن انصاف كالي بقوله أي من حيث الكلي في شرح  
 قوله والرطب بالرطب يجوز متماثراً كالي فذلك كالي فليتنا **أقوال** فليتنا  
 من وجه **أقوال** مع انشاف السوسى **قوله** باجراً بعض **أقوال** كذلك أيضا **قوله** لأنها جفنا  
 لا اختلاف المقصود **أقوال** لا يقال اختلاف المقاصد حاصل في الخطبة مع الدقيق مع أنها  
 جعلها مستندة إلى الجنس من وجه إذا السند انشاف فبالها وإنما لم يجعلها الدقيق  
 والسوسى كذلك لأن الخطبة إذا فليت صارت بالعلم كالي جفنا **قوله** لا اختلاف  
 المقاصد فإذا فرقت أن جوازه يوجب التفرقة غير المجموع أيضا من وجه حاصل حرة وفي  
 الدقيق مع السوسى مرتين فافترقا فليتنا **قوله** والذي يظهر من ذلك أن الوزن  
 الحبل **أقوال** أي وزن السمسم في الحال عند المباشرة يشمل أي يظهر شموله بأما عند التمييز  
**قوله** وهذا لأن الحبل السمسم يوزن **أقوال** يعني يوزن الحبل الذي جعل مبيعا علم  
 مقداره ويوزن السمسم الذي جعل في مقابله ويعلم قدره أيضا ثم يستخرج الدين  
 من السمسم فيوزن النخبة فيبعد العلم بمقدار النخبة يعرف قدر الحبل المستخرج من غير احتيا

على التمييز عن النسبة أي متساويا  
 كاليها بل وسيجي من الشارح تفسير  
 كالي

في الخطبة مع الدقيق سبب اختلاف  
 من وجه



لله وزنه ثانياً بل يكون الأول للمسمى تلك المعرفة فعل المراءى من تعريف الوزن  
إياه في الحال هو هذا **قوله** وفي ذلك اختلاف الجنتين أيضاً **قوله** هذا طريق آخر  
لها لاثبات مدعاها **قوله** لا إذا **قوله** مقول قول لقوله عليه السلام **قوله** فاور وعليه حديث  
سعيد **قوله** الظاهر ان يقال سعد **قوله** من اطلاق الاسم عليه **قوله** أي اسم التمر **قوله** ولعله غير  
دون الاختلاف **قوله** الفرق بين الخلاف والاختلاف سبق في الوطى الذي هو  
المحد الذي لا يوجب **قوله** وهذه الرواية بقوى قول من قال **قوله** فيه كذا فانه  
مقتضى انما لا اعتبار بالتفاوت الصنع اذ ذلك لا يمكن الوقوف على المساواة  
اطلق الاسم ولا بعد ان يكون من جنسه **قوله** ولنا من ان يقول هذا انما يستقيم  
**قوله** ولك ان تقول المراد بالغیر الراجح الى الاسم في قوله عقد عليه هو معنى السمي  
الاستخدام او يقال المضاف مقدر أي على مسماه بوزنه جعل مقودا عليه نظموه  
ان ما عقد عليه العقد هو السمي حقيقة لا الاسم فانه في الاشكال **قوله** لان ذلك عتبا  
انه لا يوزن عادة **قوله** ويبنى ان يستلزم منه عدم الحاجة فانه يوزن في اكثر احوال  
المع كذا ارجوا اذا لم يتبدل الصنع **قوله** ولعل الحق وكذا يختلف ارجاء تلك الصنع  
بحسب اختلاف الاصول لا يتحداهما معها اذا لم يتبدل الصنع فان تلك الاصول اذا  
تبدلت بالصنع زال الاتحاد مع اصلها فلا يمكن اختلافها باختلاف اصولها بل للصنع  
كالخبر والافاء والتمتعة على ما بين فليست **قوله** قيل مراده **قوله** انما هو صاحب الزمان **قوله**  
فكانه يقول اختلاف الاصول **قوله** ما هو من الجارية **قوله** لا يقال لو اختلف الجنس **قوله**  
يلحق اذا غلب جانب المقصود على جانب الاصل حتى عند المختلفان مقصودا مع اتحاد  
اصلها جنتين مختلفتين ينبغي ان يعد المختلفان فيه متحدتين في الجنس اذ اتحاد  
المقصود منهما بناء على ذلك التغليب فلا يجوز بيع لبن البقر بلبن الغنم متفاضلا واذا  
كان مراد الفاضل ما سمعت فلا يندفع ذلك بما ذكره الشارح في خبره والاولى كالاكتفى  
بل لا بد من بيان الفرق **قوله** فلان الصورة ما يحصل منه في الذم **قوله** في حق هذا كونه  
ذكر المعاني مستغنى عنه لعدم الصورة لها وان ظهر ان المراد بالصورة الاشكال **قوله** المع  
ولا يربوا بين المولى وعبد **قوله** **قوله** في ان العلامة الكافي وفي المبسوط فلو كان على العبد  
وبين فليس بينهما ربوا ايضا ولكن على المولى ان يرد ما اخذه على العبد لان كسبه مستوفى

بحسب غرضه فلا يتم له ما لم يفرغ من دينه كالأخذة لا بكنه العقد سواء كان اشتراقي  
وربما جدره بين اولادان ما اعطى ليس بعد من سواء كان قبل او كونه فعلية رد ما قبض  
لحق الغراء وكذا ادم الولد والمدير لان كسبه ماله مختلفا للمكاتب لان المكاتب  
صار كالحرة او تفرغ فاني كسبه فيجوز الربو اجنبية وبين مولاه كالحرة اجنبية وبين غيره  
اشترى وفيه إشارة الى انه لا يربوا بين المولى وعبد اذ كان على العبد دين وما ذكر في  
الكتاب يدل على جريان الربو ايها اذا كان عليه دين وتعلق في المبسوط على مذموم  
الا ما بين خان المولى بكسب المكاتب عند ما كان في المأذون فراجع **قوله** لان  
العبد وما في يده ملك لمولاه فلا يتحقق البيع **قوله** أي مع عدم تعلق حق ائمه واما  
فقدنا بذلك لتلايد على التفرع انشكال بان وجود الملكية لا ينفى البيع الا يرى الى ما استدل  
به ابو يوسف ومحمد رحمه الله على تحقق الربو ايها اذا كان العبد يربوا فليست **قوله**  
فعدم تحقق الربو **قوله** ما يلحق صحة هذا التفرع فانه يلزم منه المصادرة **قوله** بعد وجود البيع  
بحقيقة **قوله** أي صورة وظاهر **قوله** صار كالا جنبي فيحقق الربو **قوله** أي شبهة اذ  
الشبهة كافية في الحومات **قوله** حال المراءى **قوله** عليه السلام لا يربوا بين المسلم والحرة في دار  
الرب **قوله** قال ابن القفال في اللغة ان هذا خبر مجهول لم يرد في صحيح ولا مسند ولا كتاب  
مؤثوق به وهو مع ذلك مرسل ومحمول كقولنا ان المراد بقوله لا يربوا النبي عن الربو **قوله**  
فلا رفته ولا فسوق ولا جدره في الحق انتهى وعلى تقدير صحة لا يبيع متبذرة المطلقات  
مثل لا تأكلوا الربوا اذ لا يربوا كخبر الواحد على الكتاب قيل المراد من التصريح الربوا في  
مال مملوك ومال اهل الجوس غير مملوك الا عار من القدر فليست **باب** الحقوق  
**قوله** وفسره **قوله** أي في كل واحد **قوله** بكل حق **قوله** **قوله** الباء للمصاحبة **قوله** لان المراد  
بالسبعية ههنا **قوله** تعليل لقوله ولا يربوا **قوله** والحق ان يربوا في الشئ اذ ذكر ما يدل على نواحي  
الشيء تحت النواحي **قوله** لا يربوا في كل عام **قوله** تعليل لعدم جواز السبعية بالحق المذكور  
**قوله** ولا من لوازمه **قوله** أي من لوازم الحق الموضوع **قوله** يدخل العلو فيه تبعا **قوله** فيكون  
فانه يدخل في اللفظ الواحد على النواحي اصل لان المنزل تبعا **قوله** الا يذكر ما ذكرنا وهو قوله لا يربوا  
حق **قوله** الاستثناء ما ذكرنا قوله ولا يدخل الظن وقوله وهو يرجع الى ما في قوله ما ذكرنا  
قوله واما البيع فليكنك العين **قوله** متفق على كلام المصنف في كلامه بعد لا يشترط كسبه

ش



الاستغناء في الاجارة لا يمكن بدونه محلات البيع فشرحه لا يطابق ظاهر المستند  
ان اراد بقوله الاستغناء ان لا يملكها فقط فليس كذلك وان اراد ان لا يملكها  
اصلا فم بل هو يملكها العين والمنفعة ايضا والاستغناء بالهبة والارض المستغنية  
ما ذكره ويدفع بان براد المنفعة في الحال فليست من فان البيع من غيره ليس بمنفعة في الحال  
قوله لا المنفعة الا في الحال قوله وقد الضمير في قوله لا في قوله لا يملكها  
قوله بدونه ونحن نقول فيه بكت فان توحيد الضمير يكون للظن به لانه في قوله لا يملكها  
الظن وحكم الشرب والمسيل يعلم بالمخاطبة كالا يخفى **باب الاستغناء حال المبيع قبل**  
يشترط ان يملكه المالك في النهاية ومراج الدابة ثم الغناء بالاستغناء المبيع على المشتري  
لا يوجب انفساخ العقد الذي جرى بينه وبين البائع ولكن يوجب وقفه على اجازة المشتري  
انتهى وفي غاية البيان خلاص ذلك وفي فتاوى الميراثي ظاهر الرواية انه لا يفسخه  
ابن الهام وفي الذخيرة ما يجب اعتباره في فصل الاستغناء ان استغناء المبيع يوجب  
توقف العقد السابق على اجازة المشتري ولا يوجب فسخه في ظاهر الرواية انتهى واطل ان يقول  
في ان البيع متى فسخ اقول قبل اذا فسخ المشتري وقبل منفس الغناء والعجيب انه لا يفسخ  
ما لم يرجع المشتري على بائعه بالتمسك لو اجاز المشتري بعد ما فسخه او بعد ما قبضه قبل ان  
يرجع المشتري على بائعه بغير انتمى كلام ابن الهام قوله وهي مملوكة فيكون له او الاول في قوله  
وهي حاله قوله والاخبار لا بد له او اي صدقة قوله من مخبره او في محقق قوله اما  
ادعى الولد كان له لان الظاهر له او لكن الظاهر لا يصلح حجة للاستغناء كما المصنف عن ابن  
ابرجع فيها او اي في البيع والرهن ولا يخفى عليك ما في قوله او قال انه انتهى من جعل الشيء  
مقبضا على نفسه فليست له فانه يجوز ان يقال نقض الكلام اما في الرهن فبالاجماع واما في البيع  
فلان الرجوع اليه وترك التفصيل للاعتداد على التمسك حال المصنف وهو وثيقة لاستيفاء عين  
حقه او قوله بكت وان شئت فراجع آخر كتاب الميراث فيمنع من الرجوع لان الشئ  
في شهادتهم يحتاجون اليه فليست الام او انت خبير بان التمسك المذكور حاصل بدون التمسك  
ايضا كما في تجريم فرج الاخوات والبنات ولعل التمسك لا يحتاج اليه فليست تكون التمسك  
فيه اظهر قوله والدعوى ليست بشرط او اي في حصة الزوج قوله لم يكن التناقص بانها او  
اذا ادعى الحوثة ولا يشترط الحوثة اذا لم تدع فالامس وقبل هو شرط او تذكر الضمير في

الما بعد

الدعوى كونه في ما قبل ان يدعى وهذا مظهر في المصادر المؤيدة وفي ما قبل الدعا  
روايتها بالخبر قوله قبل يوم او يومين او من وقت الخلع قوله واما في التمسك فليكن  
ذلك او اذا فسخ المشتري فاما اذا لم يمكن انفساء العدة والتفصيل بعد المظهر الذي اقام  
البينة عليه **قال المصنف** دللت المسئلة على ان المصلح او وسيجي ايضا في مسائل فقه  
كتاب ادب القاضي **فصل في بيع الفضولي قوله** لان بيع الفضولي صورة له او  
لان الاستغناء قد يكون بالهبة قوله لان المشتري انما يبيع في قوله انما لا يملكها  
صورة من صور الاستغناء قوله لانها بالملك او باذن المالك قوله ونحن نمنع انفساء  
طريق ثبوت الولاية الشرعية في ذمتك قوله لان التمسك من غير المالك لا يفسخه **اول**  
فيه منع فان وصي اليتيم مثله ليس بالملك لال اليتيم ويملكه بالبيع بالاتفاق وايضا اذا  
كان ارضائه من قبيل اضافة العلم الفقه يكون قولنا تصرف تملك في حق تملك اذ معناه  
ان تصرف هو تملك قوله فلان اهلية التصرف بالعلم والبيع او الاول في التصرف على الفضل  
على ما يبيح في المأذون ليشمل بيع المبيع العاقل الفضولي قوله الجواب ان قوله لا يبيع من غير  
البيع او وانما لم يجب بان التمسك يفسخ الميراثية كاسبق لانه يجوز انفساء البيع فليست  
قوله والقدر على التسليم او قوله بكت فانه ذكر في مسئلة بيع الابن اذا عاود من الاب  
حيث لا يتم العقد في ظاهر الرواية ويحتاج الى عقد جديد انه وقع باطلا فان جاز الميراث  
على التسليم وقد فات وقت العقد فاقدم الميراث فافقده هنا مخالفت لذلك لان يكون  
هذا لم يثبت على غير ظاهر الرواية وهو غير ظاهر **قال المصنف** هو قول محمد بن ابراهيم ان الميراث  
اتفاقه او اذا انظرنا بقاء ما وجد قوله ان كل العتق هو الرقبة او قوله تعليق لقوله  
ولا يشكك قوله ولهذا لا يبيع ان يبيع او وعندي من قوله وانما اي ويكون المصنف لا  
هو الملك الكامل الملك المستند **قال المصنف** ان الملك ثبت موقوفه او لعلها يتوقف  
في جواب عن تعلية بالحدية ان المراد بالعتق هو العتق الكامل النافذ وهو عند نقض  
العتق ما كان له ملكا تاما وان علم العتق للنفاذ وغيره يعم الملك ايضا بل فرق فليست له  
قوله وهذا بعد من الاول او قوله لان في الاول السابح ما كان رقبة الميراث والوقت هو الميراث  
قوله ولهذا استثنى الرواية المستقلة والمنفصلة او اي هنا كلام صاحب النهاية قوله  
بل يكتفي فيه حكم الملك والغصب بغيره او في الغصب بغيره حكم الملك قوله الاول ان الغنا

ط

ق



اذا راجع ثم ادى الضمان في **القول** انما قال ثم ادى الضمان لانه لو ملك الفاسد المقتضى  
 من جهة المالك جميع اوجه اوارث بعد ما باع من غيره بطل ذلك البيع لان الملك البات  
 طرأ على الملك الموقوف فابطل كذا في فتاوى الامام الزمخشري في باب بيع عبد غيره **قوله**  
 والمنع انما يكون بعد الوجود **قوله** ففسر العلامة الحاكلي قول صاحب الزاوية بعد الوجود بـ  
 بعد وجود التعارض ومنه ينشأ تدفع نظر الشارع ففسر **قوله** وفيه نظر لان ما يكون  
 بعد الوجود دفع **قوله** وفيه كذا فان توجه السؤال من الظهور بحيث لا يمكن ان يكون  
 على احد السببين اذ انظر في قوله عدم تصور اجتماع الملك البات والموقوف على محل واحد  
**قوله** فقال خذ فقه على طريق الاستحسان فالعقود اه في **القول** الوقت هو الارض كما ان  
 العقد هو العبد والعقل الاولوية من حيث لزوم الوقت بخلاف امور غير لفظ وقت  
 بخلاف الاعتناف **قوله** وقيل بخلاف الاعتناف **قوله** القائل هو الاتقاني **قوله** وهذا **قوله**  
**قوله** اي معنى وان كان بعد لفظ **قوله** اذ المشتري الاول لم يملك حتى يطلب شتره **قوله**  
**قوله** فيه تامل **قوله** لغز الانفساخ فلم ينفذ **قوله** منقول فيه فان الشراعي هو ان  
 كتاب الاكرام ان المقتضى منه اذا ارجأ بيعا من البيوع لونهما سبقت المقتضى  
 العقود نفذ ما جازة خاصة ولو لم ينفذ لما نفذ قال المعنى قال فان لم يبيع المشتري فانت  
 في يده **قوله** قال الاتقاني لم يذكر هذه السلسلة في الجامع الصغير ولكن ذكره في شروحه  
 وصاحب الهداية ايضا ذكر ما تفرعا انتهى فلا يمكن قوله قال في محل ما ذكره الاتقاني  
 نفسه في اول باب الوطى الذي يوجب الحدان كل من منع يكره فيه لفظه قال يريد به  
 او القدرى **قوله** قيل في هذا النزاع نظر **قوله** القائل هو الاتقاني **قوله** وما قيل في قوله  
 يجب ان يضمن المشتري **قوله** هذا الجواب مذكور في الجواز في زيادات قاضي خان  
 ثم قوله يجب ان يضمن قوله ما قيل ان التناقض **قوله** منافضا من وجه **قوله** اي من حيث  
 النظام **قوله** دون وجه **قوله** اي من حيث الحقيقة **باب** السلم **قوله** هو اخذ عاجل  
**قوله** يجوز ان يقال المراد اخذ من عاجل اجل بزيادة الحق القوي لانه اصل هو عدم التغير  
 الا ان يثبت بدليل **قوله** قيل هو بالحق القوي **قوله** القائل هو صاحب النهاية **قوله**  
 ورد بان السلسلة **قوله** صاحب الرد هو الاتقاني **قوله** ولو قيل بيع عاجل **قوله**  
 ولو قيل ايضا من كلام الاتقاني **قوله** فان قيل استدلال بمقتضى السبب ولا معتبر

**قوله** ان اراد لا معتبر به مطلقا فظاهر انه ليس كذلك وان اراد لا معتبر به في شأنا  
 لما عد ذلك السبب فسلم ولا يفيد اذ لا ينافي احد في تناوله للسبب وان نوزع في  
 تناوله لغيره كما لا يخفى فلا وجه الى اعتبار عموم اللفظ مع ان وجوده فيما نحن فيه محقق  
 وايضا لو كان الاستدلال لم يكن وجه الاستدلال روى عن ابن عباس رضي الله عنهما  
 فتنافض **قوله** كذا **قوله** اول **قوله** وهو ينفع من الجواز **قوله** فان وجوب الوصف شرعا ينفع  
 جواز موصوفه شرعا هذا مراده ظاهر **قوله** فالجواب ان الدليل قد دلل **قوله** وايضا في الحديث  
 الشريف تعليم طريق السلم فظاهر ان ذلك لا يمكن الا بعد الجواز ولا يشهد الالة الكريمة  
**قوله** فالجواب اننا لا نعلم صلاحيته ما ذكرت **قوله** هذا منيع لا يضر **قوله** فتنقل الآلات كان  
 من دار الجواب **قوله** يعني الآلات الممنوعة في تحريم جيبس السلام من الخيل والجمال وغيره  
 الا من عده وروى عنه بشرها منهم **قوله** لا يقال كلام المعنى **قوله** يعني في قوله في الجدة انه  
 ثم اقول في خبره اني الان يقال في قوله نساج والمعنى في كلام المعنى **قوله** ان ذكر ذلك  
**قوله** جواب لقوله لا يقال كلام المعنى **قوله** لان معناه **قوله** جواب لقوله ولا يضرهم **قوله**  
 وهذا ينقسم الى سبعة اقسام **قوله** بل في ثمانية اقسام والقسمان الاخيران ان يكون  
 موجودا عند العقد وما بعده دون المحل وان يكون موجودا عند المحل وما قبله دون  
 وقت العقد لا انها مندرجان في قوله عند العقد دون المحل وبالعكس **قوله** فليكن  
 وجود السلم فيه **قوله** فيه تامل **قوله** فيجوز على المقيده **قوله** ما هو ذهب الشافعي **قوله**  
 لما ذكره **قوله** اشارته الى ما ذكره في غير فان قيل وجوب لقوله لا يقال مطلق فيجوز على  
**قوله** لان قوله رخص في السلم **قوله** وايضا العمل بالبدليلين يوجد محل المطلق على المقيده  
 كما هو اصل المقصود **قوله** ان قوله رخص الجواب لما سبق من قوله لا يقال العمل بالبدليلين  
**قوله** لان العقد الموجب للسلم **قوله** ولا لا يراه **قوله** والظاهر عندى ان المحل  
 ليس واحد بل على ذلالتهم احداهما بالآخر فليست **قوله** قال يابيت لو عقد عقد السلم  
**قوله** ما ظرك قوله ولا يابى عتيقه يعني قال ابو عتيقه ارايت **قوله** المعنى انه لا يختلف فيمنه  
 وبوفيه في المكان الذي سلم فيه **قوله** هذا لا يابى مذكوره ابو عتيقه في تفسير السلسلة  
 الثانية فتأمل **قوله** وقيل فيما ذكرنا من السلم والتمن والارادة والقسمه **قوله**  
 ولا يخفى عليك بعد هذا المقيده **قوله** فاذا افترقا كذلك **قوله** يعني اذا افترقا غير ففسر

تفاوت



قوله وهذا وجه الاستحسان او اشار بقوله هذا الى قوله فلان السلم اخذ عاجل باجر  
قوله والقياس هو انه لو اذ كان رأس المال عينا حال المهر فلا بد من تسليمه اكر  
المال او في دلالة هذا على وجوب القبض قبل المخارفة كلاما لا يخفى ثم اعلم ان قوله  
ولانه لا بد في كلام الشارع معطوف على قوله فلان السلم اخذ عاجل باجر لا يشي  
الشرط يمنع تمام القبض كونه مانعا من الانتفاء له قوله والقبض مبني عليه او فيه ان  
يكون مانعا عن القبض نفسه لا عن تمامه او ردها ان الضمير في قوله فيه انما هو  
لا يثبت فيه خيار الرقبة او يكون ان يعود الى رأس المال في قوله لا فضاء الى التمهيد او  
فيه كذا لا يجوز النصرف في رأس المال قبل القبض لانه شرط صحة السلم او يفتى لان  
القبض شرط صحة السلم قوله لقوله عليه السلام لا تأخذوا من مسلم رأس مالك بغير حاله  
البقاء وعند الفسخ او قوله حال البقاء ما طرأ في قوله الاسلك وقوله عند الفسخ ما طرأ  
قوله او رأس مالك قوله وما هو ببيع من وجه دون وجه او هو الاقالة قوله لان عقد الاقالة  
ليس في حكم الابتداء من كل وجه لانه بيع في حق الكل او ضمه لانه واجبه في الابتداء وهو  
طريقه قوله او ليس ذلك على طريقته كما لا يخفى على من ادنى سعة قوله ومن كان مخاضا  
الذي ينكره او لا يخفى عليك مخالفة تعريف المخاض لقوله وان كان ضمير هو المنكر  
طاهرا او دفع باعتبار المعنى والصورة كما ينبغي قوله لان رب السلم منعنت في انكاره  
صحة السلم لان السلم فيه في قوله فانما لا انتفاء على عقد واحد او فيه هذا التفسير  
التعوض منعنت رب السلم ضابعا يتم التصود بدونه قوله وان كان ردبا او مسلم اذا  
علم اشتراط العاقدين رداء المسلم فيه قوله فنكر الصورة او الامور ان يقال  
فالمعنى صورة منكر المعنى لبطايق السؤال والاستمرار قوله لكنه مدح او بشرط العقد  
او بشرط صحة الاول مسلم وليس الاجل من شرائط العقد بل من شرائط صحته وان  
غير مسلم قوله احدهما انه عكسها او فيه انه ليس عكس الاول بل الحكم الكلي في الثاني لا  
الشرط قائل قوله ثبت لكل واحد منهما الخيار او كافي رواية عن ابي حنيفة رده قوله  
الا يرى انها اذا ابتاعها او ولها الحكم التام ان يقول فيما ذكرتم كل واحد منهما لما لم  
فيه لذلك وفيما نحن فيه لا يمكن ان يجعل المصانع مشتركة بالمالم بوجه فلا وجه لخياره الا ما  
قائل قوله فان قيل فما يبيع ذلك او المحرم ممنوع فانه يجوز ان يعتبر الضمير للعدوم

موجود الا ان يقال المثار واليه ينزل ذلك كونه بيعا لا اعتبارا له موجودا او عن  
الي بكونه ان لا خيار له اما المصانع فلما ذكرنا قوله ذكره قبل اسطر وهو قوله لا يبيع  
باع مالم يره قوله اختيار بعض الشافعية قوله بوجوهها روى عن ائمتنا الا انه لا يبي  
بيننا قائل قوله وفيه نظر لان غير الاب او لا يخفى عليك ان مال هذا الضمير المتكلم  
على السند لا يفسر فانه لا يجدى نفعه او فيعتبر شرط السلم او من يبيع من رأس المال  
واستقصاء الوصف وعدم جواز خيار الرقبة قوله يريد به ان في فعل العينة رضى عنه  
في تعاطيهم الاستصناع شبهة او ظاهره مخالفة لما رسله في رأس العينة السابقة من  
الرضا بغير الاستصناع والمراعاة ثم اقول قال الاتحادي في تعليل شبهة لان الشافعي  
ينكر الاستصناع انتهى انت خبير بان قول الشارع ان يبيع من قول الاتحادي مسائل  
مستثورة قوله وترك المثل الجاف او يجوز ان يكون ترك المثل في بيع كترك المثل في  
حاصل وحائض قوله كقولهم بلحمة جديدة او يجوز ان يكون ترك المثل في تأويل بلحمة  
بالخفاف قوله قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في كلب باربعين درهما او ولو سلم  
فقد احكامه حال فلا عوم له قوله ويجوز ان يقال او في الجواب عن استدلال الشافعي  
بالحدس المردى قوله والتمس بالحقيقة لا يمكن الا قوله ان يقول المثل لا يجوز لكونه  
مصورا بصورته وتزينة الجواز قوله عليه السلام ان من سمعت كافي من البقي وفي حرمه بها  
واكل منها قوله دل على ذلك قول عمر رضي الله عنه او وسبغ هذا الحديث في كتاب الغصب  
ايضا قوله لا تغفلوا ذلك ولكن وتواروا بها ببيعها ثم خذوا الثمن منهم او متقول  
عمر رضي الله عنه قوله بناتكم الاصل المار او في فصل بعد باب المالك او وهذا الترويح  
اول الظاهر ان الاشارة الى الاولى قوله والثاني ان البيع هنا غير مقصود او  
تأمل فيه قوله وعن الثاني ان الوصف تابع له او هذا يرجع الى تغيير الدليل كتاب  
النصرف قوله وقد تقدم ما يدل على ما فيه من السلم او الذي يبيعه هو بيان سبب التغير  
عن كتاب البيوع كما لا يخفى لكن ذلك يعلم من ايضا فاكثري به قوله ما كان فيه فائدة اصلا  
فلا يمكن مشروعا او الاظهر ان يقول فلا يصدر من العاقل قوله وقد دل على مشروعية  
قوله في اصل البيوع او البيوع الفاسدة والبيع وقت النكاح ليس مشروعا  
فان قيل ما ذكره مشروعا باصلا قلنا فليكن ما نحن فيه كذلك ايضا عليك بان المثل







الى قوله فكل من ذلك الجواز انتهى فيه بكت **قوله** فالجواب انه يدل على المقامه وليس فيه  
 دلالة **قوله** الاطلاق وترك التفاصيل في موضع يحتاج اليه كفي الصلة الاستدلال  
**قوله** ويقوى هذا الوجه **قوله** ارى وجه الاصح **قوله** وهذا يشير الى ان الاستدلال انما  
 يتحقق عند عدم التميز **قوله** تحقيقه في الزاوية ثم اقول وجه الاستدلال لا يخلو عن خفاء  
 ثم قوله الى ان الاستدلال الى اى استهلاك المذلوب من الغنصه والصرفه يستقيم  
 على قول محمد **قوله** محمد لا يقول بان الكسب يوجب الفاء فكيف يستقيم ذلك على  
 قوله فليست **قوله** لا نأخذ من العقد سادها بعضه التمسك به قوله فكذا هذا **قوله**  
 ولا بد من التام في الوفاء بين العصبه وانقطاع الربط حيث يستد السبع في الاول  
 دون الثاني مع ان كل واحد هو الوصول في العام الثاني **قوله** في حال المعصاة **قوله** انما  
 ان يقال لانه استعادة **قوله** لانه اى استرا من الشئ **قوله** والا والى عندي ارجاع العصبه  
 الى الاسترا من مطلقا فانه اعارة على ما سبق قبيل باب الربو والى استرا من العصبه  
**قوله** اعارة كما ان اعارة فرض **قوله** اعارة يعنى ابتداء وبعثي تفصيل هذا البحث  
 في العارية **قوله** وموجب استرا من الشئ **قوله** وعندي ان ما ذكره للمعنى قياس من  
 الشكل الاول فغيره لان الاسترا من اعارة لا يمكن الانشاع به الا باهلاك عصبه  
 وكل عارة كذلك موجهه رد العين معنى هذا اذا لم يصح بهذا القيد في الصغر  
 اعتماد على فهم الناظرين اما ما ذكره الشارح فلا يخفى عليك ما فيه من سوء الارتباط  
**قوله** المعنى قول محمد **قوله** قال الكاكي وفي بعض النسخ انظر للجوابين انتهى والظاهر ان  
 كونه انظر للجوابين التوضيح بالنسبة الى قول **قوله** حينئذ **قوله** وهو من المستتر **قوله**  
 يعنى وجوب القيمة يوم القبض من المستتر فيه شئ ويجوز ان يقال المراد هو من  
 على بعض التقادير وهو ان لا ينتفع بها حين كان قيمته مثل قيمته يوم القبض **قوله** بنصف  
 درهم فلوس **قوله** وهو نصف الدرهم **قوله** واذا زاد على الدرهم **قوله** الا انظر ان يقال  
 على ما دون الدرهم **قوله** ونفس محمد **قوله** في غير ظاهر الرواية عنه **قوله** كما لو قال بعني  
 بنصف هذا الالف عبدا وبنصفها دنا من الجوز **قوله** الظاهر ان يقال يعنى بنصف هذا الالف  
 عبدا ويعنى بنصفها دنا من الجوز فكيف لفظ **قوله** المعنى ولو قال اعطني نصف درهم فلو  
**قوله** قال ابن القيم يجوز في فلوس الجوز صفة الدرهم والذهب صفة النصف انتهى ويجوز على

على رواية الجواز يكون صفة للذهب والجوز **قوله** الكفاية قال الامام  
 الرضا في مسوطه في باب كتاب القاضي في الكفاية من كتاب الكفاية لو كتب القاضي  
 في القاضي كتابه في الكفاية بنفسه جعل لم يبين في كتابه ان كفاية غيره فانه لا يؤخذ  
 بذلك بمنزلة مال او كفاية غيره **قوله** وهذا ان لو كفاية غيره لم يكن عليه ان  
 يتخاضع من ذلك لانه التزم باختياره فكذا ذلك اذا كفاية بنفسه بغير امره انتهى **قوله** مبنى  
 على عدم جواز الكفاية **قوله** فيه ان البناء على ذلك مما فان الخصم انفسه بالقياس على الكفاية  
 بالمال بالامر كما تفرقا **قوله** وكذا اذا عجز **قوله** في صحة عطية تامل حال المعصاة لا يغيرها  
 البعد **قوله** اى لا حقيقة ولا فاعلا ولا نفسا بغيره **قوله** ثبت يد الى الحب قال الامام  
 فان شرط في الكفاية تسليم المكفول به في وقت بعينه لزم احضاره اذا طالب في ذلك  
 الوقت **قوله** لا قبله كما في الدين المؤجل فيقول في ذلك يجوز ان يكون من باب التنازع **قوله**  
 وقال بعضهم لا يفتى الى قول الكفيل **قوله** وعلى الفضاة اليوم على هذا **قوله** فتعار من  
 الموهوم وان **قوله** فيه بكت لان الظاهر كونه في مكان التكفل حكم الاستعجاب فلا فضاء  
**قوله** فيه نظرا لانه لا يلزم من انشاء البيع **قوله** فيه تامل ثم العبرة في قوله راجع الى ما في قوله  
 فاذا ذكر في النهاية **قوله** وفي النقص لانه خالص من العبد **قوله** معطوف على قوله بغيره في حد  
 التقديف **قوله** المعنى انما يشبه السبع ويشبه النذر **قوله** انفسه النذر بالشرط صحيح قال  
 في البدائع اذا قال ان كلفت فلانا فعلى ان اتصدق بهذه الدرهم فكل فلانا وجب عليه  
 ان يتصدق بها انتهى **قوله** قبل هذا من كلام شريح في قوله روى هذا الحديث **قوله**  
 صاحب الفيل هو الاتقاني وقال في شرحه ولنا في دفعه نظر **قوله** المعنى كذا سائر المستوفات  
 لانها لا تندرج في الشبهات **قوله** تامل في هذا التعليل كيف ثبت العقل **قوله** اى نعمة الفاء  
 لا اثبات المدعى **قوله** انظر لاثبات **قوله** بينا في الدرهم **قوله** لا نتم ذلك وانما ينافيه لو كان  
 وضع الجبس مستثناة كما في التكفيل وليس كذلك بل الجبس يكون للتزويد ما نحن بصدد كذا  
 وقد مره في الوصايا وغيرها بان الاعتبار للموصوفات الاصلية فلا حاجة الى ما ذكره في  
 معنى الجواب مع استماله على لا يخفى فليتنا **قوله** ثم اذا سمع الجوز الكفاية بجعل الدرهم **قوله**  
 في بكت ان تمام كذا فليتنا **قوله** وقبل من كلامه **قوله** القائل هو الكاكي **قوله** او روى عنه  
 المسند ههنا **قوله** استه خيره بانه لا يدل على وجه اراد ماني انشاء مسائل الكفاية بالشر

كذلك



وهل للمتمسك به ان لا ذلك ولكن الظاهر ان المراد ان الكفالة بالنفس جائزة في الخارج وان كان  
المقصود من السمع الكفالة بالخارج والامر به ان لا كفالة بالنفس فيجب موجب العقد عليه  
**اول** قال لا يخفى ان العترة عليه راجع الى الخارج وفيها راجع الى الكفالة والامر به ان لا  
والا فله ان يغير عليه للعقد وصحة فيها للكفالة والامر به ان لا كفالة **اول** قيل في كلام المصنف  
ونشر منسوس **اول** الفاضل هو الثاني **اول** لوجوده في الازم من له الطلب **اول** فيه ناسل **اول**  
وما من ذلك **اول** فيه بحث **اول** وقيل ان المولى لا **اول** فيه شيء ويندفع بتوالت قياسا ناسل حال  
المعنى ما ذكره من السقوط في معنى ما ذكرناه **اول** في معنى الاصل الذي ذكرناه وهو ان كل شرط  
ملازم لعقد الكفالة يقع تعليلها به **اول** المعنى ما لا يقع التعليل بخود الشرط **اول** ولا يقع الكفالة  
ايضا هنا كما ذكره الشارحون **اول** المعنى كذا اذا جعل احد منها اجلا **اول** اي وكذا لا يقع  
انما جعل الاجل والمراد وكذا لا يتحقق الصحة او المعنى وكذا لا يقع التعليل على ان يمكن المراد به  
انما جعل على طريقة الاستخدام **اول** المعنى ان الكفالة لا يقع تعليلها بالشرط **اول** اراد بالتعليل  
بالشرط انما جعل مجازا اي باجتنافه **اول** وجهه المكنون **اول** كما اذا قال من غصبته  
انت او قتلته فانا كفيل له عنك **اول** وهذا هو الموعود **اول** الاشارة الى كون الكفالة بغير  
في حق الطالب فانه اذا كان الكفالة تملكها في حقه واصله التعليل الى المستقبل لا يقع  
لم يقع اضافة الكفالة الى المستقبل في القياس فليست **اول** فاعلم ان المعنى هو التعليل **اول** فيكون  
ان يقال فاعلم ان المعنى مراد به انما جعل على طريقة الاستخدام **اول** المعنى ان لا يقع التعليل  
ولا ولا لاية **اول** قال الزيلعي بخلاف ما اذا قال ما ذاب لك على فلان فعلى فافلان على نفسه  
بالفعل مثله فانك لا كفيل ما اقر به حيث يلزم ما اقر به المطلوب استحسانا والقياس ان لا يلزم شي  
لما بيننا وجه الاستحسان انه لا كفيل ما ينبغي له عليه فيشرط الوجوب عليه فيما ياتي باي طريق  
كان وفي سلك الكتاب تكفي ما عليه في الحال فاذا اخبر الطالب او المطلوب ما عليه كان  
فلا يصدق ما لم يتم البينة انتهى وفيه بحث **اول** المعنى لا يقتضي دية بارة **اول** المراد امره للمعنى  
**اول** ان المراد بالامر ما هو معتبر شرعا وما ذكرتم ليس كذلك **اول** فيه ناسل فانه لو لم يكن معتبرا لم  
على العبد بعد ما عتق ثم قوله ان المراد جواب لقوله ولا يفتقر ثم قوله ان المراد بالامر  
هو الدين الصحيح جواب لقوله ولا يفتقر **اول** لا يفتقر **اول** لا يفتقر **اول** لا يفتقر **اول** لا يفتقر  
**اول** فيه شيء فانه لا بد من على الكفيل في الامور **اول** فلا بد من اعتبار ما **اول** فيه ناسل قوله ان كان

العلم

الصالح والكفالة بارة **اول** في وجوب كون الصالح بارة ناسل قال المصنف بارة لا يقتضي  
غيره **اول** العترة في قوله لانه راجع الى ما في ضمن امره من البراءة والمعنى ان البراءة  
الحاصلة بارة **اول** فان كان الاول **اول** لا يجوز ان يعكس فتبين بطلان الاول  
بما ذكره في وجه بطلان الثاني وبالعكس بل هذا الظاهر **اول** فقد لا يحصل المقصود **اول**  
ناسل فان عدم الحصول في الالبسة ناسل **اول** ما لم يجب فيه عند المصنف **اول** المراد  
عبارة عن الاعيان المنقولة **اول** فان الوجوب فيها عدم المنع **اول** هو ايضا بعد  
تسليما فينبغي ان يجوز الكفالة به على ما ذكره بعض مشايخنا رحمه الله **اول** قيل وهذا  
ليس بصواب **اول** الفاضل هو الثاني **اول** وما ذكره في الابضاح **اول** قوله وما ذكره من  
وخبره في بعد سطرين وهو قوله غير رافع **اول** لان تسليم ما التزمه منصوص في الجملة  
**اول** لعل المراد من قوله منصوص في الجملة ان التسليم منصوص اما باعتبار عينة او باعتبار  
قبته ولا يستقيم ذلك في الجملة في دابة معينة فليست ناسل **اول** لان نسخ كفاية البسوط  
لم يتعد **اول** اي من جملة فلا بد من ناسل **اول** فالوجود في بعضها **اول** فيه بحث **اول** في بعض  
مواضع نسخ البسوط **اول** فينبغي ان يطرح لفظ النسخ من الدين والامر به **اول** ومنع  
كونه انما فقط **اول** مستندا بانه عقد تبرع كالهبة والصدقة فلا بد من القول **اول**  
وبان الايراد **اول** في العطف ناسل **اول** وطاهر قوله ولا يشترط القول يدل على سقوط  
في هذه الصورة **اول** الظاهر ان مراده بذلك انه لا يشترط صريح القول بعد ما نقل  
الوارث على كونه امره قبل ذلك بقوله تكفل عني ولا ادري كيف يذهب الى ما ذكره وفيه  
تفكيك النظم وعدم تحارب في الكلام على ما لا يخفى **اول** فمنهم من لا يبيح ذلك لان الاجنبى  
غير مطالب بتعاضد دينه في الحيوة ولا بعد موته **اول** بخلاف الوارث فانه مطالب  
بعد موته للكنول عنه لا لشغال ملكه اليه وتعلق حق الطالب بتركته والحاصل ان الوارث  
اذا كان مطالب بتعاضد دين المورث باعتبار تعلق الدين بتركته وكون الوارث  
اقر به الناس اليه حتى يملك في مال الفاضل عن حاجته فبالتزام الدين اولى ان يطالب  
به ويمكن حرج ترتيب موجب الكفالة بخلاف الاجنبى لانه لا يطالب بدينه بدون الوارث  
احصل فاما يتحقق حقيقة شرط صحة الكفالة لا يقع فافترقا وتفاضل ان يقول اذا كان  
الوارث مطالب بدينه في الجملة كان فيه شبهة الكفالة عن نفسه فكان ينبغي ان لا يجوز



كفاية فاذا جاز كفاية الجوهرين المذكورين في الكتاب فكفاية الاجنبي وهي سالمة عن  
 هذا المانع اذ في ان يصح فتأمل قوله القدره انما يكون بنفسه او بغيره في قوله  
 فعليك بما ذكرنا من الجواب في التبرير ان من انصفه اضافة اعتبار به لا معنى قائم بالآ  
 وصفت الذات بما على الحقيقة حتى بانهم ما ذكرتم هذا ما ذكره في التبرير فليس باب صفة  
 الحسن المتصور به في كلامه مساهلة **قوله** ولا اخرج به الى سبيل الممانعة **قوله** انت خير  
 بان منع المقدمة التي اقيم الدليل عليها خارج عن الآداب وفيما نحن بصدد ذلك فان  
 قوله لا وجب الحج الطالب الى اشارة الى دليل الثبوت فليتأمل **قوله** ويذكر السند  
**قوله** ذلك القول بطل السند كالايجي **قوله** فالجواب ان قوله على السبيل الرقيم غارم **قوله**  
 لوضع هذا الم يتم استدلال الحقيقة على صحة الكفاية بالنفس في الحديث فليتأمل **قوله**  
 ولو كان كفاية لا جبره على ذلك **قوله** في الملازمة كلام فان الاجراء موقوف على طلب الجواب  
 صحة **قوله** والحق ان من قال ان الكفاية صفة لشيء لزم له ان يقول بطلان الكفاية  
 عن الميت المفلس لعدم ما يفهم اليه **قوله** تعلم يقولون يضعف الذمة بالموت كما ذكره  
 كتب الاصول لانها تحجب **قوله** في المصنف ليس له ان يرجع فيها **قوله** كغيره لثبوت في نفسها  
 راجع الى الالف على ما قبله **قوله** اهم **قوله** واذا جاز على وجه الرسالة فليما تقدم من الاشياء  
**قوله** يعني ما تقدم بنفسه صحيحة وهو قوله واذا جاز على وجه الرسالة فالمرجع لا يطيب  
**قوله** لان الدفع اذا كان لغرض لا يجوز **قوله** قال الثاني وهذا الدفع لغرض وهو ان يصير  
 المدفوع حقا للتابعين على تقدير اداء الدين من مال الكفيل انتهى وفيه شيء **قوله** والرجوع  
 المحاصل من ملكه طيب **قوله** اذا لم يكن مانع كافي مسئلة **قوله** وكما ان يكون الكفيل  
 والبيع كماله **قوله** كافي شرح الاتفاق **قوله** وعندي في قوله لا يطيب **قوله** في الاتفاق  
 لما في شرح الكفاية من ان من اذ دفع اليه على وجه الرسالة لا يطيب له الرجوع بالاتفاق  
 ولا يطيب التمسك منه ان يكون عن ان يكون عن ايتان **قوله** وهو مذموم **قوله** كونه  
 ذلك يمكن الزاغة مذمومة ايضا **قوله** لعدم مطابقتها **قوله** في شيء **قوله** فهو وان كان  
 ضعيفا **قوله** لا يجني عليك ان حكمه بالاعتناء لا يوافق المسئلة الآتية بعد سطر  
 وليس تصدير ما بصيغة التبرير اشارة الى ذلك **قوله** فلا يدخل تحت الكفاية بالشك  
**قوله** لوضع هذا الم يتم الجواب في المسئلة التي مررت انما كان الشك **قوله** وليس

في لفظ المصنف ما يدل على ذلك **قوله** وليس فيه ما يوجب **قوله** او مال يعني به **قوله** ولم يرد بعضا  
 كالايجي **قوله** يكونه قضاء على الغائب **قوله** قال المحقق المستدير بعقوب باشا في التفتا  
 على الغائب صحيح في مثل هذه المسئلة قال في النصول العمادية اذا ادعى رجل انه كفل من  
 فلان بما يدوب له عليه فاقرا المدعي عليه الكفاية وانكر الحق وانعام المدعي عليه انه ذاب  
 له على فلان كذا فانه يقتضي به في حق الكفيل الممانعة وفي حق الغائب جميعا لو حضر  
 وانكر لا يقتضي الى انكاره انتهى ونحن نقول يمكن ان يجاب عنه بان يقال ان الكفيل كونه  
 هناك ففما يخلو من ما نحن فيه ويؤيد هذا الجواب ما ذكره العلامة الكاكي في شرح حيث  
 قال لا انه كفل ما يقتضي به على الاصيل بعد الكفاية فالتام بعد الحال مقتضيا به على الكفيل عند كونه  
 لا يكون الكفيل كفيل فلا يكون خصما ولا يمكن التفتا على الاصيل بهذه البينة حال عيبه  
 لا يكون قضاء على الغائب وهو لا يقع عندنا وعند احد وبمعنى عندنا نفي وما لك **قوله**  
 توقف قبول البينة والتفتا على الكفيل عند ان يحضر حتى يكون الكفيل بالدين المقتضى  
 بر على الاصيل كل شرط في عقد الكفاية لا يرى انه لو ادعى الكفيل على الاصيل بالطلب لا  
 اذا حضر الاصيل اذا حضر الاصيل يقتضي عليه في بركم الكفيل **قوله** وبطلان السبيل  
 نقص ما تم **قوله** في تامل **فصل** في الضمان **قوله** كان لا يجوز ولاية الشراكة **قوله**  
 غير مسلم قال صاحب الهداية في فصل في الدين المشترك من كتاب الصلح ولا سبيل للشريك على  
 الشوب لانه ملكه بعهده **قوله** ولو صح الضمان بما يؤيد به الضمان **قوله** انما هو ان يقال بما يؤيد به  
**قوله** لان الضمان بضمان له نصيب شريك **قوله** تعيل قوله ولا معنى لما قيل **قوله** وليس  
 فيه معنى القسم **قوله** ارجاب عنه الشارح في كتاب الصلح بان القسمة في صورة البيع ضمنية  
 فلا معنى لها فارجعه **قوله** نقل صاحب النهاية **قوله** نقل من النوازل الطليعية **قوله** يجاب عنه بان  
 نصيب الشريك **قوله** في تامل **قوله** لان ما شرى ارضا نصيبه **قوله** قال بعض النفا  
 هذا غير مطابق للواقع فان ما شرى ارضا نصيبه يقع الملك له خاصة وان كان لا  
 حتى الشراكة لا يرى انه ان لا يشراكة ولو كان واقعا على الشراكة لما كان ذلك **قوله**  
 فوقع الملك له خاصة منصوص عليه وسيجي فلا وجه لما ذكره والاولى ان يقال ان البيع  
 ارضي حكمه باضافة البيع الى نصيبه مسا على ان لم يحدود بخلات اضافة الكفاية فان اضافة  
 البيع فيه يؤدي الى ان يصير ضامنا لنفسه من وجه وهو غير مستوعر فوضع الفوائد



الاشكال ثم في صورة البيع اذا اعتبرنا اننا نضيفه شيئا بقوله لما كان هو العاقد  
 وقع الملك له خاصة ولا ينافيه ان يكون فيه اعتبارا اضافيا الى حق صاحبه من وجه ينافيه  
 الشروع فلو كان الملك للمعاقد وان اضاف له نفع غيره على ما عرفت واما بثوت حق المشتري  
 له فبشيء اخر ونحن نقول قوله وان كان لا ينافي في الملك ان كان غير صحيح ايضا بل ذلك فيما اذا اصاب  
 عن نصيب بثوب والتفصيل في الصلح في الدين المشترك ثم قوله وبشيء اخر يعني في الصلح في الدين  
 المشترك ثم قوله فوضع النفع وان دفع الاشكال كلام خال عن الفائدة او ليس كلامه بغيره  
 الاشكال قوله واجيب بما اجيب به ان في قوله يعني بفساد الاعتبار وفيه شيء قوله  
 ان المصنف ذكر النفع الاول في قوله وعندى ان النفع الاول ايضا صحيح لا يرد عليه ما ورد في  
 المقتر بالدين او بوجوب نفس الدين في ذمته في الحال اذ في باخر وجوب ادائه والمقر له ينكر  
 ذلك والمقر بالكتابة لم يترتب في الحال بل يعني ذلك المكشور والكفيل شكره ففانل هذا  
 كلام اجمالي كقصة ذكره قوله وجوب لشئ في قوله فانه شيء الا ان يكون وجوبه بغيره  
**باب** كفاية الرجلين قوله وفي النصف كان انتفاذا لكون احدهما راجعا لا انتفا  
 قوله فغير انتفاذا راجع للمعارضة وضمير الانتفاء راجع الى احدهما قوله مستعمل بالمحال  
 وهو راجع صاحبه عليه قوله هو راجع الى محال قال المصنف ان ادائه كاد انه في ذمته  
 الدور قوله في الملازمة ما لا يخفى قوله ان ادائه كاد انه ان اراد كاد انه عن نفسه نحو  
 الاصل او ما بعد فسلم ولا يبعد وان اراد كاد انه نحو الكفاية ثم وكيف يكون ادائه كاد  
 كاد انه عن كفاية فليست من المصنف فيجوز الكفاية على ما رآه قوله قبل ورقتين في تعديل قوله  
 ومن اخذ من رجل كفاية بنفسه ثم ذهب فاخذ منه كفاية اخرى فاما كفاية فان المصنف قال  
 وان اراد برب المال احدهما اخذ الاخر بالجميع قوله ليس هذا موضع قال قوله اي باءا كلوا  
 منها قوله الاول ان يطرح كلمة كل فانها يقتضيان باءا واحد منها **باب** كفاية العبد  
 وقوله ولكن اعتبر كون الواو بالجمع المطلق قوله وباءا بالكتابة عن العبد للثوب قوله وفيه ما فيه  
 قوله فان عادة المصنفين ذكر الراجح في التفصيل وفيه منع قوله الى عبارة في الكتاب  
 قوله الى متعلق بقوله عدل قوله وعدل عن عبارة محمد بن عبد الله قوله وانما قال بالكتابة  
 قوله فلهذا صاحب النهاية حيث قال التخصيص بالكتابة غير مفيد فانه لا يجوز ان  
 قال الكتابة عن الكاتب للمولى لا يجوز بدين آخر للمولى سوى بدل الكتابة على الكاتب

ذكره في المبسوط انتهى لان في نعيم مال الكتابة لما سوى بدل الكتابة ما هو قوله اما في بدل  
 الكتابة فلهذا ومن غير مستوفى قوله وليس آخره المدعي وهو عدم صحة الكتابة بدل الكتابة  
 ونزوله ان الكتابة ان صحته **قوله** ونزوله ان صحته ان مال الكتابة دين ثبت مع  
 الثاني بالنسبة وكل ما هو كذلك لا يظهر في غيره من النسخ في الدين لا يظهر في الكتابة  
 ونزوله الثاني انه دين لا يخرج نفسه مستطافا وكل ما هو كذلك لا يصح الكتابة به لانه لو كان بثوب  
 على الكفيل على وجه بثوب على الاصل والكتابة لتوثيق المطالبة فلا فائدة فيها فليست على  
 اقول قوله ولانه دليل آخر على عدم استناده محض كونه اذ لا يخفى بكونه كالمصنف عما ذكره بل  
 الظاهر ان قوله ولانه دليل آخر على المدعي وقوله ولا يمكن اثباته بغير دليل واسم المصنف  
 مستقيم السبيل **قوله** اما الاول فظاهر **قوله** وفيه ما هو قوله واما في غير بدل الكتابة فلهذا  
 قوله معطوف على ما تقدم بنصف صحته وهو قوله اما في بدل الكتابة فلهذا ومن غير  
**مستتر كتاب** المودة قال في البداية اصيل ان كل دين لا يصح الكتابة به لا يصح  
 المحو انه انتهى وفي التتارخانية انه يجوز احواله للمكاتب سيدة على رجل مفيدة بدين او  
 او دينة واذا انقضت المحو الى برئ المكاتب وعق وقال فيه وان احواله سيدة فغيره على مكانته  
 ولم يفتده ببدل الكتابة لا يصح وان قيده ببدل الكتابة صحته وصار المكاتب وكفاية السيد  
 باءا بدل الكتابة له فغيره ولا يعق ما لم يؤد فان مات سيده قبل المدااة الى آخره ما ذكره في  
 التتارخانية قال لا يخفى ان محتاج ههنا الى معرفة اربعة اشياء الجليل وهو الذي عليه الدين  
 والمحال له وهو الدين والمحال عليه وهو الذي قبل المدااة والمحال له وهو المال انتهى  
 وفي موارج الدرر ية يقال هلكت زيد بالمال على رجل فاعطى له قبل فاما بحبس زيد بحكم  
 ومحال المال محال والرجل محال عليه ومحال عليه ونقد بر المحال في الفاعل محسوس كسره  
 الواو وفي المفعول بالفتح وقوله محال المحال له لانه لا حاجته هذه الصلة ويقال  
 المحال جويل **قوله** واربعة تنفذ الكتابة **قوله** اذ لم يكن باءا قوله وفي اصطلاح الفقهاء قوله  
 الدين من ذمة الاصيل الى ذمة المحال عليه **قوله** هذا التوثيق بناء على الصحيح مما اختلف  
 فيه المشايخ على ما سيجي **قوله** وفلان الزم الدين ولا لزوم بدون الاثر **قوله** فيه كذا  
 الدين كان ثابته في ذمته فليست على صاحب البديع ولنا ان المحو لا يضر في المحسوس  
 بنقل المحل الى ذمته فلا يتم الا بقوله ورضاه بخلاف التوكيد بغير الدين لانه ليس بضره

والكتابة  
 المستعمل بالمحال  
 المستعمل بالمحال  
 المستعمل بالمحال



بقول الواجب اليه ابتداء بل هو تصرف باءاء الواجب فلما بشرط قبوله ورضاه انتهى  
 فيه تأمل قوله قيل على هذا يكون فائدة اشتراط **اقول** صيغة اشتراط راجع الى الرضا ثم ان  
 القائل هو الكافي **قوله** وقيل لعل هو مفعول ما ذكره **اقول** القائل هو الجواز في نقل عن الاوضح  
**قوله** وعلى هذا اشتراط مطلقا الى قوله ليس ما ينبغي **اقول** قوله اشتراط مستلزم وقوله ليس  
 ما ينبغي خبره **قوله** لان انتقال الدين بلا مطالبة الى **اقول** لا يقال لو كانت المطالبة لازمة  
 للدين لم يكن للمقول انتقال المطالبة دون الدين بحال استلزامه ما ذكرتم لان المطالبة ليست  
 بلا زمة للدين نفسه بل انتقاله اذ لا فائدة في انتقاله بدونه بخلاف وجود اصل الدين بدون  
 فان فائدة رجا الرجوع على تقدير التوفي فليست من فان الكلام محال بعد **قال** المصلح وكل واحد منهما  
 عقد توفى **اقول** وليس من الوثيقة براءة الا ان على الوثيقة في مطالبة الثاني مع بناء الدين  
 في ذمة الاول من غير تعيين كافي الكفاية فيها كما تقدم **قوله** كان على علمي امره من فاحا  
**اقول** ليس في حديث علي رضي الله عنه ما ينافي ما قلنا لعدم دلالة على موت المحال عليه مفلسا  
 كما لا يخفى **قال** المصنف كوصف السلامة في البيع **اقول** بان اشتري شيئا فذلك قبل القبض فانه  
 يتفسخ العقد ويعدو حقه في الثمن وان لم بشرط ذلك لفظا لان وصف السلامة مستلزم  
 هذا التفسير باطل في الكلام الاول فالمن جميع بين طريقتي الشايع واستخدم قوله فصار كوصف  
 السلامة في البيع فيها بمعنيين مختلفين **قوله** فان لفظ الموكلة يستعمل فيها بجوار **اقول** كما  
 في كتاب المضاربة احسن من غيره وكل فاجبه قال العلامة الكافي قبل الجواز لا يعارض الحقيقة  
 فاحتمال الجواز لا يخرج عن ارادة الحقيقة اوجب هذا الجواز متعارف فيمكن ان يخرج عن  
 ارادة الحقيقة ولو لم يخرج كان محتملا فلا بد على الاقرار انتهى وفيه تأمل **قوله** لما في الوكالة  
 من نقل التصرف **اقول** فيه شي **قوله** والطلقة الى قوله على نوجين حاله وموجب **اقول** قوله  
 مستند وقوله على نوجين خبره **قوله** وقوله بخلاف ما اذا كانت مفيدة الى قوله بيان  
 لجوازنا **اقول** قوله وقوله مستند وقوله بيان لجوازنا خبره **قوله** ثم قيل انما ارد هذه  
**اقول** القائل هو صاحب النهاية **كتاب** ادب القاضي في لطائف الاشارات  
 في كتاب الرجوع من شهادة الكافي القاضي بتأخير الحكم ثم وفور في رتبتي قال الامام  
 في مبسوطه وان طبع القاضي ان يصطلح الخصمان فلا بأس بان يرد بها ولو خفف تنفيذ الحكم  
 بينها لعلها ان يصطلحا الحديث عمر رضي الله عنه قال ردوا الخصوم حتى يصطلحوا فان

فصل القضاء يورث بين الغنم الضعفاء وفي رواية ردوا الخصوم من ذوي الارحام  
 ولا ينبغي له ان يرد هم اكثر من مرة او مرتين ان طلع في الصلح لان في الزيادة على ذلك  
 اضرار الصاحب الحق وان لم يطلع في الصلح انفذ القضاء عليهم لانه انتصب لذلك وان  
 انفذ القضاء بينهم من قبل ان يرد هم فهو في سنة من ذلك وليس يوجب عليه رد هم في  
 الواجب عليه ما قلنا من العمل وهو القضاء بالجملة وقيل في ذلك **قوله** لما كان اكثر المتنازعين  
**اقول** ما ذكره يقتضي ايراد عقيب كتاب الدعوى وايضا كان ينبغي ان يبين وجه  
 التاخير عن الكتب الذي قبله على ما هو دأبهم **قوله** قال المصنف انما نزلنا التورية لانه  
**اقول** ليس في الآية دلالة على امر المدين بكل حرس **قال** المصنف يحتمل في المولى **اقول**  
 قال في الكفاية المولى على صيغة اسم المفعول فيكون فيه دلالة على تولية الغير اياه بدون  
 طلبه وهو الاول في القاضي على ما يجب ان شاء الله تعالى وفي وجه الدلالة نوع قضاء فانه  
 يطلق عليه المولى وان طلبه **قوله** لا يطلب التولية **اقول** كما يدل عليه صيغة التفعّل فانها لا تكفي  
 الذي يستلزم الطلب **قوله** شرط الشهادة **اقول** اي شرط اداء الشهادة على السليمين  
 وقوله شرط فاعل لقوله يجمع الذي تقدم في قوله حتى يجمع في المولى **قوله** لان كل واحد  
 من القضاء والشهادة الى **اقول** في دلالة على الصغرى كلام يندفع بما في النهاية من اعتبار  
 قال في النهاية هذا من قبيل بيان حكم المصالح ارجع الى اصل واحد وهو ان يكون القاضي  
 حرا مسلما بالغيا قاطلا عدلا كافي الشهادة لان يكون حكم القضاء مبنيا على حكم الشهادة  
 لكن اوصاف الشهادة اشهر عند الناس ففرد اوصاف القضاء واصاف الشهادة بهذا  
 الطريق لذلك ولان اصل التولية يثبت باهلية الشهادة وكما في التولية بالقضاء وكما في  
 الشيء لا يمكن بدون اصل فيصير ان يكون اهلية الشهادة اصلا لا اهلية القضاء بهذا ولا  
 الشهادة توجد بدون وصف القضاء ولا يوجد وصف القضاء بدون وصف الشهادة  
 فكانت ولاية القضاء فرع الشهادة من هذا الوجه فيصير هذا الكلام انتهى **قوله** لان ولاية  
 لما كانت اعم **اقول** هذا الدليل لا يثبت للكبرى الكلية **قوله** او اكل من ولاية الشهادة **اقول**  
 اذ لا يقطع النزاع **قوله** او من رتبته عليها كانت اولى **اقول** في ثبوت الاولوية في صورة  
 الترتيب كانت كما لا يخفى لا يقال ان القضاء بالشهادة لما كانت مشروطا بان يكون شرط  
 الشهادة شرطها بالاطريق الاولى لكونه مشروطا بان يكون كذلك المشروط لانه من شرطها لا يخفى



قوله ولو قيل جاز عندنا بناء على ان العدالة ليست من شرائط الشهادة نظر الى اهل  
ذلك العصر الذين شهد لهم النبي صلى الله عليه وسلم بالخير في ذلك ظاهر حال السلم في غيرهم  
فيه ان ما ذكره لا يدل على عدم اشتراط التعديل ولا يفيد كسر المراد العدالة الظاهرة المعلنة  
فتأمل فانه لا يصح ان يكون ما ذكره بمنه يجوز قبول شهادة الفاسق قوله وهذا يقتضي  
نفوذ احكامه في كل حال لا يخفى فان قضاءه فيما ارتشى على نفسه والتضامن له فلا يكسر  
ما فعله قضاؤه قوله وهذا اشارة الى ان استحقاق العزل دون العزل هو ظاهر في كل  
وردى عن كبر في انه يتولى بالنسبة في كل الظاهر استقام ان في قوله الى ان ثم قوله  
وعلى الاول يدل عبارة الكافي حيث قال ولو كان القاضي عدلا ففسخ باخذ الرشوة  
او غيره لا يتناول ويستحق العزل في ظاهر الرواية انتهى قوله ويجوز ان يكون اشارة الى  
اول بناء على ما ذكره في الاول اظهر لقوله في تأمل كذا دلالة ما ذكره على الظاهر  
قوله وقيل من هذا بناء على ان الايمان يزيد وينقص في كل وقت والاول ثابت  
قوله يعني قوله البقاء السهل قوله واستثناء ابتداء قوله يعني امتناع التكليف بلا شرط  
وجواز الشروع في العينة قوله كما اذا رجع الواهب في البعض الشايع او استثنى البعض  
الشايع قوله واما مبنى القضاء في قوله اذا كان عدلا وقت التقليد قوله ويجوز ان يكون  
المراد به من لا يحفظ شيئا في قوله في كل وقت فان مقتضى التشبيه بالتقوى ان يرد بالجملة  
غير المجردة من لا يحفظ شيئا من احوال الفناء قوله ولا قدرة دون العلم ولم يقل دون العلم  
اول المراد بالعلم هو العلم المجهود اعني العلم بالاحكام الشرعية من ادلتها التفصيلية  
بقرينة اللقاع قوله وشبهه بالتقوى يعني شبهه المعنى ما وجد في بعض النسخ بعد قوله  
دون العلم فصار كالتقوى فانه لا يصلح تجزئ غيره قوله فانه يدل على ان الاجتهاد ليس بشرط  
اول الكلام في صحة ولاية المستعمر على الجمل قوله ولا يلتفت الى ما قيل من خارج عن الحدود  
قوله وقد رغب في باب الاحكام من كتاب الحج قال المصنف صاحب حديث له  
معرفة بالغة قوله خبر بعد خبر ويجوز ان يكون حالا وان يكون صفة بل هو اولي  
من عرف او عاده قوله للتجربة التعبير قوله ونعاطى التجريب قوله استوفى فان التيقن  
يأتي جوازه لعدم امكان معرفة السادة فيه لعدم معرفة ما دخل في كل منها من الامور  
وقال بنينا انا نحن ابيك الكتاب بالحق لنحكم بين الناس قوله فانه تأمل قوله كان باس

اول سبق من الشارح في فصل التفتيل ان قول من قال كلمة لا باس تستعمل في كل  
تركه او في كل شيء على عمومه وكذا لا يصح للدخول شرط اي وسيلة الى مباشرة البيع  
فيه بحث فان شرط مباشرة البيع على ما ذكره ليس للدخول في القضاء فلا يطابق الشرع  
ان يدعى كون الدخول شرطاً لصدق توفيقه عليه تأمل قوله ان يرى ان ابا حنيفة  
ان قصته ابي حنيفة لا يدل على جواز الدخول فيه ولو كرهه الا يرى انه اكره عليه ولم يدخل في  
المصنف الصحيح ان الدخول فيه رخصة قوله والمحدث محمد بن علي القاضي الجار والطالب قوله  
لانه قد يخطئ ظنه فيما اجتهد ولا يوفق له اذا كان مجتهدا قوله في كل وقت فان المجتهد اذا خطأ  
يثاب وعندي لا صواب ان يقال فلهذا يخطئ ظنه اي ظنه قبل الدخول في القضاء بانه يتيقن  
بالحق لعدم تخطئ اذ بما يظهر للظن الكامن الذي كان غافلا عنه وغير ذلك من الغضب  
والتعقب والبطلان لبعض الاشياء والخوف قوله ان كان السلطان يجتهد لا ينقض  
بينهم قوله اي لا ينقض المخصوصات بين الناس كالاخفى قوله اخره انما يقول الروافض  
ويجوز ان يكون اخره اذا عني خلافاً لمعاداة استعماله قوله والا لا يفيد قوله فانه يخص  
المطلوب منها قوله لا ينافي قول الربا بالنسبة قوله لم يذكر البيهقي لان المجتهد عند قيام البيهقي  
ان الكتاب الشرعي بخلاف صوره التذكير فانه لما كان سبب التذكير الذي هو المجتهد خفي  
جعل حجة فتأمل فان في عبارة نوال الربا يقع شبهة عما قلنا ولكن الامر سهل ويمكن ان يهتد  
بكت لان المجتهد بالتذكير انما يكمن بالنسبة الى القاضي الذي وصفه بغيره وقت المجازاة  
بين يديه فلا فائدة في تسليم القاضي المجتهد ابا حنيفة قوله لانه ملكه ووجه له قوله  
على قوله لانه ملكه لا ينظم الصدوقين وانما ذكر قوله او وجه له تغييره على طريق تمككه اذ بما  
يحق على بعض ان فهم فتأمل ثم قوله لانه ملكه اي في الثاني وقوله او وجه له اي في الاول  
قوله وهذا السؤال الى سؤال المعروف قوله وسؤال منته فاسأل هنا مضاف  
الى منقول قوله قيل قوله وهذا السؤال ككشف الحال ويظهر ان السؤال بمعنى الاستعلام  
اول ولا يبعد ان يكمن السؤال بمعنى الاستعلام اي يستعطيان القاضي المعروف فاما  
الحوادث فلو عا آخرة بعد مثلاً يستعطيان اولاً خوطبة السجالات ثم خوطبة العلو كذا  
جاء في هذا السؤال ككشف الحال اي الاستعلام على هذا الوجه ويؤيد كونه بمعنى الاستعلام  
قوله ومن قبله القضاء يقال في ان القاضي فانه قوله شيئاً شيئاً منسوب الى قوله يعني



منسوب على المنعوتية **قوله** لان الاوار والواحد كل من عند عقوبته **قوله** قال صاحب  
البدائع قال النبي صلى الله عليه وسلم **قوله** والواحد كل من عند عقوبته انتهى فان قيل من اين علم انه  
واحد قلنا من جمل القاصي المعروف فان الظاهر انه لو لم يعلم بباريه لم يكن **قوله**  
المعص لم يقبل قول المعروف عليه ان يبينه **قوله** فيه تسامح لظهور ان الحق في البينة لا قول **قوله**  
**قوله** فان لم يكن من رجل منهم فمعهم **قوله** يعني بعد ان اولا على ما سيجي **قوله** في فصل النفا  
بالمواريت من هذا الكتاب **قوله** فان الحق للغائب ثابت يقين **قوله** اطلاق البينة  
على ما ثبت نظر الى الظاهر ليس على الحقيقة كما لا يخفى **قوله** ثم يعين قبيته لغيره في قوله  
وتسلم في المرفق **قوله** يعني وتسلم القيمة **قوله** وهو المذكور في الكتاب اولا **قوله** في قوله  
فان المذكور في الكتاب اولا لا اختصاص بل بما ذكره بل علم الصور بين الاخيرين ايضا  
**قوله** وروى عن ابي حنيفة رحمه الله قال السبي الجاهل اولى **قوله** يعني انه قال والسبي عطف  
على الكلام السابق **قوله** فليبين ان هذا قوله مكره لانه امانة **قوله** قوله فليبين ان  
مستند او قوله مكره غيره **فصل** في الجبس **قوله** وهو ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم  
جس جلا **قوله** وقد مر ذلك من اللغز او من كتاب الحديث **قوله** فسماه مجبسا **قوله** في  
تجسبا ذلك مجبسا بالحاء المعجمة قاله القاموس مجبسا منظم انتهى قال في النهاية المجبس المجبس  
وهو التذليل وروى في نسخة ابيه انه موضع التجبيس وهو الذي اختاره في المذهب وبالكسر  
اي التذليل **قوله** فقال بعضهم كل دين له بعد **قوله** العقد قول كبري في حكم المستقبل  
فان عقد صورة التعاطي فلهذا قابل التدوير والتزيم بعقد بالزيم بدل عن حال  
فقال **قوله** يعني ضمان النصب **قوله** في ان ضمان النصب دين له بدل عن حال حصل  
في يد غيره فوجد فيه دليل البسار فيمنع ان يكون القول قول المدعي كما صرح به في البدائع وجواب  
ان وضع المسئلة فيها اذا ثبت هناك المنسوب او غصبه من عند القاضي وما في البدائع  
فيما اذا باعد آخر مثلا **قوله** والمدعي يدعي عارضا **قوله** ولا يخفى ان العارض ثبت بدليل  
الذي ذكره المحقق ايضا والاصل بقاءه في بطلان خلافه **قوله** ولم يعرف قدره على النفا  
**قوله** بل علم باقائه على التزيم باختياره **قوله** فلا بد جعل القول قول الزوج **قوله** لا يخفى  
ان ما ذكره مخالف لما في الاثر من لفظ البسار والعسار بين المعينين فان المراد  
بالبسار في قوله واقداه على التزيم باختياره دليل ساره هو القدرة على الابتداء

ولا كذلك المنفعة **قوله** مع انما باشر العقد النكاح والاعناق **قوله** وانت خبر بان  
الانزيم في صورة الاعناق موقوف على ثبوت بسار المعنى فلا يدل الاعناق مجردا  
على الانزيم فلا تنقض **قوله** بدل المهر **قوله** الظاهر ان يقال بل المنفعة **قوله** فعلم ان الصحيح  
هو القولان الاخيران **قوله** كيف تجتهدان على الصحة وهما متساويان الا ان يقال المراد  
ان الصحيح لا يعد وهما ان كلا منهما صحيح **قوله** بل المنفعة على تأويل الاعناق ليس بغير  
بل فيه معنى الصلة **قوله** الاعناق لا يكون دينا فلا وجه لهذا التأويل والاصوب ان يقال  
على تأويل المدين وان يرجع الغيبة كل من المنفعة وضمان الاعناق **قوله** وقد تقدم  
الدين الصحيح **قوله** ارى في الكفالة **قوله** ويرى غير التذليل بشهرين او ثلثة اشهر **قوله**  
بشهر متعلق بمقدور **قوله** وفي بعض النسخ وجعل قوله يعني بعد مضي المدة متعلقا بقوله على  
فقال المفهوم من كلامه انه لا يخلية مالم تضي المدة وليس كذلك **قوله** وفي ما ذكرنا لا يرد  
عليه من ذلك **قوله** كالمردن البعض هو الاتقان وسيظهر جواب آخر انما بان ما في  
الكتاب على رواية الاصل فاندفع الاشكال على ان ثبوت الاعسار يكون بالبينة على  
الظهور لا يلزم ان يكون باقائه اذ على سبيل من عدم ظهور المال على ما ينهم من الشرطية فانهم  
وقوله فان اصحابنا ذكره في نسخ ادب القاضي وقالوا اذا ثبت عساره اوجب من  
الجبس ثم فانه يفرم ما ذكره ايضا انه اذا لم يظهر له مال قبل مضي المدة لا يخلية **قوله** المحصر  
ولا يقبل في رواية **قوله** وهذا اذا كان امره مشكلا وافق منه غير ظاهر بل انما  
والا فلا يجبس **قوله** وهذا الكلام يعني للتمتع من ملازمة المدين **قوله** لعل العوالب يعني  
عدم التمتع كما لا يخفى **باب** كتاب الفاضل في الفاضل **قوله** ليحكم المكتوب اليه بما  
**قوله** وما يبعد التقضا من ارسال المدعي عليه مع المدعي في القاضي الكتاب اذا طلب  
ذلك منهم فلعن مستندهم فيه ما سيجي في هذا الكتاب والنهاية وغيره في شرح قوله  
ولا يقضي القاضي على غائب **قوله** والا فلا **قوله** بان كان ما اختلف فيه النفا **قوله**  
واجيب بان الاشارة الى المقصود **قوله** فان قيل اذا كان شرطا ينبغي ان لا يكون  
بدونه قلنا يجوز استحسانا على خلاف القياس **قوله** المحصر لا يقبل الكتاب **قوله**  
اي لا يضمن لان لا يأخذ به الف باسبي من قوله فاذا سلمه **قوله** الا يرى انه لو تضمن  
بالشهادة **قوله** في هذا السور كذا فان صحة التقضا امر والامر امر آخر لمحقق



الاول من الشان وجوابه ان صحة الحكم قبل الترتيب اذا كانت بالشمود والازم  
 بعد ما يكون بها ايضا قوله قبل فبشره **اقول** في وجه الاشارة خضا لا يخفى في قوله  
 القضاء بعينه **اقول** كونه رسول القاضي حال المعنى يسلم اليوم **اقول** قال في النهاية  
 المشهود على القضاء اليوم انهم يسلمون المكتوب الى المدعى وهو قول ابو يوسف  
 وهو اختيار الفتوى على قول شمس المنة وعلى قول الحسن وعمر بن عبد الله بن مسعود  
 المشهود كذا وجدت بخط شيخنا في نسخة اخرى ثم قال واجمعوا في الحكم ان لا يشهدوا  
 ما لم يعلم الشاهد ما في الكتاب فاخلف هذه المسئلة فان الناس اعتادوا الخلف  
 ذلك انتهى **قال** المعنى اذا وصل الى القاضي لم يقبل الا بحضرة الخصم **اقول** في المحط والاول  
 الكتاب من غير حضرة خصمه لا يكون حضرة الخصم شرط قبول البينة في الكتاب لا شرط  
 قبول الكتاب انتهى وفيه ايضا الاولي ان يكون النسخ بحضرة الخصم وان فتح بغيره فمحملة  
 جاز انتهى **وقول** ما فرغ من بيان الاحكام المتعلقة بجانب القاضي الكتاب شرع في بيان  
 المتعلقة بجانب المكتوب اليه **اقول** وانت خبير ان قوله ولا يقبل الكتاب الا بشهادة  
 رجلين من الاحكام المتعلقة بالمكتوب اليه وجوابه ان قوله لا يقبل الكتاب بشاهدين  
 والمقبولة وعدما من احكام الكتاب **اقول** واما اذا لم يكن شرطا **اقول** كما هو مذهب  
 ابى حنيفة رحمه الله على ما سيجي في الشهادة **وقول** وقد استدل ذلك **اقول** وقد استدل  
 اي بوجه آخر وقوله على ذلك اي على شرط العدالة **وقول** بان فلك الحائز نوع من الكتاب  
**اقول** لا يخفى عليك عدم تكرار الحد ولا وسطه فان البناء في العنق للباسه وفي الكبر  
 النسبية وايضا لما قلنا عدم الاشراط مع الكبري فليست **اقول** وفيه نظران فكل الحكم  
**اقول** فيه تأمل قال المعنى بخلاف ما اذا كتب ابتداء الى من يصل اليه **اقول** قال ابن القيم  
 في شرح قوله ولا يقبل الكتاب **اقول** واجازة ابو يوسف ايضا قال في الخلاصة وعليه عمل  
 اليوم انتهى **فصل** آخر **اقول** والاولي ان يجعل هذا فصلا آخر في قوله وهذا فصل آخر  
**اقول** نعم هذا فصل آخر في بابية القاضي لكن الفصل بين الفصلين بباب كتاب  
 القاضي في القاضي دون ان يورده عقب الفصل الاول يحتاج الى سبب وذلك  
 ما قاله صاحب النهاية **وقول** وقبل ايراد به الى قوله وقضاه ما مستفاد من شهادتهما **اقول**  
 انما صاحب النهاية فيه تأمل قال المعنى بخلاف ما هو مذهبنا في الجملة **اقول** في الكافي

ما جاز في سبب البينة على ان  
 كتاب القاضي كتابه  
 فصله

مطلقا انتهى اي مطلقا عن الاذن بالاستخفاف **وقول** وان الحكم الذي اذن له القاضي  
 اذله التعليل على الجواب الثاني **وقول** فيكون الموصي باصنافه او كذا بقوت مصلحته **وقول**  
 وقيل القاضي يملك التوكيل والايضا **اقول** المذكور في الفتاوى ان القاضي يملك  
 نصب الوصي او لم يكن ذلك مكتوبا في مشوره فلا يحتاج الى الفرق **وقول** والتعليل  
 في التعليل يجري فيها **اقول** يعني قوله لا فله القضاء دون التعليل **وقول** وهو تعليل  
**اقول** فيه بحث بل هو اخترا من الاحكام الخالفة للكتاب او السنة او الاجماع كقولها  
 مستندة الى دليل قوي من تلك الشبهة ايضا قال في الكافي بان يكون قول لا دليل عليه  
 اي لا دليل عليه عليه انتهى فليست **اقول** اذ لم يعلم بموضع الاجتهاد **اقول** انت خبير بان  
 لا دلالة في عبارة الجامع على كونه عالما بالخلاف انما مفاده ان ما اختلف الفقهاء فيه  
 نفس الامر فتصني القاضي بذلك الذي اختلف فيه عالما بان يختلف فيه ولا فائدة اعم من كونه عالما  
 نعم بما يفيد كون الشان عالما بالخلاف وليس الكلام فيه بل في القاضي الاول فاصل **وقول** وروى  
 القدوري ساكنة عن الفقيهين جميعا **اقول** عبارة القدوري في علمه جازا وان كانت  
 موافقا لرايه او مخالفا وليس في عبارة الجامع الا التخصيص ما اذا كان مخالفا لعلم  
 حال الموافقة بالا ولو كان كذا ذكره الا انه لا يثبت هذا القدر ولو لم يثبت عبارة الجامع من  
 عبارة القدوري فتدبر **وقول** لان اجتهاد الشان كاجتهاد الاول في ان كلاهما يجهل  
 الخطأ **اقول** وفيه ان اعتقاد المذهب الغير انما خطا بمقتضى العوايد ومذهبنا صواب  
 بمقتضى الخطا فلا يمكن الثاني كالاول عندنا **اقول** وبوجه ما روى عن عمر بن الخطاب في قوله  
 استعان برزين ثابت رضي الله عنه في آخر الحديث **اقول** قال الزيلعي وقد صح ان عمر رضي  
 الله عنه اشغل فله القضاء ابا الدرداء رضي الله عنه وساق الفقه **قال** المعنى ان كان  
 عاملا فيه روايتان **اقول** قال النيسابوري في الكافي وفي العنق اذ اخصني في محل الاجتهاد  
 وهو لا يرى ذلك بل يرى خلافا بينه عند ابى حنيفة رحمه الله عليه الفتوى انتهى قال ابن القيم  
 الوجه في هذا الزمان ان يفتي بقوله ان الشاكن لمذهبه عما لا ينعقد الا لعمري باطل  
 لا لفعل جليل ثم قال اما الناس في ان التقليد ما قلده الا ليحكم بمذهبه لا بمذهب غيره  
 هذا كله في القاضي المجتهد واما المتقيد فاما ولا ليحكم بمذهبه ابى حنيفة مثلا فليكن  
 الخالفة فيكون موزونا بالنسبة الى ذلك الحكم انتهى **وقول** بطريق الاول **اقول** وجه

وروى في بيان السبل  
 فانما القاضي يفتي بما  
 وجد الحكم فيها  
 الحكم المستدل  
 سيرة النبي  
 الجواب الثاني هذا



الاولوية ان التعدي يمكن لهوى باطل بخلاف النسيان **قوله** لان القاضي منشأ **قوله**  
 الظاهر ان يقال منشأ **قوله** لانه تبرع **قوله** اي من وجه **قوله** واذا دخل **قوله** لو جوب العرف  
 كالمسكوة اوله وطئت بشبهة **قوله** قلنا اذا كان شرط **قوله** فيه نامل ثم الظاهر ان يقال  
 اذا كان بدل قبله اذا كانت **قوله** وبانه مفيد **قوله** ومن هذا يعلم وجه ما يفعله قضاء ما  
 حيث يرسلون المدعي عليه مع المدعي القاضي الكاتب اذا طلب ذلك منهم **قوله** والفتية  
 لئلا **قوله** فيه كذا فان الجدة بعده يتخلل غيره الا ان لا يراد بغيره الشان ما هو المصطلح  
**قوله** ويجوز ان يتنازع ان وبشبهة في وجه القضاء واعمل الثاني **قوله** والى بغيره في الاو  
 والاضار قبل الذكر جائز في باب التنازع الا ان جواز تنازع الحرف والفعل في اسم  
 يحتاج الى البيان **قوله** وعن حديث هند بن رسول الله صلى الله عليه وسلم **قوله** ولان  
 لم يكن قضاء وانما كان فتوى **قوله** وفيه خلاف ان يوسف قال يقول **قوله** وفيه نامل **قوله**  
 واعلم ان قيام الحاضرة **قوله** كانه يشير الى ان اللغات معقدة قبل قوله ومن يقوم مقامه  
 اي وقيام من يقوم **قوله** فالقضاء فيها على الحاضرة **قوله** خبر فان كان في قوله فان كان  
 سببا لازما في التقديم عليه بسبعة اسطر فحينئذ **قوله** والتوقف فيه اكثر لكونه من الجائز  
**قوله** فيه نامل **قوله** واخرج العن المسألة قوله كالموسى قوله في شئ فان كاف التثنية  
 على خلاف ما ذكره **قوله** ويكتب العك لا جمل تذكر الحق **قوله** فيه اشارة الى ان انقضاء  
 ذكر الحق لكونه مفعولا لا يكتب وعندى ان قوله ذكر الحق علم للعك كما ينهم من قول  
 في او اخر مسائل شتى **باب** التحكيم **قوله** ونوم ولاية القاضي **قوله** المراد بنوم ولاية  
 القاضي هو تعدى الحكم الصادر عنه الى غير الشخا صعبان كافي صورة النقل فظا واسال لا  
 يجب ان يكون موالي على احاد كثيرة من الناس فانه قد يتوقف الى الحكم في قضية واحدة بين  
 الشخصين المعينين كالايجي الا انه يمكن ان يقال لا يطلق اسم القاضي مثل ذلك المولى كالم  
 من البسوط **قوله** المعنى في شدة اهلية القضاء **قوله** وفي الجبط بشدة ان يمكن الحكم اهلا للشهادة  
 وقت التحكيم وقت الحكم جميعا حتى انه اذا لم يكن اهلا للشهادة وقت التحكيم وصار اهلا  
 للشهادة وقت الحكم بان كان الحكم عبدا فاعتق وحكم لا يفيد حكمه كذا ذكر صاحب  
 الاقضية في الاقضية والامام شيخ الاسلام في شرح كتاب الصلح وقد ذكرنا مسئلة في  
 التعليق والفرق بخلاف هذا انتهى المسئلة المذكورة في فصل التعليق هو انه اذا استغنى

الصلح

الصبي ثم ادرك ليس ان يتعنى بذلك الامر في باب الجعة من صلوة المشتري رواه ابراهيم  
 عن محمد والعبد اذا استغنى لم يفتق كان ان يتعنى بذلك الامر انتهى وانما اهل اهلية  
 الشهادة وقت التحكيم والحكم المذكور في النهاية ومراجع الدراية ايضا **قوله** قال ولا يجوز  
 تحكيم الكافر والعبد **قوله** في الجبط ويجوز تحكيم المكاتب والصلح الماذون كما يجوز تحكيم  
 الحر انتهى وفي شرح الكافي في المعنى يجوز تحكيم المكاتب والعبد الماذون كالحرة وقال ابن  
 هرون قيسل اضافة المصدر الى الفاعل هناك انتهى فلا مخالفة كما نوههم ثم قوله تحكيم الكافر  
 من قيسل اضافة المصدر الى المفعول يقال حكمه اي فوض الحكم اليه **قوله** فلا يجوز تحكيم الكافر  
 والعبد والذي في **قوله** كالمروى بالكار ما عدا الذي يؤمنه المتأخر **قوله** وفي هذا يسقط  
 ما قيل من ان لا يبيع الا بغير الا بائنا قال **قوله** كالباع فانه لا يبيع الا بائنا في الشاكن  
 في الجواب كلام حال المراء اذا رجع الى فاض حكمه فوافق مذهبنا معناه **قوله** في هذا حكم  
 بزوم الوقف على مذهبنا في ديارنا بمصنبة الحاكم الخلف هذا الدليل بعينه اذ الفتوى على قولنا  
 والى قوله في القضاء الحكم بالاصح **قوله** وبثبت ذلك بالآثار والتكول **قوله** فيه اذا  
 بالبدنية يمكن في مال الجاني ايضا فلا وجه للتقييد بالآثار والتكول **قوله** وقد امكن  
 ذلك **قوله** ان شاء الله **قوله** والحكم مسائل شتى من كتاب الصلح **قوله** مسائل شتى  
 متفرقة من شتى شتى **قوله** بل من شتى شتى شتى شتى شتى شتى شتى شتى شتى  
 وافرقة **قوله** وانما نظيرة الخلاف **قوله** فيزكمت **قوله** اذا اشكل **قوله** كذا الاشياء المذكورة  
**قوله** وهو الرضى به دون عدم الضرر **قوله** وفيه كذا يظهر بلا خطه السباق الا يرى ان  
 اشكال الضرر وعدمه قال الزبيدي وهو عدم الضرر بين اثنين الباء متعلقة بالعدم  
 بالضرر **قوله** فتأمل **قوله** كذا في ما مثل الكتاب نقلا عن خط الشارح ما هو صورة ارباب  
 نفسها على ان عدم امر لا يثبت له ليعرف من ولو عرف من ان يكون الضرر قبله موجودا  
 وعدمه لعدم وليس كذلك انتهى فاقول يجوز ان يكون اطلاق العارض عليه من باب التنازع  
**قوله** فيجوز ان يكون حاله **قوله** الجواز لا يستلزم الدلالة في اتصال الاستثناء  
 نامل **قوله** لان الاشارة بذلك الى الشئ والجمع صحيح **قوله** يعني ان الاشارة بلفظ  
 ذلك الى الشئ والجمع صحيح بناء على ما ذكره **قوله** فان قيل كيف يبيع الصلح **قوله** لا يبيع  
 ان يوزع السؤال الاول هكذا كيف يبيع الصلح مع جهالة المدعي والجهاالة عسفة الساس



العتود فينبغ الصلح ايضا ويجاب بان المنفعة هي الجمالة المنفعة في المنة وهذه  
ليست كذلك لانها جالة في الساقط واما على قوله فلا يرتبط الجواب الاول بل الجواب  
هو ما اجيب به عن السؤال الثاني كما يظهر بالناس الصادرة **قوله** لجمالة المدعى **قوله** فلا يرجع  
الدعوى فلا يتوجه اليه المدعى عليه حتى يفتدى بالصلح على ما سيجي **قوله** لانه لا يقطع الشك  
**قوله** ولا يلزم ان يمكن لا فناء العيب على ما كتبناه من النهاية ومراجع الوردية في المحامير  
**قوله** ان ثبت موجب الشهادة **قوله** وجعلناه مدعى على وقتها قال المصنف بخلاف ما اذا ادعى  
الشرا بعد الجحنة **قوله** المراء هو الادعاء الثابت بموجب الشهادة تأمل **قوله** تنزه المصنف  
الجواب **قوله** في العبارة تسامح **قوله** لان ذلك لا يكمل دون الفسخ **قوله** فيه شيء حيث يثبت  
منه ان يتقدم الفسخ على النقل ما ايضا هبه والمفهوم من السياق هو التأخر في قوله  
غيره في **قوله** لغوات كمن البيع **قوله** في ذلك فان الرضا شرط الا ان يجعل كمنها **قوله**  
او ممن سألته **قوله** فنه كمن **قوله** ثم قال انه زبوت **قوله** اي المقتضى من زبوت **قوله** دل على  
ذلك **قوله** اي على استوائها فانه اذا صدق **قوله** منقول لا ما يدل عليه ثم يعلم تصديقه  
موصولا بالطريق الاول **قوله** لو اقر بالجحاد وهو حقه او بكمه **قوله** اذ حقه معطوف  
على **قوله** بالجحاد **قوله** المراء استوفى **قوله** معطوف على قبض الجحاد والاستيفاء عبارة عن  
قبض الحق بوصف التمام **قوله** وكان في دعواه الزبوت متناقضا **قوله** لو صح هذا ينبغي ان  
لا يصدق اذ وصل ايضا والجواب هو المنع **قوله** ومن هذا ظهر الفرق بين ما اذا ادعى  
عيبا في البيع على البائع وانكره فان القول في البيع لا المشتري الذي انكر قبض حقه  
لان المشتري اقر قبض حقه **قوله** الذي انكر اي في زعم السائل وقوله اقر اي دله  
ثم اقول في العلامة الزبوت وبخلاف ما اذا قبض المشتري البيع ثم ادعى العيب حيث  
يمكن القول في البيع لان البيع متعين في البيع فاذا قبضه فقد اقر بانه استوفى قبض  
عيان حقه دلالة ثم بدعواه العيب بعد ذلك صار متناقضا فلا يقبل كلامه بخلاف  
ما نحن فيه فان الدراهم لا متعين وحقه ثابت في الذمة ولم يترقب حقه وانما اقر قبض  
الدراهم وهي مشبوهة فلا يقرر بقبضها لم يكن مترقب حقه انتهى توضيح ما ذكر في  
دعوى العيب وفيه بكت لانه لو صح يلزم ان لا يبيع شرموده لانه في صحة الدعوى ولا  
مع التناقض **قوله** وليس الحكم في البيع السواء **قوله** لان قوله جحاد مستفاد لا يتبين التأويل

بخلاف غيره لانه ظاهر او نفس فيجوز التأويل هكذا قيل **قوله** والفرق ان في قوله قبضت  
مال عليه **قوله** ولا يجزى عليك ان دعوى كونه زبوت لا يلزم ان يكون بطريق الاستثناء  
حتى يستقيم الفرق **قوله** وذكر احد الجانبين **قوله** يعني البيان منقول **قوله** فثبت الجانب  
الاخر **قوله** جواب لما **قوله** وهو لزوم استثناء الكل كما مر **قوله** فيه ما مر **قوله** لا يبيع  
**قوله** مطلقا او اذا كان **قوله** في المستثنى منه تبعا لا مقصودا والثاني مسلم ولا كذلك  
فيما نحن فيه **قوله** الاول **قوله** المصنف لابد من الجحنة **قوله** كيف يقبل حقه وهو متناقض في  
دعواه تأمل في جوابه **قوله** فان العزم والنقل **قوله** ان النقل قد يكون بالامر لا فسخ نفسه  
والاخر في مكانه **قوله** المراء وان التوفيق ممكن لان غير الحق قد يقضى وببراهنه **قوله**  
مخالفة لما سيأتي في الاقرار في تعديل كون قوله قضيتكم اقرارا **قوله** المراء وكذا اذا اقر  
ليس لك على شيء فظ ان التوفيق اظهر **قوله** لان ليس ينبغي الحال في وضع الكفة فلا يكون  
متناقضا في دعوى القضاء لانه ظاهر او لا حقيقة بخلاف قوله ما كان لانه ينبغي ان لا يمكن  
متناقضا من حيث الظاهر **قوله** المراء ان الكل كشي واحد بحكم العطف فيصرف له  
الكل كاني الكلمات المعطوفة مثل قوله عبده وادعائه طالق وعليه الميثاق بيت امره  
ان شاء الله **قوله** لا يقال كيف خالف ابو حنيفة رحمه الله اصله فان الاستثناء ينصرف  
الى الجمله الاخرى على اصله لان ذلك في الاستثناء بالا وقوله ان شاء الله شرطه  
اطلاق الاستثناء عليه في عرفهم وليس بآية حقيقة فتأمل **قوله** علم  
في القضاء بالوردية **قوله** كان القول بالآب وهو صاحب الطاهون **قوله** انكر صدق  
في شرح الوقاية صحة اطلاق لفظ الآب على الموقوف اجماع قال في النهاية ومراجع الدرر  
فان قيل الماء اذا كان جاريا في مسئلة الطاهونة يجعل حقه لصاحب الطاهونة  
فيستحق الآب حقه تسكتم بالحال لا ثبات استحقاق ان جرف لنا انتفاضا بسبب  
الوجوب وهو العقد ولكن اختلافنا في التاكيد والظاهر يصحح التاكيد وفي مسئلة  
الميراث اختلافنا في وجود السبب وهو الزوجة مع انتفاقيها في الدين عند الموت  
فلا يصحح الظاهر حجة فان قيل يشكل عند المسئلة ذكر ما محمد رحمه الله في الاصل اذا مات  
ورثك ابنك فقال احداهما مات ابني مسلما وقد كنت مسلما حال حيوته وقال الاخر  
صدقت وانا ايضا اسلمت حال حيوته وكذب الابن المنفوع على اسلامه فالقول



قول المتفق على اسلامه ولم يحل الحال حكما على اسلامه فيما مضى مع قيام السبب في الحال  
وهو البتة قلنا ما ذكرنا من الطريق انما يصار اليه اذا اختلفنا في الماضي في ثبوت  
ما هو ثابت في الحال ما اذا اختلفنا في الماضي على خلاف ما هو ثابت في الحال غير انما  
في مقداره فلا يصار الى حكمه في الحال ان كان السبب قائما لا يرى ان في مسئلة الطاهر  
اذا اختلفنا على الانقطاع في بعض مدة الاجارة بان قال المستأجر كان الاما مستقطعا  
وقال الاجار انقطع شهر فانقول المستأجر مع يمينه مستقطعا كان او جاره بان في الحال لا يخطا  
اختلفنا في جواب مقدم وانقطاع مقدم وذلك غير ثابت في الحال في مسئلة الابواب  
الكتا حاصل الاختلاف واقع في مقدم مدة الاسلام لان نفس الاسلام او الثابت في الحال  
نفس الاسلام لا اسلام مقدم هذا هو المأخوذ في المسئلة وذكر الامام الترمذي في مسئلة وهو  
ايضا يشبه على الاصل وهو ان الاستحقاق لا يثبت بالطاهر فقال لو ادعت المرأة  
انه اباها في المرض يصار هو فارة به وقالت الورثة في العمة فانقول قول المرأة لانها  
انكرت المانع وهو الطلاق في العدة يعني الاصل عدم المانع انتهى وفيه ما لم نعلم ان قول  
فان قيل في كل هذا قول مع قيام السبب في الحال وهو البتة بحسب ظاهر اذ يجوز ان  
يقال السبب هنا هو البتة مع الاتفاق في الدين عند الموت كما في الزوجية لا البتة فقط  
**قوله** وهذا يعني حكمه في الحال ظاهر بغيره في قوله وفيه نظر لان ذلك لم يحل استحقاقا كبيرا  
بالحال بل بان الاصل في الحوادث الاضافية الى اقرب الاوقات **قوله** والفتية البار في  
بعبارة اجمع الى الظاهر لان الحال كما لا يخفى **قوله** كان في الاقرار الثاني كذا بشره عا **قوله** واما  
في المسئلة المتقدمة فلم يكن كذا بشره عا في قوله سلمتها من القاضي اذ لا مشاققة بين تسلمها  
منه وكونها لمن اقره فانهم قال المهر اذ اقسم الميراث **قوله** فيه مناسج **قوله** ولم يقل الشهيد  
لا تعلمه وادنا غيره **قوله** او غيره كما يعلم من الوقاية وشبهه **قوله** هل في هذه كنفيل  
**قوله** وفي الدرر بالنفس **قوله** وان كان الاصل في هذا الكنفيل لا اتفاق لكون الاقرار محتملا  
**قوله** قال في النهاية قال الامام الترمذي لو قال المودع هو ابن الميت ولم يرد عليه  
فالقاضي يثنى في ذلك زمانا على حسب ما يرى وذكر كبره جاره ان في كل موضع ذكره  
القاضي يكون ذلك من مضمون القاضي وقدر الظاهر في مدة التلوم بالحوادث ان لم يظهر  
لورثته آخر ارجع الحال ياخذ كنفيل لان حال ان يظهر وادنا آخر قيل هذا قولنا

وعندنا في حنفية وجوه لا يأخذ وقيل ياخذ عند الكل لان الثابت بالاقراء دون الثابت  
بالبيعة انتهى **قوله** وجيب بانه اذا اقر به **قوله** انما الجواب في مسئلة الابواب والفتية ثم  
الكتا لا يكون بالدين الصحيح **قوله** وعورض بان القاضي **قوله** ويمكن توجيهه نقضا  
كما لا يخفى **قوله** وجيب بان التلوم ليس هو المودع **قوله** لا يرى ان المودع موجود  
وان قال الشهيد لا تعلم له وادنا آخر **قوله** المهر والظاهر عدم الجواب في المستقبل بصرف  
الحادثة معلومة له **قوله** قال في الكافي في لذي اليد ومحموده باعتبار اشتباه الاخرية  
وقد زال انتهى يعني ان الظاهر ذلك وانت خبير بانه منهم من ذلك امكان منع قولها  
الجاخذ خائن **قوله** المهر والنزع ابلغ فيه **قوله** في النقول كذا في موارج الدرر والفتية  
الظاهر ان يقال ان في الخط كما بدل عليه ثور الكافي **قوله** او نزع منه ملكه **قوله** ان كان  
عدلا **قوله** فاذا ترك في يده كان مضمونا عليه **قوله** يعني بخبره السابق وفيه نكت فانه قد  
مع لانه الذي هو الخيانة بقضاء القاضي كاصح به انما يقين ان لا يقين **قوله** ومعنا  
اخذ الكنفيل **قوله** الا ولي طلب الكنفيل **قوله** والقاضي يطالب به **قوله** فيه شارة الى ان  
النهاية من قوله والآخر الحاضر يطالبه بالكنفيل ليس كما ينبغي لعدم مطابقة المشرع  
**قوله** فان قيل يجب ان القاضي لم ينصب له **قوله** ويمكن ان يجاب بان الحاضر ليس  
مخصص عن الغائب باستيفاء ملكه فليس المطالبة بالكنفيل **قوله** وهو مشرووع في  
المضمومة **قوله** انما في انقطع المضمومة المتقدمة ثم اقول فيه كذا لانه ان اركبها فم لا ترى الى  
ضمان الدرك وان اراد جوبيا فسلم ولا يفيد الا ان يحض كنفيل بشئ من التلوم ثم ان  
انه ليس من المضمومة متقدمة الا ان يقال ان نفع ذلك بقضاء القاضي فليتأمل **قوله** اذا اقام  
الحاضر البيعة على ان قيل بانه عدل **قوله** التفصيل في باب الشراة في القتل **قوله** وجوابه  
السائل **قوله** اعترفت بورود السؤال على كلام المهر النجا الى جواب آخر وانت تعلم ان  
كونه ناشئا عن غيره فيجوز التوكيل من الغير ولم يوجد فليتأمل في الحال انما يتابع مقام الميت  
لان الاستيفاء ليس له بخلاف الثبات فليتأمل **قوله** يعني لو ادعى احد على احد الورثة **قوله**  
**قوله** فيه انه يجب ان يكون المراد دعوى العين فان الدين ثبت على الورثة الحاضر  
وغيره وان لم يكن في يد الحاضر شي على ما صرحوا ويمكن ان يجاب بان المراد يكون خصما  
في جميع الدين في وجه الاستحقاق عليه وينتصر القضاء بالاستحقاق عليه على يده فتأمل

محموده



**قال المصنف** من قال مالي في المسكين صدقة فهو على ما فيه الزكوة **قوله** وفي رواية مسلم في  
 في فصل القضاء بالمواريث نظروا لعل ذكر ما باعتبار الفرق بينهما وبين الوصية التي هي  
 اخذت الميراث **قوله** وهذا استحسان ان ايجاب العبد معتبر **قوله** ليس معناه ان ايجاب  
 العبد معتبر من كل الوجوه بايجاب استتاد الالم يجب له الصدقة بكل حال وهو ظاهر  
**قوله** وايجاب التسريح في المال **قوله** اذا اخرج عن ملكه المال كقوله تعالى فخذ من اموالهم صدقة  
 قوله فخذ ايجاب العبد **قوله** اذا اضافه الى ايجاب الى لفظ المال **قوله** وفيه نظر لان التسريح  
 لا يكون ايجاب العبد معتبرا بايجاب التسريح **قوله** ثم فان ايجاب استتاد الصدقة في جبر  
 ان ملكه يكون لا اعتبار ايجاب العبد به كانه ايجاب الاستحسان على ما مر اننا لا يرى انه  
 لو قال كل مال ملكه ما يصدق به فهو صدقة ينصرف الى مال الزكوة والماله في اليد  
 كما مر في النهاية مع انه ليس من استتاد ايجاب على هذا الوجه فليست **قوله** انه ثبت  
 ضمننا **قوله** اي في ضمن امر الحاضر بالتصرف **قوله** والكلام في الوكالة ثبتت فقد **قوله**  
**قوله** ثبتت حال **قوله** المصنف يشترط احد شرطيهما وهو العدد والعدالة **قوله** اشارة  
 الى ان العدالة لا يشترط في العدد وان قوله عدل صفة رجل قال في التلويح وهو الاصح  
**قوله** كعبارة المرسل للحاجة **قوله** فكما لا يشترط العدالة في المرسل لا يشترط في الرسول  
 ايضا **قوله** اذ بالابتناء **قوله** **قوله** لكون عبارة المرسل للحاجة لا الارساة  
**قوله** والثالثة العبد الجاني اذا اخرج المولى اثنان او واحد عدل **قوله** **قوله** اثنان اي  
 قنوبيان وقوله او واحد عدل اي قنوبى **قوله** اذا اخرج اثنان او عدل **قوله**  
 وفي كشف البزدوى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم امرؤ اوسع مناهة فوعا  
 كما سمعها ثم اذا مال من لم يسمعها وفي حديث آخر لا يفتي الشاهد الغائب انتهى  
 والاولى الاستدلال بقوله عليه السلام بلغوا عنه ولو آتية فليتام **قوله** وشمس الامة المشرقة  
 جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فالله **قوله** لعدم اشتراط العدالة في الرسول  
**فصل** **قوله** ما لم يكن الشهادة بخبرك **قوله** اولها وان كان خبرك **قوله** لان قوله بغير  
 الغلط **قوله** لعل المراد بالغلط ما يعم الكذب **قوله** وفيه نفي ان لا يفتي كتابه ايضا **قوله** يعني  
 مطلقا **قوله** ومن يمكن من الانشاء عما خبر به **قوله** **قوله** فيه ركالة **قوله** او يكذب في حقيقته  
**قوله** ظاهره لا يعامل الاصال الاول **قوله** لانه ثبت فله **قوله** فيه بحث حيث غير

ترتيب المصنف فلم يظهر كون قوله لا يثبت لا تعليل لا شيء **قال المصنف** لا يبين على القاضى  
**قوله** قاله الكافي لانه لو لم يبين لصار خصما وقضاه الخصم لا ينفذ انتهى وقدر ان  
 يقال انما لو اوجبنا البين والضمان عليه في مواضع البين والضمان لا تمنع لنا سرعت  
 الوصول في القضاء فيستعمل امور الناس **قال المصنف** لو زعم المصنف **قوله** وقال  
 سمس الامة المشرقة اذ زعم المصنف ان القاضى فعلى ذلك بعد القول كان القول قول المولى  
 لان هذا الفعل حادث فيضات الى اقرب او فاته ومن ادعى ما يوجب سابقا لا يصدق  
 الا بجهة لان الاصل انه متى وقعت المنازعة في الاستناد يحكم بحكم الحال كما اذا اختلفنا في  
 جريان ما الطاعون وهو لو فعل في هذه الحالة يجب عليه الضمان فلا يصدق في الاستناد  
 في حالة متنازعة الا بجهة بخلاف المسئلة الاولى لانه ثبت الاستناد بتصادقهما ووجه  
 هو الاول لما ذكرنا وهو اختيارنا في الامام على البزدوى والصدور الشهيد رحمهما الله  
 اذا قال العبد لغيره بعد العتق قطع يدك وانا عبد وقال المولى من قطعها وانت  
 كان القول قول العبد وكذا القول المولى لعبد قد اعتقه اخذت منك على كل من فسخ  
 وراهم وانت فسخا للمعتق اخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا الوكيل  
 بالبيع اذا قال بعيت وسلمت قبل الغزل وقال الموكل بعد الغزل كان القول قول الوكيل  
 ان كان البيع مستمرا وان كان قائما فالقول قول الموكل لانه اخبره حال ملكه لا نشأ  
 فيه خبر مدعيه وكذا في مسئلة الغل لا يصدق في الغل القائمة لانه اقرب الى اخذها بالمشأ  
 يدعى عليه التملك كذا في شرح الزيلعي والنهاية ومعراج الدراية والعبارة للزيلعي وقال  
 الزيلعي وورد في النهاية على المسائل المتقدمة ما اذا اعترف المولى اتمته ثم قال لها فطعت بك  
 وانت امتي فطاعت هي فطعتها وانا حرة كان القول قولها وكذا في كل شيء اخذته منها  
 عند بل شيفه وبنى لمصر رحمهما الله مع انه منكر للضمان باستناده الفعل الى حاله متنازعة  
 له فاجاب بالفرق بينهما من حيث ان المولى اقرب اخذها ما لا يتم ادعى التملك لنفسه فيصدق  
 في اقراره ولا يصدق في دعواه التملك له وكذا القول رجل اكلت طعاما منك باذنك  
 فانك لا اذن يعرض المولى هذا الفرق ليس بخلاف امر اعلم انتهى لعدم جوازه في صورة  
 النزاع في اخذ غل العبد وقطع يد الالة كما لا يخفى **قوله** كما استناد من عهدته الجنون **قوله**  
 في التسبب للحاقه لا يخفى **قوله** في هذه الصورة **قوله** في الاطلاق **قوله** ما مل **قوله** لان قوله



على نفسه بسبب الضمان حجة قطعية وقضاء القاضي حجة ظاهرا والظاهر لا يعارض الظاهر  
**أقول** ان قراره ليس ظاهرا كما مر في اول كتابنا المحرر والادان براد بالقطعية كونه اقوى من  
 قضاء القاضي ولكن يؤدى الى تعقيب الحق **أقول** هذا جواب عن التعقيب بتغيير اليقين  
 والادان ان يجاب كافي الزامية بمعنى قوله لا اخذ والقاطع اسند الفعل في حالة منافية  
 للضمان فان حالة القضاء لا ينافي الضمان في حق غير القاضي لانه من فاصب بعصب  
 مال غيره والقاضي في منصب القضاء قائم واخذه بامر القاضي لم يثبت لعدم الحجج اذ  
 الكلام فيه وكذا حال التطلع فليست **كتاب** الشهادات **أقول** اذا القاضي قضى  
 محتاج الى شهادة الشهود **أقول** لا يقال فيلزم ان يقدم على ادب القاضي لان المقاصد يعلم  
 على الوسائل مع ان المحتاج هو القاضي فيلزم تحققة ادلا واليه يشير عبارة الشارح  
**قوله** ومن محاسن الشهادة بالحق **أقول** اي ومن معارف حسنة وتؤدي قوله فلا بد من  
 حسنة والا فكون الحسن عبارة عن نفس كونه ماحورا به مذهب الاشعرى ولا يرضيه  
 الحنفية **قوله** فلا بد من حسنة **أقول** ذكر فيه الشهادة باعتبار انها ماحورا بها **قوله** بعضه الشيء  
**أقول** اي بثبوته **قوله** انما يستفاد من المشاهدة **أقول** بالاستقناع الكبير **قوله** وفي اصلها  
 اهل الثقة عبارة عن اخبار صادق **أقول** والاطلاق الشهادة على الزور مجاز من قبل  
 السمع على سبيل الحو والاطلاق البين على النورس وقد مر في الايمان **قوله** والاخبار كالجسرس  
 بشهادتها **أقول** ويشتمل سائر الاخبار الصادقة **قوله** وسبب تحللها **أقول** تحلل الشهادة التي هي  
 الاخبار مبني على الكلام النفس او الشهادة تطلق على ما يتجمل بالاشراك التعلق **قوله** معانية  
 ما يتجمل بالاشراك **أقول** اي لا ثباته **قوله** وسبب ادائها **أقول** الظاهر ان المراد بسبب وجوب ادائها  
**قوله** اذا لم يعلم كونه شاهدا **أقول** والحال انه لو لم يشهد بيمينه في المدعى **قوله** والقدرة  
 على التمييز بين المدعى عليه **أقول** يعني التمييز بالبصر **قال** المراد الشهادة فرض يلزم الشهود ولا  
 كتمانها اذا طالعهم المدعى **أقول** الظاهر ان الواو ليست في محلها كمال الاتصال بين الجنتين  
 فان الثانية تأكيد لا ولي الا اذا حصل قوله اذا طالعهم قيد الثانية فقط فليست **قوله**  
 واستدل بقوله تعالى لا يأتى بالشهادة اذا ما دعوا الى يقيموا الشهادة او يفتخروا **أقول**  
 الاستدلال بالاية الكريمة على المطلوب موقوف على ان يكون المراد اذا ما دعوا اليهم  
 الشهادة فلا وجه لقوله او يفتخروا في هذا المقام بل الوجه ان يقال لا يفتخروا بالانهم قبل

التجمل ليسوا بشهود ولا ضرورة تدعو اليه ان كتاب المجاز **قوله** وهو اشهد باعتبار  
 ما يؤول اليه **أقول** اي على الاحتمال الثاني **قوله** بدل على التمسك كتمانها على وجه المبالغة **أقول**  
 حيث أكد النبي بنا كيد بعد تأكيد وهو قوله ومن يكتمها فانه اثم قلبه الا يرى الى نسبة  
 الاثم الى الكاتم ثم الى قلبه الذي هو اسرته اعضائه اذا اسند ضد جميع الجسد **قوله**  
 والنهي عن احد النقيضين **أقول** وانصر منه ان يقال النبي عن احد النقيضين يستلزم  
 اشتغاله من غير ما يجيب النقيض **أقول** لو كان الكتمان ثابتا **أقول** وفي مواقع الدرر اية  
 النبي عن الشيء يكون امره بصدقه اذا كان له ضد مقصود بامر آخر وهذا كذلك لانه  
 الا اذا انصرف من محموله وما اقيموا الشهادة **قوله** وما لم يكف لا يثبت **أقول** اي لا يلزم  
 بثبوته فيجوز ارتفاع النقيضين **قوله** وليس بالصحيح من المذهب **أقول** بل هو الصحيح من  
 المذهب على ما اوضحه في التوضيح وغيره قال الشيخ الامام سراج الدين الحنفي في شرح  
 الحق اما النبي عن الشيء فامر بصدقه اذا كان له ضد واحد بانفاقم كالتسليم عن الكفر  
 او بالبيان وان كان له ضد اذ فيه الخلاف انتهى **قوله** على ان طلبه شرط وهو غير  
 السبب **أقول** ذلك ان تغلق اطلاق الشرط على السبب مجازا **قوله** لان معنى كلامه وانما  
 يشترط وجود سبب الاداء وهو طلب المدعى فالطلب سبب وجوده شرط فلا يخالف  
**قوله** او لغيره كذا فان سببية الشيء لا يمكن الا بعد وجود الشيء الاول فالوجود  
 في جملة السبب ولهذا لم يعد العلاء وجودات العلل فلا فرق فانهم **قوله** قلت نعم  
 لانه خطاب وضع بدل على سببية غيره **أقول** الاول مسلم وليس الثاني كذلك فيا ترى  
 التوضيح في تعريف الحكم للخطاب نوعان اما تكليف وهو المنع على بافعال المكلفين بالان  
 او التحجير واما وضعي وهو الخطاب بان هذا سبب ذلك وشرط ذلك كالدلو كسبب  
 الصلوة والصنوء شرط لها **قوله** ورد بان الاعتبار لعدم اللفظ **أقول** العموم محمول  
 ان يكون الامر بغيره يعني شهدا الدلون **قوله** وقبل ان الخبر الاول وفي ما عدا **أقول** اذا  
 كان واردا في ما عدا ذلك ولم يثبت زناه بالشهادة فلا يصح قوله الذي شهد عند قضاء  
**قوله** وفيه نظر لان شهرة ما عدا يستلزم شهرة الخبر الواحد فيها بالسر **أقول** الظاهر ان  
 يقال يستلزم شهرة الخبر الواحد فيها بالسر **قوله** والكتمان انما يحرم لحوق فوات  
 حتى يحتاج **أقول** التخصيص ضمني فان في عنق الامة واطلاق المراد بكم السر والكتمان

منه



وليس غفوت فوات في المحتاج ومحصل الجواب ان التخصيص اضافي بالاضافة الى الحق  
المرتب التي يستوفى لا يفتقر او نقول المراد المستند والكتان في الحقوق التي يستوفى انما يكون  
قال المص لا انه يجب ان يشهد بالمال في السرقة او استدرار من قوله بخبر في الحد وانه  
قد يتوهم منه انه لا يشهد في السرقة مطلقا لا استدرار الحد وقال يجب لدفعه قوله ونظما  
نصر في العدد والذكورة او فيه بكت الا ان يراد النص المصطلح او يكون الكلام على التخييل  
قوله فانظروا منه ان المراد يجب السرقة على عباده او اذ وفوت الاربع على هذه الفاشية  
قلما يتحقق قوله وانما قال شبهة البدلية لان حقيقة ان يكون فيما امتنع العمل بالبدلية  
امكان الاصل او فيه ان ذلك في الحقيقة لا في العمل فان المسجع على الخلف بدل عن غير  
الرجل مع انه يصار اليه مع امكان المبدل منه فليست له دلالة على عموم اللفظ او فكت  
قوله والذكورة والبلوغ او في قاموس اللغة الرجل بعظم الجسيم وسكونه وانما هو اذا  
اشتمل ونسب او هو رجل ساعته يولد انثى في قوله والبلوغ تام فالمراد المص واما ان  
الاصل فيها القبول لوجود ما يثبت عليه اهلية الشهادة او يقع اهلية قبولها فالنقصان  
متدرج والمشايدة والضيقة والاداء ليست بعللة لذلك الا في احوال العبد  
والعبي العاقل والكاثر اولا للشهادة في عدم توفيقها عليها او لتقدم اهلية الشهادة  
على الاداء او كذلك او لا جمعا ولا فرادى في لا يلزم من وجوده وجود الشرط وطاعة  
يعني اهلية الشهادة في فانما لو فرضنا وجود اهلية الشهادة في الاول من هذا  
التعبد التوقف لا العلية الا ان يرتكب التاويل في كلامه بان يراد بالعلية المدخلية  
فيها قوله وهو القبول او اي اهلية القبول في ولم يذكر الجواب عن قوله نقصان  
العقل او فيه بكت والجواب عن الاول انه لا نقصان في عقله اول في  
كتاب البيان من المعاصي عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله  
عليه وسلم في احدى المصايف فمر به النساء فقال يا معشر النساء تعصن قن فاني ارايكن اكثر  
اهل النار فقلن وبيم يا رسول الله فقال كنن اللعن وكنن العشي ما رأيت من  
ناقصات عقول دين اذ ثبتت لفت الرجل المحارم من احد بكت فكن وما نقصان عقلا  
يا رسول الله قال ليس شهادة المرأة تنصف الرجل فكن بل قال فذلك من نقصان  
عقلها قال ليس اذا حاضت لم تصل ولم تعمر فكن بل قال فذلك من نقصان دينها

المحدث الشريف وانت خبر بان ما ذكره الشارح مخالف لما في الحديث قوله في تحصيل  
البدلية انما هو فيه ان لا يكون له جوب اجتهاد من دستة من اكثر البدييات مجوزة عنهن  
كما لا يخفى قوله لكان تكليف دون تكليف الرجال في الاداء كان وليس كذلك او فيه ان تكليفهن  
دون تكليف الرجال لا يبري انه لا يفرق بين الصلوة ايام جنتهن فتأمل في جوابه قوله  
ولذلك لم يصحح للولادة والحلافة والامارة او ولا يخفى عليك ان الشهادة ايضا ضرب  
من الولايه قوله والعيوب بالنسبة في موضع لا يطعن عليه الرجال او قوله في موضع فيه  
التعيب لا حراز عن مثل الابعاد قوله فهو قصر افراد قصر للموصوف على الصفة او  
فيه شيء فان ما ذكره هو قصر الصفة على الموصوف ثم لا يخفى انه ليس في عبارة الكتاب  
ما يفيد القصر صلا بل مراد صاحب النهاية التخصيص الذي هو فانه يفيد في الحكم عما عداه  
في الروايات فلا صوب ان يقال سكوتهم عن قبول شهادة الرجل الواحد بناء على انه  
ما ذكر بطريق الدلالة فليست له دلالة على كمالهم صاحب النهاية او عبارة النهاية لم يعلم  
انه ذكر ههنا كقوله شيا ثم خص شهادة امرأة واحدة وهذا التخصيص صحيح في كل مكان  
لان معنى الولادة والعيوب فان شهادة رجل واحد يقبل ايضا فيها لانه ذكر في الاستدلال  
بقوله ويقبل شهادة رجل واحد على الولادة لانه اذا جاز شهادة امرأة واحدة فقبول  
شهادة رجل واحد او في وكذا ذكر في باب شهادة البنت من المبسوط قال ولم يذكر في  
الكتاب انه لو شهد بذلك اي بالولادة والعيوب في موضع لا يطعن عليه الرجال رجل واحد بان  
قال فاجابها فانظر نظري اليها والجواب انه لا يمنع قبول شهادة اذا كان عدل في مثل هذا  
الموضع ثم الصحيح انه لا يشترط العدد لان شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأة فلما ثبت  
المستودع ههنا بشهادة امرأة واحدة فبشهادة رجل واحد او في وقد قال بعضهم من شيا  
انه وان قال قدمت النظر لقبول شهادة في ذلك كافة انما انهم يعارضون القياس على ما مر  
يعتقني ما ذكره في النهاية في قوله على كلام شهادة النساء او في قوله لا يصلح الدعوى  
قوله ينصرف الى الجنس او ان الكل ليس به اذ قطعنا به او فيه بكت اوله ثبت  
بما ذكره في طية العدد قوله وان قلنا انها غيب او وفيه بكت يعلم دفعه من قوله يعني  
في حق سماع الدعوى والتخليف قوله فاذا قلنا انها غيب ثبت التعيب او فيه انه في  
لا يستقيم قوله وشهادة من جهة صفة بل فان الحكم في شهادة الرجال بالعيوب كالأبواب

يخفى



اذا كانت الشبهة دائمة فيها ليس لانها محتملة للاستطاعت فان خرج هذا التعديل في  
 التعديل الاول فاجب عنه تعليلا مستقلا فلو اسقط الولوع من الدين وجعل هذا الكلام  
 من تنقذ التعديل الاول كان لولي قال المصنف ان يسأل عنهم في السر والعلانية او  
 لعل الولوع بمنع اول منع الخلوحة او منع الخفاضة التي تضمنها الكلام قال المصنف ثم التنكية  
 في السر ان يبعث المستوفد الى المعدل او فيه سماع لانه يستزكينة بل التنكية فعل المذكر  
 لكن المراد معلوم او كيدنا يظهر فيجوز او بالرسوة او بعقد الخراج او الصواب  
 او يقصد الاذي على تقدير الجرح قال المصنف وهذا الصريح او الاظهر ان يعين تعديل الاول  
 في ديارنا او على قول من يقول بالسؤال اذا سأل او على قولنا ان السائل للقاضي قال المصنف  
 ووجه الظاهر ان في زعم المدعي وهو انه الخصم كاذب في التكاليف مطلقا اصرار  
 او قال العلامة على الدين الاسود في شرح الجامع الصغير وهذا كله اذا جهل الخصم فاما  
 اذا كان ساكنا وهو من يجوز ان يرجع اليه في تعديل الشهود فتعديله صحيح وكانت  
 كافيها عند النبي يوسف وعند محمد بن يعقوب في ذلك آخره في يتم التعديل انتهى وبه في ذلك من  
 اشارة المحمدي ايضا قال المصنف موضوع المسئلة اذا قال بهم عدول في الاول  
 والمقصود من التعديل هو حصول العلم للقاضي بعدالة الشاهد فاذا كان المدعي عدلا  
 يعرفه القاضي بالعدالة ينبغي ان يقبل تعديله الا ان يقال شهادة الشهود ينبغي جرح  
 قال المصنف وكذا العدد بالاجماع او اذا كان المستند هو الاجماع لا بد من حاجته  
 بالاوامام **فصل** ما يتحمل الشاهد قوله في بيان انواع ما يتحمل الشاهد او  
 اراد بالجميع معنى الشئ كما لا يخفى قال المصنف ما يثبت بنفسه او اى يثبت حكمه كانه  
 القسم المتقابل ولعل المراد بالحكم هو جواز الشهادة على ما بينهم من توريه الكلام قال  
 صاحب النهاية في شرح قوله ما يثبت بنفسه اى لا يحتاج الى الاشارة بل يجوز ان لا  
 ان يشهد بلا اشارة بخلاف الشهادة على الشهادة انتهى قال الفاضل المحقق الشهير  
 بحكمه شاه كذا في النهاية وليس كما ينبغي بل معنى اثبات الحكم بنفسه انه يثبت ما هو  
 الشاهد له وحكم بترتبه عليه من غير ان يحتاج الى غيره من قضاء قاض كالبيع فانه يثبت  
 حكمه على الملك بنفسه وكذا انوار فيقيد ظهور المقر به بنفسه وكذا الغصب يثبت  
 وجوب رد العين او القيمة بنفسه وعلى هذا اختلاف الشهادة اذا احتلها الشاهد



فانما لا يثبت الحكم بنفسها بل انقلبه مجلس القضاء وحكم القاضي بها ويعرى ان هذا  
من الظهور بحيث لا ينبغي ان يخفى على من له ادنى مسكة فضاء من قول الامام اننى قد  
معناه ان الحكم ليس بثبوت الملك المسترى في البيع وفي الثمن للبايع يثبت بنفس العقد  
وكذا ان نظاره اما الشهادة فلا يثبت حكمه بنفسه بل بنقض القاضي هذا والظاهر ما في  
النهاية لما ان الذي يتحكم في الشهادة هو الشهادة بناء على الكلام النفس لا المستودع وان كان  
الكلام يشهد كما لا يخفى **قوله** مثل البيع **قوله** الظاهر ان المضاف محذوف اي مثل شهادة البيع  
على ما هو المناسب لقوله مثل الشهادة على الشهادة او ذلك ما قول اي مثل يتحكم فيها **قوله**  
**قوله** كالباع **قوله** اذا كان بالعقد **قوله** كالتعقيب **قوله** وكما لا ينبغي ان يتعاطى **قوله** بما يوجب **قوله**  
متعلق بعلم **قوله** المرفوع قال الله تعالى ان من شهد بالحق وهم يعلمون **قوله** انت خير بان العلم  
اشارة الى الحديث غير متعبد بالتعلق بما يوجب بنفسه فلا بد لتعقيد من دليل **قوله** قبل جعل  
العلم بالوجوب وكذا في الاداء **قوله** بل هو كمن في اطلاق الاداء اي في تجزئ الاداء **قوله** واذا  
موضوعه لشرط **قوله** ان اراد ان موضوعه لشرط المصطلح في عرف الفقهاء في العلم والشهادة  
ظاهر وان اراد ان موضوعه لشرط النفي فليس له لا يفيد تأييد لا بد من العلم بالشرط  
فمن قوله اذا اقمتم له الصلوة فان القيام اليها سبب للطهارة لشرط كما صرح به في الامور  
**قوله** ولا يراه وشهد عنه **قوله** ان كان الظاهر او شهد فان في الصورة الاولى لا يمس الخاتمة  
في الشهادة كذا علم ان الكائن في داخل البيت من هو **قوله** المرفوع اي سمع شاهد يشهد  
لم يجر ان يشهد على شهادته الا ان يشهد **قوله** حمله العلامة النسخ في الكافي بقوله لا يقرن  
على الاصل من حيث ذوالالابنة في تنفيذ قوله على المستودع عليه وازالة الولاية الشارعية  
لغير ضرر عليه فلا بد من الولاية والتجيز منه انتفى ولا جازم ترك وليس صاحب المهادنة الى هذا  
فليتأمل في انه هل يمكن ارجاع ما في المهادنة الى ما ذكره صاحب الكافي بان يجعل دليل على صحة  
تزييع قوله فله من الولاية والتجيز ما في علمه كالبعض من الشروح **قوله** المرفوع انما يصير شريطة  
بالنقل الى مجلس القاضي **قوله** قال الزبلي وصاحب النهاية ايضا لهذا التفسير عدل الامور  
اننى وقال ابن الصام وهذا الاطلاق يقتضي انه لو سمع يشهد في مجلس القاضي حمله  
ان يشهد على شهادته لانها في طهره انتفى وفيه تأمل سيجي في العناية في باب الشهادة على  
الشهادة تفرد عن الفوائد الظاهرة وقد قصد ترتيب هذا الدليل في الفرع لايستشهد

أدلة

على الشهادة وان كان الاصل شهد بالحق عند القاضي في مجلس انتهى وفي لفظ الامام ان  
ولا يشهد على شهادة غيره بلا شهادة له فلهذا لا بد من التجيز عند من ولو سمع يشهد بمجلس  
الحكم **قوله** لم يجعله بطريق التوكيد بل بطريق التجيز **قوله** ولهذا لا يثبت عن الشهادة بعد اشهاد  
لا يصح فيه ويجوز ان يشهد **قوله** لكن تكلمنا بما يصح بعبارة ما هو وجه **قوله** اذا فائدة  
في تجزئ الولاية بغير حجة ثم المرد من قوله ما هو وجه كونه حجة في المال **قوله** والشهادة في غير مجلس  
القضاء ليس بحجة الى قوله فبيان ان التجزئ حصل ما هو وجه **قوله** اذا علم حكمه قبل التعلل كونه  
حجة فلعن القاضي لا يقبلها الا ان يحيط به علم الشاهد **قوله** لكن توقف على التجزئ يحتاج الى بيان  
**قوله** ويمكن ان يبين بان ان الميراث من نفي شهادة الاصول ظاهر ان نقلها تصرف  
على الاصل من حيث ذوالالابنة في تنفيذ قوله على المستودع عليه وازالة الولاية ضرورية  
ولا ضرر في الاستدلال فلا بد من التجيز كما في سائر الولايات **قوله** فلو سلمنا فيه ان نقول  
الشهادة على الشهادة تجزئ **قوله** كيف يتحدان والشهادة صفة بخط الفرع والتجيز  
ان اصل الاركان يقال انها كالعلم والتعليم والايجاب والوجوب وفيه نظر نعم لا يشهد  
على الشهادة تجزئ كسائر الاشهاد **قوله** لكن الكلام في احتياج الشهادة الى الاشهاد **قوله**  
انما لا ينبغي ان يأتى ذلك **قوله** يعني على من شهدا ثم نقول فيه كذا فان احتياج الشهادة على  
الشهادة الى التجزئ يحتاج الى البيان بل يجوز ان يقال هو اول السلسلة **قوله** المرفوع وانما  
الخلاف فيما اذا وجد القاضي شهادة في ديوانه او قضيته لان ما يكون في قطعه فهو  
كذلك ختمه بومن عليه **قوله** او قوله او قضيته اي حكمه يعني بما جوزه لان ما يكون له ودليل  
اي ختمه لعدم التجزئ قد مر انما هو مشابهة للخط للخط فذلك لم يتغير من لسانها  
المرفوع لا يجوز للشاهد ان يشهد بشئ لم يعبأ به الا النسب والموت والكنى والادب  
وولاية القاضي او سيجي في اخر هذه العجينة جواز الشهادة في الاموال والنسب  
**قوله** وقد تقدم ان العلم بشرط او الشهادة **قوله** في الدرر السليمان **قوله** حشنة من  
الشهادة بالاستشفاق الكبير وقد تقدم معناه **قوله** حيث تكلم في او كتاب الطهارة  
على استشفاء الوجوه الواجبة وقال هناك الاستشفاء الكبير هو ان يكون بين كل بيت  
تناسب في اللفظ والمعنى ويجوز ان يكون الثلاثي حشنة من المشقة بهذا الاستشفاء  
**قوله** وكان من باب القلب **قوله** يجوز ان يكون الباء الملازمة فلا قلب **قوله** ويجوز

معجم



ان يكون معناه المشاهدة يكون بسبب من اسباب تعلم يحصل **او** السماع من سماع  
 العلم وقد فصل الى ان يقال لا انف والام عوض عن المضاف اليه اي من اسباب علم  
 المشاهدة فليتنا **قال** المعروف ان هذه امور تختص بمعاينة اسباب  
 خواص من الناس **او** الظاهر ان اعتبار اسباب لا يستقيم في غير النسب والنسب  
 الا ان يحل في الغلب وفيه شيء **قال** المعروف يتعلق بها الحكم بتوقيف القضاء والقوت  
**او** على معنى بعد كما ينهم من نثر النهاية الا انه لم يثبت ولعل ما ذكره صاحب النهاية  
 بيان حاصل الحق **او** باخبار من يثق به **او** على عطف على قول بالمشاهدة  
 ثبوت الشهادة باخبار عدلين لا يخلو عن بعد ثم يثبت لان اخبار من يثق به  
 العلم والواقع الشهادة بذلك في البيع وامثاله واشترط التواتر بهم من الاستحسان  
 ويمكن ان يقال المراد بعلم هو العلم اليقيني في الشهادة وفي حق هذه الاشياء القدر  
 اليقيني هذه المرتبة وفيما فوقها خرج بخلاف البيع وامثاله **او** بشرط ان يكون انصافا  
**او** اي اخبار عدلين **قال** المعروف اذا فسر القاضي انه يشهد بالتسامع لم يقبل شهادته  
**او** لان استناده وبطلان ضعف برهانه فيجعل العدة على غيره **او** فعل الرواية **او**  
 فيجعل شهادته على احد **او** لانه لما قال لم يغير العقد بين القاضي انه يشهد بالتسامع  
**او** فيه انه يجوز ان يشهد بالرواية **او** ولو قال لا تشهدان فلان ما مات **او** المستوفى في النهاية  
 نقلا عن صاحب العدة **او** ان الاول لا يثبت على اذلة ملك البين **او** وهو الاقناع **او**  
 مقام البينة **او** الظاهر ان يقال مقام المعاينة **او** ويدل عليه عبارة الكتاب **او** يعني  
 قصر الاستئذان **او** وقال بعضهم يقبل في اصل **او** في شرح الوقاية لعدة شريفة والمراد  
 باصل الوقت ان هذه العدة وقت على كذا وبيان للمصنف داخل في اصل الوقت  
**قال** المعروف من كان في يده شيء سوى العبد والامة **او** على انما لم يقبل من عاين في  
 في يد رجل شيئا وسعه ان يشهد بالبشر في الصورة الثانية اذ لم يعاينه فيها **او** المعروف ان  
 اليد اقصى ما يستدل به على الملك اذ هي مرجع الدلالة في الاسباب كلها **او** قال في الكافي  
 لان اقصى ما في الكتاب انه يعاين اسباب الملك من البيع والهبة وكذا ما كان البيع  
 انما يقيد الملك اذ كان البيع ملكا للبايع وكذا الهبة وانما يعرف كون البيع ملكا  
 للبايع والموهوب ملكا للواهب بيده بلا منازعة انتهى فان قيل يترتب

الباب

كونها ملكا بمصرف ذي اليد بيعا وهبة لا يجوز البيع قلنا انصرف في صورة الاثر  
 وهو بيعنا في حق قول الشافعي **قال** المعروف في كذا **او** قال العلامة في النسخ في الكافي  
 وينبغي ان لا يقيد الشهادة باستيفاد العلم من معاينة اليد حتى لو بين ذلك يرد  
 كما خرج التامع لان معاينة اليد في الاماكن مطلق للشهادة بالملك لا موجب  
 والقاضي يارنه القضاء بالملك بالشهادة انتهى وفيه كذا لم لا يجوز ان يكون كذا  
 بشهادة الفاسق كما سبق فتأمل والقول الفصل الكلام الجواز في شرح الكثرة لم يرد  
 وجبارة الكثرة وان فسر القاضي انه يشهد بالتسامع او بمعاينة اليد لا يقبل انتهى  
 وجبارة الزبني اي لو فسر القاضي انه يشهد بالتسامع في موضع يكون بالتسامع **او**  
 انه يشهد بالملك برواية في يده في موضع يجوز له الشهادة برواية في يده لا يقبل شهادته  
 لان التامع او الرواية في اليد يجوز للشهادة والقاضي يارنه القضاء بالملك بالشهادة  
 اذا كانت عن عيان ومشااهدة او اطلاق لا يقال المشاهدة اما اذا كانت عن  
 تسماع او روية في يده فلا يريده خلافا لما يجوز له ان يحكم بها الا ان يري انه لا يجوز له ان يحكم  
 بسماع نفسه ولو تواتر عنده ولا يريده نفسه في يد انسان فادى ان لا يجوز بسماع غيره  
 او برواية غيره وهذا لان القضاء يجب بما يجب به الشهادة وفيما لا يجب لا يجب فكذا  
 ينبغي ان لا يجوز الشهادة فيما لا يكون القضاء به الا انما استحسن في المواضع التي تقدم  
 ذكرها بالضرورة التي ذكرناها وبقي القضاء على اصل القياس انتهى فليتهم فان فيه نقضا  
 في هذا الحكم حيث يتحمل طلائع الامام قال في النهاية ثم كما يحل للشاهد ان يشهد  
 بحكم اليد بالملك يحل للقاضي ايضا القضاء به ان القاضي لو عاين يده في حال قضاء  
 يحل له ان يقضي كما يحل للشاهد ان يشهد انتهى ولا يمتنع من الخلفاء بين ما ذكره الزبني  
 وما في النهاية فان ما في شرح الكثرة هو ما اذا رأى القاضي قبل حال القضاء ثم رأى ما  
 قضاه في غيره كما لا يخفى **او** لا يلزم استناده باب الشهادة **او** كيف يلزم الاستدلال  
 اذا شرط معها ما ذكره ابو يوسف او المضاف **او** لان العيان ليس سببا للوجوب  
**او** قال في النهاية لكنه بسبب الجواز انتهى في كذا **قال** المعروف ان اليد متنوعة في امارتها  
 وملك **او** لعل المراد من امانة النيابة وقد فسرت بها في فصل القضاء بالمواهب  
 وفي الكافي لان اليد متنوعة في ملك وامانة وضمان **قال** المعروف انصرف في بيع

فيقول عليه







الاستثناء من قوله اولئك وهو الظاهر كما في امثلة قولنا في الاستثناءات الفاسدة  
 الحق في باب وجوه الوقوف على احكام النظم قوله والعقد موجب في حق الاصل او اراد  
 من اصل الجمل قوله لا يقبل شهادة الوالد **او** ما كان يخالفنا في رواية الولاد وهو غير  
 بالشهادة عليهم كذا في النهاية والكا في شرح الكنتز بل في وقال الامام العلامة الكاكي في  
 معراج الدرر ما وجدت هذا في الكتب المستهودة لا صاحب مالك **ما** المعنى وتبين فيه  
 البينة **او** فيه كلام وفي بعض النسخ اذ يمكن فيه التهمة اي تهمة الميل وهي المراد بالبينة في  
 المعنى والابدي تحفة **او** قال ابن الحارث اي يمكن منها في غير تميز جنة اخرى في مجموعة  
 عن من حاز الشئ جمع فلا اختلاط فيها انتهى في القاموس وغيره نحو وتبين بغير تميز انتهى  
 وهذا المعنى هو الانسب **او** بخلاف الرجل كونه قواما **او** بخلاف المرأة فان لم يكن  
 للنفقة والظفر ليس هو ما **او** قبل هذا **او** اي قبول شهادة الشريك وهذا القول  
 لصاحب النهاية **او** اذا كانا شركي ضمان **او** فيه بحث لانه اذا كان ماعدا ما مشترك  
 بدخل في عموم قوله فيما هو مشترك كما يدخل الحدود والنقصان والكساح في قوله ما ليس مشترك  
 فيشمل كلام المعنى شركة المفاضة ايضا فلا وجه للاخراج فتأمل الا ان يخص بالاملاك  
 بقرينة السابق ثم ان قوله لان ماعدا ما مشترك بينهما غير صحيح فانه لا يدخل في الشركة الا  
 والدانير ولا يدخل فيه العقار ولا العود من لم يوافقوا الوهاب لاحدهما ما لا غير ذلك  
 والدانير لا يبطل الشركة لان المساواة فيه ليس بشرط **او** المعنى فانه على السبيل من عن  
 الصوتين الا تخفيين النايك والمغنية **او** اي صوت المغنية بتقدير العفاف او يكون  
 من قبيل عيشة راضية **او** فان رفع نفس الصوت منها وهم فضل عن ضم الغناء اليه  
 لم يبق هذا **او** فيه ان المراد بالمغنية التي اتخذت ذلك مكسبا فلا حاجة الى التفسير  
 ولكون المراد ذلك على ان لا يقول لانه كتابها الحوم طمعا في المال فما اوسع ماضي ثم ما ذكر  
 جاز في التزوج بعينه فاما لم يكن مستقلا للعدالة اذا ناعت في مصيبتها نفسها فلا بد ان  
 يكون المراد منها في مسئلة الزناوات من كان النفي مكسبه فليست اهل ولا عدم من السب  
 على العمول لانه ان مكسب حرم وبنه **او** فيه بحث لان الظاهر من تعميل المعنى بقوله لانه ان مكسب  
 حرم وبنه وقوله ولا من ياتي بابا من الكبار ان مراده غير الخمر واما في الخبر فلا يشترط ما ذكر  
 على ما اختاره النصارى فتأمل فان الكلام مجالا واسعا **او** وهو مستغنى عنه **او** فيه

قوله من النوع **او**  
 لا من التناعة

كثر آمن الناس بلعيب بالظهور ولا يغني قال ابن قدامه في المعنى الذي هو نوعان محرم وهو  
 الآلات المطربة من غير غناء كالمرحاض سواء كان من عود او قصب كالشباب او غيره كالظن  
 والعود والمزفة لما روي بوامه انه عليه السلام قال ان امرئ بعثني رجة للعالمين  
 وانه في محي المعازف والزامير ولانه مطرب ومصدق عن ذكر الحديث والنوع الثاني  
 سباح وهو الذي في الكساح وفي معناه ما كان من حادث سرور وبكره **او** وانما لم ينف  
 عن ذكره بما ذكر من المغنية بل ذكرهم حكمهم حال تبعاعه فكس ما هو الاصل وفيه بحث قوله  
 لانها كانت على الاطلاق **او** فيه بحث **او** واختاره المعنى على انه يجمع الناس **او**  
 فيه بحث فان ذلك التعديل على اعتبار المعنى اختاره شيخ الاسلام فان اجتمع  
 الاستماع ولا يكون الاستماع كبيرة ان وان يكون الاستماع كذلك وذلك يكون يكون  
 المسموع كبيرة **او** واما جرح التعيب بالشطرنج فيمنع لقبول الشهادة بالاجماع اذا كان  
 مومنا عليه او يقاتل او يفتونه الصلوة او اكثر عليه الخلف بالكذب والباطل انتهى في  
 قول الاكل احد امور ثلثة بحث **او** سوى السجدة **او** اي لا فعال انتهى يكون  
 سببا لنسبة صاحبها الى السفه ووقد العقل ثم ان قول يمكن ان يكون المستخفة بخفيف  
 على وزن المفعول كالاستخفة بفتح الف من السفه والسبب من يكون اصله **او**  
 المستخفة بالتشديد على صيغة المفعول كالاستخفة بفتح الف من السفه فالبين فيما زائدة  
 حال المعنى واذا كان لا يمنع من مثل ذلك لا يمنع عن الكذب **او** قال العلامة الكاكي  
 في المحيط لا يقبل شهادة النجاسين والدلائل لانهم يكذبون كثيرا فاما من كان على  
 منهم يقبل شهادة ثم انتهى وفيه لا يقبل شهادة الطغاة والمشعوذ والراقص والمسخرة  
 بخلاف وفي مناقب ابي حنيفة روى لا يقبل شهادة النجس **او** قال ان اقولوا في النجس  
 لا يقبل قال الربيع وفي الزناية شهادة النجس لا يقبل الظاهر انه اراد به من يجنب الزنا  
 كالزكوة ونفقة الزوجات والافاقب انتهى **او** المعنى وقال الشافعي لا يقبل لانه  
 وجوه الفسوق **او** عدم قبول شهادة اهل الاحواء ذهب مالك وابي حنيفة عن الشافعي  
 واما قول الشافعي فكلوا بنا بل اختلاف **او** فانه معطوف على قوله ما حكم من ولايتهم  
 من شئ الاية **او** هذه الآية في سورة التوبة **او** فاعطف قرينة برامعي به تناسب  
 المعاني **او** وللمعنى ان يقول التور ان في النظم لا يوجب التور ان الحكم وقد ورد في التور

في مجلس منسوق قول الكاكي  
 في معراج الدراية والعبث  
 بالشطرنج



على عدم القبول فليست ملزمة لومع ما ذكره بجواز شهادة المستأمن على الذي وشهادة  
من دار على مستأمن من اهل دار المعين قال له شوا وكافرون هم الغاصبون او هذا  
مستحق التوان لان القرآن والكافرون هم الظالمون فاجاز شهادة النصراني او  
الظاهر ان يقال اجاز شهادة النصراني فلو كان الذي من اهل الولاية على نفسه  
واولاده الصغار او قال في الزيادة المسلم اذا خطب الى كتابي ابنته الصغيرة فزوجها  
منه جاز الكلام فلو اذنت الشهادة او لان الشهادة من باب الولاية فلو جاز  
ان القياس في الذي لا او فيه بكت فان الشهادة من باب الولاية ولا ولاية للوثني  
على المسلم فكيف يمكن القياس في الذي كذلك ثم لو نفق بشهادة المستأمنين لمختلفين  
دار حيث لا ينسب مع انهم من اهل الولاية بدليل قبول شهادة التقيين دارا  
هذا الجواب اذا لا نص خلافه فالتعويل على جواب المعنى والجواب انه ليس بمرضى  
او لا يكتفى عليك انه ليس المراد كونه مرضيا من حيث الشهادة والا فليس واحد من  
المخدوم راضيا للشهادة على نفسه بل كونه مرضيا من حيث احواله قالوا ولي ان يجاب  
بما في سائر الشروح من انه مرضي من حيث المعاملات والشهادة منها وجواب ظاهر  
ومن بعد هم على ان الحق ما هم عليه او قوله ومن بعد هم مستأمن او قوله على ان الحق خبره  
ثم بلى انما بكت فقامت منع لوجود المخدوم او يمنع من لوجود الولاية فلو قدرنا  
جواب آخر او رآنا قال المعنى لا يفيظ او قال الكافي المسلم انتهى وفي الزيادة  
اي انسان هو ان يخط الذي قهره اياه فلو لانه ما نفوذ فدا او جواب لقوله لا يفيظ  
بجوزة قال المعنى ان الذي من اهل دارنا او قال الكافي وانما لا يجوز التوارث بين الوثني  
والمستأمن لان المستأمن من اهل دارنا فبما يرجع الى المعاملات والشهادة منها ومن  
اهل دار الحرب في الارث والمال انتهى فلم لا يقال مثل هذا في المستأمنين من دار  
مختلفين فلو لانه لا ولاية له على الذي لا لا يكتفى كونه من اهل الولاية مطلقا  
في الذي والمسلم من كون القياس قبول شهادة على المسلم فلو يقبل شهادة الذي عليه  
او لا يستفاد من هذا التفسير ما اراده بل مفاده ان يكون علة كانه قطع الولاية لعدو  
قبول شهادة المستأمن على الذي فلو فيه نظر لان اختياره لو ادين على مستفاد او  
ملم لا يجوز ان يكون العلة فيه اختياره فاما مع انتفاء كون احداهما اهل الولاية الاخر

شهادتها

تساويهما في الحال فلو فان قلت ايا يجوز ان يكون على قبول شهادة الذي على المستأمن  
او لم لا يجوز ان يكون على احدى لعدم قبول شهادة المستأمن عليه فلو الولاية  
العامة او انت خبير بانها يخالف لقوله ما لكم من ولايتهم من شيء وايضا يخالف لما  
على المعنى انما من سلب ولاية الذي بالامانة الى المسلم فذا اشرح الكلام بالابر  
صاحبه قالوا ولي ان يقول فلو الولاية على غير اهل دارنا قال المعنى لا بد من توفيق  
الكبار كلها او وفيه بكت ولعل المراد غير ما ذكره من امثال شرب الخمر او هو قول  
آخر من اصحابنا في البدائع ومن اصحابنا من قال اذا كان الرجل صالحا في امور  
يعلم حسنة سيئة ولا يوث بالكلية ولا يوث من الكبار او غير انه يشرب الخمر  
احيانا للصحة البدن والنفوس لا التمسى يمكن عدلا وعامة مشايخنا على انه لا يمكن  
عدلا ان شرب الخمر كبيرة محضنة وان كان لعداوى انتهى ولعل هذا الاخر هو الاول  
وبنهم ذلك من قوله هو العج في عد العدالة فليست على حال المعنى اذا ذكرنا الى الجنان  
المخدوم من الكلام فلو مسلمناه لكن لانهم ان العدل يختار ذلك او فيه بكت  
اذا وجه هذا الكلام بعد تسليم ما سلمه والجواب ان المسلم هو عدم كون القيد مقبلا  
بالتمتع به يعني سلمنا انه مؤخذ قبل التحدث بفتح العدالة الا ان المؤخذة في اراء  
ذلك واختياره لاني بحكم الحب الطبيعي ولانهم ان العدل يريد ذلك المعنى فان  
شهد الرجل ان اباها اوصى له فلان او يقال اوصى اليه اي جعل وصيا ووصى  
بكذا اي جعله موصى له قال المعنى الوصي يدعي انما جاز استحسانا او الوصي يدعي  
اي الوصي يرضى هكذا نسخ للبال ثم رايت في شرح الجمل الصغير لولانا على الدرب  
الاسود ورجلنا ما نفقه والمراد من الدعوى في قوله الوصي يدعي هو الرضا او الجواز  
لا يتوقف على الدعوى بل لفاض ان ينصب وصيا اذا رضى هو به انتهى قوله  
لانه ليس له نصب ولاية الوصي او الظاهر ان يقال ليس له ولاية نصب الوصي فلو  
هم فستة او زناة او اي زناة في زمان متقدم فلو اوجب بان من شرط ذلك  
في زماننا او فيه ان التعيين بقوله في زماننا يدعي جواز تعيين الشاهد  
على انية في الزمان الاول هو المفهوم ايضا من الكتب مع ان الدليل المعتبر بتعيين  
كالا يكتفى فليست ملزمة لومع ما ذكره بجواز شهادة المستأمن على الذي وشهادة



الهداية الى اذ قال الشارح قوله انه ليس كما ينبغي بل العوالب ان يقال اذا  
 ثم ان قوله استثنى من قوله ان الفسق هم بل هو استثنى من قوله ولا يسمع القاصي  
 البعينة قال المصنف كذا الوافق ما على اني صاحت الشهود او قول المصنف صاحت  
 الرتبة لرفع ظلمه والا فلا يصلح بالبعينة الشرعي بينهما **قوله** ولهذا قيل **قوله** القاص هو الذي  
 قوله وليس ذكر في المتن **قوله** والارضية هي ان ايضا فان المعلومية بالالتزام كمن في  
 ذلك لان عدم شجاع بينة الجرح بالذكر يدل عليه دلالة واضحة فان التخصيص بالذكر  
 في الروايات يدل على ان الحكم عام المذکور **قوله** وقيل لما قلنا من الدليلين في الجرح  
**قوله** والظاهر ان يقال لا يجرى ان سماع بينة الجرح لا يثبت به هذين الدليلين قلنا  
 كسبت وكسبت لعدم جريانها لان الاصل هو القبول لا مانع وانما قلنا ان الظاهر  
 ذلك لما لا يخفى على من نظر في ما ذكر من حيث يدل على ان ما ذكره من بينة الدليلين  
 وليس لار كذا **قوله** وكان المناسب ان يقول ولذا **قوله** ليكون اشارة الى  
 بعيد **قوله** او شارب خمر او سارق او قاذف او شريك المدعي **قوله** او شارب  
 اي ولم يتقدم **قوله** او سارق اي من المدعي عليه **قوله** او قاذف اي والجارح  
 المقتدوف بغيره **قوله** او شريك المدعي اي والمدعي **قوله** او المدعي من شهد ولم يبره  
 عنه قال وسمعت بعض شهادتي **قوله** منسوب على نزع الخصام اي في بعض شهادتي  
 قال المصنف **قوله** او همت اي اخطأت **قوله** الا في حذف اي التسمية كاللا يخفى  
 فيكون مجازا من باب ذكر الخاص في اشارة العام لان اداهم جميع استقطب **قوله**  
 او زيادة كانت باطلا او جملة كانت باطلا صفة لزيادة **قوله** اذا قال في الجرح  
 ما شهد اول **قوله** اي الفاء وخمسائة **قوله** وبما بقي او زاد عند آخرين **قوله** والظاهر من  
 قول الآخرين فان قول بعض الشايع يكون الشاهد كذا في قوله الثاني فينبغي  
 ان لا يقبل شهادته مطلقا ثم ان المراد من قوله وبما بقي خمسمائة ومن قوله لو زاد  
**قوله** وبعد **قوله** او الظاهر ان يقول بعده **قوله** وفيه اشارة الى ما قاله في التمسك الائمة  
**قوله** بل في الدليل الاول ايضا اشارة الى انه يظهر ذلك باننا قد قال المصنف هذا اذا  
 كان موضع شبهة **قوله** اي شبهة التلبس في النهاية موضع شبهة هو موضع  
 الزيادة والنقصان انتهى وفيه كسب **باب** ان اختلاف في الشهادة **قوله**

انما هو بغير من المجلس **قوله** وايضا لا يختلف هو سلب الاتفاق والاشهادي بل هو  
 وايضا ان يتناقض من الاختلاف كما هو من الكتب اذ لا اتفاق هو الاثبات والواحد  
 مقدم على التعدد فليتناهل قال المصنف الشهادة اذ وافقت الدعوى قبلت **قوله**  
 صدر الباب بهذه المسئلة مع انما ليست من الاختلاف في الشهادة لكونها كالدليل  
 لوجوب اتفاق الشاهدين الا بربها لولا اختلاف اقسام اختلاف الدعوى والشهادة  
 كما لا يخفى على من له ادنى بصيرة **قوله** وقد عرفت من الشهادة **قوله** في او كتاب الشهادة  
**قوله** فاعلم ان الدعوى هي مطالبة هي في مجلس من له الحق **قوله** اي من له خلاصة  
 كقولنا فان الجنة هي المأوى **قوله** او ادعى شوق زفة **قوله** في ذلك **قوله** وشهد بان  
**قوله** اي من غير شبهة **قوله** او ادعى انه ملك **قوله** لا يخفى ان المناسب لما سبق هو كون  
 ان اختلاف في الملك الذي هو احدى مقولات وليس كذلك بل ما ذكره من قبيل النسبة  
**قوله** اما ان تقدم **قوله** الظاهر ان يقال تقدم **قوله** فلو ان القاضي يقبض لفصل الخصومات  
 قبل بدنها **قوله** اي لا يدل على شرطية التقدم على شرطية وجودها مطلقا والاصل ان يقال  
 لان الشهادة شرعت لتحقيق قول المدعي في حقوق العباد ولا يكمن ذلك الا بدعواه  
**قوله** واما وجود ما عند المواقفة **قوله** كذا ذكره الشارح ومنه عدى الاله الى ان يقال  
 اما وجود ما عند المواقفة فظاهر واما عدمها عند المخالفة فكذلك لظهور ان ليس المراد  
 من تقدم الدعوى تقدم اية دعوى كانت بل تقدم دعوى ما يشهد به الشهود في ما يرد  
 البحت الثاني اصل على ان الدعوى لو جعلت معدومة لما قبلت لوان المدعي  
 بشاهدين آخرين وايضا ما ذكره في الجواب مخالفت لما سبق في مسألة الشهادة  
 بالالف والخمسائة تكفي بما للشاهد وتفيقنا ولهذا لم يقبل قبلنا **قوله** وعرضنا  
 بان الاصل في قوله فوجئنا جانب الشهود على الاصل **قوله** مخالفت لما سبق ان الكذاب المدعي  
 شاهده تنسب له **قوله** او وجه **قوله** المصنف قال يعتبر اتفاق الشاهدين في اللفظ **قوله**  
 المراد منه تطابق اللفظين على افادة اللفظ بطريق الوضوح لا بطريق التضمن فلا يضر  
 مخالفة اللفظ اذا اتحد المعنى كما في العينة والعطية والنكاح والتزويج **قوله** الموافقة بين  
 شهادة الشاهدين شرط قبولها كما كانت شرط بين الدعوى والشهادة **قوله** في العموم  
 كسبت فان موافقة الشاهدين في الكيفية ليست شرط القبول عند القاضي **قوله**

ان ادعى المدعي الاتفاق  
 جعل سكوته الدرع عن الخصامة



على ما سيأتي في سيرة سرقة البقرة وشرط بين الدعوى والشهادة كما صرح به الامام  
 القرافي هناك وكذا الموافقة في الحكم بين الدعوى والشهادة ليست بحتمية ولا يوجب  
 المبسوط وصرح قاضيان نعم الشارح فيه تردده واما الاختلاف فكيف يدل  
 على مدلول البعض الآخر بالتعريف او ككتب في ما مشر الكتاب من خط الشارح ما هو  
 صورته اطلاق التعريف هنا ليس على اصطلاح اهل العقول انما هو ان عندهم على ما  
 وقت في موضعين فاقول في قوله نعم ان عندهم كمال المعنى ذلك يدل على اختلاف  
 المعنى او فيه اشارته ان المعنى عنده هو الاتفاق في المعنى واعتبار اتفاق اللفظ  
 ضرورة ان اتفاق المعنى لا يحصل الا عنده فتدبر في المعنى وهذا لان الاتفاق لا يعتبر  
 عن اللفظين **او** وايضا ان شرط الشهادة خالف الدعوى كما لان الدعوى يدعى اللفظ  
 وهو اسم لعدد معلوم لا يقع على ما دون ذلك فلم يكن الاتفاق المفرد مدعى فانزاد الشاهد  
 عن الدعوى **ما** المعنى صارا كما اذا اختلفت جملات المال **او** ولا يخالف الشهادة فيها  
 الدعوى كما لان الاتفاق والخسامة اسم لعدد من الاربى انه يعطى احدها على الآخر كما  
 كل بانزاده داخل تحت الدعوى فالشهادة القائمة عليها تكمن فانه على كل واحد منهما  
 مقصودا فاذا شهدا معا بالثبوت فقد شهدا معا بعدد العددين الداخلين تحت الدعوى  
 فحصلت الموافقة في عدد اللفظين **او** لا حقيقة ولا مجازا **او** ثم الاربى الى قوله  
 فضايتك من ذكرى جيب ومنزل **او** قيل ذكره المبسوط اذا ادعى الفدين في قوله  
**او** ذكر قاضي فان في فتاواه ان كان المدعى به دينا فشهدوا باقل مما ادعاه الذي  
 كذا اذا ادعى الف وخسامة فشهدوا بخسامة بنصف خسامة من غير دعوى التوفيق وكذا  
 لو ادعى الف وخسامة فشهدوا بخسامة ولو ادعى الف فشهدوا بالثبوت والآخر  
 بخسامة لا يقتضي شيئا في قوله فيمنع رطله لان عنده اتفاق الشاهدين على خسامة والموافقة  
 شرط ولم يوجد بخلاف ما تقدم لان ثمة اتفاق الشاهدين على خسامة والموافقة  
 بين الدعوى والشهادة لفظا ليست بشرط عنده فيقبل شهادتهما على الخسامة بغير  
 توفيق انتهى قوله ووجوب الموافقة في اللفظ لا في المعنى **او** ولما قيل ان يقول قد تقدم  
**او** قيل بان الجبس في كتاب ادب القاضي **او** انه لا يجوز بالاتفاق **او** في التوفيق  
 اذ الكلام فيه وليس فيه نفي قبول الشهادة حتى يثبت التناهي وجواب ظاهر فانه اذا

كانت الشهادة مقبولة في هذه العمدة لم يكن موضع التهمة ولا يكمن التلويح غير  
 جائز كما لا يخفى **او** فووقت واحدة **او** وذلك لتكون التثنية صادقة في يد ما مع ابعائها  
 كمن تلك عبد يملك رجلا ويده فلما ان وقع كل ما او بعضها **او** لان الاكثر في ذلك ثابت  
**او** لان ارادنا بتلفظ في محل النزاع كذلك او حكما فغنية كمت او ليس في الشرع  
 الف مطلق **او** وذلك بقصر العين مكان الدين الذي هو غيره **او** قوله الذي هو غيره  
 الضمير المرفوع للدين والمجوز والعين ويجوز العكس **او** وجواب ما قلنا انها انتفا  
 على وجوب الاتفاق **او** لان اريد على وجوب الاتفاق لان فم وان اريد على وجوب  
 سابقا فالاستصحاب لا يكون حجة في استحقاق قلنا الظاهر هو الاول وان قلنا  
 الدين اذا كان بطريق المتعاقبة فيثبت الوجوب لان كما لا يخفى والمراد من كون  
 القضاء على الوجوب ترتيبه عليه ترتيبا زمانيا فثبت **او** لا يمكن الظاهر عن صحابنا  
 انه لا يقبل **او** والاشبه ان يكون هذا قول ابن كوفيه **او** المعنى لا يمنع التوفيق  
**او** والمعنى من كلام قاضي فان انه لا يمنع اذ لم يقبل الطالب شهيد بالقضاء  
 بياطل او زور **او** وحاصله ان كذاب المدعى يشهد به تنسيق **او** الظاهر تنسيق  
 لهم **او** واما كذاب المدعى عليه فليس يتنسيق **او** اي كما **او** قد ذكرنا ان اختلاف  
 الشاهدين **او** اي علم ما ذكرنا التزاما **او** فاذا شهد على رجل **او** هذا لا يمنع على  
 ما فرغ عليه فانه اذا منع القبول يجب ان لا ينقطع الا ان يقال ضيقا فاما ما راجع الى  
 الشاهد والمدعى للامام الشاهدين لكن لا يخفى عليك بعده **او** فلم يتم على كل واحد  
 الاول حذف كلمة كل **او** قال المصنف ان امر الحداهم **او** بعد من الحجة او من التوفيق  
 لكون **او** احدهما ان طلب التوفيق هو ما اعتد به **او** في الكافي في اشتغال التوفيق  
 بيان كلامي الشاهدين احتيال لا يجب الحد والحد كمال الحد فقلنا الشهادة من كل شرع  
 والاصل في حج السمع قبولها لا رد ما فشتغل بالتوفيق صيانة للحجة عن التعطيل  
 لا يجب الحد ثم اذا وقفنا وقبلنا الشهادة يجب الحد ضرورة لا قصد انتهى ولعل  
 هذا الجواب وجه القياس الذي ذكره الشارح في جواب البحث الثاني ثم ان الشارح  
 قد اجاب عن السؤال بجواب الكافي ايضا في باب الشهادة على الزمان كتاب الحد  
 فراجع **او** والثاني ان التوفيق وان كان ممكنا ليس بمعتبه ما لم يعبر به **او**

لانها

ان يقال

ما تقدم



كما سلف في الدرس السابق قوله وكذا الوقت في ذلك بالترتيب منه اقول اذا كانت الشيا  
بالذكورة والاثنية واجبة والوقت في ذلك بالترتيب منه كيف يستقيم قوله فيما سبق  
لان النحل في البالي من بعيد فالمقصود لم يتم العدد على كل واحد منهما اقول لنظر كل واحد  
اليها قوله اجيب بان دعوى السبب المعين ليس على ان ثبوته هو المقصود والوقت في ذلك  
فان دعوى السبب المعين لانها تدل على ما ذكره بل ذلك الضرورة انحصار الواسطة  
الى المقصود فيرأفانه لو ادعى الملك المطلق فيا يملكه بسبب البيع لم يشهد شاهد به  
تحرزا عن الكذب اذ الملك المطلق غير الملك بسبب فانها تختلفان حيث يثبت  
الملك المطلق من اصله يستحق المدعى بزمانه والملك المطلق للمالك الحادث وتفسير  
في الكثرة وشهد الامم الربيع في اول باب الاختلاف في الشهادة ثم اقول اذا ادعى  
ملكاً مطلقاً فشهدوا بالملك بسبب قبلت لان الملك بسبب اقل من المطلق ولو  
ادعى الملك بسبب فشهدوا بالمطلق لا يقبل به بغير جواب الحق وقولان قيل  
التوفيق ممكن اقول امكان التوفيق لا يفيد كما سبق عن قريب قوله واما اذا  
اشترى بالثمن ثم زاد خسمائة فلما قال اشترى بالثمن وخسمائة ولهذا يأخذ الشفع ببال  
التمن اقول فيه ان ما ذكره لا يمتنع في احتمال ان يكون الثمن اولاً والخمسمائة ثم خط  
خسمائة حيث لا يأخذ الشفع باصل الثمن وايضا اذا كان الثمن اولاً والخمسمائة ثم ذكر  
الراية والتولية بالزيادة مع ان الراية تمل ما يملكه بالعقد الاول والثمن الاول بالزيادة  
ربح والتولية ذلك من غير زيادة ربح وانما يأخذ الشفع باصل الثمن في الزيادة لما في الزيادة  
من ابطال حصة الثابت فلا يملكه وجوابه ان قوله ولهذا لا تنوزل يجب ان يرد قوله  
ولان المدعى يكذب احد شاهديه وبطل قوله اقول ان لم يلاحظ مقصودة السبب  
والمدعى يدعي اكثر فلام الاكذاب والسند ظاهر وان لو غفلت ببول الدليل الاول  
وجوابه اختيار الشئ الثاني والاكذاب امر خارج عما ذكر في الدليل الاول قوله ان  
المقصود هو السبب اقول وان المدعى يكون احد شاهديه قوله وفيه نظر لفظا ومعنى  
اقول في كونه نظراً لفظاً نظراً اذا خلا في نفس اللفظ قوله العنع لا يثبت قبل الاداء  
اقول فيه كبت فان معنى كلامه ان العنع لا يثبت قبل اداء كل البدين بحد عقد الكفا  
او باداء بعض البدين في قول دعوى الموالي الى دعوى الدين ويمكن مقصودة الدين

السبب كان دعوى الاعتقاد على مال فلا اشعار لما ذكره ولا حاجة الى تقدير شيء  
قوله بدل العنع لا يثبت اقول اى لا يحصل في الموالي قوله ان مقصود الموالي العنع  
اقول اى العنع بعد اخذ المال قوله يجوز ان لا يختار الفسخ ويخاتم اقول لا يقال فيكون  
العقد مدعياً ايضاً لانه لا منع الا انه لم يكن مدعى التفصيل وقد ذكرت المسئلة مطلقاً  
قوله لا ادنى البدين اقول وانت خبير بان لا يجوز ان يقيم بينة على ادنى البدين  
او لا فان كان الاول فلا يثبت شاهد الموالي كما لا يخفى اذ يوقع بينهما باء استقطب  
البدين بعد العقد الاول على قول يقبل شاهد الموالي وتفسير في الخالف في الشروع  
وان كان الثاني فلا يثبت ايضاً لعدم استعماله بدون اذ لا سبب يخرج عن  
يدوه وايضاً هذه الخاصة تنزل منزلة عدم لان عقد الكفاية ليس بزم في حقه  
فيمكن من الفسخ متى شاء كما سبق في آتينا في مسئلة الرهن وجوابه غير ضيق على المتأمل قوله  
لان الرهن لا يكون الا بدلين اقول مخالف لاسلفه في جواب النظر للثاني انفس  
فأما في جوابه قال المصنف ان كان بعد معنى المدة والمدعى هو الآخر فهو دعوى الدين  
اقول في شرح الوقاية لعدم التسمية في اول الاجابة ان الآخر هو موالي الاجرة فيكون  
استعماله بمنع الموجه غير صحيح لان يكون كلامه وتامر بوثيقه انه يستعمل الآخر  
بمنع الموجه في هذا المقام قوله ان المبالغ النكاح تابع اقول اى غير داخل في صلب العقد  
مخلاف البيع فان المال فيه داخل في صلب العقد قوله والاصل فيه الجمل اقول اى كل  
كل من المتعاقدين او من هو بمنزلة المال في قوله واحد بالآخر فكذا في البيع  
وبل آخر قوله في حقه كونه دليلاً آخر مستقلاً بدون ملاحظة الاول تأمل قوله ولا شك  
للسامعين فيها اقول الظاهر في كبر الفقيه وبأنه باعبار كون الاصل عبارة عن  
الامور المذكورة قوله واجيب بان في الجبس مقصود اقول الجبس صاحب النهاية  
قوله والجواب ان المال اذا لم يكن مقصوداً اقول اى من العقد فان العقد يقع بوجه  
وتحقيق الجواب وتفسير ما ذكره صاحب النهاية نقل عن الفوائد الطهريه وانما لم يذكر  
ثانياً هذا عن التكرار فلا وجه ليراد النظر عليه بعد ذلك فليتنامل ذلك كان كالدين  
اقول المراد من الدين هو الدين المنفرد عن العقد قوله قال المصنف يدعى دعوى نظر  
المالين او اكثرهما بأكمله او بالعدول كله الواو اقول وفيه كبت فانه من قبيل سياتي



كسر غيرة او كسر عظم من عظامه وفي الواضع السراجية وذلك في سلبين زوج وابوين  
زوج ووجه وابوين فان اوجبوا الواضع لا يلزم ولا يمكن بدعي الاصل فلو كان  
لجواز ان يمكن الاصل هو المسمى ثم صار اكثر من زيادة انتهى فيه فاعلم ان يكون ذلك  
في البيع كما صرح به في الشروع وجوابه ان السراج ليس كالبيع فانه يجوز السراج بدون شئ  
المختلف للبيع بل اسمية البديل فاعلم **قال المصنف** هذا صحيح والوجه ما ذكرنا او قال  
الاتحائي ولنا في قوله وهذا صحيح نظر لما انهم لم يذكروا الخلاف في شرح الجامع الصغير  
وكذلك لم يذكروا في شرح الطحاوي فيما اذا كان المدعي هو الزوج بل قالوا ان يقبل الشهادة  
لان الخلاف وقع في العقد انتهى وفيه نظر فانه قال الامام الترمذي في شرح الجامع الصغير  
وان كان المدعي هو الزوج اخلفوا على قول الجنيته وهو لا يصح ان يقبل عنده لان  
**المال تابع** **فصل** في الشهادة على الاربعة **قال المصنف** ومن اقام بيمينته دارا  
كانت لابي **او** واصل له من ثبوت ملك المورث لا يقضي للوارث حتى يشهد  
انه مات وترك ميراثا له لان الملك للمورث قبل موته برمان فبما ذلك زمان الموت  
بطريق الاستصحاب والثابت بطريق الاستصحاب لا يثبت عليه غيره الا يرى انه  
لو ادعى النافذ ان كان له على الف درهم فامره طالع فشهد شاهدان بانفسهم  
عام اقول يحكم بالمال دون الطلاق ولو شهدوا بالف الآن يحكم بالطلاق ويجوز  
الوارث بخلاف ما لو شهدوا انه كان في يد مودعه واستعيره عند الموت لان يد المودع  
كما لو شهد انه كان له عام اقول لان الثابت بيني ما لم يوجد الدليل الزيل ولم يوجد ولم يشهد  
شي بخلاف المسئلة الاولى لانه في الاربعة في الثابت بالاستصحاب والبيع هذا ما ذكره  
الشيخ ان ملك الوارث يتجدد استدلالا بوجوب الاستبراء في الجارية الموروثة ولو  
اكل كان صدقة المورث لان الاستبراء يتعلق باستحداث الملك اليد لاريك  
ان من اشترى جارية فلم يقبضها حتى حاصنت عند البائع مرارا فانه يستبرأ وان لم يكن  
غير مستحدث ومن التنازل لا يتوقف على تجديد الملك الا يرى ان المورث الذي اجمعت  
احوال الصدقة ثم استغنى بالارث او غيره يحل ما عنده من الصدقات ولا تجدد ولو لم  
يحسب متغنى الواقع **او** فان الواقع تقدم اعطاه المبيوع على ملك الموت **قال المصنف**  
مات وترك ميراثا له **او** هو المراد بالمراد والنقل قال الكاكي ولهذا الواضع ديننا

على المورث وشهد انه كان له على الميت دين لا يقبل حتى يقولوا انه مات وهي عليه ذكروا  
في الغنية انتهى ثم اعلم انه ارث الغني في قوله تركها من اموال الشركاء والميت يحل للوارث  
الغني ما كان له **او** قال الرزاعي ولو لا تجدد الملك لما حل ان يبيعه وفيه بحث فان من اجمعت  
عنده احوال الصدقة ثم استغنى بالارث او غيره يحل ما عنده من الصدقات  
ولا تجدد ملك **قال المصنف** لان المورث لا يبيعه الموت متقلب يد ملك او لاني الكافي لان لا يبي  
المجوزة متقلب يد ملك عند الموت لانها لا تخلو من ان يمكن يد ملك او غصب  
او امانة فان كانت يد ملك فظاهر وكذا اذا كانت يد غصب لانها تغيب يد ملك  
لان بالموت يتردد على الضمان ويغير المضمون ملكا له وان كانت يد امانة فتغير  
يد غصب بالتمتعيل فصارت يد ملك ايضا فصارت الشهادة بيد مطلقة عند الموت  
شهادة بالملك عند الموت انتهى وفي قوله لانها تغيب يد ملك فاعلم ان هذا هو  
حال المسلم في ذلك الوقت **او** في دلالة المدعي تامل لان يتم بكونه فيكون تامل  
المخلف وترك الخطا بعد وجوب الضمان ويملكه فغيره لان اليد متغنية قوله  
باسباب الزوال **او** قوله تامل سبب الزوال بخلاف البيع والمجته وغيره ما كان  
بقا ههنا بحث لان الملك ايضا يزول باسباب الزوال فبما قال بعد ما كان الخطا  
ان قوله اليد متغنية ليس دليلا مستلزما بل من بعض مغمدة وتقرره ان يد المدعي في  
الحال لا يؤمن بالاعادة اليه الا عند اليقين بكون الشيء قتاله ولم يبق بذلك لان  
الايدي مختلفة له قوله ويد المدعي مشهود به **او** انظار من يقال مشهود به **او** ليس  
المخبر به لا ضمان ولا **او** بل انما كذب الخبر في نفسه **باب** الشهادة على الشهادة **قال**  
المصنف لان فيها شبهة من حيث البدلية **او** فان الشهادة عبادة ولا تجوز البدلية  
في العبادة وليس في وجوب الاستحسان ما يدفعه لعدم الاجابة **او** اى لعدم اعتبار  
على الشهادة **او** اى يمكن فيها شبهة البدلية **او** انما قال شبهة البدلية لما سيجي من ان  
البدلية حقيقة ليس الا في المشهود به او الاضافة ببيانته قوله لعدم جوازه **او**  
فيه اعمال الضميمة في الطرف قوله بين البديل والبديل **او** كما تبين والوضوء وغسل الرجل  
ومسحها **او** واجيب بان البدلية انما هي **او** فلو كان يجب بان لا يسرع فذكره  
من الصدقة للجمع بين البديل والبديل فلو كان الفرع من السبب بديل عن الذي



شهد بها بل عن الذي لم يحضر كذا استخبر لعلنا نرى ثم رأيت في شرح الكفر معلوماً أن  
 أنه اجاب بهذا فذكرت أنه تعالى **قوله** فان الشهود به **قوله** فخط هذا الجواب ان لا يكون الجمع  
 بين ذينك الشهود فاما قبلنا من قوله **قوله** واذا جئت البدية **قوله** اي شبهتها **قوله** فانه لما  
 يفيد الكفاية بانها في **قوله** او يستظهر فيه **قوله** وذكر التحليل **قوله** في ذكر التحليل **قوله** ان  
 شهادته او اشهد على شهادتي فاحدهما معن عن الآخر فينبغي ان يكون ثبوت شهادات  
**قوله** يعني نتيجة الشهود عليه **قوله** كما ينبغي ان باب الرجوع عن الشهادات حال المعنى فيظهر  
 التحليل ما هو جهة **قوله** في ذلك فان المقصود اثبات وجوب التحليل فمن اين ثبت وجوب  
 التحليل حتى يستقيم **قوله** فيظهر التحليل ما هو جهة ولا بعد ان يجعل التحليل بمنزلة التحليل  
 قوله تعالى فاعلمت مبينة ويصح الكلام في ما اشار اليه الشيخ اكل الدين في فصل  
 ما يتخلل الشاهد وقال القاضى **قوله** فيظهر بالنصب جواب النفي وهو قوله لا بد **قوله**  
 ان يقال انه عطف على قوله بعبر انتهى وفيه كذا **قوله** وذلك يقتضي ان يكون التحليل  
 ما يحصل بعد النقل **قوله** هذا ممنوع بل لا بد من ظهور كون التحليل ما هو جهة بعد النقل  
**قوله** قولهم في هذا الموضع **قوله** على ما مر في الهداية في فصل ما يتخلل الشاهد **قوله** وانما  
 هنا ثم اعلم ان قوله قولهم مبتدأ وخبره قوله عز وجل **قوله** فلا يحصل العلم للقاضي **قوله**  
 هكذا ايضا فظهرنا من نسخ الغناية ومراجع الدراية ولعلهم سهواً والعيبي فلا يحصل العلم  
 للفرع **قوله** لان الفرع لا يسد الشهادة على الشهادة وان كان الاصل شهد بالحق عند  
 القاضي في مجلس **قوله** في ذلك فانه لو اراد ان يسمع بعد ما شهد في مجلس القاضي  
 ولم يحكم بموجبه فذلك كذلك الا انه لا يلزمهم فان مرادهم انما لا يكون جهة الا في مجلس القاضي  
 اذا حكم بموجبه وان اراد ان لا يسمع بعد الحكم بما فذلك لكونها لغوا من الكلام اذ يجب  
 عليه ان يشهد بحكم القاضي في فليست **قوله** ووجه ذلك ان الاصل في قوله لو مراد من قوله  
 ليس ذلك كما لا يخفى على ذي تأمل فان الولاية تنفذ القول على الغير سواء اولى الحاكم  
 القاضي بشهادته لا يظهر ان الاصول لا يثبت ولا يوجد ابطال الولاية فقولهم لا يكون  
 جهة الا في مجلس القاضي اشارة الى هذا المعنى **قوله** لا يفي من ابطال الولاية عليه اولى هذا  
 كلام الفوائد الظهيرة **قوله** وقد تقدم نافي هذا البحث كلام **قوله** في فصل ما يتخلل الشاهد  
 وقد تقدم نافي كلام على كلامه هناك فراجع قال المصنف بهذه الاشياء بنحو **قوله**

انظر الشهادة

بشهادة واحدة لا يقتضي بالبيع لانه فان القضاء به ما يوجب انفساه وهو القضاء  
 بالافالة فكذا هذا واذا كان المقضي بالبيع فقط وزال البيع بغيره من فيضانات  
 القيمة بخلاف ما اذا كان شهادتين فان الثمن يصير متعدياً لان القضاء بالثمن  
 لا ينافيه ما يستظهر لانها لم يشهد بالافالة بل شهد به بعد ذلك واذا صار الثمن متعدياً  
 صلتها بوجوبها انتهى فيه نظر **قوله** اذا العاقل يتحيز عن الانتساب الى الكذب **قوله**  
 فيه ان حكم القاضي في هذا الموضع باطناً في مثاله عند ان حصة من فلو فسخ البيع في المدة  
 لم ينسب الكذب اصله بل عند الاماين ايضا فيجعل الفسخ بمنزلة حكم القاضي  
 بالبيع والتميز قبلنا من قوله فلو وجب البيع في المدة **قوله** اي في مدة الخيار **قوله** لانها اذا  
 ما كان على تصرف السقوط **قوله** يعني ان الكفر الذي كان على تصرف السقوط قال الزيلعي  
 ويستثنى من هذا المستثنى ذكره في التحريم بعد ما امره لخاصة رجل الف درهم مؤجلة  
 فشهد الشهود وانها حاله فاخذت الالف منه ثم اردت ولحقته بدار الحوب وسببت  
 ثم رجع الشهود عن شهادتهم لا يفتنون وهذا الدين كان على تصرف السقوط لانه لو كان  
 مؤجلاً على حال السقوط بارتدادها والثانية لو ان رجلاً قتل امرأة قبل ان يدخل بها  
 زوجها حتى لم يجمع المحرم لا يرجع على القاضي ان وجد انك كيد منه اذ لو لا قتل كان  
 افعال السقوط ثابتاً ولكن نقول القتل منه للكمال والشيء بانها لا يترك والدين المؤجل  
 ثابت في الحال انما اخذت المطالبة ولهذا لو مات من عليه الدين بطل ولم يترك انشأه  
 شيئاً او تحصيل الماحصل محال ونقول لان بان دينها سقط بل يمكن لو رتبها ويقضي بها  
 دونها فلا يستط فبطل الانتقاض من الاصل انتهى قوله ولكن نقول القتل منه للكمال  
 محض كذا **قوله** المصنف انما قلنا ما ليه العبد عليه من غير عوف او احوال الا يصح عوفنا  
 لانه ليس مال متقوم بل هو كالنسيب بالحديث الشريف **قوله** المصنف اذا شهد بعتق  
 ثم رجعا بعد الفسخ ضمننا الدية **قوله** قال ابن القيم والدية على عاقلة الشهود انتهى وفيه  
 محنت لان العاقلة لا يعقل غير افا **قوله** وقيل اشبه المولى المكره وهو ليس بشيء لانه  
 ليس بمالك القتل **قوله** نعم ان كماله من حيث ظهور اشارة القصاص بالبيع شيئاً  
 على ما سلف من ما في كلام المصنف **قوله** لان المولى بجان لا يبرء في الظهيرة ارادة  
 المولى من المكره على تقدير كونه اسم متعول ثم اعلم ان صاحب القيل السغفاني والكاظمي







حكم الحكم **أق** في التفتيح الحكم الجوده لا تعتبر في كل فرد لخاصتها وعدم انضباطها  
 في الجنس فيضات الحكم الوصف ظاهري منضبط يدور معها او يغيب وجودها في  
 كالسفر مع المسقة انتهى وانت خبير بان اضافة الحكم الوصف هنا غير واضح فقل  
**قوله** ويجوز ان يقال في الحكم ان اريد العام وهو الحاجة لان الحاجة للجنس **أق** انما  
 كلام الا ان يقال قد لا يتحقق كذا قيل وفيه محتمل لان التفتيح ليس بالنسبة الى احوال التوكيل  
 بل بالاضافة الى احوال الانسان **قوله** فلانه جاز ان يباشر بنفسه **أق** الا انظر ان يقال  
 فلما جاز ايضا ان يباشر بالاجني **قوله** لان الحدود تستند في بالثبات **أق** وكذا  
 النقصان كما هو بصرح به الآن فلا وجه لتخصيص الدليل الاول بالحدود **قوله** لان الحدود  
 لا يعنى عنها **أق** غير مستوفى من كمال الغنى وهذا السرقة لان الحق صادره سبحانه و  
 حتى لو عفا المسروق منه لا يملك اليه ويقطع **قال** الممنوع باب الاستثناء اصل  
**أق** فيه شئ لكن المراد الاستناد بالنسبة الى الذي لا يمكنه كما هو جواب **قوله** عند حضور  
 استحسانا **قوله** والقياس ان لا يجوز للمدعي **أق** وهذا الذي ذكرناه يعني جواز التوكيل  
 بالثبات بالحدود والنقصان **أق** لا يمكن عليك ان المشار اليه هو جواز التوكيل في  
 الحقوق كلها لانه هو المذكور صراحة وهو الا بوج لان يجعل التوكيل بمنزلة المحسوس الشئ  
 مع ان ذلك هو مذهب ابي حنيفة واما عندنا فيكون لا يجوز التوكيل في بعض الحقوق  
 وهو ما ذكره المصنف في السراج تبعا لالتفاني فكيف ظاهرها فليشأ **قوله** واستثنى ايضا  
 الحدود والنقصان **أق** والظاهر من سياق كلام المصنف المستثنى هو استثناء ما  
 ولا يتوهم جواز التوكيل بانها هي بخلاف الاستثناء **قوله** في الحدود والنقصان  
**أق** الا انظر ان النقصان في الحدود والنقصان **قوله** وفيه نظر لاننا لان ان الجواز لا يلزم  
**أق** الظاهر انه من الجواز على الاحكام العام المتبذ بحاجب العدم ولزومه لزوم ما لا  
 المنع ولا سلبناه لكن ذلك ليس بجواز **قوله** فيه نظر فاننا لان ان في قوة ما ذكره فان  
 اشتراط صحة التوكيل بمضا النقصان لا اشتراط لزوم به والحاصل ان من الجواز ان  
 من نفي اللزوم والمقصود بالافادة هنا هو الثاني لا الاول فلا خلاف فيه **قوله** لا  
 فلا **أق** هذا من انصاف لقوله **قوله** لانه وكل في الجواب والمقصود **أق** انت خبير بقوله  
 الدليل عن افادة المدعي فانه كان عاما لتوكيل المدعي ايضا **قوله** والسعي للغير **أق**

في الاول من كذا كذا في النسخة  
 فانهم صرحوا ان العدة في الزنا بين الجاهل  
 وكنهية جواز ان لا يتولى ما ذكره السالك  
 كنهية وقد اختلف في ما ذكره السالك  
 فقلت ان كنهية التوكيل في النقصان ما ذكره  
 ان قوله لا يجوز التوكيل في النقصان ما ذكره  
 النقصان في قوة قول التوكيل في النقصان  
 غير لازم **قوله**

بين السعي للمدعي **قوله** فكان خلاصه **أق** الظاهر ان يقال انها لا اذ راعى عبارة  
 الدليل فانهم والغير في قوله راجع الى الموكل **قوله** قال صاحب النهاية ان هذا التفتيح  
 ادور في الكافي اعلم ان من شرط الوكالة ان يكون الموكل من يملك التصرف لان الوكيل  
 يستفيد ولاية التصرف عنه ويقتدر عليه من قبل ومن لا يتدبر على شئ كيف يتدبر عليه غيره **قوله**  
 هذا على قول ابي يوسف ومحمد فاما على قول ابي حنيفة فالشرط ان يكون الوكيل فاما ان يكون  
 الموكل مالكا للتصرف فليس بشرط حتى يجوز عنده توكيل المسلم الذي يباشر الجواز والخبر  
 وتوكيل المحرم للحلال جميع العبيد وقيل المراد به ان يكون مالكا للتصرف نظر الى اصل  
 التصرف وان امتنع لعارض وبيع الجواز للمسلم في الاصل وانما امتنع لعارض  
 انتهى انتهى فحق هذا الوجه الام لا يبعد يستقيم الكلام على مذهب ابي حنيفة ايضا فليشأ  
**قوله** ومنشأ هذا التوهم **أق** سبق لك هذا الكلام الا اني **قوله** حتى يكون معناه بملك  
 جسد التصرف **أق** يعني ان يراو بجسد التصرف جسد التصرف الذي يتعلق بمحل  
 التوكيل لظهور ان الموكل لا يملك غيره **قوله** اخره عن العبي **أق** يعني الجواز فان  
 الاستنباط بملكه من جسد التصرف **أق** لا يمكن عليك ان مدخول كلمة من هو قوله  
 بملكه دون التصرف فالجواب ان مراده ان المال للتصرف المخصوص لا يتعدده  
 يستقيم ادخاله من من يملك لكن ظاهر ان المراد ايضا جسد التصرف المخصوص فليشأ  
 قال فان الاستنباط **أق** التسمية قد فانت في قوله ويتقصد كالا يعني **قوله** بمحل الحكم  
 ذلك التصرف **أق** اي التصرف الموكل به **قوله** وجنس الحكم **أق** اي جسد الحكم جسد  
 التصرف **قوله** فالاول **أق** يعني فلا محتمل احكام ذلك التصرف **قوله** لانه لم يلزم الاحكام  
**قوله** لا يملك الوكيل الشئ المبيع والوكيل المبيع **قوله** والثاني اخره  
 عن العبي **أق** يعني العبي الجواز لعل مراده انه مؤكدا اخره ان عمدا لا يقال العبي  
 قد تزمه الاحكام كما اذا باع او اشترى ابوه لانه المراد جسد احكام التصرف الذي  
 يباشره بنفسه **قوله** وهذا الصح **أق** ويؤيده تخصيص الموقوف عليه باقائه الدليل  
**قوله** قوله لان الوكيل دليل **أق** صورة القياس الموكل بملك التصرف للوكيل  
 وكل من هذا شأنه يجب ان يكون مالكا للتصرف فقول لان الوكيل في اشارة الى  
 دليل العبي وقوله فلا بد ان الكبرى **قوله** ما شرطت **قوله** يعني ما شرطت الوكالة به



**قوله** والجواب ان الوكيل من حيث هو وكيل **او** كيف يقال هذا اذا وكل ذمياً  
 الخ فانه لا يعقل فيه ما ذكره **قوله** يملك جنس التعريف من جهة الموكل على ان الملك يثبت له  
 خلافاً **او** اي لا يملك من جهة الموكل على هذا الوجه **قوله** بحيث يلزم احكام ما يشره الوكيل **او**  
 فيه كذا الاستدلال ان لا يعقل توكيل الوكيل المأذون له به لغرض شرط فاصح ما ينبغي ما  
 قد تمت بقاء **قوله** ويقصد به **او** فيه تأمل في الظاهر ان قوله ويقصد به غطت تفسيره  
 على قوله من يعقل العقد لا شرط آخر ولو بداه انه لم يستعمل عليه دليل يخصه وايضا عدم  
 كونه ما زال في العقد شرط صحة ذلك العقد لا شرط صحة الوكيل **قوله** لانه يقوم مقام الموكل  
**او** هذا تعديل لقوله ويشترط ان يكون الوكيل **قوله** وهذا **او** يعني التعديل انما  
 في قوله لانه يقوم مقام الموكل **قوله** بشرط **او** حيث انشأ في قوله من اهل العباد **قوله**  
 الى ان معرفة الغيب ليس من الفاضل ليست بشرط **او** ولهذا لم يذكر في الكلام  
 في الكافي ولم يذكر في تفسير قوله يعقل العقد على ان قال ان يعرف ان الشرع جالب للبيع  
 سائب الثمن والبيع على عكس **قوله** ومعرفة ان ما زاد عليه في قوله جالب **قوله**  
 ومعرفة مبتدأ وقوله جالب **قوله** مما لا يطلع عليه احد **او** لم يأت في كثير من  
 النسخ بيان يعرف ذلك من غير اشتغال على الفقه بل السماع من الثقات وكثرة المسألة  
 بالمعاملات ثم قد يقال انك من الشيء مقام ذلك الشيء كما سبق في مباحث عدم قبول  
 شهادة الا على هذا الكتاب واما فيما نحن فيه فالتكليف من المعرفة بالعقل وذلك موجود  
 في الصبي الذي كلامنا فيه فليست شرط **قوله** اذا وكل الحر البالغ او العبد المأذون  
 مثلهما جاز **قوله** قال صدر الشريعة ولو قال كلامنا كان اشمل فتناوله توكيل الحر البالغ  
 مثله والمأذون وتوكيل المأذون مثله والحر البالغ والمأذون العبد المأذون العبد  
 الذي اذنه الولي والعبد الذي اذنه المولى انتهى وفيه تأمل **قوله** والمأذون البالغ **او**  
 على فيه البالغ سر **قوله** وينهم جواز توكيل من فوق بطريق الاول **قوله** ما فوق الحر البالغ  
 هو الحر البالغ الكائن من اهل دار الاسلام المسلم فان النزع قد ينفذ ونية على الجحش  
 كالحرة موصوفة **قوله** لان الموكل ملك التعريف والوكيل من اهل العباد **قوله** **او** قوله  
 لان الموكل تعييل لقوله جاز ولكن يبيحنا كذا فانه لو صح هذا الدليل لزم صحة توكيل  
 الوكيل الغير المأذون به لوجوبه فيه بعينه الا ان يعتبر فيه عدم المانع في الكبرى او يفتا

المراد بالكلية التعريف هو الكلية المستقلة لا من غير مستفادة من غير وفيه شيء يخرج  
 توكيل الوكيل المأذون به والظاهر ان السموال مقصود وايضا **قوله** والعبد من اهل التعريف  
**او** كان الا نوع بحسب الظاهر ان يقول العبد ايضا من اهل العباد لانه سلك  
 هذا الطريق لتكليفه ببيان اهلية العباد مع دفع ما يرى ظاهراً من عدم جواز هذا  
 التوكيل لكونه بمنزلة جاز لا يندرج على شيء فليست له قوله العقود التي يعقد بها الوكيل  
 خبرين **او** الظاهر ان القسم في الضربان باعتبار الاضافة على نفسه والى الموكل  
 لا باعتبار تغلق الحقوق بل هو حكم القسم وانما سلك المصنف هذه الطريقة لخصه المصنف  
 حيث تبين القسم ضمناً وحكمه صريحاً بكلام واحد فليست له ثم لما كان الحكم مقصوداً  
 ذكره صريحاً **قوله** جواب عما قاله الشافعي **قوله** فلهما من الجواب انكم ان اردتم ان الحقوق  
 تابعة لحكم التعريف الثابت اصالة فسلم وما نحن فيه ليس كذلك وان اردتم مطلقاً  
 فم ومن النزاع الا فيه **قوله** ونزيره ان الملك يقع للموكل ولكن بعد الوكيل على سبيل الخلاف  
**قوله** في متعلق بقوله يقع والمخفف ان الملك للموكل يقع على سبيل الخلاف **قوله** والسبب  
 انفق موجبا حكمه لوكيل **قوله** قوله لوكيل متعلق بقوله موجبا **قوله** فان قيل قول **قوله**  
 في قوله فانه يقول **قوله** الضمير في قوله فانه راجع الى اهل الظاهر **قوله** وحيث ان الملك ثبت لوكيل  
**قوله** قد سبق انما انه مقتضى القياس **قوله** وفيه نظر لانه يخالف قوله ما يسير **قوله** المطلق  
 ينصرف الى الكامل كما نرى في كتب الأصول الملك الكامل هو الملك المستقر **قوله** وقال الشافعي  
 ابو زيد الوكيل نائب **قوله** والذي يظهر من كلام المصنف انه اختار قول **قوله** لا ان  
 يقول قوله كان اصلاً في الحقوق ويجعل على المبالغة في التفسير **قوله** ثم يشترط للموكل  
 من قبل **قوله** يعني بان يوكله قال المصنف في مسئلة العيب تفصيل ذكره في قوله واذا  
 اشترى الوكيل ثم **قوله** انقص عليه فهو من الظاهر عموم الحوالة لا يذكره في فصل في البيع  
 بقوله ومن اراد ببيع عبده فباعه وقبض الثمن او لم يقبض فوجه على المشتري عيب  
**قوله** لكونه من جنات ادم **قوله** منفق من التوكيل بشرى العبد وبه فتم في الفرق  
**قوله** ان الحكم يقتضي للموكل **قوله** هذا على قول اكثر من **قوله** او ثبت له خلافاً **قوله** هذا  
 على قول اهل الظاهر الذي باس **قوله** والضرب الثاني من احوالة العتق على ما في **قوله**  
 والضرب مبتدأ والجواب التي بعده بين قوله من احواله الى آخره خبره وقوله والضرب



الثاني العقود التي ذكرت في العزب الثاني من احوالها وانما قسرها بان العتق على  
 حال احواله من مشمولات العزب الثاني لاحوااله كما لا يخفى قال العلامة المنسقى  
 في الكافي والحقوق في كل عقد يضمنه الوكيل له موكله كالشك والخلع والصلح من انكار  
 يتعلق بالموكل دون الوكيل انتهى قوله واما الصلح الذي هو جاري البيع وهو الصلح  
 عن اقرار او فيه كنه فانه ليس كل صلح عن اقرار جاري البيع لا سيما ان كل شيء وقع  
 الصلح عليه وهو مستحق بعقد المداينة لم يحل على المعاوضة فتفسيره به ليس بجيد  
 او برهنه فبقين الوكيل او زيادة من عنده مخدوخ فان الحكم كذلك وان لم يقبض  
 الوكيل فالصلح لان الحكم فيها يثبت بالقبض او اي قبض الوكيل وفيه كنه بل المراد  
 قبض الموجود به واسمائه قوله فلو فلا يجعل صيلا متصفاه اصيل في الحكم  
 الكلام فيه ويدفع ذلك الى قوله ان لم يكن اصيل في حق الحكم لا يمكن اصيل في حق الحقوق  
 والوكيل في العزب الاول اصيل في حق الحكم وثبت للموكل خلافة عنه فكان اصيل في  
 حق الحقوق فلا حاجة الى ما ذكره مع توجه الشك الى ما اشار اليه من حديث الادوية  
 ان يترفع حكم القياس فضلا عن الادوية او ليس العلة فيما لا يثبت الحكم الا انفصال  
 الا انما لا يثبت وكونه اسقاطا لا ضعف العلية والتمسك هنا منقوضان بالجامع قوله  
 يجعل العباد سقاة فيما احتاج اليه القبط او في لضعها في العلية او الصغيرة قوله  
 لضعها راجع الى العباد قوله وورد بالتوكيل بالشرافانه امر يقبض البيع او هذا انظر  
 اجمالي ويمكن ان يجاب عنه بان يقال ان ارادته امر يقبض قبل العقد فليس كذلك  
 وان ارادته امر بعد العقد فليس كذلك ولكن ليس حاكم الغير ولا كذلك في الاستمرار  
 فان المستقر من لا يمكن ملك المستقر من يجوز العقد فليتنامل قوله واجيب بان محله  
 هو الثمن او منع جريان الدليل مستندا بان محله قوله وادربانه هذا جعل محله  
 قوله فيكون الصغرى ممنوعة مع السند قوله واجيب بان ذلك محله انباء الزم قوله  
 يؤل الى بطلان السند ثم اقول سيجي التفصيل المتعلق بالوكالة بالشراف وان الامر  
 بالشرافا ودف ملك الغير فلم يبيع وكيفية تعدي من الشارع في الدرس الثاني من  
 فصل البيع فراجع قوله باقائه الموكل او مضاف الى الفاعل قوله فالجواب انما غيرة  
 العباد محله للتوكيل في الاستمارة ونحو ما مرودة صحيحة العقد خلفا عن بدل قوله

وفيه نظر فانه لو سلم ما ذكره من فسخه الخلفه فانما هي خلف عن بدل يصلح ان يكون  
 محل التوكيل لا مطلقا والبدل في الاستمارة من لا يصلح لذلك فلا يلزم الا ببيع المحذور  
 فليتنامل قوله قال في الايضاح التوكيل بالاستمارة من لا يبيع له او المحل لا التوكيل  
 بالاستمارة والانتهاج حيث لا يلزم فيها التبليغ على وجه الرسالة وفيه كنه فانه  
 قال في الحاشية ان وكل بالاستمارة ان اضاف للتوكيل بالاستمارة من لا يبيع له الموكل فانا  
 ان فلانا استمر من منك كذا او قال اخر من فلانا كذا كان الزمن للموكل وان  
 لم يصف الاستمارة من لا يبيع له الموكل كونه للتوكيل انتهى قوله الا اذا بلغ على سبيل الرسالة  
**اول تصحيح الكلام** العاقل بقدر الامكان يحل توكيله على الرسالة بمجاز انما  
**قال المصنف** ان كان يقع القصاص عند العبدية ومحمد لما اذ ملك الابراء عنه عند ما  
**اول قوله** ان الموصل في قوله ان كان قال في النهاية قوله ان كان يقع القصاص  
 بين الزوجين من مشترى بدين وكيل مقاصه مستود وقته منها وبين وكيل يؤد سبب  
 انكره وكيل من ابراء مشترى ما اكتسب بغير ايثان ولكن وقته من مشترى بدين  
 وويل وكيل من ابراء مشترى بدين من موكل مقاصه مستود وقته منها وبين وكيل في انتهى  
 وانته خبر بان الحق ان يقول موضع قوله ولكن وقته من وكيل ضامر مستود  
 من موكل را بخلاف موكل فانه قال بطاين الشرح المشروح **ولا** لكنه يضمن للموكل في  
 والمقاصه او فاقه قوله والجواب القول بالموجبه **اول** لعلنا مساجي **باب**  
 الوكالة بالبيع والشراء **فصل في الشراء** قوله وقدم فصل الشراء لانه ينبغي ان  
 ولان الوكالة بالشراء اكثر وقوعا وامس حاجة من التوكيل بالبيع الا يرى ان اكثر  
 الناس يوكلون له رواديه لشراء الخبز والحم وغيرها كل يوم مرات ولا كذلك  
 البيع **قال المصنف** وصنفه **اول** اي نوعه كما سبق في باب بعد اسطر قوله والمراد بالشراء  
 ما يشتمل اصنافا **اول** سواء كان نوعا او اخص منه كالزبيب **قوله** وبالبيع الصنف  
**اول** وفيه كنه اذ الحكم نوع وليس بصنف منطوق **قوله** والاول لا حاجة فيه الى ذكر  
 شيء **اول** من الجنس والنوع والتميز صريحا ولا بد من ذكر بعضا صريحا في الثاني فلا بد  
 ان يقال في الثاني لا تسمى الحاجة الى تسمية الجنس لا سيما انه اذا سمي نوع الدابة  
 ببيع الوكالة فان عمر الذكر للضمي ايضا لقال الجنس والنوع مذكوران صنفان في الاول

فينا مل



فليتأمل المرء أصل الجاهل في **الوجه الثاني** المكتفيا بمعلومية الجنس والنوع المعتبر  
 وحينئذ الثمن على ما علم فيما تقدم من قوله بصير الفعل في قوله فلو اعتبرناه كان ما ذكرنا  
 نوسعه ضمنا وحرما وذلك حلت باطل **الوجه الثاني** وان بين النوع ولم يبين  
 الوصف كالجودة وغيره فكذا **الوجه الثالث** فكذلك جازية الوكالة في قوله فيتمتع **الوجه الرابع**  
**الوجه الخامس** وان بين الثمن **الوجه السادس** اذا وصفتها **الوجه السابع** مع ذكر الثمن قال المرء ان سمي ثمن  
 الوار ووصف جنس الوار والثوب جاز معناه نوعه **الوجه الثامن** وفي شرح الجامع الصغير  
 ان ما التمر تسمى ولو قال مشتري حمار او فرسا او ثوبا هو ما هو واما ما بيع التوكيل  
 وان لم يبين الثمن لان هذه جهالة بسيرة يمكن دهرها بحال الامر ولو قال اشتري  
 حمارا او عبدا او ثوبا او دارا ان بين الثمن صحة الوكالة والافلا لان جهالة  
 هذه الاشياء اكثر من جهالة الثوب اقل من جهالة الثوب انتهى ولا يخفى عليك جهالة  
 المذكورة في المصداق لما في هذا الكتاب ثم اقول لا يمكن ان يكون الوار في قول المرء ووصف  
 جنس الوار بحيث لا يخفى ان سائر الكتب كالكا في وغيره نعم المواضع كلها  
 السابق ابتداء الوار على معناه فليتأمل **الوجه التاسع** وارجح باعتبار من القياس **الوجه العاشر**  
 ان يقال من الحقيقة **الوجه الحادي عشر** واقول في تحقيق ذلك العرف يعرف **الوجه الثاني عشر** هذا الكلام  
 الى نفسه عجيب بان صاحب الزبانية ذكر ما يدل على ما قبله من البسوط والذخيرة فقال بعد  
 نقل كلام البسوط وذكر في الذخيرة فاذا وكل رجل بان يشتري له طعاما ودفع الى الدار  
 مع التوكيل استحسننا وينصرف التوكيل الى الخطة وديقتها وغيره ما يحكم الدار  
 في تعيين واحد منها ان كانت الدارهم قليلة بحيث لا يشتري بمثلها في العرف **الوجه الثالث عشر**  
 الخبز فالتوكيل ينصرف الى الخبز لا ولا يذهب عليك ان ما ذكره بقوله اقول هو  
 ما في الذخيرة بعينه **الوجه الرابع عشر** الى الخطة وديقتها **الوجه الخامس عشر** الاولي ان يقول غير ما يضاف  
 ولهذا امرى ويكون الحق وكما البية **الوجه السادس عشر** نبي في هذا التفسير المتعاني وفيه  
 بحث فان الاول ان يقول لا يذكر من الادلة على جواز الرد قبل التسليم وعدم  
 جوازه بعده الا باذنه اذ لا يتفرع قوله لا بعده على ما ذكره مع انه مذکور في غير الترخيص  
 وتفتن على ذلك لم يذكر الشارح قوله لا بعده بخلاف الاتعاني فليتأمل **الوجه السابع عشر**  
 فان التوكيل يبيع طعاما في ذمته على ان يكون الثمن لغيره **الوجه الثامن عشر** ان كان الحق في بيع

فان بين الثمن الحق بجهالة الثوب  
 وان لم يبين الحق بجهالة الثوب

فيكون

فيكون الطعام وبناني ذمته كان الثمن يمين وبناني ذمته التوكيل المشتري فليتأمل  
 فانما لان ان الثمن وبناني ذمته التوكيل **الوجه التاسع عشر** فلم لا يجوز ان يكون المال **الوجه العشرون**  
 يكون الثمن **الوجه الحادي عشر** وبالنظر على خلاف القياس **الوجه الثاني عشر** المراد من النفس هو ما روي عن النبي  
 نبي عن بيع ما ليس عند الانسان ونقصه في السلم كما روي في اول باب السلم فتأمل **الوجه الثالث عشر**  
 فالجواب هو الجواب عن السؤال **الوجه الرابع عشر** جواب بتغيير الدليل **الوجه الخامس عشر** اعترف بعدم تمام  
 الدليل الاول **الوجه السادس عشر** وهو مشكل فان التوكيل يصح في باب البيع **الوجه السابع عشر** وهذا الكلام  
 توارى على الزباني ايضا ونقص عبارة وقال في الزبانية هذا اذا كان التوكيل غائبا عن مجلس  
 العقد واما اذا كان حاضرا في مجلس العقد بصير كان التوكيل صارف بنفسه فلا يغير  
 مفارقة التوكيل وغاها الى خواهر زاده وهذا مشكل فان التوكيل يصح في باب البيع  
 حضر التوكيل ولم يضر ثم ذكر فيه بعده باسطر فقال للمعتبر بقاء المتعاقدين في المجلس  
 وغيبه التوكيل بغير غاها الى وكالة البسوط والطلاقة واطلاعي سائر الكتب  
 دليل على ان مفارقة التوكيل لا يعتبر اصلا ولو كان حاضرا انتهى وعليك بان تأمل  
**الوجه الثامن عشر** لان كما لا يجوز وكالة من جانب المسلم اليه فكذلك الرسول **الوجه التاسع عشر** الدليل  
 بنفي الرسالة ايضا كما ينضم من قوله لا طلاق ما يدل على بطلانه فليتأمل والمراد من الدليل  
 في قول العموم الدليل بنفي الرسالة هو قوله ما ثبت ضرورة او على خلاف القياس  
 لا يتعدى **الوجه الحادي عشر** وان كان افتراق **الوجه الثاني عشر** فان ذلك انما يكون اذا عقد المشتري  
 ولم يقبل وفارق صاحبه ثم ارسل الى صاحبه رسالة قبل المفارقة **الوجه الثالث عشر** ان  
 التوكيل كالبائع من المشتري **الوجه الرابع عشر** ان يقال كالبائع من التوكيل **الوجه الخامس عشر** ونحوه ان  
 البائع انما يتحقق اذا كان الدافع بغير اذن التوكيل والاذن ثابت ههنا دلالة  
**الوجه السادس عشر** ان ظهر تبديل الاذن بالارادة لا يرى له قوله آخر باب **الوجه السابع عشر** والجواب في المسئلة  
 متصور **الوجه الثامن عشر** غير متصور **الوجه التاسع عشر** لان المبادلة تقتضي الرضا **الوجه العاشر** في تأمل  
**الوجه الحادي عشر** ان يقال **الوجه الثاني عشر** جواب بمنع قوله لان التوكيل صارف بنفسه بده كان  
 الاول جواب بعد تسليم **الوجه الثالث عشر** ويرجع التوكيل الى التوكيل اذا كانت قيمته اكثر **الوجه الرابع عشر**  
 مخالف لشرح الوفاة لعدم الترتيبه قال فيه وان كان بالعكس فعند زفر  
 عشرة فيطالب الخصة من التوكيل انتهى اراد بقوله بالعكس ان يكون القيمة عشرة

اسم

الوجه



والثمن خمسة عشر **قوله** وليس هو المحبس فيه صار غاصبا **قوله** انظر ان يقال غاصب غاصبا **قوله** لئن قلنا **قوله** ان يبيع صريحا **قوله** يبيع ان المشتري **قوله** ان المشتري المحبس **قوله** يدعيه كمال الاتقاني **قوله** فزده ورضي به **قوله** يبيع زده على الوكيل **قوله** في يد الوكيل بعد المحبس **قوله** وكذلك لا ينفذ اذ اهلك قبل المحبس فلا يمكن كالمبيع مطلقا **قوله** وان اشتبه امره بشرا عشرة اوطال **قوله** ان يبيع فانه امره بصرف الدراهم الى الله فان اشتبه جالب للملك فالتوكيل يوجب عشرة اوطال لا سلب الدراهم الا ان شرط ان ذلك المقدار يساوي درهما **قوله** لم يثبت لعدم التوكيل **قوله** لم يثبت على الموكل مطلقا الثاني **قوله** والاول لا ينفذ **قوله** واجاب عن الاول امام محمد الدين **قوله** لا **قوله** ويجاب بان العشرين هنا ثبتت والعشرة داخله في خلاف الطلاق فانها لا ينفذ على الوكيل لعدم الملك ولا على الموكل لعدم الامر والموافقة شرط فيه فليست **قوله** والجواب ان الزيادة ثمه مبدل منه لا بدل فكان الفرق ظاهر **قوله** ذكر العدد لمنع الزيادة والنقصان وذلك هو الاصل لان العدد خاص في ماله على ما عرفت في الاصول وقد يكون لمنع النقصان وقد يكون لمنع الزيادة اذا دلت قرينة وفي صورة التوكيل يمنع البيع معلوم ان ذكر العدد لمنع النقصان فقط اذ لا يابى احد عن زيادة ماله وفي صورة التوكيل يشترط العلم لا دليل على الحل على خلاف الاصل اذ الظاهر ان عشرة اوطال يكفي في مقصوده وماله وهو نصف درهم حتى لا يفصل عليه فليست **قوله** بخلاف العلم **قوله** مخصوص بمثل العلم مما يسع اليه الفساد ولا يعلم ما ليس كذلك من المشتريات ثم يجوز ان يمنع بالثمن وقطعة ثم مثله فانه يمكن للموكل ايضا ان يبيع وان فيه غرض منه ولا يمكن **قوله** وما سيجي من ان الغرض المحكم لا يتوقف على العلم فلا يتعلق له بما نحن فيه اذ المراد هناك ان الغرض المحكم لا يتوقف على علم الوكيل **قوله** لان المتعارف فقد البلد **قوله** والمعروف عرفا كالمشروط شرطا **قوله** لكونه غصبا **قوله** ثم وانما يمكن غصبا اذا وليس يلزم **قوله** لو وقع الشراء لصاحب الدراهم **قوله** لو وقع لصاحب متعلق بقوله لو وقع **قوله** ويجوز ان يكون قوله محلا **قوله** حتى يلزم الفصل بكلام اجنبي هو قوله او ينفذ **قوله** بين العدل وهو قوله على ما يحل شرعا وتعليق وهو قوله اذ الشراء لنفسه **قوله** ويصنف الثمن الى غيره **قوله** انظر في العبارة ويصنف الى دراهم غيره **قوله**

ذكر العدد لمنع الزيادة والنقصان ولا خلاف في قرينته

والاول **قوله** لان بالاول يصير غاصبا دون الثاني **قوله** فيكون الاول صوابا **قوله** لان دلالة ظاهرة على ما ذكرناه **قوله** على ما ذكرناه حال الاصله للدراسة واراد بقوله ما ذكرناه قوله حلالا محلا على ما يحل شرعا او بفعله عادة **قوله** كما المراد ان نوافضا **قوله** لم يحضره البينة **قوله** هنا احتمالان اخوان احدهما ان يقول الوكيل لم يحضرني البينة فقال الموكل بل نويت لي والثاني عكس هذا حال المراد من قوله **قوله** لا بد منه من فرق بين صورتي النكاذب والتصادق وهو ظاهر فان البينة متقدمة على ما لا بد من كلام من ادعى البينة لم يتقدمه من دراهم **قوله** لانه اذا كان التقدم مال الموكل **قوله** **قوله** ان يبيع صريحا **قوله** وخلافا لظاهرها اذا تصادقا او معطوف على قوله **قوله** اذا اشترى **قوله** واجيب عن ذلك باننا نقول ان الشراء بتلك الدراهم بغير ان **قوله** بحيث يمكن ان يستحقه البينة **قوله** وانما نقول الوكالة تنقيد بها على ما سيجي من انها تنعبد في الوكالات **قوله** ولا يلزم من تعينها في الوكالات تعينها في الشراء **قوله** واذا تعينت بها لم يكن الشراء **قوله** ان ظهر ان يقول واذا تعينت بها فاذا اختلف الشراء ايرها تعين ان يمكن بموجب الوكالات فتدبر **قوله** فنيا نقول بعض مشتاق **قوله** انت خير بان نفي قولك لك البعض انما يحصل ببيان الخلاف في مسألة الشراء في صورة التصادق انه لم يحضره البينة الا ان يقال مرادة تأكيد ذلك الثمن حيث جعل مسألة الشراء مشبهه بغيره فلا يملك استينافا **قوله** **قوله** قال صدر **قوله** اخبر بامر لا يملك استينافا انتهى بدل عن الباء وهو او **قوله** قال المراد هو الرجوع بالثمن **قوله** اري الاخبار المذكورة اسنادا اليه الرجوع اسنادا بجازيا او راجع اليه مالا يملك والمراد بالرجوع بالثمن سببه اعني العقد او بقدر الضمان في قوله استينافا اي استيناف سببه **قوله** لان الامور اخبر عملا يملك استيناف سببه وهو الرجوع بالثمن **قوله** انظر ارجاع صفة هو الى الاخبار المذكورة في من اخبر وجعل اسناد الرجوع اليه من قبيل اسناد الجازي فلا يلزم من ترك كتاب المحذوف من قرينة ظاهرة ولا الجازي في جعل الرجوع محذوف عنه هكذا قيل وانت خير بان ذلك ليس روي منها حتى يقال يلزم **قوله** وان كان التوكيل بشرا عبيد بعينه ثم اختلفا والعبد محلي فالقول بالامور **قوله** هذا هو الموعود بقوله والاول سيجي **قوله** واما عند

بينة



الى حينه بعد ان فلا لا تامة فيه **اول** اشار بتوزيع التوكيل الى دفع ما بقدره  
 هناك ان الاصل في الدلالة الاطراد وهذا لا يطرد على اصله حينه فان الاسب  
 اذا اقر على الصغيرة او الصغيرة بالنكاح لم يقع الاقرار بالبيعة وكذا وكيل الزوج  
 او الزوجة ومولى العبد اذا اقر بالنكاح لا يقع الا ببيعة عند الخلفاء الصائبة  
 مع ان الميراث لا يستثنى العقد قال لا تاتي في جوابه لانه ملك استثنى  
 العقد مطلقا بل ملكه مقيد بالخدمة الشهود ولم يكن شهود النكاح حضورا او قسرا  
 فلم يملك الاقرار لانه لم يملك الا نشاء بلا شهود انتهى وفي قوله لانه ملك استثنى  
 العقد مطلقا بل ملكه مقيد بالخدمة فان ملك الاستثنى وان لم يملك الاستثنى  
 ثم قال لا تاتي في قول بعض الشارحين ان قوله بملك استثنى دفع على قوله ما  
 لا تامة فيه وفي قول بعض الشارحين ان قوله بملك استثنى دفع على قوله ما  
 ولا تامة فيه وحده انتهى **اقول** ان لم يوجد في موارد التعقيد نية فالتعقيد منوجه  
 ايضا وان وجدت فلا حاجة لدفع السؤال الى التوزيع **قوله** لان التوكيل بشرائه  
 شئ بعينه لا يملك شراؤه لنفسه بمثل ذلك الثمن في حال غيبة الموكل **قوله** لم لا يجوز ان  
 يشتري الوكيل بالوكيل بمثل ذلك الثمن وهو مخالف ايضا لما سبق **قوله** وان كان غير  
 منقود فالقول لا امر **قوله** فيه كذا فانه اذا تصادق على الشراء واشتبه الوكيل من حيث  
 يلزم الامر لما ذكره ابو حنيفة من الدليل في ان كان حيا فليتأمل فان الظاهر ان امر  
 الامر من قوله اشتريته لنفسك انك خالفتني الا ان الظاهر من حال السلم ان يفي وعده  
 ولا يفرقه والقول قول من يمسك بالظاهر والقول بان الظاهر لا يثبت الاستحقاق  
 مشترك الا ان **قوله** الا ان يسلم المشتري **قوله** له متعلق بالمشتري اي المشتري  
 لا يصلح ان **قوله** ويجوز ان يكون معناه الا ان يسلم فلما العبد المشتري لاجل **قوله**  
 الصغيرة في قوله لاجل راجع الى قوله فلما **قوله** بناء على الروايتين بكسر الراء وفتحها **قوله**  
 قال لا تاتي في الكافي في شراهما والمشتري بكسر الراء وهو الظاهر من كلام محمد بن  
 وان كان للفتح وجه على معنى الا ان يسلم المشتري العبد الى المشتري لا انتهى  
 هو الوجه لتعاقب المنعول بل واسطة بينهما وبينه ما صرح به النهاية **قوله** لو جرد  
 الترامني الذي هو كمن في باب البيع **قوله** اي هو شرط وسماه كتابا جازا قال

المع من امر رجلان بشرى له عبيدين باعيانها **قوله** من قبيل فقد صفت كذا  
 فان حبيته للجمع استعملت في المشتى مجازا **قوله** المع في المشتى احد ما جاز **قوله**  
 بمثل القيمة او ما يتقاسم فيه الناس بقرينة الاستثناء **قوله** فقد لا يتفق للجمع فيها  
 في البيع اي في الشراء **قوله** لا حاجة الى اخراج كلام المع عن ظاهره بتفسير البيع بالمشتري  
 بل يجوز ان يقرأ البيع في كلام المع على حاله كما لا يخفى قال المع لان شراؤه لا يقيم  
**قوله** في الكافي فان قيل الخلاف قد تحقق والشراء لا يتوقف فكيف يمكن كونه  
 للموكل قلنا العمل بالصرح اولى من العمل بالدلالة والموكل صرح بالكتابة العقد  
 بالثبوت وانما علمنا بالدلالة اذا لم يمار منها الصريح فاذا جاز الصريح بطل العمل بها  
 انتهى فلا يعتبر مخالفة الدلالة اذا حصل موافقة الصريح فيكون من قبيل البيان  
**قوله** لان التوكيد ان حصل مطلقا لكنه يتقيد بالمتعارف **قوله** في توريده قصور  
**قوله** المع كما اذا اشترى بدين على غير المشتري **قوله** قال في النهاية تعديده كما اذا اشترى  
 المشتري شيئا بدين على غير نفسه انتهى قال لا تاتي في كذا اذا اشترى الوكيل بدين  
 على غيره كما اذا امره زيد مثلا ان يشتري بدين لزيد على غيره شيئا اخر فانه لا يجوز  
 لكونه يملك الدين من غير من عليه الدين فكذا ما نحن فيه وهو ما اذا امر الوكيل ان  
 يشتري بدين على الوكيل عبيدا بغير عينة انتهى فيبين كلامه وكلام النهاية تفاوت  
 لا يخفى **قوله** وانما خصها بالذكر لدفع ما عسى يتوهم **قوله** في كذا في النهاية هذا  
**قوله** اي التعيين **قوله** ثم قال الاصل ان الدارهم **قوله** اي في كذا في النهاية **قوله** لان  
 المراد به هو الوقت بيننا **قوله** في كذا في الوقت هادي لا شري فانه لم  
 اعلم ان العينة في قوله براجع الى التعيين **قوله** وقطع الرجوع **قوله** او عطف على قوله وقت  
 بناء على كونه كالا لا يخفى وفائدة ثمانية **قوله** على الموكل **قوله** متعلق بتقطع الظاهر ان يباع  
 عن بدل **قوله** ولما قل ان يقول **قوله** ما فيه **قوله** والجواب ان المع لم يصر من باب  
 ذلك قول بعض النسخ **قوله** في كذا لا ينفصل ما في الكتاب بين ما قبل التيقن وما  
 كما **قوله** من التيقن بعد التسليم **قوله** حيث قال فلم يسلمها **قوله** ورواها مخالفا **قوله**  
 الروايات في كذا **قوله** بل نافية المع **قوله** بطلت الوكالة **قوله** وبدل عليه ظاهر  
 الفائدة الاولى **قوله** لئلا يتوهم ان الوكالة تبطل اذا استتمت **قوله** في كذا



عظمه  
وارايجع من كنفه  
والجواز عند صاحب  
الكتاب

۷ ششم اعلم ان فی ۶۴

[illegible]



ان يجعل على الحقيقة عند التردد اذ الحمل على الحقيقة هو الاصل لا الشك لاننا نقول  
ان الانسان يتصرف لنفسه فتعذر من الاصلان فتسا قطا فيرجع الى غير المولى  
فانه لما اختلف التصرفان فالظاهر ان المولى يريد الاغنى اذ يبيع العبد من نفسه  
مطلقا اغنى واقتصاره على اضافته الى العبد دليل عليه ولا يرضى بخروجه عن ملك  
الملك الحرة ليثبت له الولاء **فصل في البيع** قال المصنف الوكيل بالبيع والشراء  
لا يجوز ان يفتد مع ابيه وجده **اول** واذ كان البيع منهم بغيا يسيرا لا يجوز  
ما ذكره شيخ الطحاوي موافقا لما في الهداية وذكر في الذخيرة ان ذلك يجوز عند  
وهو متفق الدليل المذكور في الكتاب **قوله** عند ابي حنيفة بمثل القيمة او متعلق بقوله  
ان يفتد قال المصنف لا يجوز ببيعهم بمثل القيمة **قوله** وتخصيص البيع بالذكر من قبل  
الاكتفاء بذكره من الشراء والافقية خلاف ايضا كما يعلم من الشروح **قوله** وعادة  
الكتاب **قوله** المراد منه قوله بمثل القيمة **قوله** يدل على ان البيع منهم بغيا يسيرا لا يجوز  
**قوله** لان دليلها يقتضيه جوازها فاعلم ان الكتاب على رواية الذخيرة والمجان  
الغني بالسيرة بمثل القيمة **قوله** وعكسه غير جائز **قوله** يعني بغيا فاشق ذلك كما  
يعني بلا خلاف **قوله** والطلاق يعني بالطلاق **قوله** صرح الشيخ في كتاب الرجوع عن النكاح  
بان الاطلاق ككلمة كل فتذكر **قوله** لانها اما ان يكون من حيث اشارة العين اليها  
اي من حيث اشارة هؤلاء بالعين او بالمالية فيذكر من الطاهر ان المراد اشارة  
باعتبارها **قوله** اما ان يكون من اشارة العين اليها **قوله** فلا يقع في اشارة العين فلا  
**قوله** ولا يخلو وطى جارية ابيه **قوله** فيذكر **قوله** واما الثاني فلان التقدير **قوله**  
ولانه لا اشارة لنفسه بالمالية ثم ان المفهوم من تعليله انه لو لم يقدر بمثل القيمة لو  
اشارة للمالية لنفسه وليس كذلك ولا مجال لجل كلامه على اشارة من يردها رده  
كما هو متفق بخبر بعض الشيوخ وهو الظاهر لان قوله وليس شيء منها موجود  
يمنع عن الحمل عليه والجواب ان المراد من قوله وليس شيء منها اي النقصان من تنكح  
الجنسيات فتأمل **قوله** يعني الذي لا دين عليه **قوله** فيه تأمل فان العبد الذي عليه دين  
يحيط ما في يده ملك لمولاه عند ان يوفى ومحمد فلا يملك لتقييد فائدة **قوله** لان الواجب  
اذا تولى طرفيه **قوله** ولان فيه مانع القيمة وهو اشارة العين لكن ما ذكره الشيخ

التم حيث ينبغي جوازه وان صرح به المولى لاننا نقول ان لا يفتد من نفسه  
يتولى ان يفتد كما اذا اشترى الاب مال ولده الصغير لنفسه او باع ماله منه وكذا  
المولى لان يقال بعد الجحيم يجوز له ان يفتد من نفسه **قوله** وفي ذلك من التغاير الذي  
لا يتحقق قيام مقابلة **قوله** الضميمة مقابلية راجع الى التغاير **قوله** وهي موجودة ههنا  
او قوله وهي راجع الى القيمة في قوله لكن مواضع القيمة مستثناة قال المصنف لان  
المنافع بينهم متصلة **قوله** هذا الدليل لا يجوز في الاجرة قال المصنف فتشبه بموافقة **قوله**  
**قوله** فتبين ان الحكم كقوله في مساوئها **قوله** فاما مساوئها متعلق بقوله هو وقوله كقوله  
متعلق بقوله الحكم **قوله** مكن المطلق يجوز في اطلاقه **قوله** لان جوازه ان يوجه بان التوكيل  
بالبيع مطلق والعرف العمل لا يبيع لتقييد المطلق كما قالوا في كتاب الايمان بل الذي  
يبيع لتقييد هو العرف المطلق ولو سلم فالعرف العرف مشترك فلا يجوز لتقييد المطلق  
مع التعارض فلتأمل **قوله** اقول صرح في اوائل فصل الشرائع وليس مسئلة اجماعية بل هي  
امكن ولا تخالف لان مراده ثمة العرف المطلق لا العمل **قوله** او يفيد **قوله** ان يفتد  
**قوله** بل المشايخ فيه بكمون داخل تحت ما يدعيه **قوله** من قوله يتقيد بموافقة **قوله** ان يفتد  
الامر المطلق **قوله** في مناسبة الجواب للسؤال كمت يظهر بلا غش السؤل ومورد **قوله**  
وهو مبادلة المال بمال **قوله** في نظر فان الباري في قوله بالمال هي باء المقابلة والعرف  
فلا يتناول الحد الشرعي ثم ان اراد ان الحد المذكور حد كل منهما حد كاهن المفهوم من  
ظاهر تقريره لزم اختلافه حيث يصدر عن مقابيل الموقوف وان اراد ان حد المبيع المأمور  
من كل منهما يكون قوله وكل ما صدق عليه هذا الحد فهو بيع من كل وجه **قوله** بمنزلة الحق  
نظموه بطلان القول بان كل ما صدق عليه حد الحيوان انسان من كل وجه فوسم من كل  
وجه **قوله** وكلها صادقة على المتمايزة **قوله** على جميع البياعات فليقره فتعود  
**قوله** فالبيع والشراء بطلان على عند شري بره على مجموع ما بين باعتبارين باعتبار  
كل منهما باطلا على الخطيئة عليه **قوله** قوله باعتبارين متعلق بقوله بطلان والضميمة  
في قوله منها راجع الى البيع والشراء والضميمة راجعة الى قوله كل والضميمة في  
قوله عليه راجعة الى قوله عند **قوله** وذلك لان المولى اطلق في توكيله البيع فيعتبر ذلك  
فخرج جانبه **قوله** هذا تعليل لقوله السابق باسقاط وهو قوله فيسقط ما قيل **قوله**



فيعتبر ذلك بغير البيع وقوله ويترجم جانبه يعني يترجم جانب البيع قوله فالباع  
 بطلان على عقد شرعي لا **أقوله** ما أشبه كلام الشارع هذا بما قال شارح آداب  
 البحث والتعليم والتعليم متحيز بالذات ومتحيز بالاعتبار ومعه عذر  
 لاكتفاء مصنف الرسالة بذكر التعلم حيث قال يحتاج إليها كل متعلم وبين التحا  
 بالذات بعض الأفاضل هو مولا ناس من الدين **قوله** يتعين كل منها بالطلاق لفظ  
**أقوله** أي في المفاضلة بخلاف غير ما يعامل فيه السلع بالفتوة فان التعيين فيه لا يفت  
 على الطلاق لفظا لخص من صاحب السلف ببيع وصاحب الفتوة مشر **قوله** لا يجوز له  
 بيع بالاقبل **أقوله** إذا باع بجنبه قال المصنوع والكامل يجوز له بمثل القيمة وزيادة  
 يتغابن الناس في مثلها **أقوله** قال الأتقاني قال الشيخ الامام هو امر زاده رحمه الله  
 الوكيل بالسر الزيادة يتغابن الناس في مثلها فيا ليس له قيمة معلومة عند أهل البلد  
 فاما ما له قيمة معلومة عندهم كالخبرة والحم اذا زاد الوكيل الشراء على ذلك لا يلزم الاخر  
 الزيادة او كثر قال في بيع النعمة وبه يفتي انتهى وقال الزمعي هذا كله اذا كان سعر  
 غير معروف بين الناس فيحتاج فيه الى تقويم المقويين واما اذا كان معلوما كالخبرة  
 والحم والموز والخبز لا يفتي القابض وان قدر لو كان فلهما واحدا انتهى قال المصنوع  
 بالاتباعين الناس في مثلها **أقوله** قال الزمعي وكذا لا يجوز شرعا بغير التعيين لعدم التعا  
 انتهى وقد علم ذلك ضمنا في التوكيد بالشر اني شرح قوله ولو وكله بغيره انتهى **قوله**  
 او جوده خاسرا **أقوله** فيه ان المراد بعدم الموانعة في عبارة التصديقه هو جوده خاسرا  
 وان لا يمكن دليله على ما فلا وجه لكلمة او والظاهر ان او تعجيف والاصل ان قوله  
 نعم يمكن ان يمنع عدم كونه دليلا له على ما قلنا قال المصنوع وكذا الوكيل بالسلع اذا زوجه  
 امرأة بالكثر من مهر مثلها جاز عنده **أقوله** وكان ينبغي ان لا يجوز عنده ايضا لان الوكيل  
 قبل الزوج في معنى الوكيل بالشر **قال المصنوع** الذي لا يتغابن الناس في مثلها **أقوله**  
 قال الأتقاني قال الشيخ ابو المعين النسفي في شرح الجامع الكبير ومحمد بن ابي قريش في هذا  
 الكتاب بده نيم بين في الجامع الكبير وحشاج بلج فصلوا ذلك على ما قال القاضي ابو القاسم  
 بن شبيب بن ادريس مكي عنهم انهم قدروا البسيرة في القصار بده وازده وفي الجوا  
 بده يازده وفي العروض بده نيم هذا كله انتهى هذا الخ لاني التصديقه فان المقوم

ان المتدبر ما ذكر هو الغبن الفاحش **قوله** قال شيخ الاسلام هذا التحديد فيما لم يكن له قيمة  
 اول هذا التحديد للفروا وازالة الاشتباه بين الغبن البسيط والفاحش فلو لم يكن  
 لان هذا مما لا يدخل تحت التحديد بل يدخل تحت اعتبار هذا التحديد لان المراد بهذا التحديد بحد  
 واحد منها للفرق بينهما واذا ان البسيرة فيما له قيمة معلومة بل كل زيادة فيه غبن فاحش  
 لا تحس الحاجة الى الفرق **قوله** وقيل الغبن البسيط **أقوله** او اراد صاحبها بده **قوله** او  
 او يفتي من سائر الكتب **قوله** ويساعده سوق الكلام او يفتي في التصديقه والكان **قوله** في  
 العروض **أقوله** مقول القول **قوله** فاذا كان الغبن في هذا المبلغ كان بسيرة **أقوله**  
 ترجع للقبيل الاول **قوله** فاذا باع النصف به او في او من اين علم انه باع النصف به فانه  
 يجوز ان يبيع النصف بربع الثمن الا ان يبي على الظاهر من الحال **قال المصنوع** ان  
 يبيع النصف الاخر قبل ان يحنها **أقوله** اراد به الاختصاص في القاضى ونقص القاضى  
 البيع كما يدل عليه كلام بعض الشروح وقول المصنوع قبل نقص البيع **قوله** فلهذا مشر  
**أقوله** وعدم الموانعة هنا التعيين بالسرقة فقدر **قوله** وفوق اخوان الامر في البيع  
**أقوله** وتحقيقه ان العبد لما كان ملك للبايع وملك الوكيل التصرف في كله ملكه التصرف  
 في بعضه ايضا والوف العملي لا يصلح متبدا لفظا لمن قال امراته طلق نفسك طشا  
 فطلقها واحدة حيث يبيع ومرت المستلزمة في الاختلاف في الشراوات بدليلها  
 ولما ملك الموكل بشرائه لم يشتره ملك التصرف فيه حتى يملكه الوكيل فيقال عليك  
 التصرف في الكل يتعين عليك في البعض فلم يمكن اعتبار الامر في حق اعتبار العرف العملي  
 الختم على ما هذا **قوله** فلا يعتبر فيه التقييد والطلاق لظهور ان اعتبار الطلاق امر  
 وتقييد **قوله** في محله الامر **قوله** واذا صح فلا بد من محل فحملناه الثمن **أقوله** ولا يمكن ان يملك  
 المحل عبارة الموكل والابن ان يكون الوكيل بالشرائه سفيره لا يتعلق به الحقوق وقد تر  
 من الشارع كلام متعلق بتحقيق المقام فذكر **قال المصنوع** لا يحدث مثل **أقوله** اي  
 في تلك المدة كما ينهم من المقابلة ويدل عليه قوله القاضى يعلم انه لا يحدث في مدة شهر  
 وهذا نعم مما لا يحدث اجمالا ويحدث لكن لاني تلك المدة **قال المصنوع** فيمنع ايها **أقوله**  
 قال الأتقاني اي يفتقر المشتري الى الجهة وهي كمال البايع عن البايين مثلا لو اراد البايع ان يفتقر  
 ولعله قصور **قال المصنوع** ان كان ذلك باقرا لزم الامر **أقوله** قال العلامة الكاكي



ولو كان عيبا لا يحدث مثله فزده باقاره بقضا يمكن مدح الموكل بانفاق الرواية  
لان القاضي فسخ العقد منها بغير قيام العيب عند البائع لا باقاره فصار الامر كالرواية  
بغيره انتهى بقي هذا امر وهو اذا كان علم القاضي للعيب القديم باقاره الوكيل بان كان  
الجارية ملكا للوكيل ثم باعها من الموكل وهو جازم باعها للوكيل بالوكالة من آخر فزار  
المشتري الرد عليه بسبب الترتيب او الرتبة او الفسخ واذا الوكيل عند القاضي بالعيب  
ففي مثل هذه الصورة ينبغي ان يلزم الوكيل وكان له ان يجاهر الآخر بخبره وان الوكيل  
يعينه فليست له دوى او يتكول الموكل او لم يذكر الاقاربه فانه في الحقيقة هناك اذا  
كان متراخا لثبات الوكيل في الموضع من حيث التصور لا يلزم الموكل الا بحجة او يدعي  
الاخطار اليه وهذا امر ايضا كما ينهم من توزير الموضع الا فينبغي ان لا يلزم الموكل في صورة  
التكول ايضا الا بحجة لان التكول حجة قاصرة ايضا خصوصا على اصلها فانه اذا رزق  
ولو لانه يقبل الاحالة او اذا لزم انه يقبل بدون القضاء فلا تفتت تلك الفائدة في  
ثم ينتقل الى الرد على الرجوع او اذا امتنع الرد بسبب البيع عند المشتري بسبب آخر  
قوله قبل المراءاة بالكتابة هنا الحالة لان التوى لا يتحقق في الكتابة لان الاصيل لا يبرأ  
وقبل بل هي على حقيقتها والتوى فيها ان يموت الكفيل والاصيل مفلسا وقيل التوى  
فيها هو ان يأخذ كفيل ويرفع الامر الى حاكم يرى براءة الاصيل فيحكم على ماله ويموت  
الكفيل مفلسا او قوله برفع الامر الى حاكم يعني الى حاكم ما لكي يرى براءة الاصيل ولا يبرأ  
ان الرجوع على الاصيل يموت الكفيل مفلسا ويرجع الرتبة الى القيل الثاني لان المراءاة  
تدعى مضاف الى اخذه الكفيل بحيث انه لو لم يأخذ كفيل لم يتو دينة كافي الا من لا يتحقق  
ذلك في القيل الثاني لانه لو لم يأخذ كفيل لتوى يموت من عليه الدين مفلسا وفي الحوائج  
لا يتوى بل يرجع به على المجلس **فصل** واذا وكل وكيلين قوله يعني ان احد الوكيلين  
او على بيان لمخاضة المصنف والوكيل الاستثناء منقطعها بالنسبة الى الطلاق والعقود  
عوض من غير ضرورة داعية اليه الاستثناء منه وهو كلام الله ودي حطوع عن الاحتياط  
الى الراي كما لا يخفى **قوله** ووجه ذلك ان التصود له او ما عاين قوله اشارة الى دفع قول من  
قال **قوله** ولو كانت يقين الودية فتعبر احد هما او اي نصف فيما ينقسم الموكل  
لا ينقسم ثم اقول هذا عام لا ينقسم وما لا ينقسم كما لا يخفى بل هذا ظاهر فيما لا ينقسم

قوله لانه ما مور يقين النصف **قوله** بين فيما ينقسم او علم من اول الكلام حال ان  
او بالاولوية ولا يبعد ان يقال احد الوكيلين فيما لا ينقسم ما مور يقين النصف ايضا  
وفي النصف الآخر نائب عن الوكيل ان فرق في الكلام ككل قسمي الودية فانه ثم اعلم  
ان قوله لانه ما مور يقين النصف **قوله** جوابه عن سؤال من قال ان لا يرى انه عليك تقصير  
على المجلس **قوله** منقوض بقوله طلقا فانه عليك ايضا كما سبق في باب الاختلاف  
في الشهادة ولا مدخل للاقتصار على المجلس في كونه عليك **قوله** فان قيل فاجعله او الضمير  
في قوله فاجعله راجع الى قوله طلقا فان قوله فان قيل في قوله طلقا فانه قال المصنف في  
برأيه **قوله** الدليل خاص بالخصيص في الراي والمذموم عام لغيره ايضا **قوله** فجاز ان يكون  
الوكيل الثاني اقوى رايه او فيكون الرضا بتوكيد ثابتا بطريق الاول **قوله**  
وايضاً الرضا برأى الوكيل **قوله** لا يذهب عليك آثار مني برأيه في النصف فيما وكل  
وليس التوكيد منه والناس متفاوتون وليس كل من هو اهدى بطريق المعاملات  
اعرف بصبر باحوال الرجال فليست له فانه ينبغي ان يكون كلام الشارع على هذا **قوله**  
لو لم يكن اقوى رايه او قوله **قوله** الضمير في قوله او قوله راجع الى قوله رايه **قوله** انه ظن  
ان الله من يوقه من هذا التصرف **قوله** انما ظاهر ان يقال في هذا التصرف **قوله** فبقوله  
ح مناصق لظنه فلا يجوز **قوله** يعني قبول توكيد جبر اح من الترخي في الموضع لا يملك الا  
غله **قوله** فانه ينبغي ان يملك غله فيما اذا قال الموكل اعمل لي كذا **قوله** واجيب بان صاحب  
الذخيرة قال محمد قال في الجامع الصغير **قوله** قوله محمد مقول قوله مستند وقوله فانه  
في الجامع لا خبر **قوله** وعاد الوكيل الثاني في فضولي وعنده محتاج الى الاجارة  
البينة **قوله** الضمير في قوله وعنده راجع الى قوله فضولي **قوله** وهو اصل **قوله** انما ظاهر  
ان يقال هو حاصل **قوله** وفيه نظر اما في نقل محمد فانه قال الوكيل الاول حاضر  
او غائب فاجاز الوكيل وليس فيك نصا **قوله** وانت خبر بان قوله فاجاز الوكيل  
عطف على قوله اذا باع الوكيل الثاني في فيكون متعلقا بكل منهما نعم لو كان العيادة  
واجاز بالاول فميجوز كونها عالية لا حصل في ذكره فتأمل ثم اقول لا يخفى عليك ان ما ذكر  
ما ذكره من خطبة مشايخنا في مثل ذلك الامر الذي لا يخفى على اصحاب الطلبة والظاهر ان  
نفسهم هذا المصنف ليس من تلك العبارة فقط بل انما في انشاءه تزييد ليس المستند







قبا سا وينهم ذلك من قوله فبعد ذلك يقول لي يوسف فليتا مل قوله ما مور بالمنازعة  
 لانها المضمومة او الضميمة قوله لانها راجع الى المنازعة قال المص والارباب الشئ لا يتناول  
 ضده او تزييد يعلم ان المضمومة ضد القرار وكل ما هو ضد الشئ لا يدخل في الاربع  
 ضده ولو لم يكن ان القرار من حقوق التوكيل او قوله فان حقوق الشئ يدخل فيه الضميمة  
 وما هو كذلك لا يقع استثناءه الا ان كون القرار من حقوق الجواب غير مسلم ولم  
 ذلك احد من تلك من غريبته كما يعلم من تقرير المص وجه الاستحسان فلو كان استثنى  
 الاستحسان او استثناء الاستحسان ايضا لمختلف فيه بين ابي يوسف ومحمد عما صدر في الاستحسان  
 والتفصيل في كتب الاصول وفيه نظر لانه لو لم يتناول له ما يقع الاستثناء او  
 لا يمتد الى استثناء التفصيل في رد النظر قال المص وكذا لو وكل بالجواب مطلقا او  
 والظاهر من سياق العلامة الشئ في الكافي ان هذه المسئلة ذكرت استثناء  
 فانه قال لو وكل بالمضمومة واستثنى القرار يقع التوكيل ولو كانت حقيقة المضمومة بل هو  
 لما وقع استثناء القرار ولانه لو استثنى القرار صرحا لا يملك القرار فكذا اذا استثناءه  
 دلالة والظاهر انه يمكن استثنى في توكيل القرار ولذا لو وكل بالجواب مطلقا يضر  
 في جواب هو مضمومة اذا العادة في التوكيل جرت بذلك ولهذا اختار الا انه قد في الاستحسان  
 والوكالة تنقيد بملالة العرف انتهى فليتا مل فانه يجوز ان يكون نظير مسئلة النعم  
 والحمد على ما سبق قبل رتقين فتذكر قال المص وصحة ببناء ولا يملك قطعا او لا  
 ارجاع الضميمة في قوله يملك التوكيل فلا يرد التوكيل بالحق ولو وصحة ببناء ولا يملك التوكيل  
 قطعا او لا يملك التوكيل شرعا ثم اعلم ان الضميمة في قوله ببناء ولا يملك التوكيل في قوله  
 وجه الاستحسان ان هذا التوكيل ولو وان اختلف في ذلك صحة توكيل المسلم بغير  
 الحق فتذكر ان تقدم فيه او في الورق الثاني من كتاب الوكالة في احد من مشيئا بدين انما  
 هل تجد هناك ما ينفع في دفع النقص منها وعندى ان قوله صحيح بقوله قطعا او لا  
 اجاها متكمل لدفع النقص فان صحة توكيل المسلم بغير الحق مختلف فيه واقول فيه  
 الخلاف ابرأت الشبهة فلا يكون قطعية فليتا مل قوله لانه لا يملك الاستثناء الا  
 ملكه او الضميمة في قوله ملكه راجع الى الاستثناء او وعند الاطلاق يجعل على الاو  
 بحال السلم او فيه انه لو لم يحل في الاطلاق على انه يعلم بيقين ان خصمه مطلقا

السلم على الصلح يظهر ان في الاطلاق ايضا دلالة على ذلك كما يدل عليه قول المص  
 التفصيل في زيادة دلالة ويمكن ان يقال في ظهور حقيقة المضمومة كغيرها من تلك الدلالة  
 بخلاف التفصيل فليتا مل قوله ان كان لان صحة القرار التوكيل باعتبار ترك حقيقة  
 الى الجواز على ما هو لا ولى بالسلم ان المضمومة منازعة والمنازعة حرم والتوكيل  
 بالحكم حرم فحلتها على الجواز بظاهر حال انتهى يعني بعلنا دلالة ظاهر حال من الدلالة  
 على دلالة الاطلاق فافهم الا انه من البحث في قوله والمنازعة حرم لان حرم المنازعة  
 ممنوعة على الاطلاق فليتا مل قوله فلا يفيد استثناء القرار فانه لو لم يرد  
 التوكيل بغير التوكيل ولا فرق بين القرارين فيفوت فائدة الاستثناء او والجواب  
 ان المطلوب مجبور الى ان يقال اذا كان المدعى عليه محقا لا يرد التوكيل فلا فائدة في  
 الاستثناء ايضا لاننا لا نعلم انه لا يرد الجواز ان يخذله للطالب باعطاء الرتبة مثلا  
 فيقر فقام ولعل من ادعى ان النهاية ان الظاهر ان التوكيل المستدين لا يرد كذا  
 موكل من غيره اذا كان الخصم محقا وفي تلك الصورة يفسر التوكيل على القرار بغير  
 اليقين فلا يفيد استثناءه ويندفع عنه ما ذكره هذا الشارع كما لا يخفى فيكون  
 بنوده مجبور عليه انه مجبور على القرار وجود او عدمه او اذا فرض عليه اليقين وهو  
 او فيه امارة الظن بالمسلم ثم لا يلزم ما ذكره عدم صحة استثناء المطلوب مطلقا  
 الا بتفصيل جانب مطلية المطلوب على حقيقة اذ لا علم لنا بتعيين مواضع  
 ومطلية فيمكن القول بصحة استثناء في الاول دون الثاني وفيه السعي في الغناء  
 كلام العاقل مع ما ذكرنا من امارة الظن ويمكن ان يقال جانب المطلوب بغير  
 جانب الطالب ويخرج طرف الطالب باقرار التوكيل قال المص لانه خرج في مشيئا  
 المضمومة او فيكون مجازا على سبيل المشاكلة كقوله ما وجرا سينة سينة مشيئا  
 قوله لا يمكن خصومة مجازا الا في مجلس القضاء او لا يذهب عليك ما في كلامه من ان  
 ظاهره ويندفع بمجلس قوله الا في مجلس القضاء حال من اسم لا يمكن قوله فلا قرار خصومة  
 او من قبيل قياس المساواة للشيء او اما ان خصومة مجازا او لا من حيث انه مجازا  
 وينهم من بيان الجوز اعتبار تلك الحقيقة فافهم قوله فلا يخرج في مقابلة المضمومة او  
 اي جوابا عنها لو كان مجوزا القضاء او بل الظاهر ان مجوزا المشاكلة قال المص

كاذبا



لان الظاهر انما يتبين بالمستحق او تعليل لقوله وان قراره مجلس القضاء حصونه بمحا  
 بلا خطه القصر من التقييد بقوله في مجلس القضاء يعني الاقرار في غيره بمحا  
**قوله** ولو قال لان الواجب عليه ان يتبين بالمستحق بدل لان الظاهر كان اذ في تأدية  
 المقصود **قوله** انما لم يتبين لان الواجب له ان يتبين بالمستحق على دعوى الوجوب وسند  
 حار في اول كتاب الوكالة من الشارح حين بين حكمها **قوله** لا بعد براءة الكفيل **قوله**  
 بان ابراء الكفيل عن الكفالة **قوله** لان الكفيل من يعمل بغيره **قوله** ولا واحد  
 من الكفيل من يعمل بغيره **قوله** فذا قياس من الشكل الثاني او هو قياس من الشكل الاول  
 على هذه الصورة لو كان الكفيل كذا لصار عاملا لنفسه وكل من صار عاملا لنفسه  
 فليس بوكيل اذ لا شيء من هو عامل لنفسه بوكيل وهذا التيمم ببعض عبارته فقال  
**قوله** المعنى لو صححتنا ما صار عاملا لنفسه في ابراءه فاعدم اليمين **قوله** قال الزبيدي  
 فان قيل الذين اذا وكل اليه ببراءة نفسه عن الدين يبيع وان كان عاملا لنفسه  
 ساجيا في براءة ذمته قلنا ذلك عليك وليس يتوكيل كما في قوله ابراءه فاعدم اليمين  
 انتهى فيه بكت لانه ان اراد انه عليك الدين فممنوع نظيره انه ليس عليك الا ان يتك  
 انه من قبيل الجبالفة في التشبيه وان اراد انه عليك الا ابراءه كان فاعدم اليمين  
 للطلاق فالتوكيل ايضا عليك انصرف في الموكل كما علم ذلك في الدرر اسباب ايضا  
**قوله** ونوقض بتوكيل الدين **قوله** التوكيل مضاف الى المفعول **قوله** لم يسلناه كذا  
 عليك بدليل انه **قوله** لا يبيح لانه لو كان الابراء من جنس الاستعانة بل هو من جنس سائر  
 التوكيل كما في قوله فاعدم اليمين **قوله** لا يبيح لانه لو كان الابراء من جنس الاستعانة  
 هذا الاعتراض من معارضة **قوله** بل الاصل وقوع التصرف لنفس الفاعل **قوله** اذا كان  
 المصل قابلا له وفيما نحن فيه كذلك لكونه كفيل فاعدم اليمين **قوله** فالجواب ان ان يبيح  
 ان يمكن اقوى من المنسوخ **قوله** قال السرخسي ما تشيخ من آية او تشيخا ثانيا بغيره منها  
 او حمله **قوله** ولا يجوز ان يمكن الوكالة باستخارة **قوله** وفي خلاصة شرح القدر  
 واذا ضمن الوكيل بسبع الثمن عن المبتاع فضاياه باطل لانه ايمان فلا يصير ضامنا  
 انتهى فبما ذكره الشارح بكت **قوله** فيما اذاه الدينون مثل مال رب المال لا عينه **قوله**  
**قوله** اوكا في هذا الباب **قوله** لان القول في ذلك **قوله** اوكا قول القول اسم ان وقوله

خبر ان **قوله** والمطلوب لا يظهر غيره او متمسكا بان ظلم **قوله** فان قيل هذا الوجه غير  
**قوله** انت خبير بان الظلم في التضمن بعد الحماك في براءه لاني الاستدلال حال قيامه  
 اذ لا ملك ولا حق للتوكيل فيه ولعل ما ذكره الشارح في هذا **قوله** اما ظاهر او هو في حكمة  
 التضمن او محتملا وهو في حالة التكذيب **قوله** وفي حالة السكوت **قوله** فان وفيها  
 اليد فحضر الغائب **قوله** يعني ان دفع الودعة **قوله** ان لم يكن العين في يده باقية  
**قوله** اوكا قوله ان لم يكن ما ظهر في قوله لا يرجع **قوله** في قوله يرجع معا **قوله** واما الاستدلال  
 قبل حضور الغائب فغير جائز لما مر **قوله** في فية بكت فان استفاضة المعنى حال  
 الكاروه والنق منقوطة الى التبدل على ما هو الاصل بل من دفع لا يستغنى عن ملاحظة  
 ذلك المعنى ايضا لظهور ان المال عينه باق وعين الباني منسوبة اليه وتلك من اوكا  
 ذلك المال **قوله** اي لان المودع لا يستحق الا **قوله** اولان ان كان **قوله** فكان ذكر ما تكرر  
**قوله** والاولى ان يقال ذكرها استطراد في تفرعها على مسند القدرى ولقد لم يذكرها  
 في البداية فليتأمل **قوله** ومن اوكا **قوله** اي بمقتضى **قوله** لان الوكالة قد ثبتت بغير  
 اوكا مقصوده **قوله** دفع الاعراض المذكورة في النهاية ونفس عبارة **قوله** فان قيل لان الوكالة  
 قد ثبتت قبلي وليس يعلم ثبوت الوكالة ولو قيل بسبب ادعاء الدينون ان صاحب  
 المال قد استوفاه فذلك لا يصلح دليلا على صحة ثبوت الوكالة بل هو دليل على عدمه  
 الوكالة لان الدين اذا كان مستوفيا من جانب من له الحق كان التوكيل باسقاط  
 باطلا لا محالة فكيف ثبتت الوكالة بهذه الدعوى قلنا لما ادعى التبريم استيفاء  
 رب الدين دينه كان هو معتقدا لاصل الحق الا يرى ان قول المدعي عليه فبعضكم  
 اقرار بالدين عند دعوى المدعي ذلك فلا ثبت الدين باقراره ولم ينكر الوكالة كما  
 للتوكيل ولاية الطلب فيقتضي عليه بالانشاء كما لو ادعى استيفاء رب الدين عند  
 دعواه بدينه كان يقتضي عليه بالانشاء فكذلك عند دعوى وكيله لان الوكيل قائم مقام  
 الموكل انتهى وكذا اقرار الرابح بدينه صاحب النهاية لكن الحق ما في شرح الانفا في  
 والاكل نقلا عن الجليل مع الصغرة من ان الراو ثبت بالبينة ثم لا يخفى عليك ان  
 جواب صاحب النهاية لا يخلو عن بكت **قوله** قال المعص لا يستحق التوكيل لانه نائب  
 اوكا ذكر في الشرح ان التوكيل لا يستحق على العلم **قوله** لان التوكيل لو اقر بكت

ان ثبت في بكت ذكره وجه في شرح الكفاية  
 من يبين في فصل القضاء بالمداريت راجع  
 قوله واما قوله لا يبيح مال الودعة الى قوله  
 والظاهر في عبارة الرفع مع



بطلت وكالته **قوله** لو ان **قوله** بالاستيفاء **قوله** واعترض بان الوكيل اذا اراد ان يبيع  
بنصفه الفاضل على خلاف قول ابي حنيفة رحمه الله **قوله** وقالوا هذا ارجح او اى كونه قول  
الكل ارجح **قوله** في الفصلين في فصل الجارية والدين **قوله** في الفصلين من غير قول  
يتخذ في قوله يجب ان يتخذ الجواب **قوله** فالعشرة التي اخذها من مال مائة عشرة  
اخذه من الموكل **قوله** والاولى ان يقال فالعشرة التي اخذها من الموكل بمائة عشرة  
التي اخذها من مال كانه يظهر بان مال الثاني اى مائة عشرة التي جبرها عنه  
بالعشرة التي اخذها من مال الثاني وهذا اولى ايضا ما ذكره الاكل فتأمل ليطهر لك  
وجه الاولوية **قوله** فكان التوكيل بذلك يجوز بالاستبدال **قوله** يعني التجرى بولائه **قوله**  
وفي القياس ليس كذلك **قوله** هذا القياس يحكى ظاهر ان التوكيل بالشراء **قوله** وفي  
الاستحسان لم ذلك **قوله** وجه الاستحسان ان المأمور بقبضه الدين مأمور بشرائه  
ما في ذمة الآخر بالشراء والوكيل بالشراء اذا اشترى ونفذ الثمن من عند نفسه سلم المقبوض  
يعني من الدراهم كما ذكره الثاني فنقل من شرح الاسم الجاهل للكان للحاكم السيد **قوله** ذلك  
لان قضاء الدين **قوله** اى كونه مقبض عانى القياس **باب** غل الوكيل **قوله** وهو ان  
اذ لا **قوله** فتمت فان المذكور اولا بعبارة غل الوكيل بالبيع والشراء على العموم كلام  
القدورى وجوابه ان التصراضا في اى لا غل كى المطلوب **قوله** وان كان المطلوب  
فان لم يكن بطلب من جهة الطالب **قوله** قال الزيلعي في تفسيره مع قوله لعدم تعلقي جهة  
اذا هو بطلب **قوله** فكان الغول متنا عا **قوله** اى فكان الغول المتنا على متنا عا حقيقة لا  
**قوله** بان وضع الرهن **قوله** تفسير للعالم بالخاص فانه اذا وكل المرء من بيعه فالحاكم  
كذلك وسيجي التفصيل في الرهن **قوله** ثم اراد الراهن ان يزل **قوله** الا انظر ان قوله  
بدل قوله ثم اراد ان يزل **قوله** بعض ذلك **قوله** استئناف ببيان حال المصروف  
بدار الحوب مررت **قوله** اللما في بفتح اللام مصدر كالذباب قال الزيلعي المراد بلحاظه  
الحوب مررت ان يحكم الحاكم بلحاظه لان الحاقه لا يثبت الا بحكم الحاكم انتهى هذا الاثر  
ما في المحل لا يخفى اذ يكون الحكم المذكور في المحل على قوله لا حيث فانه يبطل صفة  
الاستيفاء **قوله** اذ لزوم عبارة عما يتوقف وجوده **قوله** فيه مسامحة لعل يتأسر  
والصحيح عما يتوقف رفع وجوده والا فالبيع بالخيار يتوقف وجوده على رضا الجانبين

قوله

ويصح بعد سطر بانه غير لازم **قوله** لان كلامهما يتوقف في قسمها **قوله** مع ان التواضع  
يكون في انتفاء الزوم **قوله** فكذلك ايضا هو بمنزلة **قوله** الصفة **قوله** راجع الى قوله ابتدا  
في قوله بمنزلة العقد **قوله** ونوقف بالبيع بالخيار فانه غير لازم ويتقرر بالموت **قوله** فيه  
مخالطة فان المشرى هو البيع لا الخيار وهذا هو خلاصة الجواب **قوله** وكلام المصروف  
التقسيم ساكت **قوله** لا يقال فاعلم بغيره بالتقسيم لان قوله من التعليل مع ما  
اسلفه من قوله الا اذا تعلق به حق الغير لا لانه لا دلالة فيما سبق من كلامه على لزوم  
بعض الوكالات اصلا فلا ينفهم التقسيم كما لا يخفى فليتأمل **قوله** يستطير به جميع العبادات  
**قوله** حتى الزكاة **قوله** وان قيل ولحق بدار الحوب بطلت **قوله** ما سبق وبطلت  
قال المصروف ان قيل ولحق بدار الحوب بطلت الوكالات **قوله** ولحق اصحاب  
الحج حيث اخذوا صيغة المضي هنا وصيغة الاستقبال في بيان مذهبهم لان  
عنده يبطل تصرفه السابقة على القتل والحاق ايضا وعنده لا يبطل تصرفه السابقة  
فليتأمل **قوله** وكذا اذا وكل احد المتقاضيين وكيل ابني هو وليه **قوله** هو راجع  
الى احد المتقاضيين والغير **قوله** وليه راجع الى شئ فالغاية او النهاية او الشرط كان فانه  
اى وكل احد الشرطيين الثالث فانه الوجه بطل الوكالات على الوكيل علم ولم يعلم  
هذا فيما لم يله الوكيل نفسه وما في الذي وليه الوكيل نفسه في المعاملة فلا يبطل  
الوكالات بالافتراف لانه ذكر في باب وكالة المضارب من وكالة المبسوط واذا وكل احد  
المتقاضيين وكيل ابني هو وليه ثم توفوا واقتسما والشهادة **قوله** فلا يغفل فيفتقر  
الشركة بينهما انتهى ولا يذهب عليك ان صاحب النهاية ارجع الصفة المستمرة في  
المبسوط وليه الى الوكيل في هذا الشارح الى احد المتقاضيين والاصح عنده  
ارجاعه الى ما ارجع الشارح اليه وعليك بالتأمل الصادق **قوله** لم يبطل الا في  
وهي مستندة **قوله** راجع الى قوله الا في **قوله** وكلام المصروف ساكت عن التفصيل  
في المستلزمين جميعا **قوله** انظر ان اراد مستند الشرطيين ومستند المكاتب والمالك  
عندهما واحد الاتحاد هما في المملوكية والحي **قوله** وقد اورد بعض الشارحين **قوله** لا  
الا في قوله على انه مخالف لعبارة الكتاب **قوله** فان الحق المذموم من قوله اذا وكل  
احد الشرطيين انه اذا وكل بعد عقد الشركة كافي لتوكيل المأذون والمكاتب ايضا لان

قوله



ان ينفرد احد الشركاء ببيع عقد الشركة بدون علم صاحبه فلا يستقيم قوله علم او لم  
ويكن ان يكل على ما اذا اهلك المالان او اهداها قبل الشراء فان الشركة تبطل وتطال  
الوكالة التي كانت في ضمنها عليها بذلك او لم يعلم لانه قول محكي اذا لم يكن الوكالة معصية  
عند عقد الشركة قال المصنف طلت الوكالة لانه لا يبيع امره بعد جنونه وموته او بعته  
لم يورث منه فلي قوله لانه لا يبيع امره بكت قوله ومعناه الامر الذي كان مأمورا به  
او كما الضمير في قوله به راجع الى قوله الامر قوله وانما عتبه عند ذلك اي من عدم بقائه  
الصحة بسلب الصحة فان قولنا لا يبيع سلب لحدوث الصحة او في مباحث تفسير  
العلة من التلويح ان الخلاف في تخصيص العلة انما هو في الاوصاف المؤثرة في الحكم  
لاني العلة التي هي الاحكام الشرعية كالعقود والنسوخ قوله وتخلصه معروف قوله هو  
بصل ارتفاع المانع فانه من العلة والتفصيل في كتب الاصول قوله ولا يورث انه  
اثبات ولاية التنفيذ ومعناه ان التوكيل لا يورث لايقال ببعض المقدمات مستند  
لكنها ان يقول ان اثبات ولاية التنفيذ ولا ولاية بالخارج فلا توكيل لان الخارج ملك  
في المدة ورم الولد في عدم العود لا يكون بدون ملاحظة ملك المقدمات وغيره فان لم يكن  
الخارج في عدم العود وما المتقضي للملاحظة كونه ملكا قوله وكان التوكيل ما كانا قوله فيه نوع  
مصادرة حيث كان اثبات المدة الاولى بهذه المدة فليتأمل قوله للتنفيذ بالوكالة  
قوله اي مالكا لولاية التنفيذ قوله وهو عليه عيب اي قوله هذه المسئلة مستند عليها اي قوله  
ومحتمل ظاهر الرواية ولذلك قال المصنف عن اي يوسف فتصريحه لا يستلزم قوله وقد  
بردت لا قوله ذال الامر بالتصرف ولم يتجدد قوله فذكرنا في هذا الموضوع قوله الفقيه في  
قوله ذكرنا راجع الى المسئلة في قوله ولعل ايراد هذه المسئلة قال المصنف لان الحاجة قد  
او قال لا تعالى ولو اذنت ولحققت بدار الحرب لم يثبت واسلمت فوجها ايا  
التوكيل جاز في قياس قول الحسن ولم يخاف في قول اي يوسف ومحمد لانها صارت اية وكما  
الامة غير معهود وغير المعهود خارج عن مراد المتكلم عند ما انتهى وقد سبق ادلة  
الجاهلين لا صلحا في الكساح **كتاب الدعوى** قوله وهي مطالبه بوجوه قوله فيه  
المطالبة بشرائط صحة الدعوى كما سيجي فلا يستقيم تعريفها بالمباينة الا ان ياد  
بالمسئلة بالمطالبة قوله اما ان يكون راجعا الى النوع او كما في دعوى النسب قوله

في قوله هذا النوع الى  
تخصيص العلة

بل من حيث **قوله** لا يستقيم قوله ببيع البينة او لا قوله اي باقرار المدعي عليه قوله عدم  
تناول صورة المورد **قوله** اذ لا يصدق عليه انه لا يستقيم الا بجهة حيث يقبل قوله ايضا  
مع يمينه بل هو لا يستقيم بشئ وهذا هو الاول في توجيه النقص قوله اذا ادعى رد الوعد  
**قوله** فانه لا يستقيم بشئ قوله ولعل غير صحيح لان المدعي عليه من يدفع استحقاق غيره **قوله**  
قد روي في الدرس السابق ان لدوم الامور المسئلة الغيرة اللازمة حكم الابتداء مع  
في العدول من ان يقول من يستحق بقوله الى قوله من يكون مستحقا اياه في دفع هذا  
الكلام لان معناه من يمكن استحقاقه دائما لانه لا اسم على الدوام والقبضات **قوله**  
ولعل منقوص بالمورد **قوله** ويندفع باعتبار قيد الجبنة في كلام الترمذيين **قوله**  
يعني اذا تعارضت الجبنتان **قوله** المراد بالجبنتين هي الانكار العمودي والانكار المعنوي  
لان الادعاء العمودي والانكار المعنوي هما يتوهم من ظاهر كلامه فان كلامها معناه  
حيث تقبل بيمينه الرد ايضا فلا يظهر من جميع المعنوي **قوله** فان المدعي جينا في رد المدعى  
كلف احضار ما له مجلس الحكم للاشارة اليها **قوله** يعني كلف المدعي عليه احضار تلك  
العين للاشارة الى تلك العين **قوله** والاشارة الى ما في التورث لكونها **قوله** يعني  
لكون الاشارة **قوله** لان العمارة رضي الله عنهم فعلوا كذلك **قوله** فيه تأمل قوله في هذا  
النقضاء من اولهم الى آخرهم **قوله** الموافقة لظاهر عبارة المصنف من قوله اولهم  
قوله اي اجمعوا **قوله** يجوز ان يكون تفسير التعلق على هذا النقضاء وان يكون  
تفسير القول من اولهم الى آخرهم قال المصنف وان لم تكن حاضرة ذكر قيمتها بغير  
المدعي معلوما **قوله** قال العلامة النسفي في الكافي ان المدعي ان لم يبين القيمة وقال  
فخصب مني عينا كذا او لا ادري انه مالك او قائم ولا ادري كم كانت قيمته ذكر في  
عامة الكتب انه تسمع دعواه لان الانسان ربما لا يعرف قيمة ماله فلو كلف بيان  
القيمة لمضروبه انتهى وعراه في القاضي في الدين وصاحب الذخيرة وقال العلامة  
الزبيدي في شرح الكفر فاذا سقط بيان القيمة عن المدعي سقط عن السئود ايضا بل ومن  
لا يتم ابعده من حارسه **قوله** قال المصنف القيمة تعرف به وقد عذر مشاهير العيون **قوله**  
حال من الضمير المسئلة في قوله يعرف به والعين تقوم مقام العائد الى ذي الحال لا انما  
معه ويجوز ان ينشأ في قوله يعرف بالوصف وقوله يعرف به في الحال **قوله** اذا وقع

قوله في شغل من قال ان ما في اوله استحقاق النقض  
ان لا ينفذ لان المدعي عليه في رد المدعي عليه  
واكتدب في الخصم كمن يدينه في الخصم  
او كما يدين عليه لانه ينقطع عن الخصم  
وربما يتغير حاله فيستحق من الخصم  
وجاء الاستحسان انما ان السئود في  
النق وروى في آخره



[illegible]

21

1951



لو ان تدعى العقارب بهذه الزيادة وقال هو في يده بغير حق وقد فرغ سمك من علماء العربية  
 انه اذا كان في كلام مثبت او منفي تعييد بوجه من الوجوه فمناط الافادة هو ذلك التعييد  
 بل انهم عكس المقصود وهو الالتماس بدفع شبهة البينة مع بقاء البينة بحالها فاحالوا  
 وقولهم ان الكلام مستعمل متأخر بحسب الرتبة عن ثبوت البينة هو قول المدعي طالبه  
 فان في تلك الرتبة انخفضت البينة بطريقه وبقيت شبهة البينة شبهة معتبرة بخلاف  
 المنقول فان ثبوت البينة فيه مشاهد لا شبهة فيه فاجبوا تلك الزيادة ليندفع شبهة  
 كون البينة او نقول لو زاد المدعي قوله بغير حق في دعوى العقارب وهو متعلق بالكلام  
 الاول ومن جملة ولم ينفذ في تلك الحال شبهة كونه في يد غيره بل ان اعتبار شبهة البينة  
 والمطالبة متأخرة مرتبة عن ثبوت البينة فلا يلزم من اندفاعها به محذور كما ثبت عليه  
 بخلاف المنقول فانه ليس فيه شبهة كونه في يد غيره فاعتزم هذا فانه هو الكلام الفصل  
 والقول الجوزي الحمد الذي هذا انما هو كونه في يد غيره لولا ان هذا انما هو العلم ان  
 المطالبة في المنقول كالمطالبة في الديون ليس لدفع الازالة بل ذلك مخصوص بالعقار  
 ولو اذ اصحت الدعوى بشرطها سأل القاضي المدعي عليه عنها لينكشف له وجه الحكم فانه  
 وجهين اما ان يكون امر ابا حوج او ينفذ فان الحكم على وجهين اما ان يكون الحكم امر  
 بالخرج او لا ولو كان الثاني فالحكم فيه ان يجعل القاضي الشهادة على قوله او ينفذ  
 القاضي حجة او قوله حجة منقول ان يجعل القاضي قوله حجة عليه ولم يملك البينة  
 فقال لا فقال لك بيمينه او الرواية في الصابج فلك بيمينه وهذا هو في الدلالة على  
 الترتيب ولو قيل انما جعل يمين المنكر او هذا القبول لصاحب الزيادة واصله في  
 البسوط وفي ذلك اقصاه باليمين الكاذبة او انتمى كلام الزيادة مع غيره في  
 بعض عبارته ولو وفيه نظر او نقل من خط الشارح ما هو صورته ووجه ذلك ان الشرع  
 لو ورد بتقديم البين لما كان اقامة البينة بعد ذلك مشروعة كما اذا اقام البينة في  
 البين بعد لم يثبت بمشروعة انتمى قوله لما كان اقامة البينة بعد ذلك مشروعة  
 فيه كتحتمل بيمين مشروعة البينة اذا عجز عن البين بان نكل فليست مل **باب**  
 البين ولو فانه ذكر البين بعد ما عجز **او** فيه تأمل فان دلالة ذكر البين بعد ما عجز المدعي  
 عن البينة على ان لا يكون حجة وانه ليست في الظاهر بحيث لا يقبل المنع **قال المدعي**

هذا هو الوجه في دعوى العقارب  
 وهو ان يدعى المدعي بغير حق  
 وقد فرغ سمك من علماء العربية  
 انه اذا كان في كلام مثبت او منفي  
 تعييد بوجه من الوجوه فمناط الافادة  
 هو ذلك التعييد بل انهم عكس المقصود  
 وهو الالتماس بدفع شبهة البينة مع بقاء  
 البينة بحالها فاحالوا وقولهم ان الكلام  
 مستعمل متأخر بحسب الرتبة عن ثبوت  
 البينة هو قول المدعي طالبه فان في تلك  
 الرتبة انخفضت البينة بطريقه وبقيت  
 شبهة البينة شبهة معتبرة بخلاف  
 المنقول فان ثبوت البينة فيه مشاهد لا  
 شبهة فيه فاجبوا تلك الزيادة ليندفع  
 شبهة كون البينة او نقول لو زاد المدعي  
 قوله بغير حق في دعوى العقارب وهو  
 متعلق بالكلام الفصل والقول الجوزي  
 الحمد الذي هذا انما هو كونه في يد  
 غيره لولا ان هذا انما هو العلم ان  
 المطالبة في المنقول كالمطالبة في  
 الديون ليس لدفع الازالة بل ذلك  
 مخصوص بالعقار ولو اذ اصحت الدعوى  
 بشرطها سأل القاضي المدعي عليه عنها  
 لينكشف له وجه الحكم فانه وجهين  
 اما ان يكون امر ابا حوج او ينفذ فان  
 الحكم على وجهين اما ان يكون الحكم  
 امر بالخرج او لا ولو كان الثاني  
 فالحكم فيه ان يجعل القاضي الشهادة  
 على قوله او ينفذ القاضي حجة او قوله  
 حجة منقول ان يجعل القاضي قوله حجة  
 عليه ولم يملك البينة فقال لا فقال لك  
 بيمينه او الرواية في الصابج فلك  
 بيمينه وهذا هو في الدلالة على  
 الترتيب ولو قيل انما جعل يمين  
 المنكر او هذا القبول لصاحب الزيادة  
 واصله في البسوط وفي ذلك اقصاه  
 باليمين الكاذبة او انتمى كلام  
 الزيادة مع غيره في بعض عبارته  
 ولو وفيه نظر او نقل من خط  
 الشارح ما هو صورته ووجه ذلك  
 ان الشرع لو ورد بتقديم البين لما  
 كان اقامة البينة بعد ذلك مشروعة  
 كما اذا اقام البينة في البين بعد لم  
 يثبت بمشروعة انتمى قوله لما كان  
 اقامة البينة بعد ذلك مشروعة فيه  
 كتحتمل بيمين مشروعة البينة اذا  
 عجز عن البين بان نكل فليست مل  
**باب** البين ولو فانه ذكر البين بعد ما  
 عجز المدعي عن البينة على ان لا يكون  
 حجة وانه ليست في الظاهر بحيث لا  
 يقبل المنع **قال المدعي**

فلا يكون

فلا يكون حجة وانه **او** لعل ابا يوسف يقول هذه البينة كقولنا فاستشهدوا  
 شهودين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فويل من ايمانكم هناك تقبل شهادة  
 الرجال مع النساء بدون العجز عن شهادة الرجال فكذلك انما ينبغي ان يجوز ذلك  
 دون العجز عن البينة فليست امانة يجوز ان يجاب عنها بيمينه بعدة منها ما يشير اليه  
 قوله كما اذا كانت **او** كما اذا كانت البينة حاضرة في مجلس الحكم ومحمد مع ابي يوسف  
**او** لعل ابا يوسف يكتب في العجز عن المجلس فان المجلس خصا لغيره قال المدعي قسم **او**  
 استئناف بيان قال المدعي فيه خلاص الشافعي رحمه الله **او** قيل ان ذلك المدعي عليه  
 عن البين وطلب رد ما في المدعي صار الظاهر شاهد المدعي وصار المدعي من هذا  
 الحقيقة منكر فان المنكر من يتمسك بالظاهر وح يرتفع الخلاف ويكون النزاع  
 لغيره فليست عليه تعدد بيمينه ذلك لا يرتفع الخلاف فان الخلاف بيننا وبين الشافعي  
 في جواز رد البين وعدمه وهذا يحتمل وانما يكون تسليم ذلك رافعا للخلاف لو كان الخلاف  
 في جواز شتم الابان على المنكرين وعدمه وليس كذلك بل الخلاف في جواز رد البين وفي  
 في الجمع ولا يخبر بذلك المدعي فالصواب عدم تسليم عبادة المدعي منكر من حيث  
 بسبب النكول اذ يلزم منه عدم تعييد المدعي والمنكر وعدم لزوم البين على معاقبة  
 ويلزم التسلسل في رد البين وكل ذلك باطل وكذا ما يؤول اليه **قال المدعي** ولا يقبل  
 بيمينه صاحب البينة في الملك المطلق **او** بل عليه البين ان عجز الخارج ولهذا المعنى  
 او رد ما يشا ويجوز ان يكون ذكر ما استلزامه السابعة كانه قيل لا يقبل  
 بيان المدعي ولا بيمين المدعي عليه والدليل متحد في كل ما خلاص الشافعي **او** فقول  
 تلك البينة مدعي **او** لو كان مدعيها لصدق تعييد عليه وليس كذلك فانه لا يجبر الخارج  
 على الخصومة ويجبر هو عليه ولا بد من المراجعة الى الكتب البسطة هل يصح قولنا فانه  
 لا يجبر الخارج على الخصومة **او** فقلت لا لان البين **او** كنت خبير بان مراد السائل  
 فصل يجب على الخارج البين عند عجز ذي البينة والافلا تخشيه لسؤاله املا  
 فليست مل **او** فبينه الخارج اولى لعدم زيادة يصيرها ذو البينة مدعي **او** ينفذ  
 زيادة يصير بذلك الزيادة ذو البينة مدعي **او** او انما هو **او** لعل الاظهر ان او  
 لتخفيفه في التعبير **او** لان قدر ما اثبتته اليد **او** لتعيل لقوله ان بيمينه الخارج

من قبيل شيب



اكثر اشياء **قوله** وما هو اكثر اشياء **قوله** لا جله فيه **قوله** الصبر **قوله** فيه راجع الى قوله  
 في قوله وما هو **قوله** وما نصير موجبه عند اتصال النضاب بما كان تقدم **قوله** في قوله  
 السابق عند ترجع قول الصبر اذا صحت الدعوى بشرط **قوله** وما قد يستوي في ذلك  
**قوله** يعني استوي في الالاء وقوله وما راجع الى البينين في قوله ومعناه ان البينين  
 في الاعتناء **قوله** اذا لم ينفذ في الضرر بالغير **قوله** فيه كنه فان ما ذكره من الاعتناء  
 بالضرر في الغير غير ظاهر **قوله** واعتد من بان ان الزم بالنكول **قوله** هذا الكلام لا يتو  
 من طرف الشافعي او ليس في الآية دلالة على ان الزم ببيان المدعي ايضا الا ان يمكن ان  
 ويقال الاعتناء بالنكول زيادة على الكتاب وهي منج عندكم فليشأ **قوله** والاجماع  
 يدل على جواز **قوله** ان جاع لا يمتنع ولا يمتنع **قوله** فقال له على رضى امره فان لم  
 بلغه اهل الروم اصبت **قوله** بل معناه في لغتهم قبيح **قوله** فان الشافعي خلافه لما  
**قوله** فان زمان الشافعي مشافوا ولا وجه لكون كلامه الى حينه من سبب عليه وانما  
 اولى دون الصواب لان سبني قول الى حينه كون الحكم بالنكول محل الاجتهاد ووجه  
 خلاف الشافعي وخلاف الشافعي يستدل به على انه محل الاجتهاد فتقوله مجتهد  
 معناه انه يمكن الاجتهاد فيه تأمل **قوله** ثم العرض ثلث مرات اولي ليس بشرط لجواز  
 الاعتناء بالنكول **قوله** قوله لجواز الاعتناء متعلق بقوله بشرط **قوله** وليس كذلك  
 في شئ منها **قوله** يعني من البذل ان قوار **قوله** وصورة ذلك **قوله** كى صورة العرض ثلث  
 مرات **قوله** الا في الحدود واللحان **قوله** استثنى من قوله وقال يستلزم حال المحرم  
 ولا يستلزم عنده في الكساح والرجعة والنفي في الابراء والرق والاستبداد **قوله** الغيب  
 والاولا والحدود واللحان **قوله** قال الزبيدي قال القاضي الامام في الدين الفتوى على  
 انه يستلزم الكساح في الاشياء الستة يعني في هذه الاشياء التي عد ما سوى الحدود  
 انتهى انما قال في الاشياء الستة نظر الى اتحاد الغيب والاستبداد **قوله** قال المير  
 ابو يوسف ومحمد يستلزم في ذلك كله الا في الحدود واللحان **قوله** قال في النهاية لا يستلزم  
 في الحدود وبالاجماع الا اذا تضمنه عتبا بان علق عتق عبده بالانفا قال ان زبني  
 كانت حرفا في العبدان زني ولا بد منه له عليه يستلزم المولى حتى اذا نكل غيب العتق  
 لا الزنا انتهى ينبغي ان يقول العبد في دعواه انه قد اتى بما علق عليه عتق ولا يقول انه

هذا هو الوجه في قوله  
 ما كان تقدم  
 في قوله وما هو

قد زني كيدا بصيرة فاذما قوله **قوله** المص صورة الاستبداد ان يقول **قوله**  
 بينهم من تصور الاستبداد فذا ذكره ان لا يمتنع عنك فذلك قال لا لا واذ في المولى **قوله**  
**قوله** واللحان في معنى الحد **قوله** قوله واللحان بمناء وقوله في معنى الحد خبر **قوله**  
 وعليه فممن اجابته **قوله** بل الظاهر ان تلك الاسئلة الثلاثة معارضة كالا يخفى  
 على من يتأمل ودرية **قوله** ولو كان النكول قرارا العتق به **قوله** قال الزبيدي ولو كان  
 قرارا لجاز مطلقا بدون الاعتناء انتهى والحال انه ليس كذلك فانه لا يجوز الا في مجلس  
 الاعتناء وقضاء فافهم ولعل الجواب هو الجواب وايضا الذي جعله اقرارا هو  
 عن البين الواجبة ووجهها انما هو في مجلس الاعتناء فليشأ **قوله** فاذا نكل كان  
 بدلا عن الاقرار **قوله** لا يخلو عنه فيقوم للنكول مقام الاقرار بقدر الحاجة بينه  
 حلف ضروري لا مطلق **قوله** تقطع المضمومة **قوله** الظاهر ان يقال تقطع المضمومة **قوله**  
 ومثل هذا يسمى في علم النظر تغيير المدعي **قوله** بل هو تغيير المدعي جواز الاستحسان  
**قوله** وما كان كذلك في ما يدل او قوار **قوله** فتقرره لا يطابق المشروح **قوله** اذا  
 استثنى ما ادى بعتضا **قوله** كما اذا ادى من الدوام المودعة **قوله** الثاني لو كان بلا  
 كان ايجابا **قوله** الملازمة ممنوعة ان اراد كان ايجابا من النكول وان اراد  
 في زعم المدعي فليس يردعه ابتداء الجواب ان المراد هو الاول لو لم يوجب لم يحكم  
 القاضي به قياسا فلا ينتقض بالتدرازا لا يحكم فيه القاضي **قوله** بل هو صحيح كاني الجواز  
**قوله** لم يذكر الكفاية لان الاجماع انها ضمن ذلك وانه في المطالبة لا الدين تأمل **قوله**  
 وسائر الدائيات **قوله** وفيه تأمل فان قيد ابتداء يد نعم في الصلح عن الكا كذلك  
**قوله** لان ابا حنيفة لم ينف وجوب البين فيها **قوله** هذا جواب لقوله لا يقال ابو حنيفة  
 ترك الحديث المشهور واجاب العلامة الكاكي بانه نقص من الحديث الحدود وبالاجماع  
 تخصيص هذه الحدود بالقياس لم يذكره الشارح لان الخصم يجب ان يكون مقارنا  
 والاجماع ليس كذلك وفيه تأمل **قوله** والبذل لا يجري فيها **قوله** اي في الاوصاف **قوله**  
 ووجه ذلك ان البذل في الدين **قوله** لم يخرج الجواب الصريح عن السؤال على ما قرره **قوله**  
 برببه النكول **قوله** فيه كنه **قوله** والتقطع ولا يثبت به **قوله** فيه شبهة التناقض  
 والاصوب تفسير فعلة بفعل السرقة **قوله** وفيه نظر لان الاطلاق يقع عن ذلك **قوله**



فيه كذا فانه لو اطلق كذا ذهب الى ان الطلاق بعد الدخول لغلبة بل وكذا ايضا  
 فقيده بليعلم حكمه بطريق الاول فانه اذا استعمل فبين كذا لم ينفذ اول كذا لا ينفذ لكن  
 بنفي قولنا بل كذا كذا فتناسل قوله وكذا في النكاح اذا اردت الصداق لان ذلك  
 دعوى المال ثم ثبت المال فيكون له ولا يثبت النكاح او فان قيل يلزم من هذا ان يثبت  
 الاثر بدون المال ثم قلنا يجوز ان يحكم بثبوت النكاح في حق الله لا مطلقا في حق الله  
 ليس يثبت النكاح انما يثبت لبقائه حال الزوجة والطلاق هو فلتا البطلان لا يجرى فيه  
 كما تقدم او فينبغي ان يثبت النكاح عند ما هو فانه يستعمل في السبب او فيثبت  
 بل يستعمل في الحاصل عند ان يثبت فيستعمل باسرها في ذلك المال الذي يدعيه  
 نص عليه ان تعاقبها عن خواهر زاده وبها به ان كلام الشارع مبني على ما يجرى في  
 السبب اذا كان لا يرتفع رافع يثبت على السبب بالاجماع او فادعت اخوة حرة او  
 روادعي ذلك حرة او فان فيه تحجير على غيره وهو لا يجوز او الاطران يقول بل فان  
 البذل لا يجرى فيه كما قاله انما في صورة دعوى النكاح فان ما ذكره من التعديل فيه قصور  
 لان المدعي في صورة دعوى النفقة واستناع الرجوع في النكاح اذا قال المدعي على مثل فان  
 المسئلة بها وليس فيه تحجير النسب واما مذهب الاماين في نفي الاستحلاف اذا ادعى  
 المدعي الاخوة فيثبت بتعديله من قوله وانا يستعمل فانه قوله ولهذا او اي ولقد لم يجر  
 حال المدعي ان في دعواه او في النهاية اي في اقواله انتهى وفي كلامه قوله فان دعواه على  
 او فيه وكذا ظاهر او يندفع باعادة الضمير الى الولاية والزوجة في ضمن المولى والزوج  
 كما في قوله تعالى اعدوا له او اقرب قوله اذا كان امتناع القصاص لمعنى او اي امتنع القصاص  
 لذلك المعنى قوله وفيما نحن فيه كذلك او اي الامتناع لمعنى من جهة عليه قوله لانه لم يصرح  
 بالاقوال او قيل اني بافيه شبهة البدلية او شبهة الاكثار وهو النكول قوله فاشبه الخطا  
 او قوله ان يكون الامتناع لمعنى من جهة من عليه قوله فان قيل قوله حيث يثبت المال فيها  
 او اي في السرفة قوله اجيب بان المال ثم اصل الا ما يؤخذ من النهاية قوله واذا قصر  
 لم ينفذ الا او اي اذا ثبت قصور في ثبوت المال ان كان كجته فيها شبهة ثم اقول  
 لا يذهب عليك ما في هذا التفرع من القصور قوله وهو ان يكون مشروعا بطريق المنة  
 او العمل المراد ان يكون شبهها بغير ثبوت المنة مشروعا بطريق المنة او كما يوجب الله

قوله فتناسل سببه منه او قال لا تناف  
 في التمسك بالخطا صار المال موهبا للفقير  
 باعتبار ان التعذر جاء من قبل القاتل مع سببه النفس في كل موضع جاء التعذر من قبل القاتل  
 مع سببه النفس بغيره الى الله فاذا مات القاتل فالتعذر جاء من قبل القاتل واما ما جاء من جانب  
 المحل فلا يصار الى المال واذا ادعى المدعي او اقرب بالخطا يصار الى المال ان التعذر جاء من قبل القاتل  
 مع سببه النفس واذا ادعى الخطا او اقرب بالخطا يصار الى المال ان التعذر جاء من قبل  
 المدعي مسله

قوله

قوله لعدم شبهها بالخطا قوله لعدم شبهها بالخطا او قوله فانه ما جاء التعذر من  
 قبل القاتل ثم اعلم ان الضمير في قوله شبهها ما راجع الى صورة في قوله ولم يوجد في صورة  
 او شهادة قوله او قال قطع يدي فقطعها لا يجب الضمان او وكذا في قوله فانه ما جاء التعذر من  
 يده من غير انتم قوله او وان كان يقال لم يجرى فيه من غير انتم وليس كذلك في غير ذلك  
 بالسؤال فان من غير ان يباح عائد الى البذل على ما يقتضيه كلام المدعي وايضا فان قطع  
 المصونة او لم يكن المدعي محتسبا ليس يباح واما قوله كذا قطع كذا فانه ما جاء التعذر من  
 قبل استناد الفعل الى السبب الا وهو البذل او النسب في جود الابطاحه قوله  
 وانهم المحنا جون اليها او يعني الى الاطراف قوله فيثبت بالشبهات كالا موال او  
 يعني فيثبت القطع بالشبهات لكن يعني ههنا كذا ان يثبت بشهادة رجل  
 واما ان يثبت مثلا وليس فليس بل لا يوجب ان يقال ان الاطراف تكونها بمنزلة  
 الا موال يعني فيها البذل اذا كانت هي المدعي والمدعي في السرقة هو المال لا القطع كونه  
 القطع حق السرقة فلا يستعمل فيه حتى يثبت به لا ندفاع المصونة فان من اصاب  
 التفرع في هذه المسائل على مذهب ابن حنبله جريان البذل الفائدة وعدمه لا يثبت  
 الشبهة وعدمها فليست اولى ويمكن ان يجاب عن اصل البحث وهو قولنا فيثبت ان يثبت  
 بشهادة رجل اخر ان يثبت بان يقال ان الفاسد كان ان يقبل وعدم القبول كحديث  
 الزهري وقد روي في اول الشهادة ثم اقول يمكن البحث في بعض مقدمة الجواب الاول  
 وهو قولنا لا يثبت الشبهة وعدمها قوله والقطع في السرقة خالف من امر وهو ثابت  
 بالشبهات او يعني ان يكون النكاح شبهة لكن فيه كذا فانه لو صرح بالبذل في  
 حقوق السرقة لا يثبت القطع ايضا فالاولى طرح الشبهة من البين والاكتمال بعدم  
 ثبوت البذل فيه قوله وجه ذلك او يعني وجه الاستحسان في السرقة لانه قال المدعي  
 ان يثبت حاضرة او ليست المسئلة من باب البين فذكر ما هنا استلزامه قوله  
 هو الصحيح او قوله كذا فان الحكم عليه بالصحة في الكتاب هو التعذر بثبوت ايام  
 اعترافه اعاروى عن ان يوجب فالسراج لا يطالب بالمشروع وجوابه اظهر من ان  
 يكتب فصل في كيفية البين والاستحلاف قال المدعي البين باسرها او  
 قوله واليهين مستند وقوله باسرها قوله لكنهم قالوا ان نكل عن البين لا ينفذ عليه

الكل في وزن  
 فقه

قال المدعي في السرقة  
 فان كان المدعي في السرقة  
 فان كان المدعي في السرقة  
 فان كان المدعي في السرقة



المسألة

قوله هو قوله في حقها الحسيني  
 افعال الحسينية لا بد منها وجبة لئلا يمتنع  
 احد بها لا بد منها وجبة الحسينية لئلا يمتنع  
 الحسين كقوله احدى الحسينية لئلا يمتنع  
 في حق الحسينية لا بد منها وجبة لئلا يمتنع  
 الحسين في حق الحسينية لا بد منها وجبة لئلا يمتنع  
 الحسين في حق الحسينية لا بد منها وجبة لئلا يمتنع



ما يمكن ان يكون جوابا عن التمسك بهذا الحديث **قوله** وفيه نظر لان ذلك لا ينافي  
 التاكيد **قوله** والجواب ان احوج الاشياء الى التاكيد ان الدم لعظم موقعه وعلقته  
 فاذا اقتصرت التحليل على النقيض دل على ما ذكره دلالة واضحة ولو سلم فتول المعنى  
 والاصح دون الصحيح لاشارة اليه فليست فائدة يجوز ان يقال قوله ذلك اشارة  
 الى قوله لان الايمان وصنعت للنقيض لان الوضعية للنقيض لا ينافي التاكيد بالاثبات  
 كما ان الوضعية لا ينافي التاكيد بالنفي فانه يقول الشاهد شاهد ان فلانا مؤمن  
 وادله ولا تعلم له وارثا غيره كذا في شرح الاتفاق وفيه نظر فان تروعه لحديث القضا  
 وعدم الاكتفاء بالقياس على البيئات لرفع هذا الكلام مع ان قوله لا تعلم له وارثا  
 غيره في صحة الاثبات حيث ثبت به استحقاق الاستدلال بجميع التركة **قوله**  
 واذا اختلفنا في الاجل في اصله او في قدره **قوله** الضمير في اصله وفي قدره راجع  
 الى الاجل **قوله** فلا تخالف بينهما والقول قول البائع **قوله** ليس يسد بانه قد يكون  
 القول قول المشتري اذا كان مشتركا اذا كان مدعى الجوار هو البائع **قوله** فان  
 الثمن يزداد عند زيادة الاجل **قوله** في ضمير الاجل كالدابة حيث يزيد عدد  
 الثمن بما يكثر من الاجل ما ذكره يمكن كالعقد **قوله** فيما يتم به العقد **قوله** بدل  
 عنوان المتبايعان **قوله** والوصف لا ينافي الموصوف **قوله** مبني على النوق بانه  
 الوصف والعار من **قوله** والحكم باستيفاء **قوله** الظاهر في استيفاء **قوله** بعض الثمن  
 كذلك لان بائعا **قوله** الضمير في قوله بائعا راجع الى بعض الثمن **قوله** ليست  
 ما يحصل منها **قوله** فيه شيء يجوز دفعه بارجاع ضمير بائعا الى الاستيفاء **قوله** ثم  
 لم يتجافا **قوله** يعني ثم اختلفنا في قدر الثمن **قوله** اجاب بقوله وانه يعني النجاة  
 يفيد دفع زيادة الثمن **قوله** ان كان في دفع زيادة الثمن المدعاة حلف المشتري  
 ليس الا قلنا اذا حلف البائع بعد حلف المشتري ينسحب على القيمة ويندفع الزيادة  
 المدعاة **قوله** بالنكول **قوله** اي بنكول المشتري وقوله بالنكول متعلق بزيادة في قوله  
 يرفع عن المشتري زيادة الثمن **قوله** واذا حلف البائع **قوله** يعني بعد حلف المشتري  
**قوله** ولا يضمنه والى يوسف ان الدليل النقل والعطف ينص على انهما فالحاقا  
 بالآخر جمع بين امرين حكم الشرع بالنسبة بينهما **قوله** انت فيه بان الفاصل

بينهما هو القياس على ما ذكره لا الدليل النقل **قوله** وكذلك قوله عليه السلام والسلف فائدة  
**قوله** فيه فانه فان الفصل لا يفرق الا بطريق المقدم وهو ليس بحجة شرعية فلا يلزم من  
 الانحياز الى المذكور فساد الوضعية **قوله** ولا كذلك بعد هذا كما **قوله** انما لا يعود كل  
 منها الى راس مال **قوله** اي سلمنا ذلك لكن لا بغير ما **قوله** قال العلامة الزمخشري في  
 باب البرهنة ولا معنى لقوله ان كل واحد يدعي عند غيره ما يدعيه الاخر فان الفصل  
 لا يختلف باختلاف قدر الثمن من جنس واحد لا يرى ان الكوكل بالبيع بالبيع  
 ببيعة بالبيع وان البيع بالبيع يصير بالبيع بالزيادة في الثمن ونحوه بالحق  
 انتهى وفيه تأمل فان الكوكل بالبيع بالبيع يجوز له البيع بالبيع دلالة كما سبق تفصيل  
 ولا يلزم منه انحاء البيع **قوله** المعنى انما يراد من الفائدة ما يوجب العقد **قوله**  
 فيه فانه **قوله** ومعناه ان المراد من الفائدة **قوله** فانه يكتل لانه ان اراد ان المراد  
 من فائدة النجاة لا يستقيم قوله ما يمكن من موجبات العقد وهو ظاهر وان  
 اراد المراد من فائدة العقد فليس الكلام فيه بل في فائدة النجاة فليست وجوب  
 انما يختار الاول وعدم استقامة ذلك **قوله** فانه من موجبات النكول **قوله**  
 لعل المراد بنكول البائع نظرا لانه ليس موجب بنكول المشتري لكن فيه تأمل فان  
 الظاهر انه موجب حلف المشتري وكيف يكون من موجبات النكول فانه اذا لم  
 احداهما بل حلف كل منهما يحصل دفع الزيادة المدعاة وجوابه انه مبني على الترتب  
 وارجاء العنان للخصم لكنه قال في تزوير كلام محمد والشافعي اذا حلف البائع **قوله**  
 الزيادة **قوله** والنكول من موجبات النجاة **قوله** فانه يكتل **قوله** فلا يترك به ما هو  
 من موجباته **قوله** اي فيه ان ملك البيع وقبضه باق على حاله على تقدير النجاة فانه  
 انه يكتل بالقيمة فلا يلزم ترك موجب العقد **قوله** وليس من موجبات العقد  
**قوله** بل من موجباته فانه تبين بالنجاة فساد ما روي في الدرر الساب **قوله**  
 العقدان **قوله** الضمير **قوله** والجواب انه يثبت بالنسبة خلاف القياس **قوله** فيه فانه  
 فانه قبل القبض على وفاء القياس **قوله** بل يلزم تصديق المشتري في قوله **قوله**  
 الضمير في قوله راجع الى المشتري **قوله** لا قال شيخ الاسلام انه لو كان بطريق الصلح  
 كان متعلقا بمسئلتها **قوله** فيه ان اخذ الى يكون متعلقا بمسئلتها البسنة

ينكول

نعت







الثمن المسمى قوله في باب المهر **أو** متعلق بما سبق من قوله كما ذكرناه وذكرنا خلافه في قوله  
 قوله مثل ان يدعي هذا شهر بعشرين وذاك شهرين بعشرة **أو** قوله هذا اشارة الى  
 الموجود قوله ذلك اشارة الى المستأجر **أو** يقبل الفسخ **أو** الابدان بعد الاستيفاء  
 لا يقبل الفسخ **أو** واجب اولها الابدان **أو** فهو الاستيفاء **أو** فهو الاستيفاء **أو** فهو الاستيفاء  
 فيبدأ به **أو** مع تجزئ فائدة النكول ايضا **أو** لان تسليمه يتوقف على قبض الزوج  
 اقول لكن يتوقف على تغيرها فمتنع قبله كيف ولو صح ما ذكره لم يكن الموقوف في معنى  
 البائع اولا يخرج وجوب تسليم الموقوف عليه ما عاين من الابدان فلا يستقيم القياس  
 هذا اختلف قال لان هناك الموقوف عليه يمنع النكاح عند ما ذكرنا في اصل محله **أو**  
 لم يستدل على عدم جريان النكاح بعد الاستيفاء بكونه على خلاف القياس بعد  
 كما سبق مع انه المناسب لتعديل المسئلة السابقة اذ لا يتم به سبب محله فانه في  
 الفسخ محله لا بعد القبض على ما قبلنا **أو** سمي بذلك لانها في النكاح **أو** في النكاح  
 بالوقاية لانها في النكاح **أو** قال الامام الترمذي ان اذا كان الرجل صانعاً **أو** قال  
 الربيعي الا اذا كان الزوج يبيع هذه الاشياء فلا يكون التول قولها لغرض الظاهر  
 انتهى بل يكون التول قوله مع يمينه ثم قال الربيعي كذا اذا كانت المرأة تبيع ما يبيع لولا  
 لا يمكن القول قوله في ذلك انتهى بل يمكن القول قولها مع يمينها **أو** لان المراد به ما هو  
**أو** فيه تأمل فان لم نشاهد الاستعمال في متاع البيت ايضا بل يستدل على استعمال  
 بالصلاحيته مع ان المرأة وما في يد الزوج وما في الآلات في ابدانها السواء  
 ثم اعلم ان الغنم في بيده في قوله لان المراد به راجع الى الاختصاص في قوله ولم يرجع الى  
**أو** فلا تفرق من غيرها **أو** يعني ان يختص بالشخص ولا يفتقر ما يبيع المرأة فصل  
 فيمن لا يكون خصماً **أو** لان حيث التصديق كذا كايتهما العنوان قوله وقال ابن  
 شبره في قوله وقال ابن ابي ليلى **أو** في الفاموس الشبهة بالعلم المستودع وما نشره  
 من الجبل والغزل انتهى قال العلامة الاتقاني ابن ابي ليلى وابن شبره من فقهاء ابن  
 بالكوفة ولد بعد اسيرين شبره سنة اثنين وسبعين من الهجرة ومات سنة ثمان  
 واربعين ومات محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى فاضى الكوفة ولد سنة اثنين  
 وسبعين ومات سنة ثمان واربعين ومات كذا في طبقات الفقهاء انتهى قوله

قوله في بيان كونه  
 المستأجر في قوله  
 قوله في بيان كونه  
 المستأجر في قوله

قوله في بيان كونه  
 المستأجر في قوله  
 قوله في بيان كونه  
 المستأجر في قوله

وقيل بقيت بذلك الموهبة المحسنة **أو** يعني الاجاع والرهن والغصب والامانة  
 والاعارة **أو** وجه ظاهر الرواية **أو** لانه لم يبين ما ذكره رواية غير ظاهر  
 عن اصحابنا نعم ما ذكر عن ابن بونف خلاص ظاهر الرواية عنه بنه عليه في النهاية وغيره  
 فكان الاخير بهذا الشارع ان يثبت ايضا **أو** وبناء الثاني على ان قولهم لا شك  
 عنه **أو** فيما اذا كان المدعي وفخا على احد التبرعات او مشترى بالخيار ولا خيار  
 لبيع فاقام ذل البينة على ان المتولي او المشتري او غيره كالكوكب منقول  
 المرأة **أو** في صلاح السيد لمسند كلام لا يخفى لعدم مانعته المحسنة الموهبة وحيث  
 انه نظير لا تمثيل لانها كالمطلوب فليست **أو** ولان سلمنا البناء **أو**  
 فيثبت **أو** لكن مقصود المدعي عليه باقائه البينة ليس اثبات الملك للغائب انما  
 مقصوده اثباته ان يده بدخول لا بد من ضرورة فيكون ذلك منسباً ولا مقبلاً **أو**  
 قوله اثبات الملك للغائب بدون فهم مستدرك **أو** ان اريد اثبات الملك فيقول  
 ولا يفرق وان اريد اثباته من حيث انفسه ثم المراد من الغنى خلاص التصدي والمراد به  
 في قوله فيكون ذلك منسباً الى اثبات الملك للغائب فيحصل الحق فيكون اثبات الملك  
 للغائب منسباً ولا مقبلاً **أو** وهو غير موهوب في الشرح **أو** قد سبق في اول كتاب  
 الدعوى ان اليد لا تثبت في العقارات بالبينة ولا يقبل في المدعى عليه باليد **أو**  
 المدعى اخره فهو **أو** اي فهو المدعى في خلاصته للملازمة او فهو المدعى عليه  
 ولا يخفى عن البعد **أو** لانه دليل الملك الا انه يمكن غيره **أو** الغنم في قوله غيره راجع الى  
 الملك **أو** ولهذا معنى الدعوى **أو** اي دعوى الفسخ **أو** اجيب بان وجهه انه اذا  
 حصل خصماً **أو** بان حصل سارقاً ثم اقول فيه بحث فانه ان اراد ان في ذلك جرحاً  
 في حق توجب المصونة فسلم ولا يلزم منه القطع وان اراد فيه جرحاً سارقاً في حق القطع  
 فليس كذلك وانما يلزم ذلك ان لو قال المدعي سرقته ولا قال سرقته على بناء الجرح  
 فهو كذا لم يظهر كذا في اليد سارقاً لا لانه لا يكون السارق غيره وابتاع  
 ذي اليد منه والمحدود وتقدرني بالثبوت في الحاجة الى ما ذكره في معرف الجرح  
 مع ان فيه ما لا يخفى **أو** ان ظهر سرقته **أو** اي سرقته العين باقرار ذي اليد وغيره  
 قال المدعي ان يقيم البينة ان فلاناً وكله **أو** فان قيل يلزم حق الحكم على الغائب

قوله في بيان كونه  
 المستأجر في قوله  
 قوله في بيان كونه  
 المستأجر في قوله



بانه وكله قلنا لا محذور فيه فان ما يدعي على الغائب وهو التوكيل بسبب لما يدعي  
على الحاضر وهو التسليم وقد تقرر قبيل باب التحكيم انه يجوز فليجرب **باب**  
ما يدعيه المصلان **قوله** بمنزلة الاستحقاق في ايجاب الحج **قوله** في ايجاب منع  
بقوله بمنزلة قوله ولا تم كذب احدهما بيمين **قوله** في كذب فان الكذب هو عدم  
مطابقة الحكم الواقع وعدم مطابقة كلام احدهما لنفس الا من ارجى الواضح  
فكيف يمنع وليس فيما ذكره في موضع السند ما يرفع ذلك كالايجز والجواب ان المانع  
من قبول الشهادة هو كذبها شرعا وهو منقطع وهذا لا يلزم اطلاق الشهادة وكذا  
شرعا فالذي لا يسله الشارع هو الكذب شرعا فليجرب **قوله** في كذا كانت الشهادة وان  
صحيحتين **قوله** في شرعا **قوله** وان اقاما ما لا **قوله** الاظهر ان يقرر كذا وان اقاما  
فان ارضا وكان ما رجع احدهما بسبب كان هو ادلى وان لم يرد خارا وهو مستوي  
ما رجع فان كان مع احدهما فبعض كالدخول فيهما او نقلها الى منزلة كان هو ادلى  
وان لم يوجد شيء من ذلك يرجع الى تصديق المرأة وانما قلنا الاظهر ذلك لان  
عليك في نفي الشارع من الاطلاق والاشارة قال الاثنيان نقل عن فصول  
الاستدلال وان اتوخ احدهما ولم يورخ الاخر فصاحب التاريخ ادلى انتهى والظاهر  
ان يقيده قوله وان اتوخ احدهما بلا بد ولا زور والافضا حب اليد والافزار او  
**قوله** فان كان ذلك في امراته **قوله** ولا يعتبر قولها وتصديقها **قوله** وان لم يكن ذلك  
**قوله** معطوف على قوله فان كان ذلك وقوله ذلك اشارة الى قوله فان كان يكون  
في بيت احدهما او دخلها **قوله** وان لم يذكر انا ريجها **قوله** او استوى ما رجعها **قوله**  
والجواب ان ذلك انما يعتبر **قوله** اشارة بقوله ذلك الى قوله يجوز ان ادلى طرفا  
**قوله** لان شرط العقد الذي يدعيه **قوله** انما هو ان المراد من شرط العقد هو الزمان  
وقد تغير لانه ما رعى بالعقد الا تسليم كل السبع واذا لم يسلم اخس منه بتزوير  
العتقة كاصح وجه العلالة الكافي وبوجه قول المصنف فليعلن نجته في تلك الكثرة  
الاتحاد وصف العقد فكيف يمكن شرطه **قوله** اجيب بانهم لم يشهدوا بكونها  
في وقت واحد **قوله** في كذا فانها اذا شهدا بكونها في وقت واحد فالجواب ذلك  
ايضا وسبب من اشارة في العتقة الثانية من الورق الآتي قال الاثنيان نقل

قوله في كذا كانت الشهادة وان  
صحيحتين قوله في شرعا قوله  
وان اقاما ما لا قوله الاظهر ان  
يقرر كذا وان اقاما قوله فان  
كان مع احدهما فبعض كالدخول  
فيهما او نقلها الى منزلة كان  
هو ادلى وان لم يوجد شيء من  
ذلك يرجع الى تصديق المرأة  
وانما قلنا الاظهر ذلك لان  
عليك في نفي الشارع من الاطلاق  
والاشارة قال الاثنيان نقل  
عن فصول الاستدلال وان اتوخ  
احدهما ولم يورخ الاخر فصاحب  
التاريخ ادلى انتهى والظاهر  
ان يقيده قوله وان اتوخ  
احدهما بلا بد ولا زور والافضا  
حب اليد والافزار او قوله فان  
كان ذلك في امراته قوله ولا  
يعتبر قولها وتصديقها قوله  
وان لم يكن ذلك قوله معطوف  
على قوله فان كان ذلك وقوله  
ذلك اشارة الى قوله فان كان  
يكون في بيت احدهما او دخلها  
قوله وان لم يذكر انا ريجها  
قوله او استوى ما رجعها قوله  
والجواب ان ذلك انما يعتبر  
قوله اشارة بقوله ذلك الى  
قوله يجوز ان ادلى طرفا قوله  
لان شرط العقد الذي يدعيه  
قوله انما هو ان المراد من شرط  
العقد هو الزمان وقد تغير لانه  
ما رعى بالعقد الا تسليم كل  
السبع واذا لم يسلم اخس منه  
بتزوير العتقة كاصح وجه  
العلالة الكافي وبوجه قول  
المصنف فليعلن نجته في تلك  
الكثرة الاتحاد وصف العقد  
فكيف يمكن شرطه قوله اجيب  
بانهم لم يشهدوا بكونها في  
وقت واحد قوله في كذا فانها  
اذا شهدا بكونها في وقت واحد  
فالجواب ذلك ايضا وسبب من  
اشارة في العتقة الثانية من  
الورق الآتي قال الاثنيان نقل

قوله في كذا كانت الشهادة وان  
صحيحتين قوله في شرعا قوله  
وان اقاما ما لا قوله الاظهر ان  
يقرر كذا وان اقاما قوله فان  
كان مع احدهما فبعض كالدخول  
فيهما او نقلها الى منزلة كان  
هو ادلى وان لم يوجد شيء من  
ذلك يرجع الى تصديق المرأة  
وانما قلنا الاظهر ذلك لان  
عليك في نفي الشارع من الاطلاق  
والاشارة قال الاثنيان نقل  
عن فصول الاستدلال وان اتوخ  
احدهما ولم يورخ الاخر فصاحب  
التاريخ ادلى انتهى والظاهر  
ان يقيده قوله وان اتوخ  
احدهما بلا بد ولا زور والافضا  
حب اليد والافزار او قوله فان  
كان ذلك في امراته قوله ولا  
يعتبر قولها وتصديقها قوله  
وان لم يكن ذلك قوله معطوف  
على قوله فان كان ذلك وقوله  
ذلك اشارة الى قوله فان كان  
يكون في بيت احدهما او دخلها  
قوله وان لم يذكر انا ريجها  
قوله او استوى ما رجعها قوله  
والجواب ان ذلك انما يعتبر  
قوله اشارة بقوله ذلك الى  
قوله يجوز ان ادلى طرفا قوله  
لان شرط العقد الذي يدعيه  
قوله انما هو ان المراد من شرط  
العقد هو الزمان وقد تغير لانه  
ما رعى بالعقد الا تسليم كل  
السبع واذا لم يسلم اخس منه  
بتزوير العتقة كاصح وجه  
العلالة الكافي وبوجه قول  
المصنف فليعلن نجته في تلك  
الكثرة الاتحاد وصف العقد  
فكيف يمكن شرطه قوله اجيب  
بانهم لم يشهدوا بكونها في  
وقت واحد قوله في كذا فانها  
اذا شهدا بكونها في وقت واحد  
فالجواب ذلك ايضا وسبب من  
اشارة في العتقة الثانية من  
الورق الآتي قال الاثنيان نقل

عن ميسرة شيخ الاسلام الى كل المروءة نحو امر زاده فان ادعى الشراء من واحد والعين  
في يد ثالث ولم يرد خارا او خارا وتاريخها على السواء فانه ينفق بالدار بينهما نصيب ثم يجزى  
كل واحد منهما ان شاء اخذ نصيبها بنفسه بشرط وان شارك في ايجاب الشارع لا يني  
يدفع ما اذا اورد عليه فليجرب **قوله** وقوله حيث يمكن ان ياخذ الجميع بشرط ان  
الجواب الى **قوله** والا فكان ينبغي ان يقول حيث ياخذ الجميع ولا يبعد حمل كلام المصنف  
على المشاكلة **قوله** وذكر بعض ائمة رحمة الله اورد الاثنيان **قوله** وبينه وبينه غير العاين  
قد يمكن ما ينفق اليده **قوله** اذا كان شاهدا فيهم بالشرع القديم **قوله** وقد لا يمكن **قوله** اذا  
كان المستودع بالشرع **قوله** في كذا **قوله** في كذا **قوله** في كذا **قوله** في كذا **قوله** في كذا  
في جميع في جميع الباعين بينه وبينه الخارج وفي اليد **قوله** اي الملك المطلق **قوله**  
ليس كذلك **قوله** لا تغايرها على ان الملك كان للبايع **قوله** وقوله ما جئنا اشارة الى قوله  
لان كذا من قبضه يدك **قوله** لا بد من التأمل ان من يثبت هنا حقيقة البنية في مقدر  
بل الظاهر ان اشارة الى قوله لا ينفق اليده انما بنية بالسك الا ان قوله لان المصنف  
لا يوجب الاول **قوله** ولان الشرع اثبت الملك بنفسه والجهة لا يثبت الا بالقبض  
فكان الشراء والجهة ثابتين معا **قوله** على ثبوت الشرع مع القبض اذ الحادث يثبت  
على اقرب الاوقات على ما رآنا فلا يثبت مطلقا الذي هو سبب ملك يدعيه  
وهذا الظاهر ان قوله ولان لا يثبت الملك بنفسه لا دليل اخر يكون الشراء او كذا  
لا يكون ادلى فانهم يشهدون ذلك في دليل المسئلة الآتية لاستوئها في القوة  
فان كل واحد منهما عقد معا وانه يثبت الملك بنفسه كالايجز **قوله** دون الجهة فتونا  
على القبض **قوله** فان كان ملك يدعي الشراء سلبا **قوله** حال المصنف **قوله** اذا ادعى احدهما شرعا  
جهة وقضا معناه من واحد **قوله** والظاهر ان ادعى احدهما انه قبضها عوضا عن  
الجهة والاخر الشراء فكله اجواب المسئلة لخيرين الدليلين بينهما **قوله** وتزويره ان التزوير  
بالزور يوجب ما يرجع الى المال كولا ترجيح ما يرجع الى المال بل التزوير انما يكون بين  
قائم في الحال **قوله** اذ الزور عبادة عن عدم صحة الرجوع في المستقبل **قوله** فان قيل  
ظهور الاثر في الحال انما هو لقوة العقد في الحال فثبت المطلوب قلنا ان نزل  
المحصل الى اجر المستودع وهو كوصول العوض للواهب فقام **قوله** وعند اختلاف

قوله في كذا كانت الشهادة وان  
صحيحتين قوله في شرعا قوله  
وان اقاما ما لا قوله الاظهر ان  
يقرر كذا وان اقاما قوله فان  
كان مع احدهما فبعض كالدخول  
فيهما او نقلها الى منزلة كان  
هو ادلى وان لم يوجد شيء من  
ذلك يرجع الى تصديق المرأة  
وانما قلنا الاظهر ذلك لان  
عليك في نفي الشارع من الاطلاق  
والاشارة قال الاثنيان نقل  
عن فصول الاستدلال وان اتوخ  
احدهما ولم يورخ الاخر فصاحب  
التاريخ ادلى انتهى والظاهر  
ان يقيده قوله وان اتوخ  
احدهما بلا بد ولا زور والافضا  
حب اليد والافزار او قوله فان  
كان ذلك في امراته قوله ولا  
يعتبر قولها وتصديقها قوله  
وان لم يكن ذلك قوله معطوف  
على قوله فان كان ذلك وقوله  
ذلك اشارة الى قوله فان كان  
يكون في بيت احدهما او دخلها  
قوله وان لم يذكر انا ريجها  
قوله او استوى ما رجعها قوله  
والجواب ان ذلك انما يعتبر  
قوله اشارة بقوله ذلك الى  
قوله يجوز ان ادلى طرفا قوله  
لان شرط العقد الذي يدعيه  
قوله انما هو ان المراد من شرط  
العقد هو الزمان وقد تغير لانه  
ما رعى بالعقد الا تسليم كل  
السبع واذا لم يسلم اخس منه  
بتزوير العتقة كاصح وجه  
العلالة الكافي وبوجه قول  
المصنف فليعلن نجته في تلك  
الكثرة الاتحاد وصف العقد  
فكيف يمكن شرطه قوله اجيب  
بانهم لم يشهدوا بكونها في  
وقت واحد قوله في كذا فانها  
اذا شهدا بكونها في وقت واحد  
فالجواب ذلك ايضا وسبب من  
اشارة في العتقة الثانية من  
الورق الآتي قال الاثنيان نقل



العتدين لا يجوز الحجة أو الرد بالهبة ما يع الصدقة على سبيل عود المجاذق فأنه  
 التكاليف **أو** كيف يقدم إذا ارخاها بغيرها على السواء ونقصها على خلاف ما إذا لم يور  
 خلاص الظاهر من تزويره ويمكن أن يقال سنة الشهادة على التواريخ بين المتحددين أن  
 يقولوا اشتراك كان العقد في أول الظهر من اليوم التالي وظاهره أنه يسع فيه العقود المندقة  
 على التقديم والتأخر ولم نر شاهدين يشهدان على وقت مضى ولا يسع فيه عندات  
 أثنان وبه يظهر الجواب عن السؤال المذكور في رأس العجينة السابقة بوجه آخر وقد ذكر  
 في الأسرار جواب أبي يوسف عما قال محمد بن منصور عن ذكر السبب ملك العين والظاهر  
 إذا تأخر لم يوجب ملك المسمى **أو** لا يثبت إذا لم يندفع بهذا ما ذكره محمد فأنه إذا ارخاها  
 التكاليف ثبت ملك العين في المسمى على الشراء صورية ومنه ولو عينة المهر منقصة فبها  
 المهر بالبينتين بعد الامكان لاختلاف ما إذا استوتبتا بها قال المهر ولو ادعى الشراء  
 من واحد معناه من غير صاحب اليد وأقاما البينة على تاريخين فالأول أولى **أو**  
 قال العلانية الكافي تبعاً لصاحب النهاية وفي هذا الحكم لا يتفاوت أن يكون بغير  
 واحد أو اثنين ما إن صاحب التاريخ أقدم أو لم يكن يتفاوت الحكم بينهما إذا  
 وقت أحدهما البينتين ولم يوقت الآخرى على ما ذكر بعد هذا بقوله لاختلاف ما إذا ارخاها  
 كالمهر البائع واحد انتهى قال العلانية النسبة في الكافي وإن ادعى الشراء من واحد  
 ولم يورخا أو ارخاها تاريخاً واحداً فهو بينهما نصفان لا استواءهما في الحجة وإن ارخاها  
 واحد بها أسبوع تاريخاً ينفق أسبوعاً تاريخاً اتفاقاً لاختلاف ما لو ادعى الشراء  
 من رجلين لأنها ثبتت الملك لبايعهما ولو تاريخ ملك البايعين فتاريخه لملك  
 لا يعتد به وصار كأنها حصة أو أماناً بالبينة على الملك بلا تاريخ فيكون بينهما انتهى وهو كما  
 في الكفاية ومنه الكثرة من يرضى ثم قال في الكفاية الأسبوع أولى رواية واحدة فيما إذا  
 كان البائع واحد وفيما إذا كان البائع اثنين اختلفت روايات الكتب فما ذكره  
 الكتب بشير إلى أنه لا عبرة بسبق التاريخ وفي المصنوع ما يدل على أن أسبق التاريخ  
 أولى في ذلك أيضاً انتهى فظهر أن ما في النهاية ومراجع الدرارية مبني على رواية وما في  
 الكافي والكفاية ومنه الكثرة على رواية أخرى وهو مختار صاحب الهداية أيضاً  
 على ما يشير إليه كلامه إلا أن في الدليل الذي ذكره على عدم اعتبار السبق في ذلك كذا

فان جئنا مدعى الأسبق ثبت لبايعه ملكاً سابقاً وإذا أثبت أحد مدعى الملك المطلق  
 تاريخاً أقدم فهو أولى فليتنا من قولنا ولا تاريخ ملك البايعين غير ظاهر من الظاهر خلاص  
 حيث تضمن اثبات تاريخ ملك المدعيين اثبات تاريخ ملك البايعين مال المهر **أو**  
 أقام كل واحد منهما البينة على الشراء من آخر وذكر أن تاريخاً فاما سواء **أو** قال الزبلي  
 حيث يمكن بينهما نصفين سواء كان تاريخ أحدهما أقدم أو لم يكن انتهى قال الأتاني  
 أي تاريخاً واحداً وإن كان تاريخ أحدهما أسبوعاً كان أولى على قول أبي حنيفة وهو  
 قول أبي يوسف آخر وهو قول محمد في رواية أبي حنيفة وعلى قول أبي يوسف الأول  
 ينفق بينهما انتهى ولا يخفى التذرع بين الكلامين فثبت في دفعه أن الكلام مبني على  
 رواية أخرى فليست برواية نصير بان المفهوم من دليل صاحب الهداية خلاف  
 ذلك **أو** وقيل لا تفاوت **أو** القائل صاحب النهاية **أو** وليس فيه زيادة فائدة **أو**  
**أو** فأنه قد دفع توهم التكرار في كلام القدرى **أو** ورتب عليه الأحكام **أو**  
 على أن كلام النهاية مع نصير بسبب **أو** لأن توقيت أحدهما لا يدل على تقدم الملك **أو**  
 أي ملك بايعه فأنه يرجع إلى دعوى الملك المطلق لبايعهما وتوقيت أحدهما في الملك المطلق  
 لا يثبت إلا ولو ثبت ما سبق اتفاقاً وسبب أيضاً **أو** لأن ثبت بالبينة كان ثابتاً عياناً  
 أو لم يثبت بالحق تنبيه بقوله لأن الشراء امر حادث فيضاف إلى اقرب الأوقات  
 إذا لم يبين وقتاً فبينا آخر شراً غير المورخ حكاه الأتاني في فلاحه روي سنو المصنف  
 بقوله وقائل أن يقول فليتنا من قولنا لم يورخ أن يقال من ثبت له الملك **أو** ينفق في البينتين  
 قوله لأن البائع إذا كان واحداً كان التعاقب ضرورياً **أو** فيه بكت يجوز أن يتعا  
 وكبراه لشخصين في زمان واحد كما أشار إليه صاحب النهاية **أو** وملك غيره مشكوك  
 أن تأخر **أو** أي أن تأخر الملك والمراد سببه اعني الشراء فبقي نوع من الاستخدام **أو**  
 وإن تقدم ملك **أو** لكن لم يملك الوقت لأنه لم يملك الملك من جهة **أو** فترجى بالوقت  
 أو لم يملكه من زمان الملك المعين له الوقت مشكوك أيضاً لما ذكره فكيف يصح أن  
 مرشحاً **أو** جاز أن يقع معاً **أو** فثبت أنه لا ينفرد أن يملك الشخصان عينا  
 واحدة في زمان واحد حتى يتصور وقوع البيوعين معا وجوابه أن المرفوع ممتنع  
 معاً كما إذا وقع على التعاقب فلا يصح ما ذكرت **أو** لأن البينتين فامتناع على

على رواية ابن خزيمة  
 البيان مبني على رواية  
 وذكره الزبلي فهو الذي  
 يشير إليه كلام الهداية  
 مبني على

مطلق الملك



اول تعديل قوله وعنه انه لا يقبل بينة ذي اليد وقوله عنه يعني محذوف فكل ما  
 التقدّم والتأخر سواء كان التخصيص في البيان فاما يقبل اذا تضمنت معنى الدفع  
 لما تروا في قوله والاول من المسئلة الاولى او يكون ان يكون التكتة الى حينه ووجه  
 محذوف في قوله وساد قوله لهما من قبيل خروج منها الاول والمرحان لو واجبه بان يكون  
 او في حقه كذا فان اوله في الخارج على قوله الآخر الذي لا يعتبر فيه التاخير نفس على  
 الاتقان في غاية البيان فوجه ما المصنف قال محمد الذي اطلق اوله او هذا قوله  
 الاول الذي يعتبر فيه السبق بالتاخير على ما ذكره الاتقاني فتأمل انت وقال الاتقاني  
 فاما على قوله الآخر فيجب ان يقف بين ما نصفين ثم اعلم ان سبق التاخير قد يكون  
 من حيث النص وقد يكون من حيث المعنى فابو حنيفة انما يعتبر السبق من حيث النص  
 ومحمد على قوله الاول يعتبر السبق المعنوي ايضا فليتأمل ولو كان ملكا اصل اوله  
 الظاهر ان يقال فكان ملكا من الاصل لو لا يثبت بها استحقاق الملك الثابت للحي  
 بوجه ما لو فلا يكون قوله اكثر استحقاقا بمعنى التخصيص ثم اعلم ان قوله بوجه ما متعلق  
 بقوله الثابت فوجه وجه الاستحسان لا في حقه كذا لا يظهر فيما ذكره من وجه ان  
 ما يصلح ان يكون جوابا عن وجه القياس فليتأمل ولو لان بينة في نفس الامر قد  
 او فان قيل في الفرق بينه وبين ما اذا لم يكن الذي اليد بينة على ايداع الغائب عند  
 حتى قضى القاضي به للمدعي ثم وجهه اليد بينة على الايداع لا تسع والقضاء للمدعي  
 ما من الدليل الذي ذكره جاز فيه قلنا ما يمكن ينبغي ان يمان القضاء عن ابطال  
 ويحفظ الحق عن التوى وفي سئلة الايداع ذلك فان الغائب اذا جاء واقام  
 يحكم له بخلاف ما يكون فيه في كسالة كونه وكذا في الشراة ولو ليست بمعاينة  
 الانفصال او بينه لا يلزم فيها معاينة الانفصال حال المدعي ان كان يشكر في قضى بالحق  
 او فيه ان الشراة سبب يشكر مع ان بينة ذي اليد اول فلا بد من التوافق في المدعي  
 بمنزلة الملك المطلق او في حاله النهاية والمضى فيه ان الثوب الذي يبيع مرة بعد مرة  
 يجوز ان يصير لذي اليد بالتسليم ثم يفتقد الخارج مرة وينتفع به في مرة اخرى  
 فيصير ملكا لهذا السبب بعد ما كان ملكا لذي اليد فكان يحق دعوى الملك المطلق  
 من هذا الوجه انتهى فيه كذا اما اول فلان السبب يراى حكمه كاسيحي بعد اسطر

هذا هو الوجه الذي لا يلزم فيها معاينة الانفصال حال المدعي ان كان يشكر في قضى بالحق  
 او فيه ان الشراة سبب يشكر مع ان بينة ذي اليد اول فلا بد من التوافق في المدعي  
 بمنزلة الملك المطلق او في حاله النهاية والمضى فيه ان الثوب الذي يبيع مرة بعد مرة  
 يجوز ان يصير لذي اليد بالتسليم ثم يفتقد الخارج مرة وينتفع به في مرة اخرى  
 فيصير ملكا لهذا السبب بعد ما كان ملكا لذي اليد فكان يحق دعوى الملك المطلق  
 من هذا الوجه انتهى فيه كذا اما اول فلان السبب يراى حكمه كاسيحي بعد اسطر

واما ثانيا فلان يلزم من قولنا ان بينة ذي اليد كان ذا اليد قد اشترى ما في الخارج  
 وقيل ثم باع ولم يقبل في حقه ولم يقبل الخارج قوله ولان السبب يراى حكمه وهو  
 الملك او قوله هو راجع الى الحكم ولو اما اذا اشترى ما به فلا اشكال في حقه كذا  
 وقد اتفق الزيدانيان لا في غاية البيان تفصيل متعلق بالمعام فوجه فصل  
 في التنازع بالايدي قوله لان الركوب يحقق بالملك او قوله في العلامة الربط حيث  
 يكون بينة الخارج او في لانها جهة مطلقا وبينه الخارج اكثر اثباتا واما التعلق فليس  
 بجدة وكذا التصرف لكنه يستدل بان تمكن من التصرف على انه كان في يده واليد  
 دليل الملك حتى جازت الشهادة بالملك فيترك في يده حتى يقوم الحق والتراجع انفي  
 فاقول المفهوم منه ان القضاء للراكب والابن قضاء ترك فناء كونه فانه خلاف  
 ما يلزم من الكتاب قوله حيث لم يقف ما الا اولى بل يحجب في ايديها وحق بايها لم يجر  
 في ايديها والقضاء بينهما قضاء التارك كاسيحي في آخر هذه الورقة قوله واذا كانت  
 محسنة في يد رجل يدعي ذلك او بينه يدعي ذلك الرجل ولو اما ان يكون العبي من يبيع  
 او اي يتكلم ويقيم ما يقال في قبيل الاقرار بالرق من المضار والمحال واقواله فيها  
 غير موجهة كالطلاق والعنف والحبسة والاقراء بالدين او بينه واقوال الصبيها  
 غير موجهة لا قال الزيداني اخذ من النهاية ولا يلزم ان الاقرار بالرق من المضار لا يكون  
 التدارك بعده بدعي الحرية اذ التناقض فيه لا يمنع صحة الدعوى بخلاف الاقرار  
 بالدين انتهى لانه لا يمكن تداركه وكذا الطلاق والعنف حال المدعي متصل بينا  
 او في صحة العطف تامل قوله ومعناه اذا عرفت كونه في ايديها قضى بينهما قضاء  
 ترك او فاذا ادعاه ثالث لا يطلب منه البينة على انه في ايديها يصير خصما للمدعي  
 القاضي بذلك واذا توافوا الى قاضي آخر فاقام المدعي بينة بنصنا القاضي الاول  
 بينهما قضاء ترك يكونان خصما له فيجب على ايديها لانه لا منافع لهما او فاذا  
 ادعاه ثالث يطلب منه بينة على ايديها حتى يصير خصما له واذا كان القاضي الذي  
 توافوا اليه غير القاضي الاول لا تسع خصومة الثالث باقائه البينة على ان  
 القاضي الاول جاز في ايديها فليتدبر قال المصنف ولا معتبر الاكثر منها بعد التدارك او  
 من هذه هي التبيينية لا الدخلة على الفضل عليه فلا يلزم الجمع بين الاثبات والاثبات

هذا هو الوجه الذي لا يلزم فيها معاينة الانفصال حال المدعي ان كان يشكر في قضى بالحق  
 او فيه ان الشراة سبب يشكر مع ان بينة ذي اليد اول فلا بد من التوافق في المدعي  
 بمنزلة الملك المطلق او في حاله النهاية والمضى فيه ان الثوب الذي يبيع مرة بعد مرة  
 يجوز ان يصير لذي اليد بالتسليم ثم يفتقد الخارج مرة وينتفع به في مرة اخرى  
 فيصير ملكا لهذا السبب بعد ما كان ملكا لذي اليد فكان يحق دعوى الملك المطلق  
 من هذا الوجه انتهى فيه كذا اما اول فلان السبب يراى حكمه كاسيحي بعد اسطر



ومن التفضيلية وفي بعض النسخ باكثر منها فمن حق تفضيلية قوله فهو مسمى  
 او قوله هو راجع الى موضع في قوله ولا خلاف موضع جده قوله وقد اشار اليه المصنف  
 بقوله فهو لصاحب الثلثة قوله واكثرهم على انه يقتضي به لصاحب الكثرة لان الحائط  
 او وفي تأخير المعنى ليس القيل الاول اشار في رجحانه على ما هو دأبه وعادة في  
 المعنى وهو الثاني ان الاستعمال من كل واحد بقدر حقيقته او لم يظهر منه جوا  
 وجه القياس قوله وفي الثانية وجه الثاني او يعني في بعض النسخ والافق فيها  
 وقع في الثانية وجه الاول ولهذا صرح صاحب النهاية النسخة الاولى في  
 الثانية قائلاً بان الدليل لا يوافق ذلك الترتيب قوله لعدم القائل لا يوافق  
 او لغيره كذا قوله وفي يد الاخر فلهذا او المحدث يقال به بالترتيب في قوله  
 احسب بانه ختم باعتبار مناهضة في اليد او قال في النهاية الا يرى انه يمكن من ان  
 اليد بدعواه لو لم ينادعه الاخر اني وفيه كذا لمخالفة لما صرح به قبيل هذا الكلام  
 قوله بناء على مسئلة اخرى او هذا ما ظهر في قوله قال بعض مشايخنا كالمعنى فلهذا  
 لا احد من غير جهة او لا يخفى عليك ان هذا الكلام في غير محله **باب** دعوى  
 النسب قوله وجه الاستحسان انما يتقنا بانصال العلوة في ملكه او انظارهم بمكة  
 بدل قوله في ملكه لان الانسان قد لا يعلم ان هذا يكون العلوة منه او ابا والدة  
 قوله ولا كذلك العتق والتدبير او لانه فعل نفسه ولا يخفى عليه فلا يعذر قوله وصار  
 كالمرة اذا قامت البينة او فان بينتها تقبل مع التناقض في الدعوى لمخالفة هذا  
 لان الزوج ينزى بالطلاق قوله ولا خلاف من بين دعوى التزويج ودعوة الاستيلاء او  
 يعني دعوة الاستيلاء او في سبقتها فلا يعارضها دعوى التزويج لا مساواة في القوة  
 قوله واذا لم تهرام ولد بن الدعوى في الولد او استرجع لا يطالب المسترجع كالاخر  
 على التام قوله لانه اصل صافها اليه حيث يقال ام الولد واستفادتها الحرة  
 جملة او الدليل ان الاخير ان لا يلائم في الاصل في النسب بل في العتق قوله  
 في هذا الباب اعني به ثبوت حق العتق او الاظهر ان يقال في باب الدعوى  
 والاستيلاء هو الولد او فان الولد هو المصود من الدعوى كما لا يخفى على المتأخرين  
 هو ثبوت حقيقة العتق او قوله هو راجع الى الاصل او اي ليس ثبوت الاستيلاء

في حق الام من ضرورات ثبوت العتق او وان كان من الكلام قوله وكان المستوفى  
 بالكتاب بان تزويج امرأة على انها حرة فولدت فاذا هي امه او فية ان هذا على ما ذكر  
 من قبيل ولد المذود كما يجزى في حق النسل فلا وجه لمخالفة والظاهر ان حرة الولد  
 لا تنس اليها الحاجة وذكر ما في المثال الاول استلزامه فليست له او واجب بان  
 التزويج بان في حكم ولد واحد من ضرورة ثبوت نسب احداهما في الحكم بصيرورة  
 هو الاصل ثبوت النسب لا قوله او يعني ان مرادنا من قولنا العتق لا يثبت النسب  
 انه لا يثبت قصد وفيما ذكرتم النسب ضمنى لا قصدى وكذا من شئ لا يثبت قصد  
 وثبتت من هذا قوله والقائل ان يقول اذا كانا كذلك كذا او اشار بقوله كذلك  
 الى قوله بان التزويج بان في حكم ولد واحد قوله فمن ضرورة ثبوت العتق في احد  
 ثبوت كذا او يعني يجب ان يكون كذلك ولا يلزم كذا قوله ويمكن ان يجاب عنه بان  
 ان ثبت العتق في الآخر لزم او اي لزم المشتري ضمان قيمة الولد الاخر فيما  
 اذا باع احد التزويجين ثم ادعى البائع للذي فيه بده وقد اعنى المشتري ما اشترى  
 قوله وفي ذلك ضرر زائد او ولذلك لم يجعل من ضرر زائد استحسانا والا كانت  
 القياس في ذلك فيه ايضا فليست له قوله ضرر زائد معناه المشتري قوله فان عود  
 او يعني هذا الجواب قوله واجب بانه غير مقصود او بل ضمنى ثم ان الضمير في قوله  
 بانه راجع الى السعي في قوله كان ذلك سعيه او قال المصنف الثابت في الامم  
 الحرة وفي الولد للبائع حق الدعوة والحج لا يعارض الحقيقة او وقد با اذ باع  
 جارية حيلة فولدت ولدين في بطن واحد لا قبل من سنة اشهر فاعتق المشتري  
 احدهما ثم ادعى البائع الولد الاخر متى دعوته فيها جميعا حتى يبطل عنى المشتري  
 وذلك نقض العتق كما ترى واجيب بان التزويج بان في حكم ولد واحد من ضرورة  
 ثبوت نسب احداهما في الحكم بصيرورة هو الاصل ثبوت النسب لا قوله وفيه  
 نظر لان الزوج ان الحقيقة او في جميع بينهما تسوية بين الراجح والمرجوح او  
 كانت غير بانه لا يلزم التسوية مطلقا الا يرى انه اذا لم يمكن الجمع بين الحقيقة  
 دون الحج وعند ذلك يظهر رجحان الحقيقة على الحج قال المصنف قوله في الفصل  
 الاول برؤية كحصة من الثمن قوله او قوله مبنية وقوله قولها خبره







الذي ادعى النبوة وشهدت النصوص بصلواته وصدق مخالفه وحي الروايات  
واصحها بالآمرين بتعظيمه وقانون الشريعة وجلائله المجتهدين في تبيينها  
الستبقة من النصوص جبان ولائله وبعد فان الاستناد المرحوم ورأسه  
متعلقة بمسئلة مذكورة في المبسوط وهي رجل قال لا حولي عليك اثني عشر الف  
ورهم لك ودقني في تصحيحها وحقني في توضيحها بالقول الفصل والكل من الجواب  
وذين بعض السائل المهمة المنقولة عن الكتب المعتمدة المتعلقة بمسئلة  
الافزار ولكن لم نظفر بشك الرسالة الشريفة في الزمان السابق فلما انتمينا  
هذا المقام وجدنا هذه الرسالة بين الاوراق بالتمام فوجدنا ما تبركا ونمنا في  
ذلك الكتاب ولم نغير ما اختاره من الترتيب المستطاب وهذا امر عباد  
الاستناد بلا انتقاد لا ازيد ولا ينقص اسم الرحمن الرحيم سبحانه لا علم لنا  
الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم نسألك ان تفصل وتسلم على سيدنا محمد  
والآله وصحبه افضل صلوة واكمل تسليم وترشدنا الى سبيل السداد والهدى  
وتدبرنا الى الصراط المستقيم ورجل قال لا حولي عليك اثني عشر الف ورهم  
فانكره وقال كان ديني لك خمسة الاف ورهم وقد دفعها اليك واديتها لك  
فقال تلك الحقبة آتت التي اديتها مني من ذلك الا اثني عشر الفا فقال نعم  
هي من هذا اقرار بالاثني عشر الفا الظهور ان اشارة المدعي الى استناده الى الاثني  
الفا الذي كان موضوعا بالوجوب في ذمة المدعي عليه والالكان كلامه لقوله  
لا فائدة فيه وكلام العاقل لا يحول على القول الا اذا تعذر حمله على الصحيح كذا في المبسوط  
في باب ما يكفر اقراره انفسوا اجاب المدعي عليه بقوله نعم هي من هذا باثبات لفظ نعم في  
صواب الاستناده او بقوله هي من هذا بدون لفظ نعم يكون ما تقدم من كلام المدعي  
كالعادة فيه فكانه قال نعم هي من ذلك الا اثني عشر الفا الذي كان لك على فلو صرح  
بهذا الالكان اقرارا فلهذا هذا قال الامام شمس الانوار السرخسي في المبسوط ورجل قال  
لا حولي الا انك التي بك عليك فقال نعم فقد اقر بها لان قوله نعم لا يستثنى بنفسه  
وقد اخرج مخرج الجواب وهو صالح للجواب فيصير ما تقدم من الخطاب كالمعاد فيه  
فكانه قال نعم اعطيتك الذي لك على ثم قال وعلى هذا الاصل يستثنى بنفسه

الباب وبعض الناس مثل منبته على انه متى ذكر في معرض الكلام ما يستثنى بنفسه ويكون  
منه من المصنف يجعل مستثناه فيه لا يجيب الا ان يذكر ما هو كذا في عن المال المذكور فيجيب  
من ان يجعل الجواب له هنا عبارة وقال الشيخ قوم الذين الانفا في غاية البساطة  
الاصل هنا ان ما لا يصلح لابتداء الكلام ويصلح لبناء فانه يجعل مربوطا لما تقدم  
ذكره ويعتبر به حتى يفيد ولا يخلو لانه لا يفي من كلام العاقل ما يمكن واذا كان يصلح  
للاستدلال ويصلح لبناء فانه يجعل لابتداء ولا يجعل مربوطا لما تقدم ولا يعتبر به  
ان يلزمه لال بالشك وفي الكافي للعلامة الشيخ لو قال رجل عليك فقال انزله  
او انتقده او جعله به او قضيتك فهو اقرار لان الكتابة ينصرف الى الاثني عشر  
وهو الموصوف بالوجوب فكانه قال انتقد او انزله او اجعل وقضيتك ان  
الواجب لك على وفي شرح الكنته للزبيدي الاصل فيه ان الجواب ينظم عادة للخطاب  
كيفية الكلام فكل ما يصلح جوابا ولا يصلح ابتداء يجعل جوابا وما يصلح ابتداء او يصلح  
لما فانه يجعل ابتداء لوجوه الشك فيكون جوابا مثلا يلزم المال بالشك فان ذكر  
الها في الكتابة يصلح جوابا لابتداء واذا لم يذكرها لا يصلح جوابا فلا يكون اقرارا  
بالشك هذا اذا كان الجواب مستقلا واذا كان غير مستقل كقوله نعم يكون اقرارا  
مطلقا لانه غير مستقل وقد اخرج جوابا وهو غير صالح له فصار ما تقدم من الخطاب  
كالعادة فيه وذكر ان ما في الذين المشتهرين بنفي ان الكلام اذا خرج من وجه الكتاب  
عن المال الذي ادعى المدعي يكون اقرارا الى غير ذلك مما ذكر في الكتب المعتمدة والار  
المطلوبة والمختصرة ثم اذا كان هذا اقرارا كالبغية الا انكار سابقا كان او لاحقا  
بناء على اطلاق الكتاب وهو يمكن وبهذا لنا في امثال ذلك ومن ادعى التقييد  
بعد سبب الانكار فعليه البيان والاطحار وما يجري مجرى الشاهد كما ذكرنا من  
ذلك اقرار ما ذكر في الكتب الفتاوى وهو لو قال مراذين جله بنج ورهم داد  
بنست يكون اقرارا بجميع ما ادعى لان الجملة اشارة الى ما ادعى من حصة عليه فانه  
في غاية القرب من تلك المسئلة المتنازع فيها فان قيل فقد ذكر فيها ايضا انه لو قال  
بنج ورهم داد بنست او انج دعوى يمكن لا يكون اقرارا فالنوع بينهما فلو  
احد بها اقرارا دون الاخر وفي الثانية رجل ادعى على رجل الفا فقال المدعي عليه



قد اعطيتك دعواك لم يكن اقرار او كذا الوفا بالمدعى عليه اقر عني ودعواك مشروا او  
 اقر الذي ادعيت لم يكن اقرار او لو قال اقر عني ودعواك حتى يندم ما لا اعطيكها بالكون  
 اقرار او لو قال حتى يندم ما لا اعطيكك دعواك ليس باقرار انتهى قلنا الفرق بين  
 جلي فان اسم الاشارة في الاول كناية عن الحال الموصوف بالوجوب على الخصم في  
 الواقع وفي الثانية الى الحال الواجب في زعم المدعى كانه قال من ذلك الحال الذي زعم  
 وتدعى وجوبه على وتوضيح ان قول المدعى عليك عشرة دراهم مدلول وجوب عشرة  
 دراهم في ذمة المدعى عليه وذلك الوجوب موصوف بكونه في زعم المدعى وادعاءه فاذا  
 اثير له المدلول نفسه يكون الكلام الاول كاللغة ويتقن الجواب الاعتراف بالوجوب  
 فيكون اقرار او اذا اثير اليه موصوف بكونه في زعم المدعى لا يوجد له اعتراف به فله  
 اقرار اغان قبل ذكره في الثانية قال لا قوله عليك الف درهم فقال لا اعطيكها بالكون  
 اقرار او في التنازع الثانية والبرازية اذا قال اقر عني عليك الف درهم فقال لا  
 منها فلا او قال ما خسمته منها فلا اقر عني فقد اقر بخسمته مع ان الضمير كناية عن  
 الموصوف بالوجوب في الذمة فانتفخ ذكرتم قلنا لان الامتناع من قول في صورة التمسك  
 بحسن نية التمسك بالجميع ما سبق ذكره كافي قوله لا يسألون ان من الجافا وقول  
 الشاع على لا يجب لا يشد بمناره قال الامام شمس الدين السرخسي في البسوط في  
 مسئلة ما لو قال اسرج دابتي هذه او الجمل بغير هذا اذ اعطني اسرج بغير هذا او الجمل  
 هذا فقال لا عيبت لا يكون اقرارا في عامة الروايات ان لا جواب هو نفي فيكون قوله  
 ضد موجب جواب هو اثبات وهو قوله نعم فاذا جعل ذلك اقرارا عرفنا ان هذا  
 اقرار او هذا لان نفي جميع ما سبق ذكره فكانه قال لا اعطيكك وليس البخل في السرج والجماع  
 لك لان هذا اللفظ صالح لنفي جميع ذلك انتهى مع ان قوله لا اعطيكها اقرارا في بعض  
 الروايات وقد استدلل بعض اعظم العلماء على كون الجواب المذكور اقرارا بان  
 قال ان منه لزم القول بالاعتراف بانه قضى خمسة الاف فهذا اقرار بالمدعى كانه  
 قوله قضيتك بعضها او اخذت شيئا منها اقول فيه ما قل فانه اذا قال ما خسمته  
 منها فلا لزم القول بان خسمته منها فنعم مع ان ليس اقرارا بالالف ويجوز ان كان  
 بان لزم نفي الاثبات بقوله منها غير مسلم بل اللازم اما خسمته فنعم فليست

بغير قال في المحيط في اول باب الاقرار بالبراءة وغيره ما قال هو برئ من مالي  
 عليه يتناول الدين لان كلمة على لا يستعمل الا في الدين فلا يدخل تحتها الامانة  
 ولو قال من مالي عنده يتناول الامانة دون المضمونات لان كلمة عند تستعمل  
 في الامانة لان المضمونات لا يرى لو قال لفلان عندي الف درهم كان اقرارا بالبراءة  
 والبراءة عن الامانة بالامانة لا سقاط ولا براءة باطله حتى لو قال ابرأ منك عن هذه العين  
 لا تصح لان العين لا تقبل الاستقاط فاما ثبوت البراءة عن الامانة بالنفي من  
 الاصل او ببراءة العين الى صاحبها فصحيح حتى لو قال لا ملك لي في هذه العين ثم ادعى  
 انها لم تفع دعواه وقوله هو برئ من مالي عنده اخبار عن ثبوت البراءة وليس  
 بانها البراءة فيجوز سبب يتصور البراءة بذلك وهو النفي من الاصل او الاد  
 الى صاحبها فصحيح التصرفه وقال في المحيط في هذا الباب لو قال كل من لي عليه  
 فهو برئ منه لا براءة ماؤه من ديونه الا ان يتصور رجلا بعينه فيقول هذا برئ  
 مالي عليه او قبيلة فلان وهم مخصور وكذلك لو قال استوفيت جميع مالي  
 على الناس من الدين لا يبعث لاعتق في كتاب الصبغة في باب هبة الابن قال في المحيط  
 في باب الاقرار بالعقود والكتابات والتدبير اقرانه اعني عبده اسير وهو كاذب  
 يعنى قضاء ديانته لان الظاهر ان العاقل صادق في اقراره واخباره باعنا  
 عقوله ودينه فاذا ادعى الكذب فيه فقد ادعى خلاف الظاهر فلا يصدق القاضي لانه  
 على الظاهر لا على الضمان ويصدق ديانته لان امره مشاهد عليه غيره ولو ادعى  
 اعني عبده هذا لا يقر هذا اعني لان كلمة لا بل للرجوع عن الاول كما في الطلاق فت  
 مقامه واقامة النكاح في مقام الاول صحيح والرجوع عن الاول لا يبعث كما في الطلاق فت  
 الرسالة قال المهر اذ اقر المهر بالبيع العاقل كمن لزم اقراره اقرارا بالبراءة  
 المهر ليس مستقطر حتى يبيع اقراره بعد وينفذ في الحال فيما لزمه فيه كالمهر ودون  
 وفيما فيه نعمة لا يوافق في الحال لانه اقرار على الغير وهو المولى ويؤخذ به بعد  
 لزم ال مانع وهو نظيره اذ اقر المهر لسان بعين مملوكة لغيره لا ينفذ لمانع اذ  
 ملكها يوفى بمسليم الى المقر لزم ال مانع انتهى ولا يخالف هذا ما ذكره للمصنف لان المهر  
 يصل الحرية شرط لزم موجب اقراره في الحال على ما هو المفهوم من قوله لزم اقرارا

مانه

مكتف

مس



لا يصح الاقرار فليتأمل فان ظاهر قوله ليس ببيع اقراره مطلقا وقوله لا يصح اقراره  
 فهو مما ذكرنا وباب التأويل مفتوح وله وفي الشريعة عبارة عن الاختيار عن  
 الحق او لغيره منقضي باقراره بالحق لا على خلافه وبالأبرار وباسقاط الدين  
 كما سقاه في السبعة الا ان يقال المعروف هو ان قراره في الاحوال كما يدل عليه ما  
 اورد في العقول ووجه التقديم وفيه تأمل قال العلامة الكاظمي في شرح قوله جاز  
 الاختيار عن ثبوت الحق اي الحق المعين على نفسه انتهى وفي عبارة التقيين تأمل  
 لا بد من قيد على نفسه ليمتاز عن الدعوى والشهادة وقال الكاظمي وسببه ارادة  
 الواجب عن ذمته انتهى وقال في النهاية وذكر في الفاظ المذكورة فيها يجب  
 الاقرار على المقر انتهى ولو فوجئ بالدلالة او فيه نوع مصادرة ويندفع بالتجديد  
 تذكره بعد اسطره على الخبر **او** كوجوب المال اذا قال له على كذا قوله اما جاز  
 تبين انه ما لم **او** دليل من الشكل الثاني قوله ولعل لا يحتاج اليه الى قوله فساكن  
 عنه فلا بد عليه شيء **او** انت خبر بانهم صرحوا ومنهم من صرح في باب المهر بان  
 التخصيص بالذكر في الروايات يدل على ان الحكم عام عدا به خلاف قوله ساكن  
 غير مسلم ولو سلم فالكسوت في هذا التام كجناح في المفسدة **قوله** ويصح ان يقال  
 معذرة **او** كونه معذرة هو الظاهر الجلي **قوله** واما جواب بيان التفرقة بين العبد  
**اول** التفرقة الاولى ليست بين العبد بل بين اقراره بالعبد المجبور ولعل في  
 العبد من قبيل التغليب **قوله** وجوب الجور **او** عطف على صحة **قوله** تعلق الدين  
 وهي مال المولى **او** قوله وهي راجع الى الرقبة قال المصنف كخلاف الماذون **او** قوله  
 من باب التجارة واما فيما ليس كذلك من المال فبينا في اقراره بالمهر بطلان ارادة  
 بغير اذن مولاه وكذا اذا اقر بجنابة موجبة للمال **قوله** لان الماذون بالتجارة  
 بما يلزمها وهو دين التجارة **او** قوله هو راجع الى الموصول **قوله** لان الناس لا  
 اذا علموا **او** قوله تأمل **قوله** لان وجوب العقوبة بناء على الجنابة والجنابة  
 على كونه مكلفا **او** ما ذكره لا يدفع ما لو قيل في اقراره بالتصاهر اهلاك رقبته  
 التي هي مال المولى فيكون اقراره بالغيب والاولى ان يستدل عليه بما في كتاب  
 قوله لانه يحكم الماذون ملحق بالبايعين **او** لانه لا اذن له على عقله **قوله** وعوض

بان الشهادة له قوله وليست بصحيحة **او** ويجوز توجيهه نقضاً بل ذلك اظهر ثم قوله  
 ليست بصحيحة ثم كان نص عليه الرعي في اقول الدعوى قال المصنف كخلاف الجاهل في قوله  
 حور هذا الكلام في الشرح ناظر الى قوله ولا يشترط كون المقر معقلاً ما قال العلامة  
 في نسخة اذا كانت متفاهشة بان قال هذا العبد لو اهدى من الناس لان الجواب  
 لا يصلح مستحقاً وان لم يكن بان اقراره غصب هذا العبد من هذا او من هذا  
**قوله** يصح هذا الاقرار عند متمسك رعي لانه اقرار الجور **قوله** فاعنه الجور على البات  
 لا يجبر على البيان فلا يفيد وقيل يصح وهو الاصح لانه يفيد لان فاعنه وهو  
 الحق في المستحق وطريق الوصول ثابت لانها اذا انتفاخت اخذت فلهما حق الا  
 انتهى وظاهر ان مختار المصنف ذهب اليه متمسكاً **قوله** فالجواب ان ذلك  
 حقيقة وفد ترك الحقيقة بدلالة العادة **او** كونه ان ذلك حقيقة شرعية وقد ترك  
 الحقيقة بدلالة العادة والعرف فان لفظ الغصب يطلق في العرف على الحق  
 لا على من الحق الحقيقة **قوله** قيل هو الصحيح **او** التأمل هو الثاني **قوله** وهو  
 الذي يجب فيه الزكوة **او** قال المصنف لانه اقل مال له فخر في الشرح انتهى وفيه  
 ذلك لم يذكره اشارة **قوله** وفي اقل من ثلثه عندك فلي لان اكثره **او** **قوله**  
 لان اكثره تعليل بقوله وفي اقل **قوله** وحكم الشرح كذلك نارة يتعلق بالشرع  
 وباقيل منه كافي السرق والمهر على مذمبة **او** قوله كافي السرق مثال العشرة يعني على  
 من هبنا قوله والمهر نظير الاقل على مذمبة **قوله** لا بعد اليه غيره **او** خبره ان في قوله  
 المولى **او** قال المصنف لان اللفظ يمتد مجازاً **او** فيصير كانه قال فلان على  
 حفظ الالف **قوله** ولو وصل المقر فيها بقوله ودية **او** قوله ودية بالنصب او الرفع  
 معا **قوله** لا يجاب حفظ المضمون **او** الذي من شأنه الضمان وهو المال **قوله**  
 والمال محله **او** فيكون من ذكر المحل ارادة المال والعنيفة قوله ومحل راجع الى  
 المضمون **قوله** وحل الدين على الودية محل لا على الاواني وهو لا يجوز **او** وفيه  
 مكت والاولى ان يقال ان حل الدين على الودية لزم ارتكاب مجازين فان  
 قوله قيل اقرار بالدين بخلاف انعكس فليتأمل **قوله** المصنف لو قال له رجل عليك  
 الف فقال انزها **او** الف تذكره وتأنيب الضمير باعتبار الدراهم جاز **قوله**

وراء اذا انتفاع اخذ  
واسطحا جازاً منه

بناويل الجوز وفي القاموس الف  
من العدد وذكره لو انشئت



لان ما خرج جوابا اذا لم يكن كلاما مستقلا **او** بان يشتمل على غيره مثل قوله ان  
 الدرهم معطوف على ما بالواو العاطفة وذلك ليس بتفسير لاقتضاء الغابرة  
**او** اي لاقتضاء العطف الغابرة بخلاف التفسير فانه يقتضي الاتحاد قوله واكتفوا  
 بذكره عقيب العديدين **او** لا يخفى عليك ان الاكتفاء عقيب العديدين لا يقتضي  
 ما ثبت دينا في الذمة في جميع المعاملات بل يعنى مثل التوب والاشارة وغيره لم يكتف  
 لم يذكر فيه عددا فلا يناسب هذا الكلام ظاهر **فصل** المردود وجهه ان القومرة وعال  
**او** بخلاف قوله على درهم في قنبر غنطة فانه يلزم الدرهم والتعريف باطل لانه ان  
 بدرهم في الذمة وما في الذمة لا يتصور ان يكون مظهرا في شيء آخر ووجه التعريف  
 بما ذكره يعلم من هذا فليست من المسئلة المذكورة في غاية البيان في ترجع قوله على  
 في غنطة قوله ومن اقر بيمين لم يكن كذلك **او** اي احدى طرفيها فاد الاخر مظهر فاف  
 قيل هو مستوفى من على اصله **او** اطلاق التعريف ليس بموافق للاصطلاح فان اللفظ  
 قصور الدليل عن المدعى **فصل** في رفع الشك **او** انما رفع من الحقيقة كذكر في العامة  
 فان التوب الواحد لا يصح ان في عشرة اوثاب عادة **فصل** في المردود ان كل توب  
 موعى **او** اللفظ كل من التكنية **فصل** قال المردود من قال كل فلانة **او** قوله  
 قال لا تاني لو اوصى له رجل ان يعلف بعد صوته جازت الوصية لانها وصية صاحب  
 الدابة لان الدابة لا يصلح مستحقة فيصير ذكرها بالتعريف الصرف انتهى وفي الجواب  
 باب اقرار العبيد والعتوه والسكران والافوس والافراط لم قال لادبته فلان على ان  
 درهم او اوصى لها بالعتف فاستمكنه يبيع ويكسر لصاحبها انتهى **فصل** في المردود  
 الجبار انما عا في البسوط **او** في ايراد مسئلة الجبار عقيب مسائل الجبل وان غايبت  
 البسوط حيث اوردناها في فصل واحد في البسوط عقد لكل منها بابا بطل عدة  
 مسائل الجبل بقوله باب الاقرار ما في البطلن ومسائل الجبار بقوله باب الجبار **فصل**  
 بان دللت لافل من سنة اشهر من وقت الاقرار **او** العيوب ان يقال  
 من وقت موت الموصي والموت كما قال العلامة النسي في الكافي حيث قال قال في  
 البسوط وهذا اذا وصفت لافل من سنة اشهر من حين مات الموصي والموت  
 حتى علم انه كان موجودا في ذلك الوقت وان وصفت اكثر من سنة اشهر لم يستحق

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله

مشا الا ان يكون المرأة معتقة في اوجاهات بالولد لافل من سنتين حتى حكم  
 بشيئ النسب كان ذلك حكما بوجوده في البطن حين مات الموصي والموت انتهى  
 وذلك هو الموقوف ايضا لا يسجد في كتاب الوصايا فاجبه قوله وان كان احدهما  
 ذكر او الاقرار في الوصية كذلك وفي الميراث كذلك كمثل خط الانبياء **فصل**  
 اذا لم يكونا من اولاد ام الميت لما صرحوا ان ان ذكوره وانما في الاستحقاق  
 والقسمة سواء **فصل** فان قيل كان ذلك رجوعا وهو في الاقرار لا يبيع **او** انت غير  
 بان هذا السؤال انما يفتواهم ورواه عنه ذهب محمد لا على ما يابى بكونه فانه لا يبيع  
 الاقرار اذا ابرهمن حتى يكون بيان السبب السبب رجوعا قوله اجيب بانه ليس رجوع  
 بل رجوعا كونه بيمين **او** في مبسوط بنسب الائمة فلنا لا كذا لك بل رجوعا  
 بسبب محتمل فقد يشبه على الجاهل فيظن ان البنين يثبت عليه الولاية كالمتصل  
 فيما لم يفرم بذلك الا البنين بنوا على طهه وبنين سببه ثم يعلم ان ذلك السبب  
 كان باطلا فكان كلامه بيان لا رجوعا فلذلك كان مقبولا منه انتهى ومن هذا الجواب  
 يعلم ان قوله بل ظهور كونه بيمين محتمل كلام وان شئت زيادة تفصيل في ايجاب  
 ما قالوا في توجيه قوله على السلام كل ذلك لم يكن في جواب ذي اليمين **فصل** في  
 العرف كالصريح **او** ويمكن ان يقال دلالة العرف فيما ينصرو فيه سببية التعا  
 واما فيما نحن فيه فلا نعلم تلك الدلالة فليست **باب** الاستثناء وما في معنى  
 قوله قوله ثم العرف لا يقدح في صحة **او** قوله نضمة بدل من قوله الا قليلا قال المص  
 دخل تحت اللفظ **او** فاعل من ضمير المستثنى المفعول من الاستثناء فيكون المرجع  
 حكما ويجوز ان يعود الى الاستثناء وادبه المستثنى على طريقة الاستثناء **فصل**  
 المحس ما لان الاقرار لا يكتفى بالتعليق بشرط او في الكافي وكان ينبغي ان يجب  
 كما في شرط الجبار لان التعليق يدخل في اصل السبب فيمتنع كون الكلام اقرارا  
 والجبار يدخل في حكم السبب فاذا انفي الجبار بنى حكم الاقرار بناء على السبب انتهى  
 وفيه شيء **فصل** لان ابننا لم يتنا وله لفظ الدار مقصود او الاستثناء البيان  
 المستثنى **او** في قوله لبيان ان المستثنى لا يثبت ثم اقول قد كتب في ما ذكرنا  
 في هذا المقام من خط المولى ما هو مودته وتخصيص الحق ان البناء اهرنا ليس متنا

قوله في قوله  
 قوله في قوله  
 قوله في قوله



اللفظ والمستثنى متساو في اللفظ فيجب ان البناء ليس مستثنى انتهى وانما هو كقولنا  
 ان يقال لم يخصص البناء داخل في الذكر من غير وكل ما هو داخل في الشيء من غير ان يخصص  
 منه قوله لان الاقرار به **اقول** الصريح في قوله به راجع الى المتبوع في قوله وان قدم  
 المتبوع فالمراد من قوله **اقول** اي التزم تسليمه قال المصنف الا فلا شيء لك **اقول**  
 اي وان لم يشرع فلا يخالف في اللفظ في البسوق قال المصنف هذا هو ان يصدق  
 ويسلم العبد **اقول** فيه انه اذا سلم العبد كيف يقال له ان شئت فسلم العبد  
 قال المصنف هو الاكتفاء بقوله وهو ان يصدق قوله وفيه نظر لانها اذا اتفقتا واثبتت  
 البيع بينهما بغير شرط فالحكم ان يترتب التمسك على المراءى **اقول** التخيير بان يقال ان شئت  
 فسلم العبد ولا تسليم العبد ولا ثم اخذ الالف قوله والجواب ان ذلك حكم ما اذا اذ  
 المراءى **اقول** وليست شري ان ما ذكر في الكتاب آية مسئلة قال المصنف لا يرجع الى  
 قوله لان الجملة متعارفة **اقول** في تمام التفسير كلام فان ارتفع الجملان لا يلزم  
 ان يكون بالقبض بل عن اعتراف المشتري بانه هذا له وصار بالبيع فليست متعارفة  
 يجوز ان يقال الظاهر هو عدم الاعتراف فيبقى على الجملة **قوله** فان اقره صريح  
**اقول** الاول ان يقول كافي للصدية فانه اقر بوجوب الالف وتوجيه كلامه ان يجمع  
 ثبت اي ثبت اقراره بوجوب الالف **قوله** والموعود هو معنى قوله **اقول** كقول الشارح  
 انما كما سياتي **قوله** وفي عبارة نظرية قوله وكذلك قوله فيكون لوجود الفاء **اقول**  
 في ادخل القسم الثالث من المباح وان توقف عليه ولا شبهة في ان الكلام في كلام  
 من القبيل الثاني فيوقوف تعريفه على تعريفه سابقا وبسلسل اوجه وروايات  
 الشريف من شرائه ونحوه انما في قوله فيوقوف لوقوع النقص ان كان الخاص متعين  
 بل عدم الشرط لغيره انتهى فعلم من هذا جواب نظر الشارح في اختلاف الاقرار بوجوب  
 التمسك فان من منعه رتبة القبض هذا مستلزم كلام المصنف **اقول** المراد هو الاقرار بوجوب  
 التمسك في البيع الغير المعين فان انكار القبض فيه ينافي الوجوب اصل كما سبق  
 فليتنازل الى المطلق فيصرف الى الكامل فيكون المراد الوجوب المتأكد قال المصنف  
 المسئلة اذا قال فلان على الف درهم من ثمن خرا او خسر لزمه الالف ولم يقبل  
 تفسيره عند الف درهم وصل ام فصل **قوله** يجوز التوكيد بشرى الخبر عند الف درهم

فيجوز ان يثبت الاقرار له الموكل كما سبق من الشرح في فصل الاقرار للمحل عليه  
 هذا لكن وضع المسئلة فيما اذا كان كل من المراءى والمراءى مسلما قال المصنف لا يثبت  
 كلامه انه ما اراد به الايجاب **اقول** في الايجاب الشرعي قوله فيجوز ان يثبت اقراره  
 على هذه العادة **اقول** في وجوب التمسك بالتمسك **قوله** وهذا ابطال الايجاب  
 رجوع والرجوع بعد الاقرار غير صحيح موصولا ومنفصلا **اقول** في هذا الظاهر  
 في الاستثناء بان شاء الله من قوله فان كان الاول فعند الاول يقال كان ذلك  
 قول المصنف **قوله** فان في رواية عنه لا يصدق وان فصل **اقول** في لا يصدق  
 في السقوط والخصاص وايضا اذا اقر بالتمسك لا يصدق في التمسك كما سبقت  
 المصنف على هذا اذا قال لا اقر انما يثبت الى قوله لهما انه بيان معنى فيجوز **اقول** قال  
 في النهاية ومراجع الدرر فان قيل استثناء الوصف لا يجمع بالاجماع فكيف يتجوز  
 استثناء الزيادة منها قلنا صحيح ذلك من حيث الحق ومن حيث الحق الزيادة  
 عيان ليست بوصف فان قوله على الف من ثمن متعارف لانها يثبت بتمسكه **قوله**  
 لانها تفيد بذلك او تفيد ذلك البطلان يثبت وهناك مع هذا الاستثناء موصولا  
 بالاجماع وهذا في معناه فينبغي ان يجمع فصار ذلك قوله فانه لا يصدق  
 قوله في المسئلة لانها رتبة اليه اشارة الى اسرار والفوائد والظهور انتهى  
 بحث اوجه فينبغي ان يقبل اذا فصل فصار قوله المصنف بخلاف الجوده **اقول** اي  
 بخلاف ما اذا قال لا اقر انما يثبت فان فيه استثناء الدرهم الجوده عن الوجوب  
 في الزم والجوده صفة ولا يجمع استثناء الوصف كذا في شرح الكافي وحيث كانت  
 المناسبة في فصل المسئلة لان الجوده بدل قوله لان الزيادة لكن المصنف قد ذكر  
 فيه المستثنى الصوري ثم اعلم ان في دعوى رواية المسئلة مصدق موصولا  
 لانه بيان تفسير الجمل وتام التفسير يطلب في غاية البيان **قوله** اوجب بان  
 الرواية في المسئلة متنوعة لا عيب وفي الدرهم عيب **اقول** هذا ليس على الظاهر  
 كما سبق في الصيغة الثانية **قوله** لم يكن مقتضى مطلق العقد **قوله** اي لم يكن  
 معنى الجوده **قوله** فليس في بيانه تغيير **قوله** بل فيه تفسير الجمل قال المصنف يقبل البطلان  
 لان مطلق الاقرار ينصرف الى العقود **قوله** **اقول** اي عند الف درهم وصل ام فصل

قوله فان في رواية عنه لا يصدق وان فصل  
 في الاستثناء بان شاء الله من قوله فان كان الاول  
 فعند الاول يقال كان ذلك

قوله اوجب بان  
 الرواية في المسئلة  
 متنوعة لا عيب وفي  
 الدرهم عيب  
 قوله هذا ليس على  
 الظاهر كما سبق في  
 الصيغة الثانية  
 قوله لم يكن مقتضى  
 مطلق العقد  
 قوله اي لم يكن  
 معنى الجوده  
 قوله فليس في  
 بيانه تغيير  
 قوله بل فيه  
 تفسير الجمل  
 قال المصنف  
 يقبل البطلان  
 لان مطلق  
 الاقرار  
 ينصرف  
 الى العقود  
 قوله اي عند  
 الف درهم  
 وصل ام فصل



وعند ما يصدق اذا وصل لانه بيان بغيره ثم اقول شبه ان يكون القول الاول محله  
 والثاني لا يثبت كانه مستلزم ابهام الاقرار المحل في الورق السابق قوله  
 والضايف ان ذلك ان ينظر في الجملة الموجبة لها **او** اي الموصوف وانما الضمير يتناول  
 كون ذلك الموصوف ذراهم وما يشبهها **اول** والا كانت فوفا **او** اي منوعا **اول**  
 لا اخفيتها بقيدت بها **او** اي لا اخفيتها بالسلامة تفيدت بالسلامة قوله  
 فلا يمكن ان يكون الزيادة فوفا عنها **او** اي خفي شي لان براد بالضمير الرابع اليها  
 السببية على طريق الاستحسان **او** اي للمعنى بخلاف الزيادة لانه وصف له **او** اي بغيره  
 وهو البيع والرضى وانما قلنا ذلك لما سبق اننا من انه في الغصب والوديعة  
 بيان النوع فينبغي ان يصح الاستثناء فثابت في المص والابحار اثبات اليد **او**  
 قال المتأني في بنية ثبوت الملك انتهى الاظهر ان يقال ينبغي في حق الحكم باليد للمعنى  
 المص كان على هذا الخلاف **او** اي هذا الوجه بخلاف الوجه الاول كالايجي **اول**  
 اشارة الى الرد على الامام التقي **اول** التقي بعظم الثقات هو علي بن موسى التقي فليكن  
 محذوف بتجاع البلطج وهو تلميذ الحسن بن زياد وهو تلميذ ابي حنيفة وماله  
 معروف بالعرف **قال** المص وذلك انما يكون بقبض مضمون **او** اي بقبض قبيل  
 ختم ان كان التركيب توصيفا وكذا ان يكون اضافيا **اول** وعليك تطبيق  
 ما ذكرنا في المتن ليعلم التقديم والتأخير الواقع في كلام المص بحسن التدبر **اول**  
 فيه بحث **باب** اقرار المدين **قال** المص واذا اقر الرجل في مرض موته بدون  
 قوله فدين العمى والدين المعروفة **الاسباب** مقدم **او** اي التعبير عن المرفقة تارة بصيغة  
 الجمع وتارة بصيغة المفرد لانه على انه لا فرق بين الدين والدين في الحكم **قال**  
 المص وقال الشافعي دين الصحة ودين المرض يستويان لا يستويان بسببها وهو الاقرار  
**قال** قوله كانشاء التصرف ببايعة ومناكحة **او** اي المدعى عام لما ثبت بالاقرار وبالعدلية  
 والدليل خاص فينبغي ان يضم اليه انه لم ينص احد بين الثابت بالاقرار في دين الصحة  
 والثابت بالمعينة فكذلك يجب ان يكون حال الثابت في المرض ويجوز ان يكون  
 من النسبة كحال الادنى على حال الاعلى ثم اقول القياس على البايعة والمناكحة بدلا  
 على كون الاقرار بسبب الملك عند الشافعي على ما ذهب اليه بعض اصحابنا لا بد

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان يكون القول الاول محله  
 والثاني لا يثبت كانه مستلزم ابهام الاقرار المحل في الورق السابق قوله  
 والضايف ان ذلك ان ينظر في الجملة الموجبة لها او اي الموصوف وانما الضمير يتناول  
 كون ذلك الموصوف ذراهم وما يشبهها اول والا كانت فوفا او اي منوعا اول  
 لا اخفيتها بقيدت بها او اي لا اخفيتها بالسلامة تفيدت بالسلامة قوله  
 فلا يمكن ان يكون الزيادة فوفا عنها او اي خفي شي لان براد بالضمير الرابع اليها  
 السببية على طريق الاستحسان او اي للمعنى بخلاف الزيادة لانه وصف له او اي بغيره  
 وهو البيع والرضى وانما قلنا ذلك لما سبق اننا من انه في الغصب والوديعة  
 بيان النوع فينبغي ان يصح الاستثناء فثابت في المص والابحار اثبات اليد او  
 قال المتأني في بنية ثبوت الملك انتهى الاظهر ان يقال ينبغي في حق الحكم باليد للمعنى  
 المص كان على هذا الخلاف او اي هذا الوجه بخلاف الوجه الاول كالايجي اول  
 اشارة الى الرد على الامام التقي اول التقي بعظم الثقات هو علي بن موسى التقي فليكن  
 محذوف بتجاع البلطج وهو تلميذ الحسن بن زياد وهو تلميذ ابي حنيفة وماله  
 معروف بالعرف قال المص وذلك انما يكون بقبض مضمون او اي بقبض قبيل  
 ختم ان كان التركيب توصيفا وكذا ان يكون اضافيا اول وعليك تطبيق  
 ما ذكرنا في المتن ليعلم التقديم والتأخير الواقع في كلام المص بحسن التدبر اول  
 فيه بحث باب اقرار المدين قال المص واذا اقر الرجل في مرض موته بدون  
 قوله فدين العمى والدين المعروفة الاسباب مقدم او اي التعبير عن المرفقة تارة بصيغة  
 الجمع وتارة بصيغة المفرد لانه على انه لا فرق بين الدين والدين في الحكم قال  
 المص وقال الشافعي دين الصحة ودين المرض يستويان لا يستويان بسببها وهو الاقرار  
 قال قوله كانشاء التصرف ببايعة ومناكحة او اي المدعى عام لما ثبت بالاقرار وبالعدلية  
 والدليل خاص فينبغي ان يضم اليه انه لم ينص احد بين الثابت بالاقرار في دين الصحة  
 والثابت بالمعينة فكذلك يجب ان يكون حال الثابت في المرض ويجوز ان يكون  
 من النسبة كحال الادنى على حال الاعلى ثم اقول القياس على البايعة والمناكحة بدلا  
 على كون الاقرار بسبب الملك عند الشافعي على ما ذهب اليه بعض اصحابنا لا بد

على ما هو المختار واستاء اليه المص في تقريره ليس لثبوت **اول** هو الاقرار الصادر عن الاصل  
 او النقص فيه الغشاق كالحكم **او** اي هو الاقرار الصادر عن الاصل وان كان الاقرار  
 على المحل ولكن بين ههنا شي وهو ان ظاهر هذا الكلام لا يطابق المستدرك **قال** المص  
 لان من غرضه الصحة تعلق بهذا المال **او** اي بهذا يخرج الجواب عن قوله ومحل الوجوب  
 المذموم فان الدين يتعلق بالمال عند الموت كواب الذمة وسبب الموت المرض فيستند  
 حكم الجواب الى اول المرض وبصير كان الدين متعلق بالمال عند الاقرار اليه بشيء المبسوط  
 حال المرض ولهذا منع من التبرع والحجابة الا بقدر الملك **او** اي التبرع بظاهره غير صحيح  
 كما لا يخفى على المتأمل ثم رأيت في الكفاية ما ينوهم كونه جوابا عن ذلك وهو هذا  
 استدلال بالعام يحصل التبرع بالاولوية وهو ان المدين لما تعلق بالدين الوارد  
 وهو اضعف الحقين فلان يمنع فيما اذا تعلق به حق القديم وهو اقوى اول انتهى  
 وانت خبير بان عدم استقامة التبرع باق بعد **قال** المص بخلاف الكفاية لانه من  
 الموانع الاصلية **او** اي سيجي ان قضاء الدين ايضا من الموانع الاصلية وابطال  
 حق التبرع مشترك فان البصير ليس على شقوق في الفرق وجوابه انه لم يظفر بثبوت  
 الدين هنا مكان التهمة فيكون قضاءه من الموانع فليسا **اول** قوله وهو من  
 المشايخ **او** اي هذه جملة معتزلة **او** اي يجوز ان يكون حال **او** اي يعني من المستدرك في الخبر  
 قوله يعني ان النكاح من الموانع الاصلية حال كونه بغير المشايخ **اول** فيه بحث فان النكاح  
 من الموانع الاصلية مطلقا **قال** المص لان الاول حال اطلاق وهذه حاله **او** اي  
 ان نسب قوله حال اطلاق ان يقال هو حاله بسببني اليه ان الثاني ولو هذا القول  
 افا والفرقة بين دين العمى ودين المرض **او** اي اثبات بالاقرار والاضافة للمعنى  
 قوله لما بينا انه من الموانع الاصلية يعني في النكاح ولا تهمة في ثبوته في غيره **او** اي فيه بحث  
 فان الظاهر من كلام المص ان قوله لا تهمة في ثبوته تابع النكاح وغيره **قال** المتأني  
 قوله لما بينا اشارة الى قوله اذ للمعاين لا مرد له انتهى وفيه بحث ايضا **اول** وفيه  
 ثم اشرى كذلك **او** اي يعني في مرضه **او** اي ليس من ذلك كاسياني **او** اي في آخر العجينة  
**قال** لانه اظهر من ثابته **او** اي فيه دلالة على ان الاقرار يظهر منه ايضا لا سبب  
 لوجوب كايهم من تقريره وليد المذكور في اول الباب وعلى فيه قولين عن الشافعي

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان يكون القول الاول محله  
 والثاني لا يثبت كانه مستلزم ابهام الاقرار المحل في الورق السابق قوله  
 والضايف ان ذلك ان ينظر في الجملة الموجبة لها او اي الموصوف وانما الضمير يتناول  
 كون ذلك الموصوف ذراهم وما يشبهها اول والا كانت فوفا او اي منوعا اول  
 لا اخفيتها بقيدت بها او اي لا اخفيتها بالسلامة تفيدت بالسلامة قوله  
 فلا يمكن ان يكون الزيادة فوفا عنها او اي خفي شي لان براد بالضمير الرابع اليها  
 السببية على طريق الاستحسان او اي للمعنى بخلاف الزيادة لانه وصف له او اي بغيره  
 وهو البيع والرضى وانما قلنا ذلك لما سبق اننا من انه في الغصب والوديعة  
 بيان النوع فينبغي ان يصح الاستثناء فثابت في المص والابحار اثبات اليد او  
 قال المتأني في بنية ثبوت الملك انتهى الاظهر ان يقال ينبغي في حق الحكم باليد للمعنى  
 المص كان على هذا الخلاف او اي هذا الوجه بخلاف الوجه الاول كالايجي اول  
 اشارة الى الرد على الامام التقي اول التقي بعظم الثقات هو علي بن موسى التقي فليكن  
 محذوف بتجاع البلطج وهو تلميذ الحسن بن زياد وهو تلميذ ابي حنيفة وماله  
 معروف بالعرف قال المص وذلك انما يكون بقبض مضمون او اي بقبض قبيل  
 ختم ان كان التركيب توصيفا وكذا ان يكون اضافيا اول وعليك تطبيق  
 ما ذكرنا في المتن ليعلم التقديم والتأخير الواقع في كلام المص بحسن التدبر اول  
 فيه بحث باب اقرار المدين قال المص واذا اقر الرجل في مرض موته بدون  
 قوله فدين العمى والدين المعروفة الاسباب مقدم او اي التعبير عن المرفقة تارة بصيغة  
 الجمع وتارة بصيغة المفرد لانه على انه لا فرق بين الدين والدين في الحكم قال  
 المص وقال الشافعي دين الصحة ودين المرض يستويان لا يستويان بسببها وهو الاقرار  
 قال قوله كانشاء التصرف ببايعة ومناكحة او اي المدعى عام لما ثبت بالاقرار وبالعدلية  
 والدليل خاص فينبغي ان يضم اليه انه لم ينص احد بين الثابت بالاقرار في دين الصحة  
 والثابت بالمعينة فكذلك يجب ان يكون حال الثابت في المرض ويجوز ان يكون  
 من النسبة كحال الادنى على حال الاعلى ثم اقول القياس على البايعة والمناكحة بدلا  
 على كون الاقرار بسبب الملك عند الشافعي على ما ذهب اليه بعض اصحابنا لا بد

لا يعتبر فيه ان من ذلك فاذا  
 منع من التبرع فاولا اذ لم يرد  
 الوارد هو

هذا هو الوجه الثاني في بيان ان يكون القول الاول محله  
 والثاني لا يثبت كانه مستلزم ابهام الاقرار المحل في الورق السابق قوله  
 والضايف ان ذلك ان ينظر في الجملة الموجبة لها او اي الموصوف وانما الضمير يتناول  
 كون ذلك الموصوف ذراهم وما يشبهها اول والا كانت فوفا او اي منوعا اول  
 لا اخفيتها بقيدت بها او اي لا اخفيتها بالسلامة تفيدت بالسلامة قوله  
 فلا يمكن ان يكون الزيادة فوفا عنها او اي خفي شي لان براد بالضمير الرابع اليها  
 السببية على طريق الاستحسان او اي للمعنى بخلاف الزيادة لانه وصف له او اي بغيره  
 وهو البيع والرضى وانما قلنا ذلك لما سبق اننا من انه في الغصب والوديعة  
 بيان النوع فينبغي ان يصح الاستثناء فثابت في المص والابحار اثبات اليد او  
 قال المتأني في بنية ثبوت الملك انتهى الاظهر ان يقال ينبغي في حق الحكم باليد للمعنى  
 المص كان على هذا الخلاف او اي هذا الوجه بخلاف الوجه الاول كالايجي اول  
 اشارة الى الرد على الامام التقي اول التقي بعظم الثقات هو علي بن موسى التقي فليكن  
 محذوف بتجاع البلطج وهو تلميذ الحسن بن زياد وهو تلميذ ابي حنيفة وماله  
 معروف بالعرف قال المص وذلك انما يكون بقبض مضمون او اي بقبض قبيل  
 ختم ان كان التركيب توصيفا وكذا ان يكون اضافيا اول وعليك تطبيق  
 ما ذكرنا في المتن ليعلم التقديم والتأخير الواقع في كلام المص بحسن التدبر اول  
 فيه بحث باب اقرار المدين قال المص واذا اقر الرجل في مرض موته بدون  
 قوله فدين العمى والدين المعروفة الاسباب مقدم او اي التعبير عن المرفقة تارة بصيغة  
 الجمع وتارة بصيغة المفرد لانه على انه لا فرق بين الدين والدين في الحكم قال  
 المص وقال الشافعي دين الصحة ودين المرض يستويان لا يستويان بسببها وهو الاقرار  
 قال قوله كانشاء التصرف ببايعة ومناكحة او اي المدعى عام لما ثبت بالاقرار وبالعدلية  
 والدليل خاص فينبغي ان يضم اليه انه لم ينص احد بين الثابت بالاقرار في دين الصحة  
 والثابت بالمعينة فكذلك يجب ان يكون حال الثابت في المرض ويجوز ان يكون  
 من النسبة كحال الادنى على حال الاعلى ثم اقول القياس على البايعة والمناكحة بدلا  
 على كون الاقرار بسبب الملك عند الشافعي على ما ذهب اليه بعض اصحابنا لا بد



هذا هو الوجه الثاني في الاستدلال على ان النكاح لا يثبت بالولادة

كما ان اصحابنا اوجبوا بقاء النكاح في حال الاستبراء سبب ظهورها في الاول  
 ان ان كذبناه فان وجب النكاح في هذا الموضع الجواب عن قياس الشافعي في كل  
 النزاع بالاقرار باستهلاك ودية معرفة الوارث فلا يثبت سبب ذكره في التزويج  
 دليل قوله ولنا قولنا على سبيل لا وصية لوارث الحديث اوردناه الوارث في كل  
 قال لا نقضي ذلك لكن نثبت ان في هذه الزيادة غير مستورة او يثبت في الميراث  
 قوله والمشهور قول ابن عمر بن الخطاب وادبه اوجه اورد بقول ابن عمر بن الخطاب  
 قال الميراث لا يثبت من النكاح في الوارث اصلا اوردنا من كتابنا لا بالية  
 ولا بالوصية ولا من الثلث ولا بالزيادة فان اذ لم يوصى بالثلث يثبت به في الوارث  
 ايضا تدبر قال الميراث في كل موضع في النكاح ان يقال في بالو الوارث  
 الميراث لان حال الميراث الاستثناء او عطف على قوله ولهذا في حاله كان دليلنا  
 وهذا دليل على قوله يورث ثمة تخصيصه او يجوز ان اوردنا في هذا الطريق حيث  
 يخرج عنه بطريق الوصية لان النكاح يورث ثمة تخصيصه كما اوردنا في الوصية السابقة  
 قوله والغيره اوردنا في غير الجلب قوله واما ان يكون اوردنا معطوف على قوله واما ان  
 يكون وادنا حال الموت وهذا القول معطوف على قوله واما ان يكون وادنا حال  
 الاقرار قوله كما اذا اطلق زوجته في مرضه ثمة اوردنا لا بد من التام في الوارث  
 المذكورة في الكتاب بقوله ومن طلق زوجته في مرضه ثمة اوردنا في آية هذه الآية  
 تندرج فانها لم تندرج فيما ذكره الشارع لما كان ثمة في عبارة الكتاب والمذكور في  
 الشرح لما كان المقرب وادنا حال الاقرار قوله كما اذا اطلق زوجته في مرضه ثم ادعى ثمة  
 نسبة فبطل اقراره اوردنا في الاقرار بالحدوم اذا اسلم او عتق بعد الاقرار من هذا  
 القبيل عند من لا يوجب في كتاب الوصية فصل ومن اوردنا قوله فقلت اوردنا  
 هذا وجه التام في قوله في فصل على هذه فلم يرض له الظاهر قال الميراث  
 اقرار الرجل لوالدين والولد والزوجة والموت اوردنا في قوله فان اقراره باسوية  
 المرأة فيه تحصيل النسب على زوجها فيثبت ان لا يقبل فان قيد بعدم الزوج لم يثبت  
 بينه وبين اقراره بالولد فانه يصح ايضا اذا اخذ بهذا القيد فلا يثبت وجلا ثمة  
 هذا ونفي ذلك فليتام قوله وليس فيه تحصيل النسب على الغير اوردنا في قوله فان اقراره

باب

باب وصية المرأة فيه تحصيل النسب على الغير اذا كانت متزوجة وان قيد بعدم التزويج  
 فاقرارها بالولد بهذا القيد صحيح فاقوله ولا يقبل بالولد كما فصلناه في القول  
 السابق قوله ومعناه ان التصديق لا اوردنا فيه نكت قوله ولنا قولنا ان يمارس  
 اوردنا هذه المعارضة مدفوعة عن المصنف انه لم يثبت ان المراد من حكم النكاح في قوله  
 حكم النكاح باق هو العدة فلعلة اوردنا به مثل صرحه التزويج بزوجه او خروجها من  
 فان ثبت في حال النكاح ايضا ولو عينة لا يمكن ان يقال اوردنا بالعدة ما يلازمها من  
 امثال ما ذكرنا مجازا في الاشكال قوله ان الاستثناء انما يكون بيقين مضمون على  
 ما اوردنا في آخر باب الاستثناء قوله استوفى الدين نصيبه اوردنا في نصيب الميراث  
 قوله ولنا قولنا ان يقول اذا كان من زعم المنكر ان اياه لم يقين شيئا كان من زعمه  
 ان اخاه في اقراره ظالم اوردنا فيه شيئا فانها لما تصادقا في كون الموقوف مشتركا  
 لم يكن زعمه ان اخاه فيما يقبض منه ظالم مجازا ظاهر اوردنا لان المطلوب لا يظلم  
 اوردنا في الميراث لم يوف تمام ما عليه عنده فلا يمكن مطلقا اوردنا في قوله في قوله  
 هو مراد الشارع كتاب الصلح قوله لانه سقط بقولنا يجيبا اوردنا في قوله  
 اذ لا يمكن الميراث ضرور بالاقوال الميراث مطلق قوله في الصلح غير اوردنا في قوله  
 المطلق قالوا لانه من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف وهم الآتية وان اوردنا في  
 من تعللها تشوذا او اوردنا في جناح عليها ان يصلحها جديها صلحا والصلح غير اوردنا  
 اجيب بان الاعتبار عموم لا خصوص السبب اوردنا في خبر بان المانع يمنع  
 عموم اللفظ مستندا بان الامم للعدد فاجواب بيقين المصادرة على المطلوب  
 فليتام قوله وبانه ذكر لتعليل اوردنا فيه نكت لانه لو كان تعليل لا بد من التام بالاول  
 قوله والصلح غير كان في الحال اوردنا ان الحكم المحمول على الموضوع كان في  
 الحال فسلم ولا يفيد مجازا ان يكون المحكوم عليه هو الصلح الاستثناء وان اوردنا  
 الحكم على الصلح الكائن في الحال لانه حقيقة الصلح وجبته كان قوله الرجل ضمن المرأة  
 فليتام ان يثبت قوله فانكرت لا يجوز اوردنا في قوله كاسي عن قريب قوله وان ما تلوها  
 واول ما رويها اوردنا في هذا الموضع وكان الادل ان لا يذكر ذلك الدليلين فيما تقدم  
 على ما يثبت ذلك قال الميراث ما وبل اوردنا في قوله الميراث ما وبل اوردنا في قوله الميراث ما وبل



كما يصلح **أو** عمل على هذا الوجه لان الحكم المطلق ما هو حرم لعينه والحلال المطلق ما هو حلال لعينه كذا في الكافي ثم قال ما ذكره غير محتمل اذ الصلح مع الاقرار لا يجوز ذلك فالصلح يقع على بعض الحق في العادة فما زاد على ذلك تمام الحق كان حلالا لا اخذه قبل الصلح وحرم بالصلح وكان حراما على المدعي عليه من قبل الصلح وقد حصل بالصلح انتهى **قوله** لا نه لو حصل على الصلح على الاقرار خاصة كان كالصلح على غيره **أو** بينه كان كالصلح على غيره الاقرار في البطان على زعم الخصم **قوله** لان الصلح في العادة لا يكون الا على بعض الحق **أو** هذا يخفى لا بد من عدم جريانه في العين فلا يلزم بطلان العمل اذ لا يجوز الصلح على بعض الحق في العين الا بالاربعين دعوى الباني كما ينبغي **قوله** لا نه يجوز ما ذكره كان على صاحب الحق **أو** فيه ان المعبر من عموم اللفظ وما لا دليل على انه يجوز ما ذكره غير تجري على موه **قوله** لا نه باخذ ذلك **قوله** ويدفع **أو** **قوله** ويدفع معطوف على **قوله** باخذ **قوله** فيبقى في يده غير متعلق على المدعي عليه **أو** بينه بيني العوض في يد المدعي **قوله** فلا يسترد **أو** اي بحسب الاستحقاق **قوله** ثم استخففت فان المدعي يرجع **أو** صوابه ثم استخفى اذ الضمير المستتر فيه راجع الى العبد **قوله** ونقل بعض الشارحين عن الواقعات **أو** النافي هو الاتقان عن الواقعات الحسابية **فصل** والصلح جائز قال المع والصلح جائز عن دعوى الاسوال لانه في معنى البيع **أو** بينه اذ لم يكن بالمنافع والآ فهو بمنزلة الجارة قال المع في المنافع لانها ملك بعد الجارة فكذلك بالصلح **أو** قال العلامة الاتقاني قال شيخ الاسلام **أو** الدين الاسبيجاني في شرح الكافي واذ اذ اوصى الرجل من صلح بخدمته بمدة سنة **أو** يخرج من ثلثه فصالحه الوارث من خدمته على قدر اهم او على سكنى بيت او على خدمة غيره **أو** اذ اذ ملكا ركوب دابة او على لبس ثوب شهر او جازر والقياس ان لا يجوز لان الموصل بمنزلة المستعير والمستعير لا يقد على ملك المنفعة من احد وبدل هذا لو آجر منهم لا يبيع الا اننا نقول بان هذا ليس بملك اياهم بديل بل هو استسقاط حقه الذي وجبه له بعد الوصية بديل ولفظ الصلح لفظ يحتمل التملك ويحتمل الاستعارة فان لم يكن تصحيحه تملكيا امكن تصحيحه استسقاطا فتصح استسقاطا وهو حق معتبر يوازي الملك فاحتمل التقويم بالشرط ولهذا جاز في خدمة عبد **أو** فلو كان

فان

هذا تملك كان باطلا لان بيع الخدمه بالخدمه لا يجوز وكذا لو فعل ذلك وصلى الوارث الصغير لانه تصرف نافع في نفسه فان مات العبد الموصى بخدمته بعد ما قبض الموصل ما صالحه عليه فوجاز لانه عند استسقاط وقدم بالموت لان خدمته في نفسه ما دام حيا وقد استقط كل ذلك بالصلح فيسلم انتهى قال العلامة النسخة في الكافي والصلح جائز عن دعوى المنافع بان ادعى في دار سكنى سنة وصية من رب الدار بخدمته او بغيره فصالحه الوارث على منى جاز لانه جاز اخذ العوض منها بالاجارة فكذلك بالصلح وانت خبير بما بين ما نقل من الاسبيجاني والكافي من الخلفاء والعرف جواز الاجارة واثباته فليتا علم ثم علم ان ظاهر ما ذكره الاتقاني من قولنا اننا نقول بان هذا ليس بملك اياهم بديل بل هو استسقاط حقه لا مخالف لما ذكر في الخدمه كما لا يخفى وفي مسودة الامام محمد بن الحسن السرخسي ولو ان الوارث اشترى منه الخدمه ببعض ما ذكر لم يجز لان الشرط لفظ خاص وضع تملك ما لم يملك بالخدمه لا بملك بملك الخدمه بعوض من غير الوارث بطريق البيع والاجارة فكذلك لا يملك بملك ما لو اشترى الخدمه لفظ الصلح لا يري ان المدعي عليه بعد الاكثار لو صالح المدعي على منى لم يصير شرا فانه اذا استخفى عا دك رأس الدعوى ولو اشترى منه المدعي صار مملوكا بالملك على لو استخفى البديل فجع بالمدعي انتهى **قوله** فمن اعطى في سهره من اقيه **أو** من حق كناية عن الولي **قوله** فمن عني عنه **أو** فيكون له بخدمته **قوله** ولا يبنوهم زوم العكس فانه غير لازم ولا هو ملزم الا يرى ان الصلح عن النفس العبد على اقل من عشرة صحيح وان لم يصح صداقا **أو** لكن قال في المحيط اذ اصالحه على وصيف عن دم العبد فهو جائز **أو** الا صلح في جف من هذه المسائل ان ما صلح مهران في الشكاح صلح بدلا في الصلح عن دم **أو** ما لا فلا والوصيف يصالح مهران في الشكاح وينصرف مطلقا الى الوسط فكذلك الصلح بدلا في الصلح عن دم العبد مطلقا ينصرف الى الوسط انتهى والتمسود **قوله** وما لا فلا فليتا علم فان فيه مخالفة اخرى لقوله عند فساد التسمية بصادك الدية **قوله** والجواب ان الصلح على ما لا يقع بدلا عن موصل بل هو في نوع مصادرة **قوله** بل النصا ليس بال **أو** وبهذا يظهر وجه بطلان الصلح عن الكفارة قال المع في ذلك لا يجوز الصلح عما اشترعه الى طريق العادة **أو** قال العلامة النسخة في الكافي بخلاف

بخدمته



ما لو كان له طريق غير نافذ فصاح له رجل من اهل الطريق فالصالح جاز لان  
 مملوك لا يملكها انتهى **قال المصنف** لا حق العامة او في الكافي بدل قوله لا حق العامة  
 لان الحق في الشارع بجماعة المسلمين انتهى يعني من ان الشارع يطبق على طريق العامة  
 مطلقا حيث قبل غير النافذة **قوله** والثاني كما اذا صالح على مكسب او هو  
 معطوف على ما سبق بثمانية اسطر بخلافه هو قوله والاول وان لم يكن منزها  
 او منضاه الى الصالح عن العدم **قوله** لان الخلط اذا كانت على طريق غير نافذ فصاح له  
 رجل من اهل الطريق او يعني من اهل طريق غير نافذ **قوله** والاولى الحرام في جانبها  
**اول** فتمت فانه لا يكون حراما اذا كان بالنقضاء وجوابه ان المرأة يجوز ان تفتد  
 ذلك على راي من قال لا ينفذ النقضاء باطلا **قوله** فكان رتبة **قوله** اي رتبة كذا  
**قوله** فصار كانه مملوك للولي ولهذا كان له ان ينفذ **قوله** الضميمة قوله راجع الى  
 الولي **قال المصنف** لهذا لا يملك التصرف فيه **قوله** قال في النهاية اي في رتبة جواديل  
 العوض او الجواز انتهى فتمت فان الرتبة هنا مجاز عن النفس **قوله** وهذا اي الصالح  
 كانه من اذنه وهو يملك ذلك **قوله** فاشار الى ان الكلام على التسمية **قوله**  
 فصار كانه صالحا على بدل مؤجل فواخذ به بعد العتق **قوله** فواخذ به صفة او  
**قوله** وفي كلام المصنف لا لا وضع المسئلة في العتق وذكر في الدليل المشي فان قوله  
 المشي صورة ومعه انها هي في المشايات **قوله** وفي الكافي او مع في الاصل صورة ومعه  
 اذ الواجب ضمان العدو وان هو مفيد بالمثل كما نطق به النص واجاب الجواب الثاني  
 في النسخة يمكن كافي النكاح والدية انتهى به بنسخ ما ذكره الشارع فان قوله وجوب  
 المشي صورة ومعه انها هي في المشايات غير مسلم عليك بالتأمل **باب**  
 التبرع بالصالح والتوكيد **قوله** وهو المراد بالتبرع بالصالح **قوله** فتمت **قال المصنف** في  
 التوكيد صالحا عنه **قوله** اي عن وكل فالعائد الى اسم الموصول محذوف اي صالحا  
 عليه عن الموكول **قوله** وروى غيره او يعني الاقطع **قوله** وهو ان يكون للصالح في  
 المعاوضات **قوله** ان يقال الصالح في المعاوضات **قوله** وان كان غيرهما  
**قوله** الضميمة قوله فيهما راجع الى المعاوضات **قوله** فصل ان يمكن اصيل في هذا  
 النسخان **قوله** فيه مني والظاهر ان يقول في هذا الصالح **قوله** فلا تامل

في قوله لا يملكها انتهى  
 لان الحق في الشارع بجماعة المسلمين انتهى  
 يعني من ان الشارع يطبق على طريق العامة  
 مطلقا حيث قبل غير النافذة

في قوله فصار كانه مملوك للولي  
 ولهذا كان له ان ينفذ

درهم من دعواك على فلان او يعني فلانا الاول ولو قال من دعواك عليه كان  
 ابعد عن التوكيد **باب** الصالح في الدين **قوله** فيقول على التاخير او بالنفد  
**قوله** كافي للعكس **قوله** فلو كان له فلو كانت بالعكس **قوله** ففعل فهو بري قبل معناه  
 فقبل **قوله** فالفعل مجاز عن التزانه في الدين **قوله** ويجوز ان يكون معناه فادى  
 اليه ذلك غذا فهو بري من الباقى فان لم يدفع اليه غذا خسرانه عاد الى الصالح **قوله**  
 فيكون العود مجازا عن البقاء كما كان الا ان مقتضى كلمة عاد هو الرجوع لا اذ  
 عليه ما سيذكره في الفرق بين التعليق والتقييد **قوله** حيث ذكره بكلمة المعاوضة  
 وهي على **قوله** اي في المعنى والافني اللفظ دخل كلمة على في الايراد دون الاداء **قوله**  
 والاداء مستحق عليه لم يستند به شيء **قوله** فيه مني بل استفاد به البراءة والظاهر  
 لم يستند به شيء ثم قوله والاداء مستحق عليه معناه في كل وقت **قوله** فوجوه وجوده  
 اي وجود جصل الاداء **قوله** **قوله** ان يقال المراد وجوده لفظا **قوله** يعني ان  
 كلمة على في الشرط لا احد معينين كما لو جرد للمعاوضة واما لان مثل هذا الشرط في  
 الصالح متعارف **قوله** تامل من يمكن ملاحظة المعنى الثاني بدون الاول **قوله**  
 ان يجوز عطف على قوله نصيبا التصرف **قوله** وان ذكره فهو الوجه الثاني **قوله**  
 فان قيل لم يبدأ في الوجه الثاني بالاول بل بالمصالحه فلا معنى لجعل قسمها مبدأ  
 فيه بالاول فكذلك سبني على اتحاد مع ما بدى فيه بالاول حكما فليتأمل **قوله** فان  
 لم يبدأ فالوجه الرابع **قوله** فيه تمت لان الوجه الرابع ما بدى فيه بالاول فكيف  
 يجعل قسمها مبدأ به لا يقال جعل قسمها مبدأ به على انه لا يغير الجواب اوله  
 به بل به بالاول لان الوجه الثاني ايضا كذلك كما يظهر من جامع الترمذي **فصل**  
 في الدين المشرك **قوله** ان شاء الله الذي عليه الدين بنصفه **قوله** يعني بنصف الدين  
 قوله الا ان بعضه لا يشرك به الدين فانه لا خيار لشركه **قوله** اشارة الى ان  
 الاستثناء من قوله فشر بكم بالخيار قال صاحب النهاية والانتفاء الاستثناء من  
 قوله فشر بكم بالخيار انتهى والظاهر من تقرير الكافي انه استثناء من قوله ان شاء  
 اخذ نصف الثوب فانه قال اذا كان الدين بين شركيين فصالح احد **قوله**  
 على ثوب فشر بكم بالخيار ان شاء اخذ منه نصف الثوب الا ان بعضه لا يشرك به







۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

قص

الملك والامير والوزير والوالي والحاكم  
والقاضي والمعلم والمجاهد والمؤيد  
والنائب والمنفذ والمخلص والمخلص  
والصالح والسليم والأمين والوفاء  
والجواد والسخي والكرم والكرام  
والعظيم والعزيم والعزيز والعزيم  
والغني والغنى والفاخر والفخر  
والشجاع والشجعان والشهيد والشهدا  
والشهيد والشهدا والشهيد والشهدا  
والشهاد والشهدا والشهاد والشهدا







انت تعلم ان حكم الشيء لا يحكم عليه بالمواطاة **قوله** كان سالما من الشكوك او امان  
 الاول مسلم واما من الاخيرين فلا **قوله** فكان له الرجوع عما ملك المستعبر **قوله** فكنه  
**قوله** فلا فرق اذن بين البعاريين **قوله** اي اوتك واظمتك **قوله** والجواب كلاهما  
 صريح لكن احدهما حقيقة والاخر مجاز فاشارة الى الثاني بقوله مستعمل اي مجاز يعلم  
 ان الاخر حقيقة **قوله** فيه تأمل فان تخصيصه لا ولي يكونها صرح به يوم ان الثانية  
 ليست كذلك فلا يتختم ما ذكره اشكال **قوله** لا لا يحكم عليها **قوله** الضمير في قوله فكنه  
 راجع الى ما **قوله** لانه قبض مال غيره لنفسه لا عن استحقاق فيضمن **قوله** وكفى بمنع  
 الكبرى كما يظهر بان **قوله** فلان اللفظ الذي يتعقده العارية له **قوله** فيه كنه  
**قوله** وما وضع لتدليك المنافع لا يتعرض العين عنه يوجب الضمان عند ملكه **قوله**  
 لم يتعرض له باهنة وكان المناسب ذلك كما لا يخفى **قوله** وان كان وقت العارية  
**قوله** معطوف على **قوله** فان لم يوقت فلا ضمان **قوله** هو ما كان في ضمن عقد المعاوضة  
 كما مر **قوله** في باب المضارب يضارب **قوله** واذ اقلع في الحال كيعين قيمة النقض دينار  
 يرجع بها كما ذكره القردوري **قوله** فيه كلام وهو ان القلع ما نقض دينارين بل نقض  
 ثمانية ونايفه فينبغي ان يرجع بها كما لا يخفى هذا الاشكال الغاضل المحض السهية ببيعوب  
 فاقول الظاهر ان **قوله** قيمة النقض من اضافة الموصوف الى الصنفه اي القيمة المنقولة  
 فلا اشكال **قوله** ويجوز ان يتعلق بقول الحاكم الشهيد **قوله** وهو ان ظهر **قوله**  
 المفهوم من كلام الرزبلي ان يتعلق بقول القردوري ويكلفه قيمة البناء والغرس  
 فواجهه **قوله** المعنى ان له نهاية معلومة **قوله** قال ابن الغزواني هذا التعديل ان يكون  
 الرجوع قبل الوقت في الموقنة لان لها نهاية معلومة ولان الوقت منصوص عليه  
 هنا وفي الاعارة للزيرج الوقت ثابت دلالة والنقل قوي من الدلالة انتهى  
 والجواب ان الضرر لصاحب البناء والغرس متعين سواء وقت اوله او ليس  
 لها نهاية معلومة فلا يمكن مراعاة المتعين بخلاف الزيرج فليتأمل **قوله** والغرم  
 بازاء الغنم **قوله** تأمل فيه **قوله** فيكون عليه مؤنة مروه لما ذكرنا **قوله** من ان الغرم  
 بالغنم **قوله** وفي القياس هو ضمان لانه تخصيص لا رد **قوله** لانه لو ارتضى بالرد  
 له عياله كما او دعها باه **قوله** وفيه كنه فان هذين التعليمان يتضمنان التنبية

على الفرق بين المقيس والمقيس عليه فلا يتأهب ذكرهما هنا **قوله** فكان اذ كان مود  
ا **قوله** بل كغيره اذ ذاك متقد يا حجة اذ اهلكته في يده ضمن فكذا اذ اتركه في يد  
الاجنب ذكره الزبيدي فراجع نعم كونه كالمودع بعد انقضاء المدة قول لبعض الصحابة  
لكن الزحمان للتفصيل وهو قول السرخسي واختيار فاضل خان **كتاب**  
الحجبة **قوله** قال السرخسي في من لا يملك **قوله** وطاهران لكونه ليس بالابن  
قال السرخسي في صحيحه بالاجاب والقبول **قوله** قال العلامة الكاكي قوله ونفع بالاجاب  
كقوله وبنت ونحوه كما يجي اى نفع في حق الواهب بمجرد الاجاب وفي حق الموهوب  
بالقبول والغرض لان الحجبة عند تبرع قيمته بالمستبرع فصار هو عندنا بمنزلة الموقر  
والوصية ولكن الموهوب له لا يملكه الا بالقبول والغرض من ذلك فيمن حلف  
لا يهب فوجب ولم يقبل الموهوب له كسنت او حلف على ان يهب فلا فوجب  
ولم يقبل في يمينه عندنا انتهى ولا يذهب عليك عدم مطابقة الشرع للمسرح  
قال السرخسي هو التسليم فلا يبيع **قوله** قال الكاكي لا يقال ان الملك يبيع على وجه  
الا بوجوب التسليم لانه لا يبعد اذ قاعدة الملك التمكن من التصرفات وذا انما يكون  
اذا كان سبيل من قبضته انتهى وفيه كذا **قوله** فقوله في الحجبة متعلق بقوله ان  
القبض لا يتولد بالقبول **قوله** ولا ادرى ما المانع عن تعلقه بالقبول فان التوقف  
لا يستلزم الاجاب لان قال العلامة الكاكي وصاحب الزبارة قوله في الحجبة متعلق  
بالقبض لا بالقبول اى القبض في الحجبة بمنزلة القبول في البيع وبه صرح في المبسوط  
واشار اليه في الابيضاح انتهى وليس فيما قال ما يدل على عدم استقامة المعنى اذا تعلق  
بالقبول **قوله** وفيه كتمان الاول وان كان القبض بمنزلة القبول لما صرح الامر بالقبض  
بعد المجلس كالمبيع **قوله** فيه نوع ركائز **قوله** واجيب عن الاول بان الاجاب من البيع  
شرط العقد **قوله** ولهذا لو حلف لا يبيع فباع ولم يقبل المشتري لا يحنث **قوله** وفي البنية  
وحده عقد تام وهو يتوقف على ما رواه **قوله** هكذا اوقع في هذه الشبهة موافقا  
لما في سائر الشروح وفيه كذا **قوله** فانه لو صرح ما ذكره ليجاز القبول بعد المجلس ما رواه  
وايضاً هذا الكلام ينافي عن تقدم من اللص من انه عقد والعقد ينقض بالاجاب  
والقبول واما قصه الحلف فاحتمل كون من يمينه على العرف ولعل لاداة

[illegible][illegible]

وہم فیہ کتب و خطب  
عالمی و ملیہ



ان يقال الجواب القبيح من قوله القبول وليس به حقيقة فبالنظر الى كونه بمنزلة جود  
القبيح في المجلس لكون الواجب وبالنظر الى التغير حقيقة مع الامر بالقبيح  
بعد المجلس انما لا يخطا طرقة عن القبول فتأمل ووقع في بعض النسخ وجو  
عقد تام فلا بد عليه هذا البحث نعم يرد على ما في الشرح ان لا يفتد برودة  
الشيء بان لا يتم ان مقصود البائع لا **اول** ولو سلم ان المقصود ذلك فبالنظر  
بتم المقصود يحصل الملك المشتري ولا يتوقف على القبيح كما ذكره واما  
جود الامر ولو فلكون البيع قبل نقد الثمن كما لم يرد فان قيل حق الرجوع ثابت  
في الجهة ايضا فلا ينافي ذلك كون الايجاب تسليطا قلنا ذلك في الجهة ليس على  
الابري في موانع الرجوع في الجهة بخلاف البيع فتأمل **اول** وقد تقدم لنا القول  
**اول** في اوائل العارية قال المصنف ما ان كان الاطعام اذا اضيف الى ما يطعم  
عينه يراد به ملك العار **اول** في التلويح قالوا او الضابط انه اذا ذكر المفعول الثاني  
فهو التلويح والافلا باهة انتهى ولعل المراد من الاضافة الى ما يطعم عينه ما ذكره  
التلويح من جعله مفعولا ثانيا فلا يرد ما ورد الموضع يعقوب بانثاني هو  
شرح الوقاية **اول** لان الحل هو الاكابر حقيقة يعني انه تصرف **اول** خفية راجع  
الى الحل **اول** لا انظر الى البه **اول** جواب لقوله لا يقال هذا ايضا فنحن ما تقدم **اول**  
والفرق بينهما ان قوله سكني اسم فجاز ان يقع تنبيه الاسم آخر فكلما قلنا تسكنا  
لكونه فعلا **اول** لا يقال له نظائر كثيرة من جعلها محل ذلك على تجارة تنجيمك من عذارة  
اليوم تؤمنون بالله الآية لانه تبين ان تنبيهه وبينها فرق **اول** وقيل لا **اول**  
تسكنا فعل التما طلب فلا يصلح تفسير القول المشكك **اول** فيه كذا ومخالفة لما سبق  
من المصنف كتاب المضاربة **اول** اما ان يحتمل القسمة او لا في قوله فالتالي كالعقد  
والحيوان والبيت الصغير والاول كالدوام **اول** قوله فالتالي ناظر لقوله اول وقوله  
والاول ناظر لقوله ان يحتمل القسمة **اول** وتصحيحه بما ذكر **اول** او اريد به قوله ومعناه جهة  
مشاع لا يحتمل القسمة **اول** ويجوز ان يكون المراد ما لا ينقسم شرعا قال المصنف ان المشاع  
قابل للحكمة وهو الملك **اول** فان قيل نحن لاننا نزع في كون المشاع محلا للعقد فلا  
لهذا الحكم هنا قلنا يظهر توجيهه بانه في تأمل **اول** وبان اوصى رجلين بان

**اول** معطوف على قوله بان وقع الف درهم **اول** وجيب بان المراد منه ليس  
القسمة ولا ما يستلزمها لانه ان يكون ما ضيا بالملك المشاع في قوله وهو لا يتحقق  
بدون مؤنة القسمة **اول** وفيه كذا فانه يعلم انه اذا طلبه شركة القسمة لا ينبغي  
اياه على ان لا يرجع عن جهته ولا بان له المؤنة طلبا بل قوله فان قيل لانه لما  
وفي ايجابها الزام ما لم يلزم **اول** ثم فان لا فداكم على عقد الجهة التزم **اول** والجواب  
تخصيص ذلك **اول** انما يرد بقوله بذلك الى قوله يعود **اول** لان ذلك بالان  
**اول** يعني ليس ذلك حكم العقد بخلاف القسمة فانها من احكام الملك الذي هو حكم  
العقد **اول** فان قيل القبيح في الصرف منصوص عليه **اول** فيه انما لا يتم كون القبيح  
منصوصا عليه في الصرف ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم يد بيد عينا بعين ولو  
القبيح ضرورة التعاقب على ما حققه المصنف في باب الربو **اول** وفي الصرف ايضا في  
عقد **اول** فنه كذا قال ولو وجب لشركة لا يجوز **اول** قال الرافعي في شرح الوجيز الشا  
يجوز جهته كما يجوز بيعه ولا فرق بين المنقسم وغير المنقسم ولا بين ان يبيع  
من الشرك او غيره وبه قال مالك واحمد وعندنا لا يقع منه المنقسم من غير  
الشرك وبالفقهاء لو وجب الشيء المنقسم من اثنين لم يقع ايضا انتهى في قوله  
وعندنا لا يخفى **اول** وفيه الاين في الضرع **اول** قال صاحب التيسير  
افواخ البيوع ان النوى في التمر لا يجوز بيعه وان اخرجه وسلمه الا ان يجرد ابيعا  
جودا للشك في وجوده والابن في الضرع كذلك فينبغي ان لا يقع جهته وآن  
سلم كسيرة انتهى قال المولى السهري كسيرة شاه والفرق ظاهر اذ الوجود بالفعل  
كاف في الجهة وان لم يتحقق به بخلاف البيع لانه عقد معاوضة والجهة عقد  
تبرع ويشترط في انعقاد البيع القدرة على التسليم دون الهبة والتبرع بعد  
هذا واضح قوله لا يحتمل في قبض **اول** كناية عن الملك قوله لا يشاء المانع **اول** وهو  
المقتضى هو ظاهر كمن يبيعه من انظر ان يقال لوجود الشرط وهو القبيح  
قوله او بيع فاسد **اول** بل اذن البائع فلا يرد ان المقصود في البيع الفاسد كونه  
مكافيا لبعض على ما سيجي بعد اسفل فكيف تقع جهته **اول** قيل اطلق **اول** فيقال في  
النهاية قوله العلم بان الجود العجيب مثل الاب في اكثر الاحكام **اول** فانه مشهور ان







الوجهين لا يستقل وجها الا بطلان الآخر ووقع في نسخة مشروطة على ان لا يرد  
ولنا ان الباقي يصلح ان يكون عوضا عن الكل من الابتداء وما يصلح ان يكون عوضا  
عن الكل من الابتداء يصلح ان يكون عوضا عنه في البقاء بالاستصحاب اذ فيظهر له  
قوله فلم يعمل بنفسه في ايجاب حكمه **قوله** فيه تسامح لان الرجوع ليس من حكمه والمرد  
ما هو حكمه **قوله** لكونها تترجم على ما لم ينفذ حكمها ما لم ينفذ بها القبض **قوله** منفق من بمنزلة  
الباقي والجزء والجزء في نفسه فانه لا يجوز عند الشافعي مع انه يفيد حكمه عندنا  
بلا رضاء فربما **قوله** وفيه نظر تقدم غير مرة **قوله** يعني ان خلاف الشافعي متاخر فكيف  
يبني الحكم المتقدم على ما لم يتحقق بعد **قوله** والمخلص حمل على اختلاف الصياغة رضي  
ان ثبت **قوله** اولا والثاني بعين بل هو ادعى لتلاخفا ادعاء الصياغة الاجماع على  
الرجوع من الصياغة انني ابرهنت **قوله** لانه ثبت بخلاف القياس **قوله** فيه كذا لا تنقضي  
بكل ما ثبت بالنقض خلاف القياس **قوله** قال في المغرب الوفا بالمد خطا وانما هو  
الوحي وهو خطأ لان مد التصور السماعي ليس خطأ وتخطئة ما ليس خطأ خطأ  
**قوله** قال في ما راسخ هذا خطأ عظيم لان الوحي على وزن الرمي يسكون الواو  
ومد مشر خطا لا محالة انتهى اقول في العقد للمصنف ان المد لا يرد وجه **قوله** فاذا اوردنا  
من الفصل **قوله** ظاهره ان قوله فلا بد من الفصل في تزيين قوله وفي حصول المقصود  
وليس كذلك بل هو متعلق بالعلل الثلاث **قوله** ولو منع فملك قبله اية قوله بعد  
**قوله** يعني املك قبل القضاء وبعد القضاء **قوله** والجواب ان التراضي على سبب  
موجب للملك **قوله** جوابا ببدء الفرق بين التمسك والقبض عليه **قوله** فصحة وليس على  
بقاء العقد في النصف **قوله** فيه كذا **قوله** وما هو جائز الغشغ يتفق بوجاهة استنباط  
وجه ثابت له **قوله** كذا في قوله له راجع الى صاحب الحق **قوله** ولا فرق في ذلك بين  
الرضا والقضاء **قوله** فيه كذا **قوله** لانها يقعان بالتراضي ما يفعل القاضي وهو  
اول قوله هو راجع الى ما هو جواب بان الغرور كقوله وقد تقدم **قوله** يعني تقدم  
في المضاربة **فصل** ومن ذهب جارية **قوله** قالوا لا نحن فيه من جهة  
التكاح **قوله** اوله ترك كلمة من لان يقال المراد ما نحن فيه في بيان جنبه **قوله**  
واجب بان ما في البطن ليس كالاصلا ولا يعلم له وجود حقيقة بخلاف الصوف والبدن

133

أقول فيه نحو عساه استخاف على ما مر في السبع قوله وهذا هو أصل العقد والاطلاق  
الاستثناء هو الحكم في الكساح أو فان قيل الظاهر أن الاستثناء له عدم البطولات  
بالشرط الفاسدة قلنا فيلزم المصادرة فلو قيل يكون قوله دأري لك هبة أو قوله  
هبة خير من قوله وأنا لا يكون عارية عنه يجوز للمعمر أن يرجع في أو فية كذا وانما لم يجر  
**فصل في العقد قوله** فان حصول الثواب في الآخرة فضل من الله ليس بكتاب  
فلا ينقطع بحصوله أو كان يمكن في الابرار ان يقال حصول الثواب انما هو في الآخرة  
فكيف يقع ان يقال قد حصل مع انه مقطوع بالحصول فيها لان الله تعالى لا يخلف الميعاد  
**كتاب الجارات قوله** وقدم الا على الثانية لان الاعيان مقدم على  
المنافع **أقول** والعدم ايضا مقدم على الوجود وايضا يجري المجته من الاجارة بجري  
المزود من المركب حيث لا يشترط فيها العوض وجبت يلزم هي دون الهبة قوله  
ذات افراد أو الظاهر ان يقال ذات انواع قوله نوع يريد على منافع الاعيان أو  
أي المنافع التي ليست من الاعمال **قال** المصل الاجارة عقد على المنافع بعوض أو قول  
لو قال عليك المنافع أو قوله كان اولى لعدم تناوله الكساح فانه ليس بتجديك وانما  
هو استباحة المنافع كما صرح به الزيلعي بخلاف تعريف الكتاب حيث يشتمل ان  
يقال المراد عقد عليك بزمينة الشهرة قلنا من ثم اعلم ان ما ذكره الزيلعي من قوله الكساح  
ليس بتجديك بل هو رباضة مخالفة لما سبق في ادراك كتاب الكساح من انه سبب للملك  
المنفعة ولهذا لا ينبغي حفظ الاجارة قد برئتم أو قول لم يتبدل المنافع بالمعلومية كما  
فعله البعض فصد الى تعميم التعريف الاجارة الفاسدة على ان من قيد ان اراد تعريف  
الصحيحة لم يوجب تشمله الفاسدة بالشرط الفاسد وبالبيع الاصيل وان عظم قدرها  
الى التعقيد **قال** المصل ان الاجارة في اللغة بيع المنافع أو فية كذا اما اولها فانه  
لا بد من ضخمة لئلا التعديل عنه يتم كان يقال ولم يثبت نفقة الشرع لا مع أو دأري  
تأنيلا فانه مخالفة لما في كتب اللغة كالمغرب وغيره انما اسم للاجارة قوله لان اللغوي  
هو الشرعي لا المخالف أو فية كذا قوله فالشرع اولى بالتقديم أو فية كذا **قال**  
والقياس بأبي هو اجاره أو ذكره الغنيير الرجوع الى الاجارة باعتبار انها عقد **قال**  
المصل ينبغي ساعه فاعه على حسب هرونة المنفعة والاراقية من تمام المنفعة



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

12



فليتأمل قوله ويصحح الابرار لوجوده بعد السبب كقولنا لا يبرأ من القصاص بعد الجرم  
 والمنافع ليست كذلك او هذا لا بد منه من دليل في البرزخية ككاري دابة مستلة  
 بغير عينها من كوفه الى مكة ذكر في الكتاب انه يجوز ذكر شيخه في يومه ليس بغيره  
 بواجب بل بغيره عينها الى مكة فانه لا يجوز لانه مجهول بل بغيره ضمان تقبل الكاري  
 المحولة وقد قال المستأجر احلني على اهل مكة او احلني واحمل هذه المحولة فيكون  
 المعقود عليه في الذمة ويقتضى بالبحر ان يعرف انتهى وسيجي من المعرف آخر هذا الباب  
 ان السعي هل في ذمته فاجبه الا انه ذكر في المحاشي الجبلانية دليل على ان المنفعة لا تكون  
 ديناً فانه قال ان الدين محله الذمة وهو لا يلزم المنفعة في الذمة انتهى فتأمل فيه وقد  
 الامام الزليعي وانما جاز الاستيلاء بالدين لان العقد لم يقع في حق المنفعة فلم يقع  
 ديناً في ذمته فلا يجب بدله ايضاً وعند انعقاد العقد فيها وهو زمان حد وثباته  
 هي مقبوضة فلا يمكن ديناً بدين اصله انتهى فتأمل في جميع ما ذكره قوله فاذا وقع المشتري  
 باجابه صحيح ما استأجره ولم يمنع عن استيفاء المنفعة في المدة في المكان الذي  
 العقد فيه او لعل الصواب ان يقول في مكان ائتمن اليه العقد فانه اذا استأجر  
 دابة في غير بغداد على ان يركبها في بغداد فسلمها في بغداد وامسكها فيه بسخي الابرار  
 بخلاف ما اذا سلمها وامسكها في غير بغداد الذي هو محل العقد وفي الجبلانية  
 بشرط التمكن من الاستيلاء في المدة التي ورد عليها العقد وفي المكان الذي  
 اليه العقد فاما اذا لم يتمكن من الاستيلاء او تمكن من الاستيلاء في المدة في غير المكان  
 الذي ائتمن اليه العقد او تمكن من الاستيلاء في المكان الذي ائتمن اليه العقد  
 خارج المدة لا يجب الاوجه ان من استأجر دابة يومه لا اجل لركوبه فجبها المشتري  
 في منزله ولم يركبها حتى مضى اليوم فان استأجرها لركوبه في المصركب عليه الابرار  
 تمكنه من الاستيلاء في المكان الذي ائتمن اليه العقد وان استأجرها لركوبه  
 خارج المصركب مكان معلوم لا يجب الاوجه اذا حبسها في المصركب عدم تمكنه من  
 استيفاء المنافع في المكان الذي ائتمن اليه العقد فان ذهب بالباقي في ذلك المكان  
 في اليوم ولم يركب يجب الاوجه تمكنه من الاستيلاء في المكان الذي ائتمن اليه  
 العقد في المدة وان ذهب الى ذلك المكان خارج المصركب بعد مضى اليوم بالابرار

والابرار

ولم يركب لا يجب الاوجه انتهى قوله ولم يستوفها وجب الابرار قوله واذا استوفها ما  
 بالطريق الاول في مثل ان يستأجر دابة في الكوفة في هذا اليوم وذهب اليها بعد  
 اليوم او في غير ذلك فان الظاهر المحاط في بيان كلامه ان يقول سلمها بعد مضى  
 اليوم فذهب اليها ولو تمكن استأجر دابة في غير بغداد في الكوفة فسلمها الموجود  
 الاستأجر بعد ذلك او ولو سلمها في غير بغداد الذي هو مكان فامسكها ولم يركب  
 في الكوفة لا يجب الاوجه ايضاً قوله اعتمدوا على ذلك الحال للعرف او يقع ذلك الحال  
 ودلالة العرف قوله وعلى ان الاكرام والغصب مما يمنع عن الانتفاع فانصرف عن  
 ذكر ذلك اعتماداً على قوله وفيه كذا فان صورة الغصب المذكورة في كلام المعروف  
 فانه ما لم يسم جميعه لا يستحق قبض الثمن او فيه كذا فانه اذا بيع مائة بدين  
 المشتري ادفع الثمن اولاً واذا بيع مائة بسلعة او ثمن بدين فليس لها مائة  
 سبق قبضه في باب خيار الشرط فكذا القول ان السراج لعل سهو والمضى فذكره كذا  
 وهو مخالف لما اسلفه نفسه في اول هذا الباب قال في الكافي فالم يستلم كل لا يجب  
 تسليم شيء من الابرار كافي البيع فانه لا يتوزع وجوب تسليم الجميع على تسليم ثمن بل  
 على جبره على الجميع باق من ثمن من الثمن انتهى فليتأمل قوله ولا كذلك العرف لانه لم يسلم  
 من الخياط شيئاً او ما المانع من ان يكون المقيس عليه الصورة التي تسلم صاحب الثوب  
 من الخياط ثوبه الذي خاط بعضه قوله وجوباً لوجه في الذمة قوله الا ان المطالبة في كل  
 ساعة تقضي له ان لا يفرغ لغيره فيتعذر به او وايضاً يقين ابرار ساعة متعسر  
 بل متعذر فوفان المستأجر لم يتمكن من الانتفاع او فيه منع قوله فقد رتبنا ما ذكرنا  
 بين قدرنا استحساناً قوله قال في النهاية هذا وقع في مخالفة العادة وروايات الكتب  
 قوله ثم قال في مثل من الجريد او قوله ورواية تحفة الفقهاء يوافق ما ذكره المعرف ايضاً حيث  
 قال في هذا الخياط المحيطة في منزله فيصافان خا ط بعضه لم يكن له اجر لان هذا  
 العمل لا ينتفع ببعضه فاذا فرغ منه ثم هلك فله الابرار لانه صار مسلماً للعمل عنده  
 انتهى قوله وارى ان ذلك انما يمكن اذا عيننا لكل جزء حصته معلومة او فكت  
 قوله وجب بصير كل جزء بمنزلة ثوبه على حدة باجابه معلومة له او وجه الفرق  
 على هذا بين ذلك وبين ما اذا خا ط في غير بيت المستأجر انه اذا خا ط في بيته

قوله فاذا سلم العرف خارج في الجبل  
 البرار ان اذا سلم العرف خارج في الجبل  
 فانه لو سلم العرف خارج في الجبل  
 فانه لو سلم العرف خارج في الجبل  
 فانه لو سلم العرف خارج في الجبل

قوله فاذا سلم العرف خارج في الجبل  
 البرار ان اذا سلم العرف خارج في الجبل  
 فانه لو سلم العرف خارج في الجبل  
 فانه لو سلم العرف خارج في الجبل  
 فانه لو سلم العرف خارج في الجبل

قوله فاذا سلم العرف خارج في الجبل  
 البرار ان اذا سلم العرف خارج في الجبل  
 فانه لو سلم العرف خارج في الجبل  
 فانه لو سلم العرف خارج في الجبل  
 فانه لو سلم العرف خارج في الجبل



بوجه التسليم اذا فرغ من عمل ذلك البعض فيستوجب الاجرة بخلاف ما اذا اخاط في غيره  
وفيه كنهان استيجاب الاجر بالفراغ لا بالتسليم وجوابه ظاهر فانه لو ملك قبل  
التسليم لا يستوجب اجرا **قال المصنف** ومن استأجر خبازا فيخبز له في بيته فبئذ من  
دقيق بدرهم **اول** في ميسرة البرص وكذا ذلك الرجل استأجر الخباز فيخبز له في بيته  
دقيقا معلوما باجر معلوم فخبزه ثم سرق فلا اجرة ما دام سرق قبل ان يفرغ فلو ان  
الاجر بحساب ما عمل وان كان يخبز في بيت الخباز لم يكن له من الاجر شي وانما  
عليه فيما سرق في قولنا في بيته لانه اجير مشترك فلا يعين ما ملك في بيته فغيره  
ففيه مخالفة لما ذكره المصنف فثبت لها ما لم يفرغ فانه يجوز ان يقال المراد من قوله  
قبل ان يفرغ ما اذا خبز بعض الدقيق لنفسه مثل تامة ولم يخبز البعض الاخر **قوله**  
احدهما ان الاجير المشترك لا يستحق الاجرة حتى يفرغ من عمله **او** الحال اجير مشترك  
ويستحق الاجرة قبل الفراغ من عمله الا ان يجعل قطع كل مرحلة عملا على حدة **قوله** وما نحن  
فيه مستأجر على العمل فكان اجير مشتركا **قال المصنف** اما اذا استأجر خبازا فيخبز له في بيته  
فانه اجير وحده يستوجب الاجر بتسليم النفس ولا يتوقف على الفراغ من العمل **قال المصنف**  
فان افرجه ثم افرجه من غير فعله فلا اجرة **اول** في الوقاية فان افرجه بعد ما فرغ  
فلا اجرة وقبله ولا غرم فيها وقال صدر الشريعة اى في الاعتراف قبل الافراج وبعد الافراج  
وقال صاحب الدرر والغزير فيه كنهان اما قوله فلا فلا مخالف لما في شروح الهداية  
ان فيما قبل الافراج غرامة قال في غاية البيان انها قد بعدم القمان في صورة  
بعد الافراج من التوراة اذا افرجه قبل القمان في قولنا اصحابنا جميعا واما ما  
فلا فلا مخالف للقاعدة المقررة الا في ذكر ما مر ان الاجير المشترك يعين ما ملك فثبت  
انتهى كلامه **قال المصنف** لا يفهمون عليه **قوله** تعليل قوله يعين بل ما خطه تعلقه بالمتق  
قال المصنف لا يرى انه يشفع به **قوله** فيه إشارة الى الجواب عن دليلها الثاني في ان  
مشترك فكما انه قد يتولد عنه في موضع العمل قبل التسليم وفي القاموس المشترك  
نصفه **فصل** ومن استأجر رجلا **قال المصنف** مراده اذا كانوا معلوماين  
في البراءة وان لم يكونوا معلوماين فالاجارة فاسدة وفي الدرر والغزير وان لم يكن  
معلوماين فلا اجرة فثبت ان فانه لا يخالفه كما يستفاد في الدرر والغزير

**باب** ما يجوز من الاجارة وما يكون غلها فيها **قوله** باب ما يجوز من الاجارة  
**اول** لعل المراد باب تفصيل ما يجوز من الاجارة فيمنع وجهه انما غير لان التفصيل  
بعد الاجال فثبت ان **قال المصنف** يجوز استيجار الدور والحوانيت **او** في الفصل  
الحادي عشر من اجارات المحيط البركاني في فتاوى ابى الليث اذا اجرت المرأة دارا  
من زوجه وسكنها ما جميعا فلا اجرة لها **قال المصنف** هو بمنزلة استيجار ما يطبخ او يخبز  
هكذا ذكرنا في قولنا في بيته ان التسليم شرط لصحة الاجارة ولو جوب الاجر  
وسكنها ما معه يمنع التسليم والحكم هو والعلة مردودة والقياس على استيجار ما  
الطبخ والخبز لا يمنع لان الطبخ والخبز مستحقان عليها وبانه ان لم يكن مستحقا عليها  
لما ايسر ان الزوج في منزلهما غير مستحق عليها وبانه ولا حكما وقوله بان سكنها ما  
مع الزوج يمنع التسليم فلما لا يمنع لانها تابعة للزوج في السكنى كما فصل في البصة  
**قوله** للسكنى **او** حال من الدور والحوانيت اى كانهما من مقتضى السكنى  
**قوله** ولانه لا يتفاوت **او** انما هو وان لا يتفاوت **قوله** جواب عما عسى ان يقال  
سلمان السكنى متعارف لكن قد يتفاوت السكنان فلا بد من بيان **قوله**  
لا محاسن هذا السؤال ان مقامه ان الكلام في عدم وجوب بيان ما ليس فيها لان بيان  
من يسكن **قوله** لا اتحاد المناط وهو الضرر بالنساء **قوله** فيه رد على المتأني ولكن  
بلى هيها كلام وهو ان اتحاد المناط لا يكتفي في الدلالة لوجوده في القياس ايضا بل  
لا بد مع ذلك ان يدرك باللفظ فتأمل **قوله** هو بعد ذلك هنا **قال المصنف** يجوز استيجار  
الارض للزراعة لانه منفعة مقصودة معومة فيها **قوله** انما قال ذلك لان كون  
المنفعة مقصودة يعتاد استيفاء ما بعد الاجارة ويجوز بها التعامل بين الناس  
من شرط صحة الاجارة **قال المصنف** في البدائع في تعليل هذا الشرط لانها شرع بخلاف القياس  
لحاجة الناس ولا حاجة فيما لا تعامل فيه للناس ثم قال فلا يجوز استيجار الاشجار  
لجفاف الثياب عليها والاستئجار لاجلها لان هذه منفعة غير مقصودة من  
الشجر ولو اشترى شجرة ثم استأجر الشجرة لتبقيته ذلك فيه لم يجوز لان  
من الشجر هذا النوع من المنفعة عادة **قوله** وان كان الثاني فلا يفرم فيه ذلك  
مغلوما **قوله** ومن شاعره منى بتركها حالها ولم يذكره الشارع تعويلا على انما

ر

ا

س



قوله وان كانا قد اختلفا في الحكم  
 فان كانا قد اختلفا في الحكم  
 فان كانا قد اختلفا في الحكم  
 فان كانا قد اختلفا في الحكم

من الكلام **قوله** على الوجه الذي قلنا **قوله** او قد يراد ان كانا قد اختلفا في الحكم  
 الكتاب **قوله** وليس يوافق **قوله** وفيه كذا فان صاحب الزمان قد يفتي في  
 اقترافه من التعبد مثل خمسة اقترافه من الخطيئة في الضرر فالجواب منع ذلك لا ما ذكره  
 الشارح كما لا يخفى **قوله** لانه انقل لا نعلم ان الرضا فيه **قوله** الا انه ان يقال ان الرضا  
 الموجود في الرضا وان استأجر ما كبرها فاردت معه رجلا **قوله** قال صاحب الكتاب  
 فبغيره رجلا لانه لو اردت حبسها لا يستمسك ضمن ما زاد النقل وان كان حبسها  
 يستمسك فهو كالرجل انتهى الا ان الدليل الثاني يدل على خلاف ذلك **قوله** فبغيره  
 فبغيره رجلا لانه اذا اردت حبسها ضمن بغيره فبغيره رجلا لا يستمسك بنفسه  
 لانه بمنزلة الرجل **قوله** الا ان قوله وان لا يردني غيره موزون بدل على ذلك ولعل تعبد  
 الكلام بصيغة التثنية لذلك **قوله** لعدم الاذن فيها اصلاحا ووجه من العادة **قوله**  
 فيه تأمل فاعلم المراد لعدم اعتبار الاذن فانه لما كان ما حمله خارجا عن العادة ظهر  
 انه قصد اتمام الدابة فلم يوجب اعتبار الاذن **قوله** وفي عبارة تسامح الاب  
 المتعارف مراد بطلاق العقد لا داخل محله **قوله** يجوز ان يقال المراد بالادخال عدم  
**قوله** والجواب ان الكلام في المتعارف للعهد اي الكسح المتعارف **قوله** ولعل الا  
 ان يقال اي الفعل المتعارف **قوله** مفيد بشرط السلامة اذا لم يكن تحقق المتعود  
 بها **قوله** الغنم في قوله راجع الى قوله السهم **قوله** اذ يتحقق السوق بدونه **قوله** اي  
 بدون الغنم كتحريك الرجلين والعصا **قوله** فانه لما كان مودعا عنده فبغيره  
 المالك **قوله** تأمل في هذا التعليل **قوله** ولو فحق الغاصب الغاصب اذا اراد الغنم  
 على الغاصب فانه يبرأ وان لم يوجد الردي على احد هذين **قوله** لا يبعد ان يقال  
 ان الغاصب في حوزة الغنم ان يكون مالكا بسبب تقرر الضمان عليه فكان الرد اليه  
 كالمالك **قوله** الجواز ان يحصل البراءة بسبب **قوله** لا يقال فكيف يستقيم  
 المحصر المدلول عليه بقوله ولا يبرأ الا بالرد الى المالك او نائبه فلهذا وصحة بالتفريق  
 ما نحن بصدده نعم قد يكون المتأجر الذي فعل ما فعل مستأجرا من غاصب الدابة  
 فتدبر **قوله** قيل لخاص العارية **قوله** الفاعل عيسى بن ابراهيم **قوله** والجواب ان  
 بين الشياطين من كل وجه **قوله** فيه نوع تأمل فان مراد الفاعل انه اذا كانت

بولس

يد المتأجر كيد المالك فيبني ان يبرأ المتأجر عن الضمان فيما نحن فيه بالرد الى يده ولا  
 كذلك العارية فالمتأجر في الجواب هو التوقض لدليل بانه لا يلزم منه مطلوبه كما قلنا  
 غيره من الشرايح فليتأمل **قوله** العرف من كثرى حار السراج **قوله** اذا استأجر حار السراج  
 فامر به يسر لا يسر بمثل الحار فوضا من بقدر ما زاد اتفاق الروايات بالاجماع  
 وان كان السراج الثاني اخف من الاول ومثل هذا ضمان كذا في الفصل السابع والعشرون  
 من اجارات المخطوط البهائي ولا يخفى عليك مخالفتنا في الحديث **قوله** يعني لافادة في التوقض  
 بان هذا مفيد بان لا يسر بغير هذا السراج **قوله** ولا يبعد ان يقال العارية **قوله**  
 غيره راجع الى سراج يسر بمثل الحار كالفان السابقة فالمراد بغيره هو غير السراج الذي  
 عيته صاحبها فلتأمل **قوله** لان صاحب التوب **قوله** فبغيره رجلا لا يستمسك بنفسه  
 بعد ما علم بقوله تصوره وجهه الموافقة لا يجب ارجو المشي لا يجب المسعى تصوره وجهه  
 الموافقة لان صاحب التوب **باب** الاجارة الفاسدة **قوله** والاب  
 الكلام في قوله في الاجارة الفاسدة للعهد كما رأيت لسياق الكلام ودفعنا لاقبل  
 الا من الاجارة للمسيخ فما يجب اذا فسدت بشرط اما اذا فسدت لغيره المستمسك  
 الاول وان كان بعينه معلوما وبعبارة غير معلوم كما اذا استأجر الدار والحمام على  
 اجرة معلومة بشرط ان يقرها او يقرها وقال اذا استأجر دارا على ان لا يسكنها  
 المتأجر فسدت الاجارة ويجب عليه ان يسكنها ارجو المشي لا يسكنها كذا في شرح  
 الزيلعي فتأمل اذا كان الحال سمعت من من دفع مادة الاعتراض من يجعل الامام  
 خارج المخطوط البهائي اذا تكاثر دارا من رجل سنة جائدة درهم على ان لا يسكنها  
 خالا جارة فاسدة لانه شرط في الاجارة ما لا يقتضيه العقد والموافقة منفعته  
 فانه اذا لم يسكن فيها المتأجر لا يستلزم بشرط الوضوء والخروج واذا سكن يستلزم  
 ذلك على الاثر فكانت اجرة فيه منفعة من ذلك الوجه انتهى قال الثاني في شرح  
 قوله ومن دفع الى مالك فلا يسكنه بالنصف لا لو قال آجرتك هذا الدار شرط  
 على ان لا تسكنها فسدت هذه الاجارة وان سكنها يجب ارجو المشي لا يسكنها بل يرفع  
 على المستمسك لا يتقص عنه وهذا ايضا يرجع الى جهالة المستمسك كذا قال الامام  
 محمد بن قاضي خان انتهى ولعل وجه ان العاقدين لم يجعل المستمسك بمقابلة المتأجر

قوله ان السراجين على كل واحد من الروايات  
 قال في شرحه  
 في حوزة المالك  
 من غير التوقض  
 ارجو المشي لا يسكنها  
 على ما لا يسكنها



حيث شرط المتأجر ان لا يسكن ولا ينفق من التسليم لا لا يمتنع مع فساد العقد  
لان التسليم هو الغلبة وهي التمكن كما ينبغي وذلك لا يمتنع مع الفاء ولو جرد البيع  
من الانتفاع به شرعا فاستبسه المنع المحض من العباد وقد مر فاذا سكن فقد استوفى  
منافع ليس في مقابلته بدل فيجب احوال الشئ بالفاء ما بلغ كما اذا لم يذكر في العقد نسبة  
اصلا ولا ينقص عن التسليم لان المتأجر رضى بالمسكن بدون الانتفاع فعقد الانتفاع  
اولى فليست بواحدة للمهادى قوله بالفاء ما بلغ انما لا يشترط الرجوع فيه فالمتأجر ان  
يبيع له او يفتي ان يمكنه ان يملكه من غير ان يقال ولا يلزم عدم اعتبار ان  
وفي بعض النسخ الا ان الفاء تدل على ان يملكه من غير ان يقال ولا يلزم عدم اعتبار ان  
كذلك قوله اي يجوز له ولا يجوز له في بيعه بل يرجع قوله في مسامحة المالك في ان  
يرجع بل يرجع قوله لذكر الشئ من قوله قوله في بيعه بل يرجع قوله في مسامحة المالك في ان  
وهو ان يوافق المالك ان كان المالك يريد ان في الكلام مجازا حيث حيث اطلق القيد  
واريد مطلق الفحل كما طلاق المرسن واردة مطلق لانه قوله ولا يجوز له ان يوافق  
عقب الفحل اي ضاربه وهو ان يوافق فحلا فيكون على الاثبات قوله وهو ان يوافق  
فحلا بدل على ان العيب بمعنى الاكراه على ما ذكره ارباب اللغة فلا وجه لتفسير الشارع  
بقوله اي ضاربه ويجوز ان يقال ظاهر اضافة الاجرة الى العيب يقتضي ان يكون  
العيب بمعنى الضراب فنقول المص وهو ان يوافق يمكن من قبيل الاستحسان فاق  
المص والمراد اخذ الاجرة عليه قوله اي المراد من عيب القيد ان المضاف مقدر  
العيان العيب الكراه الذي يوضع على ضراب الفحل ونسب العيب الفحل فتوب  
عقبه فحله يعينه اي اكرهه وعقبه الفحل ايضا ضاربه ويقال ما ذكره قوله لكانت  
وجوب ما ينبغي المراه عشا با قوله عشا با مفعول مستحق قوله احداهما ان يكون  
معارضة قوله وهو الظاهر من تكرر الكلام قوله وتوزر به ارجو ما لا يندرج على تسليمه قوله  
يعني على تسليمه وحده قوله وما لا ينفرد تسليمه قوله يعني وحده قوله لعدم الانتفاع به  
اقول اي لعدم الانتفاع به على الوجه الذي يقتضيه العقد فلا بد من قوله وتوزر به  
لانتم انشاء المانع قوله في هذا يكون قوله وهذا ان تسليم المانع من قبيل المانع  
في السند ما المانع ما التزاني فانما يستحق حكم العقد بواسطة الملك وحكم العقد

بعبارة

يعقبه قوله في بيعه فانه لم يقل ان التزاني هو العقد على التسليم بل يقول ان يمتنع  
التسليم فكما ان التسليم حكم العقد والقدرة عليه شرط فكذا يقال في التزاني قوله  
لان لا يمكن ان يكون ثبوت الشئ باثباته عنه ثبوتنا قوله يكون ثبوت العلم بالشئ باثباته  
عنه ثبوتنا ما يمكن بصدده منه قوله وايضا بان المراد لا يمتنع من التسليم وهو  
المقصود فيما نحن فيه قوله في بيعه فانه لم يقل ان التزاني هو العقد على التسليم بل يقول ان يمتنع  
فيه سواء قوله في بيعه فانه لم يقل ان التزاني هو العقد على التسليم بل يقول ان يمتنع  
الا ان يجعل تبيد الجواب عن قوله او من رجلين قوله الظاهر انه جواب لما  
يستدل الا ما كان على مدعاها يجوز ان لا جارة في صورة البيع لطاري بان  
يموت احد المواجهين بعد ما جرد اذ اذ الرهان من رجلين وان لم يكن مذكورا في قوله  
ولما في هذا الكتاب الا ان له نظائر كثيرة قوله وهو فاسد لان العقد للغير لا  
هو الذي يمكن للبعض فيه حكم ان يندرج قوله كقول من ادعى الجيبان بناء الجارة حكم  
الابتداء ان جعل العقود عليه العيان المستأجرة وقوله لانها عنه لازم يريد ان اقام  
العيان المستأجرة مقام المنفعة ليكون العقد لازما فيكون ذلك العقد باقيا كما  
كان في سائر العقود وقوله من وجه يرمى اليه ما ذكرنا ايضا فحينئذ فلا بد ما ورد في الشارح  
قوله كما تقدم في الوكاله قوله في باب غل الوكيل قوله وانما المضمم بقوله لا يمتنع  
فيها قوله لا يمتنع كلام المضمم بعد قيام الدليل على خلافه قوله والصواب ان يقال  
الظريان انما هو على التسليم لا على العقد قوله يوضحه انه اذا عقد الجارة مع الزوجين  
فان احداهما بعد العقد قبل التسليم يندرج الجارة في حق الزوج وان كان ذلك  
حال بناء العقد لم ينع بعد الطلاق قوله ينع بعد الطلاق البايين اذ لا يكون بعد  
الرجوع قبل انقضاء العدة قوله وهو تعليل صرف قوله ينع التمسك لانه قوله لا يمتنع  
العيان المرئية قوله قوله فحله مستنداً وخبره بجي بعد سطرين وهو قوله ليس يوافق  
قوله ونقص القاعدة الكلية قوله اذا جعل الابن منفعة لا يمتنع القاعدة الكلية  
الا ان يقال المراد هو المانع حقيقة ولكن المضمم من وراء المنع قوله ولا يشترط  
قوله فانظر الى قوله ان عقد الجارة عقد على اتمام المانع قوله وليس على ان يكون  
بعده قوله لانه ليس على كونه من المانع والبيع يرد على الاعيان دون المانع قوله



على انه لا يجوز استحقاقه بعد الاجارة **قوله** لان الاعيان لا يستحق به بل الذي يستحق به  
هو المتاع **قوله** لانه ليس بظاهر الرواية ان كونها ظاهرا لا يثبت له **قوله** وليس في كلام  
محمد ما يدل على شئ من ذلك **قوله** بل على استحقاقه من حيث كونه مقصودا للظهور  
ان استحقاقه بعد الاجارة لا يدل على عدم جواز بيعه كافي الصنيع **قوله** قوله واذ ثبت ما ذكرنا  
يعني من جواز الاجارة باحد الطرفين **قوله** ولعل راد المعنى هو الاشارة الى ما يتجوز  
واختاره من الطرفين **قوله** ان كل منهما من النفس عليه فليتأمل **قوله** ويجوز ان يكون قوله  
لقوله ويجوز بطعامها **قوله** باني عن ذلك قوله اعتبارا بالاستيجار على الخدعة فتأمل  
والمراد في الجملة الصغيرة فان سمي الطعام **قوله** وراهم **قوله** يجوز ان يكون الطعام  
منصوبا على نوع الخافض اي الطعام والراد بالقسمية هو التعيين اي عيان الطعام  
بدراهم وتقدر به الدراهم بنفسه باعتبار معناه الاصل فتأمل **قوله** والمراد  
الطعام مكانه **قوله** هذا لا ينهم من عبارة الجملة وانما ينهم منه ان سمي بدل الطعام **قوله**  
لا غير تأمل **قوله** ولكن يمكن ان يكون معناه سمي الدراهم المقدرة بمقابل طعام  
**قوله** بان يكون المضاف مستندرا في كلام الجملة اي سمي بدل الطعام **قوله** وكذا ذكرنا  
الا ان التقدير لا يدل من قرينة فتأمل هل هناك ما يصلح ان يكون قرينة لذلك **قوله**  
اجيب بانه اجبر فاص **قوله** ولعل الاولى في الجواب هو ان يقال ان قدم المتنازع  
ذكر المدة بان يقول استأجرتك سنة لثمن وضع ولدي هذا فيمكن خاصا وان قدم ذكر  
العمل فيكون مشتركا كما في قياس قبيل في استيجار الراعي **قوله** وفيه نظر لانه قال لا يمتنع  
الاجبر الخاص **قوله** لعل راد الجيب من دلالة لفظ البسط دلالة قوله فان العقد ورد  
على مناضرا **قوله** وقوله والاجبر الخاص باني فليتأمل **قوله** وهذا يدل على انه لا يمتنع  
بما فعلت نظر الى الاجبر الخاص **قوله** وفي الفصل الثامن والعشرين من اجارة الجحيط  
البركاني وليس للراعي اذا كان خاصا ان يرعى غنم غيره باجور فلو انه اجر نفسه من غيره  
الرعي ومعنى ذلك شهور ولم يعلم الا ان قدر الاجر على كل واحد منهما لا يتصدق  
الا انه يأنى انتهى وفي البركانية ليس للواحد ان يرعى غنم غيره فان رعى الجحيط  
ويأنى ولهذا قالوا الخاص لا يلي ان يواجر نفسه من آخره مدتها ولو اجر غيره من الاجرة  
الثانية ايضا ويلبى له الاجور ولا يتصدق به وان كانت منافعة بغيره مستغلة

بمجيء الغير انتهى او عرفت هذا عرفت ما في كلام الشارح **قوله** وكذا اذا استأجر حمارا  
يحمل طعاما **قوله** من قبيل المحدث والاصح **قوله** قيل لانه في معناه من كل وجه  
**قوله** في توزيع الجواب نفع مساحمة والظاهر ان يقول نعم بترك به القياس الا ان  
ما نحن فيه ليس ثابتا بالقياس بل بدلالة النقص وهو لا يترك به **قوله** ومثله لا يترك  
بالعرف **قوله** ينبغي من المعنى او ان كل كتاب للمدعي ما يجانه ما ذكره الشارح حيث  
اظهر القياس على ما في معنى فنية الطمان وقال يترك بالعرف كالاكتفاء في ابعده  
**قوله** فان قيل لا يترك بل يخص عن الدلالة بعض ما في معنى فنية الطمان بالعرف كما  
نعمل بعض مشايخنا في الشيا بوجوب ان عرفهم بذلك **قوله** الحاق بعض الجحول بغير  
الطمان بالدلالة فتأمل وكيف والغنية بعد النظر في آخره بترك الغاصب به **قوله**  
كذلك الحاق الجحول **قوله** فالمراد من هذا الجحول ما اذا استأجره ليحمل نصف طعامه بالنصف  
الا فثبت لا يجب الاجور ان الاجبر ملك الاجور في الحال **قوله** قال البعل في الرعي  
غير شك لان احدهما ان الاجارة فاسدة والوجه لا يملك بالصحيح منها بالعقد  
عندنا سواء كان عينا او دين على ما بيناه من قبل فكيف ملكه ههنا من غير تسليم  
ومن غير شرط التعجيل والشافعي انه قال ملكه في الحال **قوله** لا يستحق الاجور شيئا في  
الملك لانه لا يملكه اذا ملكه الا بطريق الاجرة فاذا لم يستحق شيئا فكيف يملكه انتهى لعل  
مرادهم مني الملك لان وجوده يؤدي الى عدمه وما هو كذلك يبطل بقوله ملك الاجور  
في الحال كلام **قوله** في سبيل الفرق والتقدير والظاهر ان وضع المسئلة فيما اذا سلم  
الاجبر كل الطعام واسروا في الفسخ والاهتمام فيكون تقدير الكلام لو وجب الاجور في  
القصور للفرقة لملك الاجبر الاجرة في الحال التعجيل والتألي باطل لانه يكون مشتركا  
بينهما فيفنى في عدم وجوب الاجور وكل لازم يؤدي فرض وجوده الى انقضاء ما هو بكونه  
باطلا فكذلك هذا فليتأمل **قوله** والمراد من استأجره جحلا حمل طعام مشترك بينهما يجب  
الاجور ان ما من جرة جحلا الا وهو حاصل لنفسه **قوله** فليتأمل فانه في كل جرة حاصل  
ايضا فلا معنى للمحذور اثبات المطلوب لا يتوقف عليه الا ان يكون على المبالغة في التثنية  
اي هو حاصل لنفسه وسيجي من الشارح اكل الذين جواب هذا البحث فراجع وتأمل  
فيه حال المراد بالاجور بالاجور فغير **قوله** قال في النهاية نصب فنية على قول من يجوز



استناد الفعل الى الجار والجود مع وجود المفعول ون الجار وهو ضعيف انما  
وفي شرح الرضا ان ذلك ذهب الكوفيين وبعض المتأخرين فراجع حال الرضا  
وذكر العمل بوجوب كونه معتقدا عليه ولا يترتب عليه **قوله** لم لا يجوز ان يكون تقديم ذكر العمل  
مرتباً كما قالوا في مسئلة الرابع **قوله** وطوبى بالفرق بين مسئلتنا وبين ما ذكرنا  
ان خطبة اليوم فلك درهم **قوله** ولا بد من الفرق ايضا بينها وبين ما ذكرنا في  
الرابع انه اذا جمع المستأجر بين المدة والعمل فالاعتبار للمقدم منها في كون الاجر  
خاصا ومشترا فليتأمل **قوله** وكذلك غيرها وبين الثانية **قوله** في المحيط البركاني  
الفصل السادس من الاجارات وفي آخر اجارات الاصل اذا استأجر الرجل  
كل شهر درهم على ان يطبخ له كل يوم فغير الى الليل فهو فاسد ذكر المسئلة من غير ذكر فاسد  
فمن مشابهتنا من قال هذه المسئلة ثبت رجوعها الى قول ابن خنيفة اذا تضييع الرقة  
بين هذه المسئلة وبين تلك السائل ومنهم من قال ما ذكره هذه المسئلة فيما  
قولها وما ذكرنا تقدم استحقاقها على قولها اذا فرق بين هذه المسئلة وبين  
تلك المسئلة واسد اعلم انتهى وانما خبرنا به لا بد من الفرق بين هذه المسئلة  
وبين المسئلة الثانية في الشرح فمعرفة تلك بالاجماع بخلاف هذه **قوله** في  
مراده التجهيل **قوله** لكونه وصفا مطلقا **قوله** العمل ان موانع الارض بغير مستأجر  
منافع الاجير **قوله** هذا دليل على اصل المدعي فانما هو المستأجر وان كان بالواو **قوله** فانه  
لا ينفذ العقد لان الاول حق من مقتنيات والثاني ليس فيه لاحد المتعاقدين  
منفعة لعدم بناء اثره بعد المدة **قوله** وانت خبرنا بان الثاني ايضا من مقتنيات  
العقد وقوله ليس فيه لاحد المتعاقدين منفعة ثم بل فيه نفع المستأجر حيث لا يتألف  
زراعة الآباء **قوله** دون الاول **قوله** ولان بقى فكريه من مقتنيات العقد كما ذكرنا  
بخلاف انهاء العظام **قوله** ولما جازت الاجارة بين ابي باجورة هي دين  
الموجود او ينفذ كان المستأجر على الموجودين فاستأجر منه دارا بذلك الدين الذي  
في ذمته **قوله** اما علمت ان السكنى بالسكنى **قوله** انما هو ان المصانف مقداريها  
السكنى بالسكنى **قوله** واجيب عن الاول انها لما اقدما على عقد يتأخر المعقود  
فيه ويجرد شيئا فشيئا **قوله** ان نسب ان يقول يتأخر مقابل المعقود عليه

كما يعلم من جواب البحث الثاني **قوله** وعن الثاني بان الذي لم ينجس الباء بقاء فيه العبر  
مقام المنفعة **قوله** فيه شيء فانه اذا اقيم العبر مقام المنفعة لم يتحقق المجانسة المحقة  
للمسا اذا المجانسة بين العبر والمنفعة ووجوده الحكمي لو سلم بوجوب شبهة  
في الاطلاق فيتحقق شبهة العبرية تأمل انما قلت لو سلم انه كذلك ذهب الى ان  
**قوله** ضرورة تحقق المعقود عليه دون ما يصح انعقادها **قوله** الضمير في قوله انعقاد  
راجع الى قوله ضرورة **قوله** ويجوز ان يسلك طريقا آخر **قوله** فيه بحث **قوله** فان كان  
لزم المسا وهو باطل **قوله** هذا لا يتجوز الزامه بالسبب فانه يخشاه هذا النوع  
ويمنع استلزامه للفساد مستند بان مثله موجود في مبادلة السكنى بالزراعة مثلا  
وهو جائز بالاجماع فليتأمل **قوله** لا يقال قسمه غير حاصلة لجواز ان يعتبر موجود  
اول الاظهر ان يقال في تقرير السؤال انما يستقيم ما ذكرت ان لو انحصر صدق القسم  
الثاني في عدمها وليس كذلك لجواز ان يكون صدقة بان يعتبر وجودها وانما قلنا  
ان الاظهر ذلك الظاهر كون القسم حاصلة **قوله** بين الطعام لشرك **قوله** وعلى  
اعادة في انعام الكلام الى جعل الطعام مشتركا فانه لو كان المستأجر حاصلة بتوجه  
الزام الشافعي بان وضع الطعام فعل عسي والمستأجر هو النصيب للشافعي من الدار  
ولا يتصور فيه الفعل المحض بل لا يبعد ان يدعى ان نصيب الطعام بالاشراك محض  
فليتأمل **قوله** وجيب بان كل كل حل محلين **قوله** في هذا الجواب تأمل فانه ظاهر ان  
النصيب الشافعي غير خارج عن الكل بل داخل فيه فاذا حل الكل كان هو محمولا معه  
ويكون كاجارة الشاع فان الاذن هنا ايضا تعذر التسليم على الوجه الذي يقتضيه  
العقد فينبغي ان يحكم باجور الشل **قوله** بان هناك تسليم المعقود عليه معتذر **قوله** هذا  
ظاهر لقوله وفوقه بين هذا **قوله** قال الرضا لان ما من جزء يجرى الا وهو مشترك فيه **قوله**  
الاظهر ما من غير او ما من جهة لان الجزء ينطلق على الشايع **قوله** ومن عمل لنفسه لم يستحق  
اجرا فيه **قوله** والا لزم العوض والعوض في شخص واحد **قوله** وهي تندفع كجعله  
لنفسه لمحصل مقصود المستأجر **قوله** كيف يحصل مقصوده والاجير اذا علم انه  
لا يطلع الا بالاجل نصيب المستأجر بل يقاسم ويجعل نصيب نفسه **قوله** ولكل  
امر محلي يمكن ابتاعه في الشايع كافي البيع **قوله** الحياطة امر عسي كيف يقصود الشايع



قال المصنف في القياس لا يجوز ان يقال الحكم في العقد لا ينفصل عما هو  
فيجب احوال الشئ المستثنى وفي شرح الشايع ان لا يجوز ان يكون له المستثنى  
انت **قوله** ان الجملة قد تفتت قبل تمام العقد بنقض الحكم **قوله** العقد لا يتم  
بنقض الحكم بل بنقض من الاصل **قوله** ان كل جزء منه بمنزلة ابدنه **قوله** ان  
على المدعي تأجيل فيه بغير مغلطة **قال المصنف** صاير كما اذا سقط الاجل لم يفسد  
قال في النهاية بان باع او اجاره وقت الحصاد والدياس ثم استقط ذلك الاجل  
قبل ان يأخذ الناس بالحصاد انتهى وفي شرح الشايع والدياس انتهى **قوله**  
لان ذلك وضع القدرى **قوله** جواب لقوله لا يقال في هذه المسئلة **باب**  
ضمان الاجرة **قوله** مترج في بيان احكام بعد الاجارة وهي الضمان **قوله** ان  
الاحكام على الضمان اما باعتبار كثرة افراد او المرد وهي الضمان وجودا وعلما  
**قال المصنف** الاجارة على ضربين **قوله** من قبيل تقسيم الكل الى اجزاء **قوله** وهو  
**قوله** وانما قال وهو الاجرة على نوعين لان الاجارة لو كانت على نوعين كانت  
كل من الشريك والخاص كذلك ولزم تقسيم الشئ الى نفسه والى غيره لكن الام  
وخلقت الجميع ولا مهور وانصرف الى الجنس هكذا قيل **قوله** كان كل من الشريك والخاص  
كذلك **قوله** فان القسم هو جميع الاجزاء بحيث لا يخرج منه شئ لا ما يطلق عليه  
الاجارة مطلقا **قوله** والسؤال من وجه تقديم الشريك على الخاص **قوله** ان  
الخاص لتوجه السؤال عن سبب تقديمه على الشريك ايضا لان تقديم كل منهما على  
الآخر وجهان اما الشريك فلانه بمنزلة العام بالنسبة الى الخاص مع كثرة مباحته  
الخاص فلانه بمنزلة المفرد من المركب لكن تقديم الشريك هنا لان الباب باب ضمان  
وذلك في الشريك فقابل فان بما ذكره الشايع لم يظهر وجه تقديم الشريك كالاجنبي  
وكان لا بد منه **قوله** واجيب بانه قد علم ما سبق **قوله** وانت خبير بان قول المصنف  
لان المعقود عليه انما هو العمل متضمن لرفع هذا السؤال فانه يعلم نصرة من لا يستحقها  
منه يعلم من استوجر على العمل واثره فلهذا لم يرد ولا حاجة الى التمسك **قال المصنف**  
فالشريك من الاستحسان والاجابة **قوله** ظاهره منقوض بالاجرة الشريك اذا جعل الاجر  
او شرطه لتجديد فيحتاج الى نوع عناية كان يقال لا يستحق الاجر بانظر الى كونه اجرا

مع قطع النظر عن الامور الخارجية **قال المصنف** لان المعقود عليه انما هو العمل **قوله** عندى فيه  
اشارة الى دفع السؤال بان التعريف دورى فان عدم استحقاق الاجر في بعض  
يكون المعقود عليه العمل فقابل **قوله** لان التعديل على التعريف غير صحيح **قوله** يصح ذلك  
الحكم الضمنى **قوله** لان المعقود عليه اذا كان العمل **قوله** بيان لمناسبة التسمية **قوله**  
وعندى تعديل الحكم الضمنى المستفاد من التعريف وهو ان بعض الاجراء لا يستحق الاجر  
قبل العمل لان قضية عقد المعاوضة هو المساواة كما تقدم بيانه ولو استثنى من استثنى  
على العمل فيلزم بطلان المساواة وهذا هو مراد المصنف لان المصنف فرغ على ذلك التعديل  
فكان ان يعمل للعامة لبيان مناسبة التسمية فليست ملزمة **قوله** بيان لمناسبة  
التسمية غير متقوله **قوله** لان المعقود عليه **قوله** ويؤيده قوله من هذا الوجه يستحق  
**قوله** لا يعدل بغير بيان ذلك يؤيده خلافا لاستدراكه **قال المصنف** لما روى عن عمر وعلى  
رضي الله عنهما **قوله** قال الزبلي وبقولها انبنى اليوم لتغيره الى الناس وبه يحصل صيانة  
اموالهم انتهى وفي النهاية روى عن عمر وعلى رضي الله عنهما انها كانا يضمنان الاجرة للشريك  
باعتنا على يده وعن علي رضي الله عنه انه كان لا يضمن القصد والصلح ونحوها ولا يلزم  
اختلاف الصحابة في اعتبار المتأخرون والفتوى بالصلح على النصف فكان بانقول الصالح  
على النصف عمل ما قال الصحابة رضي الله عنهم بقدر الامكان انتهى كلام صاحب النهاية  
قال ابن البرزنجي معناه على كل نصف بقول ميت خط النصف واوجب النصف  
اننى فكان ردا بالصلح مجازا وهو الخط وفي فتاوى قاضي فان الفتوى على قولنا  
**قوله** لانه هو الذي سبقت له الاثر الى اصله العاين من فعله الذي هو المعقود عليه **قوله**  
**قوله** الذي صفة لا اثر **قوله** لانه يمنع من التبرع وفيما نحن فيه يعمل الاجر فمكن تعينه  
ولم نر ان يلتزم بوجوب الاستناع عن التبرع فيما يحصل الضرر لغيره من تبرع **قوله**  
الحكم بانه لا بد وان كانت المحكمة انصت كاسبق فظهر في الايمان **قوله** لانه يمنع  
بيان المحكمة عدم التامين **قوله** وهي لا ينفق في السلامة **قوله** قال الشافعي ما على المحضين  
من سبيل **قوله** فلانة اذا انكسر في الطريق **قوله** تعديل بقوله واما الجارية مع ان القياس  
**قوله** واما في الجارية الصغيرة **قوله** والصلح **قوله** في ذلك **قوله** وينبغي انما اذا لم يكن  
بارة ضمن **قوله** لان التخصيص المذكور في الروايات بغيره في الحكم مما عداه **قوله** ووجه

في التبرع

سواء



ذلك ان الحكم ليس بمتعلق لا يخفى عليك ان اشتراط المتعاقبة لا يتوقف عليه تمام العمل  
وانما ذكره لزيادة التوضيح فتأمل **قال** المراد من المتعاقبة قوة الطباع وضعفها **وقد** ذكرنا  
لكونها في تأويل ان مع الفعل والبراد ان السراية وجودا وعلما يعني **قوله** هي ان المتعاقبة  
اذا اختل قطع الحقيقة **وقد** في صحة النزاع كلام ثم قول الحقيقة بالعلم المسمى **قوله**  
فعليك بمثلها **هنا** **قوله** فيمكن **قوله** ولو كان اجبر اخصا فنحن **قوله** يعني نفسه  
اجبني **قوله** لمحصل العقب **قوله** بالاذن العقب بالاذن حاصل في النوع باجود هو هذا  
لاننا في بيده فكان المناسب ان يقول لا اجود لخط الالام لم يذكره لظهوره مما  
**قوله** وقد يجوز عن قضاء في الخط فيها فمن لا ينصرف خطها **قوله** فيمكن **قوله** فان  
بالضمان انما نشأ من الدليلين المذكورين في الكتاب وما ذكره هنا يدل على ان ذلك  
لما ينصرف الاجود في الخط والظاهر ان يقال هكذا عند عدم جريان وجه الاستحسان  
في اجبر الوحد في القياس **باب** الاجادة على احد الشرطين **قوله** اذا  
رجل الخطا ان خطت هذا التوب **قوله** فان قيل ليس هذا تعليقا ولا اجادة فنبه  
قلنا ليس هذا تعليقا العقد الاجادة بامر آخر كان يقول ان جاء زيد فقد آجرتك  
وادي بكذا وهو الذي لا يتقبل العقد ما ذكر العقد بصيغة التعليق فلا مانع منه **قوله**  
غير انه لا بد من اشتراط الجواز في البيع **قوله** يعني خيار التعيين **قوله** والجواب ان الجواز  
نزول بوقوع العمل **قوله** وفيه كذا اذا نزل الجواز بوقوع العمل فيمكن فيه الاجتماع  
التعيين في كل يوم فالاول هو التعريف لخدمات دليل ومنع اجتماعهما في كل يوم **قوله**  
كما تقدم **قوله** انما يكون مرادة لكونها حقيقة **قوله** فيمكن في حقيقة التعليق كما كان  
ان وجوبه ظاهر فانه قال ذكر العقد لضافته هي حقيقة ودخول ان بعد التبيين  
بالقد **قوله** فيكون مراده التعجيل **قوله** لا يقال هذا بخلاف لما قاله انما من ان  
اليوم للتأنيث لانه ليس مع كلامه ان التعجيل معنى مراد بذكر اليوم بل انما لازم نزول  
معناه فتأمل ويجوز ان يحل الكلام على الالزام **قال** المراد من المتعاقبة ان ذكر العقد  
للتعليق حقيقة ولا يمكن حمل اليوم على التأنيث **قوله** قبل ان تأنيث في كلام الحديث  
اعني **قوله** ولا يمكن حمل اليوم على التوقيف لان فيه فساد العقد لاجتماع الوقت والعمل  
ظهر لك ضعف ما ذكره صاحب العناية فان صاحب الحديث جعل مناط اشتراط

حمل اليوم على حقيقة التوقيف لزم فساد العقد ومنه يظهر ان حمل على مجازة لهذا  
النطاق او التزمه الا انه عن ارادة الحقيقة في صورة تعين المجاز كافي في الحمل على المجاز  
على ما عرفت نعم لو حمل النطاق على اول الامر ما ذكره الكافي حيث قال لانه زاد في الاجود  
خطا في اليوم ونقص حجة اخرى وهو دليل ان اليوم للتوقيف لا لتوقيف الاستقام الكلام  
من غير رتبة ولكن على ما ذكره في الحديث الزود مشكلا على ما لا يخفى وبوتة النزول من  
وجه آخر لا يفيد فتأمل في كتاب العرف في مسئلة بيع السيف المحلى بتفصيل متعلق  
بالمقام فتدبر في شرح ابن الحمام **قوله** لان التسمية الاولى باقية وانما هو خط النفس  
الآخر **قوله** فتأمل كيف اجتمع في العقد تسميتان على نفس **قوله** وهو يقبل التسمية  
**قوله** كان الظاهر ان يقول هو يقبل التعليق كما لا يخفى لكنه ليس كذلك لما فيه من  
الغبار على ما مر **قوله** وقام الدليل على الجواز وهو نقصان الاجود للتأنيث **قوله**  
ولا بد لاي حقيقة من بيان دليل الجواز فيما اذا قيل على اليوم بدرهم حيث حذر  
اليوم على التعجيل فيكون ان يقال الدليل عليه صيغة الامر فانها تدل على كون الحقيقة  
مطلوبة فلا يمكن ذكر اليوم للتأنيث وفيه تأمل **قوله** بخلاف ما نحن فيه فان نقصان  
الاجود دليل **قوله** يعني دليل على الجواز **قوله** زائد على الجواز بظاهر الحال **قوله** على  
الجواز متعلق بقوله زائد **قوله** وفي الجواز مع الصغير لا يزاد على درهم ولا ينقص من نصف  
**قوله** لا يقال كان الواجب في جهالة المسمى من الشئ انما يبلغ للفرق الظاهر بين  
الجهالتين فان ههنا بعض التعيين بل كل التعيين بالنظر في لفظ المسمى **قوله**  
والتسليم في العبد **قوله** فيه شئ وكان الظاهر ان يقال التسليم في الدابة **باب**  
اجارة العبد **قوله** تأخير ذكر اجارة العبد **قوله** اي نفسه واجارة الغير اياه ذكرت  
استطرادا وقد تقدم في الذكر ما يذكر استطرادا كما سبق في باب العشرة والخارج فلهذا  
الاجارة مضاف الى الفاعل **قوله** واعترف بان المتأخر **قوله** معارضة **قوله** واجب  
بان مؤنة الرد في باب الاجارة على الاول **قوله** في الفصل المحامي من الجواز البراءة  
واذا استأجر عبدا بالكونه ليستخدمه ولم يعين مكانا للخدمة كان ان يستخدمه بالكونه  
وليس ان يستخدمه خارج الكوفة فان سافر بها ضمن هكذا ذكر محمد المستدر في اجارة  
الاصول وذكر في صحيح الاصل ان من ادعى دارا وصاحب الدار عليه على خدمة عبده سنة



ان لا يخرج بالعبد الى اهل بيته قال الشيخ الامام الاجل شمس المنة المحلاني في شرح كتاب  
 الصلح لم يرد بقوله يخرج بالعبد الى اهل بيته واما ما روي في ان يخرج به الى اهل بيته  
 التزمى واقتضى المصنف ان يخرج به الى اهل بيته في باب الاجارة من استأجر عبدا  
 لم يخرجه ليس له ان يسافر به وله ان يخرج الى اهل بيته في الزوى واقتضى البلدة وكان الصلح  
 شمس المنة السرخسي يفرق بين مسكن الصلح وبين مسكن الاجارة وكان يقول في  
 مسكن الصلح لصاحب الخدمة ان يسافر بالعبد وليس المستأجر ان يسافر بالعبد المستأجر  
 للخدمة وحكي عن الفقيه ان اسما في الحفظ انه كان يقول لا روية عن محمد في فصل الاجارة  
 فقلنا ان يقول المستأجر ان يخرج بالعبد عن المهر كان الصلح وقلنا ان يفرق بينهما  
 وقد عثرنا في الرواية في الاجارة في اجارات الاصل على ما كتبنا انتهى فليعلم من ذلك  
 امكان المنع في مسكن الصلح فتأمل **قوله** لان المنفعة في النفس كانت **قوله** او بغيره كانت  
 الاجارة **قوله** واما في الصلح فتوزن الرد ليست على المدعي عليه **قوله** الصلح يجب حمله على ارباب  
 العقود اليه ويشبهها لما انه ليس عقدا برأيه هذا الصلح كونه على الاجارة فلا بد ان  
 يكون مؤنة الرد على المدعي عليه والافاق الفروع والجواب ان الفرق واضح فان المدعي  
 عليه يزعم انه ملك الخدمة بغير شيء والتفصيل في النهاية **قوله** ويلزم مؤنة الرد او لا يلزم  
 الاجارة **قوله** وليس المستأجر كذلك **قوله** والمصالح ايضا ليس كذلك **قوله** المصنف لان انشا  
 بين الخدمة بين ظاهر **قوله** الفرق بين الدليلين غير واضح ظاهر **قوله** اجيب بان  
 تابع الام لا يكون جواز منها وهو جواز **قوله** لا يقال هذا مخالف لما قاله لان من ان العبد  
 لا يجوز نفسه لان عدم احوالة لا ينافي كونه محزنا في حق المالك **قوله** فليس من هذا الكلام  
 على انه ذكر منكرا جوهرا والذكر في الكتاب ليس كذلك **قوله** فبينة كانت فان المصنف  
 يستدل بتكليفه لا بتكليفه شهرين فلا ساس لهذا السؤال ظاهر او يجوز ان يقال  
 قوله شهر او شهرين تفصيل للشهرين بلنظا التكليف فالتحدي هذا الاعتبار لكن لا يخفى عليك  
 انه لو ذكر المستأجر لفظ الشهرين مع ما كان في الكتاب فنجواب المسئلة ايضا ما ذكره  
**قوله** واجيب بان المذكور في الكتاب **قوله** الجيب هو الامام حميد الدين الفراء  
 في حقه استشهد على المصنف ثم قال قال مؤلفا في شهر الدين وقد رأيت في كثير من الكتب نحو  
 المبسوط والجامع الصغير للعتابي والاسيبيجي والمعين في اللغة انه لم يترجم بقوله

هذين بل فيه استأجر عبدا شهرين ثم اربعة وشره اربعة فقال مولانا تاملت  
 فلم أجده مخلصا سوى هذا انتهى ويقول الضعيف مستعينا بما به يجوز ان يكون  
 وضع المسئلة فيها اذا ذكر المستأجر لفظ الشهرين بالتكليف واما ذكر المصنف في ظاهر  
 في تبيينه التالي حيث ينصرف الى ما بالي العقد فلا يمكن قوله هذين الشهرين كلام  
 المستأجر بل هو لفظ المصنف فليأمل **باب** الاقتضا في الاجارة قال المصنف  
 الا ترى انه لو انكر اصل الاذن كان القول **قوله** في شرح الشافعي ان لو انكر عقد الاجارة  
 اصل كان القول لصاحب القوت انتهى فبينة كانت **قوله** واعتبر من بان هناك انقضى  
 التعاقدان **قوله** وكذا ان تقول ان ذلك كان الحكم ذلك اذا اتفقا في الطرفين الا ان  
 اذا اختلفا مع ان التشبيه غير القياس ودليل المستلزم ما ينبغي في الغضب من رواية  
 عن الجانبين حال المصنف قال محمد ان كان المصنف معروفا بهذه الصنعة بالاجارة فالتقوى  
**قوله** او قال الزبيدي والغفوي على قول محمد انتهى واما في النهاية والكفاية وقاية البيان  
 قال شيخ الاسلام وعليه الغفوي واما في شرح الشافعي والغفوي على قول محمد ذكره  
 بعد في شرح الامام الجبوري سقى الله رزاه في شرح الجامع الصغير **قوله** وما ذكره من الاستحسان  
 مدفوع بان الظاهر يصح للدفع والحاجة ههنا الاستحسان لا الدفع **قوله** فرق بين  
 الظاهر والاستحسان فالاول يصح الاستحسان كاجارة الاحاد **باب**  
 فتح الاجارة **قوله** لانه لو بين العقد صار المنفعة المملوكة به او الاجارة المملوكة لغيره  
 مستحقة بالعقد لانه ينتقل بالهوية **قوله** او قوله به زائد لا طائل تحته بل يخفى فان  
 المنفعة ليست مملوكة للوارث بالعقد وهو ظاهر ولعل زيادة من التامع وكذا  
 ان يقال الام متعلق بمسئولية المملوكة وقوله المملوكة وقوله لانه ينتقل مني على  
 الفرق في التقدير والمصلحة لو بين العقد يلزم ان يصير المنفعة التي ملكها المستأجر بالعقد  
 لقيام العقد وبناءه مستحقة لغير العاقد بالعقد ثم اقول المصنف من غير العاقد  
 قولنا مستحقة لغير العاقد بالعقد وارف المستأجر **قوله** ان المنفعة عنده بغير  
 الاعيان حتى يجوز للعقد عليها **قوله** بنفسها بدون اقامة الدار مقامها مثلا **قوله**  
 وفيه ما غير مرة **قوله** من ان خلاف الشافعي منافق فكيف ينبغي انتمنا ما قالوا من  
 جواب المسئلة على خلافه وجوابه محل الاجتهاد على اجتهاد من تقدم ودعوى انتفاء



غير مستقلة ما لم يرد من استأجره ليدفع له ما لم يدفع له فاعلى بدفعه  
 بدله رأى انى ظهر له رأى بمنع من السفر **مسائل مشهورة** فويكون العامل اجير  
 بالنصف وهو جرمول **قوله** وايضا هو في صحة فنية الطمان حال العمل ان هذه شركة  
 الوجود في الحقيقة **قوله** قال صدر الشرعة في شرح الوقاية فني للحدية حمد على شركة  
 وفيه نظر لانه شركة القبول والصناعة فكان صاحب الحدية اطلق شركة الوجود  
 لان احدهما يتقبل العمل بها منه انتهى ولا يخفى عليك ان في قوله في الحقيقة نوعين  
 عن هذا حال المصنف احدهما يتولى القبول من الناس **قوله** فية كمت فان تعين  
 لقول القبول ليس بمانع في شركة القبول لعل مراده كونه من مشاكلة في العباد  
 مسامحة **قوله** واجيب بان الشركة في الخارج **قوله** يعني الخارج من العمل **كتاب**  
**المكاتب** قال الميرزا في المنهاج الكتاب تعليق على بعضه تضمنت معاوضة  
 منجزة ولفظها اسلامي لا يعرف في الجاهلية قبل اول من كتب عبد الله بن عمر  
 يقال ابو امية **قوله** وذكر في بعض المصنفين **قوله** يعني غاية البيان **قوله** ولقد ذكره  
 الشهيد في الكافي عقيب العتق **قوله** عبارة الانساني ولقد ذكر الحاكم الشهيد  
 في الكافي كتاب المكاتب وكتاب الولاء عقيب كتاب العتق لان الكتاب تامة  
 العتق بالولاء حكم من احكام العتق ايضا انتهى وبهذا يظهر لك تصرف الشارع  
 في عبارته وتغيره في مال ايرضاة صاحبه فان ذكره الولاء لبيان مناسبتة للعنان  
 لالبيان مناسبتة المكاتب للعتق وقوله والكتابة ليست كذلك ان اراد ان  
 لا افراج فيه فهو كالمكارة البري انه افراج اليد حاله والرفقة تالا وان اراد  
 انها ليست بجهنم من فسلم ولا تمتس لها جهة في المناسبتة في جميع اجزائه فهو مع  
 اعتبار انتفاء العتق في مفهوم العتق غير مسلم ايضا وكيف والعقود على مال  
 من ابوابه وقوله لان نسبة الذوات اول من نسبة الوصيات محتمل فلينظر  
**قوله** وتؤخره ان في المحل على الاباحة الفاء الشرط **قوله** فية ان مفهوم الشرط لا  
 له عندنا مع ان الشارع ذكر انه ذكر على وفاء العادة **قوله** وذلك لان المراد بالخبر  
 المذكور على ما قال بعضهم ان لا يضر بالمسلمين **قوله** فية كمت فانه على هذا التقدير  
 لا يلزم الفاء الشرط لو حصل على الاباحة فانه اذا لم يعلم فيه غير معين ترك الكتابة

ملزوم

منه وبالاباحة كما لا يخفى **قوله** وعند ابن عباس يعني كما اخذ الصحيفة من مولاه بجه  
 بنفس العقد لان الصحيفة عند ذلك كتبت **قوله** فية تأمل قوله ولان ان موجب  
 العقد ثبت من غير تصريح **قوله** قال في التوضيح الجملية نقل من المبسوط فكان حال  
 الاختلاف بيننا وبينه راجعا الى تفسير الكتابة ففقدنا تفسير ما شرعنا فيه  
 الى حوية الرقبة عند الاداء فكانه قال وجبت حوية اليد في الحال وجوب الرقبة  
 عند الاداء ولو كان نفي هذا المكان يعني عند الاداء كذا وهذا وعند الشافعي  
 تفسير ما شرعنا فيه من الجمل لا يخلو من حوية اليد لا يخفى عليك ان ما ذكره من  
 العلم ليس بتفسير للكتابة بل موجب العقد كما نفي عليه العلم **قوله** والجواب ان  
 دلالة الآية على ذلك خفية **قوله** لا لا يناسب لسياق كلامه ان يقول لا دلالة في الآية  
 على ذلك **قوله** وقوله وكما تبين من قوله **قوله** فية تأمل فان كونه فنية مانعة لمخل  
 على الوجوب غير مسلم **قوله** وكتابه العبد الصغير الذي يعقل البيع والشراء جائزة  
 ليعتق الركن منه **قوله** فية كمت ثم انظر ان يقال فيها بدل قوله منه **قوله** لبيان  
 ما يفيد قاعدة الكتابة بلنفسها **قوله** تأمل قوله **قوله** ومن قال بعده **قوله** لانه يستعمل  
 للتفسير وذلك في المال **قوله** يعني في المال الواجب واشار بقوله ذلك الى التفسير **قوله**  
 والتبنيح ليس من خواص الكتابة **قوله** والتبنيح في العبد يوجد في الضريبة وفيه تأمل  
**قوله** راجب بان ملكية النفس قبل القضاء ثابتة **قوله** فية كمت وما اصرح ما نرى  
**قوله** التي يحصل عند الاداء ولا يخفى عليك ايضا ان الجواب عن هذا السؤال  
 لا يحتاج الى هذا بل يجوز ان يقال العلم بما يتحقق حين وجود ملكية النفس على  
 قياس ضم النجم الى النجم وهو وجوب الارش في ذوم العتق لملكية اليد لملكية النفس **قوله**  
 وينعدم ذلك اي المساواة باعتبار التساوي **قوله** فان قيل اذا ادى المكاتب  
 بعض البدل ملكه المولى ولا يحصل بمقابلته شي للمكاتب فينتفي التساوي قلنا بل  
 لما كان ملكية العتق لا ينفك عن ملكية العتق كاسبوع في باب الكفارة **قوله** قال المصنف  
 المولى ملكا بتمت لزمه العتق **قوله** قال صاحب التفسير ولو شرط وطهر في العتق لا يمتنع  
 العتق انتهى وفي غاية البيان في ادب ابل باب ما يجوز للمكاتب ان ينفذ ما يملكه  
 فراجع **فصل** في المكاتب الناسدة **قوله** واما اذا كان بدلا عن الجرم كما ذكر

قوله فانما مكاتبه من ماله  
 قال صاحب التفسير  
 مسطور



في بعض الشروح **قوله** ونظير ما سيجي رواية عن أبي يوسف فيما اذا كاتب عبدا على عيان  
 بعينه لغيره انه يجوز في رواية عنه اجاز ذلك صاحب المال ولم يجز غير ذلك لان  
 يجب تسليم عبته وعند عدلها يجب تسليم قيمته كان النكاح ثم المراد من بعض الشروح  
 هو غايه البيان قال في الجمع وبحكمه بالارادة عينها او قيمتها انتهى قال ابن فرشته ان  
 عين الخمر انتهى **قوله** وبحكمه اي بحكمه ابو يوسف به اي بالعق **قوله** ولا ينقص من المستحق  
 ويزاد عليه **قوله** قال صدر الشريعة هذه مسئلة مستدرة لانعلق لها بمسئلة الخمر وقدر  
 ومعناها ان القيمة في الكتابة الفاسدة اذا كانت من جنس المسمى فان كانت نافعة  
 عن المسمى لا ينقص من المسمى وان كانت زائدة زيدت عليه ووضع المسئلة في البسيط  
 فيما اذا كاتب عبده بالف على ان يجده ايدا فالكاتبة فاسدة فوجب القيمة فان كانت  
 نافعة من الالف لا ينقص ان كانت زائدة زيدت عليه انتهى ولا يخفى عليك ان  
 من انه لا تعلق لها بمسئلة الخمر والخمر مخالفة لما في شروح العدة **قوله** وهذا  
 وجوب القيمة بالغة ما بلغت **قوله** لا يخفى عليك ان قوله لان المولى يرضى بالتقصان في  
 هذا التنبيه والظاهر انه اشار الى مضمون قوله ولا ينقص من المسمى ويزاد عليه وقوله  
 فيجيبه بالغة ما بلغت تنوع على قوله والعبد رضى **قوله** لا يخرجه مكرهه مقابل بدل **قوله**  
 في دلالة عدم رضا المولى بالتقصان في المسمى تأمل وقوله فلا يرضى بالتقصان ان  
 عن المسمى فمنوع ولا دلالة عليه في قوله لان عدم الافراج **قوله** فانه ان لم يرضى بالبيع  
 المولى عن العقد فيفوت له ادراك شرف الحرية **قوله** كما نريد ان الرضا بالعقد الفاسد  
 رضيا بالزيادة سواء كانت في القيمة او في المسمى اذ ذلك موجب الكتابة الفاسدة فلا  
 بالزيادة اي بما يوجبها وهو العقد الفاسد يفسد المولى عنه فيفوت له ادراك شرف الحرية  
 فليتأمل **قوله** فان تعين فاما ان يجزه **قوله** اي بجزة العقد **قوله** وان تعين به ولم يجزه  
 ولم يجزه لم يجز الكتابة في ظاهر الرواية **قوله** انك لا تعرف في نقل كلام المصنف في  
 آخر كلامه **قوله** والظاهر ان كلام المصنف جري على ما مراده بالجواز على رواية الحسن  
 هو جواز ابتداءه وفي قوله ولو اجاز جاز هو الجواز انتهاء على ان ينقضي العقد  
 وانما سكنت في تفصيل كتاب الكاتب العين عن رواية الجواز وهو رواية الحسن  
 عنه ذكر ما **قوله** روى الحسن عن ابي حنيفة انه يجوز حتى اذا ملكه **قوله** كالكتابة

فان سلم لكن مدعا عام وان  
 اراد على القيمة او لا

الحالة فلا ينجح المولى بالبرضا العبد كما هو حكم الكتابة الجائزة ثم اقول انه مخالف  
 ظاهر النسخ عدم الملكة فتأمل في **قوله** اذا كان العقد يحتمل النسخ او لا  
 النكاح **قوله** ليس شرط **قوله** خبر ان **قوله** وهو ظاهر الرواية او فلا يثبت سببية  
 عن في قوله فمن اى حصه **قوله** وانما يقع باعتبار قيمته وهي لا تصلح بدلا لتعويض الجارة  
 او لومع هذا الدليل لم يجز الكتابة اذا كان العبد مقيما العين هذا الدليل فان  
 العبد المعتبر بجوارته جهالة فاحتمل وقد سبق في قول للفصل **قوله** وان مثل هذا  
 مسافة كالعبد **قوله** الذي يشترط تركه والخدم وهاهنا سافلان **قوله** وفي  
 التسليم عليك الخ **قوله** انما يظهر ان يقول وتلكا لبطاق الشروح الا يرى ان المسلم  
 اذا كان المولى فلا لازم هو تلك المسلم الخ وانما حصل التسليم في تلك الاستدراك  
 اياه كانه مشتمل عليه **قوله** فان الملك يثبت فيها بجوارته وعند الكتابة او اى على روات  
 جواز الكتابة على عيان في يد الكاتب **قوله** قال المصنف لو اودا ما عني **قوله** قال الامام  
 اى لو ادنى عين الخمر عني ايضا فيما اذا اسلم احداهما لان في الكتابة معنى للعلوق  
 خرج فافهم ان في شرفه للجماع الصغير انتهى وعلى شرفه كقولهم في كلام المصنف نوعا  
 اختلاف شرح المسئلة في تأمل **باب** ما يجوز له كاتب ان ينفذ **قوله** فان  
 جواز التصرف بعتي على العقد الصحيح **قوله** هذا الوجه بظاهره لا يقتضي تقديم  
 الكتابة الفاسدة على هذا الباب بل يقتضي عكسه فلا بد من ملاحظة امر آخر  
**قوله** قد تقدم هذه المسئلة في كتابه الكاتب **قوله** لا يخفى عليك انه انما ذكره  
 هناك استطراد او تأملا في ذكره احكامه هنا وهذا لفظ القدرى هنا **قوله**  
 ولا فيما يباين **قوله** قوله ولا فيما يباين لم يخاف من مقابلة فك الجواز وجوبه في البيع من الخرج  
 تخصيص تلك الجواز فليتأمل فان مراده بما يباين هو الكاتب الا ان هذا الشرط  
 يخص ايضا كما سيجي بعد اسطر **قوله** من حيث المعاوضة او حيث المعاوضة شركة  
 بينه وبين النكاح فلا يكتفى به سبب الكتابة بالبيع دون النكاح الا ان يكون وجه  
 السبب مجموع المعطوف عليه والمعطوف اعني وعدم صحته بما يباين **قوله** وهو عدم  
 صحته بما يباين **قوله** يعني بما ذكره قبل **قوله** واقامها الفسخ قبل ادائه **قوله** واقام  
 البيع الفسخ بعد ادائه ايضا لا يضرنا قال المصنف ونقول ان الكتابة في جانب العبد

فان سلم لكن مدعا عام وان  
 اراد على القيمة او لا



و ما ذكر عن الكوفي ايضا

دون الثاني **قوله** وان كان غير ذلك فلا يتم اولوية الكوفة بحيث قال المصنف انه  
مبادلة المال بغير المال فغير المكتسبة دون الاجارة اذ هي مبادلة المال بمال  
او بغيره بحيث لا يمتنع ان يملكه المالك في وجهه مناسبتة المكتسبة بالاجارة  
فتمت امل قوله ولهذا اي ولان التزوج ليس من المكتسبات **قوله** ان اراد تزوج الامة  
فلا شك انه من المكتسبات وان اراد مطلقا فلم يتبع احداهما من المكتسبات  
**فصل** واذا اشترى المكاتب **قوله** والمولود مقدم **قوله** اي المولود في المكتسبات  
**قوله** فانه يحرم بعد حال حيوة **قوله** يعني حال حيوة الاب **قوله** على نجوم الاب **قوله**  
يعني بعد موته **قوله** وان هذه اي قرابة الازوة **قوله** الانسب ان يقال اي قرابة  
المحرمية غير الولاد **قوله** قبل ان يملكه المكاتب بوجه من الوجوه **قوله** اي بالشرع او العرف  
او الاجارة وقوله بوجه متعلق بقوله يملكه **قوله** والاول هو الوجه لان فائدة القول  
هو اكتساب **قوله** فيه تأمل ان يجوز ان يقال فائدة ان يعنى بعقبتها سواء اكتسب  
ام لا بان يتبين مبلغ اكتسابه مثلا **قوله** وهذا ليس في معناه لان حق المولى بحقوقه  
بقية باقوة وهذا بقية متأخرة له باعفاء الاعاق فيبقى على الاصل ولا يلحق به  
او قبل على تقدير ان يجب القيمة عند محو حاله فتقول للمالك ان يملكه ليس في معنى  
الحال انه المتخلى من مال وبيع وولد له المتخلى من مال المتخلى فاقترع من هذا الوجه  
فلا يلحق محله بولد له المتخلى بالقياس والدلالة فتأمل **قوله** وهذا لان الاصل في  
الولد ان يتبع الام في الرق والحرية **قوله** قد يكون الولد حرا من زوجين فبين ان  
وصية وصورة ان يكون له ولد وهو من الاجنبى فزوج الامة امته من ولد  
برضا مولاه فولدت الامة ولدا فهو لانه ولد للمولى كذا في جامع الفتاوى  
ولا يرد هذه نقض على الكلية لانها مقيدة بانتفاء المانع **قوله** نفيها عن المكتسبات  
الشراء **قوله** في ذلك لان يقال له اراد او جئت صبي الشراء **فصل** واذا  
واذا ولدت المكاتبية **قوله** مولود حرة اذا ادعى او كذبته لان المولى له **قوله**  
لان تعليق القول او كذبته **قوله** فعلنا بالشبهان **قوله** نظر المحقق والعق الواجب  
لا يثبت بها فكانا متساويين **قوله** ان اراد الوعدة الشخصية فغير مسلم كيف  
وفي العتق بالكتابة ليس له المكتسبات بخلاف العتق باصموية الولد وان اراد

٥  
 فلو تقدم الاسباب المذكورة هنا في حال الشك  
 في هذا التخصيص لكانت في ضمير او ما تقدم  
 كقولك ان ارجاء كبريات في حكم التبولد  
 في الحكمه مع ما في ما كان في اوله  
 وعين الحكمه في البيت وان يجوز  
 على عاد او عاد الحكمه في  
 رقبته منهم



النوعية فلا تنافي في **قوله** على سبيل البديل **قوله** وتوارى عليتين مستعني الاجماع على معنى  
 واحد شتمني لا يمتنع **قال** المصنف غير انها بسلم الاكساب والاولاد **قوله** قال الاثنان  
 لم يجد فيه الرواية المنعومة وتعالى ان يقول انظر لها في ابناء عترتها اليها وحدها  
 الحرة وقد حصل في ابطال حق الغير لان اكتساب حصل ما قبل موت المولى  
 وكل ما فيه ولم تغنى هي قبل موت المولى بل هي ملكه حتى فينبغي ان يكون  
 اكتساب المولى لها لانها عتقت بالاستيلاء بالكتابة ولما في قوله يسلم  
 الاولاد ايضا نظر لان الحاجة الى ذكر الاولاد بالتعليل الذي ذكره لان الكفاية  
 لو اعتبرت منسوخة ايضا في حق الاولاد فيكون النظر لها باقيا لان حكم ولد  
 الولد حكم للام لان ما يبيع الام حالة الولادة انشئ كلامه وانت خبير بان ليس  
 فيه ابطال حق الغير فانها عتقت وهي مكاتبه ومكاتبها بمنع من ثبوت ملك الغير  
 فيه تأمل **قوله** فكيف يتصور بطلانه وهدم بطلانه في حالة واحدة **قوله** استناد  
 غير بان ولا يبين في العقود الشرعية فلم لها نظار **قوله** والثاني ان يبطل بانها  
 باقية **قوله** فيه شيء فان بالايضا يتردد ولا يبطل والجمع ان بطلان الثاني في  
 المعلول هو العتق بعد المرفق فالسعي في ابقائها بعده يكون سعي في تخصيص المرفق  
 وهذا هو الذي اشار اليه المصنف في ما قرره الشارح **قوله** وكان النظر في انشاء  
 دون الاول صرا الى **قوله** فيه انه ليس في الثاني ابقاء الكتابة مع بطلانها وكما  
 الكلام فيه وجوابه ان عتقها كانت باعوية الولد حقيقة لكن جعلت الكتابة باقية  
 ثم منتهية باطله بالايضا نظر لها فليس الا بقاء والا بطلان في زمان واحد  
 ينشأ فيقتضي **قوله** والمعلول الواحد بالشيخ لا يعمل بعلمين مختلفين **قوله**  
 اذا كانا قريبتين ولا ثم ذلك فيما نحن فيه **قوله** لان للكتابة جريان جهة هي  
 للمكاتب وجهه هي عليه **قوله** اراد من قوله هي اول العتق ومن قوله هي ثانيا البطلان  
**قوله** فان الشاهد بالتدبير مجرد استخفاف الحجة **قوله** وعلى هذا القول المصنف ان الحجة  
 غير ثابتة لا لتعليل لوجود التفتي والظاهر انه تعليل لانقضاء المانع فانه لو ثبت  
 لها حقيقة الحجة بالتدبير منعت الكتابة به او بغيرها **قوله** وانما المانع **قوله**  
 معطوف على قوله لوجود التفتي **قوله** وقد سلم لها التثبت بالتدبير **قوله** تأمل

**قوله** لان اخراجها عن الملك **قوله** اي لانه ملك **قال** المصنف الظاهر ان الانسان  
 لا يخرجه المالك **قوله** لا يتمشى على اصله يوسف فانه استحق حصة الكل عنده لعدم  
 تجزئ الاعتاق **قوله** لان هذا الصلح اعتياض عما ليس بالمال هو مال اولاد واولاد  
 بما هو مال الخمسة المتركه **قوله** وذلك في عقد المعاوضة لا يجوز **قوله** اشارة بقوله  
 ذلك الى قوله اعتياض عما ليس بالمال هو مال ولكنه منقوض بالمهر والمال المقابل  
 بالطلاق الا ان يقال ذلك على خلاف القياس لان من كان لا يحتاج الى قوله  
 واذ لم يجد ذلك **قوله** فانه اذا لم يجد المال عوضا لاجل يكون الخمسة المتركه **قوله**  
 الاجل **قوله** لان الاستقاطا انما يمتنع في المستحق والعجل لم يكن مستحقا **قوله**  
 لوجه هذا المخرج نسبة المهر الموصول استقاطا للديون الموقوفة وكلام المصنف  
 هو من انشاء فالمكاتب بعينه مستطاعة الذي هو التأسيس والمولى استطا  
 بعضه وهو خمسمائة **قوله** وقد اختلفت الجمل فلم يكن ثم **قوله** او لو اختلف الجمل  
 لم يغير بعد حصول الاستقلال **قوله** وقد استعمل بالام **قوله** يجوز ان يكون زائدا  
 كما في ذلك لكم **قوله** لما تقدم ان لها شبهة **قوله** الاول ان يقال لانه منزع مع التنا  
 كما عليه غيره **قوله** فيكون من هذا الوجه يبين ايضا من العقود **قوله**  
 اختلاف العقود بين الحرة لانه عقد من كل وجه **قوله** وخرج الجواب ايضا عن مكاتب  
 الغير فتأمل **قوله** والاخذ بالشفعة **قوله** فيه شيء والا مرسل **باب** من  
 يكاتب عن العبد **قوله** ذكر في هذا الباب احكاما يتعلق بالنائب فيها **قوله** كان  
 الظاهر ان يقول بالبيع وانما عدل عنه لفظ عنوان الباب **قوله** فان بيع العتق  
 يتوقف على اجازة البعير **قوله** كيثوت الملك **قوله** واما في الاستحسان فان  
 في ثبوت هذا العقد بالبيع في البعض من غير نظر في ان يكون فيه جهة احالة  
 او لا فيجبها العقد **قوله** قوله نصيبي ما ظر الى قوله فانظر الى الضمير في قوله فيه راجع  
 الى البعض **قوله** ولا شتم له على المسامحة **قوله** سقطت في قوله نصيبي **قوله** في انعقاد  
 العقد عليه **قوله** الضمير في قوله عليه راجع الى الغائب في قوله ولا يكون على الغائب  
 من البذل شيء **قوله** فان قيل حق الحرة في قوله راجع بان متوهم ومن الرجوع  
 لم يكن ثابتا فلا يثبت به **قوله** الضمير في قوله بان راجع الى قوله حق الحرة والضمير



في قوله راجع الى قوله من الوالدان ادى الى انهما هما من  
وكلا **باب** كتابة العبد المشترك في ذكر كتاب الاثبات بعد الوالدان  
الواحد قبل الاثنان **قوله** انهما من يطل في كتابه المشترك بعد غير المشترك لان  
الاثر في خلاف الاصل لان المشترك من غيره كالمكب من المفرد فندبر وانما يطل  
الاثر في ذلك لان مقصود الباب بيان حال كتابة العبد المشترك سواء كان  
واحد كما في المسئلة الاولى على مذهب ابي حنيفة او اثنين **قوله** اذا كان العبد  
باين شرطين **قوله** اي باين رجلين **قوله** والاذن لا يثبت **قوله** اي على مذهبهم  
فيجوز ان يكون لهما حكم مختص به وهو ولاية الفسخ لغيره وهو الحق في العبد  
بطلان حق البيع المشترك الساكت بالكتابة **قوله** في قوله هو في قوله وهو وان  
الفسخ راجع الى قوله حكم وقوله بطلان متعلق بقوله العذر وقوله المشترك متعلق  
بقوله الحق وقوله بالكتابة متعلق بقوله الحق ايضا **قوله** فيتحقق المتعقبات  
يعني الحق العذر **قوله** وانتم المان **قوله** يعني عدم قبول الفسخ **قوله** لكن ليس فيها ضرر  
**قوله** فلم يتحقق فيها المتعقبات **قوله** اما لا اعتاق فظاهر واما التعليق فظاهر بيان  
فلم يثبت فيها المانع **قوله** وهو الذي يدل **قوله** او العقد او الكتاب ويؤيده قوله  
وقالا هو مكتوب بينهما **قوله** كان المانع الى قوله ما فاقوه **قوله** فيه كلام لان ما بينه  
قوله الى حنيفة في كتاب العتاق **قوله** اي صحت دعوته ويثبت نسب **قوله** فيه كذا  
اي صحت دعوته ايضا **قوله** فيه كذا ايضا **قوله** لا يفسخ الا بفسخ الكتابة **قوله** وان  
يجوز ففسخا على ما هو المفروض في وضع المسئلة **قوله** ويكون الولد ابنه بالنظر في  
**قوله** اي ما ذكر من ضمان كمال العتق وقيمة الولد وكون الولد ابنه ثابت بالنظر في  
الظاهر والمحققة **قوله** لان حكم ولد ام الولد حكم امه **قوله** سبوق في هذه الرواية  
ان الاوصاف العامة الشرعية في الامهات تنسب الى الاولاد **قوله** وقيل في  
في تقوم ام الولد واثباتان فيكون الولد منقوما على احدى **قوله** هذا المختار  
لما اسلفه الشارح في باب البيع الفاسد من ان الروايتين في حق المدبر  
في حق ام الولد فانغقت الروايات عن ابي حنيفة انه لا يضمن بالبيع والفسخ  
لان لا تقوم لما يترتب على المهر في كتاب بيع الكتاب **قوله** جوابه عندي عن قبا

ابن حنيفة نقل المكاتب الموقوفة من ملك الشان في ملك الاول على سبيلها وجهه ان  
النقل لا يفسخ الكتابة مطلقا كما فصل باختلاف البيع **قوله** وانما ينفي مكانه بينهما  
**قوله** مخالف لقوله وهي مكانه **قوله** قيل هو جواز اذا ثبت **قوله** قوله هو راجع  
الى قوله قيل **قوله** على ما ذكرناه **قوله** يعني في شرح قوله ويبقى فيها وراه **قوله** على ما بينا  
يعني في تعليل قول ابي حنيفة **قوله** فيه كذا **قوله** الاولى ان يقال في تعليل القولين **قوله**  
وهذا قوله جميعا لان الاختلاف مع نفي الكتابة **قوله** فيه انه ينبغي ان يملكها  
عند من بالافضل من نصف القيمة ونصف بدل الكتابة فليست **قوله** لان الاختلاف  
**قوله** يعني بين ابي حنيفة وصاحبه **قوله** وغيرهما **قوله** معطوف على قوله وفي  
الخيارات وقوله وفي الخيارات معطوف على قوله في الرجوع **قوله** يعني الاولاد وترد  
الاستسعاء **قوله** فيه ان ترد بدل الاستسعاء غير خارج عن الخيارات الثلث  
كتره بد العتق **قوله** والصحيح ان كان العبد باين رجلين **قوله** كسبت المسئلة من كتابة  
العبد المشترك وانما ذكرنا استسعاء **قوله** واذا ذكرنا قوله وهو ان نصيبه كان قسما  
**قوله** النصيب في قوله نصيبه والقيمة المشتركة قوله دبر راجح ان قوله لا خوفه قوله كان  
لا خوف الخيارات الثلث **باب** موت المكاتب وعقده **قوله** والمدبرون بالجر  
عطف على كمال **قوله** فيه مسامحة لظهور انه معطوف على الخصم **قوله** يعني اذا ثبت  
**قوله** يعني باقر المدبر عليه **قوله** وقال ابو يوسف لا يلحقه **قوله** سواء كان له وجاه  
على ما تقدم من دليل **قوله** المعلن من عجز عن ادائه **قوله** واحد يمكن العجز عن ادائه  
**قوله** فيه تأمل فانه اذا كان له دين يقبضه او مال يقدم عليه لا يسلم هذه الشبهة  
**قوله** لان دليل ابو يوسف **قوله** يعني دليل المعقول **قوله** لان تمام العقد بوقوع الغرض  
عن استيفاء احكامه **قوله** ومن جملة احكامه الحرية رتبة عند الاداء **قوله** واستدل  
لذلك بالمعقول فان المقصود من الكتابة عتقه وعتقه باطل بالمقصود من ذلك  
**قوله** لا يطابق المشرع لانه على انه استدلال بزيادة بالمعقول حيث قال  
المعقول لان المقصود بالاداء العتق والموافق للمشرع فبطلت الكتابة لان  
العقد انما شرعت لاحكامها فبطلان الحكم بمنه بطلان العقد **قوله** وهذا الشيء  
لم يثبت بعد **قوله** بل هو مستعذر بالشبهة في الحال على ما علمه **قوله** يجوز ان يكون



جوابا عما يقال ليس موت المكاتب كموت العاقد **قوله** هذا لا يخلو عن بعد بعد  
لا يخلو عن موت احد المتعاقدين فكذلك الموت لا يخلو عنه صريح في عدم كون المكاتب  
معتقودا عليه التمس لان يحل على الكلام المنزلي **قوله** والمجابهة ذلك بعد موت  
المكاتب ادعى **قوله** الى في قوله الى ذلك متعلق بقوله ادعى وادعى بقوله ذلك الى الموت  
والمنع والمجابهة البقاء ادعى **قال** المصلح ويستند الحجة باستناد سبب الاداء  
ما قبل الموت **قوله** فان قيل من اين يخرج الجواب عن قول الشافعي الشيء ثبت  
قلنا الاداء ثابت في الحال فان اداء خلفه كاد انه يستند ما قبل الموت وفوق  
الحجة ليس بطريق الاستناد فهذا جواب باختصار الشئ الثاني من الردود  
السبب الى الاداء بيانية او نقول المراد من استناد سبب الاداء استناد سبب  
عقد الكتابة لانفسه اذ هو موجود قبل كونه ليس بسبب فان التعديلات  
اسبابا عندنا في الحال بل عند وجود الشرط فاذا استند الاداء الى ما قبل الموت فانما  
راجعه الى شرح الانشائي ثم اعلم ان الاستناد ان يثبت الحكم في الزمان المتأخر  
الوقت من حيث يثبت في الزمان المتقدم كذا في التوضيح في فصل المأمور به **قوله**  
**قوله** او يستند الحجة باستناد سبب الاداء فهو عقد الكتابة الى ما قبل الموت  
ثبوت عقد الكتابة قبل الموت ليس بطريق الاستناد وهو ظاهر والحق ان يحسن  
اضافة السبب الى الاداء بيانية وقوله ويكمن اداء خلفه لا دفعا لما يقال ان  
من المكاتب الاداء بعد المات **قوله** ولم يتعرض بان المكاتب ليس بمعتق عليه  
ولعله انما لم يتعرض له لان سلامة ما كونه اليد فانت بنوته اذ لا ملكية للميت في  
في التعرض وجعله باقيا حكما مشترك كما لا يخفى والجواب انها حصلت لها العقد  
في النهاية **قال** المصلح لا يسري حكمه اليه **قوله** فنه كذا **قوله** ذكر هذه المسئلة والى بعد  
**قوله** هي قوله وان اختصم موالى **قوله** لانه لو ترك جثمانه ثبات القضاء  
اي على من يمتد **قوله** مات رقبته **قوله** مات حوا والاولا انما يقتضي بولائه  
الغنية في مات رقبته والمستغنى مات حوا ارجحان الى الابد والغنية في قوله  
راجع الى الولد **قال** المصلح ان هذا اختلاف في الولاء مقصود الى **قوله** لا يخفى عليك  
ان مقصود تينك الطائفتين هو الولاء عليه فاخصاهم بالحقبة فيه فثبت

كل واحد من

ان يقال يتصور الولاء لغير الام على تقدير بقاء الكتابة قبل انفس الاداء فلا يستقيم  
قوله وذلك يعني قوله لا نشأ الا زعماء هو احتمال في الولاء لا تقدم في المسئلة الاولى  
ان ذلك جزء لازم **قوله** ههنا مسأله حيث لا يطابق تعليل للمعلل ظاهر  
في انه جعل احتمال في الولاء لازما في المدعى وجزء لازم في الدليل في وجهه غير خفي **قوله**  
وعادة لمجى المكاتب **قوله** فانه في قوله ما يجب رعاية حال المصلح لا يكون ذلك الغنى من  
غير حاجة ولها شئ زيادة حرمته **قوله** فنع هذا لو اباح الفقهاء الغنى او الخاصية  
يعني ان يطيب له اعزده اذ لا اخذ منها كما لا يخفى **قوله** لان الجنب ليس في نفس  
الصدقة **قوله** تعيد لتولده وكذا عند ابى يوسف **قوله** وفيه نظر لان الام ان ذلك تبدل  
والشئ كان فلا يتم ان مشكلا بمنزلة تبدل العين **قوله** انت خبير بان تبدل ملك  
الميت لا يقبل المنع وكون مشكلا بمنزلة تبدل العين ايضا كذلك فان ذلك بجمله  
لا لا طيب الموت وهم يجعلونه خلا لا بدون هذا التبدل كذا في السبيل اذ اوصى  
في وطنه والفقهاء اذا استغنى فيميت اول **قوله** ولعل الاول ان يقال في **قوله** ان  
الاداء لم يكن له ملكا أصلا فلو اوافق المذهب وان اراد انه لم يكن له ملك  
فان لم يكن عين الجواب المنطوق فيه فليتنا مل **قوله** اذ ارجى العبد فكتاب مولاه ولم  
بالجناية لم يجعل مختارا للنفذ وتجب عليه قيمة **قوله** اى اذا كان قيمة رطل من رطل  
الجناية والا فلو اوجب عليه الاقل من قيمته ومن اراد ان الجناية ثم اعلم ان الفقهاء  
قوله عليه راجع الى المولى **قوله** وكذلك اى وكما مر من عود الحكم الاصل **قوله** والاول  
ان يحل الماشارة الى ما ذكر من المسئلة والتشبيه في عود الحكم الى صفة **قوله** وهو  
وضع الرقبة الى القيمة **قوله** لا يخالف لما قال اننا ان الموجب الاصل **قوله** احد  
الامر ان احد الامر ان كان وضع الرقبة وقد ينقل منه الى القيمة ثم اعلم ان  
ان قوله الى القيمة متعلق بقوله قد اشغل **كتاب** الولاء **قوله** استدل  
بقوله عليه السلام **قوله** وبكى جواب استدل لهم بعد سطوره **قوله** فجعل العتق  
سببا الى العتق **قوله** الا صوب تبدل الاول بالاصواب **قوله** بيان لسبب التوجيه  
اي لى سببية سببها **قوله** وجعل الاستدلال ان الحكم اذا ترقب على شئ  
**قوله** وانت خبير بان المراد من قوله اذا اعترى ان ليس بيان على الولاء حتى يكون

مثل

قيل



وجه الاستدلال ذكره **قوله** فاجواب ان الاصل في الحق فيه ما لم يرد واذ اختلفت  
 الام وهي حامل **قوله** في ظاهرة الحمل كما يشهد به قوله فان كان الحمل ظاهرا او فنت  
 الاعناق **قوله** لانها لا ولدت لذلك لم يثبت بقاء الحمل وقت الاعناق **قوله**  
 لا يخفى عليك ما في هذا التعليق من عدم المطابقة للعقل والظاهر ان يقال قوله  
 لموالي الام تبعاً حتى يحصل المطابقة **قوله** ونوقف قوله فاذا صار اهلاً عاد والوارث  
 اليه **قوله** ان الظاهر ان النقص على قوله اذ لم يثبت بقاء الحمل وقت الاعناق  
 يفتقر الحمل تبعاً ويكره الاب ولادة فانه اذا جاءت به اكثر من ستة اشهر لم يثبت  
 فاجاب بمنع عدم التيقن فتأمل **قوله** لانه في ارحامه **قوله** الظاهر ان يقال  
 ارحامهم **قوله** لانه اثر الكفر **قوله** يعني الرق **قوله** في غير الكفاية في قوله والنسب  
 ليس كذلك **قوله** فنهكت **قوله** قال المراد الخلاف في مطلق المعقنة وانما قال ذلك  
 يعني انما قال المراد ذلك **قوله** التعقيب هو جعل الانسان عصبته ومنه قوله لم يذكر  
 الاثنى **قوله** والظاهر ان المصدر هنا بمعنى الفاعل **قوله** وكل من يثبت من جهة  
 ينسب اليه لانه علمه **قوله** المستتر في قوله ينسب راجع الى قوله في والفقير في  
 قوله اليه وفي قوله لانه راجع الى قوله من والفقير في قوله راجع الى قوله في  
**قوله** وصورة امرأة اغتنت **قوله** وكذا الجواب في رجل اعتق عبدا ثم مات  
**قوله** والابن هو العصبه دون الاب **قوله** فعلم ان يكون اقرب العصبات  
**قوله** لانه لا يورث الا قوة والاقوات **قوله** يعني مع الجدة **قوله** ولو ان امرأة  
 عبدا ثم مات **قوله** او رجل اعتق عبدا **قوله** الا ان عقل جنابة المعتق على غيرها  
 لانه من قوم ابراهيم **قوله** فغير لانه راجع الى المعتق على صفة المنعول **فصل**  
 في ولا الموالاة **قوله** ولا تملك شرائط احبها ان يكون مجزول النسب بان لا ينسب  
 الى غيره **قوله** صرحوا بان لا ينسب بان يعقد الموالاة او يتجوز الموالاة الى غير مولى  
 الاب اذ لم يعقل المولى عن ابيه فلهذا الشرط لا يوافقه **قوله** والثالثة ان لا يكون  
 عربيا **قوله** فنهكت **قوله** فان الشرط الاول يقع عن هذا **قوله** فان قيل من شرط العقد  
 عقل الاعلى وخبرته **قوله** فنهكت **قوله** فان العقل الحرية ايضا يحتاج اليها في كل واحد  
 من الصورا واذن الولي والمولى **قوله** فان موالاة العبد باطل **قوله** ما لا يحرر

قوله ولا تملك شرائط احبها ان يكون مجزول النسب بان لا ينسب الى غيره

قوله ليس من اجل النمرة ولهذا لا يدخل في العاقلة وما العبد فهو ايضا لا يملك  
 ان يزوج النمرة الا باذن مولاه **قوله** اجيب بان المذكورة انما هي بشرط العاقلة  
 او في فية تحت **قوله** والمراد من شرط الارث والعقل كذا ذكر في الكتاب **قوله** انما  
 به ان ما ذكره القدر في قبل هذا واذا اسلم الرجل على رجل ووالاه على ان يرثه  
 ويعقل عنه واقترن الاثنا **قوله** وجوب اثنى اهلها في صحة العقد ولا يخفى على المتأمل  
 دفع اعترافه **قوله** لان الترتيب متفق على ثبوتها شرعا **قوله** بحيث يترتب عليها  
 الاحكام كحرمة المصاهرة وجوب النفقة في مثل العمة والحالة وغيره **قوله** وعند  
 الاولاء تختلف في ثبوتها شرعا **قوله** بحيث يترتب عليه الاحكام **قوله** فانها خلافه في  
 المال مضمود **قوله** الظاهر ان يقال استخلاف رجل قوله خلافه **قوله** وخلافه في الآ  
 يشترط في هذا **قوله** معطوف على قوله خلافه في قوله وكلما في النفس واضمح لا يخلج  
 في تفسيره خلافه وان كان له وارث **قوله** وخلافه لانه فيفسخ حكمه **قوله** وهذا القول  
 معطوف ايضا على قوله خلافه فيما سبق **كتاب** الاكراه **قوله** ونفسه وان  
 يحمل المراد غيره على البشارة **قوله** فيكون في قوله اسم فعل مجاز **قوله** وذلك  
 يستلزم في عدم الرضا **قوله** فنهكت **قوله** الا ان يقال الاستدلال بملاحظة مقابلة  
 قوله وينبغي لقوله ينسب به رضاه اذ لو لم يرضه لم يقع المقابلة وفيه ما فيه **قوله** لكن لا بد  
 من اعتدلا في اوجب به اختياره **قوله** لا يخفى عليك بعد ما ذكره وضاد الترتيب على  
 اعتبار ولا والظاهر ان المراد من قوله ينسب به رضاه انتفاء الرضا فقط بدون فساد  
 الاختيار بقرينة المقابلة وانما لم يتعرض للتسم الثالث مثل الاكراه بضرب سوط  
 او جسر يوم على ما في عدم ترتيب الاحكام الاكراه عليه **قوله** المراد فينقضي به رضاه **قوله**  
 فقط دون ان ينسب به اختياره فانه اذا قبل الخاضع العام ما عدا ذلك الخاضع  
**قوله** المراد الذي قاله ابو حنيفة ان الاكراه لا يمتنع الا من السلطان **قوله**  
 الفتوى في تحقق الاكراه من غير السلطان على قولها **قوله** ومنهم من يجعل بيعا باطلا  
 اعتبارا بالخصا **قوله** لا يخفى على من يعرف معنى الزل ان هذا القول لا يجوز  
 المتكلم فان لا **قوله** فكان لكل منهما ان يفسخ بغير رضاه صاحبه **قوله** اذا كان ملكا  
 لا ينفق ولا ينفق في حق الاعتقاد **قوله** وبين المستري بر البسيع على البائع من غير استئذان

قوله ولا تملك شرائط احبها ان يكون مجزول النسب بان لا ينسب الى غيره  
 قوله ولا تملك شرائط احبها ان يكون مجزول النسب بان لا ينسب الى غيره



ولا يكون ذلك الا اذا لم يخرج عن ملكه **قوله** الضمير في ملكه راجع الى المشتري **قوله**  
 المعنى بخلاف ما اذا اكره على الهبة **قوله** فاذا اكرهه على الهبة والتسليم فالحجة  
 فاسدة وان اكرهه على الهبة لا غير فسلم اكرهه بعد ذلك ان مسلم والمكره حائز  
 فالقياس ان يجوز الهبة ويكون هبة طالع وفي الاستحسان لا يجوز ولو سلم والمكره  
 فالحجة لا يجوز الهبة فجازت الهبة قياسا واستحسانا **قوله** بناء على اصل ان  
 فساد السبب لا يمنع وقوع الملك بالقبض **قوله** هذا على احدى الروايتين وعلى الاخرى  
 الاخرى لا يثبت الملك بالقبض في الهبة الفاسدة على ما ذكره العلامة ان الفاسد  
 في باب احكام البيع الفاسد فيجوز ان يكون كلام المعنى من باب ملك الرواية وما  
 البرزخية في كتاب الهبة ايضا تفصيل متعلق بالتمام فانه يقوى ما ذكرنا في قوله  
 رواية عدم ثبوت الملك **قوله** والفرق في قوله وفي البيع بالعقد **قوله** فينه كذا لان  
 متعلق الاستحقاق في البيع الفاسد ايضا بالقبض على ما مر في احكام البيع الفاسد  
 والبيع المكره عليه فاسد تام في جوابه ليعلم ان الملك في المردود متعلق به الاستحقاق  
 في اصل الوضع وقد صرح به في بعض الشروح وفيه عليه المعنى بقوله على ما هو الاصل  
 عليك ان الاكره اذا كان على البيع الفاسد ينبغي ان يكون حكم الهبة المكره عليه  
 الا ان يقال البيع في اصل الوضع يتعلق به الاستحقاق وعدم الاستحقاق بعينه  
 كجواز الشرط والشرط الفاسد لا يضر وهذا هو الصحيح **قوله** للملك لان الاستناد الى  
 قبضه **قوله** اي استناد ملك المشتري الى قبضه الشرط في شرح الوفاة فيستند اليه  
 العقد لا قبله انتهى وفيه ما لا يخفى **قوله** وقال الشارحون وان ضمن المشتري بيعه في  
 الغصب وما عرفت الحاصل نعم على ذلك **قوله** لا يقال الحاصل هو قول المعنى لانه  
 ملكه بالزمان فان المشتري في صورة الاكره يمكنه بالقبض لانه قوله ملكه مجاز عن  
 تفرز ملكه بحيث ينساق اليه ذهن كل احد لو صرح التزمه فلا يمكن حمله على  
 عن النهج العاصم ثم اعلم ان لفظة ما في قوله وما عرفت نافية **فصل** **قوله**  
 لقيام الحزم فيما واما **قوله** الضمير في واما راجع الى الضرورة في قوله انما يباح عند الضرورة  
**قوله** هي لو خاف على ذلك **قوله** اي النفس والعرض **قوله** لان ذلك نصيب المعتاد  
 بالاراء **قوله** هذا ظاهر لقوله ولا معتبر من قدر في ذلك ادنى الحد **قوله** فساد الحكم

اننى فقول الشارح فان اتفق في موضع ينبغي ان يكون معناه في موضع من المعنى  
 يتقرر قال المعنى اذا اكره على الردة لم يمان امراته منه **قوله** قال العلامة للزمى هذا اذا  
 قال لم يخطر ببالى شئ ونوبت ما طلب منى وقلبي مطمئن بالابان فانه جاز لا يمان  
 امراته ديانة ولا قضاء لانه لم يقر على نفسه بوجود الخلع واجابة ما طلب منه في  
 حال الاكره مفضل دون غيره من الالهة لانه لو خطر بباله انه لو اكرهه العود  
 على كلمة الكفر لا جرى على لسانه وقلبه مطمئن بالابان كمن ساعد لانه رضى بما هو  
 كلمة الكفر على لسانه من غير اكره فصار نظيره لو تولى ان يكون في وقت في المستقبل  
 انتهى وفيه كذا **قوله** ويجوز ان يجعل كلامه دليلين احدهما **قوله** لا فرق بين  
 هذين الدليلين في المعنى بل في اللفظ فقط كما لا يخفى **قوله** وكان هذا اشارة الى  
 ما قاله الامام ابو منصور الماتريدي **قوله** فينه كذا لانه اشارة لظهور ان  
 هذا الكلام مستقيم على تقدير ان يكون الاقرار كذا فان الحكم به اذ هو الظاهر  
 لنا وليس في كلامه ما يدل على شرطية الحكم **قوله** **باب** **قوله** وهو حسن كونه  
 شققة على خلق الله تعالى وهو احد قطبي امر الله بانه والآخر التقليم لارادته تعالى  
 في اللغة عبارة عن المنع **قوله** هو في الموطنين راجع الى الجرح وقوله هو راجع  
 الى الشققة **قوله** وكذا ذكر شيخنا في شرحه **قوله** اراد الكافي **قوله** يعني ما ورد منها بين المنع  
 والضرر **قوله** الاول عندى هو تعميم الاقوال ما تخفى ضررا وما تردد بين المنع والضرر  
 ونقد ظلال العبد لا يضرنا ما يستخلصه المعنى من هذا اليوم **قوله** فانه يوجب  
 الاعدام من الاصل **قوله** فلا ينفذ **قوله** في حق الضمير والجنون دون العبد **قوله**  
 في بعض الظلال دون البعض كما لا يخفى **قوله** لان اعتبار ما حال كونه موجودا  
**قوله** لا يخفى عليك ان موجوده منقول لان الاعتبار اى اعتبار ما مفيدة للاحكام  
 الاحكام بالشرع ومعنى الوجود ما يترتب عليه الآثار والاحكام **قوله** يمكن ان يجعل  
 القول بوجوده بمنزلة المعلوم **قوله** لم يبين ما ذكره سبب شرطية الغصب في اعتبار  
 موجوده من قوله فلا بد من الغصب **قوله** السؤال انه لم يكن بد من الغصب **قوله**  
 قال الضمير للجنون لا يباح عقودها اذ بعد عدم العلم عدم النفاذ **قوله** واذا اراد  
 بالضمير للجنون الضمير الغيبى العاقل والجنون لا يحتاج الى تأويل لعدم



الصحة بعدم النفاذ ويخلص كلام المصنف عن صحة التكرار في اعتبار موافقة النفاذ  
أو أي وجود أو عدمه **قوله** لكن لا وفوت له على عدم التوافق في اعتبار بلوغه عند  
السنه **قوله** يعني ان الطلاق ليس من تلك المصالح التي توفت عليها في الحال **قوله**  
وقوله ان زلفا شيئا بيان التفرع الى افعال على الاصل المذكور **قوله** فيه بحث  
**باب** في النفاذ **قوله** واجب بان قال مخاطب **قوله** ولعل الاو  
ان يقال المراد مخاطب في حق تصرف بنقل ماله اذ الكلام فيه فيخرج العبد اذا  
له ولا خطاب فيه **قوله** المستوط الخطابات المالية **قوله** فيه بحث **قوله** ومعناه ان  
القاضي ان يحرك السفينة في رايه **قوله** الضمير في رايه راجع الى القاضي **قوله** فصار كمال  
**قوله** يعني فصار نفس القضاء كمالا **قوله** وتساهل عبارة في الجمع بين الابد وفي  
ظاهر **قوله** اريد بالابد الزمان المديد بقرينة قوله **قوله** سئلنا عن كونه مكررا  
به اذ في ما يظن عليه **قوله** المطلق ينصرف الى الكمال كاسلف من الشايع في  
اواخر العميقة السابقة وجوابه ظاهر فانه ذكره سند المنع هنا ويكنى ان  
فيه **قوله** وكان البيع خاسرا **قوله** فيه بحث **قوله** واستدل على الجواز والتوقف **قوله**  
لان الركن **قوله** هذا انما يدل على الجواز فقط ثم المراد من قوله الجواز الانعقاد **قوله**  
بل احتراز عن قولها في سائر التصرفات **قوله** فيه ما فيه حيث لا يظهر وجه الاحتراز  
قولها في سائر التصرفات بل هو احتراز عن قول الشافعي ليس الا كابدل عليه بهر  
بمخلاف الشافعي **قوله** الاول ان السفينة لو حنت في يمينه واعتقد رقبته لم ينفذ  
القاضي **قوله** أي لا يجعل اعتناؤه عن كفارة يمينه لانه لا ينفذ اعتناؤه اطلاقا  
ناخذ ويجب عليه السعاية وعلى السفينة الحانت الصوم كالمعسر اذا حنت  
في يمينه او ظاهر عن امراته **قوله** والصحيح فيه ان يقال لقصد العقب به **قوله** فيه  
بحث اذ هذا المنع لا يوجد في السفينة ولا بد من الاشتراك **قوله** والباقي على ملك المالك  
لا يستوجب المولى عليه دينه **قوله** ولا ينفذ في الكاتب لكونه على خلاف التقدير  
على ما مر تفصيلا **قوله** الا انه جعل ههنا سببا قبل ضرورة **قوله** أي ضرورة ان  
لا يقع السبب بعد زوال الالهية فانها يزول الموت **قوله** لانه من ضرورات  
النكاح **قوله** والظاهر انه يشير به الى الدلائل السابقة لجواز النكاح وصحة

منه

مقدار من المثل ويطمان الفضل **قوله** وهذه المسئلة اعتقد ابو حنيفة **قوله**  
قال القاضي ان كونهما يقولان السفينة ليس بمقتضى هذا الطريق لان السفينة المعتاد لا يحصل  
له نوع غرض صحيحا كان او فاسدا وليس في الطلاق قبل الدخول على وجه لا يصلح  
لذرة او راحة غرض بعد الدخول ان كنفه غرض لكنه محصور لا يتصور فيه الجاذبة  
حدة والسفينة مجاوزة عن الحد في كل باب او يقال بانه لا يمكن رده بعد السفينة  
لان طريق رده ان يحميه بالمال والى هذا في الجواز في هذا سؤالا انتهى وفيه تأمل  
**قوله** قال على وجهه وسلم لعن من سكر ولوع مطلق **قوله** لعن الله النساء **قوله**  
قوله يترجم اقراره شيئا الى ان الولد **قوله** في غاية البيان ثم لا يصح في السفينة في  
اقراره بالنسب اذا كان رجلا لان في اربعة اشياء في الولد والولد والزوج  
ومولى العتاقة وان كانت السفينة امرأة فانها تصدق في خمسة اشياء بالاولاد  
والزوج ومولى العتاقة انتهى فتبين ما فيها من الخلل **قوله** ان في اربعة مواضع  
**قوله** يعني سوى الوصية حيث علم حالها **قوله** تكرار الرشد وهو باطلا فتناد  
العبد والكثير **قوله** والمفهم ان يمنع مستندا بانصرف المطلق الى الكمال **قوله**  
ومن اصيل في ماله **قوله** وكذا من اصيل دينه دون ماله كالمفعل فاذا ذكره فيفق  
به فتمثل **قوله** ورد بان ذلك ليس كمالا **قوله** ويجوز ان يقال فيهم منه الجواب ايضا  
الدلالة والالام بعد المنع كما سبق من قبلها **فصل** في هذا الموضع قال المصنف في  
الحكم المتبعين به **قوله** فيه بحث **باب** في سبب الدين **قوله** فلا يترك الاطلا  
لادنى **قوله** فيه بحث ولعل العبارة فلا يترك **قوله** فلا يترك من سبب الدين **قوله**  
والا يكون الا اول على ان لو كان له شئ من ماله في المحضر **قوله** قال المصنف لانه  
تجارة لانه تراعى **قوله** **قوله** قال المصنف لانه لا يترك الاموالكم بينكم بالباطل الا ان يكون  
تجارة عن تراعى **قوله** قال المصنف ولكن بحسب ابدانته ببيعة **قوله** فان قيل الجبس ايضا  
يعدم الرضا كما سبق في الاكراه فلا يصح البيع فكل الجبس لقضاء الدين بما يختاره  
من الطريق فلا يكون كراها على البيع فليتأمل **قوله** قال المصنف دفعا لظنه **قوله** فان قضا  
الدين واجب عليه والمطالبة ظلم **قوله** والجبس لقضاء الدين بما يختاره من  
الطريق **قوله** لا يترك بحسب مخالف لا سبق انما من قوله ولكن بحسب جهة بيعه



في دينه والامر بهن **قال** الحق فلا يكون مشروعا **قوله** لا يكون مشروعا بالاجماع فلا يصح  
**قوله** لان البسمة زوجه **قوله** لا توفيه بكت **قوله** لا توفيه بكت قبل قضاء الدين او  
 فيه بكت **قوله** قال في المغرب وهو خطأ **قوله** لا يوفيه بكت سبيل الازدواج كما  
 قوله عليه السلام ارجعن ما جورات غير ما زورات **قوله** والدين الرهن لا يلازم  
 المديونية لا تستلزمها الخلوه بالا جنيته لكن يبعث احييته لانها **قوله** لا يوفيه بكت  
 الملازمة الخلوه لا والغيرية لانها واجبة على المديونية والجماع بينهما انه عقد معاوضة  
**قوله** فيه بكت بل العلة الجامعة هي التوفيق للتسليم وقوله وهذا لا عقد معاوضة  
 لبيان صحة القياس فليتل **قوله** وتوضيح ذلك ان موجب العقد ملك الثمن  
 وهو ملك **قوله** لا توفيه بكت **قوله** راجع الى العقد **ب** الماذون **قوله** ولا  
 الشرح فك الحق واستقاط الحق عندنا **قوله** لا يكتفى عليك ان اذن العبيد والعنف  
 ليس فيه استقاط الحق وسبب تفصيله ثم اعلم ان قوله واستقاط الحق عندنا  
 لقوله فك الحق كما انشرنا اليه **قوله** لا يوفيه بكت وقوله وصح الحق **قوله** ولا هذا لا يرجع بالحق  
 من العدة على المولى **قوله** قال صاحب المصنف في اول الوكالة ان وكل صاحب الحق  
 عليه بقتل البيع والشراء وعبد المحجور عليه جاز ولا يتعلق بها الحقوق ويتعلق  
 بموكلا **قوله** وهذا لان اول تصرف مباشر العبد الشري **قوله** بل اول تصرف مباشر  
 مواجزة نفسه والجواب انه عند الخصم فان مواجزة نفسه غير جازة عند  
 احد قوله على ما سيجي ثم اعلم ان قوله هذا المشارة الى قوله وصح كونه **قوله**  
 والرضي بالضرر لا يتبادر **قوله** لا توفيه بكت **قوله** اذا الناس يعاملون العبد  
 عليهم سكوت المولى **قوله** لا **قوله** لا ان يقول ذلك لحاجة المعامل حيث اقر  
 بحد السكوت ولم يسأل من المولى ولذلك نظائر **قوله** وليس للمولى من يتحقق  
 لان الدين قد يلحقه وقد لا يلحقه **قوله** اذا كان لحدود الدين غير متحقق كان الغرض  
 في حق الناس ايضا متوقفا فكيف يستطاع الحق الثابت للمولى على العبد  
 من التأمل **قوله** وقيل فيه نظرا لانه كلام في ان كل حال الرقيق **قوله** لا **قوله** وعندى ان  
 النظر غير وارد لان كون السكوت اذا كان لاجل دفع الضرر فحيث  
 يسقط على القياس لا يجعل اذنا **قوله** اذا ذاك تصرف في ملك الغير وهو لا يكون

وكذلك نظيره

**قوله** لا يقال فينبغي ان لا يكون الحق بعد الاذن لان التصرف في ملك الغير لا يكون اذا  
 كان للغير ملك **قوله** لا يكون بعد الاذن ليس كذلك تامل قوله واجيب بان الاذن فيه  
 تصرف لا **قوله** لا يفتى لانهم انه فكيف لا يستلزم الاذن بل هو توكيد وانما **قوله** لا يفتى  
 واراد **قوله** السؤال حارة فانه يظهر قوة هذا الدليل في دفع السؤال **قوله** لعدم  
 ولا يفتى عليه **قوله** فلا يمكن حمله على الاستخدام اذ لا ملك له فيه **قوله** لا يفتى عليه  
 دين فليلا كان او كثير **قوله** قال الامام العلاء الزعمي وهذا مشكل فان الدين اذا  
 لم يكن مستقرا لثبته ولما في يده لا يمنع الدخول في ملك المولى باجماع اصحابنا حتى  
 جاز للمولى عتق ما في يده فكيف يتصور هذه المستندة على قول من يتأني هذا وانما  
 الخلاف في المستوفى فعندنا لا يمنع من دخوله في ملك المولى وعندنا لا يمنع  
 انتهى **قوله** قول الدين او كثر **قوله** لا توفيه بكت **قوله** بخلاف جمل الكتابة فانه يؤدى الى **قوله**  
 فيه نوع تامل فانه اذا كان مديونا لا يجوز الكتابة الا ان يكون ارتكاب الدين  
 الكتابة وفيه وجه آخر فندبر **قوله** وهذا المشارة الى **قوله** ولعل الاول ان يكون اشارة  
 الى فعل الدين برقبته **قوله** الى دفع الضرر **قوله** لا يفتى الضرر الحاصل بتعلق الدين  
 برقبته **قوله** قيل وليس هو اذ لا يفتى في دفع الضرر **قوله** لا توفيه بكت فان قد وادى الشري فحين  
 بوجه **قوله** وحقق هذا الكلام **قوله** لا توفيه بكت **قوله** والجواب الاول على هذا هو  
 ويختص من باذكر المعترض والثاني عام لكنه انما يستقيم على هذا هو **قوله**  
 الاول اذ به ما تقدم بقسمة اسطر تخيينا وهو قوله واجيب عنه بان المراد به  
 قبضه **قوله** باذكر المعترض اذ به ما تقدم بقسمة اسطر تخيينا وهو قوله **قوله** انه  
 مخصوص باذا قبض مبيعا **قوله** وقوله والثاني اذ به ما تقدم باسطر وهو قوله  
 بل الواضح **قوله** ولا سبيل لهم **قوله** باخذ كسبه **قوله** فلم يكن راضيا بيبه **قوله**  
 اذا علم انه مبيع فانيا يكون راضيا به **قوله** فكان كسبه غير متزوج **قوله** طاهر التبييه  
 باكسبه بل على اختصاص التعديل بالبيعة وفيه بكت فالحق تعيمه للتعليق بكسبه  
 ايضا **قوله** ومعناه انه ان ياخذ الضريبة التي ضربها عليه في كل شهر بعد ما زله الدين  
**قوله** قوله بعد ما زله **قوله** ان ياخذ **قوله** قال المعترض ان بايعة الذي علم بجه **قوله**  
 فليعلم ان الموصى **قوله** وصار كالغصب فان للمولى لو اذن لعبده المقتضوب

ويجوز ان يكون



**اول** الادنى ان يقول لو غصب العبد الماذون بعتي الاذن على ما كان اول خلاف  
في صحة الاذن بعد الاذن على ما يحتاج الى دليل قال المصنف صا كما اذا اخذ المولى  
كسبه من يده **او** مخالف ما سبق في المضاربة **قوله** فان سلك المالك المثل في  
القول ينفى المانع عن بنوت الملك **قوله** وليس يصح لانه معطوف على معطوف عليه  
**او** فيه كنه كنه فانه معطوف على قوله بخلاف ما اذا احاط بالبيع ان مسئلة النقطة  
مبنية على خلاف هذا باعتبار خبرها الثاني وبخلاف بيع المربع باعتبار خبرها  
**الاول** **قوله** او كان البيع بمثل القيمة **قوله** نعم هذا بطريق الدلالة **قوله** قلت ذلك  
اوجه من حيث اللفظ بالرب ودون البيع لان المفهوم **او** ويعلم منه في البيع  
الاجنبى بمثل قيمته دلالة كالا ينفى **قوله** ولا يرد بيع المربع من داره **او** بل  
بان يقال اذا جاز بيع الماذون من الاجنبى بالمحابة ينبغي ان يكون بيع المربع  
من داره بها وبغيرها ايضا فاجاب بقوله بخلاف ما اذا باع المربع من الوارث  
بمثل قيمته حيث لا يكون فكيف بالمحابة **قوله** والظاهر عدم الوارد **قوله** في  
كلامه تعقيب **قوله** فانه قال اي المولى والمربع **او** الظاهر ان يقال  
اي العبد والمربع **قوله** واما على رواية صاحب الكتاب **او** ينفى العبد و  
**قوله** لانهم يستعونه **او** وفي هذا في التعليل الذي ذكره المصنف قدور **قوله**  
فاذا حصل منه **او** **قوله** فانه مائل **قوله** واجيب عن ذلك بان ههنا لم ينص **او**  
قد علم هذا الجواب ما سبق في آخر الصحيفة السابقة وتكراره لا فائدة الزف  
من الوصي **قوله** ولعل الصواب ان يقال قوله ولا محابة في البيع **او** فان قيل  
كيف ينفى هذا الدائب بعبارة قوله ولا محابة فلنا لان الوصول لا يستلزم  
فانه يمكن باحضار الثمن والتخليه عنهم وبينه فليست **قوله** بدليل قوله والثاني  
**او** دلالة لا يخلو عن غفلة **فصل** واذا اذن له في العبي **قوله** والعبي الذي  
العبي ليس من الفاعل **قوله** الظاهر ان يقال الذي يعقل ان البيع سالب  
للملك والشراء جالب له ويعرف العبي ليس من الفاعل الا انه انقص  
الثاني بناء على انه يستلزم **الاول** **قوله** وكذا الوصية على اصلي يعني قلت بعبدك  
القيمة صحها راجع الى الوصية **قوله** صح تصرفه بنفسه فيه **قوله** ان لم يكن مفعلة

من كل وجه فلا يقتضى بالطلاق والعنا **قوله** ونقيره ان بناءه ثابت **قوله** وفي  
انه جواب عن ثاني دليل الشافعي يمنع المناقاة بان كونه وليا وموليا عليه مستدبان  
كونه موليا عليه لاستيفاء المصلحة بطريقين لا لا يخرج فليتنا من قوله لاستيفاء  
المصلحة بطريقين **قوله** تعليل بقوله للنظر **قوله** ولا ضمال تبدل الحال **قوله** معطوف  
لنظر **قوله** الى اخره كذلك **قوله** ينفى تقدم ذكره **قوله** لكن برؤية ان التميم يستقيم  
فان المولى يجوز عن التصرف في مال العبد **قوله** هذا من قدر من الشارع نقل من  
شروح الجامع الصغير قبل ثلثة اوراق ما يخالف **قوله** وبان دين العبي كونه حرا  
ينفك بدمته **قوله** ينفى فقط **قوله** ودين العبد يتعلق بكسبه **قوله** ينفى يتعلق بكسبه  
ايضا كما يتعلق بدمته لان دمه صغير بخلاف العبي الحريم **قوله** ولعل خلاصة الجواب  
الثاني منع دلالة الكلام على التميم والا فلا يظهر صلاحية الجواب **قوله** والمولى اجنبى  
منه اذا كان الدين مستغرا **قوله** هذا مسلم اذا كان مستغرا فارتبه ايضا واما  
اذا لم يكن كذلك ففيه كلام وفيه الكلام **كتاب** الغصب **قوله** ابراهيم الغصب  
بعد الاذن في التجارة لوجهين احدهما ان الغصب من انواع التجارة مالا لا **قوله**  
ويكون ان يقال فغاذا تصرف الغاصب يكون بالاذن كغاذا تصرف الماذون الا  
ان في الغصب بالاذن الاصح وفي الاذن بالاذن السابق فيكون بينهما استقامة  
او يقال فذكره بعده لا بينهما من المقابلة فان العبد الماذون يتصرف في مال الغير باذن  
والغاصب يتصرف فيه باذنه **قوله** فكان ذكر النوع **قوله** فانه كنه **قوله** ان ان  
الاذن في التجارة **قوله** هذا الاحتياج اليه بعد ما بين وجه تأخير الماذون من الجواب  
وفي الشريعة اخذ مال متقوم بغير اذن المالك على وجه يزيل يده **قوله** وثمة الا  
نظرة رواد المقصود **قوله** قال الامام الربيعي في لا يضمن الغاصب ذواته المقصود  
اذا هلك بغير تعد لعدم ازالة يد المالك ولا ما صار مع المقصود بغيره صنفه كما  
اذا غصب دابة فبقيته اخرى او ولد مالا يضمن السارق لعدم الصنع فيه وكذا لو غصب  
المالك عن موصيه في صناعت لا يضمن لما ذكرنا لعدم اليد المطلقة انتهى لكن ذكر  
في فتاوى قاضي خان مسئلة بخلاف هذا من قوله قال لو غصب بغير اذن فاستهلك  
شئ من لبن امه قال ابو بكر البلخي يضمن قيمته العجز ونقصان الام ولم يفعل في الام



شيء **قوله** وان في زمان يكون له مثل اي يكون مما يضمن بمثل **قوله** فيمكن ان انصاف  
الى الدور **قوله** لان الجوده ساقطه العبرة في الروايات **قوله** وفي الطمان الاشارة  
ضمن الجوده بمثل البرد في رعاية المائل **قوله** حال المص **قوله** ان الغصب **قوله**  
وفي شرح الوقاية لصدور سنة من سبب الى سبب اعدل اذ لم يبق شيء من نوعه  
يوم المصونة والقيمة تغيب كثره الرغبات وقتلتها وفي المصون هذا استفاد  
ويوم الانقطاع لا يضطره وايضا لم يتقل وعنده عدمه لا قيمة له انتهى ويمكن ان يقال  
عنه بما ذكر في الزاوية حيث قال حد الانقطاع ما ذكره ابو بكر السليج هو ان لا يوجد  
في المصون الذي يساع فيه وان كان يوجد في البيوت وعلى هذا انقطاع الدار  
انتهى **قال** المصون لا يطلب بالقيمة **قوله** فيمكن ان فانه مطالب بالعين وقد كانت  
قائمة على التول لا قوى **قوله** لان الذي لا مثل له على الحقيقة هو امره **قوله** اذ  
الاجسام متناهية لتيماش الجواهر النيرة والحدوات غير ثابتة **قوله** وذلك كالعديد  
المتفاوتة **قوله** اشار بقوله ذلك الى الشيء في قوله ان معناه الشيء الذي لم يبق  
وانما اقتصر على الكبير ولم يبق المصون لان من المصونات ما ليس بمثل هو الذي  
في شقيقه ضرر كالمصون من القيمة والطشت **قوله** لان ان بينهما فاما في البه  
مختلفان من الاصل بخلاف القيمة والطشت المتولين من اصل واحد كالف  
فان اختلافهما ليس لان اختلاف القيمة **قوله** ولعمري ان تقديم هذا القسم  
**قوله** وانما قدم المصون مقدمه انما ما كثره الخلاف فيما يتعلق به وكون الكتاب  
من الخلافات فتأمل **قوله** كان انسيب **قوله** لانه موجب **قال** المصون فيكون ذلك  
في بعض الاحكام **قوله** منها لو ابراه عن الضمان حال قيام العين ببيع حتى لو كانت  
بعده لا يجب الضمان ولولا ان الواجب الاصل القيمة لما صح ذلك ومنها لو كثر  
بالمقصود ببيع ولو لم يكن الضمان واجبا لكان كخالف بالعين وذلك لا يوجب ومنها  
انه لا يجب الزكوة على الغاصب في نصاب في يد الغاصب اذ لا يتقص ذلك  
النصاب بمقابلة وجوب قيمة المصنوع حال قيام المصنوع كذا ذكره الزاوية  
والجواب ان ما هو بغير ضمانة ان يوجد فله سببه الوجود في الحال والقيمة كذا  
**قوله** ورد القيمة لمخلص خلفا لانه قاصر **قوله** يعني لان رد القيمة قاصر **قوله** لا يجب

الزكاة اذ انقص النصاب بمقابلة وجوب قيمة المصنوع **قوله** كما اذا استغنى بالزكاة  
**قوله** قيل والصحيح **قوله** الفاضل هو الاشارة **قوله** لان المصنوع الحلف انما يكون عند  
عدم القدرة على الاصل وليس كذلك **قوله** رده العلامة الزاوية وقال كونه ايضا  
اليه مع القدرة على رد العين لا بد له ان ليس باصل كالظاهر مع الحقيقة فان الظاهر  
هو الاصل والجمعة خلف عنه ولا يصار اليه الا عند الجور عن اقامته الى هنا عبارة  
وكذا ان تقول ثبت ذلك على خلاف القياس بالنظر فيتمتع على مودره **قوله**  
وعن مسئلة الكفالة ان الكفالة بالاعيان المصونة بنفسها صحيحة **قوله**  
وانت خبير بان يجوز ان يجاب عن هذه المسئلة بالاجيب بر عن مسئلة ابراه  
**قوله** وقيل ان يكون في الذخيرة جواب الجواز **قوله** يعني لو فني بها لم يبق يجوز **قوله**  
والذكر في الكتاب جواب ان فضل **قوله** يعني الا فضل هو التلوم **قال** المص  
والغصب فيما يتعلق بحول **قوله** **قوله** والغصب مستند **قوله** فيما يتعلق بغيره **قوله**  
**قوله** لان الغصب بحقيقة **قوله** **قوله** تحليل لقوله الغصب كائن فيما يتعلق بحول  
لان القمار **قال** المصون اذا غصب عمار **قوله** اطلاق لفظ الغصب هنا بجواز  
على سبيل الشك **قال** التحقيق اثبات اليد من ضروره **قوله** لا لاك **قوله**  
هو التحليل قول محمد لا تحليل قول الشافعي فان عنده يتحقق الغصب باثبات اليد  
بدون ازالة اليد المالك كذا في شرح الكافي **قوله** لا كل وكان الشك باثبات ازالة  
اليدين من جانب الشافعي لا لازم فانه يمكن في الغصب باثبات اليد بالمال كذا في  
**قال** المصون لهما ان الغصب باثبات اليد ازالة يد المالك بفعل في العين **قوله**  
وليت شوي بامي دليل ثبت كون ازالة يد المالك بفعل في العين ومن ثبت  
بل منهم ازالة اليد بتحقيق في اخراج المالك الظاهر يجوز ان يقال الواجب ضمان المثل  
فأذا لم يكن له فعل في المثل في مال المالك لا يجب ضمان المثل **قال** المصون هذا لا يتصور في  
القمار **قوله** المحض ان يقول انما لم يضمن فيه لان ثبات اليد فتأمل **قوله** اي  
بسبب ذلك **قوله** في تأمل فان السببية غير ظاهرة بل الظاهر ان الاصل ان الغصب  
**قوله** فاذ لم يكن للمالك بينة يتحقق الغصب **قوله** فيمكن ان **قوله** لو اقام البينة  
هو يعني المالك **قوله** على المالك لنفسه **قوله** يعني بعد الشهادة والقضاء **قوله** لان الغصان

بينة



حصل من قبل الغاصب بنقله هذا المكان فكان له ان يملكه من الضرر وبطلان  
 بالقيمة او الضميمة في نفسه راجع الى الغاصب والضميمة له راجع الى المالك المتفاد  
 ذكره والضميمة يطالب به راجع الى الغاصب قال المصنف في الموضع هذا عند  
 ايضا ان الظاهر تقديم ايضا قوله عند ما هو لكنه بسبب غيبته او ان  
 حصل او لم يكن الموصول هو واصلة حديث الشاة المصلحة او يسبح الحديث  
 بتفصيله في الدرس الاتي قوله والمالك ناقص او حيث لم يملك العبد كماله  
 العلة اذ لم يضمن غيره نعم لا عموم لهذا الوجه على هذا المعنى لما اذا ضمن قيمة العبد  
 كله في اكثر النسخ والمالك المستند ناقص فلا يحل له ان يملك هذا الاصل لا يجعل الام  
 غريبة قوله اجاب بقوله والمالك المستند ناقص يعني لكونه ثابتا فيه من وجه  
 وجه وهذا يظهر في حق الغائب دون الثالث او المضمون هو ما نقصه العبد  
 وهو فانت غير قائم فاشتمل فانه اذا غصب جارية ووطئها ثم ضمن قيمتها لم يملك  
 المالك في حق من اولى الذي فانت قال المصنف في قول الجنب بالاداء اليه او  
 زوال الجنب بالنسبة الى المالك لشاؤه مال نفسه لا يوجب جوارا لا استغناء  
 للغاصب في اداء ما وجب عليه بتلك العلة كمن روى دين زيد بالمال الاخر  
 فليست ان كان جوابه غير ضمني قال المصنف لا طلاق الجواب في الجاهلين والمضاربة  
 قوله هذا تعليل لعدم الطيب قبل الضمان وبعده لا قوله بكل حال لا يجوز  
 كما لا يخفى **فصل** ما يتغير بعلم الغاصب قوله والظاهر انه تأكيد لان قوله  
 زال سريتهنا وله لا او فيه ان الشاة اذا اربنت بعد ذبحها وسليها زود  
 عنها اسم الشاة لا المنافع كما سيجي من الشارح فالاول ان يقال قوله وعظم مناه  
 احرار انما اذا غصب شاة فذبحها واربها فاشتمل قال المصنف في الشاة  
 لا ينقطع حق المالك او الاظهر لا يزول ملك المالك ليعلم كونه مقابل لما روى عن  
 الى يوسف ثانيا فان فيه لا ينقطع حق المالك ايضا نعم ينبغي ان يكون المراد كون  
 المالك مكره قال المصنف غير انه اذا اختار اخذ الدقيق لا يضمنه النقصان عند  
 قوله الظاهر ان المراد نقصان القيمة قوله لكنه يباع في دينه او قوله لكنه ليس  
 في محله والظاهر ان يقال فيباع في دينه قوله ولما في نصف على قوله لا

المحمود

قوله

روى الى الربو او فيمن ان يكون تعليلا لعدم جوارضان النقصان عند ان  
 هف وليست الواو في شتمنا موجودة وهو الا صوب قال المصنف في الضميمة  
 قائم من كل وجه او قال كل الميراث اي حق الغاصب انتهى لكن الظاهر ان يكون  
 والضميمة قائمة من كل وجه فاشتمل وجه العدل قوله كان الرجحان في الذات  
 اي منه في الحال او قوله في الذات اي في الوجود قوله في الحال اي البقاء او الضميمة  
 في قوله منه راجع الى الرجحان قال المصنف لا يجعله سببا للملك او كسرى لا يجعل الضميمة  
 بناء على الفعل او على اعتبار المفعول الثاني قوله وتوزيره ان لهذا الفعل غنيت  
 جهة نفوت بد المالك من المحل قوله الاظهر ان يقال جهة كونه ضرة فاني مكن غيره على  
 سبيل العدوان ولا فتغوبت بد المالك حصل بالنقل فيكون تحصيله الى المصنف لا  
 يقال بانه كونه ذلك التفتوت وكان على مترف السقوط ولا باج كما تقدم قوله  
 في اول الفصل وفي باب الربو ايضا قوله بل يقال لم يارب او الظاهر مؤثر به  
 ومؤثر به قال المصنف من غصب ساجدة او هو اول مسئلة خالف فيها الشافعي  
 اصحابنا سحرهم كذا في بواقيت العلوم لا امام الرازي قوله وجه آخر فيه قوله  
 بين في الجواب الذي ذكر فيه من السؤال قوله قلنا ثبت في كل واحدة منها حق المالك  
 وغيره او كسرى عن العتيق ان في التفتوت وملك الغصب قوله وجعل من غيره او  
 او كيف يقال ذلك ولو كان البناء والساجدة كلاهما لشخص واحد يباح له تصديقا  
 واخراج الساجدة من تحته كالحلوة والسفينة والخط والجارية فانها لو كانت  
 ملكا واحدا لباح له منزع الخط واللوح فليشتمل قوله قال المصنف جواب الكتاب  
 في قوله فيل لا يتغير او قوله قيل يرد عليه ان هذه الصلاحيات باقية في الساجدة كما  
 غاية ان البناء عليه مانع عن ذلك كالبناء على الساحة فانها تصلح للبناء كما  
 والبناء مانع كما نفق عليه فليشتمل قوله وانما قصده لدفع ما عسى ان يتوهم ان غاصب  
 او لا مجال لهذا التوهم اصلا لان فعله لو لم يكن غاصبا فهو متبرع لا يستحق به الاجر  
 قالوا على طي قصصه استحقاق اجر التمل من البين ويقول بدله ان ذلك يجب ان  
 لا يكون غاصبا قوله قيل ليس لتعديده بغير ما كوال الراجح فائدة قوله الغافل هو صاحب  
 النهاية قوله ومن الشارحين من قال هذا او ان كان المراد بعض الشا

رحمن



العلامة الاتقاني فلا بد على كل ما ذكره من وجهي النظر وان شئت فراجع  
قوله فيوم صاحب بدفع قيمة الاخر الى صاحب اولي يوم صاحب الكثرة قيمة  
تجبري والقيمة في قوله الى صاحب راجع الى الاخر قوله على السلام ليس يعرف  
ظالم من متجبر في المغرب بتدوين في قوله بل يوم يتبعه قوله ولا مجال لكونه غنا  
لدي لانه معرفة قوله قال ابو عصمة الروزي قوله هو سعد بن معاذ الروزي فحين  
ابراهيم بن يوسف تلميذ ابي بوشم فيهم **فصل** قوله لما فرغ من كيفية  
النظام تبيد على كيفية بالبيان **قوله** ما يوجب الملك **قوله** اى جعل الغاصب  
قوله فانه لا يمكنه بالاتفاق **قوله** لكن التعديل مختلف فعند الشافعي لا ان الغصب  
لا يصلح ان يكون سبب الملك وعندنا ان المدبر لا يقبل النقل كما في **قوله** المهر  
والمبدل قابل للنقل **قوله** قوله والمبدل حال او عطف **قوله** والا لم يكن تعديل  
مناسب **قوله** في ذلك فان عدم مناسبة لا يمنع غايته ان يكون وجه آخر  
في الجواب **قوله** وقيل فيه نظر **قوله** القائل هو الاتقاني **قوله** بل يطرح الاستدلال  
والثابت به ثابت من وجه دون وجه فلا يظهر اثره في ثبوت الزيادة المنقولة  
**قوله** وكذلك في البيع الموقوف بملك مستند كما في البيع مع انه يملك الزيادة  
المنفصلة **قوله** فلا يمكن في معنى المودع **قوله** ينظر فان الغاصب يتبع صورة  
ومن هذه الجهة قبلت بينة المودع وبنية مدعي الثمن الناقص اذا اختلفا في ثمن  
السنة كما في الدعوى **قوله** حيث لم يذكره وهو الاصح **قوله** في تأمل قوله  
دون الاعتراف بالنقل **قوله** قال النبي صلى الله عليه وسلم لا عتق فيما لا يملك ابن آدم  
**قوله** سئلنا ذلك لكن لا ازاله ثم ظاهرا **قوله** فذلك فان الزيادة عن الملك  
عن الجرد **قوله** فان نفويت يده يحصل **قوله** فان قيل ما كانت يده ثابتة على  
قلنا فرق بين التوثيق والازالة قالوا لا يفتني الثبوت **قوله** واجيب  
بان النقصان ليس بصفة قارة في الامم بل هو زوم **قوله** **قوله** في تأمل قوله وللغزو  
اذا منع الولد يضمن به الولد **قوله** فان ولد للغزو وجب بالقيمة **قوله** الجواز ان يكون  
النقصان حكما فوجها **قوله** في تأمل قوله لا يستدل بانقضاء الغصب على انقضاء  
النقصان كما في سئلنا مع ان المسلمين الاولين والباقيين دلت على ان جردا

اليد كانت في النقصان **قوله** فيضمن لذلك جرد الوقوع **قوله** الاول ان يقول شكر الغاصب  
بذلك ما قبله وما بعده **قوله** معناه ينكر وجوب الارسال **قوله** وعلى هذا ينكر  
النقصان في تعديله والجارية ورد نقصان الولادة الذي ثبت فيها بسبب **قوله**  
**قوله** الذي منه النقصان وغيره فيها راجع الى الجارية وقوله بسبب الولادة  
متعلق بقوله ثبت **قوله** ما زاد من القيمة فيه **قوله** قوله ما زاد متعلق بقوله لا يتجبر **قوله**  
المصل واستطقت فتيها ثم ثبت **قوله** قال الزبيدي او قل الغاصب فثبت مكانها  
اخرى فرد ما استطاعت فتيها فانه انتهى وفيه ان السبب ليس بمجرد والفرق ان القيمة  
لا قيمة لها بخلاف التوابع والصوف **قوله** اجيب بان المصل اشار الى جوابه  
بقوله لا بعد نقصانها **قوله** ويجوز ان يجاب بالمنع فانه يجوز بيع الاذون  
من مولاه وعكسه كما سبق وبيع المضارب من ربه المال مع انه يشتري ما له  
بالا وقد مر تفصيله باب المراكمة والتولية فراجع **قوله** لما بقي ملكا للمولى عند انقضاء  
**قوله** في ذلك **قوله** بضمان الغاصب **قوله** اى على مذهب زفر والشافعي **قوله**  
ان لا يدل من حيث الذات **قوله** في ذلك **قوله** قال المصنف ردت وفيها ذلك **قوله** لا يمكن  
عليك محالة هذا الكلام لما سبق انفا من وجه الرواية الظاهرة من الامم ان الولد  
ليس بسبب الموت **قوله** فاما قوله في دفعها **قوله** المصنف في فصل الشراء الواجب له  
**قوله** قال الزبيدي وفي فصل الحي الموت يحصل بزياد النوى وانه يزول بترادف  
الامم فلم يكن الموت حاصلا بسبب وجوده في الغاصب فيجب عليه ضمان  
فقد ما كان عنده دون الزيادة انتهى وفيه تأمل **قوله** اى تسليم المبيع على الوجه  
الذي وقع عليه العقد **قوله** بشرط فيه ايضا تسليمه بوصف السلامة **قوله** اذا اذ  
لا تدخل في الشراء **قوله** في ذلك **قوله** فانه يرجع عليه بنقصان العيب **قوله** من الحي والضعف  
**قوله** اى ضعف الطبيعة عن دفع ثمار الحي المتوالي **قوله** ويجوز ان يكون سببه **قوله**  
في ذلك **قوله** لانها اعراض لا يثبت **قوله** وان بقيت لا تقم ايضا لانها رديع اصلها  
**قوله** وما حدث في مكان الرجل فهو ملكه **قوله** الكبري محتاج الى البيان **قوله**  
وهذا راجع الى انها تعتبر بين جوهريين لا بين جوهري وعرضي **قوله** ولعنده ان الامم  
سماكة لتركها من الجواهر المتجانسة ولا كذلك الجواهر والعرض **قوله** الا يرى ما يخرج

قوله

قوله

قوله

قوله







والسكنى بالصادقة **أقوة** ليس المستعير ملك حتى يخرجه عنه ثم قوله ان السكنى اداة  
 المسكونة بها **قوله** وهو اعتراض عن الاجابة **أقوة** فيه انه ليس المستعير بملك  
 ملك في رتبة المستعير والمرهون فلا معنى للاعتراض عنهما ثم ليس بها انفسا  
 تأييد الا ان يقال المراد الدار المحبولة اجرة ثم اقول اعترض بهذا القيد ايضا  
 عن الموروثية والمرهونة والموصى بها **قوله** المعنى ان الضرر في حصة باز عاجز عن شط  
 آباءه اقوى **أقوة** الدليل لضعف المدعى فان الشفيع لا يلزم ان يكون في حصة آباءه  
 بل قد يكون مالكا بالشرى او الهبة **قوله** وهاصل ان الاصيل رافع والدليل ان  
 اقوى فيه ان الاصيل رافع ملك المشتري وهو دفع **قوله** المعنى ضرر القسوة  
**أقوة** اذا حمل كل امرئ على النفع والسند لا يرد عليه شيء مما يتوهم ورواه قوله  
 لتتقوا ضرر غيره وهو التملك **أقوة** قوله هو راجع الى الضرر **قوله** لانه على كل امرئ  
 عدم الشفعة بالاحرى **أقوة** الاصل في الام ان الميراث ثم معهود ان يحل على  
 الاستغناء كما بين في الاصول قد سبق ان استدل على مطلوبه بهذا القول  
**قوله** وذلك يقتضي انه اذا وقعت الحدود ولم يعرف الطرق بان كان الطريق  
 نجيب الشفعة **أقوة** لا اعتبار للميراث والشرط عندنا وعند الشافعية لا اعتبار  
 واجتماعها ممنوعة هنا فلعن كفر صرف الطرق لكونه موقفاً دائماً عند القسمة  
 فهو خارج عن العادة فليتنازل **قوله** وانما نحن في الشفعة في هذه الصورة **أقوة** اي  
 صورة القسمة **قوله** المعنى ان الظاهر ان السبب في معرفة حق الكل **أقوة** والفرق  
 بين الميراث وما نحن فيه حيث لا يرث الا ربع لا يثبت الا اذا استقطا ربع الا  
 وام حصة مع تفرع السبب في حق الكل وهو الاخرة ان الميراث ملك اضطراري  
 لا يستطع باستقاطا البعض خلاف حال الشفعة وبالحكمة اننا لانم انهم يجمعون  
 بل هو التقديم فقط فتأمل **قوله** وفي بيت منها شركة **أقوة** فرق بين البيت والشرقة  
 على ما قرئ في باب الحقوق من كتاب البيع ويجوز ان يقال المراد البيت مع **قوله**  
**قوله** اراد الموضع الذي هو مشترك بين البائع والشفيع **أقوة** الاول ان  
 يقول الموضع الذي بعضه مشترك بينهما والا فافترقا كما لا يخفى فظاهر **قوله**  
 فاذا صار اجماع بالبعض كان اجماع بالجميع **أقوة** هذا يشمل الشركة في حقوق الدار كما

في قوله لا يثبت الا اذا استقطا ربع الا  
 في قوله في حق الكل وهو الاخرة  
 في قوله في بيت منها شركة

مثلاً كان كان في بيت من الدار شركة لرجل مع باب هذا البيت الى الطريق العام  
 وفي جانب آخر من الدار طريق خاص بها شركة لرجل آخر فاذا بيعت الدار فالذي  
 له شركة في البيت مقدم على من له شركة في الطريق مع ان هذا الدليل ينظمها والاول  
 فيه سهل كما لا يخفى اذ المقصود هنا الوقوف بين الشريك والمجار وهو حاصل هذا  
 الدليل **قوله** وعورض بان المحبته الاجتماعية قد تستلزم مالاً يستلزمه الا **قوة**  
**أقوة** وهما ايضا كذلك فانه عند الاجتماع لا يستحق الجميع **قوة** يعني ان يتمكن  
 من التملك لا يحصل الشفعة من ثمرات ملكه كالاب **أقوة** فيه بحث **قوله** لانه انما يجب  
 لدفع ضرر الدليل الى قوله والضرر انما يتحقق **أقوة** فيه تأمل **قوله** ولا كلام فيه وانما هو  
 في شرط الجواز **أقوة** قوله هو راجع الى كلام **قوله** لان غرض الواهب المكافاة **أقوة**  
 فيه شيء فانه لا يتشبه في كلف في الهبة للقريب المحرم وفي اخذ الواهب العوض  
**باب** طلب الشفعة **قوله** المعنى لانه لما ثبت خيار التملك لا بد من  
 التنازل على المخرقة **أقوة** تحقيقه ان الشرع اوجب له حق التملك ببدل ولو اوجب  
 البائع ذلك بايجاب البيع كان له خيار القبول مادام في مجلسه فذا اشتد كلفه  
 شرح التنازل والغارق ظاهر فان الشفيع لا يتكبر بطلب المواثبة فقط بل لاخذ  
 بالتراضي بوقفها القاضي فله بعد طلب المواثبة زمان التنازل بخلاف الشري  
 عند الحجاب البائع والخبرة **قوله** المعنى ان الاعتبار للمع **أقوة** والمعنى المراد من الا  
 انشاء الطلب لا الخبر منه ليكون كذا وكذا الثاني وليس بعدة على ما زعموا **أقوة**  
 المعنى يشهد على البائع **أقوة** قال الثاني وينبغي ان يذهب الى اقربهم حتى لو ترك  
 الاقرب وذهب الى الاعداد واشهره على الطلب يبطل حقه قالوا هذا اذا كانوا  
 على طريق واحد فاما اذا كانت الطرق مختلفة في التنازل اليهم يبطل حقه بالقرابة  
 الى الاعداد لانه بما يمكن به عذر في طريق لا يمكن ذلك في طريق آخر كذا في شرح الكافي  
 انتهى ثم نقل عن الفتاوى الصغرى ان الشفيع اذا ترك الاقرب وطلب عند الاعداد  
 فان كان الشفيع او الاعداد خارج المصير تبطل وان كان كلاهما في المصير لا يبطل  
 انتهى ما انتهى **قوله** وعليه الفتوى **أقوة** الفتوى على قول محمد في انه اذا طالت  
 الحدة لا ينفقت القاضي الى دعواه **قوله** وهذا لا يلزم المص **أقوة** اشار الى **قوة**

ب



ثم يقول متى اخبرته بالشئ في قوله لانه ذكر ان النوى على قول ابي حنيفة في عدم البطلان  
 بان اخبره او كان على قولها حتى يلزم السؤال عن زمان الاخبار قوله وسأله عن طلب  
 الاشارة او الظاهر ان يقال عن طلب الموازنة قوله لم يكن الشفع خيارا او روية او  
 كالموكل اذا ملك الشئ من الوكيل يتحول الصفقة فانه لا يثبت له خيار الروية  
 اذا لم يثبت توكيل قوله فتجوز الصفقة الى الشفع او واما مسئلة الوكيل فان  
 الموكل اقام الوكيل مقام نفسه ورضى با فعل فكان سقوط الخيار من الموكل  
 مرضيا بتوكيل فلم يكن له الرد بخلاف الشفع قوله اذا كانت الورثة كبارا لا يكون  
 بيعه او اذا لم يكن على الميت دين **فصل في الاختلاف في الميراث**  
 هنا فلا يتحقق ان قوله ان النوى في البيع والمشتري مع وجود معنى الاختلاف في الميراث  
 هناك فوجب التمسك لذلك ولم يوجد الاختلاف هنا في طرف الشفع لان المشتري  
 لا يدعي عليه شيئا او يجوز تحقيق البيعتين مرة بالف واخرى بالدين او فثبتت  
 الشفع البيع بالف ويثبت بجهة المشتري البيع بالدين فكان الشفع مخيرا  
 شاء اخذ بما ثبت بجهة الشفع وان شاء اخذ بما ثبت بجهة المشتري  
 المصنف وانما مضمونه قوله فلا يرد ذلك علينا وكيف يرد وانما مضمونه **فصل**  
 فيما يوجب الشفع قوله قبل القبض سقط ذلك او اي قبل قبض المشتري  
 من الشفع قوله والثمن باق اذا خط بعده رجح الشفع او لفظه ما في قوله ما  
 هو مضمونه والضمير في قوله بعده راجع الى القبض في قوله اذا خط عن المشتري بعض  
 الثمن قبل القبض قوله لا يخرج العقد من مضمونه قوله لانه يصير بهبة لانه يثبت  
 بلا عوض ولا شفعة في الهبة قوله الا يرى ان الشفع لو سلم شفعة الدار كما في  
 قيمة تأمل فان التنوير المذكور لا يطابق لما ادعاه بظاهره تأمل قوله على ان يخذل  
 بيتا بغيره او اي بالشفعة قوله وجهه ان مراعاة ذلك غير ممكن او فثبتت  
 وليس الرضى دليل على ان الظاهر ان جواب عما يقال الشرط وان لم يثبت منه  
 فقد ثبت دلالة لان الرضى بتأجيل المشتري رضى بتأجيل الشفع قوله فثبت  
 ان الرضى للملاءة او اي في الغنى قال الميراث ليس الاصل في صف الثمن او سببه  
 بعدم وصفه الاصل في باب التمسك قوله لان الطلب انما هو للاخذ او

نقد

هذا هو الوجه في صحة البيع  
 في البيع بالدين والبيع بالف  
 في البيع بالدين والبيع بالف  
 في البيع بالدين والبيع بالف

وهو التصديق من الطلب قال الميراث هو تمكن من الاخذ في الحال او وهذا  
 على ثبوت حق الشفعة له في الحال قوله وتوزر لانه ان المضمونه الاخذ او  
 فيه كانت الاذن المراد الاخذ في الحال قوله واجيب بان مراعاة حق الشفع  
 بقدر الامكان ومن ضرورة ذلك دفع قيمة الخبز له او وتوزر الجواب في شرح  
 الكافي هكذا قيمة الخبز كعين الخبز بمعنى ولكن في كونها بمنزلة الخبز يشبه فلما كان  
 مضمونا ابطل الى العبد لم يعمل بهذه النسبة بل عمل بالنسبة فيما اذا لم يكن مضمونا  
 ابطل الى الغير وفي مسئلتنا بتمتن ابطل الى الغير فلم يعمل بها بخلاف ما اذا  
 على العاشر انتهى وفي شرح الكنتز لم يرد على ما يحكم عليه بمالكها اذا كان القيمة بدل  
 الخبز واما اذا كانت بدل عن غيره فلا يحكم وهذا بدل عن الدار لا عن الخبز  
 واما الخبز بقدر قيمته بدل الدار فلا يحكم عليه بمالكها **فصل في** واذا لم يشر  
 قوله فان لم يشر ان يكلف قلع الزرع او يبيع ليس للشفع ان يكلف له قوله  
 قبل فيه نظر او القائل هو الثاني قوله تعسفا القلة التأمل او قوله تعسفا  
 اسمان في قوله وبالتأمل فيه يرشدك الى ان في قول من قال **باب**  
 ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب قوله واجبة وهي انما يمكن اذا كان العوض مال او  
 قوله واجبة خبران في قوله لان مراعاة شرط الشفع او كما في قوله خبر كان في قوله كان  
 تزوج هذه المسائل قوله وقيمة الدار والعبد او كان الكلام في قيمة الاعوان والدار  
 الدار والعبد فتأمل قوله وانما افرد به لان تنويرها بعد قوله فيه شيء لا يجزى جوابه **باب**  
 الميراث لان الشفعة شرعت في الميراث المضمونة او تأمل في التفاريق بين الدليلين  
 قوله تلوح الى ان عدم الشفعة لا يجوز حيث اني بالجملة الفعلية الدار على الحد  
 لا الاستمرار او قبض الدار ولم يقبض الخبز او فاسلما واسلم احدهما قوله  
 يعني الاخذ بالشفعة او ان الظاهر في اثبات حق الشفعة قوله فلو استقطنا العوض  
 لفساد فيه او قوله فثبتت اذا حاجبه الى استقطاع العوض بل يكفي استقطاع الشرط  
 كما في شرط الخيار واعتبار قيمته مثل الخبز فتدبر قوله وما يالزم او وهو الفساد هنا  
 قوله من فرض عدمه وجوده او قوله فثبتت قوله واعتبر باننا لانه ممنوع عن  
 التصرف او لفظ الاخص يتكفل بدفع هذا الامر من فانه لا يبقى تصرف للبا



فما اذا كان الخيار المشتري بخلافه في البيع الفاسد فليتا مل فان قوله وفي الثاني  
 ممنوع عنه لا يتوقف عليه تمام الاستدلال **قوله** واجيب باننا لا نعلم ان ذلك الحق  
 ظاهره متباينة البيع بالخيار فلا بد ان يجعل السؤال على المعارضه وقوله لا نعلم تسامح  
 ولكنه اني بالسؤال والجواب اشارة الى **قوله** واستظهار ايضا قد سبق مشروفا  
 هذا الباب ثم قوله اني بالسؤال يعني مننا **قوله** وفيه نظر مستعمل **قوله** بعد اسطر باب  
 لا يبطل به الشفعة قال المصنف اذا ترك الشفعة الا شهادتين علم بالبيع **قوله** ان خيار  
 علم اشارة الى ما عليه عامة المشايخ من ان طلب الشفعة على الفور خلاف ما اشار اليه  
 في باب طلب الشفعة فذكر **قوله** يعني طلب الموأبة **قوله** يعني ترك نفس طلب الموأبة بطلان  
 استبعاد اول **قوله** فلان حق الشفعة ليس كحق متفرق **قوله** على هذا التفسير لا يوجد شرط  
 اشتراط الشكل الاول الا ان يجعل العنصرى موجبة سالبه الجواب والاشهر ان يترك  
 حق الشفعة ليس كحق متفرق وكل حق بيع الصلح عنه حق متفرق حيث يمكن من الشكل الثاني  
**قوله** واما رد العوض فلان حق الشفعة استقاط لا يتعلق **قوله** الحق عندى ان قوله  
 لان حق الشفعة لا يتعلق رد العوض وقوله لا يتعلق استقاطه على بطلان الشفعة  
 عكس ما قرره الشارع وعليك باننا مل وكن الحاكم القليل ثم قوله استقاطه مستند  
 وقوله لا يتعلق لا خبره **قوله** وهو ان تعلق استقاط بشرط ليس فيه **قوله** لا يخفى عليك  
 ان الشرط المذكور في مثل قول الشفيع استقطت شفعة فيما اشترت على ان شفعة الشفيع  
 فيما اشترت ملائم على ما ذكره من التفسير وغيره لا نعلم على ما ذكره في بيان الفاضل  
 قال المصنف فيما ساء اول **قوله** هو شرط الاعتناء من حق ليس بال فان قلت  
 متى ثبت فساد فلت في الدليل الاول فليتا مل **قوله** وكذا فلو مل ثم **قوله** كما ذكره  
 والمعاط **قوله** لا يقال لم يثبت فساد هذا الشرط **قوله** اذا كان المراد بالفساد علم  
 الملائمة لا يتوجه السؤال **قوله** لانا نقول ثبت بالدليل الاول **قوله** دلالة الدليل الاول  
 على فساد كلا الشرطين لا الثاني فقط تأمل قوله اذا كان على بعض الدار مع **قوله** ان  
 بعض الشيء لا يكون عوضا عنه قال المصنف وكذا لو باع شفعة بمال لا يثبت **قوله** ان  
 وانت تعلم ان ما يثبت لا يفي تمام المدعى هنا اذا لا استقاط في البيع فلا بد من  
 مقدمه اخرى **قوله** فكان هنا متفرقا **قوله** يعني كان التخصيص هنا متفرقا **قوله** واما

الشفعة

الشفعة فان المشتري يملك الدار قبل الصلح **قوله** فيه بحث اذ حق الشفعة انما يثبت للشفيع  
 لا للمشتري وذلك نفيه بالصلح حيث سقط ولم يبق له قدرة التملك جبر المثلث  
 وبعبارة اخرى ان الدار كانت مباحة التملك جبر المثلث وبالصالح فثبت عن  
 كونها كذلك فقام في حقها غير حق **قوله** وجهه ان حق الكفيل في الطلب **قوله**  
 ولعل الاضافة لا تدل على ملائمة والحق في الطالب على الكفيل **قوله** ولهذا لا تسقط  
 بالسكوت **قوله** اى بسكوت الطالب قال المصنف لانه بالموت برزول ملكه **قوله**  
 عطف على المعنى كانه قال لامر في اليسوع ولانه **قوله** لان العلم بالمسقط ليس شرط  
 لصحة الاستقاط **قوله** لعل المراد العلم بالمسقط بوصف كونه مستطافا وان  
 كان الثاني لم يبطل شفعته **قوله** معطوف على ما تقدم ببنائية اسطر جنيته وهو  
 فان كان الاول يبطل شفعته لرد الالسبب **قوله** لو ضمن المشتري الدرك مثلا  
 عن البائع وهو الشفيع **قوله** هو راجع الى قوله رجل قال المصنف وكيل المشتري  
 اذا ابتاع فله الشفعة والاصل ان من باع او بيع له شفعة **قوله** قال في الغناء  
 من باع عقارا وهو شفعه كالكفيل البائع او بيع له كرب المال اذا باع المضارب  
 واذا من المضاربة ورب المال شفعه فلا شفعة له ومن اشترى كوكيل المشتري او  
 له كالكفيل بالشره فلا شفعة له انتهى كلامه معناه الكوكيل بالشره اذا كان شفعه  
 وداره المشفوعة شفعه آخر فلو كوكيل الشفعة فان كان الاخر اذني منه سقط به  
 وان ساءوا متساوفا **قوله** وتكلف لذلك كثيرا **قوله** هذا لا يدفع كلام صاحب  
 النهاية فانه لا كلام في ابراهم هذا التفسير من اول الوجه ما ذكره فالاول هو الاطلاق  
**قوله** وهذا كما ترى يناقض قول المصنف فيما تقدم **قوله** وانت خبير باننا مل  
 وشرط فاسق كان من الشروط التي تعلق الاعراض عن الشفعة والرضا بالجواب  
 مطلقا بخلاف ما ذكره هنا فانه اذا لم يثبت الشفعه اداء ما اشترى به الدار لم يثبت  
 تسليم الاعراض اذ لا قدرة له لا هذه وكذا التسليم لزيد لا يدل على الرضا بالجواب  
 فليتا مل **قوله** قال اذا باع **قوله** لا محال ان يكون الجار فاستقيا نأدى  
**قوله** في استيفاء الثمن ويجوز ان يقال ذلك فيما اذا كان للبائع دار اخرى وراء  
 داره المبينة فذكر **قوله** واستحقاق الشفعه الجارة الاول لا يبطل شفعة المشتري

قوله فكان متروكا من حيث  
 هذه لا يجوز ان يظهر ان يقال  
 الشفعة اولى على حق من يثبت  
 ٥٥

في معناه الوفاية

اولى  
 ان من اشترى دارا من رجل  
 فله ان يشفعه في داره  
 اذا كان له دار اخرى  
 او اذا كان له دار واحدة  
 او اذا كان له دار واحدة  
 او اذا كان له دار واحدة



في الجزء الثاني قبل المضمومة لكونه في ملكه **قوله** قبل متعلق بقوله شفعة والشفعة كذا  
راجع الى الجزء الاول العنبر في ملكه راجع الى المشتري **قوله** تزويره اذا اراد ان يبيع الدار  
**قوله** انت خبير بان ما ذكره ليس تزويرا كافي الكتاب بل ذلك تزوير حيلة اخرى ثم الجار  
على ما ذكره الامام الرضائي وتزويرا في الكتاب ان يرفع اليه بدل الدار ثم التمن الدار بغير  
قيمة العشاء فيكون صرعا بما في شتمه من الدار ثم اذا استحق العشاء بين ان لا يدين  
المشتري فيبطل الصرف **قوله** فتراد قبل الفين فيجب الدار بغير فليتنا مل **مسائل**  
**منزلة** **قوله** يفتقر به الدخيل ضررا اذا **قوله** يفتقر به الدخيل ضررا اذا **قوله** يفتقر به الدخيل ضررا اذا  
وجوابه ان له ان يحبس الجميع الى ان يستوفي جميع الثمن فلا يؤول الى تزوير اليد عليه **قوله**  
فانه لم يجز بين المتعاقدين **قوله** اي الغاسمين **قوله** قد ذكرنا ان الحل **قوله** لم يذكر الحل  
فيما تقدم يعني في باب ما يجب فيه الشفعة **قوله** وقال محمد وزفرهما **قوله** خالف الشارع  
انما ترتيب المذبح **قوله** فانه مقام الموكلة في المضمومة ومحلها مجلس القاضي **قوله** يعني  
ومحل المضمومة **كتاب** **ب** **القسم** **قوله** وقدم الشفعة **قوله** او يقال قدم الشفعة  
لعمومها الشركة والموارثة **قوله** لان بناء ما كان على ما كان اصل **قوله** يعني  
الشركة وانت خبير بان في القسم ايضا بقا الملك **قوله** المص لانه ارفع بالناسخ **قوله** بعد  
عن النسخة **قوله** لعل المراد منه ان خذ على ما هو من جنس القضاء **قوله** لانه متى يصل اليه  
اجز على كل حال **قوله** فيذكر **قوله** لا يميل باخذ الرتبة **قوله** اي لا يميل بغيره **قوله**  
المع والكيل للوزن ان كان للقسمه فهو على الخلاف **قوله** وهذا هو المناسب لتعلق  
الحكم باصل القيمة فالمراد هو العذر او اطلاق ولا يفسل **قوله** والاطلاق غير مناسب  
للتعليق المذكور لان يقال الحكمة لا ترفع في كل فرد لكن ترفع في الانواع المضمومة  
والوزن والكيل كذلك فليتنا مل ولا يمكن جعل التميز حكما لا يمكن **قوله** وعن هذا قالوا  
اذا اوصى بكبارية لا ترفع لان قولت قبل القسم **قوله** او سيجي المسئلة في كتاب **قوله**  
**قوله** فكانت القسم قضاء على الميت فلا بد من جهة **قوله** يعني لا بد للقضاء من جهة  
قال المص فالقضاء ليس بحجة عليه فلا بد من البينة **قوله** لا يلزم من هذا الدليل  
اقامة البينة على عدد الورثة فتأمل فالمراد هو مفيد لان بعض الورثة ينقص  
خصما عن المورث **قوله** وانت خبير بان لا **قوله** لا احد الورثة بان يكون مدعيا

ولا فرق بكونه مدعي عليه فكلها محمول بخلاف المقس عليه لتعين المدعي والمدعى عليه  
هناك وجوابه ظاهر فان القاضي اذا قال لا قسم حتى تقيموا البينة على الموت **قوله**  
الورثة هم المحملون احداهم مدعيا يحصل منه صدورهم **قوله** فانما لما لم يذكر السب  
احتمل ان يكون ميراثا **قوله** فيذكر **قوله** بل المحتمل هنا ان لا يكون ملكا لهما لارثا ولا  
كيف ولو كان ملكا لهما لثقتا له وبظهر وجه التوفيق بين الروايتين فان في  
ادعوا الملك **قوله** فيكون ملكا للغير **قوله** لميت **قوله** ولا ملك بدون البينة فاشنع  
الجواز **قوله** لانه لا يكون للملك فلا شبهة في الملك كما تقدم وجوابه ان اليد  
لا يصلح حجة للاستحقاق بل المدعى تأمل **قوله** لكنه ملقب **قوله** لكان الورثة قبله  
**قوله** يعني فيما اذا كان موصيا **قوله** تفسير لقوله ايضا قال المص فلا يصلح الى اضر خصما  
عن الغائب فوضي الفرق **قوله** في صورة الارث يقوم الاخر مقام الميت وثبت  
حق الغائب على طريق التبع **قوله** فيما يقسم وما لا يقسم **قوله** وذكر المختار  
على قلب هذا وهو ان يطلب صاحب التعليل القسم **قوله** في عبارة مساحمة  
والاظهر ان يقول وهو ان يقسم يطلب صاحب التعليل واما صاحب الكثير  
ولا يقسم يطلب صاحب الكثير واما صاحب التعليل **قوله** لم يقسم بالابتر  
**قوله** بخلاف لما في شرح الكنته **قوله** ويقسم العود من اذا كانت من صنف  
واحد كالتياب مثلا يعني به بحجة على ذلك لان في حق لا يشترط اتحاد الصنف لان  
عند اتحاد **قوله** لان في حق الترافعي **قوله** تعليل لقوله يعني به بحجة **قوله** لان  
عند اتحاد **قوله** تعليل لقوله ويقسم العود من **قوله** اولاهما **قوله** لا يناسب **قوله**  
مع انه قد سبق انه اذا ارتفع احدهما بنصيب دون الآخر يقسم يطلب صاحب  
الكثير فليتنا مل **قوله** قوله لما بينا اشارة الى ما ذكره في اول هذا الفصل بقوله  
كان كل واحد يستحق لغيره لم يقسمها الا بتراضيهما **قوله** بل اشارة الى دليل  
شكك المسئلة اول **قوله** لان الحق لهما **قوله** فتأمل **قوله** واستشكل كلامه **قوله** هذا  
الكافي **قوله** ويمكن ان يقال **قوله** يعني في جواب الاستشكال **قوله** لان المراد بشبهة  
الجانسة الشبهة الثانية بها **قوله** يعني انها متحد الجنس نظر الى اصل السكنى في حق  
حرمة الربو عليه وبخلافه نظر الى اختلاف المقاصد فاعبر ذلك في القسم

صحتها

ع



**فصل في كيفية القسمة** قوله ارمي بحسب على كانه في اول هذا الموضع  
بصلح تفسير التصدير ما ينقسم كاللحم في قوله صوره او من بين جماعة له او في قوله  
قوله وليس في معنى التماثل ان اصل الاستحقاق فيه او القيمة فيه راجع الى التماثل  
قوله الا يرى ان ذكر ما عليه السهم او الظاهر ان يقال لا يرى ان لا قوله لانه لا يرى  
او تعليل لقوله لم يدخل الدرهم في القسمة وكذا في بعض الشروح او في بعض  
البيان قوله سواء كان ذلك مشروطا او غير مشروط فيمكن تحقيق معنى القسمة  
الى قوله بان لا يبق لكل واحد منهما تعليل بنصيب الاخر بعرف الطريق الى قوله  
بان متعلق بقوله تحقيق وقوله بعرف الطريق متعلق بقوله لا يبق في قوله فلا يدخل الا  
بالشرط او في التوزيع نوع تامل قوله او هو معنى فقي او معطوف على قوله انما  
عادة اصل المعرف للمعرف كذا السفل في منفعة البناء او السكنى او مخالفت لقوله  
والمرامى النسوية في السكنى لان الرافعي الا ان يفرق بين ما ذكره وما ذكره ابو حنيفة  
وهو غير ظاهر في السفل الجود او الظاهر ان يقال من السفل للمعرف السفل  
الجود سنة وستون او قوله والسفل الجود مستدرك لاحاطة اليه كالاخي  
دعوى الغلط في القسمة والاستحقاق قوله فان كان الاول مخالفا او فقه كذا  
اذا اختلفوا في التقويم والقسمة بالتراضي او بقضاء القاضي والغبن يسير لا يفي  
فيه ولا بينة ولا يبين كالحج او ان يخرج عنها استحقاق الشك كالانهم لو اقرروا الزم  
او لم يقرروا دل على وجوب تخلف المقتل اذا ادعى القتل كذب في اقراره مع  
لا تخلف عليه عتبا في حينه ومحمد رحمه الله قال للمص ينبغي ان لا يقبل دعواه او  
قال صدر الشريعة في شرح الوقاية وفي البسوط وفي فتاوى خاضعي فان ما يؤيد هذا  
وجه رواية الماتر انه اعتمد على فضل القاسم في اقراره باستيفاء حقه ثم لا تامل حق  
التامل ظهور الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الا قراره عند ظهور الحق انتهى وفيه  
فان مثل هذا الاقرار ان كان مانعا عن صحة الدعوى لاسمع البينة لا ينافي  
صحة الدعوى وان لم يكن مانعا ينبغي ان يتبين ان قوله وجه الاشارة ان هذا  
المعنى لا يؤيد وجه الاشارة انه فهم من تقييد المسئلة بقوله ولم يشهد على نفسه  
بالاستيفاء انه ان شهد في حق الفان على ما هو المقرر في الروايات لان دعواه

لم يفي لثنا قس فاذا منع الثنا قس التحالف يمنع قبول الدعوى ايضا تامل قوله  
لان دعوى قس القسمة بعد وقوعها او قس القسمة ليس لها مظهر فان المدعى شي معين  
وهو البينة فاذا اقر دعواه بالبينة تحكم بالبينة للمدعى **فصل** واذا استحق  
بعض نصيب احدهما بعينه قوله في الاول الى قوله وفي الثالث او اراد بالاول  
قوله استحقاق بعض معين واراد بالثاني قوله واستحقاق بعض شائع في  
النصيبين واراد بالثالث قوله واستحقاق بعض شائع في احد النصيبين  
ففي الاول لا تنسخ القسمة بالاتفاق **قوله** في شرح الوقاية لصدور الشريعة ما يوافقه وقدر  
عبارة وان استحق البعض من نصيب كل واحد فان كان شائعا فنسخ القسمة  
وان كان معين لم يذكر هذه المسئلة فاقول لا تنسخ القسمة بل يجعل هذا المسئلة  
كان لم يكن فان كان الباقي في يد كل واحد بمقدار نصيبه فلا يرجع لاحدهما على صفة  
وان تقع من نصيب احدهما يرجع بالحقه كما اذا كانت الدار نصيبين والمسئلة  
خسرة اذ ربع خسة من نصيب هذا وخسة من ذلك فلا يرجع وان كانت اربعة  
ان هذا سنة من ذلك يرجع الثاني على الاول في ربع انتهى وفي غاية البيان والمحال  
ان المسئلة على ثلثة اوجه ففي استحقاق بعض معين في احد النصيبين او فيهما  
جميعا لا يفتحقن القسمة بالاتفاق انتهى **قوله** ليس ينبغي في ذلك او كنه ظاهريه  
ويكنى ذلك المعنى الجواز ان يكون قوله بعينه متعلقا بنصيب احدهما او الاصل  
في امثال تعلقه بالمضاف على ما بين ثم الحول على التماسيس غير من التاكيد فامل  
قوله ان موضوع المسئلة فيما اذا تراصها على القسمة **قوله** لا حاجة الى القول في  
المسئلة في صورة التراضي فانها اذا كانت بقضاء القاضي يبطل ايضا اذا لم يرض  
القاسب على ما يفي في شرح قوله ولو ابراه الغزالي **قوله** لانه اعتبر القيمة فيها فلا بد من  
التراضي **قوله** فقه كذا فان القيمة معتبرة فيما اذا كانت القسمة بقضاء القاضي  
ايضا بل اعتبار ما فيها كذا ولهذا لو كان بالغبن القاضي في احد الطرفين  
ينبغي على ما قرره الدرر السابج **قوله** فافهم الاثنان او الظاهر ان يقال  
فاقسم الاثنان قال المص لان القسمة تنقلب فاسدة عنده او يفتق في حق  
القاسم لان من المستحق فلا يخالف لما مر من ان القسمة بدون رضاه باطلة **قوله**



والجواب انه اذا ثبت الدين بالبيعة لم يكن القسيمة مائة فلا يلزم ذلك **قوله** ان  
 بان استماع البيعة بعد تبين صحة الدعوى لا على العكس هذه الدعوى غير صحيحة  
 لاستئجارها السعي في نفق ما تم من جهة فكيف تسبح البيعة والا ولى ان يجاب  
 بمنع استئجارها ذلك يجوز ان يظهر له مال آخر او يورثه سائر الورثة من ماله  
 فليست على **قوله** في الهياكل **قوله** لانها مبادلة المنفعة بحسنها **قوله** في نفق  
**قوله** يجوز ان يكون توحيها لكونه اقرارا الى قوله ومن حدثت المنافع على ملكه جاز ان  
 يستغل وان لم يشترط ان العقد ذلك **قوله** منقوض بالعادة **قوله** ولم يذكر في  
 فكان معلوما **قوله** في بحث **قوله** فان كانت الهياكل **قوله** من حيث الزمان **قوله** في  
 مبادلة على الاعيان من كل وجه **قوله** من متعلق بالمبادلة لا بالاعيان **قوله**  
 فلا يتعدى الى غيره **قوله** قيل جارة السكنى بالسكنى ليست مبادلة الاعيان  
 ان يجوز **قوله** وان كانت في الجنس المختلف كالدور والعبيد يتعين مبادلة ماله  
 وجه **قوله** فينبغي ان لا يجوز كاجارة السكنى بالسكنى ثم هو مخالف لقول المصنف  
 بعد اسطر ويتعين اقرارا او جارة ظاهر فان ذلك ليس من حيث الزمان بل من  
**قوله** بان يطلب احدهما ان يسكن في مدهما **قوله** الاول ان لا يعين المدة  
**قوله** في الاول **قوله** اي قول ان حينئذ لا ينقسم الدور **قوله** بل انما قيل **قوله** اذا  
 اكر في **قوله** وفي ذلك نوار دلتين مستقلتين على حكم واحد بالتمتع هو باجر  
**قوله** فيه تأمل **قوله** المصنف اذ من الشائع جاز **قوله** نعم لكن تأجيل الوقت ليس كجاء  
 الا ان يقال ليس فرضا من كل وجه **كتاب** المزارعة **قوله** كالمصنف والاول  
 مجهول ومعلوم وكل ذلك **قوله** فان قيل منقوض بالمعارضة فالجواب انها  
**قوله** المصنف معاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر كان فراج مقاسمة بطريق  
 والصلح وهو جاز **قوله** مخالف لما سلفه في باب العشرة والخراج ان ارض العرب كانت  
 ارض شتر فان خيبر من ارض العرب فتأمل **قوله** لان سعة الاجارة فيها اغلب  
 ليس فيما ذكره ما يدل على الاغلبية بل على وجود سعة الاجارة **قوله** منقوض من  
 بذرا فزعه الى آخر **قوله** فيجعل العمل مضافا الى الامر **قوله** ويجوز ان يجاب  
 بما ملك صاحب البذر فان الغاصب ملكه بالزراعة كما سبق في الغصب واللعو

والزمن

والقباش يترك بالتعامل **قوله** لكن الفعل لا يترك به الا يرى الى ما سبق في باب الربوا  
 ان الفعل اقوى من العرف ولا قوى لا يترك بالادنى وسيجي ايضا في فصل في الوكف  
 والنظر من كتاب الكفاية **قوله** انه لا معتبر بالعادة مع الفعل **قوله** المصنف عند على من  
 الارض **قوله** ذكر المصنف الرابع الى المزارعة باعتبار الجيرة او كونها في عين ان مع الفعل  
**قوله** المصنف ومن عند هؤلاء اربعة اوجه **قوله** اي المزارعة المستعملة بين الناس اربعة  
 فلا يرد شي على المصنف **قوله** لان المزارعة شركة **قوله** ولا يمكن ان تنفرد اجارة ارضا  
 كالاخي **قوله** وهي جائزة الا الرابع **قوله** في الوجوه المذكورة جائزة الا الرابع **قوله**  
 والمذكور من بطلان الرابع **قوله** لفظة من بيانية **قوله** لانه استيجار ببعض الخارج والقباش  
 يتقضى ان لا يجوز **قوله** فينبغي ان لا يجوز الاستيجار ببعض الخارج **قوله** المصنف لانه يتم شركة  
 بين البذر والعمل **قوله** لم ينفذ يتم شركة بين البذر والارض وبين البذر والبقر  
 لان الشركة غير معتادة بين البذر من جانب والبقر من جانب والبذر من جانب  
 والارض من جانب اما البذر من جانب والعمل من جانب وزرع في ارض  
 صالحة فهو معلوم ولا جل هذا فخص البذر من جانب والعمل من جانب ومع كونه  
 لا يجوز لعدم ورود الشرح بهذا ولعل الاول ان يقال انما لم ينفذ ذلك لانه لا يملك  
 عند شركة بين المال والعمل عندهما كالمضاربة فليست على **قوله** ولكن المنظور اليه ذلك  
**قوله** يستفح ويتولد ذلك اشار الى استيجار الاخرين **قوله** والمنظور اليه  
 الاستيجار بجعل كان العامل مستأجر الارض **قوله** في بحث اما فلا فلاه مخالفة  
 للشرع واما ثانيا فلاه مخالفة لما صرح به نفسه مرارا ان المستأجر هو صاحب  
 البذر **قوله** ويمكن ان يجاب عنه بان النسخ في المزارعة لما ورد على خلاف القبالة  
 على ما مر تنص عن العمل مع وجود المعارض **قوله** وفيه بحث فان امور المسلمين  
 يحل فيها الصلاح ما لم يكن **قوله** وبني عليه كمال **قوله** في على الرواية الاولى **قوله**  
 وهو ان صاحب الارض لم يستلم الارض الى صاحب البذر ويستوجب عليه  
 ارضه **قوله** لا بد من التأمل انه لم لا يحكم باجر مثل العامل مع انه قال يتم شركة  
 بين البذر والعمل **قوله** وجعل لصاحب الفدان اجر **قوله** الفدان البقر الذي  
 حركت اياها وزن الفدان بالتشديد **قوله** المصنف كذا اذا شرط لاحد ما التفت

س  
تعدد دامج  
ع



ان كان المراد من احد هما الاحد المعين وهو غير صاحب البذر فليس  
 ظاهر التفرز باباه وان كان ما لم يكن له ولصاحب البذر ففساده ممنوع مختلف  
 فان التبين ناه البذر فالشرط حكم العقد على ما سيجي فلا يدل التعليق الذي ذكره  
 على فساد وان كان المنفذ قطع الشركة فيما هو المنصوص فلا يدخل فيه لعدم انقضاء  
 الحب اذ لو انعقد نفذ ايضا كما لا يخفى قوله واجيب بان الاجرة هي ما اوجبه  
 وهذا الجواب لا يمتشي اذا ادور الاشكال بصاحب الارض والبذر والعلل  
 من المزارع فتأمل قوله والاجرة العين اذا هلك بعد التسليم لا قوله وفي قوله  
 المصل لان اجر المثل في الذمة لا اشارة الى ان الاجرة في الصورة المتقدمة ليس في  
 الذمة وذلك بالتسليم كما لا يخفى ثم قال لا يجاوز بالاجرة فغيره لا قوله فيه شيء  
 ان منقول كونه محدثا والتعذر ذكره في مجموع هذا الذي ذكره في الاجارة  
 يعلم ان عند محمد لا يبلغ اجر المثل بالغ ما يبلغ ثم ذكر في الاجارات الفاسدة  
 فيه شيء والظاهر ان قوله ثم ذكر موهوم فتم النسخ لا لان الاجرة غير معلوم  
 خروج المخرج لا قوله لا يلزم التعليق المذكور من قبله هنا وان اشيع غير  
 اجمعه الحاكم على العمل الظاهر الاطلاق عن هذا التعيد فقد يكمن العمل في  
 البذر ايضا ويكمن من الجانب الآخر الارض فقط قوله حذر سوى ما اشرته به العقد  
 قوله فبذرت قوله لقلعو الزرع ونضرو به المضارع قوله انقلع مخصوص باذا  
 كان البذر من قبل العامل ما اذا كان من جهة رب الارض فانقلع اقلات ما اذا  
 ولا يرتكبه عاقل فوجهه قوله لو فسح العقد ذهب عليه بما تاء بعد ما ظهر حقه قوله انما  
 على وقوله في اطلاق اول المسئلة قوله فبذرت فان التعليق به اعادة التعليق يستلزم  
 فكيف يدخل في اطلاق اول المسئلة وسيجي في هذا الدرس من الشارح في مسئلة  
 الفسخ بعد ذلك ما يؤيد ما قلنا لا لا يحتاج فيه الى ذلك لا كما في الاجارة قوله  
 ان لا يباع قوله اذا لم يبيع لم يفسخ العقد قوله وان بقينا بآجر نضرب رب الارض  
 او رحيث يكون ارضه مشغولا بملك الغير جبر حال المصل لان ابقاء العقد بعد  
 وجود المنهي لا قوله تسامح فان العقد قد انتهى حال المصل لان بكل ذلك يستلزم  
 قوله فيه شيء فان قولنا لصاحبها اقلع الزرع الزام الضرر وجوابه ان المراد بكل

على وجه التخيير قوله وقال شمس المنة هذا هو المص في ديارنا قوله وفيه كذا كونه  
 اصح اما ان يكمن رواية او رواية ولا يبيح شيء منها لان الروايات والادلة لا تخلق  
 بدور دون اخرى ويكمن ان يقال دليل هذه المسئلة العرف وهو يختلف باختلاف  
 الديار كذا المسئلة قوله في شراطينها هي الشراطين التي ذكرت في المزارعة  
 قوله فبذرت قوله ولم يذكر دليل التخيير والربطه قوله فبذرت قوله وبشرط قيام  
 الدليل على قوله فبذرت على شرط قيام دلالة التمييز بين وصف ووصف على ان هذا  
 الوصف هو مناط الحكم والحقوق بين فاق قوله بالفاء قوله وقوله ولم يرد به  
 الشرح لانه لا قوله فبذرت قوله المعنى ويرجوا انك في حصة العامل قوله  
 قال العلامة الرزقي في وجوبهم في حصة فقط اشكال وكان ينبغي ان يرجوا  
 عليه بحججه لان العامل انما يستحق بالعلل وكان العمل عليه ولهذا اذا انقضاء  
 المعنى او لم يمت صاحبه كان العمل عليه فلو يرجوا عليه بحصة فقط يؤدي الى  
 ان العمل يجب عليه ما يحسنه يستحق المونة بحصة فقط وهذا خلف لانه يؤدي الى استحسان  
 العامل ما عمل في بعض المدة وكذا هذا الاشكال واراد في المزارعة ايضا انتهى  
 قلت لا اشكال اذ حقه الكلام يرجعون في حصة العامل جميع ما انفقوا الا بحصته  
 كما في هذه العلامة ثم اقول قوله لانه يؤدي الى استحسان العامل بل عمل في بعض  
 المدة لا ينبغي بعض مدة المسئلة فانها تنقضي استحسانا بخلاف ما اذا انقضت  
 مدة العقد في المزارعة على ما ذكره لكن كذا ان نقول نقاد واستحسانا كان نظرا  
 للعامل فاذا التزم الضرر ينقض العقد مخرج به في النهاية قوله فانه لو قلع الفواكه  
 وسلم ما لم يكن تسليم الشجر بل كمن تسليم النظم غنسه ولم يكن مشروطا قوله  
 فيه كذا اذ لا يتم انما لم يكن تسليم الشجر وعلل مع كلام المص ان العامل لما غرسه  
 بارضه الارض في ارضه صار كأن رب الارض فعل ذلك بنفسه فيصير قابضا  
 للموسم اتصاله بارضه مستهلكا بالعلل وفيها فتعذر الرد لعدم امكان تحصيله  
 من الارض تمامه كالصينغ من الثوب قوله بل التسليم تسليم الشجر بقوله لا قوله  
 فيه كذا فان تسليم الشجر ليس بالشرط بل لا كان ملكا للعارض قوله قوله او شرا  
 جميع الراس قوله منقول فيه لا يمكن ان يكمن طريق تخريج مسئلة الكتاب لان

فان كان المراد من  
 قوله فبذرت قوله  
 قوله فبذرت قوله  
 قوله فبذرت قوله



**باب** الذبايح **قوله** المناسبة بين المزارعة والذبايح **قوله** ان كان ينبغي  
 ان يبين المناسبة بين الذبايح والمساواة فانه ذكر بعد كتاب المساواة ويقول  
 في حكمها اصلها لا ينتفع به بالاكل في الحال لا ينتفع في المال **قوله** لانهم كانوا يذبحون  
 بأسا ولا صنما **قوله** ولك ان تقول حرم ما اهل من غير اسم علمت بالشرع فلو  
 اكل ذبايح المشركين قبل ورود الشرع بوجوهها **قوله** يجوز ان يكون ما كان ذبايح  
 اهل الكتاب **قوله** لفظ ما يحسن الذي وقوله بالكل الى بالكل وقوله ذبايح خبر يكون  
 والحق الذي كان ياكل رسول الله صلى الله عليه وسلم يجوز ان يكون ذبايح اهل الكتاب  
 لا ذبايح المشركين **قوله** والمرتبة على المشتق معلول لصفة المشتق منها لكن لما كان  
 المشتق تابعا بالشرع جعلت شرط **قوله** فينه تحت فان الثبوت بالشرع لا ينافي كون  
 المشتق منه على الحكم وذلك لا يخفى على احد **قوله** ولان غير المذكور حيث **قوله** او فينه  
**قوله** ان كان الذبيحة بالذكوطة يطهر ويطيب **قوله** فينه ان جعلها مشربا بالابايم مرام  
 المقام اذ المطلوب اثبات طهارتها **قوله** كالكتابي فانه يدعي طه التوحيد **قوله**  
 فيه شيء فان النصارى مثلثة فكيف يدعون طه التوحيد **قوله** ولما استشهد  
 ان يقال ان ما ذكيتهم عام **قوله** ويجوز ان يقال ان الذي استشهد ان يقال الخطاب  
 في ذكيتهم للمؤمنين كالخطاب في عليكم فلا يدل على حل ذبيحة غيرهم وما ذكره انما  
 لا يخلو عن البعد اذ يكتفى الظن في امثاله مع انه مشترك في خروج ما لم يذكر اسم الله  
 عليه من ذبايحهم من الآية الثانية فتأمل **قوله** ولا يكون قاطعا في الافادة فتم  
 اليه قوله تعالى **قوله** والحق انه لا حاجة الى بيان العذر فان اثبات المطلوب  
 بدلائل من الكتاب العزيز غير **قوله** والذبيحة ينعى بغيره على الذبح او فيكون  
 الكلام من باب علقته بآبائه وما دبره **قوله** ويجوز ان يجاب بانه شرط في معنى  
 العلة **قوله** ويجوز ان يجاب ايضا بانه لا مانع من صور من حل بجهته اذ انى بسا  
 الشر وطغى فغنى العلة فاذا لم يكن مانعا ايضا يحل **قوله** المسلم يذبح على اسم الله  
 سمي ولم يسم **قوله** طاهره اقامة الاسلام مقام القسمية **قوله** دفعا للتعاطف بينه وبين  
 حديثه **قوله** وليلا يميزه بغيره الكتاب بغير الواحد **قوله** واستدل المالك بظاهر  
 قوله ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه **قوله** طاهره كانه يدل على ان المراد بقول الله

وما لك احتج بظاهر ما ذكرناه من الآية الكريمة فيحذف العلم بالسلف في العرف السابق ان  
 عادت في مثل ما نونا **قوله** ووجه الاستدلال ان السلف **قوله** في القرن الثالث  
 فذهب عطاء انه لا يجوز اكل شيء ما دون ذكر اسم الله عليه او المراد اكثر السلف  
 وفيه ما فيه **قوله** وهو الغنيان فانه من الشرع **قوله** الغنيمة في قوله فانه راجع الى النسيان  
**قوله** وقال بعضهم على قياس ما روى عن محمد بن عبد الله لا يرى الخطا في النسيان معتبرا في باب  
 الصلوة ونحوه لا يحرم اكل اذ يجوز قصده افادة من المرفوع على ما هو السابق  
 التحسين الظن بالمسلمين وحمل امرهم على الصلاح لا الجور والحرمة لا تثبت بالكلية  
**قوله** لان في رواية القدوري الذبح بين الحلق او فيكون المراد بالحلق في كلام  
 القدوري جده **قوله** قال المص فيثبت قطع الحلقوم باقتضائه **قوله** فينه تحت لان  
 المفهوم من كلام المص الذي سيذكره في تعليقه حمله على الواجب على الاستئذان  
 حيث بني تعليقه على قيام الاكثر مقام الكل فثبت قطع الحلقوم بتناوله  
 اللفظ لا بالانقضائه **قوله** قال المص ما هو المقصود يحصل بها **قوله** اي بتقطيعها على  
 حذف المضاف **قوله** قال المص التوجيه **قوله** اي التجهيل بالحكمة **قوله** لانه لا يجزى  
 بعد قطع مجرى النفس والطعام **قوله** او رجع الواو بمعنى او **قوله** وحصل ما هو  
 اني لو سئل **قوله** انما يحصل جوابه اذا كان الواو في قوله بجمع او **قوله** وليس ثم  
 معهود **قوله** قيل لانهم ان لم يسم الله فهو وفان الواو التي يتطوع في الذبح معلوم  
 معهود **قوله** لان ما تحتها ليس افراده حقيقة والاضراف الى الجنس فيما يكون كذلك  
**قوله** فينه تحت فانه انما يحل على الجنس اذا عذر حمله على الاستئذان وهذا ليس كذلك  
 كما لا يخفى ثم قوله ليس افراده اي ليس من افراد مفردة وقوله حقيقة يعني ليس من افراد  
 حقيقة لان هذا الجمع من باب التعليل **قوله** ورد بان بدن الحيوان مركب الى قوله  
 وما ثمه شيء يسمى بالحيطة اصلا **قوله** وفي القاموس النجاس شلثة الخط الابيض في  
 جوف الفقار يخرج من الدماغ وينشعب منه شعب **فصل** فيما يحل اكله  
 وما لا يحل **قوله** ان الاخطاف من فضل الطيور والانتها من فضل سباع  
 الهوام **قوله** او قول المص كل يختلف منتهى يدل على وجودها في كل سبع **قوله**  
 والبعث ما لا يصيد من صغار الطير وضاعف **قوله** فينه تحت فانه يصيد

ان يكون



على ما يؤكل كجاء ايضا كالصنوبر **قوله** ولم يذكره في الكتاب **قوله** قال الربيع في شرح الكسرة  
ويقع بخط بيضاء وهو ايضا يؤكل عند الرعي وهو العنقوت فخط هذا الشيخ  
قوله الشارح ولم يذكره في الكتاب **قوله** المعروف انها بكرة الحشرات كلها استدل  
بالصنوبر لانه منها **قوله** قال العلامة الكاكي اي لان الصنوبر من الحشرات فاذا رتب  
الحكم على الجنس فثبت على جميع أفرادها كما اذا قال طيب لربيع لانها كل لحم البعير  
يتناول فيه كل افراد انتى وفيه كسرة **قوله** اما الآية فليجوز ان يكون قبل  
لحم الحمار **قوله** والدليل عليه ان سورة الانعام مكتبة وفيه خبيرة كان بعد البقرة  
المعروف بالي حنيفة قوله تعالى والخيول والجمال والبعال والخيول كبريتا وزيته خرج مجازا  
والاكل من اعلى منافها **قوله** قال القاضي في تفسيره واستدل على حرمته لمجوزا  
والدليل فيه اذ لا يلزم من تعليل الفعل ما يقصد منه غالباً ان لا يقصد منه غيره  
اصلاً ويدل عليه ان الآية مكتبة وعامة المفسرين والمحدثين على ان الحمار  
حرمت عام خبيرة انتى وقال الكاكي فان قيل لما يستقيم هذا ان لو كان المقصود  
من النفس الاثنان بمطلق النعمة اما لو كان المقصود الاثنان بالنسبة للصنوبر  
فلا يستقيم هذا ولان سلطانا كن لانهم ان منفعة الاكل والجل في منفعة الركوب  
والزينة اما قوله منفعة الاكل يتعلق بها البقاء في الجملة فسلم لكن غيره يستدل  
فيها وهو الغنم والبرق وغيرهما اما منفعة الركوب والزينة في الخيل لا يستدل  
مستد فان الركوب والزينة في الخيل يحصل على الكمال حتى جعل الشرح سها  
من الغنمة كالادمي في ترك الاثنان في الخيل لا يدل على حرمته كترك  
الاثنان بنعمة الدرة والنسل والبيع وحمل الثقل قلنا دمج الاثنان لا يتعلق  
باختصاص هذه المنافع بهذه الاشياء بل يتعلق برجوع هذه المنافع الى العباد  
ومنفعة الاكل بالاضافة الى العباد فوق منفعة الركوب والزينة في النعمة على  
انما نقول ان الركوب والزينة لا يختص بهذه الاشياء بل هو جدي في غير ما هو  
البرق والضأن والابل فلا يكون المقصود منها ذكر المنافع الخاصة بها ومنفعة  
الاكل في الخيل فوق الركوب يتعلق البقاء به دون الركوب واما قوله غيره  
يستدسه في يتعلق البقاء قلنا ذلك لا يخرج كون منفعة الاكل فوق منفعة

الركوب

الركوب والزينة واما منفعة البيع والجل فقد ذكرنا دلالة لانه متى ثبت كونه ركوباً  
منفعا به في ذاته ثبت انه مال مستوف ومحل للبيع انتى وفيه كلام لا يخفى قال المصنف  
البحر بالنظر ليكون مودة مضافا الى البحر **قوله** فيه كسرة فان الظاهر ان اضافة مينة  
الى مودة مضافة قلة الطلح في كونها اضافة الى المكان وجوابه ان مودة الامارات فيغير  
آفة توفيقا بين الروايتين **كتاب** **باب** الاضحية **قوله** اورد في الاضحية  
الذبايح **قوله** الاول ان يقال اورد الاضحية عقيب الذبايح لانها ذبيحة خاصة  
**قوله** وفي الشريعة عبارة عن ذبح حيوان مخصوص **قوله** في معراج الدرر اية المراد  
قول صاحبنا الاضحية واجبة التضحية على حذف المضاف كقولنا ذبح اشر من ذبح  
اذ لا يقال توصف بالوجوب لا الاعيان وبجمل ان يراود حقيقة لان الاعيان  
توصف بالحكمة فيوصف بالوجوب ايضا انتى وهذا الكلام منه بعد ما قرأنا  
في عرف الشرح بما ذكره هذا الشارح فيه ما ترى ثم اعلم انه لا بد في التعريف من قيد  
آخر وهو ان يقول ليس بخصوص مثلا ينتقض التعريف **قوله** لان السبب انما يورث  
بنسبة الحكم اليه **قوله** باضافة اليه او عكسه **قوله** اذ الاصل في اضافة الشيء الى الشيء ان  
يكون سببا **قوله** اي ان يكون المضاف او المضاف اليه **قوله** حتى مضت ايام الخمر  
**قوله** فيه ان المشتري اذا كان فقيرا ميا ان اشتراها ولم يفتح حتى مضت ايام فكذا  
الحكم مني دلالة ما ذكره على مطلوبة بحث اذ ليس في الفقير قدرة لا يمكنه ولا يستره  
فذلك لا اشترا بنية الاضحية لا القدرة فليتناهل ثم ظاهر قول المصنف بنوع  
الوقت يدل على ان وجوبها ليس بالقدرة الممكنة والام بسقط وكان عليه ان يفتي  
لم يشتره في يوم النحر ويستقل انها شبه الزكوة من حيث انها تسقط بهلاك  
الحال قبل مضي ايام النحر كالزكوة تسقط بهلاك النصاب بخلاف صدقة النحر  
لا تسقط بهلاك الحال بعد ما طلع النحر من يوم الفطر انتى وهذا كما اصرحت في ان المعبر  
فيها هو القدرة الميتره **قوله** لان اشتراط النصاب لا ينافي وجوبها بالممكنة  
كما في صدقة الفطر **قوله** للسائل ان يقول الكلام الى صدقة الفطر فيحتاج الى جواب  
حاسم لمادة الاخر من فليتناهل وفي شرح المنار للعلامة ابن فرشته وكذا النصاب  
ليس بشرط في صدقة الفطر ليس بل يصير الموصوف به اهل الاغناء اذ لا غناء



لا يتحقق من غير الغنى الشرعي فان قلت المراد من الاغناء الاغناء عن المسئلة وذلك  
لا يتوقف على الغنى الشرعي قلت ما دون الغنى الشرعي في حكم العدم لان من  
به يمكن اهل لاخذ صدقة النظر فلا يمكن اهل الوجوب لها لثباتها انتهى ثم علم  
ان تفصيل القدرة المكتنة والقدرة المبشرة في باب حسن الامور به من كتب  
الاصول فاجعلها قال المصنف مثل هذا الوعيد لا يلحق بترك غير الواجب او  
يمكن ان يمنع ذلك كيد لا وقد قال عليه السلام من اكل من ثمارين الشجرتين فلا يضر  
مصلتا نافع ان كلهما ليس يحرم فليتا مل **اوله** اجيب بانه محمول على الترتيب اعتنا  
اوله في تأمل **اوله** واجيب عن الاول بان المكتوبة لا **اوله** فيه كذا فانه وكذا  
الداء فطني باسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال  
ثلث كتبت علي ومن لكم تطوع الحديث **اوله** ولذا لو اشترى اضحية ثم باها  
فاشترى مثله لم يكن به بأس **اوله** فيه كذا **اوله** ولا شك ان الحج بين الترتيبين  
**اوله** لا يوافق المشروع اذ لا تعرض فيه للحج بين الترتيبين فانه يصلح دليلا مستقلا  
غير اعتبار ثوانه بوقت الايام ثم لا يستقيم تشبيهه بالطواف كما لا يخفى **اوله** وجب  
التصدق بالعين **اوله** كما لا يلزم الا اعتبار بالجمعة والعدم ومرار المحل الصدقة بالقيمة  
لغنى الغير الموجب كما لا يخفى **اوله** والحديث المذكور لا يخلو ذلك **اوله** اشار بذلك الى قوله  
والاصل فيه ان العيب الفاحش مانع لا حال المصروف ان قطع من الذنب والاذن او  
**اوله** اطلاق النطق في العين لعل بطريق التغليب قال المصنف فغير كثير **اوله** الذي  
يعطى له حكم الكل هو الاكثر لا الكثير فلا يتم الترتيب **اوله** من باب ذكر الخاص في  
العام فانه لا **اوله** فيه لانه لا دلالة فيما ذكره على ما ذكرناه لانه يعلم حكم سائر العيوب  
المانعة بطريق المنايسة **اوله** لا نأخذ بقوله لا رافة ليست من الملوك **اوله** ليست  
الملوك لا حد قال المصنف بخلاف ما لو ادعى شاة ففني بها لانه يعينه بالذبح فلا يثبت  
الملك له الا بعد الذبح **اوله** قال صدر الشريعة في شرح الوفاية اقول بل يصير غاصبا  
بمقتضى الذبح كما لا يخفى وشد الرجل فيكون غاصبا قبل الذبح انتهى واجاب  
عنه صاحب الدرر بان حقيقة الغصب كما تقرر في مومنه ان ازالة اليد المحقة وانما  
اليد المبطله وغاية ما يوجد في الاضجاع وشد الرجل ثبات اليد المبطله ولا يحصل

ازالة اليد المحقة وانما يحصل ذلك بالذبح كما ذهب اليه الجمهور انتهى وان شئت  
فراجع في كتاب الغصب ونحن نقول الاول في الجواب ان يقال قد سبق ان  
مقتضى الذبح في حكم الذبح فلا يعطى له حكم آخر فليتا مل واجاب المحقق الفاضل  
يعقوب باشا عن اشكال صدر الشريعة ايضا بان يقال ان الغصب وان وجد  
بمقتضى الذبح لكن لا يترقب قبل الذبح لان الاضجاع وشد الرجل قد يكونان  
لا الذبح لان الخطف يجب على المودع فلا يتعين الغصب الا بالذبح بخلاف الغصب  
استاء فان الغصب هنا يتعين قبل الذبح كذا قيل ولا يخفى ما فيه فليتا مل انتهى  
كلام يعقوب باشا **كتاب الكراهية فصل في الاكل والشرب**  
**اوله** الا يرى ان في وقت الاضحية **اوله** الكراهية بالمحبة في النفقة لاني الوقت  
فيه يجوز **اوله** وفي كتاب الكراهية ايضا كذا **اوله** فيه كذا **اوله** ان المراد يتحقق فيه  
الكراهية في اشياء كثيرة **اوله** برده عليه ابن الخليل **اوله** فيه كذا **اوله** وهو ان يقال  
بعد قوله فاخذ حكمه فيما لم يختلف ما هو المطلوب **اوله** فيه كذا **اوله** ان يقال اذا  
اذ وجد جهة الحرمة فيه ايضا **اوله** من آية الذنب **اوله** والنفقة كذلك **اوله** من ان  
المعدة يا نعت على ايدى هؤلاء عادة **اوله** يمكن ان يمنع اشتراك العادة **اوله** قيل  
صورة الايمان المحرم هو ان ياخذ آية الذنب او النفقة ويصب الدهن على الرأس  
واما اذا دخل يده فيها واخذ الدهن ثم صبته على الرأس من اليد لا يكره **اوله** وكفى  
هذا التفصيل في الاكل والشرب ايضا **اوله** وارى انه مخالف لما ذكره المصنف في الملوك  
فان الملوك لا بد ان ينفصل عنها حين الاكل ومع ذلك فقد ذكره في الحرمان **اوله**  
**اوله** لكن المكتنن يأخذ المكحلة بيده ويضع فيها اللبن بخلاف الآنية اذ لا يحتاج فيه  
الى الاخذ باليد **اوله** اجيب بان ذلك كان متنيا **اوله** ولا يمكن ان يجاب بان  
الكافر قد يكون عدلا لان المراد بالعدل هنا المسلم المصطفى كانه عليه المحل هنا  
**اوله** ويجوز ان يقال وجه التشبيه **اوله** فيه كذا **اوله** ان يقال ليس بقياس كاشير  
اليه قوله وجه التشبيه وفيه انه يبق المسلم حتى لا دليل على المصروف لو علم قبل الخطف  
لا يحضره **اوله** فيه كذا لان الحديث ينظم **اوله** لقوله تعالى انما الحجة الدنيا ليعب  
**اوله** المراد بها امور الدنيا اعني ما لا يتوصل الى الفوز الاجل **اوله** ليس كذا **اوله**

بمقتضى الكراهية







فانتم عن المسئلة فلهذا غنونا بالوطى فتأمل ثم قوله ولم يقيدى مقيد بزمان  
**قال المصنف** الاصل فيه قوله عليه السلام في سبابا او طاس الا لا توطأ الجبال حتى يصغر  
 صلاتك ولا الجبال حتى توجع الحائل هو الذى لا يصلحها وقيل انما قال الجبال لتزواج  
 الجبال والقياس ان يقال الجبال لا توجع حائل ونظيره الغدايا والعشايا كما انى نزع  
 الكلى والقياس الغدايا قد نزع مع وجود الملك المطلق او تامل في مدخلية هذا القيد  
 في افادة النهى الوارد على ما بلغ وجه وجوب الانتهاء فانها ليست بظاهرة الا ان يقال  
 لو لم يوجد ذلك لكان النهى لتأكيد الوجوب المعلوم سابقا وذلك لا يكون الا لو  
 اقول اى وجوب الانتهاء قوله لانه هو الموجود في مورد النهى او في المصطلح فان  
 من جملة ما وجد في مورد النهى وهو يصلح للسببية فان الظاهر ان الملك في صورة  
 السبع والجمعة والخلق والكتابة يستبى صيانة لانه ثم يباشر السبب فلا حاجة  
 الى استنباط التملك حتى نعم يلحق به الارث والوصية فتأمل قوله وهو ان يكون الولد  
 او راي الاستبراء لان يكون الولد له وحذف الجوارح مع ان ذلك قياس قال المصنف  
 المعجلة في الحقيقة ارادة الوطى او لعل ذلك يستفاد من الحديث قوله وهو التمكن من  
 الوطى او لعل المراد هو التمكن الشرعى قوله وادبر الحكم عليه او وجوده او عدمه كما يجزى  
 هذه الصيغة قوله وانما قيد بذلك وان كان الحكم في غير المحرم كذلك فان الجارية لها  
 من الزنا لا يحل وطؤها حالها على الصلاح او قوله حلالا لتعليق قوله وانما قيد قوله  
 فان الجارية تعليل لقوله كذلك ولتأخر ما عنه او لبطونها او فان صحيح الزنا اذا  
 تمكن منه او فية كمت فان غير صحيح الزنا ممنوع ايضا عن الوطى ودداعيه وعل  
 الاول ان يقول فان الظاهر ان التمكن منه بربده والتكن انما ثبت في الارادة  
 التمكن هو التمكن الشرعى قوله وقال ابو يوسف بجنتها او الاول تأخير عن قوله ولا يابى  
 قوله اشارة الى قوله لان السبب استحداث الملك او فان قيل المشتري شره اذا  
 يملك بالتصريح ما فالسبب موجود فيه قلنا المطلق ينصرف الى الكمال فالمراد استحداث  
 الملك الصحيح ولا يبعد ان يكون للمدعي دلالة حكم الدليل او لم لا يجوز مثل ذلك  
 في القياس فانه يمكن بدليل آخر وليس بغير دليل فخذ ان شرط القياس فتأمل  
 قوله وقوله على ما بينا اشارة الى قوله والربعة او لعل اشارة الى قوله ولا ضار

وقوله

وقوله في غير الملك على اعتبار ظهور الجبل ودعوة البائع فان بذلك يظهر  
 الفرق بين المسببة والمشتراة ولا وجه لجعل اشارة الى ما ذكره كما لا يخفى ويجوز  
 ان يقال صدر الفصل بالاستبراء لا ان كان من مسائل باب الظاهر في فقال المصنف  
 من المعانقة ما كان على وجه الشهوة او سواء كان في الزنا او كان عليه شبهة  
 او قبض فيها ما ذكره الشيخ ابو منصور وما ذكره المصنف في ظاهره وعلل الاول  
 ما ذكره الشيخ **فصل** في البيع قوله فان قيل قوله وهذا اذا كان ثقة بنا  
 قوله على اى وصف او ممنوع لان غير العدل يلزم ان يدخل تحت قوله على اى  
 وصف كان على ما بينه نفسه ولو سلم فلم يقبل المصنف لا يقبل قول غير الثقة الا برب  
 الى قوله وكذا اذا كان غير ثقة وقوله لان عدالة الخبير في العايدات غير لازمة  
 بر دعى المصنف ان اذا كان قبول خبره متوقفا على حصول اكثر الراى لا يسبق فرق بينا  
 وبين الدبانات فان خبر الفاسق يقبل فيها ايضا باكثر الراى على ما وجب  
 ان خبر الفاسق انما يقبل في الدبانات باكثر الراى اذا حصل بعد التوى بخلاف  
 ما نحن فيه حيث لا يشترط التوى فتأمل قوله اوجب بان قوله ثقة لا يوجب  
**قال المصنف** ان كان الذى اياه باعده او قوله عبدا خبر كان وانما به باعده  
 الذى والحاصل ان اياه مفعول هو الشخص الذى قدم على الشر من البعد الذى  
 اتى بالجارية او من الجارية التى بالجارية والبائع فى بابا التعدي مسائل متفرقة  
**قال المصنف** لان الكافر لا يخلو عن الجناية او هذا لا يخص المصنف المصنف  
 والاية محمولة على المصنف واستلزامه او اى مما منهم ان يدخلوا مستولين  
 وعلى اهل الاسلام مستقلين وايضا النهى يكوننى لا تكلمنى قال المصنف لانه ان قال  
 بها فليس هو المصنف هو اسم لكل قمار وان لم يشار فهو عيب وله قوله  
 وكذا لك لم يوزع لو قال بامتناع ان ابا يوسف قال في رواية لا بأس بالعبث بالشرط  
 كذا في محيط السر خمسة في باب التوزير وفي حق التعليق كلام لا يخفى والمصنف لا يجوز  
 للمصنف ان يواوجه او ذكر المصنف في كتاب اللقيط ان هذه الرواية هي الاصح  
 وقال كل الدين ينافى قوله واجارة الصغار نظامهم من حله الى الرواية  
 ومنهم من غير لفظ الكتاب الى لفظ الاطراف كما ومنهم من دفع عنها فحلها

لا يخفى



اجازته على ما اذا تحققت الضرورة في النوع الذي فيه تعدد الضرورة  
وعدم جواز ما على ما اذا لم يكن فيه ضرورة انتهى وقال العلامة الكاكي او نقول المراد  
بقوله واجازة الصغار تسليمهم للصناعة حتى يمكن من جنس الابد للصغار من  
وقدرانه يجوز في كتاب اللقيط **قوله** والاول على رواية القدوري كما مر **قوله**  
في كتاب اللقيط **قوله** اخرنا في عمال واراد به التسعين فانه لا يساج **قوله** سبب في المع  
في فصل الوطى والنظر والمسألة يجوز الحث على النفاض على ما روى عن ابى يوسف  
لانه اشارة المرض فانه يدل على ان المختار تلك الرواية ويجوز ان يقال المراد هنا  
زيادة مجرد التسعين بلا قصد التداوى وفيما سبق ليس كذلك **كتاب**  
احياء الموات **قال** المص الموات ما لا ينتفع به من الاراضى **قوله** تعريف بالاعم ليعرفه  
على ما لا مالك معروف لكن لا ينتفع به لاحد الامور المذكورة ذلك ان نقول هذا  
المعنى اللغوي **قال** المص من عاوى ما قدم فواب **قوله** لا ان يكون منسوب الى عاد  
ويجب كل اثر فديم اليهم لقد هم قال صلى الله عليه وسلم عادى الارض بعد رسول  
ثم هو بعد متى لكم رواه سعيد بن منصور وابو حنيفة كذا في شرح الكاكي وفي كلام  
مناقض ظاهره والظاهر ان مراده من قوله لا ان يكون منسوب الى عاد انتساب  
الملكية **قوله** فيدار الحكم عليه اي على القرب **قوله** اي القرب مرجع لضيق عليه حكمى  
حكما لانها من قوله قريب كقولنا اعدوا اعدوا اقرب للقوى **قوله** واما على مذبح  
اي حينئذ فبقية نظر لانه على كونه اذنا **قوله** كحل عليه بل قال كحل ان يكون اذنا  
لكن الاضمار كاف في ايراد السؤال **قوله** لكنه اذا اذن له ان يملك كان شرعا لا يرد  
ان من قال الامام من قتل قتيلا فله سلبه ملك سلب من قتل **قوله** كذا في كتابه فبينا فاق  
لوجود دلالة التملك في لفظ الامام هنا بخلاف الاذن في الاحياء فانه لا يلزم ان يكون  
بلفظ التملك **قوله** والجواب عن استدلالهم ان ذلك من مذهبهم وهو ليس بحجة **قوله**  
وانت خبير بان المص استدلال على التمكن ثلث سنين بهذا الطريق وهو ان يثبت  
الحق ليس بالحديث بل بالاجماع **قوله** اشارة الى ما ذكره في كتاب الطهارة **قوله** باب  
الماء الذي يجوز به الوضوء وفيه رد على العلامة الكاكي حيث قال في شرح قوله **قوله** في  
اي الوجه في ان الخمسة بعين من كل جانب ولكن لم يذكر بيان الذراع انتهى فقل

**قال** المص والفتاة له جرم بقدر ما يصلح **قوله** في غاية البيان تفصيل حسن في هذا  
المقام فراجع **قال** المص لان الانتفاع بالما في النذر يمكن بدون الجرم **قوله** الا انه  
يلحق بعض الجرم في نقل العين والشيء وسط **قوله** يشير الى ان الخلاف لا يرجع  
لا يحن عليك ما في الاشارة من الحفا وذلك ان نقول المراد بالاستواء هو الاستواء  
صورة بان لا يرتفع الجرم من الارض لا الاستواء في الارضية **قوله** هو الموعود  
بقوله على ما ذكره **قوله** في حكمة بل الموعود قوله وله انه اشبه بالارض **قال** المص  
وثره من اختلاف **قوله** في حكمة اذ لا يظهر كون ما ذكره ثمة لما تقدم به بل لا يبعد  
لان يدعى العكس **فصل** في كرى الارض **قال** المص فلا يلزم انتفاع غيره **قوله**  
الصواب نفع غيره لان الانتفاع في معنى النفع غير مجموع **فصل** في دعوى  
الشرب **قال** المص لانه قد يملك بدون الارض ارضا **قوله** قد يملك بالارض ما يملك  
بالبيع كالنصاب والجر **قال** المص اذ كان نهر جيل **قوله** اي ما ذكره للحل واربدها  
**قال** المص لانه مستعمل **قوله** اياه **قوله** الصفة قوله له عايد الى النهر مراد به الصفة المضافة  
على طريقة الاستخدام **قوله** لا يكون مثل انتفاع من له قطعة **قوله** الا اولى لا يكون انتفاع  
مثل انتفاع من له **قال** المص وكذا اذا كانت القسمة بالكوى **قوله** كبر الكفاف قال ان  
اي ليس له توسيع فم النهر لانه يحتبس الماء في ذلك الموضع فيدخل في كونه كثر ما كان يدر  
قبل انتهى وقال لا يملك غيره معناه ليس له ان يوسع الكوة لكن لا يحن ان ما ذكره الزحبي  
اوجه واول **قال** المص لا يضمن اذا سقى من شرب غيره **قوله** ذكر المص في باب البيع  
الفاسد من بيعه هذا الكتاب ان الشرب يجوز بغيره من رواية وهو اختيار  
مشايخ بلخ لانه فظ من الماء ولهذا يضمن بالانكشاف وله فظ من الثمن على ما ذكره  
كتاب الشرب انتهى قبل قوله على لا يضمن اذا سقى من شرب غيره بناقض قوله ولهذا  
يضمن بالانكشاف مناقضة ظاهرة انتهى لا يقال المراد بانكشاف الشرب انكشافه بالية  
وسقى الارض من شرب غيره لا يستلزم لانهم صرحوا بخلافه فليدفع اليه شرح الكسرى  
هناك وفي الكفاية هذا على رواية الاصل واختياره في الاستدلال انه يضمن انتهى  
كلام صاحب الكفاية ثم اقول فعلى هذا المناقضة فيه اصلا لا يقتضيه الكلام  
على الروايتين فان وقع اعتراف صاحب القيل **قوله** لو انتفوا على جواز بيع الشرب



بكم يشترى هذا الشرب **أقول** فاعلموا هذا في صورة موت صاحبه مدونا  
 استحقاقا على خلاف القياس **كتاب** الاشرية قوله ذكر الاشرية بعد الشرب  
 لانها شعبة من احدى لفظا ومعنى **أقول** العرف الفعلي ظاهر وهو الشرب مصدر  
 شرب والعرف المعنوي لعله الارض فان كلامها يخرج منه اما بالواسطة او بدو  
 قوله ومن محاسنه بيان حوزتها اذ لا شبهة في حسن تخريم ما ينزل العقل قوله  
 ما بالاصل الامم السالفة مع احتياجهم الى ذلك **أقول** الضمير في حوزتها راجع الى الارضية  
 وضمير باله الى ما في قوله ما ينزل في اشار بقوله ذلك الى العقل والمعنى ما بالشيء الذي  
 ينزل العقل الى الامم السالفة مع احتياج الامم السالفة الى العقل **أقول** فان قيل  
 هذا حوزة ابتداء **أقول** يعني هذا حوزة لنا ابتداء **أقول** اجيب اما لان الشراوة با  
 لم يكن اذ ذاك **أقول** الشراوة وان تأخرت وجود الكثرة علة لاول هذه الامور  
**قال** المعنى ما دهي جميع شرب ما فيه من بيان حكمها **أقول** اي بيان حكم انواعها  
 كما في السور او لا ضافة الكتاب الى الاعيان والفتنة يسمي عن افعال الكفار في  
 ان الحكم هو الحوزة هنا وصف الاعيان لا لافعال فلذلك عنوان بالاعيان  
 ويعلم منه حال الافعال والتفصيل في كتب الاصول خصوصاً التلويح في اواخر  
 الثاني **قال** المعنى هو الذي من ماء العنب **أقول** ذكر الضمير الراجع الى الخمر باعتبار  
 الخمر اذ لان الخمر قد يذكر صريحاً في القاسوس **قال** المعنى لان حوزة الخمر قطعية  
 في غير ظنية **أقول** هذا التعديل ينبغي ان يكون لابي حنيفة والا فغندرها اذا اشتد  
 ولم يغدق بالزبد هو خمر مع انها فيه ظنية لبثوت الاختلاف المورث للشبهة  
 فيفتقر الى تعليلها لو علمنا به فليتنا مل **أقول** وادنى درجات الاختلاف ابراث  
 البسمة فيكون الحوزة قطعية **أقول** لا يقول الخمر بقطعية حوزة غير التي لا يرى انهم  
 لا يفرقون مستحالة فلا يتوجه عليهم الا لازم وهذا كالمزنا فان حوزة قطعية وحوزة  
 ربع الخمر باليمن متفاهة مثل البسمة بقطعية **أقول** وما يدل عليها ظني **أقول**  
 الوادى للحال **أقول** وانما سمي يعني غير التي خمر الخمر **أقول** فينبغي ان كانت فانه لا يرتبط الجواب  
 للجواب عنه لان تقرير كلامهم فيه كما كانت الخمر مستفزة من الخمار فكل ما يوجد  
 من الخمار فهو خمر لكن المقدم هي والثاني مثل فليتنا مل **قال** المعنى انما سمي خمر

الخمر

الخمر **أقول** ولكن ان تقول هذا من غير لايضا **قال** المعنى فان الخمر مستفزة من الظهور **أقول**  
 اي من الخمر الذي يحضه الظهور في كلامه سبحانه **قال** المعنى الحديث الاول طعن فيه يحيى  
 بن معين **أقول** مع انه يمكن ان يجاب عنه بما اجيب به الحديث الثاني **أقول** وعندنا  
 اذا اشتد **أقول** يعني يثبت الاسم اذا اشتد والمراد الاسم الشرعي **قال** المعنى لان الاسم  
 يثبت به **أقول** اي بالاشتداد لكن ابا حنيفة يمنع هذه المقدمة ان كان المراد الاسم  
 الشرعي وكيف لا وفيه المصادرة وان كان اللغوي يمنع الاستدلال اي استلزام  
 بثوت اللغوي بثوت الشرعي **قال** المعنى لابي حنيفة رحمه الله ان الغليان بداية لشد  
 وكاله بغدق الزبد **أقول** فلي هذا يكون تعريف الخمر بالتي من ماء العنب اذ صا  
 مسكر اقربا بالاعم عند ابي حنيفة او يقال المطلق ينصرف الى الكمال وكال الماء  
 يغدق الزبد فالمراد بالسكر عنده هو الكمال في الاسكار ينعم ذلك من تقريره  
**قال** المعنى الثالث ان عيها حرم غير معلون بالسكر **أقول** فرق ما بين السكر والسكر  
 فلي يخالف هذا القول لما مر من قوله وكذا لفظ الخمر **أقول** وقد ذكرنا دلالة على ذلك  
 في الاستدلال شرح مشارق الانوار **أقول** في شرح حديث ان اسمه حرم الخمر **قال**  
 المعنى والشافعي يعيده اليها **أقول** انت الضمير الراجع الى سائر الكتب التي فيها  
 الصفات اليه **قال** والتعديل في الاحكام لان الاسماء **أقول** فان قيل الشافعي ايضا  
 يعدي الحكم كما اعترف به المعنى انما فوجه هذا الكلام قلنا انما يعدي الحكم لو  
 تعدية الاسم فليتنا مل **أقول** كانت الاشرية الحوزة فحسب **أقول** كيف يكون حوزة  
 وكل منها من اقسام المسمى بالظلال **أقول** لانه اعم من ان يكون منقضا او غيره **أقول**  
 فينبغي ان يكون حوزة فحسب **أقول** لانه لو كان منصوبا لقال ايضا **أقول** فينبغي ان  
 المسمى بالبادق غير المسمى بالمنقصف فكيف يكون المقام مقام قوله ايضا **أقول** انما  
 التمر بالطلب **أقول** روي عن الانصاري وفيه نظر **أقول** لا السكر وهو صلا الى **أقول** في التمر  
 السكر بفتحين عصير الرطب اذا اشتد وفي الطلبة السكر بفتح السين **قال**  
 هو التي من ماء التمر ويقول في ديوان التمر انتم في التمر بفتح التمر فيه ايضا  
**قال** المعنى يجوز بيعها ويضمن تلفها **أقول** المراد بالحيوان ما يترتب عليه الثمرات  
 المطلوبة لا ما يقع على الحوزة **قال** المعنى ما شهد له دلالة قطعية **أقول** فينبغي ان



الحكمة تثبت بالمشقة قال المصنف غير ان عنده يجب قيمتها لا شغلها **قوله** لا يقال ينبغي  
 ان يجب المشقة بل هو ما لا ينبغي ان يقال لا يجوز مع الكراهة فلو وجب المشقة  
 لكان ما موراً باتباع فعله وهو تسليم الحكم وهذا لا يجوز مع ذلك لو  
 ادى المشقة الى خروج عن العهدة ايضا قال العلامة الكاظمي ان المسلم ممنوع عن التعرض  
 في الحكم فلا يكون ما موراً باعطاء المشقة لولا ان يخرج عن العهدة الا انه مكره  
 انتهى فيه بحيث لا ان ياتوا بوجوبه بمعنى ينبغي **قوله** ان المسلم ممنوع عن التعرض  
 في الحكم **قوله** فينبغي ان لا يجوز بيعها لكن المراد بالجويز في قوله وجوبه بيعها ليس  
 الحكمة بل معنى ترتيب الثمرات المطلوبة كافي البيع المأكروه **قوله** البيان ان العموم  
 المذكور **قوله** لتعليل لقوله واورد رواية الجامع الصغير **قوله** وقيل اشارة الى  
 قوله بمنزلة النائم ومن ذهب عنه بالبيع ولبن الرماك **قوله** وهذا الثالث **قوله**  
 والاول بعد ما انظرنا فليكن قوله من قبل واما معنى فان علة وجوبه للمدعي السكرا  
 ليس علة الغلب بل الكثرة **قوله** والاول ان يقال الحرام هو السكر واطلاقه على ما تقدم  
 بجواز **قوله** اطلاقه على ما تقدم على القوم الا غير مجاز بلا شبهة واما اطلاقه على الجوع  
 من القوم الا غير واما تقدم فليس بجواز والكلام فيه **قوله** وعلى القوم الا غير حقيقة  
 وهو المراد فلا يكون المجاز مراد **قوله** ويترتب باذكرة الشارع ما قاله الامام الثمنا  
 في شرح الجامع الصغير لا يقال القوم الا غير مسكر ما تقدم لان المسكر ما يتصل  
 السكر وهو كالتخم من الطعام فان الحرام هو التخم انتهى قال الثمنا في التكملة  
 ذهب المحققون الى ان الجزء الاول بعينه بمنزلة العدم في حق ثبوت الحكم وبعبارة  
 الحكم مضافا الى الجزء الاخير كالمس الاخير في افعال السفينة والقوم الا غير  
 السكر انتهى **قوله** المصنف الحديث الاول غير ثابت على ما بيناه **قوله** وكان على المصنف  
 ان يتوض للمحدثين الاخيرين ولم يفعل كانه انتهى بمعارضته ما رواه لهما **قوله**  
 قوله فلا يكون الذاهب طلي ماء العنب اى على القطع والبتات **قوله** فينبغي ان  
 الحكمة تثبت بالمشقة **قوله** ولو لم يوجب العنب كما هو **قوله** اى كاشا كالذي هو عنب  
 فالجواب محذوف وينبغي ان يكون الكاف زائدة **قوله** المصنف نصا كما بعد العصر **قوله**  
 اى صار حكم العنب بعد طلي العنب حكم العنب بعد العصر قبل طلي العنب

قوله لا يقال ينبغي ان يجب المشقة بل هو ما لا ينبغي ان يقال لا يجوز مع الكراهة فلو وجب المشقة لكان ما موراً باتباع فعله وهو تسليم الحكم وهذا لا يجوز مع ذلك لو ادى المشقة الى خروج عن العهدة ايضا قال العلامة الكاظمي ان المسلم ممنوع عن التعرض في الحكم فلا يكون ما موراً باعطاء المشقة لولا ان يخرج عن العهدة الا انه مكره انتهى فيه بحيث لا ان ياتوا بوجوبه بمعنى ينبغي قوله ان المسلم ممنوع عن التعرض في الحكم قوله فينبغي ان لا يجوز بيعها لكن المراد بالجويز في قوله وجوبه بيعها ليس الحكمة بل معنى ترتيب الثمرات المطلوبة كافي البيع المأكروه قوله البيان ان العموم المذكور قوله لتعليل لقوله واورد رواية الجامع الصغير قوله وقيل اشارة الى قوله بمنزلة النائم ومن ذهب عنه بالبيع ولبن الرماك قوله وهذا الثالث قوله والاول بعد ما انظرنا فليكن قوله من قبل واما معنى فان علة وجوبه للمدعي السكرا ليس علة الغلب بل الكثرة قوله والاول ان يقال الحرام هو السكر واطلاقه على ما تقدم بجواز قوله اطلاقه على ما تقدم على القوم الا غير مجاز بلا شبهة واما اطلاقه على الجوع من القوم الا غير واما تقدم فليس بجواز والكلام فيه قوله وعلى القوم الا غير حقيقة وهو المراد فلا يكون المجاز مراد قوله ويترتب باذكرة الشارع ما قاله الامام الثمنا في شرح الجامع الصغير لا يقال القوم الا غير مسكر ما تقدم لان المسكر ما يتصل السكر وهو كالتخم من الطعام فان الحرام هو التخم انتهى قال الثمنا في التكملة ذهب المحققون الى ان الجزء الاول بعينه بمنزلة العدم في حق ثبوت الحكم وبعبارة الحكم مضافا الى الجزء الاخير كالمس الاخير في افعال السفينة والقوم الا غير السكر انتهى قوله المصنف الحديث الاول غير ثابت على ما بيناه قوله وكان على المصنف ان يتوض للمحدثين الاخيرين ولم يفعل كانه انتهى بمعارضته ما رواه لهما قوله قوله فلا يكون الذاهب طلي ماء العنب اى على القطع والبتات قوله فينبغي ان الحكمة تثبت بالمشقة قوله ولو لم يوجب العنب كما هو قوله اى كاشا كالذي هو عنب فالجواب محذوف وينبغي ان يكون الكاف زائدة قوله المصنف نصا كما بعد العصر قوله اى صار حكم العنب بعد طلي العنب حكم العنب بعد العصر قبل طلي العنب

والاول وجه لان يقال نصا المصنف قبل العصر كالمصنف بعده في انه لا يجوز ان لم يذهب  
 مثله **قوله** المصنف لان الثمر ان كان يكتفي فيه بادن طلي **قوله** هذا الغلب لا يبنى  
 ما ادعاه لظهور انه لا يدل على المدعى الثاني ولعل الصحيح اوبان العنب والوجوب  
 سكان بين الثمر والربيب فسيول لنا سجين وبنع الاول ولين **فصل**  
 في طلي العنب **قوله** وما ذهب به يجعل كان لم يكن لانه ما بقى العنب لا غير **قوله**  
 قوله لانه اى لان الشان ونظمنا في قوله ما بقى موصول **كتاب** العنب  
 مرة فصل جنابة العنب من كتاب الحج تعريفان للعنب **قوله** من حيث ان كل واحد  
 من الاشربة **قوله** ومن حيث ان العنب من الاطعمة ومنها سببها الاشارة الى غير جنابة  
 ثم كان منها حلال وهو كذا من العنب وما هو حلال وهو **قوله** الا انه قدم الاشربة  
**قوله** لا يقال كونها مع الشرب شعبة اخرى واحد كفى في وجه تعديها على العنب لانه  
 لم يترفع احد عدم الكفاية وانما المقصود ابداء وجه آخر ولا مشاحة فيه **قوله**  
 وان يموت بهذا **قوله** قوله وان يموت بهذا مستدرك بعد قوله وان يقتله  
 جرحا **قوله** قبل ان يصل الى ذبحه **قوله** والا لا يكون صيدا بمحضه والكلام في **قوله**  
 وفيه تسامح لان شرط الاصطبا والاكل بالكلب **قوله** فيه تسامح بل شرط من العنب  
 قوله لا غير **قوله** يعني لا غير من سباع الطيور **قوله** على انه لو اثنى بعضه لم يحكم **قوله**  
 راو صاحب الخلاصة بيان شرط حل صيد قتل الكلب ولم يكن فيه آية غير  
 قتال **قوله** وكذا اذا لم يمت بهذا **قوله** فاعلم **قوله** وان يموت بهذا قبل ان يصل  
 الى ذبحه قال المصنف لقوله **قوله** وتخرج عليكم صيد البر ما دتم **قوله** ما دام التوثيق  
 فعل مدة ثبوت صيد غير ما فاعلم ذلك المصدر فانت في قولك اجلس ما دام  
 زيد قائما ابوه هو وقت جلوس الخاطبة مدة ثبوت قيام ابى زيد وما انتهى في  
 اول ادام مصدرية والاضاف الذي هو الزمان محذوف اى مدة دوام قيام  
 زيد كذا في شرح الرضوي **قوله** وفيه نظر لانه استدلال بنوم الغاية وهو ليس بحجة  
**قوله** في التلويح مفهوم الغاية جهة بالانقضاء مع انه يجوز ان يكون المقصود بيان  
 حرمة الحرام المعلونة من قوله لغير الحرام وثبت جواز لغير الحرام بالباحة الاصلية  
 ويقولون ان خلقكم ما في الارض جميعا انتهى وفيه كذا اذ الحكم في حل الفعل لم يثبت



الجواز بالاباحة الاصلية لم يحتج الى الدليل وذلك لان الاصل في الحمل بالذبح هو  
 الذبح لا اختياره والاضطراري في خلاف الاصل **فصل** في الجوارح قوله  
 فان رواية القدرى بدل او تعيل لقوله وانما اورد رواية الجامع الصغير  
 قوله لانه معطوف على قوله اصل حكم الطيبات او فيه تسامح لانه معطوف على الطيبات  
 قوله وصيد ما علمتم او والفريضة على تقدير الصيد قوله فتا فكلوا مما اسكنت فليعلم  
 قوله وفيه نظر لان القرآن في النظم لا يوجب التران في الحكم او ليس ذلك من التران في النظم  
 لان قوله ثا وما علمتم من الجوارح مفرد معطوف على الطيبات بتقدير العناص  
 فيشتركان في حكمه من اجل ضرورة قوله ولكن لما كان التاديب غالبا في الكلام  
 رشتى من لفظه او فان الحاجة الى هذا العذر بعد ما ذكره المص من ان اسم الكلب  
 في اللغة يقع على كل سبع حتى الاسد قلنا ليشتمل الجوارح الطيور فالمراد بالكلب في قوله  
 في الكلام ما علم كل سبع عتور ذي ناب فليتنامل قوله دل عليه ما روينا من حديث  
 عدى او لكن لا دلالة فيه على جوارح الطيور بخلاف الآية قوله قيل فليطأ او  
 القائل صاحب النهاية وصاحب الكفاية وصاحب معراج الدراية قوله وليس  
 بوار دلالة انها ذكره وقابيل الكلب والبازي او لا يخفى عليك ما في ما ذكره من البعد  
 والركاكة فان كلا الدليلين لا يثبتان الفرق بين الكلب والبازي واذا علم  
 الكلب في الاول لسائر ذوات الناب في الثاني يكون كذلك ولعل الاولى ان يكافأ  
 بانها كانت ذوات الناب كلها جنسا واحدا وكان كثر ما يستعمل منها في الصيد  
 او فامع ان في طبع غيره الالف ايضا على ما تراه في الذئب والاسد وغيرهما اذا  
 من صفوه في البيت بخلاف جوارح الطير جعل الكل في حكم واحد في التعليم يعني اورد  
 حكم التعليم على جنس الكلب تيسيرا كافي نظائره فليتنامل قوله لانه لا بد من البازي  
 لا يقتل الضرب او يعني لا يمكن تعليمه بترك الاكل الا بالضرر حاله الاكل وجشتم  
 لا يقتل الضرب فاما جنة الكلب فتحتمله حال المص فيضرب بتركه او فان قيل وجب  
 ترك الاكل لصيرورة الكلب معلما انها لو لم تكن آية التعليم ترك ما هو ماله فحار  
 فلا بد من ملاحظة الدليل الثاني في انما الاول فيغوت استتمه قلنا بل ثبت  
 ذلك بقوله ثا فكلوا مما اسكنت اي لم ياكلن اذ يعلم منه ان ترك الاكل شرطا في

اكل الصيد فتمس الحاجة الى تلك الملاحظة وفيه كذا اذ لا دلالة فيه على كون الاسك  
 بشرط التعليم كما لا يخفى على المتأمل والاعم في الطير قال المص كان في عدة الجوارح او  
 لا يترى من هذا على مذهبها قوله وفيه نظر او سبق الى هذا النظر الاثني قوله والجوارح  
 التي او انظر ههنا بيان الجوارح الذي قوله والجوارح بين الحفنة والجوارح عندنا لا يكون  
 اورد ويمكن ان يجاب عن هذا النظر بكون قوله كحل على الجوارح الكاسب على الجوارح  
 اما على طريقة ذكر السبب واردة السبب فيكون المراد بشرط الجوارح والكاسب  
 او على طريقة الاستعارة التبعية فيه بان يشبه الحمل على الجوارح السبب في كسب الحمل  
 على كلا المعنيين فيستعار الثاني الاول ثم يشق منه الفعل لا يخفى عليك اولونه  
 الحمل على الجوارح من الحمل على الكسب لانطواء الاول على الثاني بدون العكس ويجعل  
 ان يكون المص الجوارح بين معني المشترك في مثل هذه الصورة كما يجوز في الشيء على  
 ما سيجي في الوصايا وعلل هناك بعدم السفاقة ايضا قال المص وهو مؤيد بنا  
 او جعله مؤيدا لا جهة اخرى لعدم وفائه تمام المدعى قوله ارجيب بان فقهرا  
 لا يعارض قوله ثا فكلوا مما اسكنت عليكم فان الامسك او فقهركم فانه  
 لا دلالة في الآية على النهي عن الاكل على تقدير انتفاء الامسك ومفهوم النسخا لفظ  
 غير معتبر فابن المعارض والمنطوق اقوى عند المتعبرين المفهوم فلا يخفى المعارض  
 ايضا قوله اراد ما ذكره انه يحل عنده ما اصطاده ثا او قوله فيه بكت بل انظر  
 ان المراد بثبوت التعليم عنده عند فقهرة ظن الصائدا انه معلم وفي رواية اخرى  
 موافقا لمذهبها بثبوت بترك الاكل ثلث مرات قال المص لان الحرفة تنسب او فقهركم  
 قوله او ضفية او المراد بالحياة الحفنة هنا ما هو فوق حياة الحيوان لا ما هو  
 مثلها او دونها واللا يجب التوبة كما يحكي قال المص وجه ان الفعل يقع بما هو فوق  
 او مثله او كذا ان تقول لا تخمس الحاجة الى الرفع بل يكفي المشاركة في اثبات الحرفة  
 او سببها قوله ونوقض بالحرم اذا جرك كلب حلال فانه يجب عليه الجوارح او  
 ولولم يعتبر الزجر لم يجب الجوارح **فصل** في الرمي قال المص لان الارسال فيه  
 ليس بالاباحة او الاظهر لان الرمي لان الفصل فصل قوله والظني الموقوف على الشك  
 بمنزلة اي بمنزلة الاولى او لعل الاولى اي بمنزلة الاولى اي قوله نظر الى فعله الذي

قوله الجوارح  
 بين الحفنة والجوارح



توجه الى المسموع منه وهو ليس بصيد **اول** فكان ظنه هنا ايضا مخالفا لمقتضى  
فعله فلا يعتبر الظن فلا يكون فعلا صيدا **والثاني** لو جرح انسانا فلم يزل صاحب فراشه  
حتى مات يجعل قاتلا **اول** لم يظهر فيما ذكره الموت بسبب آفة غير الجرح بخلاف المسئلة  
المذكورة **قوله** وهو كما يدل على حوته ذلك **الاول** في دلالة على التوهم كمال ثم قوله على  
ذلك اى حوته ما فيه جراحة اخرى **قال المصنف** ان الموهوم كالمستفاد لما روينا **اول**  
فلا يكون هذا دليلا مستقلا **قال المصنف** الذي روينا وجهه على ما ذكره في قوله ان ما توارى  
عنه اذا لم يبت بطلان بايات لينة لا يحل **اول** وجعل قاضى خان في فتاواه من شرط  
حل الصيد ان لا يتوارى عن بصره فقال لانه اذا غاب عن بصره ربما يكون حوته الصيد  
بسبب آفة فلا يحل لقول ابن عباس رضي الله عنهما كل ما اصيبت وقع ما اصبحت والاصابة  
ما رايته والاتقاء ما توارى عنك وهذا نص على ان الصيد يحكم بالتوارى وان لم يتعد  
عن طلبه واليه اشار صاحب المصداق ايضا بقوله والذي روينا وجهه على ما ذكره في  
قوله ان ما توارى عنه اذا لم يبت بطلان بايات لا يحل وهذا يشترط  
اذا توارى عنه لا يحل عندنا وان لم يتعد عن طلبه فيكون حاشا لقوله في **اول**  
واذا وقع الصيد بالسهم فتحامل حتى غاب عنه ولم يزل في طلبه حتى اصابه ميتا  
وان تعذر عن طلبه ثم اصابه ميتا لم يوكل فبني الا حركته الطلب وعدمه لا على التوارى  
وعدمه وعلى هذا اكثر كتب فقهاء اصحابنا ولو حمل ما ذكره على ما اذا تعذر عن طلبه كان  
يستقيم ولم يتناقض ولكنه خلاف الظاهر كما في شرح الزيلعي واما نص عبارة فقهاء  
والسابع ان لا يتوارى عن بصره او لا يتعد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يستغل  
بفعله اخرى حتى يجده لانه اذا غاب عن بصره انتهى ونحن نقول ليس فيه جعل عدم التوارى  
شرطا بخصوصه كما ترى وما يدل عليه تعليل الذي ذكره من كونه شرطا لمخصوصه  
فاحره سهل اذا المراد اذا غاب عن بصره وهو قاعد عن طلبه بوقته وضع المسئلة  
واما اذا لم يتعد فبغير ضرورة فليست امل وراجع النهاية فانه ذكر صديقه ابن عباس  
**قوله** وجهه كون ما روينا وجهه عليه انه كره اكل الصيد **الاول** فينه كره **قوله**  
بقوله عليه السلام لعلي هو ام الارض قلته وجهه له على ما روينا فينه كره لانه وجهه عليه  
حيث اقبل وان راي فيه اثر سبيح فان احتمال قتل الحيوان مع انه لا جراحة فيه

اذا كان محرما فيها اذا وجدت الجراحة **اول** ان يكون محرما والطاهر ان يتوارى  
كرهته لصيد من حال بينه وبين صيده ظلمة الليل فحمله **قال المصنف** قوله عليه السلام  
ما انه الدم وافر في الاوداج فكل شرط الا نهار **اول** قال الانسان وهذا  
ضعيف عندى لانه كما شرط الا نهار شرط في الاوداج ايضا وفي ذكوة الاضطرار  
كما لم يشترط في الاوداج فكل الاضطرار نهار انتهى وفيه كره اذا لا ملازمة  
بينهما وعدم اشتراط **اول** في ذكوة الاضطرار بدليل لا دليل في الثاني **قوله**  
وتقريره سكتنا **الاول** هذا التسليم لا يلزم ان يكون بالمتبع ليرد انه لا وجه له **قوله**  
فان اصاب فاما ان يتخذه قبل صابته الثاني او لا والثاني اقول في اذ رايها  
متعاقبا **قال المصنف** اذا كان **الاول** كمال لا يسلم منه الصيد بان لا يبقى فيه الحيوة  
الا بعد ما يبقى في الذبوح **الاول** ان يظهر ان يقول فان لم يبق فيه من الحيوة الا بقدر  
ما يبقى في الذبوح يحل **اول** ان يترك فيه ما يبقى في الذبوح **اول** فان ما ذكره بقوله بان  
لا يبقى في الذبوح **قوله** اما اذا كان **الاول** كمال لا يسلم منه الصيد كما لا يخفى **قوله** اعتبار  
بحالة الرمي **الاول** اعتبار بحالة الرمي هنا ليس لانه لو لم يمت حاله الاتصال لم يحل  
فانه في تلك الحالة ايضا صيد مباح بل يكون المستفاد عند التمسك ذلك لدليل  
ساقط اليه كما يذكره **قوله** وهو يعتبر بحالة الاتصال **الاول** يعني الاتصال بالمحل **قوله**  
والمحل صيد **الاول** الواو حاله **قوله** وتلك حالة الاتصال **الاول** عطف على قوله المحل  
في قوله ونحن نقدر للمحل **قوله** وسهم **الاول** **الاول** حاله **قوله** وان لم يتخذه  
**اول** معطوف على قوله فان تخذه اى ضعه **قوله** فحكمه حكم ما لو رمياه معا هو الحكم  
وهو كمال **الاول** لا بد هنا من تفصيل فان ما ذكره اذا راي صاحب السهمان معا اما اذا  
صاب الثاني بعد اصابة **الاول** فاما ان يتخذه **الاول** ولم يتخذه **الاول** حال الرمي وان  
علم ان الموت حصل من الجراحة ان اول بدرى **الاول** هذا هو مهم ان بين المسلمين  
فرقا في بين ما اذا حصل القتل الثاني وحده او بها وليس كذلك بل لا فرق بينهما  
لانه في اللوغتين بعض الثاني في جميع قيمته غير ما نفسته جراحة **الاول** لانه بات  
في المسئلة **الاول** في جميع المحاصل في الثانية بين طريق الضمان نقل ذلك عن فقهائنا  
اي عدم النزوح بين المسلمين الى آخر ما ذكره الامام الزيلعي من البيان في اجمعه



قال المصنف قال قائلهم صيد الملوك ارايت وتعاليت فاذا ركبته فصيدى  
الابطال اول البيت لغزيرة العيس وهو جاهلي وهم كانوا اياكلون الثعالب  
وهم مشرقيها وفي يوم اكل الثعلب خلاف بين علماء المسلمين ومنهم من علمهم اجمعين  
فقد ذهب الشافعي وغيره الى القول بخلافه وان كان استدلاله بعيد الا بطار  
فان قيل الا بطل لا يسمى صيدا الا بقرينة فهو محذور ذلك بمنزلة تسمية الشجاع اسدا  
فلا يصح الاستدلال على ان الصيد لا يختص بأكل اللحم **كتاب الرهن**  
قال المصنف في الشريعة جعل الشيء مجبوسا حتى يمكن استيفاءه من الرهن كالدابة  
او هذا تعريف الرهن التام والارزاق والا في انعقاد الرهن لا يلزم الحبس بل ذلك  
بالقبض والكاف في قوله كالدابة من مع ان كان الرهن بالاعيان المفقوضة بانفسها  
وهنا بالدين والافلا اتمام وسيجي التفصيل في الورق الآتي قوله لانه عقد  
والعقد ينقضي بالايجاب والقبول او منقوض بعقد البرعات الا ان يخص  
العقد في الصغرى ما سوى البيع وسيجي التحفة من الشارح قال المصنف لانه عقد  
فيتم بالبيع كالحصة او في اول كتاب الحصة انها تقع بالايجاب والقبول وعلته  
المص بانه عقد والعقد ينقضي بالايجاب والقبول فليتأمل قوله ما ثبت للمرتهن  
من اليد شيئا عليه او ضمير عليه راجع الى المرتهن قوله وفيه نظر لانه استوجب عليه  
صيرورته او ضمير لانه راجع الى الراهن وضمير عليه وصيرورته راجعان الى المرتهن  
قوله وهو مخالف لرداية عامة الكتب قال كذا لا يجوز الرهن الا بمقتضاها  
سبق في كتاب الحصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يجوز الرهن الا بمقتضاها  
والقبض ليس بشرط الجواز في الحصة فليكن هناك ذلك فليتأمل قوله كان قوله  
فن كان منكم مريضا او على سفر فعدة من ايام او قوله فان التقدير فقوم عد  
قوله الاول ما قبل قوله الفاعل هو الاتعاض والكافي قوله ولا حاجة الى الدليل قوله  
كيف لا يحتاج الى الدليل هي مسئلة فرعية لا يسلم الا عن دليلها من الكتاب  
او السنة او الاجماع او القياس قوله والجواب عن الاول انه مما يقتضي منه العجب  
لانه جمع رهن والرهن مصدر فجمع كذلك او فيه بكت فان الذي جمع على  
رهن هو الرهن بجمع المرهون بدل عليه توصيفه بمقتضى وجوبه في الاستعانة

ايضا ولعل الاول ان يقال التقدير رهن وان كان في قوله فعدة من ايام او قوله  
مراد المصنف امره بذكر ما ذكرناه ما قاله القاضي في تفسيره رهن وهو كذا جاعل رهن  
بمعنى رهن انتهى وما قاله الامام غير النسخ في تفسيره رهن جمع رهن وهو العيان  
المقبوض بالدين وتوثيقه وما قاله الشيخ برهان الدين النسخ ايضا في تفسيره ثم  
المرن مصدر والمصدر قد يجعل اسما ويرفع عنها عمل الفعل فاذا قال رهن  
عند زيد رهنه لم يكن انتصابه انتصاب المصدر بل انتصاب المفعول كما يقال  
رهنه زيد ثوبا وما جعل اسما جمع كما جمع الاسماء رهن ورهنه انتهى وهكذا في  
التفسير الكبير قال المصنف لانه قبض بحكم عقد مشروط فاشبه قبض البيع او منقوض  
بصورة الصرفة فانه لا بد فيها من القبض بالبراهم ولا يمكن التخليه مع جريان الدين  
الا ان ثبت رواية كفاية التخليه فيه وكونه مختار المص لانه لم يكن مضمونا  
الراهن قبل العقد او الاول ان يقال قبل القبض قوله وما ثبت به الا في ثبوت  
به الاول ان قوله لا يجوز ان يحتاج الادنى للضعف ما يقتضيه ويؤكد قوله فلا يكاد يبين  
قوله فكت قوله لم يجوز الاحتراز عن الرهن التمر على رهنه قوله من غا  
احتراز عن مكسبه وقوله من غا عن البيع في الرهن او قال صدر الشريعة في شرحه  
لوقاية قبض يجوز ان يمسوا ما غير مسلح مؤفاهي غير مشغول حتى الراهن في قوله  
رهن الارض بدون النخل والسيعة بدون الثمر ودار فيها متاع الراهن بدون  
متاع غيره اى ان كان متصلا حتى الراهن خلفة كالثمر على الشجر يجب ان يميز  
او يفسل عنه فالمرغ يتعلق بالمحل فيجب فراغه عما حصل فيه وهو ليس بمرهون سواء  
كان اتصاله به خلفة او مجاورة والميز يتعلق بالمحصل في محل فيجب انفصاله  
عن محل غيره رهن اذا كان اتصاله به خلفة حتى لو كان اتصاله بالمجاورة لا يغير  
رهن المتاع الذي في بيت الراهن انتهى فتأمل الغابر بين التفسيرين **قال**  
المص وقوله على تسليم ادعى الراهن فهو باقية او الباء المتعابلة والمعاوضة  
نحوه بل كان الدوام ثبتا باثبات ما يوجب ان لا يفتي ان الرهن يدوم باوائه  
راهن واذا فك يرفع الدوام ويصح لا فك كانه ابتداءه على الرهنية والاشياء  
ما ثبت دلالة لفظ الرهن وانباؤه محاذرة من الحبس الدائم من البيت فليتأمل



قوله لان قيمة الرهن قد يكون له او ليس هذا محال كونه القليل والاضاير ان يقول كون  
 اكثر من الدين في الاكثر الا ان محال التحقيق بجعل النادر معدوما في الحكم قوله لا يتحقق  
 هذا الاستيفاء الذي بالحبس بالرد على الرهن قوله بالرد متعلق بقوله يتحقق  
 قوله فان المحال لم يتحقق لتعريف الاستيفاء قوله المحال فيما كان فيه هو ما يستوفى  
 منه وفي التنوير ليس كذلك فكيف يتصور به ذلك ان تقول قال جوابه ايضا قوله ويستيفاء  
 الدين لا يكون الا من جهة قوله يستيفاء عين الدين قوله لا تقدم في القيمة  
 وفي اواخر الصلح ايضا قوله وان كان الثاني فهو ممنوع قوله فيه كذا فان الكفاية  
 بالاول صحيحة دون الرهن فتوجه السؤال الا ان تكسر الكفاية المعقولة على ما  
 بما انقد سبب وجوبه قوله ووقع في بعض نسخ القدرى باقل من قيمة ومن  
 الدين وليس يصح لان معنى المرفوع واحد منها ومعنى النكران الثاني قوله اذ يكون  
 من حق تعضيلية لوجوب استعمال الا فعل واحد الاشياء الثلاثة ويكون في  
 المرفوع للبيان لعدم جواز الجمع بين تعريف التعريف وموصف كسب النجس وفيه  
 اذ قد يحدف من من اللفظ وهذا ايضا كذلك والوجه على الحدف ثمرة اللفظ  
 قوله بلغة ان الرهن يكون من الجانبين قوله فيرجع كل منهما على صاحبه بالفضل عند  
 قوله او لعدم انشكاكها عنه قوله معطوف على قوله لانا لو لم يجعل الزيادة قال المصنف  
 كان الرهن رهنه وهو دين قوله فيه كذا فان المعقولة وهو دين الدين فيرجع  
 فكيف يثبت الحكم في الفروع قياسا عليه فتأمل قال المصنف استيفاء الدين قوله  
 بلغة الجمع لتلازم التكرار قوله وقوله وهذا بخلاف ما اذا قلنا اشارة الى قوله وكذا  
 قوله ولعل الاول ان يجعل اشارة على بيع العدل والمرتين الرهن بالرهن قوله فان  
 العلامة الكافي اشارة الى قوله يكلف الاستيفاء ثم قد حصل خلاف سند القتل حيث  
 لا يكلف المرتين باحضار الرهن عند كل رهن يؤديه انتهى هكذا رأيت في شرح الكافي  
 وفيه كذا ظاهر حيث لا يطابق الم شروع قوله اجاب بقوله وما صارت قيمة  
 بغيره حتى ينتقل اليها الرهنية قوله لا يقال الا صوب ان يقال على جعله هنا كما  
 فانه لم يكن رهنية الثمن في المسئلة المتقدمة بطريق الانتقال كما حقه لان الرهن  
 والقيمة فرقا ولا يلزم من عدم الانتقال في الاول عدم الانتقال في الثاني قوله وجعل

ان اللفظ للبيان لا يفسد  
 مسئلة شبيهة في شرح القواعد  
 ولما كان وقت التدوين هنا  
 ٥٥

المرتين رهنه انما الظاهر ان يقال بجعله قوله وفي النهاية جعل قوله وهذا بخلاف  
 اشارة قال قوله يكلف الاستيفاء ثم قد حصل خلاف سند القتل حيث  
 المرتين باحضار الرهن في مسئلة القتل لعدم قدرته قبل مضي ثلث سنين  
 ولا يجبر الرهن ايضا على الايفاء وفيما كان فيه يكلف المرتين فيجبر الرهن اذا حضر  
 ولعل مراد الامام السفيناني هذا قوله وطوبى بالفرق قوله نقض اجمالي قوله فانه لا  
 عليه استحسانا قوله ينجي المسئلة في آخر كتاب الرهن قوله واذا ابراه عن الدين سقط  
 الضمان وان كان القيد باقيا قوله فيه كذا فانه ذكر فينبيل هذا الكلام انه اذا اهلك  
 الرهن في يد المرتين بعد ابراء يكون ابراء الوكيلون الدين مستوفى مستند الى القيد  
 وليس يحق الضمان الا ذلك لكن التنوير على ما ذكره ههنا ويدل عليه كلام المصنف في آخر  
 الكتاب قوله وكان الكلام متناقضا قوله ولكن ان تقول الدين باق بعد القضاء  
 لكنه لا يطالب به لعدم الفائدة والى ذلك اشارة صاحب النهاية وسيجي ما ذكرنا  
 في آخر كتاب الرهن من الهداية ولهذا لم يبعد شرادة من شرده بان وقضاء  
 خصامة منها متناقضا على ما عرفت فحصل الاختلاف في الشرادة فراجع قوله حيث  
 بان بقاء افعال الحبس في حال استيفاء المودى بوجوب بقاء الضمان قوله  
 اعترف بعدم انعكاس العلة وذلك هو غرض الفاعل جوابه تعميم الدين بجمته  
 ايضا كما سيبي في آخر كتاب الرهن من المصنف قوله معناه استيفاء جواز الانتفاع  
 بالرهن والانتفاع به قوله سبق من الشارحين تخطئة المصنف في هذا اللفظ في فصل  
 كرى الانذار ان قيل لما ذكرنا فيه استعمال الانتفاع في معنى النفع لا مطلقا قلنا  
 لا مانع من ان يراد منه فيه المعنى الذي اراد منه ههنا قال المصنف انه عطف الجسرات  
 قوله ارادى كعطف الجسرات من قبيل زيد اسد قوله لا يرى انه له باعه جاز قوله يفتي  
 لو باع الجميع في غير الرهن جاز البيع قبل اداء العشر باب ما يجوز ان  
 قوله بناء على ان القيد شرط تمام العقد قوله يفتي ان الحكم يكون اباطل منحصرا فيما  
 ذكره بناء على ان القيد كذا فانه اذا كان شرط الجواز لم يبيح المصنف قوله لا شرط جواز  
 قوله مخالف لما قدمت بداه قوله ونقصر الوجه الاول من كلامه حكم الرهن بثبوت  
 بد الاستيفاء قوله مقتضى ظاهر هذا التنوير بطلان رهن الشاع فتأمل فانه يكون



ان يقال المراد حكم الرهن الصحيح ثبوت بدلا مستبنا **قال المصنف** ان الشبهة اسم لما  
اوتي به اسم لما ثبت **قال المصنف** ان المشاورة هي المشاورة **قوله** ان قبضه قبل  
**قوله** ذلك اي الوجوب بعد الحكم برد العنق وفتح البيع **قوله** وذكر في فائدة ضمان  
الدرك **قوله** هذه الفائدة ذكر ما العلامة الكاكي محالا على فصول الاستدلال في قوله  
لان الضمان فانه البائع البينة على الشرا او التمتع من جهة المستحق فانه ما اذا  
قضى القاضي ثبت البيع وانفسخ العقد **قوله** والاقرب احوال جازة المستحق البيع  
**قوله** وهذا اذا تساوى قيمته ما استوفى **قوله** فيه كذا فانه اذا كان المسمى اقل من  
قيمته لم يملك بما سمي ايضا **قوله** وانا اطلق جريا على ان الظاهر الغالب **قوله** ممنوع **قوله**  
وضمان المقيد من على سبب الشراء ضمان مستند يجب بالعقد **قوله** الا صوب وضمان  
المبيع ضمان مستند كما وقع في غيره من الشروع ثم في قوله يجب بالعقد **قوله** عند  
تقديره يجب بالمسمى **قوله** لا انتفاء البيع وان وجد القيد في كونه **قوله** لم يبق لرب  
السلم مطالبة السلم اليه **قوله** فيه كذا فانه لم يبق ذلك بالتفاسيح قبل ان يملك الرهن  
**قوله** ولا يلزم على السلم اليه رد الطعام **قوله** وقوله على السلم اليه متعلق بقوله رد الطعام  
ثم اقول الصواب ان يقال ولا يلزم على رب السلم رد الطعام اذ الكلام فيه كما كان  
**قوله** وقوله ما بينا بر يبره قوله لان الثمن بله **قوله** بله **قوله** بله **قوله** بله **قوله** بله  
كان مجوسا بغيره **قال المصنف** ان الاستيفاء من الارش ممكن **قوله** تأمل في تقييد ذلك  
بتقدير المضاف اي من رهن الارش **قوله** لان استيفاء الارش من الرهن لا يمكن  
بعده عن التكليف **قوله** والثاني ان الكقول به غير مضمون في نفسه **قوله** ولا يبعد ان  
يدعى انطواء التعديل الاول على الثاني فان تقدير الاستيفاء يكون ان يكون لعدم  
مضمونية ما يقابل ذلك الاستيفاء ولو وجوب على ما مر **قال المصنف** عن ان قوله  
ونزله لا يجوز ذلك منها وهو النسياس **قوله** فينبغي ان يكون هذا رواية ظاهرة  
عن زفر فلا يناسبه كلمة عن **قوله** لا دين عليه في الموصفين **قوله** يعني الاب والوصي  
**قوله** وان كان الرهن يصير مضمونا بالقيمة **قوله** بل اقل من الدين والقيمة لا يتعارف  
بني كلامه على الاغم الاغلب وهو مساواة الدين الرهن لانه ممنوع كما سبق  
**قوله** فان كان الرهن لنفسه **قوله** اي لمصلحة نفسه **قوله** جاز ان ثبت لكل **قوله**

اوله يمنع مانع كافي للجمع بين الاثنين وسائر ما لا يجوز الجمع بينهما **قوله** دون العكس  
**قوله** كافي الكيلين والوصيين لا يجوز التعريف لكل واحد حال المقتضى له ولا يترتب  
**قوله** لم لا يمكن اقرارا بالاستعمال في حاشية فانه متعديته ولهذا يضمنه **قوله** ولولا  
والدناية **قوله** والكيلين الموزون كذلك ولكن لم يذكرهما انتفاء بغير الدراهم  
والدناية **قوله** وان رواية الجاسع الصغيرة لا حاشية بها الى تفصيل ذكره **قوله** لا يخفى  
ان رواية القدرى ايضا محتاج الى التفصيل **قال المصنف** قبل هذه رواية ما  
استوفى الزنوف مكان الجيا **قوله** فان قلت لا لولولة لكون هذه فرع  
تلك دون العكس بل الظاهر ان كل واحد اصل واحد قلت بين كيفية التفرع  
في الشروع فراجعها **قوله** يعني على تقدير ان لا يكون هذه المسئلة بناء على تلك  
المسئلة **قوله** فيه كذا اذ يندم تح امر البناء يعني بناء قول محمد كالا يخفى على اولى  
النهي لان يقال المراد كونها بناء على قول **قوله** في حاشية **قوله** اي كونه رهنها **قوله**  
وعندهما **قوله** رواية عيسى بن ابيان **قوله** لعلي بن ابي طالب **قوله** هذا العلم بعد تفرع  
المسئلة والكلام فيه **قوله** وفي عبارة تسامح والحق فكان التضييق بالقيمة **قوله** حاشية  
او صوابا والعجيب او ما شاكل ذلك **قوله** فيه كذا **قوله** فاما ان يكون مع ذلك  
شي من الدين او مع كمال الدين **قوله** احذر ان اعرض الربوا **قوله**  
فيه كذا بل التعقيب بالجد لا يبدل بان لا يلزم الربوا في خلاف الجنس وان ضمن  
بالجد فليست بل فانه مراده تعليق تقييد ضمان الجيد بكونه خلاف جنس فان  
المرتين ملك عشرة دراهم ضمان ثمانية ان ضمن قيمة جيد اخر خمسة **قوله** بخلاف  
جنس كالا يلزم الربوا فانه اذا ضمن بخمسة ملك المرتين عشرة دراهم بمقابلته **قوله**  
ضمنه **قوله** فضمن قيمة خمسة اسداسه من خلاف جنس **قوله** احذر ان اعرض الربوا **قوله**  
ومن رهن عشرين **قوله** وجه الفصل كون الرهن متعدد **قوله** كالا يلزم الربوا **قوله**  
**قوله** وهذا لان البيع **قوله** **قوله** كوله وهذا اي وجه الفرق بين البيع والرهن  
حيث لا يتمكن المشتري من قبض حصته الثمن بتفاده في الاول ويتكفل الراهن  
بأداء حصته احد الرهنيين من استرداده **قوله** بل يلزم توزيع الصنفه قبل التمام في  
الرهن على تقدير اتحاد ما يخلو من البيع فلا حاجة الى الاتحاد فيه **قوله** فانه بالجملة

عشر



بقى اقول اي بالملك في يد الميراثين فلو لم يكن من استرداد اقول اي فلو لم يكن الرهن  
 قوله لكون القبض لا بد منه في الرهن والبيع يمنع عنه لا اقول كذلك في الجبة فلو لم يكن  
 الجواب على قوله وكان المراد ذلك فالمراد ان زيارتها فكل واحد منهما في نوبته  
 كالعدل في حق الآخر اقول هذا اذا كان حالها يتجرى فظاهر وان كان ما يتجرى وجب  
 ان يحبس كل واحد منهما النصف فان دفع احدهما كله الى الآخر وجب ان يحبس  
 الدافع عند اي ضيق ظافرها واصل المسئلة الوديعه فيما اذا اودع رجل عند  
 رجلين شيئا يقبل القسمة فدفع احدهما كله الى الآخر قبل الدافع يعرض عنه  
 خلافا لما كذا في شرح الزيلعي وقد نص عليه المصنف في كتاب الوديعه حيث قال وذكر  
 الجواب في الرهنين قال المصنف لا يؤدي الى البيع فقدر العرف يقين انها اقول  
 هذا اذا لم يورثا فان ارثا كان صاحب الخارج الاقدم اولى لانه اثبت في وقت  
 لا يشاركه فيه احد وكذا اذا كان الرهن في يد احدهما كان صاحب اليد اولى لان  
 تمكنه على القبض دليل على سبقه كدعوى نكاح امرأة او شرا عيان من واحد كذا في  
 شرح الزيلعي واذا دفع احدهما فغنيته تفصيل مذکور في غاية البيان قوله هذه المسئلة  
 المسئلة المتقدمة وهي واضحه ومن متبعها اقول الضمير متبعها راجع الى المسئلة  
 قوله وهو احد الوجوه اقول اي كونه في يد رجل واحد وجملة ان العبد اما ان يكون  
 في ايديها او في يد واحد اقول في جميع ان يكون في ايديها وان لا يكون  
 في يد واحد منها فانه لا يقبل البيعة في حال حيوة الرهن على الخيارات وتقبل بيع  
 قوله وان كان في ايديها فان علم الاول منها فهو اولى له اقول وهذا التفصيل لا  
 في المسئلة الاولى فان كونها مسئلة الكتاب على تقدير جعل النجس و قال في  
 في الاصل في بيعه اي بالقياس فماذا اقول يعني في المسئلة الاولى فلو لوجود الرهن من  
 كل واحد منهما اقول تعجيل لقوله ثبتت في جميع الرهن لا **باب** الرهن  
 بوضع على يد عدل قوله ورثنا ببيعة الرهن عند حلول الاجل اقول الرضا ببيعة  
 الرهن عند حلول الاجل ليس يلزم في العدل فلا اولى ان يقال سواء رضى  
 ببيعة الرهن او لا قال لا نقاشي قال الحكم التبريد في الكافي وليس للعدل بيع الرهن  
 ما لم يسقط عليه لانه ما مور بالخط فحسب انتهى قوله ان المضاربة عقد غير لازم

اقول تعجيل لقوله ولا يشكك في الاستحقاق راس مال المضاربة قوله وهو وكيل الرهن  
 ببيعة اقول غير مسلم كلياً قوله على انه سؤال ساقط لان الخصم ليس بمقابل اقول في ذلك  
 قوله قال في الزبانية اي برفع العدل احد هاتيك القاضى له قوله وهو ظاهر اقول قال لا شك  
 وذلك ليس بشي لان العدل هو الضامن للقيمة فبعد ان يرفع الضامن لمطالبة  
 نفسه الخصم الى القاضى انتهى وفيه محتم قوله ولو فعل ذلك اي جعل القيمة في يد العدل  
 رهنه اقول وفيه محتم بل المراد اذا جعلت القيمة رهنه اياها او برأى القاضى عند  
 العدل الاول او عند غيره كما ذكره العلامة الزيلعي قال المصنف استحق الرهن نفسه  
 العدل كان العدل اختياره الى قوله وليس ان يضمن غيره اقول والطاهر ان يكون  
 المستحق خياراً تضمنه المشتري ايضا لانه متعدد بالاخذ والتسلم لكن لم يذكر  
**باب** التصرف في الرهن قوله وقوله فاسد محمول على ما لم يجر اقول ويكون  
 ان يقال قوله فاسد محمول على الباطل في التشبيه فانه كالفاسد في عدم ترتيب الحكم  
 بالفعل او انه مجاز على سبيل التشبيه فانه على شرط ان يفسد اذا لم يجره وقوله  
 جائز محمول على انه ليس بفاسد ولا باطل في الحال قوله اجاب بقوله واستباح النفاذ  
 الى قوله وليس ذلك بوجود في الاعتراف فلا يصلح ما نفاذ اقول وايضا لا يعتاق الا بشئ  
 الرهن والفسخ فكذلك التوقف بخلافه فليست اقول المصنف هو مضمون بالقبض السابق  
 لا بترافع السعر اقول هذا مشكل فان النقصان بترافع السعر اذا لم يكن مضموناً  
 عليه ولا معتبراً فكيف يسقط من الدين خمسمائة سوى ما ضمن بالاعتراف وكيف  
 يكون ما نقص من كالحاكم عنه يسقط الدين بقدره وهو لم ينفصل الا بترافع  
 السعر وهو لا يعتبر فوجب ان لا يسقط بمقابل شي من الدين كذا في شرح الزيلعي  
 ومن تأمل حجة الشامل في كلام المصنف يلوح له اندفاع هذا الاشكال قال المصنف  
 حكم الضمان لما قلنا اقول فيه انه اذا اودع في يد العدل لا يسقط الضمان مع المناقاة بين  
 الا بداع والرهن فتأمل فانه ممنوع قوله وحكم الوديعه حكم العارية اقول اذا كان الايداع  
 من اجنبي ينبغي ان لا يسقط الضمان لانه العدل قوله فانه يجوز ان ينفصل ملك اليد  
 عن ملك العين فهو مال اقول وفيه محتم فان قول المصنف للرهن يدل على ان المراد بان  
 ملك اليد عن ملك العين فهو ثابت ملك اليد لستخص دون ملك العين ففسره



لا يطابق المشرع والمراد من الاتصال والاراد يهتج ملك اليد وبذل ملك  
العين كالا ينفى **قال المصنف** ولو كانت قيمة مثل الدين فارد المعبران بفتك جبر عن  
الراهن **قوله** تعجب عن قوله حين اعسر لان صاحب الجارية اخذ هذا من البسوط  
وفي البسوط لا يبيح السرقة الا بغير البسوط البزدي ذكر انه حين اعسر الراهن لان  
لا يستقيم لان المعبر بفتك جبر من المهرن لان الراهن لان الراهن ليس في يد  
الراهن وانما هو في يد المهرن ولكن بفتك المعبر حين اعسر الراهن ولعل وقع  
من الكتاب او صنفه القاري كذا سمع نعتة من خط مولانا اباس قال في الكفاية  
فارد المعبران بفتك نيابة عن الراهن جبر عن المهرن انتهى وقال اكل الدين ففتك  
جبر عن الراهن قبل معناه من غير رضا وليس بظاهر وقيل نيابة وعلو من الجبر  
يعني جبرنا لما فات عن الراهن من القضاء بنفسه انتهى الا صوب ان عن هذا  
البديهة كافي قوله لا يخرج من نفسه في قوله عليه السلام صومي عن امك فلا غبار  
اذ يصير المعبر جبر على المهرن بدل الراهن والبديهة بان الراهن والمعبر **قوله**  
قال في النهاية ليس يخرج على اطلاقه قوله وليس واراد على المصنف **قوله** قال الامام  
الزبيدي بعد ما نقل كلام النهاية وهذا اشكل لان تخليص الراهن لا يحصل بانها بعض  
الدين فكان مضطرا او باعتبار الاضطرار ثبت في الرجوع فكيف بمنع الرجوع  
مع بقا الاضطرار وهذا لان غرضه تخليصه لينتفع به ولا يحصل ذلك الا بازالة  
كل اذ المهرن ان يجب حتى يستوفي لكل على ما عرفت في موضعه انتهى وقد سيج  
هذا الاشكال قبل في فني كلام في هذا الموضع جوابه مذكور في الكفاية والدرية  
فراجهما نص عبارة الكفاية والكاكي فان قيل هو لا يوصل الى تخليص ملكه الا بان  
جميع الدين فلم يكن مشترعا قلنا الضمان انما وجب على المستعير باعتبار ابقاء الدين  
من ملكه فكان الرجوع عليه باعتبار ما يتحقق به الا بقاء انتهى فتأمل فان كلام  
مجال في كيفية اصح التشبيه **قوله** يجوز ان يكون جهة التشبيه كون القول المشترط  
في الكفاية الا ان يقال التشبيه في الاكاد من غير نظر الى كون الملك معبرا او مستعيرا  
**قوله** ويرى ان يكون في ملك العين فيحصل **قوله** لا يخرج يحصل الغرض **قوله** ومخلصه  
المشكلة **قوله** في قيمة بحت يظهر على من علم ما لك كلمة **قوله** اما ان بعضي نصف دينه

**قوله** بقدر الامانة **قوله** وهذا وجه ظاهر الرواية **قوله** ولكن كلمة عن كون الرواية  
الظاهرة **قال المصنف** اصله ان النقصان من حيث السعر **قوله** اي اصيل غير هذه  
المسئلة لا اصل هذه المسئلة فانه ليس فيه خلاف زعم ذلك ان نقول ان اتفاق  
في جواب المسئلة لا يثبت في الاختلاف في التخرج **قال المصنف** لا بد للمالية **قوله** اي القيمة  
وانما ذكر القيمة بناء على الموصوب او باعتبار الجبر **قوله** او نقول لا يمكن ان يجعل  
مستوفيا دليل **قوله** في كونه كذا **قال المصنف** فاذ الملك يصير مستوفيا **قوله** انما النقصان  
الذكرى والا فالملك مقدم **قوله** قيل في بعض المروج **قوله** انما النقصان هو ان يتنا  
**قال المصنف** ان قتله عبد قيمته مائة **قوله** اي قتل العبد الذي قيمته الف ولم يترش  
سعره لئلا يلزم التكرار **قوله** وكذلك صاحب النهاية جعل الصورة الف الف في  
اذ تراجع السعر **قوله** وكذلك جعل الكافي في مخرج الدرية واما صاحب الكفاية  
فانه مشى على طريق الشيخ الشارح **قوله** **قال المصنف** لان دين العبد مقدم على دين  
المهرن وحق ولي الجنابة **قوله** **قال المصنف** لان قوله وحق ولي الجنابة بالنسبة **قوله**  
عطف على لفظ دين العبد ومحل معناه ان دين العبد مقدم على دين المهرن وكذا  
حق ولي الجنابة ايضا مقدم على حق المهرن لان كل واحد منهما مقدم على حق  
فلان يقدم على حق المهرن اولى لان حق المال اقوى وبذلك على هذا التقدير يخرج  
القدوري بذلك في شرحه وقد مر اننا نحقق ان المصنف ذكر جنابة العبد المهرن  
اولا وتقدم على حق المهرن عند قوله واذا قتل العبد المهرن فتبين خطأ بعض  
الجنابة على المهرن ثم ذكر دين العبد ثانيا وتقدم على حق المهرن عند قوله ولو  
استهلك العبد المهرن وهذا كله يدل على ان مراد المصنف ما ذكرنا وقال بعضهم  
في شرحه قوله وحق ولي باجراي دين العبد مقدم على دين المهرن ومقدم  
على حق ولي الجنابة حتى لو جنى وعليه دين يدفع له ولي الجنابة ثم سبغ للفرار  
**قوله** هذا في غاية الضعف لان المسئلة التي استشهد بها يدفع كلامه لانه كما  
ودين العبد مقدم على حق ولي الجنابة وفي المسئلة قدم حق ولي الجنابة ثم سبغ  
عليه من الفرار وانما مناقضة لا محالة انتهى ونحن نقول في كنهه فانه تأخير مو  
لكنه تقديم معنى حيث لم يوج في بدولي الجنابة شئ كالا ينفى **قال المصنف** انتهى

يباني عن مو



على حق المولى او في دلالة على التقدم على حق ولي الجنابة بحيث فانه كما يقال المولى  
 في الاستمرار كسنة او اذ المال كذلك يقال في الجنابة اذ وقع او افرد و قوله  
 وحق ولي الجنابة بالحق معطوف على دين المرتن او وعلى النصب او على عطف  
 دين العبد اي حق ولي الجنابة مقدم على دين المرتن وانما قلنا ذلك اول العبد  
 ظهور دلالة قوله لتقدمه على حق المولى على تقدمه على حق ولي الجنابة و قوله فان  
 المرتن يقوم مقام المولى في المالية او وكذلك صاحب دين العبد قائم مقامه في  
 المالية حيث سباع ويعطى ثمنه فلا يظهر بذلك التقدم خصوصاً على حق ولي الجنابة  
 بل عكسه لظهور لان المولى مخاطب فيه بدفع عين العبد عليك باعتراف النظر  
**قال المصنف** ان اجماعاً على الدفع دفعاً او قيل لم يجمع بين الحقيقة والجزاء في قوله دفعاً  
 ولا يقال المراد من دفعاً بالدفع بطريق عموم المجاز لانه لا يمكن سباعاً عن الاجماع  
 على الدفع والمخلص التخليص **قال المصنف** هذا قول الى حنفية رحمه الله تعالى قال الامام  
 الربيعي وعن زفر عن ابى حنيفة على عكسه ان الراهن اذا كان حاضراً فالتزم  
 لا يكون متطوعاً في الفداء وان كان غائباً كان متطوعاً فيه ووجهه ان المجعول  
 لا يخاطب المرتن حال فسيمة الراهن لانه ليس بمالك ولا يقدر على الدفع ولا يتحمل  
 من اخذ العبد منه ما لم يحضر الراهن فلا حاجة له الى الفداء فاذا فداه من غير  
 حاجة اليه كان متطوعاً واما في حالة حضرته فالجني عليه مخاطباً بالدفع او الفداء  
 فلا يتوصل المرتن الى استدانته به الا بالفداء فكان مضطراً اليه فلا يكون  
 متطوعاً كغير الراهن وصاحب العلو اذا بنى السفينة ثم عليه علوه انتهى ولا يخفى  
 ان هذا الوجه يرد اعترافنا على ظاهر الرواية ولا يخلو الخلاف عنه عن الكمال  
**فصل** ومن رهن عصبه **قال المصنف** من رهن عصبه بعشرة وقيمة عشرة  
 فخرتم صار خلايسا و عشرة لا **او** قال الربيعي يشبهه ان المعقبه فيه في الزيادة  
 والنقصان القيمة وليس كذلك بل المعقبه فيه القدر لان العصبه والخمر من المقدرات  
 لانه اما مكيل وموزون وفيها نقصان القيمة لا يوجب سقوط شيء من الدين  
 كما مر في انكسار القلب وانما يوجب الخيار على ما ذكرنا لان الفانته فيه مجرد  
 الوصف في الكيل والموزون لا يوجب سقوط شيء من الدين باجماع الصحابة

وفوات شيء من الدين  
 مو

فيكون

فيكون الحكم فيه انه ان نقص شيء من القدر سقط بقدره من الدين ولا خلاف ان  
 مكان الاصبوب ان يقول بطل قوله يساوي عشرة لا والمقدار باق على حاله  
 المصلح ان ما يكون محلاً للبيع يكون محلاً للرهن او منقوض بالشايع والجواب  
 ان فيه مانعاً و يمكن ان يجاب عنه بانه كذلك فيما يكون المحل باقياً **او**  
 فيه كذا لان قال ذكره ان يكون السالب وهو تبدل وصف العصبه في  
 الخمر لقابلية المحلية مصححاً لها ولا ولي ان يجاب بان الخمر قابل لحكم البيع  
 وهو الملك ابتداء وبقاء كما اذا كان مسلم عصبه فخر فانه لا يخرج به عن ملكه فاذا  
 مات يرثه قريبه المسلم فيثبت له الملك ابتداء والعقد وشروطه لا يحكمها وانما  
 لم يكن محلاً للعقد ابتداء انتهى عن الاقتراب والا عاز ولا يوجد ذلك في البقاء  
 فليتنامل **قوله** والخمر ليست محلاً **او** للرهن ابتداء **قوله** لانها محل بالنسبة اليه **او**  
 نعم الا انه ليس كغيره من الرهن من الجنابة بالنسبة اليه لكن لا يؤخذ فان كونه كذلك  
 بالنسبة الى الراهن كاف **قوله** وانما فسرناه **او** كاي الامام **قوله** فانهما يقتضيان  
 في ذمة الكفيل والمالك لاني عاين الامهات **او** هذا تعديل لقوله لا يرد ولا يفي  
 لاني جعلتها اى جملة الكفيل في الام التي ثبت حق الزكوة فيها وفيه تأمل فان كونها ما  
 ثبت فيه حق الزكوة وصف ثابت بجلتها ثم اقول لك ان نقول يخرج الجواب  
 عن ذلك المسألة والموصي يخذلها بانها لا يثبتان في عين الامهات لكون كل منهما  
 عقداً على المنفعة **قوله** ولا يرد ولا الجنابة فان من عليه لا **او** كلف من عبادة  
 عن المولى **قوله** ينفرد بالابطال **قوله** اي باطال الجنابة عن الام بالنزاهة في ذمة  
 باختيار الفداء **قوله** باختيار الفداء **او** فاعلى هذا لو كانت وصفاً فانه لا يرد نقصاً  
 لعدم ثبوتها لام **قوله** واما في الغصب فلان الضمان به يعتمد قبضاً مقصوداً **او**  
 واذا انعدم سبب الغصب وهو القبض مقصوداً انعدم حكمه لا محالة **قوله** وقيمة  
 التماس يوم الفكك لانه انما صار مقصوداً به **او** الغيبة به راجع الى الفكك **قوله** اذا  
 صار مقصوداً بالقبض **او** اذا امتنت الام **قال المصنف** يجوز الزيادة في الرهن  
 ولا يجوز في الدين **او** معناه لا يكون الرهن رهناً بالزيادة لان نفس ما  
 الدين على الدين غير صحيح لان الاستدانة بعد الاستدانة قبل قضاء الدين لا



فؤدت

ثابت

جاء اجماعا قال المصنف قد ذكرناه في السبع **اقول** المذكور فيه خلافا في زيادة الثمن و  
 لا غير **قوله** ان يقول الولي قد دلت لك انه اقوى **اقول** فانه ليس لفظ التزويج **قوله**  
 واما انه ليس بمعقود به فلو جوب **اقول** الاضرب ان يقال ما انها ليست في المعقود  
 فظاهر واما انها ليست في المعقود به فلان الدين واجب بسببه قبل عقد الرهن  
 واما قلنا ان الاضرب ذلك لان ظاهر تقريره يدل على ان المقصود يكون الزيادة  
 معقودا عليها واما ليس كذلك لظهور انها ليست بواجبة قبل عقد الرهن فليست  
 وتوجب ما ذكره المصنف رجاء الضمير في المخرج به المعلوم من سباق الكلام **قوله** فان  
 مات الولد بعد الزيادة **اقول** قبل النكاح **قوله** ولم يبق الدين بالبراءة **اقول** لفظ الابرا  
 ليس في محله كما لا يخفى **قوله** اولتهم الوجوب **اقول** فيه كمت وفي بعض النسخ عند تمام  
 الوجوب وهو الصحيح **قوله** يستط الدين اصله كما ذكرنا **اقول** انما **قوله** وبالاستيفاء  
 لا يستط **قوله** لا يستط الدين **قوله** لقيام الموجب **اقول** يقع الموجب للدين **قوله**  
 او قيمته ان يهلك في يده قبل الرد **اقول** لا يستغنى الشراء والصلح قال المصنف وكذا  
 لو تصادقا على ان لا دين **قوله** ان لا دين **قوله** في الكافي ذكر شمس الزمعة السرخسي  
 في المبسوط اذا تصادقا ان لا دين بين ضمان الرهن اذا كان تصادقا بعد هلاك  
 الرهن لان الدين كان واجبا ظاهرا حين هلك الرهن وجوب الدين  
 ظاهرا يكتفي لضمان الرهن واما اذا تصادقا على ان لا دين والرهن قائم ثم هلك  
 يهلك امانة لانه يتصادقا على ان لا دين من الاصل ضمان الرهن لا يستفي بدو  
 الدين وذكر الاسبيعي انهما اذا تصادقا قبل الهلاك ثم هلك الرهن اختلف  
 مشايخنا فيه والصواب لا يهلك مصنفونا انتهى واختيار المصنف هو انه لا يهلك  
 في الصورتين كما لا يخفى **قوله** يقع بعد التصادق على عدم الجواز ان يتذكر اوجوب  
 بعد التصادق على انتفاء **اقول** فيه نظر فان الاتصال الذي لم ينشأ عن دليل لا يرد  
 لا اعتبار به في مثل ما نحن فيه من دليل **قوله** قوله بخلاف الابرا راجع الى قوله وان  
 استوفى وذلك لانه من غلة التي هنا نقوض على جواب الاستحسان في صورة الابرا  
 والادلى ان يرجع الى قوله فيكون الجواز باقية **اقول** قال لاننا في قوله بخلاف  
 الابرا يتصل بقوله يهلك بالدين **كتاب** الجنايات **قوله** والجنايات

في اللغة اسم لما يكتب من الشر **اقول** الفقه يبحث عن افعال المكلفين فلو اريد  
 النسخ المصدري بالجناية كان انساب وجوبها كجس الطهارات **قوله** لا يخفى انما  
 حصل سلاح **اقول** او ما جرى مجراه **قوله** وان لم يكن فهو الخطا **اقول** قد يكون القتل  
 الخطا بغير سلاح كما اذا رمى صيد البحر او حشيشة فاصاب رجلا فقتله **قوله** وان  
 كان فهو شبه العمد **اقول** شبه العمد لا يلزم ان يكون على قصد التاديب بل قد يكون  
 على قصد القتل وجوابه ان ذلك بالنظر الى الالة **قوله** فان كان فهو هو **اقول** هذا  
 تعريف الشيء بنفسه ظاهر **اقول** المصنف العمد لا تعد ضربا **اقول** اي ضرب المقتول يخرج  
 العمد فيما دون النفس قال المصنف الثاني **اقول** ينبغي ان يكون من قبيل علفها جنا  
 واما بارة اذا اذ الواقع في صورة السناد هو الانقاء فيها لا الضرب بها قال المصنف  
 وموجب ذلك انما **قوله** قال المصنف الثاني قال خافى فان في فتاواه وفي ظاهر  
 الرواية في الحديد وما يشبه الحديد كالنحاس وغيره لا يشترط الحرج لوجوب  
 القصاص **قوله** قال في الاجناس من كره الشروط الكبير في جعفر الطحاوي انه لا قصاص  
 في العمود من الحديد لانه لا يحكم انتهى وسيجي من المصنف في الباب الذي يليه ان  
 لا يصح رواية الطحاوي قال المصنف قوله تعالى ومن يقتل مؤمنا متعمدا فجزاؤه  
 جهنم خالدا فيها **اقول** لا يقال ذلك في الستم كما ذكر في الكتب الكلامية لانه لو  
 لم يكن حراما لم يكن حال ستمه كذلك والحكم موجب الثايم قال المصنف والقود  
**اقول** ينجح الواو اي القصاص من سمي قودا لانهم يتقودون بها في تكبيل وغيره  
 قاله الا زهرى **قوله** كذا تعيد بوصف العمدية بقوله صلى الله عليه وسلم **اقول** فيه كمت  
 فان الاطلاق والتعبد اذا دخل على السبب نحو اودا صدقة النضر عن كل حرد بعد  
 اودا وعن كل حرد بعد من المؤمنين لم يحل المطلق على التعبد عندنا بل يجب العمل  
 بكل منهما اذا لانا في الاسباب على ما فصل في كتب الاصول فكيف يتعبد  
 المذكور في الآية بوصف العمدية بالحديث ولعل الاولى ان يقال غير العمد  
 القتل فاصرفه كونه قتل فلا يتنا ولا المطلق لانه ينصرف الى الكامل وموضع الاصول  
 ايضا **قوله** وقوله والعقوبة المشابهة جهة اخرى **قوله** فيه كمت قال المصنف  
 لوجه العمد والى المال من غير رضاه **قوله** يجوز العمد والى المال من غير رضاه



القائل مراعاة لمقتضى القصاص عندنا ايضا كما ذكره صاحب الكفاية في مسئلة  
قتل الكاتب الذي لم يترك وقاء في الباب الذي على هذا ولا بد نقضنا علينا  
لما شير اليه دفع ذلك التعقيد فيما يبيح في باب ما يوجب القصاص في مسئلة قتل  
الكاتب قال المصنف لنا ما تواتر من الكتاب من قوله ان كاتب عليك القصاص في  
القتل **قوله** قال القاضي في تفسيره اجبت الخفية به على ان مقتضى القودود  
وهو ضعيف اذ الواجب على التجيز بعدد عليه انه وجب وكتب ولذلك قيل  
التجيز بين الواجب وغيره ليس مستحيا لوجوب انتهى والمذهب عند الخفية انه يبيح  
وموضع بيانه اصول الفقه **قوله** جواب عن قوله لانه لو عين مدعى المصالح **قوله**  
فيه انه مدعى للمصالح الشرعي والقتل المستحق فان القاتل يكون محقون الدم بعده  
اذا قتل احد الولي او غيره يقتض فلينا **قوله** وذلك لجواز ان يأخذ الولي المصالح  
من القاتل بدون رضاه **قوله** ضمير رضاه راجع الى الولي **قوله** قبل هذا الوهم موجود  
فيما اخذ المال صلحا وقد جاز **قوله** جواز الصلح عن دم العهد ثبت بالنسب كما تقدم في كتاب  
الصلح مع ان ما ذكره كلام على السند بالابنيد شيئا **قوله** واجيب بان في الصلح  
الرضا والقتل بعد طاهر العدم **قوله** وفيه كذا لان رضى القاتل لا يبيد ورضى الو  
موجود في محل النزاع والاولى ان يكتب في الجواب ان في الصلح الرضا اذ لا مانع من  
الاخذ فيه بعد ما وجد رضى القاتل بخلاف ما نحن فيه **قوله** والجواب ان الحديث خبر  
واحد فلا يعارض الكتاب والسنة المشهورة على ما ذكرنا **قوله** على انه يجوز ان يكون  
المراد بثبوت الحياء عند اعطاء القاتل الدية ونجاسة لا ينافي رضى الآخرة في غير ذلك  
وهذا كما يقال للدين خذ يدك ان شئت وراهم وان شئت وراهم وان شئت وراهم وان  
شئت عروضا ومعلوم انه لا يأخذ غير حصة الارضى المديون كذا في شرح الزيلعي  
وانما لم يثبت الشارع لفت هذا الجواب لانه يرد عليه لزوم عدم تعيين القصاص  
لموجبة العهد ثبتت غير الولي بين القاتل واخذ الدية غايته ان يكتب واخذ الدية  
برضى القاتل في عدم افادة الشافعي لا يبيدنا فان مطلوبنا تعيين القصاص لموجبة  
تناقل **قوله** فانه شرع زجوا عما كان عليه اهل الجاهلية **قوله** فنه كذا **قوله** ثا  
ومن يقتل مؤمنا متعمدا **قوله** ذكر في الكتب الكلامية ان المراد هو المستحق لان القاتل

بار كتاب الكبيرة لا يخلو في النار ولكن ان تقول ربه بالخلود لكنت الطويل واسم علم  
بمراده قال المصنف له قوله صلى الله عليه وسلم ان قاتل خطا العهد قاتل السوط والعصا  
**قوله** قال ابن العز الحديث جهة عليه له فان العصا لا يطلق الا على ما لا يقتل غائبا  
ولا يسمى الحية الكبيرة عصا بل جذعا واسطوانة ونحوها وعلمها فوق عمل العصا  
فلا يلحق به انتهى **قوله** وجوابه ان العصا الكبيرة اذا ضرب بها عند **قوله** المصنف والكفاية  
شبهه بالخطا **قوله** وفيه ان تعيينه بالدفع الاول لا يقتضيه الدفع الثاني كما سبق **قوله**  
**قوله** وقد كان قبله **قوله** بان ظهر ذلك بعد اخذ الدية مشددا **قوله** المصنف الاصل  
ان كل دية وجبت بالقتل ابتداء لا بمعنى تحدث من بعد فروع على العاقلة اعتبارا **قوله**  
**قوله** الاصل في وجوب الدية على العاقلة حديث حمل بن مالك على ماسية في  
العاقلة والقتل فيه كان شبهة عروني معراج الدراية روى الطحاوي عن الغيرة  
بن سبعة ان اعرابيين ضربت احدهما الاخرى بعود فسقطا فقتل **قوله** المصنف وسلم  
عليها بالدية على عصبة القاتلة متفق عليه وهو حديث حمل بن مالك في الغرة  
كما يحكي انتهى فكيف يفاس بالخطا **قوله** المصنف شبهة تؤثر في سقوط القصاص في  
عروان الميراث **قوله** صحيح المصنف **قوله** ان القصاص يجوز ان يثبت مع شبهة  
فلا بد من التفتيش **قوله** المصنف لان فيه اثما فيصح تعلق الحومان به **قوله** ان يظهر ان يقول  
لانه قاتل في الآخرة وجود الاثم لا يوجب الحومان فلا بد من نوع تكلف يعرف الكفاية  
**باب** ما يوجب القصاص **قوله** لما بينا من قوله عليه السلام **قوله** وقوله ثا  
كتب عليكم القصاص في القتل على ما قرئ وجه كون موجب القصاص القودودينا  
**قوله** والجواب عن الاول ان المراد بالوجوب ثبوت حق الاستيفاء ولا منافاة  
بينه وبين العفو **قوله** لا يخفى ان ما ذكره بجازي لا ينافي ان كتابه الاضرورية  
والا ضرورية اذ يجوز ان يقال انه واجب على الائمة لا يحل لهم ان يتركوه اذا  
ارادوا في الدم استيفاء **قوله** يقال هو واجب على القاتل اذ لم يستلم نفسه  
عند مطالبته الولي بالقصاص يا ثم وقد فسر كذا بن الوجوهين **قوله** ثا  
يا ايها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص **قوله** ما هو بحسب الاصل **قوله**  
الاصل هنا بمعنى الكثير لراجح كمال يخفى **قوله** لكنه تعقب مالا يشير به الا بوجه **قوله** ثا



ان يقال بحكمة الابوة و مراد الشارح للشبهة الثانية من الابوة في ذمة القصاص  
 وهي شبهة الابوة الثابتة بقوله عليه السلام انت و مالك لا يبيك و قد يجب  
 بان القصاص في الاطراف يعتمد على الجواز المبني لا **او** يقع لا يمكن فيها المساواة في العتة  
 بل لا بد من المساواة في الجواز المبني في كونه معيبا و مسلما من العيب و طرف  
 العبد معيب بخلاف طرف الحر و لان القصاص يعتمد المساواة في العتة و لا  
 ثابتة نظرا الى التكليف يقع عنده او الدار يقع عندها **او** و لهذا يقتل الذمي بالذمي  
 قوله قلنا فيكون قبل قتل المسلم معصوما كما مسلم فيجب القصاص **او** لم يجوز ان  
 يقال يجوز ان يكون قبل قتل المسلم معصوما نظرا الى مشكوك فيه معصوم بالنسبة الى  
 المسلم لان يقال العتة لا يخرج من المعصوم العتة للمغايرة **او** قال لا تتقاسم  
 و لاني هذا الكلام نظرا لما نقول نعم العتة للمغايرة و لكن لم يعط قتل ولا ذم  
 على كونه لو عطف عليه لقتل بالحر و لو عطف على مؤمن و لكن نقول ان الذمي يقتل  
 بالذمي بالاتفاق فعلم ان المراد بالكا في الجوزي لا الذي انتهى فيه كذا في الكفاية  
 قيل جاز ان يراد بذي العهد المسلم قلنا العتة يقتضي المغايرة انتهى و بهذا يخرج  
 الجواب عما ذكره الاتحادي فليتأمل **و** فيقدر و لا ذم عنده في عهد بكا في طرقة قوله  
 آمن الرسول ان انزل اليه من ربه و المؤمنون **او** له ان يقول هذا مثل قوله عليه السلام  
 من قتل معاهدا لم يرحم راحته الجنة فكما ان الوعيد فيه لمن قتل بغير حق فكذا الوعيد  
 هذا الحديث عن قتل بغير حق و لا نظاير **و** الا لكان ذلك اعم **او** اى الكا الذي  
 في المعطوف عليه نعم من الجوزي **و** فافوضناه و لعل **او** اى على التقدير **و** لا يكون  
 و لعل هذا خلف **او** المقدر في الثاني لفظا كما في الاول فيصير الاول قرينة على قوله  
 الثاني و تعبيده بالحوالي بدليل آخر فتدبر **و** لان التقدير المذكور ليس هو **و** **او**  
 يقع غير مذكور على قصد الرواية بل لتبني الدليل الى المعصوم القصاص من سخطه  
 ثم يخلف و ارثته **او** القصاص طريقته الخلفه عندنا في سنة دون الوراثة كما سيجي  
 في باب الشهادة في القتل فلا يلازم كلام المص و جوابه ان فيه شبهة الوراثة و شبهة  
 الخلاف فتارة تعتبر الاولى و تارة الثانية احيانا في ذمة القصاص فليست  
 فان هذا كلام اجمالي كقوله تذكره **و** و لو قال من المحال ان يستبب لغناه **او**

وانت خبير بان عبارة المص في ذمة القصاص او معناها من المحال ان يستبى  
 افتاده و لا يدل على كون المستبى المقنول **و** لان شققة الابوة تمنع عن ذلك  
**او** اى تمنع عن التعمد **و** و يلحق به ما كان مسلما **او** اى عن المحاق قول المص  
 و المراد به السراح نوع اياه **و** فان قيل يحتمل ان يكون المراد لا قود يجب الا بآب  
**او** لا يمكن ان يورد هذا من طرف الشافعي لان القتل المشتل يوجب القود عند  
 قوله ارجيب بان القود اسم لفعل ج و جواز الفعل كالقصاص و ان ما يجب من  
 و الحل عليه مجاز باعتبار ما يؤول اليه **او** كما ان مراده ان خبره لا اذا كان من الانفس  
 الخاصة يجب ذكره قوله يجب ليس فيه الا بآب معتبر في مفهوم القود فانه بعدد  
 ان يجب اذا كان و جدد في مقابلة القتل بالسيف و الخنجر و موبوءة فيه كذا فان  
 المراد به الوجود الشرعي و لا يلزم اعتبار الوجوب في القود كما في المعنى الآخر فتدبر  
 ثم اعلم ان من غير عليه في قوله و الحل عليه راجع الى ما في قوله و ان ما يجب من عا  
 المص و ان لم يترك و فاء و له و رثته احوار و جب القصاص للموتى في قوله ارجيب  
**او** قال في الكفاية و ذكر شيخ الاسلام يريد به لم يترك و فاء و لم يكن في قيمته و فاء  
 بالكتابة ايضا فاما اذا كان في قيمته و فاء بالكتابة لا قصاص فيه و يجب قيمته على  
 القاتل في حاله لان موجب العمد و ان كان هو القصاص الا انه يجوز ان لا يكون  
 رضاء القاتل مراعاة لحق من له القصاص كما اذا كانت يد القاتل شتدا كانت  
 لم تقطع يده العمد و الى المال بغير رضا القاتل مراعاة لحق صاحب القصاص  
 لما لم يجد مثل عقوبته كما في هذا جاز العمد الى المال بغير رضا القاتل مراعاة  
 لحق من له القصاص لان وجوب القيمة انفع له لانه يحكم بحرية و قوته اولاده  
 ادى بدل الكتابة من قيمته انتهى و المراد اذا كان في الغائبة ما عليه عنه لا كما  
 من هنا على ما سبق **و** و لا يتوهم ان كل من لا كفاية ملك استيفاء القصاص  
 كالخ فانه يملك الانكاح دون القصاص **او** قال الاتحادي قال بعض الساجدين في هذا  
 موضع كل من ملك الانكاح لا يملك استيفاء القصاص فان الاخر يملك الانكاح  
 و لا يملك استيفاء القصاص فاقول هذا ليس بشئ لان الاخر يملك استيفاء القصاص  
 اذ لم يكن منه من هو اقرب منه كالبين و الاب و كذا يملك الانكاح اذ لم يكن منه



والقرب منه فاذا كان منه اقرب منه فلا يملك الاكلح ايضا لان من يستحق الدم هو الذي  
يستحق مال المقتول على فرض ان المقتول في ذلك سواء حتى الزوج والزوج و  
صريح اكثر في مختصره انتهى وفيه كذا لان ما ذكره فيما اذا قيل الاكلح وكلام بعض الشارحين  
فيما اذا قيل ان الاكلح المقتول والاب حتى قوله لانه شرع للتشقي او هذا لتعليل قوله  
ولا يتوهم ان كل من ملك الاكلح ملك استيفاء القصاص له **قوله** فاما ان يكون فيه  
او اي ابو المقتول او ابو الصغير فالمراد بالثبوت بسبب لا بخبري وهو الترابية **قوله**  
كيف يكون بسبب الترابية وهو ثبت للزوج والزوج **قوله** واعتبر من بانه لو كان كذلك  
او اي لو ثبت لكل واحد **قوله** واجيب بان المهر واحد فلم يستطع ان يثبتا  
ساقطاً وهو محال او ان اراد ان يثبتا في حق غير العاني ساقطاً في حق العاني  
ممنوع وان اراد ان يثبتا مطلقاً ساقطاً كذلك فلا يتم لزوم من عدم السقوط في  
حق غير العاني فيجوز ان يستطع في حق العاني وثمرة انه لا يقدر بعد العفو على القصاص  
ويثبت في حق غيره ولعل الاظهر ان يقال لما كان المهر واحداً وسقط في حق العاني  
او رثا الشبهة في حق الباقي لما انه واحد فكان ثابتاً من وجه ساقطاً من وجه وما هو  
كذلك فيه شبهة عدم الثبوت والشبهة تؤثر في سقوط القصاص **قوله** ولئن سلمنا فاصدق  
المولى بين العالمين فبذلك لا يستلزم الا ان يكون قوله انه حق لا يخبري مخصوصاً بما اذا تم  
السبب الترابية كما لا يخبري **قوله** المعرف فيه خلاص الى صفة او فيه ان قضية المساق ان  
يقول فيه خلاص الى يوسف ومحمد فتأمل المهر هو سلة المولاة فذلك بترك  
اعم منها فان القتل بالسوط قد يكون بدون المولاة كما اذا ضربت صغيرة فماتت منه وجوز  
ان الصغير عائد الى خلافة الشافعي لا الى مسئلة القتل بالسوط مطلقاً فانهم قال المهر  
لهم قوله صلى الله عليه وسلم من غرق غرقناه او دبل الشافعي فلا يراد منه بهما ان لا قوله  
الا بالسيف **قوله** المهر **قوله** عليه السلام الا ان يقتل خطا العود قتل السوط والعصا  
او لو الخلاف فيه ثابت والمنشأ واحد فلذلك استدلل به على مطلوبة تأمل قوله  
لكن استدلال الشافعي بالحديث واستدلالهما بالمعقول **قوله** وكجزءها الاستدلال  
بالحديث في نفي وجوب الدية واما القصاص بالتزويج فلم يعمل به لوجود نص أقوى منه  
لاقوله لا بالسيف ولا يلزم منه ان يكون متركاً بالكلية وكجزءها الشافعي الاستدلال

هذا هو الوجه في قوله  
المهر هو سلة المولاة  
فذلك بترك

بالمعقول

بالمعقول ايضا في التوزيع بحيث كما لا يخبري **قوله** المهر من المولى **قوله** قال الكاكي سميت  
بالمعقولة متقدمة لان كل واحد من المهردين يملك الاكلح انتهى وفي شرح الشافعي لانه  
بها الثوب وبين المقطوع والثوب انتهى ولعل هذا الوجه اولى لانه لا يتم مقتضى تأمل قوله  
وما رواه غير مرفوع لانه يلزم له قوله او هو محمول على السياسة وقد اومت **قوله** وفيه  
بكت وجوابه ان تمة الحديث ومن حرق غرقناه ومن قتل عبده قتلناه كذا في  
قوله حميد الدين الضرير ثم قوله غير مرفوع منع وقوله لانه يلزم له سند للمنع وقوله  
محمول على السياسة منع آخر مع السند وقوله وقد اومت تنبيه للسند **قوله** المهر  
واختلاف الروايتين في الكفارة **قوله** واختلفت منه وقوله في الكفارة خبر  
**قوله** المهر ولا يصح عليه **قوله** الكاكي وهذا اثر كون فعله معتبر في حق نفسه لانه صار  
باعتباره على نفسه انتهى فالباقي لا يصح عليه **فصل** ومن شهر **قوله** الحق بها فصلا  
يشتمل على المسائل التي لها عضية النجاس القصاص **قوله** وهو قتل الشهير عليه ثوب  
القصاص ان لم يثبت ما ادعاه من سلة السيف عليه بالبيعة **قوله** المهر **قوله** على امرئ  
من شهر الحديث **قوله** الحديث يدل على اباة قتل دون وجوبه وكان المهر في ذلك ظاهراً  
**قوله** ومن وجوب دفع الضرر **قوله** اي وجوب دفع الضرر فالصنف معتد **قوله** المهر  
ومن شهر على رجل سلة حلي او زهر او شهر عليه عصى ليل في الضرر ونها في طريق غير  
المهر فقتل الشهير عليه عوداً فلا شيء عليه **قوله** قال الصدق السهمي في الجامع الصغير فان  
شهر عليه عصى زهراً في مهر فقتل الشهير عليه عوداً فقتل من انتهى وفي شرح الجامع الصغير  
الخاص في رجل شهر سلة حلي او زهر او شهر عليه عصى ليل او في غير المهر فقتل الشهير  
عوداً لا شيء عليه لانه قتل بدفع الشرع نفسه ودفع الشرع صباح او واجب وان شهر  
عصى في المهر فقتل الشهير عليه بالحد بدفعه قتل لانه قادر على دفع الشرع  
نفسه بدون القتل لان العصى يثبت وفي المهر لمحقه الغوت بالزهر والخلاف السليح  
لانه لا يثبت وبخلاف المفازة او كان في المهر ليل لانه لا يحمق الغوت وان كان  
المحشب او الحزب عظيم لا يثبت فهو بمنزلة السلاح في هذا الحكم **قوله** فقتل المصروع  
عوداً بغير الدية والقيمة **قوله** الا في قطع الكلام عند قوله عوداً او تنبيه بقوله وعند  
الشافعي لا شيء عليه كما لا يخبري **قوله** يعني ان الكراهة لا صار سلوب الاختيار **قوله**

قال الصدق السهمي في الجامع الصغير  
فان قتل الشهير عليه عصى ليل او زهر او شهر عليه عصى ليل  
فقتل المصروع عوداً بغير الدية والقيمة



هذا الكلام على هذا التور كلام الرامي من الشافعي والآخذة بحجب القصاص عما ذكره  
ولكنه كما مر بالمرحوم انما لا يجب القصاص لوجود البيع وهو دفع السرقة ودفع السرقة  
واجب كما مر فينبغي ان يراد بالبيع ما يقع الموجب قال المصنف فيجب الدية ولو كان اثر  
الاضطرار في دفع الاثم والقصاص من دون القصاص كالمضطر اذا اكل من الغنم لانه  
اسهل من الابتداء او فيه شئ اذ ليس هذا المقام محل ذلك الكلام **باب**  
القصاص فيما دون النفس **قوله** لما هو بمنزلة التبع **قوله** انما قال بمنزلة التبع لان القصاص  
في الاطراف ليس يتابع القصاص في النفس عندنا حقيقة على ما يجب في هذا الدرس  
**قوله** المقتض الجرح قصاص **قوله** قال الزبلي اي ذو قصاص وقال البرهان النفس في  
تفسيره القصاص هنا مصدر يراد به المفعول في الجرح متفادحة بعضها ببعض  
**قوله** ولم يأخذ من الشاج كبر راسه **قوله** في الضمير في يأخذ راجع الى ما في قوله تعالى  
قولي السبيح وضمير راسه راجع الى الشاج **قوله** لان المعبر في ذلك الشين **قوله**  
هذا تعبير لقوله ولا يرد الشية لا يفره لان المعبر في ذلك الشين اذ ليس فيه ثوبت للشفة  
الى اخر ما قال في كفي من المصنف هذا الدرس ان الشية موجبة لكونها شينة وبخلاف  
اليد فان الشين لا يتفاوت في اليد اذا قطعت قال المصنف في كفي المرأة او اسنينة  
بما في الاحكام كرم كرم **قوله** وهو اشارة الى قوله وهو يعني عن المائدة او لشارة  
الى الجرح كالا يكتفى قال المصنف لا قصاص في العظم الا السن **قوله** اختلف الاطباء في السن  
هل هو عظم او طرف عصب يابس فمنهم من ينكر انه عظم لانه يحدت وينمو بعد  
تمام الخلقة ويلين بالخل ومنهم من قال هو عظم وكانه وقع عند المصنف انه عظم حتى  
والمراد منه غير السن **قوله** فيقول الاول على ان المراد به **قوله** في قوله كرم بل الاول  
محمول على ما اذا تعدد وانما سقط القصاص في بعض المواضع لتعدد اعتبار المائدة  
وذلك لا يخرج عن العدة كما اذا قتل الاب ابنه عمدا والشافعي على ما يعلم التعدي وغيره  
فتدبر اذ الضمير في قوله انما هو عمدا وخطا فاندك ما فيما دون النفس من الجنابة  
لا الى شبه عمدا كما لا يخفى فلا يخفى ان الشافعي الاول اذ ليس الموضوع فيها واحدا  
ويمكن ان يقرر هذا البحث بوجه آخر بان يقال ليس الموضوع في الموضوعات في  
فانه في الاول شبه العمد وهنا ما يوجد فيما دون النفس من الجنابة مطلقا فلا يخفى

حتى يحتاج الى التفتيح وعدم جريان القصاص في بعض صور التعدد لا يخرج الجنابة  
عن العدة فانه لما منع كما اذا قتل الاب ابنه عمدا فليتنامل **قوله** وان لم يكن القصاص  
بجرح خطا **قوله** بل عمد وسقوط القصاص لما منع قال المصنف لا قصاص بين الرجل  
والمرأة فيما دون النفس **قوله** قال صاحب الكفاية فان قيل قوله تعالى والعين بالعين  
والاذن بالاذن مطلق يتناول موضع النزاع فيكون حجة عليكم قلنا قد مضى  
منه الجرح والسنان والنفس العام اذا قص منه شئ يجوز تخصيصه بالجنابة لا يجوز  
تخصيصه بما دونها انتهى وفيه انه يجوز ان يكون خروجها من هذا الحكم بالبيع  
تتأمل ثم قوله فيخصناه بما دونها المراد به ما روي عن عمران بن الحصين انه قال  
قطع عبد لقوم فمروا اذن عبد لقوم اغنيا فاقسموا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فلم يقض صلته اسر عليه وسلم بالقصاص كذا ذكر في الكفاية ونحن نقول لا يكتفى ان  
هذا لا يقتضي تخصيص مواضع النزاع فاللهم القياس **قوله** والجواب انما ذكرنا  
ان الاطراف **قوله** واجاب في الكفاية بان شرح القصاص في الاصل يقتضي المساواة  
فان كان نقصان ثابتا باعتبار الاصل نقصان طرف الاثنى والعبد عن  
جرح الذكر منع شرح القصاص لانفاء محله وان كان التساوي في الاصل ثابتا  
والتفاوت باعتبار امر عارض من كان القصاص مشروفا فيتمتع استثناء الكافر  
لما قصم ومن عكسه اذا رضي به صاحب الحق انتهى وكلامه وكلام الشيخ اكلوا  
كل كلام فتأمل ثم اعلم ان في الفاظ الكفاية نوع فناء يحتاج الى البيان فتقو  
**قوله** باعتبار الاصل اي القيمة وقوله منع شرح القصاص لا يعني كالا موال المبوته  
ذا قوبلت بحسنها والمساواة في القدر غير معلومة وقوله وان كان التساوي  
في الاصل ثابتا اي باعتبار القيمة وقوله والتفاوت باعتبار امر عارض اي كالتشكيل  
والهوى **قوله** فالواجب ان يعتبر التفاوت المالى مانعا مطلقا والتشكيل ليس منه  
**قوله** اي ليس من التفاوت المالى **قوله** تشكلا لم يكن ان يكون باذلا او يبيع ببيع الشاة  
لزم القاطع بذل الزيادة في يده الصيغة اذا اوجبت القاطع **قوله** لزيادة في الاطراف  
**قوله** على تقدير رضاه القاطع بالقصاص وما بدون رضاه فلا مجال للجهل لانه  
كالجهل بايقاض الجسد في مقابلة الردي **قوله** لانه استقاط **قوله** يعني من القطع بده

وسلم



المعجزة قال المصنف ان شاء الله تعالى ان هذا هو ظاهر الولاية وذكر الطحاوي  
عن علي الرضا الكوفي قال لا يخبر فان القصاص فيما دون النفس بعينه المساواة في الجمل  
ولا ينظر في الصغر والكبر كافي البعد الكبيرة والصغيرة كذا في شرح الكاكي وذكر الرضا في  
الكنز في مسئلة قطع اليد وقال لم يعتبر هنا الصغر والكبر في العضو واعتبر في النتيجة  
في الرأس اذا كانت استوجب رأس المشجوع وهي الاستوجب رأس الشالج فان  
المشجوع المختار ان شاء الله تعالى وان شاء الله تعالى اخذ بقدر شجته وانما  
كان كذلك لان ما يمتنع من الشين اكثر لان النتيجة المستوجبة لما بين قرينة اكثر شيئا  
من النتيجة التي لا تستوجب قرينة بخلاف قطع العضو فان الشين فيه لا يختلف وكذا  
منفعة لا تختلف فلم يكن له الا القصاص لوجود المساواة فيه من كل وجه انتهى **قال**  
**المصنف** ان النتيجة موجبة لكونها مستينة فقط او بمعنى لكونها مقومة للمنفعة او ليس  
فيها تقوية للمنفعة كما في قطع اليد ففيه اشارة الى الفرق بينهما **فصل**  
واذا اصطلاح القائل **قوله** فانما يراد به البعض هو كونهم تجزى القصاص **قوله** وان  
الشافعي يقول النساء لا يستوفى القصاص **قوله** هذا وجه الشافعي وما ذكره المصنف  
القصاص وجه آخر ذكر ذلك في كتبهم والعجيب بقاءها **قوله** والمستهور من مذهبها  
ما نقله **قوله** بل الصحيح من مذهب الشافعي ثبوت حق القصاص الدية لكل وارث  
كما هو مذهبنا به صرح في كتبهم **قوله** وقوله لهما ان الورثة خلافة لغيرهم عدم  
احد الزوجين من الاقارب **قوله** ولا للمولى المقتول وعصبته لكن لهما ان يقولوا  
عدم التوريث والتوريث ثبت بالنسبة لغيره خلاف القياس فيما ملك المورث  
فتركه فيقتصر على مورده **قوله** الورثة فيما يجب بعد الموت خلافة وهي فيه **قوله**  
**قوله** وهي راجع الى الورثة وصغير فيه راجع الى ما في قوله فيما يجب **قال المصنف** لانه لا  
**قوله** فيه كذا لان قضية عدم التجزى ان يستقطن في حق العاني كذا كسوته ككلام  
ولا يستلزم ذلك سقوط حق الباقيات الا ان يقال لما كان المرحوم واحدا ورث  
سقط في حق البعض شبهة السقوط في حق الباقيات لثبوت من وجه دون وجه  
فليتأمل ويكره توجيه كلام المصنف في ذلك **قوله** كالالف الموجهة الى ثلث سنين فانما  
كل درهم منها كذلك **قوله** فيه شئ وجوابه سهل **قال المصنف** اذا قتل جماعة واحدا

القول

اقتضى من جماعة من قول عمر رضي الله عنه لو نال عليه اهل صنعا لقتلهم **قوله** فان قيل  
لم لم يستدل بقوله ثا كسبت عليكم القصاص في القتل قلنا لان مقابلة الجميع بالجميع  
بتقضي انتقام الاعاد على الاعاد مماثل ثم في قوله لقول عمر رضي الله عنه لو نال عليه  
اهل صنعا لقتلهم حكى لانه يجوز ان يكون بطريق السياسة بقرينة الاصابة  
الى نفسه كما سبق في باب ما يوجب القصاص **قال المصنف** لان القتل بطريق النفاق  
غالب والقصاص مزجوة للسفهاء فيجب تخفيفا لحكمة الاحياء او توفرا للدين  
القتل بطريق النفاق فساد غالب وكل فساد غالب يحتاج الى مزجوة للسفهاء  
فالقتل بطريق النفاق يحتاج الى مزجوة والقصاص في القتل **قوله** لا يكون معتبرا  
في الشريعة **قوله** لان العقوبات لا يثبت الا بمثل هذه الاقضية **قوله** وان كان فلا بد  
على القياس لتقضي لعمدة **قوله** وهو انتفاء المائدة والمساواة **قوله** وقوله ثا ان  
النفس بالنفس لا يبا فيها لانهم في ازمان الروح الغير التجزى كسختهم واحدا **قوله** ويجوز  
ان يقال لما اضيف ازمان الروح الى كل واحد منهم كذا كان القتل كانه  
اشخاص متعددة ولعل هذا النسب واظهر مما ذكره الشارح الا يرى الى قوله **قوله**  
ان كل واحد قاتل بوصف الكمال **قال المصنف** لانه وجد من كل واحد وجه صالح  
لان ازمان **قوله** هذا الوجه تنصيص ونسج للوجه الاول كذا لا يخفى **قوله** كالحكمة مثلا فانه  
يجوز ان يوصف بالسرعة **قوله** السرعة والبطء من الاعراض النسبية ولا ذلك  
العدو والخطا **قوله** وهو لا يمكن الا ايراد **قوله** **قوله** هو راجع الى قوله سببا **قوله**  
او لتقصده مطلقا الى قوله والرحى بالنسبة الى المخالف لهما **قوله** او لتقصده  
معطوف على قوله لظن الجاني وقوله لهما مطلقا لظن القصد في قوله لظن الجاني  
وفي قوله او لتقصده مطلقا **فصل** ومن قطع **قوله** ثم ان كل واحد من **قوله**  
اي من القتلات **قوله** لان التداخل كما يمكن **قوله** **قوله** فيه كذا لكن جوابه ظاهر فان  
المراد بالجميع هو مصطلح المتكلمين وهو القاتل من اهل صنعا الذي يقوم القتل **قوله**  
وصفا او موجبا **قوله** كافي في الخلاف فان موجب القطع للعدو والقتل للعدو القتل  
لان القصاص ينشئ عن المائدة بخلاف الدية وهذا عند ابي حنيفة **قال المصنف** ان شاء  
الله تعالى **قال** اقطعوه ثم اقولوا **قوله** قال الكاكي وقيل معنى ما قاله المتن ان هذا



من الامام اجتهاد في محله فعليه ان يتبعه فيما يتطوع ان يام خياريه عليه ان يفتي قوله في  
محله اي محله الاجتهاد لا يبري الى خلاف الاما بين في المصنوع كتحليل البهيم  
**اقول** منقوض باذا كان كلاما خطأ **قوله** فان قيل في قوله فيجوز قصاص النفس  
والجود في حالة واحدة فلا يجتمعان **اقول** معارضين باذا قتل واحد جماعة عمدا  
حيث يجب قتل واحد وان قتلهم خطأ يجب ديات **قوله** في المصنوع ان يبري انما يجب  
باعتبار الاثر في النفس **اقول** قال في المضمرات كان قاتلا يقول لما وجب ارش النفس  
بغير ان لا يجب حكومة العدل فاجاب عنه بقوله والارش لا يبري ان يفتي في كلامه  
هذا الوجه اولى بعدد والفتيل من القاتل وعلى ما ذكره الاكل يكون ذكر هذه المسئلة  
هنا استطراد يا قال المصنف الشريف في شرح الجامع الصغير قال النفية ابو الليث  
ما قال في الكتاب انه يجب فيه دية واحدة فيما اذا برأ ولم يبرأ له ارش اما اذا برأ  
ارش بغير ان يجب ارش الضرب وهو حكومة عدل لا اسواط ودية واحدة بالنفس  
ان يفتي قال المصنف ان السراية صفة له **اقول** اي صفة متنوعة فلا يرد في قوله انما انما  
موجب القتل وهو الدية **اقول** الاظهر ان يقال هو النصاص **قوله** لا يبري ان يفتي  
له شيئا وسقم جاز **اقول** وفيه محتم لان الجبة في المصنوع في حكم الوصية على ما سيجي في كتاب  
الوصية **قوله** لا يبري في الاطراف بين الرجل والمرأة **اقول** مخالف لقول المصنف **قوله**  
بعد اسطر يكون هذا نزوحا على النصاص في الطرف تأمل **قوله** وان كان قاتلا ذلك  
**اقول** يعني قاتلا من المثل قال المصنف سيما على تقدير سقوط فيجب مهر المثل عليها الدية  
في مالها **اقول** فانه لما مات القطوع بده بالسراية سقط قصاص الطرف وبدله ايضا  
وهو الارش فان القطع كان قاتلا فيجب جواز القتل لا القطع فوجب قصاص النفس  
ولعل هذا هو الوجه في توجيه كلام المصنف به يندفع الشكوك والادام في هذا القدر  
**قوله** والنصاص يستطههنا اما بقبولها النزوج **اقول** بل السقوط ههنا بموت  
القطوع بده حيث تبين ان لا قطع على القاطع لكونه قاتلا ولا يجب بدله ايضا  
لعدم وجوب الاصل فتأمل **قوله** ولا يمكن استثناء النصاص عن نفسه **اقول**  
انما هو ان يقال عن نفسه **قوله** واجيب بانه ليس يستعين لجواز ان يكون  
خمس الاف درهم فيكون مجهولا **اقول** مخالف لما مر انما من قوله وبغيره لا وتر

وهو خمسة الاف درهم مهر المصالح بالاجماع ثم الجها الى ما لا تمنع فيما تستطههنا لا تمنع  
الى المنارعة وذلك وجه الصحيح فيما قال المصنف واذا وجب لها مهر المثل عليها الدية  
تقع المقامه **اقول** قال الامام فاني فان في شرح الجامع الصغير ولا تقع المقامه لا  
الدية موجبة ومهر المثل حال واذا حصل الاصل تقع المقامه ان يفتي **قوله** اذا كان القطع  
خطا **اقول** التقييد به محالا يظهر وجهه فانه اذا كان القطع عمدا فلا تنافي في الجواب  
على حاله **قوله** وذلك يبري القاطع عن الضمان **اقول** هذا اذا كان رجوعها قبل البهيم اما اذا  
كان بعده يفتي ان يضمن القاطع فانه لا يبري عن الضمان بعد البهيم وعند ابي حنيفة هو  
على انما يقول **قوله** يبري القاطع عن الضمان قلنا مطلقا او بعد البهيم والثاني باطل  
وفي الاول ان يبري لا يجب ضمان القطع وان لم يبري في الحال لا يضمن في الحال  
كما لا يخفى **قوله** وانما هو بناء على انها او جباله **قوله** بل ابا حنيفة **قوله** وانما لا يجب في الحال  
فانه يجوز ان يصير قاتلا بالسراية فيكون مستوفيا حقه **اقول** فيكون عنوه لغوا لا يستفاد  
حقه قبل مستندا **اقول** يريد به القطع **اقول** النصاص مقدر اي حال القطع ثم اعلم ان ضمير  
به راجع الى قوله قبل التصرف **قوله** او مرئ اسلم بعد القطع **اقول** ثم سرى الى النفس **قوله**  
وعلى المعلوم والقاطع ضمان **اقول** **قوله** ضمان فاعل يقول لا يجب ومعناه لا يجب ايمان  
على المعلوم بل يجب على الاب ولا يجب الضمان على القاطع ايضا **قوله** بخلاف المنفرد  
فانه يقطع بالملك **اقول** وكذلك القطع باذن المالك الحق والمالك المطلق **قوله** دون الاذن  
**اقول** وكذلك المستأجر والمستعير يمكنان للنفقة كما ركوب دون الاذن **باب**  
الشهادة في القتل قال المصنف لما في الخلافية ان النصاص طريقه الوارثة كالدين **اقول**  
في شرح الجامع الصغير المصنف الشريف لما ان النصاص يصير مملوكا للمقتول ثم يصير  
عنه كالدين سواء ولهذا يكون للمرأة نصيب في النصاص والمرأة لا تملك شيئا من  
حق الزوج الا بطريق الوارثة ثم في الدين لانعاذ البينة كذا هذا ولا يبي حنيفة  
بلى ولكن فيه شبهة بثبوتها لهم ابتداء لان الميت لا يفتق به منفعة دنيا ودية  
ولو ثبت لهم ابتداء نعاذ البينة فكذا اذا كان فيه شبهة بثبوتها ان يفتي **قوله** هذا  
بغير ان يحكم كلام المصنف يعني ان النصاص فيه شبهة تكون طريقه الوارثة دون الوارثة  
في نفع الخلفات والنكاحات كما لا يخفى وفي شرح الامام الترمذي ولا يبي حنيفة

بغيره

رونا



ان في القصاص شبهة ثبوتية ابتداء لانهم هم الذين يقتلون بالتقصاص دون  
الميت فانه لا ينفذ منه ديونته ولا ينفذ منه وصاياه ومن هذا الوجه لا ينعيب المختار  
خصاص الغائب والقصاص لا يثبت مع الشبهة ولا كذلك الخطأ والدين لانما  
والميت ينفذ به فيثبت له ثم ينفذ له الوارث وكذا لو انقلب القصاص مالا  
كان حقا للمقتول يقتضى منه ديونته وينفذ وصاياه انتهى في المحاصل ان الامام ابا جعفر  
تارة يعقب الوارث اذا كان في اعتباره نفع في سقوط القصاص مع تارة يعقب شبهة  
المخافة اذا كان النفع فيه في اعتباره وفي غاية البيان لا يوجب ان القصاص هو  
الميت من وجه وهو الورثة ابتداء من وجه وذلك لانه شرع للقتل في وجه الشار  
وهذا هو الورثة ابتداء من هذا الوجه لان الميت لا ينفذ به ومن حيث انه بدل  
النفوس الميت ولهذا لو انقلب مالا لا ينفذ منه ديونته وينفذ وصاياه الى آخره  
قال الامام الرضا في قوله تعالى من قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا نص  
القصاص يثبت للوارث ابتداء فلو كان له ليس له ما ذلك **قوله** يعني ليس له ما تمسك  
كأن ينفذ به **قوله** للتدافع **قوله** هذا تعليل لقوله وليس له ما تمسك ولقوله  
كما انه ليس له ما ذلك لا يعني للتدافع بين التمسكين قوله وهذا لانه عوض لنفسه قال  
وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس **قوله** يعني البناء للمعاوضة **قوله** ولا يتصور الفعل  
من الميت **قوله** لا بد منها من مراجعة الترتيبات قال المصنف معناه اذا كذب بها القائل  
ايضا **قوله** قال الاتفاق فله هذا ايمن تقدير قوله وان كذبها اي المشهود عليه  
وفي بعض النسخ ومعناه اذا كذبها المشهود عليه ايضا وهو اصح انتهى وهو الوجه  
نحو مساق الكلام عن النسخة الاولى فان عطف على قوله فان صدق ما القائل **قوله** مشا  
والفاسد المذكور فيه هو القائل في المصنف هنا يكون ذلك وايضا ينبغي ان يقال  
ان قوله ثلث الدية دون ولا يخرج **قوله** وفي بعض النسخ ولكنه الى قوله وصار  
لفلان كذا هذا **قوله** اي هنا في بعض النسخ **قوله** واول هذا ليس هو رده على صاحب  
المصداق **قوله** لكن رده على المصنف اذا كان جواب المسئلة مذكورة الجيب وقد  
عليه الامام خواهر زاده يكون التعقيب بقوله اذا كان عمدا لا حذرا عن الخطا ما جاز  
لغوا بل خطأ لا يراه خلاف الواقع فتأمل قوله بجماع ان العفو مندوب اليه

**قوله** ينبغي ان يكون المراد بالعمود والنصاص والالتكوا الوجوب بحسب الوجوب  
للقصاص لا عفونه ويمكن ان يقرر هذا البحث بوجه آخر بان يقال انه لا يكذب  
للعفو لانه فرع وجوب القصاص والظاهر ان يقول بجماع ان العفو مندوب اليه  
او يقال هذا اصله من حيث يخلصه هذا الكذب عن القتل الذي لا مفرقة  
فوقه واي اصله بعبارة وانت خبير اذا قيل مراده من العفو الدية لا نفع المحذ  
**باب** في اعتبار حالة القتل قال المصنف قال لا ينبغي عليه **قوله** قال الكاكي  
وبه قالت الائمة الثلثة لان النصف حصل في محل لا يصح له فيكون هدر كما لو جرح  
ثم ارتد ثم مات وكما لو ابرأه بعد الجرح اي عن الجناية او عنه وكما لو ابرأه عن شقة  
او الجناية ثم اصابه السهم وكما لو اعتق الا ان العفو لغفوب بعبارة القصاص  
عن الضمان كذا ذكره في جامع صدر الاسلام انتهى وفي شرح شامان وبخلاف اذا  
ارتد بعد الجرح لان عدم وجوب الضمان باعتبار ان الازداد قاطع للسرقة كالقروح  
لا باعتبار ان صار جبرئا انتهى في المصنف بالازداد استطت تقوم نفسه فيكون  
سببا **قوله** قال الاتفاق في هذا لا يصح لان عنده يعني عند المرتد ان الرد لا يبط  
التقوم فكيف يكون سببا عن ضمان الجناية كذا ذكره قاضي خان اسي وفيه بحث  
**قوله** كما اذا ابرأه **قوله** اي بالازداد فانه اذا ارتد بعد الجرح قبل الموت لا تجب الدية  
ويكون ان يكون المراد بالازداد بالعفو كمن الاول النسب بالمقام **قوله** او عنه بعد الجرح  
**قوله** لا تمتس الحاجة الى اخراج الكلام عن ظاهره هنا فانه على ظاهره يصح ان يكون  
مقبضا عليه لصورة النزاع بخلاف ما في دليل ابي جعفر من قوله حتى جاز بعد الجرح  
قبل الموت كما لا يخفى **قوله** اي انعقاد سببه وهو الرمي قبل ان يصيبه السهم **قوله**  
فيه شئ قال المصنف لو رمى وهو مرتد فاسلم ثم وقع السهم به فلا شئ عليه في قوله  
**قوله** قال الكاكي في معراج الدراية اي في قول صاحبنا وقال الشافعي واحمد يجب  
عليه في المرتد والجرحي اذا اصابه الرمية بعد اسلامها الدية لان الاعتبار بالحالة الجناية كما لو حفر  
الاصابة اذ الرمي بسبب والاصابة بجناية والاعتبار بالحالة الجناية كما لو حفر  
بئر الجرحي فوقه فيها بعد اسلامه وقتلنا ان الرمي لم ينعقد موجب للضمان لان  
الرمي غير مستقيم وان اصابه مستقوما بعده وان اصابنا اعتبر واحالة الرمي



كما في هذه المسئلة وكذا مسئلة الرجم على ما سيجي وكذا في مسئلة الرمي ثم تجس كذا  
 في مسئلة المحرم الا انها تقولان في مسئلة رمي مسلما فانه بالارتداد جبريا لا بالو  
 عن الضمان ولهذا اقولوا بصير بالارتداد جبريا والبراء انما يقع بعد انعقاد السبب والو  
 يقول بالارتداد لا بصير جبريا لان عنده يقع عند المردة لا تبطل التقوم فكيف  
 بصير جبريا عن الضمان كذا في جامع فاضل في حقان والتميز بينه وبين الجبر الى هنا كلام القضاة  
 الكفاي الا ان قول المحقق معتبر حاله الرمي ينبوع عن ذلك بعض نبوة قوله ومن هذا  
 يعلم ان ابا يوسف يعتبر وقت الرمي في صورة الارتداد **اول** المعبر فيها ايضا عند  
 وقت الرمي لكنه يقول صا بالارتداد جبريا عن الضمان ولو لم يكن المعبر وقت الرمي  
 فيما لم يقع قوله صا جبريا فان البراء بعد تحقق السبب والنعقاد **كتاب**  
**الديارات** قال الربيعي رحمه الله الدية اسم للمال الذي هو بدل النفس هو مصدر  
 يقال دى القاتل المتناول اذا عطي عليه ذلك سمي ذلك المال بالدية تسمية بالمفعول  
 بالمصدر انتهى **اول** ان يقال الدية المال الواجب بالجناية في نفس طرف  
**قوله** لما ان الدية احدى موجبي الجناية المشروعين للصيانة **اقول** فان قيل اذا  
 كانت الدية احدى موجبيها ينبغي ان يذكر في كتابها في باب مستعمل لا يجعل كتابا  
 على عدة قلنا نعم الا انه نظر الى عموم مواردها وكثرة الاختلافات  
 فيها ولهذا عنون مجردها بكتاب الجنائيات بكتاب الديارات وذكر احكام الجنائيات  
 فيها من القصاص وغيره قال المحقق دية عند ابي حنيفة رحمه الله **اقول** قال الكفاي ان القصاص  
 على قول ابي حنيفة يخالف لعمامة روايات الكتب من البسيط والجوامع والاسماء  
 والابيض فان المذكور فيها عند ابي حنيفة وابي يوسف وكتب في بعض النسخ عند  
 ابي حنيفة وابي يوسف موافقا لعمامة الروايات انتهى بغيرها قوله ولها حين شرع  
 في تقرير دليلها **قوله** وذلك اي كونه غلظ فيما قلنا لاننا نقول ان ثلثا وانتم تقولون  
 ارباعا **اقول** يعني والاول اكل في الغلظ **قوله** لا ياتي في التعليل **اقول** ولا يبطل القصاص  
 الثابت بالنقص بالقياس **قوله** والجمعة عليه ما ذكرناه انه يقع بحال الخطا **اقول** **اول**  
 ان يجعل اشارة الى قول ابن مسعود رضي الله عنه والى المعقول قال الانفاة  
 الجمعة على الشافعي قول ابن مسعود رضي الله عنه وقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم

اشق المسئلة

المشايخ قالوا الاستيناء هو لا رما هو في الصغر واما في البالغ فلا يستأنى **قوله**  
 لقوله عليه السلام في البراءات كلها يستأنى **قوله** **اقول** اعلم ان في سنن ابي حنيفة  
 قول بالانفاة وفي سنن ابي حنيفة قول بالانفاة وفي سنن ابي حنيفة قول بالانفاة  
 عليك ان ما ذكره الشافعي لا يدل على نفي الاجماع في سنن ابي حنيفة **قوله**  
 وان اختلفا في ذلك بعد السنة فالقول للضارب لانه يتكرر في قول **قوله** هذا  
 لا يدل على كون القول للضارب اذ كان السقوط قبل السنة والاختلاف بعد  
 ويثبت ذلك بالبينه او بالتكول **قوله** دون الحال لانه ليس بظاهر فقيه حكمة  
 عدل **قوله** فقيه فقيه راجع الى الحال **قوله** وان كانت مما ترى فالامر بالعكس **قوله**  
 مخالف لما ذكره قبيل فصل النجاس من ان الحال تلزم في العضو الذي يتعد منه  
 المنفعة **قال** المحقق قال ابو يوسف عليه السلام **قوله** يدل على ان ذلك ظاهر المردة  
 عنه وقوله فيما سبق في موضعين وعن ابي حنيفة انه غير ظاهر الرواية **قوله**  
 ووجه ان يجعل المالم من المنافع **اقول** فية ما نزل في المصنف قال محمد عليه ارجوة الطبيب  
**اقول** عليه من الادوية لكنه غلب الاول على الثاني لا طرده ووجه **قوله** وقد تقدم  
 اقسام هذه المسئلة **اقول** في اول فصل من قطع يد رجل خطأ او كان حكيما قد علم  
 من الضابطة الكلية لكنه ذكره لبيان خلاف الشافعي **اقول** وجوبه في ثلث سنين  
 لم يعلم منها **قوله** فانه زائد على النجس من حيث الوصف في المال **قوله** في المال  
 متعلق بقوله زائدة **قال** المحقق **قوله** عليه السلام لا يعقل العواقل عند الحديث **اقول**  
 وفي الكفاية ولا عبدا ولا صليبا ولا امة فاذا ما دون ارش الموضعي **قوله** ولا عبدا  
 اي لا يعقل عاقل الانسان ما جنى على عبده فادون النفس لان طرف في العبد  
 يسلك بها مسلك الاموال والعاقلة لا يعقل الجنائيات لالمالية **قوله** لو قتل عبدا  
 انسان خطأ فالقيمة على العاقلة لانها بدل الدم ودم العبد لا يسلك بها مسلك  
 الاموال **قوله** قد قيل ان المراد من العبد ذابني جنابة فالمول هو الذي يملكه  
 الفرع والغدا دون عاقلة المولى كذا في الادب انتهى **قوله** في القاموس  
 ذلك وقال ابي حنيفة هذا المعنى قيل عن عبده فانه فرق بين عقلته وعقلته  
 عنه انتهى **سج** جوابه على التفصيل **فصل** في الجنائين **قوله** في الما



خياره كالزرس والبعر **النجيب** **اقول** والعبد والامة الفارسية **قوله** وقيل لان  
 غرة الشئ اوله **اقول** اول الشئ الذي يجب في الامور الغرة وبعد بالدينه لان قبل  
 ايجاب الغرة لم يدم فلا يجب شئ حال المص قال في نسخة معناه ودية الرجل  
 في الذكرو في الانثى عشرة ودية المرأة **اقول** فنه كت فان نصف عشرة دية الرجل يستعمل  
 الذكرو والانثى نعم يفرق بينهما في جنين الامة كما لا يخفى ويعلم جواب من شرح الكثرة  
 الزيادة حيث قال لهذا وجب في جنين الحرة عشرة دية بالاجماع وهو الغرة وهو  
 انما لانهم ان الغرة مقدرة بدية الام بل بدية نفس الجنين ان لو كان جيبا فيجب  
 نصف عشرة دية ان كان ذكرا وعشرة دية ان كان انثى فكذلك في جنين الامة يجب  
 من تلك النسبة من قيمته لان كل ما كان مقدرا من دية الحرة فهو مقدور من قيمة فيجب  
 نصف عشرة قيمته ان كان ذكرا وعشرة قيمته ان كان انثى انتهى **قوله** الا في محل  
 حي **اقول** اي هو حي بقينا **قوله** قال الطاهر لا يصلح حجة الاستحسان **اقول** كونه معتدا  
 بالحياة مستيقن ليس من قبيل الظاهر والظاهر منع وجوب الضمان باعتبار الاعداد  
 كافي للعلقة ولهذا لم يعتبر الا عدد في قصة زفر وراذنا ضمان القتل والوجوب  
 على المحرم في كسر بعض الصيد عرف بالارواح خلاص القياس **قوله** فقال السائل  
 سائبة **اقول** كالواني الجاهلية اذا اعتقوا على ان لا ولا المعتق قالوا اعتقه سائبا  
 وهو من سبب الماء اي جريه ونسب الدابة اليها **قوله** وهذا يدل على ان قوله  
 زفر هو وجه الاستحسان **اقول** اي الوجه الثابت بالاستحسان **قوله** وقال في الذكرو  
 قوله وجه القياس **اقول** اي الوجه الثابت بالقياس **قوله** قيل قيد به اعتبار الجنين  
 الامة **اقول** ولعل الاولى ان يقال اعتبار عنه فان ما يجب فيه ليس مقدرا لخصمائه  
 ويصح قوله اذا كانت خصمائه اذا كانت مقدرة بانتهى **قوله** اذا كانت قيمته  
 خصمائه **اقول** قوله لا تبلغ خصمائه يعني بان لا يكون من مولا ما ولا من الغرة فتأمل **قوله**  
 من غير تقييد بالبلوغ الى خصمائه **اقول** المضاف مقدرا اي بعدم البلوغ ثم **اقول** عدم  
 بلوغ ما يجب في الجنين الى خصمائه من الامور المقررة الظاهرة اذ لم يكن من المولود  
 ولا من المغرور فلا حصة له التقييد **قوله** وكان في الاصل ان كان خصمائه **اقول**  
 قوله اذ يسكون الدال على الف **قوله** لكونها على العاقلة **اقول** مقتضى هذا التعليل

ان يجب ضمان جنين الامة على العاقلة اذا بلغت قيمته دية الرجل فالمخلص  
 ما ذكرنا من ملاحظة التقدير شرعا قال المص حيث قال **قوله** ويجوز ان يكون تعليل  
 لقوله قضى له ولقوله سماه دية والثاني اقرب ويستفاد تعليل الاول منه ايضا  
 قوله او بسط خيمة او اي عود من عود الجنان **قوله** فقال **قوله** ما اندي من الامم  
 ولا استعمل **قوله** يعني النودى دية من لا يصح ولا يستعمل يعني لا يرفع صوته عند  
 الولادة **قوله** وفي بعض الشروح ان تقييده بالاكثرة ليس بغيره **قوله** يعني غايته  
 واجاب في الكفاية بانها ما كان اكثر من نصف العشر موصلا الى سنة فاولى من كبر  
 نصف العشر موصلا بها **قوله** صورته ان يشترك عشرة من رجلان في قتل رجل ضالا  
**قوله** فيه ان الاولى ان يقول مثلا اذا ارشترك **قوله** فلا يجب الضمان بالشك  
**قوله** وفيه من التسبب لموت يوجب الضمان ايضا فينبغي ان يجب وجوب  
 ان ايجاب الغرة ثبت بالمحدث على خلاف القياس فان حيوة مسكوكه  
 ليس في معناه حتى يلحق به كثره الاضمارات هناك وانه هكذا قيل ولك ان تقول  
**قوله** على سبيل في الجنين غرة عام فلا بد من تخصيص من ليس فليتا مل يولي كمن التخصيص  
 بالمباشرة بان يقال المراد في قتل الجنين على حذف المضاف انما يستدعي حقيقة  
 الى المباشرة **قوله** ويجب بان الغرة في تلك الصورة ثبتت بالنفس على خلاف  
 القياس كما ذكرنا **قوله** **قوله** ان يقول وهو قوله عليه السلام في الجنين غرة شملة  
 فلا حاجة الى الاستحسان **قوله** وفي جنين الامة اذا كان ذكرا نصف عشرة قيمة **قوله**  
 قال الكاكي اي اذا كانت حاملا من زوجها الا من مولا لا يكون الولد رقيقا ولا من مولا  
 الامة لو كان الحمل من مولا ما او من المغرور يجب الغرة ذكر اكان ذكرا او انثى فلو قال  
 المص في الجنين المحلوك كان اولى لعدم الاعتداد به في هذا التقييد **قوله** لموان  
 ان لا يكون حيا فلا يجب قيمته حيا هناك بل يجب الغرة **قوله** فيه ان الدفع اهل  
 من الرقع فيبعد ان لا يكون حيا وقت الضرب ثم لا يكون الضرب مانعا من حدة  
 الحياة ويمكن بعد حدة رافعا فليتا مل قال المص لان هذا التقدير يميز  
 من العلة والدم فكان نفثا **قوله** منقوض بالمضغة لان يراد التميز التام للكم  
**باب** ما يحدث الرجل في الطريق **قوله** وتومن المنزعة ولم يتعرض للمنع



**اول** يعني ان الخصومة مارة يكون للفرع ومادة للمنع فالمرع من الاول دون  
 الثاني قوله بيان الاباهة وهو ظاهر **اوه** فانه اذا وسعه الانتفاع به وسعه  
 احداً ايها المصنف اذا اخرج في الطريق **اوه** وشنا **اوه** الروشن هو الرقت عن  
 الازهرى وعن القاضى المرحوم **اوه** هو مثل الرقت كذا في المغرب في القاموس  
 الروشن الكوة قوله يعني يعلم بيقين انه قنيل **اوه** الطاهر ان يقول قنيل الميز  
**اوه** وهو على وجهه ان قال المخرج الى اخر قوله وانما يحصل له المنفعة بعد الفراغ  
 من العمل **اوه** لا يقال فرق ما بين ما ذكر في الكتاب وهذا المنقول فان ما في الكتاب  
 محله البساطة ولهذا يجب الكفارة فلا فرق بين علم العدة وعدم علمهم بفساد الارض  
 وجوب الضمان قبل الفراغ ولا يتصور البساطة بعده فيكون بالتسبب لانا لو  
 اشرع المخلع مطلقاً مباشرة فلماذا شبه بينك الشاة وسبج من الشايع ايضاً  
**قال** المصنف وجبت عليهم الكفارة **اوه** قال الزينلي اختلاف ما تقدم من المسائل  
 من افراج المخلع او الميزاب او الكنيف الى الطريق فقتل انساناً بسقوط حيث  
 لا يجب فيه الكفارة ولا يحكم الارث لانه تسبب ومنها مباشرة انتهى فتأمل في  
 النزوح بين هذه المسئلة وما تقدم قوله وبالبلوعة تعقب في وسط البيت وكذا  
 البلوعة **اوه** هذا المعنى لا يلزم المقام **قال** المصنف ان امره السلطان بذلك او خبر  
 عليه لا يضمن **اوه** الامر من السلطان اكرهه فقله او اجبره كالعطف التفسير  
 واذا اذن ولم يأمر بغيره ان لا يكون متعباً اذا لاقتبات قوله ولا يتوهم من تقدم  
 قول الى حنيف **اوه** اي من تقدمه دليل قوله **قال** المصنف قال ابو حنيفة مات جوعاً فذلك  
**اوه** ما ذكر في الكتاب بغير ظاهر الرواية عن ابو يوسف ومحمد واما في ظاهر الرواية فظاهر  
 الضمان **قال** العلامة الاتقي في تملاعن الاستيعاب في قاله وعن ابو يوسف ومحمد  
 قوله وفي عبارة تسامح لان صحت الامر فيما نحن فيه لا يحتاج الى كون الامر به في  
 ملكه **اوه** لا تسامح اذا المراد انه لم يقع امره حقيقة لانشاء الملك في الامور به **قال**  
 لعدم الغور فقله لان صحت الامر لا يحتاج الى ان اراد صحت الامر حقيقة فغير مسلم  
 وقد دل عليه قوله سابقاً لو وقف على صحت الامر حقيقة وان اراد صحت ظاهره فليس  
 ولا يبيده كما لا يخفى قوله بالنظر الى ما ذكرنا يعني قوله **اوه** فانه يكتفى فيكون العتق

مشتركة

مشتركة العلامة فلا يعارض الدلالة **اوه** فانه يقول المصنف لانهم علموا بفساد الارض  
 فانه اذا كان مشترك الدلالة لم يعلموا به او العلم لا يجامع للاختصاص **اوه** وهو بآية  
 الى الرداء فاسد **اوه** ولكن ان يقول المراد قوله فسقط تعطب به انسان يعني  
 ان هذا اللفظ يشمل الوجهين بخلاف قوله فسقط على انسان تعطب فمراده الفرق  
 بين النقطتين نفسها مع قطع النظر عن الغير ولو سلم فالمراد بالرداء مطلق البسائر  
 مجاز الا خصوصه الا بالرداء دليله والمنقول عن محمد فيشمل مثل الرداء ولا يبعد  
 موت الانسان مثل الصغار بسقوطه عليه ولا يبعد حمل قول الشارح ولعل المصنف  
 نظر الى السقوط لا على هذا فتأمل **قال** المصنف قال لا يضمن في الوجهين جميعاً  
**اوه** **قال** الكاكي وهما اذن الامام والعبودية او عدم اذنها وبه قال الشافعي في  
 وجهه وماك واحمد **قال** المحلواني اكثر مشايخنا اخذوا بقوله ما في هذه المسئلة  
 وعليه الفتوى كذا في الذخيرة انتهى **قال** الكاكي قوله وهما اذن الامام لا محمل كلام قوله  
 بل كان قاعداً لغيره **اوه** قوله بل كان قاعداً لغيره لا يطابق المشروح فان الفتوى  
 لها محمل للاختلاف ايضاً على تزيير المصنف فالاولى التمسك بقوله او لم يكن فيها **اوه**  
**قال** المصنف في هذه الاختلاف وهو اختيار بعض اصحابنا واختاره ابو بكر الرازي  
 وقال بعضهم وهو اختيار الرازي عبد الله الجواليبي في خلاف **اوه** نظم الكلام  
 في سبط واحد وفيه تفصيل فانه ذكر شمس الأئمة ان الصحيح من مذهب ابي حنيفة الجالس  
 لا نظار الصلوة لا يضمن في حال الخلف في حال لا يمكن له اختصاص بالمسجد كراهة القرآن  
 ودرس الغنى والحديث وذكر الغيبة ابو جعفر في كشف الغول عن سمعت رابك بن عوف  
 ان جلس لقرأة القرآن او معتكفاً لا يضمن بالاجماع وذكر في الاسام والعهدة السنية  
 انه ان جلس لمحدث يضمن بالاجماع وذكر في الذخيرة انه اذا قصد فيه الحديث او نام  
 او اقام فيه لغير الصلوة او مر فيه ما راى ضمن عنده **قال** لا يضمن وان قصد للعبادة  
 كما نظار الصلوة او لا اعتكاف او قرأة القرآن او للتدريس ولذا ذكر اختلاف  
 المشافرون فيه على قوله فقال بعضهم يضمن واليه ذهب ابو بكر الرازي وقال بعضهم  
 لا يضمن واليه ذهب ابو عبد الله الجواليبي كذا في الزاوية وغيره ويعلم منه ما في كلام  
 الشيخ الشارح حيث بين ان الاختلاف بين الرازي والجواليبي فيما اذا قصد



للعبادة واذا تعد غير ما لا يختل بين الى ضيق وصاحب انساني قول  
 المذكور كله **قوله** انه لا يستلزم الدور من النوم فيها فان المستند كان جنم الجلووس  
 او الرجل الجالس لان يقال لاكثر حكم الكل **قال** المصنف ان المسجد لما بني للصلاة  
 والذكر ولا يمكن اداء الصلوة بالجماعة الا بانتظار ما فكان الجلووس مباحا لانه من  
 ضرورات الصلوة **قوله** لا يخفى عليك اخصية الدليل من المدعى ان ان يلحق سائر الجاهل  
 مثل المروءة والنعوذ للمحدث لان النشاط هو الالباس الى قوله فكانت  
 الجلووس مباحا وفيه ما مل فانها تحتاج الى التفرق بين هذا وبين سائر  
 المباحات المتقدمة بشرط السراة واما المذكور في الكتاب فهو الالباس المعلقة  
 من ضرورة الصلوة فلا يحتاج الى التفرق لان النشاط ليس مطلق الالباس بل الالباس  
 المتقدمة المعلقة بما ذكره **قوله** لان المسجد موضع السجود **قوله** هذا دليل على قوله ان  
**قوله** هذا دليل على قوله وما عرف الناس **قوله** هذا دليل على قوله **فصل**  
 في النشاط المائل **قوله** مسلما كان او ذميا او صبيا **قوله** اي ما ذنبا او عبدا كذلك  
**قال** المصنف ان الضمان على المشتري لانه لم يبره عليه **قوله** الاطمان يقال لانه لم يتقدم اليه  
**قوله** فكان تركه انظر للصبي فلا يلزم الوصي ضمان **قوله** فان قيل فينبغي ان لا يترك  
 على النقص لان عدمه انظر قلنا المراد هو النظرية من وجه **قوله** فلو لم يبره الا شاهد  
 على بعضه في نصيبه **قوله** وهو يتمكن من اصلاح نصيبه بطريقه فيكون التقدم اليه مقبولا  
 كما ذكره المصنف **قوله** اي فاعلم كل واحد من حافو البئر وباني الخياط **قوله** والاولى ان يقول  
 فعلى ذلك الاصل اذ مرجع الضمير هو لفظ احداهم **باب** جنسية البهيمة والجن  
 عليها **قوله** ذكر جنسية البهيمة والجنسية عليها **قوله** **قوله** فان قيل ما ذكر في هذا الباب جنسية  
 انسان فذلك انك لا يجب الضمان في ماله او على عاقلة قلنا لما ادعى احدنا  
 في البهايم ارادة وادراكا صحيحا لجنسية البهيمة اليها ولم يرد على غير ما لا ينافي ذلك ان الضمان  
 كما في الجنائي والعاقلة **قوله** وقيل يجوز ان يكون مفعولا لا بيطا **قوله** انما هو انما  
**قوله** وان كانت في طريق المسلمين وقد وقعها صاحبها فعليه ضمان ما نزلت في الوعد  
 كلها **قوله** هذا اذا وقعها لغير البواعث **قوله** وكذا اذا اصدمت انه محمول على ما اذا  
 لم يكن الراكب في ملكه **قوله** يعلم كونه محمولا على ما اذا كان الراكب في الطريق كما ذكره المصنف

في موضع التعليق **قوله** وقوله ما ذكرناه يعني قوله فلا يمكن التوجه **قوله** وقوله ايضا ولا يقيد  
 فيما لا يمكن الا عند رزقته لما فيه من المنع من التصرف وسد باب من يتهم بوابا وجهه  
 على الشافعي في الراكب والقائد والسائق **قوله** ومع ذلك لا يخلو عن ضعف **قوله**  
 فانه اذا كان سيرة الدابة مضافا الى ركبها يكون النسخة مضافا اليه ايضا **قوله**  
 والجواب القوي ما ذكره بقوله والحق عليه ما ذكرناه **قوله** جواب بطريق المعارضة **قوله**  
 المصنف قيل الضمان عليه لان كل ذلك سبب الضمان **قوله** قال الزيلعي ان يرى ان محمدا  
 ذكر في الاصل ان الراكب اذا امر انسانا ففحص الامور الدابة ووطئت انسانا كانت  
 الضمان عليه ما فاشتركا في الضمان والناقص سائق والآمر ركب فبين هذا انهما  
 يستويان والجواب ان السبب انما لا يضمن مع الباشرة اذا كان السبب  
 لا يعمل بانفراده في الامتلاك كافي للخروج من الامتلاك فان لم يعمل بدون الاتفاق واما  
 اذا كان السبب يعمل بانفراده فبشركا كان وهذا منه فان السويع مختلف وان  
 لم يكن على الدابة ركب لم يضمن والخبر فانه ليس بمختلف بل اتفاقا وعند الاتفاق وجد  
 التكليف بها فاصنف الى **قوله** ما كسدت السفينة اذ كل واحد منها لا يعمل بانفراده  
 وفيما نحن فيه يعمل فبشركا كان انتهى وقرر صاحب الكفاية تعليقا وجوب الضمان  
 عليها بقوله ذكر في الاصل ان الراكب اذا امر آخر ففحص الدابة فوطئت انسانا  
 كان الضمان عليها وعلى فقال لان الناظر سائق والآمر ركب فقد بين بما ذكره  
 ان الراكب والسائق في ضمان ما ووطئت الدابة يشتركان ولا يخص به الراكب  
 انتهى وانت خبير بان ما ذكره الزيلعي في موضع الجواب لم يغل عن هذا التفرع مع  
 لا يصلح جوابا عما ذكر في الاصل بل هو متشبه وتقصير وكيف لا ولا يلزم منه وجوب  
 الضمان على السائق وهو قد صح عدم الوجوب فهذا من مثل غريب **قوله** لما كان  
 موت المصطد بين غالبيا في الفارسين فخصها بالذكر **قوله** ولعل الاولى ان يقال  
 انما خصها بالذكر لان اصطدام الماشيين ليس من هذا الباب لعدم تعلق البهيمة  
**قال** المصنف فتعارضت روايتاه فخصناه بما ذكرناه **قوله** فانه كذا من وجهين احدهما  
 ان الخصم ايضا يرجع جانبه بما ذكره من المصنف فتعارضت جهتا الترجيح والثاني  
 ان ما ذكره تم قياس القياس يصلح جهة وما يصلح جهة لم يصلح مرجحا والجواب

ما







الحق بالعين على وجه الشروع لكل واحد في البعض ولا بد من هذا التقييد على ما صرحوا  
 فانه اذا كان ثبوت الحق في العين على هذا الوجه يمكن القسمة عولية عنده وعند  
 ايضا لا بد من التقييد بان لا يمكن تعلق الحقين على وجه الشروع في وقت واحد ولا  
 يمكن القسمة عولية **قوله** فكانت القسمة بطريق المنازعة لان الحق الثابت **قوله**  
**قوله** كذا في حيزه بغير ان اصل حيزه ليس في عين العبد بل في الارض الذي  
 هو بدل المتلف والقسمة في غير العين يمكن بطريق العول والمنازعة او تسبوع من  
 المصلح في اول الباب ان الواجب الاصل هو الدفع في الصحيح وان كان للمولى حق  
 النقل في الفداء وما ذكره الشارح بخلافه كما لا يخفى ثم قال المصلح سالان الحق تعلق  
 بالرقبة بخلاف ما ذكره الشارح ايضا الا ان يراد بالرقبة الفدية بمجازا كما هو المصالح  
 التي لا يمنع استحقاق الفداء **قوله** قال العلامة الاتقاني فاذا عفا احداهما تعلق  
 نصيب الآخر وهو النصف ما لا غير انه شايخ في الكل فيكون نصفه في نصيبه والنصف  
 في نصيب صاحبه فما يمكن في نصيبه سقط ضرورة ان المولى لا يستوجب على عبده ما  
 وما كان في نصيب صاحبه بقر ونصف النصف هو الربع فلهذا يقال اذ دفع نصيبك  
 او افده بربع الدية وطهران ما يجب من المال يمكن في المقول لا بد من دفعه  
 يقطع منه ديونه وينفذ به وصاياه ثم الورثة يختلفون فيه عند الفروع من حاجته  
 لا يستوجب على عبده ديناً فلا يختلف الورثة فيه في هذا لفظ صاحب الجواهر في  
 في بعض نسخها ولم يكتب هذه النسخة في اكثر نسخها والحق ان يكتب لانه اذا لم يكتب  
 ينحل مسئلة الجمار الصغرى عن الدليل صلا انتهى وانت خبير بان التعليق المذكور  
 يقتضي بوضع الديارات وبقية مسئلة الجمار الصغرى خالية عن التعليق البتة **فصل**  
 ومن قتل عبداً خطأ **قوله** لان الادوية اصل لقيام المال بها وفي اهدار الاصل اهدار  
 التابع **قوله** منقوص بعبودية الغصب فان فيها اهدار الاصل دون التابع **قوله** ولا بد  
 فلهذا كان الواجب **قوله** فانه كذا **قوله** والاموال ليست كذلك **قوله** فانه كذا بل هي  
 لذلك الا يرى انها تثبت بشهادة رجلين على ما تم تفصيله ولعل الشبهة ان  
 نشأت من اشتباه الشهرة بالشك فانها لا تثبت بالشك في الاول دون الثاني **قوله**  
 فانه يستشهد بعدة بكل الوطى **قوله** اي بعدم كل الوطى فالصنف مقدر **قوله** وهو

ما ثبت بالشهادات **قوله** نقطة ما فانية **قوله** فان الشرح قد وجب كمال الدية بنقوت  
 جنس المنفعة بنقوت الاطراف **قوله** فانه كذا **قوله** وفيما قال الشارح في الغاء الجاني  
 المالية اهدار حيث جعله كحق عينه **قوله** الشارح اعتبر المال به فيما اذا قبل العبد  
 خطأ فاما بالاعتبار هنا الادوية **فصل** في جناية المدبر وام الولد **قوله**  
 وهو العبد **قوله** الاول وهو القن **قوله** ثم ذكر من هو اهدار بنية في اسم المملوكية  
 وهو المدبر وام الولد **قوله** فيه ان المملك كمال في المدبر وام الولد دون الرق  
 على ما صرحوا به بخلاف المكاتب فانه على العكس **قوله** وجب ان يعول بغيره  
 المقارنة **قوله** قد عمل في حق تشريك لولي الجناية الاولى ثم الاولى بتدبير النصف  
 بالبعض **باب** غصب المدبر والصبي والجناية في ذلك **قوله** المصلح لم يوافق  
 انما قطع في الفصل الثاني فكانت السرية مضافة الى البداية فصار المولى متلفاً  
 فيصير سراً **قوله** هذا الفرق مشكل لان السرية انما تنقطع باعتبار تبدل الملك  
 لا اختلاف المستحقين والغصب ليس بسبب الملك وصنفاً والغاصب لا يملك  
 الا باذنه الفمان ضرورية كيلا يجمع البدل في ملك واحد وذلك بعد ملك المولى  
 البدل لم يوجد بحقيقة ان معنى قولهم ينقطع السرية ان ما حصل من التلف بالسرية  
 يمكن اهدار لا ان ينسب ذلك الى غير الجاني كذا في شرح الزيلعي وفيه ان المراد  
 ينقطع السرية ليس هو المعروف بل ان لا يجعل المملك مضافاً الى قطع المولى  
 فيه الغاصب عن الضمان فانه يجوز في حق الغاصب كانه مات باقاً سماوية  
 فيضمن فليتأمل **قوله** لان السرية انما تنقطع به **قوله** غصبه يرجع الى الغصب **قوله**  
 ولا يثبت على الشيء الواحد بيان حكمين **قوله** قال عليه السلام على اليد ما اخذت حتى  
 يرتد **قوله** قبل وهذا هو الصحيح **قوله** القائل هو الاتقاني **قوله** فيه نظر فان الجناية الثانية  
**قوله** فيه نظر فانه لما اخذ والى الجناية الاولى ما يرجع به المولى اقراره على الغاصب  
 عوضاً عما سئل لولي الثانية لوجوده شيئاً فاعاد من بدل العقل في يد المالك برضى  
 المولى ما يباع على الغاصب لان الاستحقاق كان بسبب كان في يده ولا يلزم  
 في ذلك ان يبيع لولي الثانية استحقاق كما لا يخفى فتأمل **قوله** ولو كان السبيل  
**قوله** اي ثبت **قوله** فيه نظر لان اقامته غير مقام نفسه **قوله** في تشيئة النظر تأمل



**باب القسامة** قوله وشهدوا ببلوغ المقسم وغفر له وحرية أو ذكوة  
 ويجوز ان يقال انما يشار اليه بلفظ المقسم وفيه شيء والاصوب ان يقال المرأة من  
 اهل القسامة في الجدة لا يرى اذا وجد قتيلا في قرية لا امرأة فعند ان حصد ومحمد  
 القسامة عليها كما ينبغي في آخر الباب قال المصنف ان لم يكن الظاهر شاهدا لا يجوز  
 الظاهر ان يقول ان لم يكن ثمه لو شئت فان النكارة اذا اعيدت معرفة يكون  
 عين الاول لكن المراد من الظاهر هو اللوث كما لا يخفى **قال المصنف** ولما اجمع بين  
 والقسامة في حديث ابن مسعود **قوله** فانه لم يجر القسامة بينهم بالكلية وانما  
 واده رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده وفي رواية عن ابن الصديق عن ابي بكر  
 الصديق بن فخرها ونقل الشراح هنا **قال المصنف** يجب عليه القسم أو فدية تترك  
**قال المصنف** لان لا كثر حكم تعظيما للآدمي أو فدية كذا لان هذا قياس قوله ويجوز  
 ان يكون مراده القسامة والدينان على القطعين يتكرران في خمسين نفقة  
**قوله** جزة الدية لا يسبى دية حتى يقال يتكرران في خمسين نفقة تأمل قوله اغترض عليه بان  
 الظاهر ان قوله واجب عنه أو الاغتراض من الجواب لو تخافى **قوله** واما اذا انفصل  
 متنا أو الظاهر اذا وجد ميتا **قوله** وهذا كما ترى مع نظريه لم ير السؤال وربما  
**قوله** أو بل يردده فان حاصله كون الظاهر حجة للاستحقاق هنا تعظيما لآدمي  
 ومنع كلية التقضية القائمة انه لا يمكن حجة للاستحقاق ويقوى هذا المنع ما سبق  
 من المصنف في الدرر المستسقى ثم الدية تجب بالقتل المبرور منهم ظاهرا فليتأمل **قوله**  
 فلان لا يمكن فيها ما اعظم فطر الاول أو الاستحقاق هنا لئلا يضل غير **قوله** واما  
 حديث الاستحقاق فهو حديث محل من مالك أو ذلك في الغرة والقسامة والدية  
 ليست في معناها **قوله** فالنصف والرأي والتدبير من مبدء الدابة أو الجوار  
 اذا كان المالك مع الراكب يسوق الدابة او يتودها ويكون الراكب هو المالك  
 والاخر يتودها ويسوق فان اطلاق الكتاب يشمل هذه الصور **قال المصنف** لان  
 فيما سيجي من مسئلة السفينة لو كان صاحب السفينة معهم ينبغي ان يجب عليه كمال  
 الدار فينبغي ان يكون هناك **قوله** وفي الاخرى على عاقلة أو الظاهر ان يتوكل  
 وفي الاخرى عليه وعلى عاقلة حتى يستقيم تفريع اندفاع التذرع عليه **قوله** وان كان

الكل

الثاني فهو على عاقلة من يديه **قوله** الاول لا يرى ما فائدة هذا التفصيل وان  
 فان اليد للبايع اذا افترض انتفاء قبض المشتري ففي العود بين الفضان على عاقلة  
 البايع وهذه الركاكة مخصوصة بنفزه وسباق المصنف من امثالها **قال**  
 المصنف انه لا بد من الملك لصاحب اليد حتى يعقل العواقل عنه أو يتناقض ما تقدم  
 فان البايع اذا لم يقبض المشتري الدار صاحب يد ملك مع انه يعقل عواقله  
 وكذا في بعض صور البيع المجبة **قوله** لما علمت غير مرة ان الظاهر لا يصلح حجة مستحقة  
 او نزع ان استغلام اهل الدم بان حاله حيث يجب على اهل المحلة القسامة  
 والدية **قال المصنف** وان كان النعم لقوا **قوله** قال في النهاية انتصاب قتالا  
 يحتمل ان يكون على الحال اي مقابلين وان يمكن على المفعول كما في قوله بعد وان  
 لم يلقوا عدوا وان يمكن على المفعول اي للقتال انتهى والمفعول محذوف اي  
 لقوا العدو **قوله** وقوله لان الظاهر ان العدو قتل فكان هذا يجوز في ذكر الز  
 بين هذه وبين المسلمين اذا اقتتلوا عصبية في محلة أو الفرقا ظاهرا فان الظاهر  
 هنا حجة للدفع عن المسلمين فيصلي حجة وفيه لو كان حجة لكان حجة للاستحقاق  
 وذلك غير جائز فيجب على اهل المحلة النفس **قوله** واما في المسلمين من الطرفين  
 قوله ففي حال القتل مشكلا أو ذلك ان نقول العداوة ترفع الاشكال ولا يلزم من  
 انتفاء حجة الحال على الصلاح كون حال القتل مشكلا ولو صح ما ذكره لكان الامر كذلك  
 اذا كانت إحدى الطائفتين الخوارج **قال المصنف** وان كان لارض مالك فليس  
 كالسكان **قوله** قال الزبيدي وان كان لارض مالك تجب على المالك بالاجماع لانهم  
 سكان فلا يراحمون المالك في القسامة والدية وهذا عندنا ظاهر والفرق لا في  
 بينه وبين المحلة او الدار ان العسكر لو اقيموا لقتال والارحال لا لقوار فلا يعتبر  
 الا الضرورة بخلاف الدار والمحلة فانهم يسكنون فيه لقوار فلا بد من اعتباره  
 ولا يخفى عليك مخالفة لما نقل عليه المصنف من خلاف اي وصاحبه **قال المصنف** لانه لما  
 بالقتل على واحد أو اطلاق الاقرار به هنا على التجوز كما لا يخفى **قال المصنف** ولو وجد  
 الرجل قتيلا في دار نفسه فدية على عاقلة أو أي عاقلة ورثته على تقدير المقتل  
 وانما قال هكذا ابتداء على الظاهر من اتحاد الورثة مع عاقلة القتل حتى لو اختلفت



العواقل يكون على عاقلة الورثة كما صرح به المصنف في رد المحتار **قال المصنف** في رد المحتار  
 من المرأة متحققة **أو** مخالف لما مر في بيان قوله ولا قسامة على المرأة وأشار إلى ذلك  
 إلى جوابه في الدرر الثاني من المعامل كتاب المعامل كان الأول ان يقال  
 كتاب العواقل لان المعامل جمع معتق وهي الدية كما قال في كتاب الديات  
 فصار تكرار العواقل جمع عاقلة وهو من تجل الدية وهذا هو المناسب هنا  
 كما لا يخفى قوله وهو الذي ضرب بالسوط الصغير **أو** وفيه كذا وقوله ما ذكرنا  
 إشارة إلى قوله لان الوجوب بالقضاء **أو** ولعل الظاهر ان يكون إشارة إلى  
 قوله لم يحصل المقصود قوله وكون التأجيل للتخفيف حكمه لا يترتب الحكم عليها **أو**  
 يعني لا يترتب الحكم على الحكم **قال** لان الواجب الاصل في الشئ التحول إلى القيمة  
 بالقضاء **أو** بل الواجب الاصل في الدية قال المصنف ودية مسكنة إلى اهل فليس  
 التحول إليها بالقضاء فان القضاء فضاء الله تعالى لا حكم الا حكمه **قال المصنف** من لم يكن  
 من اهل الديوان فعاقلة قبيلة لان نصهم به **أو** ارى بالقبيلة ويجوز ان يكون  
 الباء للملازمة والحق لان نصرة القبيلة ملتبسة به **قوله** ما فهم من اشارة كلام المصنف  
**أو** من الملتبسة في قوله ما فهم من اشارة كلام المصنف ان العقيقة ما لم يكن  
 للمقاتلة والرزق ما يجعل نفقته المسلمين اذ لم يكونوا مقاتلة **أو** فيه كذا  
 لانه لا يلزم لقوله وان كانت لهم رزاق مائل **قال المصنف** في نظر ان كانت اوزار  
 تخرج في كل سنة **أو** في الغرب الرزق يخرج للمجندي عن رأس كل شهر وقيل يومياً  
 والمرزقة الذين يأخذون الرزق يومياً **قال** ان ثبتوا في الديوان وفي الخصم المكون  
 العطايا من الرزق للمقاتلة والرزق للفقراء انتهى **قال المصنف** في السرا والرزق وازدوا  
 اخرى **أو** قال القاضي في تفسيره اي ولا تحمل نفس ائمة ثم نفس اخرى انتهى **قال** القاضي  
 في تفسير سورة الانعام جوابه عن قوله ابعثوا سبلنا ولا تحمل خطاياكم انتهى  
 هذا لا يتجه التمسك بان في هذا المقام لا ثبات للملازمة واما المصنف في حمل هذا  
 بل قال اي لا تحمل نفس حامله حمل نفس اخرى فاستدل بها في انفسه او التخصيص  
**قوله** وهي فاقلة حقيقة **أو** الواو حالية **قوله** او بالذوق في العاقلة عندنا بال  
**أو** فيه كذا لا يرى انه لا يجب على تلك المرأة دية على رواية الاصل بل دخلها

المتأخرون في تحملها مع العاقلة **قال المصنف** والفرق لهما من العطايا للمعونة لا نصرة  
 كوفض ازواج النبي **عليه السلام** **أو** قال الثاني بيان ان غنيتهما يصلح للمعونة لا النصرة  
 بالطبخ والنجاسة وحفظ المنزل ونحو ذلك ولا يصلح النصرة لضعفهما فكان الرزق  
 للمعونة لا النصرة ويجوز ان يقال للرهن لهما من الامام على سبيل العون لهما كوفض  
 ازواج النبي **عليه السلام** لا لوجود النصرة منهما لغيرهما فلم يعل فرض العطايا للنصرة  
 والتسبب في قول المصنف كوفض ازواج النبي **عليه السلام** على الاتصال الاول في كون الرزق  
 لا النصرة لاني كونه للمعونة كما لا يخفى **قال المصنف** الكفار يتعاقلون فيما بينهم وان  
 اختلعت ملهم **أو** مخالف لما سبق في اول باب جنابة المملوك ان اهل الذمة  
 لا يتعاقلون فيما بينهم وجوابه ان ذلك مبني على الغالب **قال المصنف** فاذا كان كذلك  
 يتحمل من يمكن عاقلة عند القضاء **أو** في ان تحمل العاقلة لتعويضهم في تركهم  
 رافضة على ما مر في حرة وهذا التفسير لما وقع من اهل الكوفة فينبغي ان يجب عليهم  
**قال المصنف** مولى المولات يعقل عنه مولاه وقبيلته **أو** لا بد على قول من يقول  
 لا يدخل المأبأ ولا بناء في العاقلة لانهم لا يكثر من الفرق بين المولى وبينه ولا  
 التزامة لا واء الدية في العقد هو الفارق ولا جل ذلك لم يقل في المعق مولا وقبيلته  
 اذ لا التزام بالعقد فيه تأمل **قوله** ولا عبداً قال ابو عبيد قتلوا في ما قبل **عليه السلام**  
 لا يعقل العواقل عبداً ولا عبداً فقال محمد بن حسن انما معناه ان يعقل العبد واما  
**أو** قال الثاني وافق محمد في ذلك بشئ رواه عن ابن عباس في امره فها قال محمد  
 حدثني عبد الرحمن بن ابي زيد عن ابيه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود  
 بن عباس في امره **قال** لا يعقل العاقلة عبداً ولا صليحاً ولا اعترافاً ولا ما مضى للملوك  
**قال** محمد فلا يرى انه قد جعل الجنابة جنابة المملوك **قوله** واجيب بان فعله يستعمل  
 في معنى عقلة عنه وسبب الحديث وهو قوله لا يعقل العاقلة عبداً **أو** فيه كذا  
 او يجوز ان يكون المعنى لا يعقل العاقلة من قبل عبداً ولا من صولح عن دمه ولا ان  
 اعترف بعقله فان الخصم يذهب الى ان المعنى ذلك **قوله** وفي القتل معاقلة الدية  
**أو** ليس حكم المصنف في الدية بل في التأجيل كما لا يخفى ولعل الاول ان يقال اذا  
 ثبت القتل الخطأ بالبينه يان الدية على العاقلة ومع هذا يؤجل في تلك سنين



تحقيقا للتخفيف في الثابت بالاقرار والى ان يؤجل التخفيف لان الوجوه  
 على المقر وحده دون العاقلة فليست **قوله** فيغير من هذا انه بين موجب الاقرار  
**قوله** انهم منه بعيد ولعل المراد به قوله ومن او يقتل خطأ **قوله** قضى عليه بالدية  
 في ماله **قوله** اجيب بان هذا يستقيم فيما اذا كان اصله دينا لدفع النوى **قوله**  
**قوله** لدفع النوى متعلق بقوله يستقيم **كتاب الوصايا فصل**  
 صفة الوصية بما يجوز من ذلك وما يستحب وما يمكن به عاقله **قوله** وبسبب  
 التبرعات **قوله** وطلب زيادة الزلفى في العقبى كاحر في الوقت **قوله** وشرايطها  
 كون الموصى اهلا للترجع ولا يكون يدونا **قوله** اي دينا مستغفرا لثمة **قوله** وشرايطها  
 عن الميراث **قوله** اي وقت الموت **قوله** وان لا يكون قاتلا **قوله** قال في البدائع وان  
 لا يمكن حربا غير متسا من فان كان لا يصح الوصية له من مسلم او ذمي **قوله** اذا  
 كانوا من الارثون **قوله** بسبب الكفر والروح **قوله** فلو كانت تلك الوصية باقية  
 مع الميراث لرتب هذه الوصية **قوله** لعل مناسبا او العبارة العجيبة لرتبة علمها  
**قوله** بل بعد اي وصية كانت نصيبها **قوله** ولنا فيه كذا فان دلالة ما ذكره على عدم  
 بقاء ادم الوصية المفروضة ممنوعة وانما دلالة ما في الميراث ليس عن الوصية  
 المفروضة فقط بل هو متاخر عنها وعن غيرها ايضا ان وجدت كيف ولو رتب  
 الميراث على الوصية المفروضة لم يدل الكلام على ما في الميراث عن الوصية بالتبرعات  
 مع انه مقصود عليك بالتأمل **قوله** المعص لا يجوز بما زاد على الثلث لقوله عليه  
 في حديث سعد رضي الله عنه الثلث والثلث كثير **قوله** قال النووي يجوز رفع الثلث  
 ونصبه فالرفع على انه فاعل كنيك الثلث او على انه مبتدأ محذوف الخبر وعكسه  
 والنصب على الاخبار او على تقدير اعط الثلث **قوله** المعص هذا لانه انعقد بسبب  
 الرذال الهم لا **قوله** فرق بين انعقاد السبب وتحقيقه كما يعلم من الكافي حيث قال  
 لان المرض سبب للموت وبالموت يزول ملكه لاستغفائه عنه ولو كتم السبب  
 زال من كل وجه فاذا انعقد ثبت ضرب حق انتهى وفي جهاض العلة من كتب  
 الاصول ان المرض على يثبته الاسباب **قوله** المعص لان الحقيقة تثبت عند الموت  
 وقبله ثبت بحد الحج **قوله** ظاهره مخالف لما سبق انما من قوله اذا الحج ثبت

عند الموت الا ان المراد هنا بثبوت بطريق الاستسناد بخلاف ما سبق كما لا يخفى قال  
 المعص فلو استند من كل وجه **قوله** لو خذت هذه الشرطية واكتفى بقوله والرضا بطلان  
 الحقيقة **قوله** كافي الكافي كان له وجه **قوله** المعص ينقلب حقيقة قبل الاقرار  
 كلام **قوله** فلو استند ملكه اول المر من **قوله** فيه كذا **قوله** فان قيل الوارث اذا  
 عفا عن جراح ابيه **قوله** اي جراح خطأ **قوله** واما ان لا يكون هذا القلب مانعا  
 او لا اولى واما ان لا يصح هذا العفو او يتبدل مانعا بقوله باطلا مانعا فان  
 لماني للكتاب وجها ظاهرا ثم **قوله** هذا القلب يعني لزوم القلب وقوله مانعا  
 يعني عن صحة الاضافة **قوله** لان السبب هو مرض الموت ومرض الموت هو المتصل  
 بالموت **قوله** وكذلك السبب للحج المتصل بالموت فلا فرق ولذلك قال فيمن بين  
 امرين لا **قوله** وفي ذلك ابطال احداهما **قوله** الحقيقة **قوله** وقوله وليس من شرطه  
 القبض **قوله** لكونها هبة او كيف يكون رد الاول الشافعي يقول يكون القبض من شرطه  
**قوله** لانعكست هذه الاحكام **قوله** كما عند الشافعي **قوله** المعص لانه استجمل ما  
 اخبره الله تعالى في يوم الوصية او فيه تأمل فان هذا مذهب المغترة والاصل عندنا  
 واحد والجواب انما لا نقول العبد قطع عليه لاجل كونه المغترة بل نقول كافتنا  
 في تأويل قوله عليه السلام الصدقة تزيد في العروة مقاسمة فائت ابيهم **قوله** مشا **قوله**  
 وسلك طريق الدلالة اسهل **قوله** نعم لو ثبت شرط الدلالة وذلك محال **قوله**  
 فيما نظر له وقت الموت كان القتل مؤثرا عن الوصية **قوله** فيه تأمل **قوله** بناء على  
 الايضار او المذكور **قوله** الوصية هي المذكورة بالها لا المذكور قالوا في ما ذكره  
**قوله** ثم بين ذلك في مريض اقر لابنه العبد فاعتق فوات الاب صرح الاقرار  
**قوله** **قوله** اقر لابنه العبد اي لابنه العبد الذي ليس عليه دين قال في الكافي في  
 فصل في اعتبار حال الوصية قبل ما ياب العنق في المرض واذا اوصى المريض لابنه  
 الاقرار والقبول او له وطلب له وسلمه او قوله بدين واسلم الابن او عتق قبل موته  
 بطل ذلك كله اما الوصية والعتبة فلما حران المعبة فيها حال الموت واما الاقرار  
 كان ملزما بنفسه ولكن بسبب الارث وهو البثوة فائتم وقت الاقرار في  
 ثمة الايضار فصار باعتبار التهمة ملحقا بالوصايا وذلك كمن اقر لاضيه **قوله**



فذلك الابن ثم هلك الميراث والارث وارثه انه باطل لما قلناه انتهى ولا يخفى عليك  
مخالفة ما ذكره صاحب النهاية فتأمل قوله وكلامنا فيه والارث ليس بموحد **اوله**  
فيه كنه فانه يقتضي ان لا يجوز الوصية للارث ولا الارث له اصل مع وجود الابن  
فليتأمل فان حراة فيكون وارثا عند الارث بالابن واما اذا لم يمت الابن  
تبين انه ليس وارث فيصح **قال المصنف** الثاني انهم يعتقد الذمة مساو والمساوية  
في المعاملات **اقول** لا اختصاص بهذا الدليل الثاني بل نعم **الاول** ايضا **قوله** وانا  
حصل هذا التصديق افضل **اقول** فنه كنه **قال المصنف** وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم افضل  
الصدقة على ذي الرحم الكاشح **اقول** هذا الحديث لا يفي تمام المدعى ولذلك لم يعمد  
بإدانة التعديل **قوله** ثم باع شيئا من التركة **اقول** اي باع الموصي **قوله** لا يرد على الوصي  
**اقول** يعني بعد موت الموصي **قال المصنف** لانه من الوصية تبرع **اقول** فيه ان بعض  
الوصايا واجبة كالوصية بالرجل والركوة والدليل قاصر كما لا يخفى **قوله** ورد بانه مع  
رواية الحديث انه كان غلاما **قوله** نقل بمقتضى **اقول** الرد لا نقاش في ذلك في شرح الوجوه  
لما روي في وصية الصبي الميراث وتبيرة قولان ارجحهما عند الاستدلال منصوصا  
صحيحا لما روي ان غلاما من غسان حضرته الوفاة وله عشر سنين فاوصته  
ببنت عم له وله وارث فرفعت القضية الى عمر رضي الله عنه فاجاز وعنه عثمان رضي الله  
انه اجاز وصية غلام ابن احدى عشرة سنة لان الوصية لا ترتب ملكه في الحال  
وبعيد الثواب بعد الموت فتصح كسائر التراتب وهذا القول قاله مالك واحمد والشافعي  
وهو الاظهر عند اكثر من وبه قال ابو حنيفة رحمه الله انهما باطلان كجسنة واعقاة  
وذلك لانه لا عبارة له ولهذا لا يصح بيعه وان كان فيه غبطة انتهى **قوله** وقوله  
انه اوصى لابنه عم له بالامانة في ان يكون مما يتعلق بتجهيزه وارثه **قوله** لو اراد  
ذلك لغيره لانه عم له **قوله** وهو مخالف لقوله تعالى وابشروا الصالحين الآية **اوله**  
هذه الآية في اول سورة النساء **قوله** اوتوا بها فيه **اقول** فيه كنه فانه في التراتب  
فيه ضعيف ولذلك اورد المصنف بصفة التبرع **قوله** كما يقول سليمان ان بالوصية  
يحصل الثواب **اقول** فيه كنه فان الوصية نوع مضبوط ليس كالطلاق وغيره  
فليتأمل **قال المصنف** يجوز الوصية للحل وبالحل اذا وضع لاقبل من سنة اشهر **اقول**

هنا اذا لم يكن المرأة التي اوصى لحملها مستعدة فانه اذا ولدت لاقبل من سنتين حتى  
حكم بثبوت النسب كان ذلك حكما بوجوده في البطن حين الوصية او حين موت الموصي  
فتأمل نوع قصود **قوله** واختاره صاحب النهاية **اقول** وصاحب الكافي ايضا **قوله**  
فان وضع المسئلة فيما وضعت لاقبل من سنة اشهر من وقت الوصية او الموت  
وبذلك يعلم وجوده وقت الوصية لا محالة **اقول** فنه كنه فانه اذا وضعت لاقبل  
من سنة اشهر من موت الموصي لا يعلم بوجود الحمل وقت الوصية اذ قد يكون بين الموت  
والوصية شهر او شهران او ازيد فليتأمل **قوله** فالجواب سبعة **اقول** في جواب  
الوصية بالخدمة والسكنى حيث فرق المصنف بين الثمرة المعدومة والولد المعلوم  
**قوله** ولا هو واخلف الموضوع **اقول** عطف على قوله ليس بموضوع **قوله** وما لا يتناول  
اسم الجارية مع استثناءه **اقول** الاستدلال بهذا عدم صحة الاستثناء **قوله**  
على من يعرف من الاستثناء ثم قوله مع الاستثناء يعني لتزوير الملك **قوله** لان اسم  
الجارية يتناولها **اقول** ان اراد مقصودا فليس كذلك وان اراد تبعا فالحل  
لذلك **قوله** او قال وصيت لفلان الف درهم الا فرسا **اقول** فيه كنه فانه يخرج في  
الاقول بان ما لا يتناول النظم مقصودا بل يدخل تبعا لا يصح استثناءه لان  
نصرف لغيره ولو صح الاستثناء باعتبار تزوير الملك لصح في الاقرار ايضا استثناء  
البناء من الدار والنقص من الخاتم والتملك من البستان فليتأمل في الفرق **قوله** اعلم  
ان محرمه ان يذكر في الجامع **اقول** يعني في الجامع الكبير **قوله** وهو راجع في الروايات  
كلها **اقول** على قول جلال الشافعي **قوله** واذا كان الكذب ثابتا في الحال **اقول** لا يخفى عليك  
ان الكذب غير مذكور هنا ولا هو في حكم المذكور عنه يرجع اليه الصغير ايضا اذا  
كان المراد ذلك كان التقييد بقوله في الحال خاليا عن الفائدة **قوله** وكلامها مصحح  
على المطلوب **اقول** فيه كنه فانه اذا جعل اسم كان ضمير الوصية واستدل على صدق  
المقدم بما ذكره كما فعله الانسان في لا يلزم المصادرة فان المدعى هو عدم كون المحمود  
رجوعا كما لا يخفى **قوله** والجواب عن الاول ان قوله **اقول** ويجوز ان يجاب عنه ايضا  
بانه مبني على التزوير التسليم **قوله** وعن الثاني بان الرجوع بالوجود بانظر الى  
**اقول** وقد سبق منه ايضا في باب الوكالة بالخصوص والقبض **باب**



الوصية بثلاث المال **قوله** اي لا يجعل من ضرب في ماله سهما **قوله** المراد بالضرب ضرب  
 المصطلح بين الحساب وتفصيله في شرح الوفاة لصد الشريعة **قوله** وصورة الام  
 المرسله اي المطلقة **قوله** اي ينفذ غير المعقودة بانها ثلث او نصف او نحوها كذا في صدر  
**قوله** صورة نفق يرد على المسائل المجمع عليها **قوله** اي على دليلها **قوله** ولم يكونه التقصا  
 عن السدس **قوله** ثلث هنا لفظ الكافي **قوله** وقوله ولا يزد عليه **قوله** اي فيه تأمل فان انطاع  
 ان المراد في الزيادة على السدس ان انقص خمس السهم عن السدس لا مطلقا فيكون  
 ما في الكتاب رواية الجامع الصغير **قوله** وقد قال في الكتاب ولا يزد عليه **قوله** ثلث  
 اذ ليس المراد في الزيادة مطلقا بل على تقدير كون خمس السهم ناقصا عن السدس  
 فيصير ذلك دليلا لما في الكتاب نعم يرد عليه ان العمل بالدليلين يوجد اذا كان  
 السدس اذ كان خمس السهم اكثر واعطى ذلك اذ كان اقل مع ان فيه العجز بالمتن  
 فجعل ما ذكره دليل رواية البسوط اذ لا كما لا يخفى **قوله** وايضا قوله ما ذكرناه **قوله** انكم لا يجوز  
 ان يكون معنى الكلام ان السهم يذكر ويراد به السدس ويذكر ويراد به سهم من سهام  
 الورثة فيعطي السدس ثلثه باثر ابن مسعود رضي الله عنه فليتا مل **قوله** وادى ان  
 المراد بقوله ما ذكرناه هو الاقل **قوله** كيف يراد ما ذكره واثر ابن مسعود رضي الله عنه يدل  
 على تعيين السدس فلا يستقيم التوزيع في قوله فيعطي وادى ان ذلك ليس اشارة الى  
 رواية البسوط ولا الى رواية الجامع الصغير ولا الى ما يلزم المتألفه بين الدليلين  
 فتدبر **قوله** على رواية الجامع الصغير يعطي السدس ثلث بل ذلك رواية البسوط على  
 ما نقله من الكافي وعلى رواية الجامع الصغير يعطي الربع **قوله** واما على رواية البسوط  
 فتخرج **قوله** اي فيه نظر بل على رواية الجامع الصغير يخرج كذا فيهما **قوله** لان كل واحد  
 منهما اي من المصالح والباقى **قوله** ويجوز ان يكون المعنى كل فرد من نوعي الدائم  
 والفهم بل هذا المعنى انهم يقولون بنو ماني قال العلامة ان نقاني وجه قول في  
 ان الوصية لما مات بها المال مشتمل على الورثة والموصي والمال المشترك اذا ملك  
 بعضه ملك على الشركة وما ياتي على الشركة فذلك هو هذا الذي ملك ملكا ثلثا  
 والذي بقي بقي الثلثا ويقولون فخذوا القياس انتهى وفيه فوائد لا تحصى **قوله**  
 وظهر من هذا قوله **قوله** فاعل ظهور **قوله** فان الباقى نصف الثلث لوجود الم

بينهما **قوله** قد سبق ان الوصية تملك بالقبول لا في مسبقه فتذكر فانه ينفك عنها  
**قوله** حال الملك **قوله** اي حال موت الموصي **قوله** قال الفقهاء ابو الليث سواه **قوله**  
 في كتاب ثلث الوصايا **قوله** والوصية لا تملك بشئ غير رقبته باطلا **قوله** وقد كنت  
 لان بطلان الوصية لا منه بشئ غير رقبته انما هو لانها ليست من اهل ان يملك  
 ما سوى رقبته ولا انها تملك وصية للوارث وليس احدى يملك العبدان بموجب  
 في ارم الولد اما الاولي فلان الموصي يملك الوصية بالقبول وهي حرة اهل  
 لان يملك واما الثانية فلان لا تتصل بالورثة حتى يلزم الوصية للوارث  
 فليتا مل **قوله** فان قيل الوصية بثلاث المال العبد جائزة ولم يعق بعد موته  
**قوله** وفي الكافي في المنزقات من كتاب الوصايا ولو اوصى بثلاث ماله العبد  
 عتق ثلثه بعد موته عند ابن خنيس فله لانه من حمله مال الميت فملك ثلث نفسه  
 كما يملك ثلث سائر امواله ومن ملك نفسه عتق وسعى في ثلثي قيمته للوارث  
 وملك ثلث سائر امواله لانه كالمالك كاتب عنده والوصية لكانت صحيحة وعند  
 يعقوب كذا ويبدأ بالعتق من الثلث فان فضل شئ دفع اليه وهي في جوي الاعاق  
 انهي وفي الحديث ولو اوصى بعبد بشئ من رقبته يعق ولو اوصى بشئ من ماله لا يعق  
 لان العبد من اهل ان يملك رقبته وليس من اهل ان يملك ما سوى رقبته ولان  
 الوصية لعبد ماله وصية للوارث لان الملك في العبد والموصي به يقع للوارث ولو  
 باطلا فاما الوصية بالرقبة وصية للوارث لان الوصية بالرقبة اعتاق ولو اوصى  
 له بثلاث ماله ورقبته اقل من ثلثه عتق لانه اوصى بثلاث رقبته فان رقبته من  
 مال الميت والوصية للعبد رقبته جائزة ويسمى ثلث باقي المال لانه حرة وان  
 كان الثلث اقل عتق بقدر الثلث وله ثلث ما سوى رقبته من المال لانه عند  
 وبمقتضى المالك كاتب عند ابن خنيس رواية والوصية للمالك كاتب جائزة وان كان  
 ثلث ما بقي من المال مثل ثلثي السعابة يتقاصان وان كان اكثر اخذ الفضل  
 وان كان اقل اعطى الفضل انتهى كلامه **قوله** فباستبصار شبه الوصية لا يصدق  
 في الزيادة **قوله** اي فيه بحث فانه لا يؤخذ بقوله في هذه الصورة لاني ثلث ولا في  
 اقل منه بل يؤخذ بقول الورثة واصحاب الوصايا فليتا مل **قوله** ولانه لو قبض







اذا تاملت الغير انتق و ذكر المستلزمين على عكس ترتيب الهداية **قوله** وما ذكرتم من  
 ان التقديم يقتضي الترتيب **قوله** لم يذكر ذلك صريحاً نعم يجوز ان يفهم من قوله والعنق  
 متقدم عليه فيستويان فان التقديم اذا كان سبباً لمساواة المروج للمرجوع يكون  
 سبباً ايضا للرجحان المساوي والجواب ان سببية التقديم لمساواة المروج  
 من حيث انه لا يمكن دفع الشاغل فثبتت المراجعة ضرورة واحدة للمساويين  
 اذا تقدم لا يمكن دفع الاخر ايضا لانه ليس اقوى منه فثبتت المراجعة ايضا لعدم  
 هذا الجواب اولى مما ذكر في الشرح **قوله** والجواب عن الاول ان شرط الانتاج ان  
 يلزم النتيجة القياس لانه وقباس المساواة ليس كذلك عرف في موضعنا ان وجهنا  
 فانهم صرحوا بانها من صدقت المقدمة اللاحقة التي نسبتها نتيجة قياس المساوات  
 لزم النتيجة وهي هنا قولنا مساوي المساوي مساو وهم صرحوا بالصدق فبجوز  
 ان يقال ذلك في المساواة النسبية فليتل **قوله** اجيب بان لو استرد ذلك منه  
 لاسترد منه ان يبين نصف ما اخذه **قوله** فيؤدي الى الدور او كما يسترد منه ايضا  
 صاحب العنق الثاني التماس **قوله** وقوله وهذا السبب يفي في العوالب او الظاهر  
 بتدليله بالباء **قوله** لانه ثبت بالدليل انه حق العبد او فقه كذا قال المصنف ومن  
 اوصى بعتق عبده ثم مات فمضى العبد جناية ودفعها بطلت الوصية لان الدفع  
 قد صح لما ان حق ولي الجناية مقدم على حق الموصي **قوله** قال في الكافي والاصل ان  
 الابصار بالاعناق لا يبطل ملك الورثة فان شاءوا دفعوه وان شاءوا فدوا  
 فان دفعوه صح الدفع لان حق اولياء الجناية مقدم على حق المالك فكذا استند من  
 يتلقى المالك من المالك وهو الموصي وبطلت الوصية لان الدفع يبطل حق المالك  
 لو كان حيا فكذا يبطل حق من يتلقى المالك من جرمته الا يرى ان الموصي لو باع ابنته  
 بعد موته بسبب الدين تبطل الوصية فكذا هنا وان افساروا الفداء فيعلمون ذلك  
 لانهم اجمعوا وجازت الوصية انتهى ولا يخفى عليك المخالفة بينه وبين ما في الهداية  
 والنوحيين ان العبد وجب اعنائه بالوصية فيما يتعلق بالتسقيط بقى الرتبة  
 على ذلك الميت وفيما وراؤه ذلك عليهم نفس عليه الامام الترمذي قال المصنف على هذا  
 الخلاف اذا مات الرجل وترك الف درهم او اقل قال في المنظومة في كتابه الاثر

في باب الى ضيفه خلافا لصاحبه رحمه الله لو تركت الف وهذا يعني دينا وذاك  
 قال هذا مودعي والابن قد صدق هذين معاه استويا واعطيا من اودعا  
**فصل** ومن اوصى بوصايا او بالصدقة على الفقراء او فنانا تقع في كذا الركن  
 في حق الله تعالى **قوله** وان لم يجز وما فان كلها من تأكل الكلام يحتاج الى توجيه كالا  
**قوله** لان الرتبة اهم من النافذة **قوله** بعد راد بالوصية هنا ما يلزم الواجب  
 فلا يخالف جعل الكفارات من الزكاة لاسيما من عدم ما من الواجبات والوصية  
 تلك الا رادة مقابلتها بالنافذة **قوله** فان قيل من ذهب الى وجه في الفصل  
**قوله** ففي هذه المسئلة محجة لابي حنيفة **قوله** ابو حنيفة رحمه الله لم يعتبر التقديم في ذلك  
 والآثار اوصى بثلاثة لسان ثم به آخر لزم ان يقدم المقدم وجوابه اعتبار عدم  
 الجبانية عنده فيه صرح به الجباني فواجبه **قوله** اجيب بان هذا كمن يفتي  
 الله تعالى **قوله** فبه كذا **قوله** وروى الحسن بن ابي بن ابي ان يدا بالافضل قال  
 يدا بالصدقة **قوله** او قال السرخسي في محله لان الصدقة افضل الطاعات وادع  
 الخيرات قال علي بن ابي طالب تباست العباد عند الله تعالى فالت الصدقة انما  
 ولان نفعها عائد الى غيره ونفع غيره ما مقدر عليه وقال علي بن ابي طالب خير الناس من  
 ينفع الناس **قوله** افضل من العنق لانه من الاركان الخمسة والبدلية بالافضل  
 اولى لانه اجزأ له ابا واعظم اجزأ انتهى وانت خبير بان قوله ونفع غيره ما مقدر  
 عليه منقول من العنق قال المصنف لهما ان السفر بنيت الحج وقرب **قوله** وقوله  
 السفر في الكافي وبسبب الطرفين هكذا لهما ان السفر بنيت الحج وقرب وقدر  
 اجوه على الله تعالى قوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجرا الى الله ولم ينقطع بموته من كتب الحج  
 مبرور فبيد ان ذلك المكان كانه من اهل ذلك المكان بخلاف ما اذا خرج من بيته الى  
 لانه لم يقع قرب فخرج من بلده **قوله** ان عمله انقطع بموته لقوله عليه السلام كل عمل من آدم  
 ينقطع بموته الا طاعة والخروج للحج ليس من الثلاثة ولا بناء على المنقطع وطريق  
 ان سفره كان سفر الموت لاسيما في هذا في المعنى وخروج البتة سوا  
 وثمة حج عنه من بلده فلهذا كذا **قوله** حتى ان الامور بالاطعام **قوله** يعني كناية  
**باب** الوصية للفقراء وغيرهم **قوله** كان من الكلام ان يقدم وصية



الاقارب نظر الى ترجمة الباب **اول** فانه نص على خصوص الاقارب وقدم على غيرهم  
 المذكور مجلا وكل ذلك يدل على اهمية وما ذكره بقوله ويجوز ان يردفهم وكذا قوله وان يناس  
 نعم يكن ان يقال لكل من الاقارب والجيران خصوصية تستدعي الاهتمام فنبه على  
 اهمية كل منهما من وجه بطريق قدم الاقارب في الاجمال والجيران في التفصيل **قوله**  
 اشار الى الجوانب الاربع **اول** وفي بعض السورح اشار الى الجوانب الثلاثة  
 بين وبسار وخلف **قوله** وقال ابن قدامة **اول** من المناهضة **قوله** وليس كذلك  
**اول** من كلام ابى بكر بن شاهويه **قوله** واقول ينبغي على قول محمد ان لا يدخل الذي **اول**  
 لا ادري ما وجه تخصيص محمد بالذكر **قوله** لان العبرة في اللغة هي بمعنى الخلق ايضا **قوله**  
 بدليل قولهم لكل ابن بنت اذا ما تزوجت وثلثة اصهار اذا عقد العهود فاقولهم  
 قد روي عنهم امرؤ وثلثهم قبر وغيرهم القبر من شجر الزيادة للقبائل **قوله** فضا  
 الاقرب فالاقرب **اول** يعني يقدم الاقرب فالاقرب وبالحكمة فيه لانه لا يكون  
 اثنين فصاعدا والى الثاني كونه قريبا والثالث كونه من ذى رحم محرم والرابع كونه  
 من جهة الاباء والامم والخامس كونه غير الوالدين والولد والسادس كونه من جهة  
**قال** المعرف وقال صاحب الوصية ينسب الى اقصى باب له في الاسلام **قوله** قال في الكافي  
 يستوي فيه الاقرب والابعد والواحد والجمع والكافر والمسلم انتهى وهذا الكلام لم  
 يخالف لما قاله اذا وصى رجل لامهات اولاده الثلث وللغير والمساكين حيث  
 اعتبر فيه معنى الجمعية ولم يعتبر بها **قوله** قبل في الاستدلال **قوله** ان قال هو الاقرب  
**قوله** على ان الخفاف لا يستدل عليها **قوله** ان اراد انه لا يستدل عليها بالقياس  
 فسلم ولكن ليس الاستدلال بالآية الكريمة كذلك بل هو من قبيل السماع وان اراد  
 بغير مسلم **قوله** كالايات التي استدل بها **قوله** منها ما ذكره في الكتاب ومنها فنجتجها  
 واهله الا امراته ومنها وهو بناته اهله وشملهم معهم كذا قال الاثني وقال لم  
 في هذه المواضع الزوجة خاصة فيحل على الكل الا ان الماليك لا يدخلون لانهم خدم  
 الاهل تبع لهم **قوله** البقيع اسم لمن مات ابوه قبل العلم **قوله** قوله قبل لرفعت لاسم والظاهر  
 انه من باب التنازع قال الكافي البقيع صغير الاب له وفي الجامع الكبير لشمس الائمة  
 قيل ليس ان الكفار يسمون رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير اسم الله تعالى بل هو  
 هذا

هذا هو  
 الذي هو  
 الذي هو

لطف من الله تعالى عليهم فانهم كانوا يستنون النبيهم وهو ليس بينهم فلا يناف  
 يستنونهم كما يستنون مذموما وهو ليس كذلك بل كان محمدا صلى الله عليه وسلم انتهى **قوله**  
 والارسل هو الذي لا يقدر على شيء رجل كان او امرأة **قوله** في الجمل الا راى كل  
 امرأة فقيرة بلغت فارزها زوجها او مات عنها دخل بها او لم يدخل **قوله** محمد  
 حجة وهكذا قال صاحب الزاهر ان الارملة التي لا زوج لها ما تؤخذ من قولهم ارسل  
 القوم اذا نفي زادهم والذكر يسمى رجلا مجازا خلافا للشعبي وابن قتيبة قال صاحب  
 الزاهر لا يقال رجل ارسل لان في الشذوذ مطلق الكلام كجمل السباع المستغنى بيان  
 الناس لا على الشاذ النادر انتهى **قوله** والختار عند اللبس هو الاول حيث قال  
 ذكرهم وانما هم **قوله** في دلالة ذلك على ما ذكره بكت فان الظاهر ان كلامه على النوة  
 بناء على عدم الالتباس فانظر الى الكافي **قوله** وقال بعضهم هو موقوف الى رأي القضا  
**قوله** وعليه الفتوى **قوله** دخل في الوصية قواؤهم **قوله** هذا جواب ان كان الاول  
**قال** المعرف في الوصية للفقراء والمساكين يجب الصرف الى اثنين **قوله** مخالف لما في  
 في باب الوصية بثلاث المال فيما اذا وصى لامهات اولاده وللغير والمساكين **قوله**  
 ان يكون هذا قول محمد رحمه الله ثم رأيت في غاية البيان ان المسئلة تختلف فربما وان  
 هذا قول محمد والحمد لله **قال** المعرف لو وصى ابني فلان بدخل فيه الاماثة في قوله  
 ابني خيفة من قوله **قوله** وهو قوله **قوله** وفي الكافي ما يخالف لما في الكتاب فنبه  
 لو وصى ابني فلان في المذكور لا غير عند ابن خوف وهو قول ابن خنيفة آخر اعتبارا للحنيفة  
 وقال محمد بدخل فيه الاماثة وهو قول ابن خنيفة او لا انتهى فلعن فيه روايتين **قوله**  
 فهم ذلك من قوله ما يؤمركم الله في اولادكم **قوله** اي بوركتم فان ولد الابن بدخل في  
 الميراث مع البنت الصلبية والجواب انه دخل في الميراث مع البنت بدليل قوله  
 في معارج الدراية وعندى ان الفهم بطريق آخر فانه اذا لم يكن للبنت صلبى وكان له  
 ابن ابن وبنت ابن مثلا يكون المال بينهما للذكر مثل فط الانثيين بهذه الآية فعلم  
 ان الاولاد يتساوون والاولاد والاولاد **قوله** لان فلانا اذا كان فخذ ابنه وبناته  
 لا يخلو عن الاولاد **قوله** فيه بحث فان المخلو وعدم المخلو لا مدخل في كون اولاد  
 الاولاد مرادة اذا كانت من جهة جاز بالاولاد اذا افاضت قرينة على ارادتها

نوع



ايضا والظاهر ان يقال اذا كان فلان فكذا يكون المراد وجوده لا انتسابه اليه فيدخل الكل  
 في اختلاف ما اذا كان اربا خاصا فليتأمل **قوله** فيصير بذلك الحق كالشيء وقد فرناه في  
 التفسير **قوله** قال في التفسير يتناول الموجودات المختلفة باعتبار معنى واحد انتهى ثم قال  
 كذا في اصول شمس الائمة وفيه نظر لانه يعنى الى جوارها وانها فيما يقع الجمع بينها ولستنا  
 نقول به الا اذا جعل معنى كلامه ان الكلام مترادف بدل ان البهين الى مجازيها وهو  
 ان يكون الموالي من تعلق به معنى وهذا الحق بعمومه يتناول الاله والاسفل انتهى  
 التفسير **قوله** وهو ان وراء الاعناق بمنزلة النسب لا يحتمل الفسخ بعد ثبوته ولا  
 الموالاة **قوله** فيذكر **قوله** لان الحقيقة اذا لم يكن وجوب العمل المجاز **قوله** مخالفت  
 لما ذكره انما من القول لا شذوذا الا ان يبنى على التسليم والتعريف **قوله** المصروف  
 كان له معنى واحد وهو الموالي فالنصف لمعقود الباقي للورثة لتعذر الجمع بين  
 الحقيقة والمجاز **قوله** لم لا يجوز ان يراد الحق العام بكلمة ما بقرينة صيغة الجمع والمختص  
 المعنى في الواحد وجوابه ان الاختصاص وقت الوصية لا يمنع صيغة الجمع في معناها  
 بناء على تجوز ان يوجد له معنى آخر حين الموت **قوله** لانه ثبت بهذا الفرق **قوله**  
 الفرق فاعل يثبت **قوله** وذكر بعض الشارحين **قوله** اراد الاثنان **قوله** لان معنى  
 كما تكاتب **قوله** الظاهر ان يقال لان معنى البعض عندى حسنة كما تكاتب **باب**  
 الوصية بالسكنى والمنفعة والنفقة **قوله** المصروف الظاهر ان حق الموصي ثابت في سكنى  
 جميع الدار بان ظهر للميت مال **قوله** قال الكاكي ويعتبر هذا الاصل لانه نشأ من دليل  
 وهو ايضا البيت بكل منافع الدار مع علمه ان الاوصياء بالزيادة على الثلث وهم  
 شرعا فلم يكن له مال سوى هذه الدار لم يؤمن بجميع منافعها اقتصاراً على الحق ثم شرعا  
 انتهى وفيه تأمل **قوله** فاستخدم العبد للموصي بعلته الموصي **قوله** قوله الموصي فاعل الترخيم  
**قوله** المصروف قيل يكون ذلك لان قيمة المنافع كغيرها في تحصيل المقصود **قوله** لا يخفى ان  
 الانسب للمقام كان ان يقول لان عين المنافع كغيرها لكنه قلب بغيرها على القوة العينية  
 وجواز ما بطريق الاول فليتأمل **قوله** وتذكر ان الضمان ما يتناول المال فنظر الى المنفعة  
**قوله** يعنى من المنفعة قوله بدل المنفعة **قوله** المصروف لانه وجب لكل واحد منهما شيئا معلوما  
 عطفنا منه **قوله** اي من محمدا والموصي فانه عطف قوله ولا يخرج بقرينة بالواو وعلى قوله

او مني بخدمة عبده كذا في شرح الكاكي ولا قرب عندي هو الثاني **قوله** وفيه ذلك  
 انه عطف **قوله** **قوله** يعنى ان محمدا عطف **قوله** قال الكاكي في انما **قوله** والصواب في خبرها  
 وهو الخاتم مع النص والقصورة مع الترخيم كذا في شرح الكاكي قال الاثنان ارادوا بنوا  
 مسئلة الخاتم مع النص ومسئلة القصورة مع الترخيم ومسئلة الشاة مع العتق  
 ومسئلة الدار مع البناء ومسئلة السيف والحلية والبنان والنفقة الموجود  
 مثل ذلك والارض والنخل مثل ذلك وكل شيء يشبه هذا مما يمكن الاسم في الوصية  
 عاتقا فالوصية الشانية بمنزلة الاستثناء كذا قال الكاكي في ذلك هناك **قوله** الاثنان **قوله**  
 المصروف كذا اسم الجارية يتناولها وما في بطنها **قوله** هنالوق من الفة لما سلف في  
 الوصية بجارية الاحكام فراجع متاملا **قوله** المصروف اسم القصورة كذا **قوله** فكلما  
 كل منها كالعام الذي لا ولا ينبغي ان يظن ان تلك الاسماء موصيات فانه ليس كذلك  
 كما لا يخفى **قوله** ذكر لا بد او لم يذكر **قوله** يعنى اطلق ولم يذكر قيد **باب** وصية  
 الذمي **قوله** اذا صنع يهودى ببيعة او نصراني كنيسة **قوله** فيه نوع مخالفة لما سلف في  
 كتاب السير والاولى ان يحصل من قبيل الف والشر الفجر المرتب **قوله** واما عندنا  
 فلان هذه الوصية معصية فلا يقع **قوله** فيه كذا او لا وصية هنا والظاهر ان عبارة  
 الوصية سمع من الناصح والاصل ان هذه الصنعة نعم لو قال لان الوصية بالمعصية  
 لا تقع فهذا اولى كان صحيحا **قوله** يعنى الاستحالات والتملك فجعلناه من الثلث  
 نظرا الى الاستحالات **قوله** فيه تأمل فان الاعتبار من الثلث انما هو لتعلق حق الورثة  
 بما زاد عليه كما سبق ولهذا لو ملك في حياته حال المرض يعتبر من الثلث ايضا والظاهر  
 ان النظر الى التعيين في التجوز والنصيح كما يدل عليه عبارة النص والاعتبار من الثلث  
 يعلم مما سلف **قوله** والعنيفة قوله لانه وضع وفي قوله ثبوت مقتضاه وفي قوله فحق  
 على مقتضاه كل ما راجع الى الوصية **قوله** المناسب لكلمة كلها والظاهر بصيغة الجمع  
 يقول ارجو **قوله** والظاهر انه لا منافاة بين كلاميه لانه قال هناك الصحيح وهذا  
 الاصح وهو يصدر فان **قوله** فيه كذا فانهم اذا قالوا هو الصحيح فهو في مقابلته  
 الخطا بخلاف الصحيح المفهومة من الحكم بالاصحية بالانزاع **قوله** المصروف ذلك من  
 حق السامع ايضا **قوله** كما مر من ورثته حتى يتا في ما قلنا آنفا **قوله** المصروف



يصح عقود التملكيات منه في حال حيوة **قوله** شيء فان هذا الكلام انما يناسب الاشياء  
 جواز وصية المتسلم للمسلم والذمي ويمكن التوجيه كما اشار اليه فيلنامل **قوله** ولا ان كان  
 اذا اوصى **قوله** في صحة هذا العطف نامل **باب** الوصي وما يملكه **قوله** وعن هذا  
 قال بعض الشارحين **قوله** يعني الانسان **قوله** وقوله الا ان القاضي اذا اوصى استثناء  
 من قوله ذلك **قوله** في صحة **قوله** قال المراد في العبد معناه باطل حقيقة لعدم ولايته  
 واستبداده وفي غيره معناه سبطل **قوله** فيلنامل الجمع بين الحقيقة والجهاد فان اسم الغلام  
 حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال والحسن على عموم المجاز يحمل نامل يعلم الجواب مما ذكر  
 في شرح الاتفاق وهو ان محمدا ذكر في الجامع الصغير عن يعقوب عن ابي حنيفة في السلم  
 يوصي الى الذمي قال الوصي باطل وكذلك ان اوصى الى عبد غيره فالوصية باطل الى هذا  
 لفظ الجامع الصغير وذكر محمدا في الاصل واذا اوصى المسلم الى ذمي او الى حر من متسلمين  
 او غير متسلمين فهو باطل قال في الاصل ايضا ولو اوصى الى فاسق متهم مخوف على  
 ماله فالوصية اليه باطلة انتهى **قال** المراد من اوصى الى عبد نفسه وفي الورثة كبار لم يقع  
 الوصية **قوله** لا يخفى عليك ان وجه صحة الوصية له بعد الغير جاز هنا الا ان ياتى دليل ويقال  
 اذا كان للقاضي ان يخرجه لم يستقر على الصحة فكان لم يصح من الاستدراء حيث كان على  
 شرف الزوال **قوله** وفيه اشارة الى ان لا ضمان عليه اذا كان ما افترقه للورثة في بدو  
**قوله** لا يقال هذا مخالف لما ذكره سابقا من قوله فاعطى الورثة سهمهم لانه يندفع به  
 نامل **قال** المراد من هو العاقد فيكون العهدة عليه **قوله** العهدة استحقاق نكرم بالعقد  
 وقيل من نفس العقد لان العقد والعهد سواء والعهدة التبعة ايضا غير ان في  
 المقصود منها المال وفي حقوق استحقاق المقصود استحقاق الاداء كما في كشف البغية  
 وذكر في المغرب وقوله عهدته على فلان فعلة بمعنى منقول ومعناه ما اذكر في غيره من  
 فاصلا عليه **قوله** لان الاذن فك الجواب **قوله** في صحة **قوله** فان الكلام كان عاماً للصبي المأذون  
 والمكاتب **قال** المراد كان القياس ان لا يملك الوصي غير العتق ايضا لانه لا يملك الا  
 على الكبير **قوله** ينال فحق ظاهره لقوله لان الاب بلى ما سواه ويتفق عند بان الاب  
 لا يملك بالولاية الحقيقية ويملك بحجة المنطق والنظر كذا في الكفاية ولا يوافق قوله  
**فصل** في الشهادة **قوله** معطوف على المستثنى منه وهو قوله فالشهادة باطلة

اول

اول يعني انه معطوف عليه بعد تعقيد بالشروط كما قيل في عطف قوله تعالى ولا يستأفون  
**كتاب** المختص **فصل** في الحكم **قوله** قيل في نظر قوله فليس لك ثأب في  
 اربعة نظر المملوك الى سيدها **قوله** نعم الامر كما قال وقد مر تفصيل في كتاب الكراية  
 في مسائل النظر الا انه يمكن ان يجاب عنه بان مراد المراد من قوله لانه يباح للمملوك  
 النظر اليه رجلا كان او امرأة ابا حدة النظر سيدا مطلقا وسيدتها بالضرورة  
 في يندفع الاشكال بالكتابة **قوله** يعني اذا كان مرادها الى قوله لان ذلك لا يحل  
 لغيره **قوله** ايضا **قوله** اذا كان الكلام في المراهق ما فعالة لا توصف بالحر والحرمة  
**قال** المراد لم يقبل قوله اذا كان مشكلا له قوله فان لم يكن مشكلا **قوله**  
 يعني ان علم الاشكال ولم يعلم الاشكال **قال** المراد لانه ان علم بحاله من غيره **قوله**  
 قال الاتفاق وفيه نظر لانه انما لا يكون مشكلا اذا ظهرت فيه احدى العلم  
 فبعد ظهور ما يحكم بانه ذكروا اني فلا حاجة الى قوله بعد ذلك انتهى  
 المراد اذا يعلم كونه مشكلا كما اشارنا اليه فانهم **قوله** استثناء من  
 الا اني **قوله** ينبغي ان يكمن استثناء من قوله فاوجبناه المتيقرا  
 المعروف وهو ميراث الا اني وانما قلنا ينبغي ان يكمن لانه  
 التكلف نامل **مسائل شتى** **قوله** بان يحكم راسه طولا  
 واما عكسه فدلالة الانكار **قال** المراد من الفرق بين  
 قوله لان القصاص فيه معنى العوض  
 فجاز ان يثبت مع البشيرة كسائر  
**قوله** وقد مر في اول الجواب  
 توضح في سقوط القصاص  
 ثم يعون اليه وسر  
 توفيقه

وقت اذان الظهر يوم الاحد الثاني والعشرين  
 سبع وخمسين ولف اللهم اغفر لكانه وقا  
 بالعفو والمغفرة اللهم انك عفو كسب العفو  
 وعن جميع امة محمد وصل الى  
 سيدنا ونبينا محمد وعلى  
 اجمعين والحمد لله رب  
 العالمين

Haci Besir Aga  
 230  
 Kayi



قال في النهاية ثم الاصل عندهم ان العترة هو الاشارة عند ان جنسه في النصوص كلها  
 هي اذ لم يكن المشار اليه مالا كان لها من المثل وعند محمد في الجنس الواحد تسمى النساء  
 وفي الجنسين تسمى التسمية وعند ابى يوسف تسمى التسمية في النصوص كلها وهذا ليس  
 بجيد لما ثبت ان العترة عند اهلنا الجنس المسمى وعند اتحاد الجنس المشار اليه في  
 النكاح والبيوع والابارات وسائر العقود والوجود ما ذكره صاحب الايضاح  
 وهو انه لا خلاف بينهم ان العترة المشار اليه اذا كان المسمى جنسه وان كان من خلا  
 جنسه فالعترة المسمى فاذا ذكر المسمى وانما الخلاف في التخرج وهو ان المسمى والعقد جنس  
 واحد عند ابى حنيفة وكذا المخل والمخر فقترة النساء فيهما وعند ابى يوسف والمخر والعبد  
 جنسان مختلفان وكذا المخل والمخر لان المسمى يصلح مخر والمخر لا يصلح مسمى  
 فيتعلق العقد بالمسمى وعند محمد العبد مع المخر جنس واحد والمخل مع المخر جنسان  
 كما مر من اصل وهذا اصل متفق عليه في العقود كلها ثم اذا تعلق العقد بالمسمى  
 عند انفكاك الجنس ينظر فان كان المسمى ما يمكن ان يجعل مخر او يثبت في الزمة  
 بنوعنا صحيح الزمة تسليم من غير خيار والا فينظر ايضا فان بين جنسه وبين  
 فلها الاوسط منه وتجب الزمة والا فينظر ايضا فان بين جنسه وبين  
 في المخل مثله وفي العبد القيمة وانما لم تجب قيمة عترة ما تقدم ولهذا اوجب ابو حنيفة  
 من وجه

قال في النهاية ثم الاصل عندهم ان العترة هو الاشارة عند ان جنسه في النصوص كلها  
 هي اذ لم يكن المشار اليه مالا كان لها من المثل وعند محمد في الجنس الواحد تسمى النساء  
 وفي الجنسين تسمى التسمية وعند ابى يوسف تسمى التسمية في النصوص كلها وهذا ليس  
 بجيد لما ثبت ان العترة عند اهلنا الجنس المسمى وعند اتحاد الجنس المشار اليه في  
 النكاح والبيوع والابارات وسائر العقود والوجود ما ذكره صاحب الايضاح  
 وهو انه لا خلاف بينهم ان العترة المشار اليه اذا كان المسمى جنسه وان كان من خلا  
 جنسه فالعترة المسمى فاذا ذكر المسمى وانما الخلاف في التخرج وهو ان المسمى والعقد جنس  
 واحد عند ابى حنيفة وكذا المخل والمخر فقترة النساء فيهما وعند ابى يوسف والمخر والعبد  
 جنسان مختلفان وكذا المخل والمخر لان المسمى يصلح مخر والمخر لا يصلح مسمى  
 فيتعلق العقد بالمسمى وعند محمد العبد مع المخر جنس واحد والمخل مع المخر جنسان  
 كما مر من اصل وهذا اصل متفق عليه في العقود كلها ثم اذا تعلق العقد بالمسمى  
 عند انفكاك الجنس ينظر فان كان المسمى ما يمكن ان يجعل مخر او يثبت في الزمة  
 بنوعنا صحيح الزمة تسليم من غير خيار والا فينظر ايضا فان بين جنسه وبين  
 فلها الاوسط منه وتجب الزمة والا فينظر ايضا فان بين جنسه وبين  
 في المخل مثله وفي العبد القيمة وانما لم تجب قيمة عترة ما تقدم ولهذا اوجب ابو حنيفة  
 من وجه

رتبته

رتبته